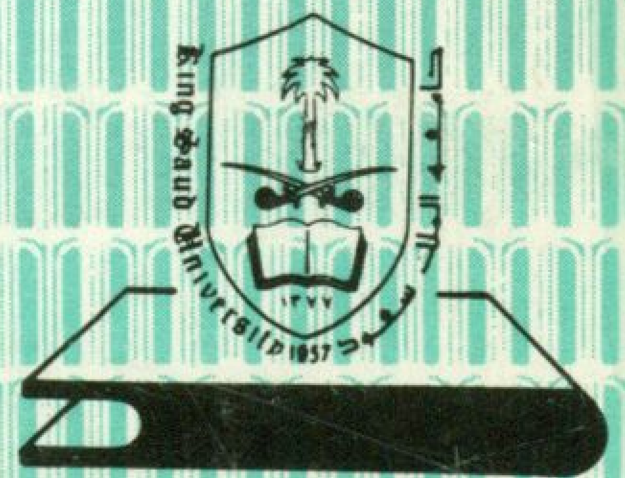
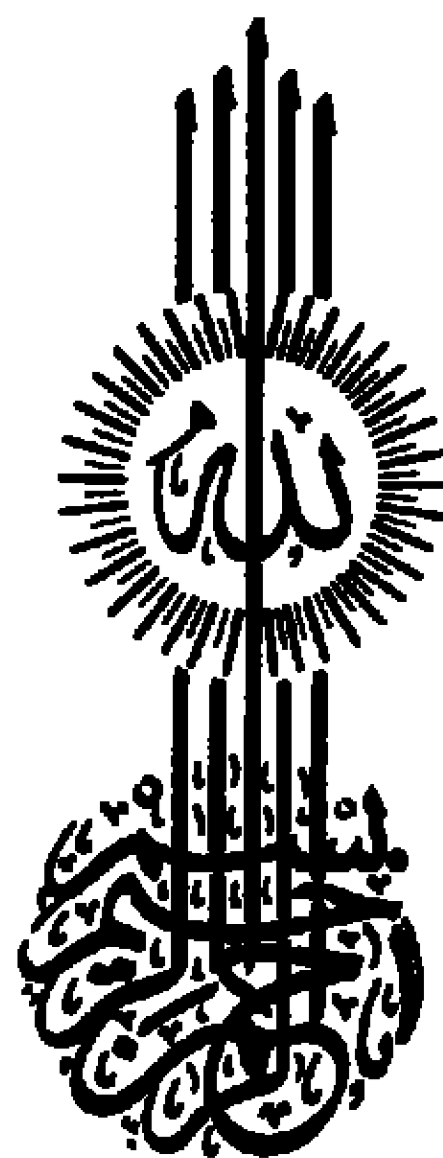
المراجعة

المفاهيم والمعايير والإجراءات

الدكتور مصطفى عيسى خضير



جامعة الملك سعود
عمادة شؤون المكتبات



المراجعة

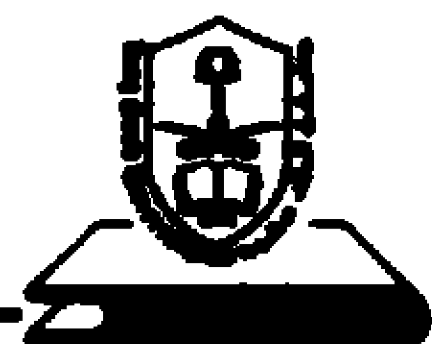
المفاهيم والمعايير والإجراءات

الدكتور مصطفى عيسى خضير

الأستاذ بقسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود

(سابقًا)



عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود

ص. ب ٢٢٤٨٠ ـ الرياض ١١٤٩٥ ـ المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى: ١٤١١هـ (١٩٩١م).

الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ (١٩٩٦م).

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

خضير، مصطفى عيسى

المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، - ط ٢.

٦٢٧ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٠ - ٢٤٠ - ٠٥ - ٩٩٦٠ (جلد)

٩ - ٢٤١ - ٠٥ - ٩٩٦٠ (غلاف)

١ - مراجعة الحسابات أ - العنوان

ديوي ٦٥٧,٤٥ ١٥/٣٧٢٣

رقم الإيداع: ١٥/٣٧٢٣

حكّمت هذا الكتاب لجنة متخصصة شكّلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق المجلس على نشره في اجتماعه الرابع عشر للعام الدراسي ١٤٠٧/١٤٠٨هـ الذي عُقد بتاريخ ١٤٠٨/٥/٧هـ الموافق ١٩٨٧/١٢/٢٧م، ثم وافق المجلس على إعادة طباعته في اجتماعه الثامن عشر للعام الدراسي ١٤١٥/١٤١٦هـ الذي عُقد بتاريخ ١٤١٥/١١/٩هـ الموافق ١٩٩٥/٤/٩م.



مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٧هـ

المحتويات

الفصل السادس : الرقابة الداخلية

الفصل السابع : تخطيط عملية المراجعة

الفصل التاسع : العينات الإحصائية

الفصل العاشر: النقدية

الفصل الحادي عشر: الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى

الفصل السادس عشر: حقوق أصحاب المشروع

الفصل السابع عشر: تقرير المراجع

المقدمة

لم يحدث خلال الفترة التي انقضت على صدور كتابي الأول في المراجعة ـ وهي فترة طويلة ـ أي تغيير في المعايير الأساسية للمراجعة أو المفاهيم التي تكمن وراء هذه المعايير. فما زال المراجعون يسعون إلى التأكيد لقراء القوائم المالية أن هذه القوائم تظهر بعدالة (أو تعطي صورة صادقة وعادلة "True and fair" إذا استعرنا التعبير الوارد بالتقرير الإنجليزي) المركز المالي لإحدى الشركات ونتائج أعمالها والتغيرات في مركزها المالي، معترفين في الوقت نفسه بأنه نتيجة للقيود الطبيعية الموجودة في عملية المراجعة، فإن هذا التأكيد لا يُعتبر مطلقًا وأنه ليس نوعًا من التأمين. وقد تتغير الاصطلاحات المستخدمة نتيجة لجهود المنظمات المهنية في توحيد هذه المصطلحات. وقد تتغير أيضًا التقنية المستخدمة نتيجة لاستخدام الحاسب الآلي في تسجيل العمليات وفي المراجعة، ولكن تبقى الأهداف الأساسية دائمًا واحدة.

وينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسة، وقد راعيت في ترتيب فصوله ـ ما أمكن ـ التسلسل الطبيعي لعملية المراجعة.

فيتعلق الجزء الأول من هذا الكتاب ببيئة المراجعة وظروف المهنة بصفة عامة وهيكلها التنظيمي ومعايير المراجعة ومسئولية المراجع بالتفصيل في كل من إنجلترا وأمريكا ويشمل الفصول من الأول إلى الرابع.

أما الجزء الثاني فيتعلق بالنظرية والمفاهيم ويشمل الإطار النظري لعملية المراجعة. ويعتبر الأساس لفهم الطريقة التي يتم بها تخطيط هذه العملية وتنفيذها، ويشمل هذا الجزء الفصول من الخامس إلى التاسع. فيتناول الفصل الخامس أدلة الإثبات في المراجعة باعتبارها أساسًا لرأي المراجع في القوائم المالية. وخصص الفصل السادس لدراسة متعمقة لموضوع الرقابة الداخلية من حيث أنواعها وخصائصها ودراسة المراجع وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية، وارتباط هذا النظام بإجراءات المراجعة الأخرى. ويتناول الفصل السابع تخطيط عملية المراجعة بالاتصال بالمراجع السابق، وجمع معلومات عن المشروع ونظامه المحاسبي، والتقويم المبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وإجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستراتيجية التي يضعها المراجع للقيام بعملية المراجعة. أما الفصل الثامن فيتناول أثر نظم معالجة البيانات إلكترونيًا على المراجع من حيث دراسته وتقويمه لأنظمة الرقابة المحاسبية واستخدام الكمبيوتر في المراجعة. وأخيرًا يتناول الفصل التاسع موضوع العينات الإحصائية واستخداماتها في المراجعة.

وقد خصص الجزء الثالث من الكتاب لمراجعة وتحقيق مختلف العمليات وأرصدة الحسابات التي تظهر بالقوائم المالية. وقد روعي في تبويبه التبويب المتبع في معظم المراجع الأمريكية فتم عرض الموضوع حول بنود الميزانية وليس في شكل دورات محاسبية لمختلف العمليات.

ويتناول الجزء الأخير من الكتاب المرحلة الأخيرة لعمل المراجع وهي مرحلة إعداد التقرير. وقد تعرضت فيه بالتفصيل لأنواع تقارير المراجعة مع إعطاء أمثلة توضيحية لكل نوع.

ويلاحظ أن الكتاب يُغطي ويشرح بالتفصيل جميع بيانات معايير المراجعة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى وقتنا الحاضر، نظرًا للنقص الشديد الذي تعانيه المكتبة العربية في هذا الخصوص. كما يُلاحظ أيضًا أنني لم أتعرض

فيه بالتفصيل إلى ظروف مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية نظرًا لأن المهنة ما زالت في مرحلة تطور، وهناك دراسات تجريها الجهات الرسمية المختصة في هذا الشأن لم تتبلور نتائجها بعد.

وآمل أن أكون قد وفقت إلى إخراج كتاب متكامل في المراجعة طبقًا لأحدث المعايير المهنية، وأن أكون بذلك قد أسهمت في خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم العربي. وأرجو أن يستفيد منه قراؤه بقدر ما بذلت فيه من جهد جاوز السنتين. والله الموفق.

المؤلـف

الفصل الأول

المراجعة: طبيعتها وأهدافها
Auditing: Its Nature and Objectives

● نبذة تاريخية ● تعريف المراجعة ● العلاقة بين المحاسبة والمراجعة ● دور المراجعة الخارجية ● القيود على المراجعة ● أنواع المراجعات ● تقرير المراجع ● الامتناع عن إبداء الرأي ● الرأي السالب ● الرأي الذي يحتوي على تحفظات ● نظرة عامة لعملية مراجعة القوائم المالية لأحد المشروعات ● المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ● تنظيم مكاتب المحاسبة وخدماتها ● الرقابة على مكاتب المحاسبة ● الرقابة النوعية.

نبذة تاريخية

ظهرت المراجعة منذ العصور القديمة، فهناك من السجلات والآثار ما يُفيد بأن المصريين القدماء واليونان والرومان قد استخدموا جميعًا وسائل بدائية في مراجعة أموال الدولة العامة، وفي محاسبة موظفي الدولة على الأموال العامة التي في حوزتهم، ولكن المراجعة بمعناها الحديث يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ففي خلال القرن التاسع عشر اتسع حجم المشروعات الصناعية اتساعًا كبيرًا نتيجة لظهور عصر البخار واستخدام الآلات في الصناعة. ومن المعروف أن الصناعة الآلية تحتاج إلى رأس مال يفوق بكثير رأس المال المطلوب في حالة الصناعة اليدوية.

فقبـل ظهور الثورة الصناعية كانت المشروعات صغيرة الحجم نسبيًّا، وكانت مملوكـة إما لأفراد أو شركات تضامن. ومن الطبيعي أن حجم هذه المشروعات كان محدودًا بمقدار رأس المال الذي يستطيع أصحاب المشروع تدبيره من مواردهم الخاصة. ولذلك كان رأس المال المستَغَلّ في الصناعة محدودًا.

وقد أدى ظهور الشركات المساهمة في القرن التاسع عشر ـ كشكل قانوني جديد من أشكال المشروعات ـ إلى توسيع دائرة رأس المال المتاح للاستثمار في الصناعة. فبما أن مسئولية المساهم محدودة بقيمة أسهمه، فإنه كان من المستطاع طرح هذه الأسهم للاكتتاب العام إلى الجمهور بصفة عامة. وحصلت الصناعة بذلك على مصدر كبير من مصادر التمويل. ومع تطور الزمن حلت الشركات المساهمة تدريجيًّا محل المشروع الصغير المملوك لأصحابه.

وفي ظل نظام الشركات المساهمة يُوكّل المساهمون كهيئة إدارة الشركة إلى مجلس إدارة ينتخب لهذا الغرض، ويقوم مجلس الإدارة دوريًّا بعرض القوائم المالية للشركة على المساهمين لكي يتعرف هؤلاء على المركز المالي للشركة التي يستثمرون فيها أموالهم وعلى مقدار الأرباح أو الخسائر التي حققتها الشركة.

ونتيجة لهذه الأوضاع ظهرت الحاجة إلى وسيلة يطمئن بها المساهمون كهيئة إلى الاقتناع بأن الحسابات الختامية المعروضة عليهم من مجلس الإدارة تعطي صورة صادقة عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها. ولهذا السبب نشأت عادة تعيين مراجع يقوم بالنيابـة عن المساهمين بفحص حسابات الشركة ودفاترها ومستنداتها وتحقيق القوائم المـالية التي يعـرضهـا مجلس الإدارة على المساهمين. وقد كانت هناك استحالة مادية وعملية في إعطاء حقّ فحص حسابات الشركة لجميع المساهمين على كثرتهم، ولذلك كان الحـل المنطقي أن يقوم المساهمون بتعيين مراجع يقوم بفحص حسابات الشركة بالنيابة عنهم جميعًا.

وفي باديء الأمر كان المراجع المعين لهذا الغرض أحد مساهمي الشركة. ونظرًا لأن المساهم الذي اختير للقيام بعملية المراجعة كانت لا تتوافر لديه المؤهلات الفنية للقيام بهذا العمل، لذلك كانت عملية المراجعة التي يقوم بها صورية وغير فعّالة. وفي انجلترا صدر قانون الشركات لسنة ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦م ولم يتطلب أن يكون المراجع من المساهمين كما كان الحال في القانون الذي يسبقه. وهكذا أتاح هذا القانون للشركات الحقّ في تعيين مراجع خارجي. وبالإضافة إلى ذلك ألزم القانون الشركة بتعيين مراجع خارجي بناء على طلب ٢٠٪ من المساهمين. وقد كانت تلك الخطوة الأولى في جعل عملية المراجعة إجبارية. وقد احتوى قانون الشركات لسنة ١٨٦٢م على وصف تفصيلي لعملية المراجعة بالإضافة إلى نموذج لتقرير المراجع لأول مرة. ولكن المراجعة لم تصبح إلزامية لجميع الشركات المساهمة إلا بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٠٠م. وقد وضعت قوانين الشركات الإنجليزية المتعاقبة بعد ذلك معايير لتأهيل المراجع والبيانات التي يجب أن تحتوي عليها القوائم المالية وتقرير المراجع. وقد صدر أول كتاب شامل عن المراجعة في انجلترا في سنة ١٨٩٢م.[1]

وقد تطورت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تأثرت مهنة المحاسبة في أمريكا تأثرًا كبيرًا بالمهنة في بريطانيا. وفي سنة ١٨٩٦م صدر تشريع لأول مرة في ولاية نيويورك للترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة للمحاسبين القانونيين العموميين. وقد كان سوء الفهم لوظيفة المراجع منتشرًا على نطاق واسع مما حدا بهيئة الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve Board إلى أن تنشر وثيقة أعدها معهد المحاسبين الأمريكي تتعلق بالتوحيد في المحاسبة. وقد كانت هذه الوثيقة هي أول وثيقة فنية تنشر في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تلك الفترة كان اهتمام المراجعين يتركز على مراجعة الميزانية. وقد صدر تعديل لهذه الوثيقة في سنة ١٩٢٩م باسم «تحقيق القوائم المالية». وعلى الرغم من استمرار اهتمام هذه الوثيقة بمراجعة الميزانية إلا أنها تعرضت لحسابات قائمة الدخل بالتفصيل مبرزة الاهتمام الذي أخذ في

---

(١) Lawrence R. Dicksee, Auditing: A Practical Manual for Auditors, London, 1892.

الانتشار بنتائج الأعمال. وفي سنة ١٩٣٦م صدرت وثيقة جديدة باسم «فحص القوائم المالية بواسطة المحاسبين العموميين المستقلين». [٢] وقد تأثرت هذه الوثيقة ببعض الأحداث المهمة في السنوات القليلة السابقة ومن أبرزها التعاون بين مجمع المحاسبين الأمريكي وبورصة نيويورك لتحسين معايير التقرير وصدور قانوني تداول الأوراق المالية (Securities Exchange Acts) في سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٤م.

تعريف المراجعة

تعرف جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) المراجعة بأنها:

«عملية منظمة للحصول بموضوعية على أدلة إثبات وتقويم هذه الأدلة عن التأكيدات بشأن تصرفات وأحداث اقتصادية لتحديد درجة التطابق بين هذه التأكيدات ومعايير معلنة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين.» [٣]

"Auditing is a systematic process of objectively obtaining and evaluating evidence regarding assertions about economic actions and events to ascertain the degree of correspondence between those assertions and established criteria and communicating the results to interested users."

وقد أفادت اللجنة التي وضعت هذا التعريف بأن التعريف وضع عمدًا بصيغة عريضة ليلائم الأغراض المختلفة من عملية المراجعة والأمور المختلفة التي يمكن التعرض لها في عملية مراجعة معينة.

فالتعريف بهذه الصيغة العريضة يمكن أن ينطبق على مراجعة القوائم المالية لإحدى الوحدات الاقتصادية، ويمكن أن ينطبق على المراجعة التي تقوم بها أجهزة الرقابة الحكومية، ومراجعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بسياسات أو تعليمات أو

---

(٢) *Examination of Financial Statements by Independent Public Accountants* (N.Y.: American Institute of Accountants, 1936).

(٣) A. *Statement of Basic Auditing Concepts*. (Florida: American Accounting Association, 1973.)

عقود أو قوانين معينة (Compliance audits) وينطبق أيضًا على ما يعرف بالمراجعة الإدارية (Operational audits) وتهدف إلى مراجعة كفاية أداء الأعمال والاستخدام الاقتصادي للموارد.

وفيما يلي مناقشة موجزة لكل عبارة من العبارات الأساسية الواردة بالتعريف بفرض أن عملية المراجعة هي عملية مراجعة مالية (Financial audit) وهو الاسم الذي يطلق على مراجعة القوائم المالية لإحدى الوحدات الاقتصادية.

المراجعة عملية منظمة Systematic Process

لفظ «منظمة» يفيد أن تخطيط عملية المراجعة ووضع استراتيجية لها هي أجزاء مهمة من عملية المراجعة، وأن خطة المراجعة واستراتيجيتها ترتبط باختيار وتقويم أدلة الإثبات لتحقيق أهداف معينة، وأن المراجع يتخذ الكثير من القرارات في مراحل تخطيط وأداء عملية المراجعة. وتقترح جمعية المحاسبة الأمريكية في البيان الخاص بالمفاهيم الأساسية للمراجعة السابق الإشارة إليه أن المراجعة تنبني جزئيًا على الطريقة العلمية (Scientific method) وهذا صحيح إلى حدٍّ ما فالمراجع يضع الكثير من الفروض ويقوم باختبارها ويستخدم أسلوب الملاحظة والاستقراء والاستنباط.

الحصول بموضوعية على أدلة إثبات وتقويم هذه الأدلة
Objectively Obtaining and Evaluating Evidence

الحصول على أدلة إثبات وتقويم هذه الأدلة هو أساس عملية المراجعة. «فأنواع الأدلة التي يتم الحصول عليها والمعايير المستخدمة لتقويم هذه الأدلة قد تختلف من عملية مراجعة إلى أخرى، ولكن جميع المراجعات ترتكز على عملية الحصول على أدلة وتقويم هذه الأدلة». (A Statement of Basic Auditing Concepts, p.2).

ففي مراجعة القوائم المالية تتكون أدلة الإثبات من البيانات المحاسبية الأساسية (كاليوميات ودفاتر الأستاذ) والمعلومات المؤيدة (مثل الفواتير، الشيكات، البيانات التي

يتم الحصول عليها بالاستفسار والملاحظة، الجرد الفعلي للأصول، والمراسلات مع العملاء).

وتعريف المراجعة ينص على أن عملية الحصول على أدلة الإثبات وتقويمها يجب أن تتم بموضوعية. والموضوعية هنا تفيد قدرة المراجع على الاحتفاظ باتجاه محايد عند اختياره للأدلـة وعند تقويمه لهذه الأدلة. وهذا الحياد في سلوك المراجع هو جزء من مفهوم استقلال المراجع الذي سنتحدث عنه تفصيلاً فيما بعد. فالتعريف نفسه يوحي بأن عملية المراجعة يجب أن تتم بواسطة شخص مستقل.

التأكيدات بشأن تصرفات وأحداث اقتصادية

Assertions about Economic Actions and Events

تأكيدات الإدارة (الواردة في شكل بيانات بالقوائم المالية) هي موضوع عملية المـراجعـة. فمثلاً قد يظهر المخزون في ميزانية بشركة صناعية كالآتي (٧٥٠,٠٠٠ المخزون) وهذا البيان يفيد التأكيدات الآتية:

أن المخـزون موجـود فعـلاً، وأنـه يحتفظ به من أجل البيع أو الاستخدام في العمليات الإنتاجية، وأنه يشمل جميع المنتجات والمواد التي يملكها المشروع والموجودة بمخازن المشروع أو في أي مكان آخر، وأن المخزون لا يشمل إلا هذه المنتجات والمواد المملوكـة، وأن ٧٥٠,٠٠٠ هو الأقـل من تكلفـة المخـزون أو قيمته السوقية (طبقا لتعريف هذين الاصطلاحين بموجب مبادىء المحاسبة المتعارف عليها)، وأن المخزون قد تم تصنيفه في الميزانية بطريقة صحيحة، وأن القوائم المالية تفصح الإفصاح الكافي عن المخزون مثل أنواعه الرئيسة (مواد وإنتاج غير تام وإنتاج تام) وما إذا كان المخزون محل رهن أو تم التنازل عنه لأطراف أخرى.

وتحتـوي القـوائم المـالية على تأكيدات مماثلة بشـأن باقي بنود القوائم المالية. ويلاحظ أن هذه التـأكيدات هي تأكيدات إدارة المشروع ويتم توصيلهـا إلى قارىء القوائم المالية. ويُلاحظ أيضًا أنه بما أن موضوع المراجعة هو البيانات عن التصرفات

والأحـداث الاقتصادية فهذا معناه أن هذه التأكيدات يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي (quantifiable) لإمكان مراجعتها.

درجة التطابق بين هذه التأكيدات ومعايير معلنة

Degree of Correspondence between Assertions and Established Criteria

كل ما يحدث في عملية المراجعة له هدف أساسي وهو تكوين رأي المراجع في التصرفات والأحداث الاقتصادية التي تمت مراجعتها. ورأي المراجع يبين مدى تطابق هذه التأكيدات (مثلاً إن المخزون الظاهر بالميزانية موجود ومملوك للمنشأة) مع معايير معلنة. وفي حالة المراجعة المالية فإن المعايير التي تُقاس عليها تأكيدات إدارة المنشأة هي مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. أما في الحالات الأخرى فقد تكون هذه المعايير قواعد قانونية ينص عليها أحد التشريعات (كتشريعات الضرائب مثلاً) أو موازنة تخطيطية أو أي مقياس آخر من مقاييس الأداء تضعه الإدارة.

توصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين

Communicating the Results to Interested Users

الهدف من جميع عمليات المراجعة هو تقرير يخبر القارىء بمدى تطابق تأكيدات عميل المـراجـع مع المعايير التي تم الاتفاق عليها لتكون أساس التقويم. وفي حالة مراجعة مجموعة من القوائم المالية فإن وسيلة التوصيل ويطلق عليها تقرير المراجع تذكر النتائج التي تم التوصل إليها عن كون القوائم المالية تتطابق (أو تتفق) (Conform) مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وتتطلب أنواع المراجعات الأخرى أيضًا من المراجع تقريرا بنتائجه إلى الأطراف المعنية. فمثلاً الفاحص الضريبي بعد استكمال فحص أحد الإقـرارات الضريبية يقوم بعمل تقرير بنتيجة فحصه، وهذا مؤداه في الحقيقة مدى تطابق إقـرار الممـول الضريبي مع القـوانـين والتعليمات الضريبية. وكذلك المراجع الداخلي لإحدى الشركات يقوم أيضًا بعمل تقرير بنتائج أي عملية مراجعة إدارية يقوم بها وهكذا.

العلاقة بين المحاسبة والمراجعة

يتضح من تعريف المراجعة وما سبقت الإشارة إليه إلى أنواع المراجعات المختلفة أنه لا يلزم وجود علاقة بين المحاسبة والمراجعة. فيمكن مراجعة أي نوع من المعلومات ما دامت هذه المعلومات كمية وقابلة للتحقيق، وما دام المراجع قد اتفق مع الطرف الآخر على المعايير أو المقاييس التي ستستخدم لتحديد درجة التطابق.

ومن جهة أخرى فإن معظم المراجعات وجميع المراجعات المالية تشتمل على معلومات محاسبية. وتعرف جمعية المحاسبة الأمريكية المحاسبة بأنها «عملية تمييز، وقياس، وتوصيل معلومات مالية تمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ أحكام وقرارات مدروسة "Informed"». والتقارير المالية هي الموصل للمعلومات المحاسبية إلى الأطراف المعنية عادة في شكل قوائم مالية.

وموضوع أي عملية مراجعة هو في العادة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع المراجع. فمعظم الأدلة التي يجمعها المراجع ويقومها تتكون من معلومات مأخوذة من النظام المحاسبي. والتأكيدات عن التصرفات والأحداث الاقتصادية التي يعنى بها المراجع هي في معظم الأحيان تأكيدات عن عمليات محاسبية وأحداث أخرى لها أهمية محاسبية وأرصدة حسابات ناتجة عن هذه العمليات والأحداث. وأخيراً فإن المعايير المعلنة التي يجب أن تتطابق معها التأكيدات المحاسبية هي مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وعلى ذلك فإنه لا يلزم للمحاسب أن يكون ضليعًا في المراجعة، وعلى العكس فإن المراجع يجب أن يكون خبيراً في المحاسبة. وتؤدي المحاسبة إلى خلق قوائم مالية ومعلومات أخرى مفيدة. ولكن المراجعة لا تؤدي عادة إلى خلق بيانات أو معلومات محاسبية، وإنما تهدف إلى إضفاء الثقة على هذه المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقويم هذه المعلومات بطريقة ناقدة وتوصيل نتائج هذا التقويم الناقد.

دور المراجعة الخارجية

الغرض الاجتماعي للمراجعة بواسطة مراجع مستقل تلخصه هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) Statement of Financial Accounting Concepts No. 1, Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises كالآتي:

«فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومة في تخصيص الموارد النادرة على الاستعمالات البديلة تزيد إذا كان متخذو القرارات الاقتصادية لديهم معلومات تعكس قدرة وأداء المشروعات التجارية لتساعدهم في تقويم البدائل المختلفة والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر. . . والمراجع الخارجي المستقل يقوم عادة بفحص القوائم المالية وربما معلومات أخرى، وكلًا من الأشخاص الذين يمدون المراجع بالمعلومات أو يستخدمونها ينظرون إلى رأي المراجع في معظم الأحيان على أنه يزيد من الثقة في المعلومات أو درجة الاعتماد عليها».

Enhancing the Reliability or Credibility of the Information

فمساهمة المراجع الخارجي هي إضفاء الثقة على القوائم المالية. ومعنى ذلك أن القوائم المالية يمكن تصديقها والاعتماد عليها بواسطة أطراف خارجية مثل المساهمين والدائنين والحكومة وأي أطراف أخرى معنية. فالقوائم المالية التي روجعت بواسطة مراجع خارجي هي الوسيلة المقبولة الآن التي تقدم بها شركات المساهمة تقاريرها إلى المساهمين والبنوك والدائنين والحكومة.

ومراجعة المعلومات المالية قد يتطلبها القانون أو أحد العقود في كثير من الأحيان. فمراجعة الشركات المساهمة إلزامية بنص القانون في المملكة العربية السعودية وفي بريطانيا وفي مصر وفي كثير من دول العالم. وبالرغم من أن مراجعة الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست إلزامية إلا أن جميع الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في أحد البورصات أو التي تريد إصدار أسهم إلى الجمهور يجب أن تنشر قوائم مالية محل مراجعة. وتتطلب بورصات الأوراق المالية في أمريكا مراجعات سنوية للقوائم المالية للشركات المدرج أسهمها بجداول هذه البورصات. وتتطلب عقود إصدار السندات وعقود منح الائتمان الأخرى عادة مراجعة القوائم المالية للمدين.

فالمقرضـون يطلبـون عادة قوائم مالية تكون محل مراجعة كأساس لاتخاذ قراراتهم. فالمراجعة هي جزء ضروري من الحياة الاقتصادية الحديثة.

ويذكـر بيان معايير المراجعة رقم (١) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (SAS No. 1 (A U Section 110:

«أن الهدف من عملية الفحص العادية للقوائم المالية بواسطة المراجع (الخارجي) المستقل هو إبداء الرأي في عدالة إظهارها للمركز المالي، ونتائج الأعمال، والتغيرات في المركز المالي طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وتقرير المراجع هو الوسيلة التي يعبر المراجع من خلالها عن رأيه أو إذا دعت الظروف، يمتنع عن إبداء الرأي. وفي الحالتين يذكر المراجع ما إذا كان الفحص الذي قام به قد تم وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وهذه المعايير تتطلب منه أن يذكر، أمن رأيه، أن القوائم المالية تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها؟ وما إذا كانت هذه المبادىء قد طبقت بثبات عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية بالمقارنة بالقوائم المالية للمدة السابقة.»[٤]

فأدلة الإثبات التي يجمعها المراجع خلال عملية الفحص تهدف إلى إثبات أن الأصول الظاهرة في الميزانية موجودة فعلاً، وأنها مملوكة للمشروع، وأن القيم التي تظهر بها هذه الأصول تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ويجمع المراجع أيضًا أدلة إثباتٍ الهدف منها إظهار أن الميزانية تحتوي على جميع التزامات أو خصوم المشروع حتى لا تكون الميزانية مضللة نتيجة لحذف بعض الخصوم المهمة منها، إما عمدًا أو بحسن نية. وكذلك يقوم المراجع بجمع أدلة إثبات عن قائمة الدخل تبرهن على أن مبيعات المشروع حقيقية وأن البضـاعـة قد تم شحنهـا فعـلًا إلى العمـلاء، وأن التكـاليف والمصروفات المسجلة تتعلق بالفترة الحالية وأنه قد تم الاعتراف بجميع المصروفات.

ويفـرق بيان معايير المراجعة رقم (١) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمـريكي بين مسئـولية المراجع ومسئولية الإدارة فيذكر أن الإدارة مسئولة عن تبني

---

(٤) Statements on Auditing Standards No. 1, AICPA, AU Section 110.

سياسات محاسبية جيدة، وعن الاحتفاظ بنظام كافٍ وفعّال للحسابات، وعن حماية الأصول، وعن تصميم نظام للرقابة الداخلية كفيل، ضمن أشياء أخرى، بإنتاج قوائم مالية صحيحة. فالعمليات التي يجب أن تنعكس في الحسابات وفي القوائم المالية هي أمور تدخل في علم الإدارة بطريقة مباشرة وتقع تحت سيطرتها. ومعرفة المراجع بهذه العمليات محدودة بما يحصل عليه خلال عملية فحصه. وبالتالي فإن عدالة البيانات المقدمة من الإدارة من خلال القوائم المالية هي جزء لا يتجزأ من مسئولية الإدارة. وقد يقدم المراجع اقتراحات عن شكل القوائم المالية أو قد يقوم بإعدادها كليًّا أو جزئيًّا بناء على حسابات الإدارة وسجلاتها. وعلى الرغم من ذلك فإن مسئوليته عن القوائم المالية التي قام بفحصها تنحصر في إبداء رأيه عن هذه القوائم. وتبقى القوائم المالية ممثلة لبيانات الإدارة.

ومما سبق يتضح أن المراجع مسئول عن فحص القوائم المالية قبل إبداء رأيه في مدى عدالتها، بينما تقع مسئولية إعداد القوائم المالية على الإدارة. وهذا التقسيم في المسئولية هو من الأمور المقررة والمستقرة في المحاسبة والمراجعة وفي أحكام المحاكم من مدة طويلة.

ومسئولية الإدارة عن القوائم المالية قد لا تكون مفهومة بالدرجة الكافية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية، مما حدا بإحدى لجان(٥) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى إصدار توصية إلى الشركات المساهمة في أمريكا بأن تشمل تقاريرها السنوية تقريرًا أو بيانًا صريحًا يُفيد أن القوائم المالية قد تم إعدادها بواسطة الإدارة، وأن الإدارة مسئولة عن صحة هذه القوائم وموضوعيتها. وتقوم الكثير من الشركات الأمريكية حاليًّا بتنفيذ هذه التوصية في تقاريرها السنوية.

---

(٥) Recommendations of the Special Advisory Committee on Reports by Management (New York: AICPA, 1979).

القيود على المراجعة

لا تستطيع أي عملية مراجعة إعطاء تأكيد قاطع بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية ناشئة إما من الخطأ في تشغيل البيانات المحاسبية أو من الخطأ في التقدير بشأن اختيار المبادىء المحاسبية أو تطبيقها. ويؤيد ذلك ما ورد في بيان اللجنة المشكلة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عن مسئوليات المراجع Comission on Auditors Responsibilities [٦] حيث ورد بتقريرها ما يلي:

«القوائم المالية التي خضعت للمراجعة لا يمكن أن تكون مكتملة الدقة وينشأ ذلك جزئيًا نتيجة لغموض المفاهيم المحاسبية التي تعكسها... وفضلاً عن ذلك فإن المنتج المحاسبي - وهو القوائم المالية - لا يمكن أن يكون أكثر دقة وأكثر قابلية للاعتماد عليه مما تسمح به طرق القياس المحاسبي التي تستمد منها هذه القوائم. فعلى سبيل المثال لا يستطيع أي فرد (بما في ذلك المحاسبين) أن يتنبأ بنتائج أحداث مستقبلية غير مؤكدة. وبما أن دقة العرض المحاسبي تتوقف على حدث مستقبل لا يمكن التنبؤ به، لذلك فإن العرض المحاسبي سيكون غير دقيق. والعرض المحاسبي الذي تمت مراجعته لا يمكن أن يكون أكثر دقة، لأن المراجع لا يستطيع إضافة اليقين حينما لا يكون اليقين موجودًا.»

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن مبادىء القياس المحاسبي كثيرًا ما تُعطي أكثر من بديل للمحاسبة عن عملية أو حدث معين. فمثلاً هناك طرق عديدة للمحاسبة عن تدفق تكاليف المخزون في المشروع ولاستهلاك الأصول المادية. وبالإضافة إلى ذلك تتطلب المبادىء المحاسبية التفسير واستخدام التقدير الشخصي قبل تطبيقها على عمليات معينة أو ظروف وأحداث أخرى. وقد يختلف المحاسبون والمراجعون في هذه التفسيرات والتقديرات.

وبالإضافة إلى القيود الموضوعة على عملية المراجعة (the limitations of auditing) نتيجة للقيود في الهيكل المحاسبي الموجود فهناك قيود أخرى تنشأ عن عملية المراجعة نفسها. فطبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها (والتي سنشير إليها فيما بعد) يجب على

---

(٦) Report, Conclusions, and Recommendations, 1978, p.7.

المراجع أن يجمع قدرًا كافيًا من أدلة الإثبات لتكوين أساس معقول لرأي المراجع في القوائم المالية التي يقوم بفحصها. فلكي تكون تكاليف عملية المراجعة معقولة لا يطبق المراجع إجراءات المراجعة على ١٠٠٪ من البنود أو الحسابات التي يفحصها وإنما يكتفي بفحص عينات من العمليات. ويشير بيان معايير المراجعة رقم ٣٩ عن العينات في المراجعة الصادر من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في سنة ١٩٨٢م .SAS No 39 (AU 350) إلى أن مفهوم الأساس المعقول لرأي المراجع A reasonable basis for an opinion يتضمن درجة من عدم التأكد Some degree of uncertainty وإلا كان البديل الوحيد المتاح هو فحص جميع البيانات. وبما أن ذلك نادرًا ما يحدث فإن المفهوم الأساس لاستخدام العينات هو من المفاهيم المعترف بها والمستقرة في مهنة المراجعة.

وحتى لو نحينا جانبًا اعتبارات التكلفة، فمن المشكوك فيه تصميم عملية مراجعة تُعطي تأكيدًا قاطعًا بصحة رأي المراجع في مدى تطابق القوائم المالية مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. فقد يكون من المستحيل مراجعة نتائج أحداث وعمليات لم تقيدها الوحدة الاقتصادية. فببساطة لا يمكن للمراجع أن يراجع ما ليس موجودًا. فغياب أو عدم فاعلية الإجراءات الرقابية عن اكتمال تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية Completeness قد يجعل من المستحيل في بعض الأحيان مراجعة أوجه نشاط معين من نشاطات المشروع، كما أن التواطؤ سواء تم بالكامل داخل المشروع أو اشتمل على أطراف خارجية قد يبطل مفعول الإجراءات الرقابية والأدلة الأخرى التي يعتمد عليها المراجع عادة.

أنواع المراجعات

قد يتم تبويب المراجعة إلى عدة أنواع حسب طريقة التبويب المتبعة كالآتي:

المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية

تلزم قوانين الشركات في كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية ومصر شركات المساهمة بأن يكون لها مراجع خارجي وتطلق عليه أنظمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومصر اسم «مراقب الحسابات». وطبقًا للقانون في الدول الثلاث

يعين مراقب الحسابات بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين وتحدد الجمعية أتعابه. ويجوز استثناء في حالة أول مراقب للحسابات أن يعين بواسطة المؤسسين لحين انعقاد أول جمعية عمومية. وبجانب القواعد الخاصة بتعيين المراجع تحدد القوانين المذكورة القواعد الخاصة بعزل المراجع وحقوقه وواجباته. فحقوق وواجبات المراجع يحددها القانون ولا يمكن وضع أي قيود على سلطات المراجع وواجباته من قبل المديرين. فللمراجع في حالة الشركات المساهمة في كل وقت حق الاطلاع على الدفاتر والسجلات والوثائق. وله حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وعليه أن يقدم تقريرًا إلى المساهمين برأيه في القوائم المالية.

أما في حالة شركات الأشخاص والمشروعات الفردية فالمراجعة هنا اختيارية وليس هناك التزام قانوني بتعيين مراقب للحسابات. وفي هذه الحالة يعين المراجع بالاتفاق مع الشركاء أو مع صاحب المشروع. ويفضل في مثل هذه الحالات وجود عقد مكتوب بين المراجع والمنشأة يبين بالتفصيل نطاق العمل المطلوب منه القيام به. وإن تعذر الحصول على عقد مكتوب وجب تأكيد الاتفاق الشفوي الذي تم بين المراجع وأصحاب المنشأة بخطاب يرسل من المراجع إلى أصحاب المنشأة يبين فيه تفاصيل هذا الاتفاق الشفوي ويؤكده ويبين أي قيود على نطاق عملية المراجعة كأن تكون عملية المراجعة جزئية أو كأن يكون الاتفاق فقط على إعداد حسابات المنشأة من واقع مجموعة معينة من السجلات والوثائق. ففي حالة الكثير من المشروعات الصغيرة قد يقوم المراجع ببعض الأعمال بصفته محاسبًا لا بصفته مراجعًا. ولكن هذه التفرقة قد لا تكون واضحة في ذهن العميل. فقد يقوم أحد المحاسبين بإعداد قوائم مالية من مجموعة معينة من الدفاتر ولكن قد يتصور العميل أن حساباته تراجع. فإن ظهرت أخطاء أو غش لم يكتشفه المحاسب فقد تقع على عاتقه مسئولية عدم اكتشافها كما ظهر ذلك جليًا في قضية حديثة جدًا في الولايات المتحدة الأمريكية هي قضية 1136 Tenants Corporation دفع فيها المحاسب تعويضات بلغت حوالي ٢٤٠,٠٠٠ دولار بينما كانت أتعابه السنوية ٦٠٠ دولار. ويعرف الخطاب الذي يرسله المراجع إلى المنشأة ويطلب فيه التوقيع عليه بالموافقة وإعادته إليه باسم Engagement letter.

المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية Complete and Partial Audits

المراجعة الكاملة هي المراجعة التي تتم وفقًا للأصول الفنية والتي ينتهي فيها المراجع برأي في القوائم المالية التي أعدتها إدارة المنشأة. وتقرير المراجع هو الوسيلة التي يعبر المراجع من خلالها عن رأيه أو إن دعت الظروف يمتنع عن إبداء الرأي مع ذكر أسباب هذا الامتناع.

وقد تكون المراجعة جزئية بأن تقتصر على عنصر واحد أو عدة عناصر من القوائم المالية مثل النقدية أو المبيعات. وفي هذه الحالة لا يُدلي المراجع بتقرير عن رأيه في القوائم المالية وإنما يقتصر تقريره على العمل الذي قام به.

مراجعة الأداء أو التنفيذ Compliance Audits

مراجعة الأداء أو التنفيذ الهدف منها معرفة مدى تنفيذ أو الالتزام بأداء سياسات معينة، أو قوانين ولوائح وتعليمات، أو التقيد بعقود. ومن أمثلتها المراجعة لأحد الإقرارات الضريبية التي يقوم بها الفاحص الضريبي لتحديد مدى تمشي الإقرار مع قوانين الضرائب والتعليمات الصادرة بشأنها. ومن أمثلتها أيضًا مراجعة بعض عناصر القوائم المالية لتحديد مدى الالتزام بنصوص عقد قرض السندات.

ومن أمثلة هذه المراجعات أيضًا المراجعة التي يقوم بها المراجعون الداخليون لمعرفة مدى التزام الموظفين بتنفيذ السياسات الإدارية المقررة من جانب الشركة، والمراجعة التي يقوم بها المراجعون الحكوميون للتأكد من تنفيذ القوانين والأنظمة الحكومية.

وتقوم أجهزة الرقابة المالية الحكومية بهذه الوظيفة مثل ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية، والجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، وما يمكن أن نسميه ديوان المحاسبة العام General Accounting Office (GAO) في الولايات المتحدة الأمريكية. والغرض من هذه الأجهزة هو مراجعة الأداء المالي والإداري للأجهزة الحكومية وقياس مدى تحقيق الأهداف التنظيمية.

فتقـارير ديوان المحـاسبة الأمريكي تسلط الأضواء على عدم الكفاية، وتقدم التـوصيات اللازمة لتحسين كفاية الأداء وفاعلية التنفيذ أي تقويم النتائج المحققة. ويعتبر ديوان المحاسبة العام الأمريكي رائدًا في مثل هذه المراجعات.

المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المراجعة الداخلية هي عبارة عن عملية فحص للعمليات والسجلات يقوم بها بصفة مستمرة موظفون من داخل المشروع. ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية اختلافًا واسعًا من مشروع إلى آخر. وقد تشمل في حالة المشروعات الكبيرة ما يسمى بالمراجعة الإدارية التي تهدف بجانب مراجعة الأداء المالي والإداري إلى تقويم الكفاية والاقتصاد في استخدام الموارد وتحقيق أهداف ونتائج البرامج الموضوعة. وفيما يتعلق بالأمور المحاسبية فإن الهدف الرئيس للمراجعة الداخلية هو التأكيد لإدارة المشروع:

١ ـ أن نظام الرقابة الداخلية سليم.
٢ ـ أن النظام المحاسبي للمشروع سليم
٣ ـ أن كلا النظامين يؤديان الغرض منهما بطريقة فعالة عند التنفيذ.

وتعتـبر المـراجعـة الداخلية جزءًا من نظام الرقابة الداخلية ككل، ولكن من الممكن وجود نظام للرقابة الداخلية ونظام محاسبي سليم بدون وجود مراجعة داخلية.

العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

فيما يتعلق بالأمور المحاسبية يعمل المراجع الداخلي والخارجي في حقل واحد ولهما مصلحة مشتركة في التأكد من وجود:

١ ـ نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من أن هذا النظام ينفذ بطريقة مرضية.
٢ ـ نظام محاسبي سليم كفيل بإظهـار المعلومات اللازمة لتحضير قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال.

وعلى الرغم من هذه المصلحة المشتركة فإن هناك فروقًا جوهرية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية نجملها فيما يلي:

١ - نطاق العمل: فإدارة المشروع هي التي تحدد للمراجع الداخلي نطاق العمل الذي يقوم به، بينما الذي يحدد ذلك للمراجع الخارجي هي المسئوليات الملقاة على عاتقه بموجب أحكام القانون.

٢ - الاختلاف في الاتجاهات والأهداف: فأهداف المراجعة الداخلية هي التأكد من أن النظام المحاسبي يعمل بكفاية بحيث تزود إدارة المشروع طوال المدة المالية بمعلومات محاسبية دقيقة وصحيحة. بينما تهدف المراجعة الخارجية إلى أن القوائم المالية المقدمة إلى المساهمين تظهر بعدالة أرباح الشركة أو خسائرها عن المدة المالية والمركز المالي للشركة في نهاية هذه المدة.

٣ - المسئولية: المراجع الداخلي مسئول أمام إدارة المشروع بينما المراجع الخارجي مسئول مباشرة أمام المساهمين. وعلى ذلك فإن المراجع الداخلي باعتباره موظفًا بالمشروع لا يتمتع بدرجة الاستقلال التي يتمتع بها المراجع الخارجي الذي يحدد القانون حقوقه وواجباته.

وعلى الرغم من هذه الفروق الجوهرية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي فإن كليهما يؤدي عمله بوسائل وإجراءات تتشابه إلى حدٍّ كبير. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١ - فحص نظام الرقابة الداخلية للتأكد من سلامته من حيث المبدأ ومن فعاليته من حيث التنفيذ.

٢ - فحص ومراجعة السجلات والقوائم المحاسبية.

٣ - تحقيق الأصول والخصوم.

٤ - الملاحظة والاستفسارات وإجراء المقارنات الإحصائية وغيرها من الوسائل التي تستلزمها طبيعة الحال.

ومما سبق يتضح التشابه في الوسائل والإجراءات التي يتبعها كلًّا من المراجع الداخلي والخارجي في تأدية عمله، ولذلك فإنه إذا لم يتعاون الطرفان فقد يؤدي ذلك إلى تكرار في العمل لا مبرر له.

ونظرًا للخبرة الواسعة التي يحصل عليها المراجع الخارجي من ممارسة أعماله المهنية فقد يطلب منه المساعدة بصفة استشارية في وضع وتصميم نظام للمراجعة الداخلية. وقد يحصل المراجع الخارجي عند قيامه بعمله على مساعدات قيمة من المراجع الداخلي نظرًا لإلمامه التام بمعلومات دقيقة عن النظام المحاسبي والنواحي الفنية المتعلقة بالمشروع بصفة خاصة فيما يتعلق بالمخزون والتأكد من وجود الأصول الثابتة، وأقساط الاستهلاك، وتحقيق الخصوم والتأكد من عدم إسقاط بعض الالتزامات، وأخطار الغش والاختلاسات.

وهناك أيضًا مجال للتعاون الفسيح بين الطرفين في تخطيط وتصميم برنامج المراجعة الخاص بكل منهما. فإذا اقتنع المراجع الخارجي بأن المراجع الداخلي قد غطى بكفاية جزءًا من العمل فإنه يستطيع أن يُقلل من كمية الفحص التفصيلي الذي كان سيقوم به، كما أن عملية التشاور بين الطرفين قد تُؤدي إلى امتناع المراجع الداخلي عن القيام بأجزاء من العمل كان سيقوم بها اعتمادًا على أن المراجع الخارجي سيقوم بمراجعة هذه الأعمال حتى لا يحدث تكرار في العمل لا مبرر له.

ويجب ألا يُفهم من ذلك أن المراجع الداخلي يأتمر بأوامر المراجع الخارجي، فالمراجع الداخلي مسئول مباشرة أمام إدارة المشروع، وعلى ذلك فإن مدى التعاون بين الاثنين لابد أن يتوقف على قرارات إدارة المشروع فيما يتعلق بنطاق المراجعة الداخلية وعدد موظفي إدارة المراجعة الداخلية. ومع ذلك فإن التشاور بين المراجع الخارجي والداخلي ومع إدارة المشروع عند الضرورة كفيل بأن يؤدي إلى حصول المراجع الخارجي على أكبر قدر من المساعدة الممكنة خصوصًا وأن ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية المراجعة.

وعند قيام المراجع الخارجي بتخطيط برنامج المراجعة الخاص به فإنه يجب عليه أولاً أن يُقرر ما إذا كان في إمكانه الاعتماد على أعمال المراجع الداخلي في تخفيض كمية الفحص التفصيلي الذي سيقوم به. وهذا القرار يتوقف على فحصه لظروف كلّ حالة وبصفة خاصة على الاعتبارات الآتية:

١ ـ نطاق وكفاية المراجعة الداخلية ولتقويم ذلك يجب على المراجع الخارجي فحص برامج وأوراق المراجعة الداخلية، وتقارير المراجعين الداخليين، ويجب عليه أن يقوم بالاختبارات الكافية لأعمال المراجعين الداخليين.

٢ ـ مؤهلات وخبرة رئيس قسم المراجعة الداخلية ومندوبوه.

٣ ـ السلطة المخولة لرئيس قسم المراجعة الداخلية والمستوى الإداري المسئولة أمامه إدارة المراجعة الداخلية في التنظيم الإداري للمشروع، فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية تتبع مباشرة الإدارة العليا للمشروع بأن ترفع تقاريرها إلى المدير العام أو عضو مجلس الإدارة المنتدب مباشرة كلما قوى ذلك من استقلالها بالنسبة لباقي إدارات المشروع.

المراجعة الإدارية Operational Audits

يُستخدم هذا التعبير استخدامًا واسعًا وبالرغم من ذلك فلا يُوجد تعريف دقيق له. وتُعتبر المراجعة الإدارية إحدى نتاج تطور المراجعة الداخلية. وقد تشمل المراجعة الإدارية بعض أو كلّ الأمور الآتية:

١ ـ أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك الإجراءات الرقابية الخاصة بحماية الأموال.

٢ ـ تنفيذ تعليمات لوائح وتعليمات الشركة والتقيد بسياساتها.

٣ ـ دقة البيانات المالية وصحة المعلومات المتعلقة بعمليات المشروع بحيث يمكن الاعتماد عليها.

٤ ـ الاقتصاد والكفاية في استخدام الموارد.

٥ ـ تحقيق الأهداف المعلنة للبرامج والأعمال.

ويلاحظ أن العناصر الثلاثة الأولى تدخل ضمن المراجعة المالية ومراجعة الأداء (Compliance audits) التي سبقت الإشارة إليها. أما العنصران الأخيران فهما اللذان يدخلان فعلاً في تعريف المراجعة الإدارية.

ويشير الاستخدام الاقتصادي للموارد إلى القدرة على تحقيق مستوى معين من الإنتاج أو الأداء بأقل قدر من التكاليف. فالمشروع الذي يُحقق مستوى الإنتاج المحدد أو يزيد عليه بأقل التكاليف يستخدم موارده أحسن استخدام اقتصادي. فاستخدام الموارد بكفاية يشير إلى تحقيق أعلى إنتاج أو أداء ممكن في حدود قدر معين من التكاليف. فالقدرة على زيادة الإنتاج أو الأداء دون تكاليف إضافية يُفيد أنه يمكن استخدام الموارد بكفاءة أفضل. وتحقيق الأهداف المعلنة أو المسبقة للبرامج والأعمال يشير إلى مدى تحقيق المنافع أو النتائج المرتقبة من هذه البرامج أو الأعمال. فالاهتمام هنا ينصب على مدى مطابقة النتائج للخطط الموضوعة وهذا معناه أن النشاط أو البرنامج قد تم تنفيذه بفعالية.

وطبقًا للمعايير التي وضعها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٧٨م فإنه بالنسبة للكفاية والاقتصاد في استعمال الموارد فإن الإدارة مسئولة عن وضع معايير لقياس هذا الأداء. وتتضمن واجبات المراجعين الداخليين بالنسبة لهذا الموضوع ما يلي:

١ ـ تحديد ما إذا كان قد تم وضع معايير للأداء لقياس الاقتصاد والكفاية أم لم يتم.

٢ ـ التأكد من أن معايير الأداء التي سبق تحديدها مفهومة للجميع وأنه يتم تحقيقها.

٣ ـ تمييز الانحرافات عن المعايير التي سبق تحديدها وتحليلها وتوصيل هذه المعلومات إلى المسئولين عن اتخاذ أي إجراءات تصحيحية.

٤ ـ التأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية Corrective action والمراجعات المتعلقة بالكفاية والاقتصاد في استخدام الموارد يجب أن توضح أي طاقات عاطلة، وأي عمل غير منتج، والإجراءات التي لا مُبرر لها ووجود موظفين أكثر من اللازم أو أقل من اللازم.

وبالنسبة للأهداف التي سبق تحديدها للأعمال والبرامج فإن المراجعين الداخليين مسئولون عن التأكد من أن هذه الأهداف تتفق مع أهداف المنشأة، ومن أنه

قد تم تحقيقها. ويُساعد المراجع الداخلي الإدارة عند وضعها لهذه الأهداف بتحديد ما إذا كانت الفروض التي بنيت على أساسها هذه الأهداف سليمة، وما إذا كانت البيانات المستخدمة دقيقة وملائمة وتتعلق بالوقت الحاضر Current وما إذا كانت البرامج أو العمليات تشتمل على إجراءات رقابية مناسبة. (٧)

تقرير المراجع

توصيل نتائج الفحص الذي قام به المراجع إلى المستخدمين المعنيين هو جزء لا يتجزأ من جميع المراجعات على اختلاف أنواعها. فالمرحلة الأخيرة من أي عملية مراجعة تتضمن إعداد تقرير بنتائج العملية. أما تقرير المراجع (Audit report) على القوائم المالية لمعرفة مدى تطابقها مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها فقد تمت صياغة هذا التقرير بطريقة نمطية بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. ويطلق على هذا التقرير اسم التقرير المختصر (Short form).

ونورد فيما يلي نموذج تقرير المراجعة المختصر الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي:

«قمنا بفحص ميزانية شركة (س) المؤرخة في ٣١ ديسمبر... وقوائم الدخل والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال.

وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة (س) في ٣١ ديسمبر...، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والتي تم تطبيقها على أساس يتفق مع الأساس نفسه المستخدم في العام الماضي.»

---

(٧) Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, Institute of Internal Auditors, 1978.

فقرة نطاق الفحص Scope Paragraph

الفقرة الأولى من تقرير المراجع يُطلق عليها فقرة نطاق الفحص وهي تُوضّح العمل الذي تم وكيفية القيام بهذا العمل. وفقرة نطاق الفحص النموذجية تُوضح أنه قد تمت عملية مراجعة (ولو أن كلمة مراجعة لم تذكر وهذا عيب في رأي البعض الذي يُطالب بتغيير عبارة قمنا بفحص. . . إلى عبارة قمنا بمراجعة. . .) وأنها قد تمت طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها Generally accepted auditing standards وأن المراجع قد استخدم الاختبارات والإجراءات التي اعتبرها ضرورية. ومعايير المراجعة المتعارف عليها هي عبارة عن معايير صادرة من المهنة لقياس أداء العمل الذي تم وسنتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد.

وتوضح فقرة نطاق الفحص القوائم التي تم فحصها والتواريخ والمدد التي تشملها هذه القوائم. فمن الضروري لقارىء التقرير أن يعرف بالتحديد ما هي القوائم المالية التي يغطيها التقرير وعن طريق الاستنتاج العكسي ما لا يغطيه التقرير من بيانات أخرى قد تظهر في التقرير السنوي للشركة (مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة وأي بيانات تكميلية مثل النسب المالية وأي بيانات أخرى عن المشروع).

ويلاحظ أن فقرة نطاق الفحص لا توضح بالتفصيل كيف تمت عملية المراجعة. فهي لا توضح أدلة الإثبات التي تم فحصها وتوقيت فحص هذه الأدلة أو كميتها. وبدلاً من ذلك يُخطر القارىء بأن المراجع قد استعمل تقديره المهني في اختيار وفحص الأدلة اللازمة عن التأكيدات الواردة بالقوائم المالية وأنه قد قام بأداء عملية المراجعة طبقًا لمعايير المهنة.

فقرة رأي المراجع Opinion Paragraph

فقرة رأي المراجع وهي عادة الفقرة الثانية والأخيرة في التقرير وتوضح النتائج التي تم التوصل إليها عن العمل الذي تم. وبسبب أهمية هذه النتائج لمستخدمي القوائم المالية يُطلق على تقرير المراجع بأكمله في بعض الأحيان تعبير «رأي المراجع». وكما سبق

الإيضاح فإن رأي المراجع يمثل حكمًا صادرًا منه بعد تقويم الأدلة عن التأكيدات الواردة بالقوائم المالية. ويُلاحظ أن تعبير «وفي رأيي» المقصود به أن يُعبّر عن عنصر التقدير في رأي المراجع فالمراجع لا يُقرّر حقائق.

والنتيجة المعتادة التي يتوصل إليها المراجع في معظم المراجعات (كما هو الحال في نموذج التقرير المختصر الذي سبقت الإشارة إليه) هي أن القوائم المالية «تظهر بعدالة» المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها التي تم تطبيقها على أسس ثابتة. ويُطلق على هذا النوع من التقرير أو الرأي التقرير أو الرأي الخالي من التحفظات (Unqualified report or opinion) ومعنى ذلك أنه ليس لدى المراجع تحفظات بشأن أمور معينة أو أحداث غير مؤكدة. ويُطلق على هذا النوع من التقرير أيضًا تعبير التقرير النظيف (Clean) ولو أن هذا التعبير أقل دقة من الناحية الفنية. وعلى الرغم من وجود أنواع أخرى من التقارير، كالتقرير الذي يحتوي على تحفظات أو التقرير السالب أو الامتناع عن إبداء الرأي إلا أن التوقع المعتاد في كل عملية مراجعة أن يُصدر المراجع تقريرًا إيجابيًا (Positive) خاليًا من التحفظات. فأي تقرير آخر خلاف ذلك لا يكون عادة من المرغوب فيه، وفي كثير من الأحيان قد لا يكون مقبولاً من جانب العميل أو من جانب الجهات الحكومية التي لها سلطات تنظيمية رقابية على الشركات.

وعبارة «تظهر بعدالة... وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها» تفيد أن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها هي المعيار المتفق عليه والذي تُقاس عليه القوائم المالية. وتعبير «تظهر بعدالة» يجب ألا يتم تفسيره على حدة ولا يجب فصله عن باقي العبارة. فالعدالة في تقرير المراجع النمطي يجب أن تفسر فقط في ضوء مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ورأي المراجع الإيجابي في العرض العادل طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها يُفيد ضمنًا اعتقاد المراجع بأن القوائم المالية تتمتع بالخصائص التالية: [٨]

---

(٨) SAS No. 5 (AU 411).

١ - المبادىء المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها لها قبول عام.
٢ - المبادىء المحاسبية مناسبة لظروف العميل.
٣ - القوائم المالية بما في ذلك الملحوظات المرتبطة بها تُفصح إفصاحًا كافيًا عن المعلومات اللازمة التي تسمح لمستخدم القوائم المالية باستعمالها وفهمها وتفسيرها.
٤ - البيانات المعروضة في القوائم المالية تم تبويبها وتلخيصها بطريقة معقولة (أي ليست تفصيلية أكثر من اللازم أو مختصرة أكثر من اللازم).
٥ - القوائم المالية تعكس الأحداث والعمليات الأساسية بطريقة تظهر المركز المالي ونتائج العمليات والتغير في المركز المالي في حدود مقبولة، أي الحدود التي يمكن بطريقة معقولة وممكنة تحقيقها في القوائم المالية.
٦ - القوائم المالية لم تتأثر بطريقة جوهرية بأي تغيرات في مبادىء المحاسبة (وهو ما يعرف بمعيار الثبات).

ويلاحظ أن رأي المراجع في القوائم المالية هو رأي خبير. فالمراجع لا يضمن القوائم المالية ولا يشهد بصحتها وذلك بسبب القيود على المراجعة التي أشرنا إليها سابقًا. فالقوائم المالية هي خليط من حقائق ومبادىء محاسبية وتقديرات شخصية. وبسبب قيود الوقت والتكاليف لا يقوم المراجع بمراجعة جميع العمليات وإنما يقتصر فحصه على برنامج من الاختبارات بطريق العينات.

الامتناع عن إبداء الرأي

الامتناع عن إبداء الرأي (Disclaimer of opinion) معناه أن المراجع لا يبدي رأيًا في القوائم المالية أو في أي جزء منها. ويُستخدم هذا النوع من التقرير في الحالات الآتية:

١ - إن كان المراجع غير مستقل بالنسبة للمشروع الذي يقوم بفحصه. وفي مثل هذه الحالات يحسن بالمراجع رفض العملية من البداية. وسنشير إلى موضوع الاستقلال تفصيلاً فيما بعد.

٢ ـ وجود قيود جوهرية على نطاق الفحص إما من جانب العميل أو نتيجة للظروف.
٣ ـ إن كانت هناك أحداث غير مؤكدة قد تؤدي نتيجتها إلى أثر جوهري وشامل على القوائم المالية.

والامتناع عن إبداء الرأي يُفيد أن المراجع ليس لديه المعلومات الضرورية التي تمكنه من تكوين رأي في القوائم المالية. وأن أي نوع آخر من الرأي (خال من التحفظات أو يحتوي على تحفظات، أو سالب) يُفيد أن المراجع لديه معلومات كافية (بناء على الأدلة التي جمعها وقومها) لتكوين رأي من نوع أو آخر.

الرأي السالب

التقرير السالب (Adverse opinion) ويسميه البعض التقرير المعارض أو المعاكس. هو عكس التقرير الذي لا يحتوي على تحفظات. فالتقرير السالب يُقرر أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ويُستخدم هذا النوع من التقرير إن كانت هناك مخالفات جسيمة لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها أو لمعيار الإفصاح وكان أثر ذلك على القوائم من الشمول بحيث يجعل القوائم المالية في مجموعها مُضللة. ويجب عدم الخلط بين الامتناع عن إبداء الرأي والرأي السالب. ففي الحالة الأولى المراجع ليس لديه معلومات. أما في الحالة الثانية فالمراجع لديه معلومات. ومن النادر أن يقبل أحد المشروعات تحمل نتائج إعداد ونشر قوائم مالية غير صحيحة أو مضللة ولذلك فالتقارير السالبة نادرة الحدوث في الحياة العملية.

الرأي الذي يحتوي على تحفظات

ويُطلق عليه أيضًا في كثير من الأحيان الرأي المقيد (Qualified opinion) أي أن رأي المراجع مقيد بأحد التحفظات. ويذكر هذا النوع من التقرير «فيما عدا "except for" or "subject to" أثر أمر معين يذكره المراجع فإن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز

المـالي. . . طبقًـا لمبـادىء المحـاسبة المتعارف عليها. ويجب أن يكون للتحفظ تأثير جوهري على القوائم المالية بحيث يستدعي ذكره في تقرير المراجع. وفي الوقت نفسه يجب ألا يكون تأثير التحفظ جوهريًا بدرجة كبيرة جدًّا بحيث تدعو المراجع إلى الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية أو إلى إصدار تقرير سالب. فالتحفظ يجب ألا يكون من الجسامة بحيث يهدم القوائم المالية.

نظرة عامة لعملية مراجعة القوائم المالية لأحد المشروعات:

الخطوات الأساسية لمراجعة القوائم المالية لأحد المشروعات هي كما يلي:

١ - القيام بدراسـة مبدئية لطبيعة نشاط العميل ونظامه المحاسبي وتوثيق هذه الـدراسـة. ويشمـل ذلـك القيام بدراسـة عن الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ومشكلاتها الخاصة ودراسة النظام المحاسبي والمبادىء والسياسات المحـاسبية التي يستخـدمهـا العميل وأنظمة الرقابة الداخلية الخاصة به، وسياسات الإدارة، والبيئة التي يباشر فيها المشروع عمله، وأي قيود قانونية على المشروع.

٢ - تخطيط وتوثيق استراتيجية مراجعة بكفاية وفعالية.

المـراجعـة الفعالة هي التي تزود المراجع بمستوى التأكيد المعقول لعدالة البيانات الواردة في القوائم المالية طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. ويجب أيضًـا تخطيط عملية المـراجعة بحيث يحصل المراجع على مستوى التأكيد المطلوب بكفاية أي بأقل قدر ممكن من التكاليف. وتخطيط عملية المراجعة لتحقيق هذه الأهداف يتطلب من المراجع تحديد مخاطر متعددة ويلي ذلك اختيار استراتيجية فعالة تحقق له أهدافه بكفاية في ضوء هذه المخاطر.

واسـتراتيجية المـراجعـة تُحدد طبيعـة، وتـوقيت، ومدى إجراءات واختبارات المراجعة التي سيتم القيام بها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة وتقويم هذه الأدلة والتي تعد أساس رأي المراجع في القوائم المالية. وطبيعة إجراءات المراجعة تشير إلى أنواع أدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع ويقومها مثل الحصول على مصادقات عن

أرصدة حسابات العملاء. وتوقيت إجراءات المراجعة تشير إلى الزمن الذي يتم فيه الحصول على الأدلة. وهذا إما أن يكون في مرحلة العمل المبدئي أي قبل نهاية السنة المالية للعميل أو بعد نهاية السنة المالية للعميل. ومدى إجراءات المراجعة تشير إلى كمية الأدلة التي يجمعها المراجع لتكوين رأي بالنسبة لكل بيان من البيانات الواردة بالقوائم المالية وبالنسبة للقوائم المالية في جملتها.

٣ ـ الحصول على أدلة إثبات لتأييد التأكيدات الضمنية المتعلقة برصيد كل حساب وبالقوائم المالية في جملتها، وتقويم هذه الأدلة. ويشمل ذلك الإفصاح الواجب بالقوائم المالية. وهذه هي مرحلة التنفيذ في عملية المراجعة. وتتكون أدلة الإثبات التي يجمعها المراجع من معلومات حول نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل ومدى الاعتماد عليه وعن صحة التأكيدات المتعلقة برصيد كل حساب من الحسابات. فبناء على دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه يُحدد المراجع طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي يلزم القيام بها والتي تُعرف باختبارات تحقيق العمليات والأرصدة. ويُلاحظ أن هناك ترابطًا بين إجراءات المراجعة فأدلة الإثبات حول نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل تعتبر أيضًا دليلاً على صحة أرصدة الحسابات المرتبطة بها والعكس بالعكس. ولذلك فأي نتائج عامة يكون قد تم التوصل إليها في المراحل الأولى لعملية المراجعة قد يتم إعادة النظر فيها وبالتالي فقد يتم تغيير الاستراتيجية التي سبق تحديدها عند بداية عملية المراجعة بناء على نتائج اختبارات المراجعة التي تم القيام بها فيما بعد.

وسنقدم في الأبواب التالية من هذا الكتاب شرحًا تفصيليًا لموضوع أدلة الإثبات وتقويم هذه الأدلة ولنظام الرقابة الداخلية، وأنواع الاختبارات التي يقوم بها المراجع لتقويم نظام الرقابة الداخلية ولتحقيق أرصدة الحسابات.

٤ ـ صياغة وإعداد تقرير المراجعة وإطلاع العميل على أي نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

وهذه هي مرحلـة التقـرير في عملية المراجعـة وينتج عنها نوعان من التقـارير. النـوع الأول هو تقرير المراجع الذي سبقت مناقشته، أما النوع الثاني فهو ما يُطلق عليه Management letter وهو عبارة عن تقرير إلى إدارة المشروع بنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية ووسائل تلافيها تحسينًا للنظام. ويُلاحظ أن تقرير المراجع على القوائم المالية هو الهدف الرئيس من عملية المراجعة، إلا أن الخطاب الموجه من المراجع إلى الإدارة تحسينًـا لنـظام الرقابة الداخلية يُؤدي خدمة نافعة للإدارة بتكاليف معقولة، والمراجع هو أحسن الناس تأهيلاً للقيام به. ويمكن تلخيص خطوات عملية المراجعة في الشكل التالي:

ملخص لعملية مراجعة القوائم المالية

مرحلة التخطيط

١ ـ فهم طبيعة المشروع وتوثيقه.

٢ ـ فهم المعالم الأساسية للنظام المحاسبي وتوثيقه.

٣ ـ اختيار استراتيجية المراجعة لرصيد كل حساب أو مجموعة من الأرصدة وتوثيقها.

مرحلة التنفيذ

١ ـ الحصول على أدلة إثبات لتأييد التأكيدات التي يتضمنها رصيد كل حساب، وتقويم هذه الأدلة وتوثيقها. ويدخل في ذلك كفاية الإفصاح.

٢ ـ إعادة النظر في استراتيجية المراجعة عند اللزوم.

مرحلة التقرير

١ ـ إعداد الخطاب الموجه للإدارة عن الرقابة الداخلية.

٢ ـ إعداد تقرير المراجع

المبادىء المحاسبية المتعارف عليها

يذكـر المراجع في تقريره أن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها (Generally accepted accounting principles) فلكي يستطيع المراجع إبداء رأيه في القوائم يجب عليه أن يكون على خبرة تامّة بمبادىء ومعايير المحاسبة. فالعلم بهذه المبادىء والمعايير شرط ضروري مسبق لأي شخص يريد أن يكون مراجعًا.

وقد تطورت مبادىء المحاسبة على مر السنين خلال تاريخ مهنة المحاسبة. وقد تأثر تطورها بمؤلفات الكتاب في المحاسبة، وبالخبرة العملية لأعضاء المهنة، وبأحكام المحاكم وبالتعليمات الصادرة من الجهات الحكومية التي لها علاقة بالمهنة، وبالبيانات الصادرة عن المنظمات المهنية. ومن أبرز هذه المنظمات في بريطانيا:

- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales.
- The Institute of Chartered Accountants in Scotland.
- The Institute of Chartered Accountants in Ireland.
- The Association of Certified Accountants.

وأعضاء المنظمات الأربع السابقة هم الذين يحق لهم طبقًا لقوانين الشركات في بريطانيا مراجعة الشركات المساهمة. (٩)

وقد تم إنشاء مجمعي المحاسبين القانونيين في اسكتلندا وفي انجلترا منذ أكثر من مائة عام. وكانت هناك امتحانات لاختبار الكفاية للأشخاص الذين يريدون الانضمام إلى عضوية هاتين المنظمتين. وتم الاعتراف من البداية بأهمية الاستقلال، والأمانة، والمسئولية المهنية كصفات لها نفس أهمية الكفاية الفنية في المحاسب القانوني. وعن طريق هذه المنظمات تم تطوير قواعد أخلاقية لتشجيع المراجعين على الالتزام بمعايير مهنية عند إعدادهم لتقارير المراجعة الخاصة بهم، ولذلك كان لهاتين المنظمتين من البداية تأثير بالغ على مهنة المحاسبة في بريطانيا وفي غيرها من البلدان.

---

(٩) Companies Act 1948 (Sec. 161) and Companies Act 1976 (Sec. 13).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فأهم المنظمات المهنية ما يلي:

- The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA).
- The American Accounting Association (A.A.A.).
- The National Association of Accountants.
- The Institute of Internal Auditors.

ويعتبر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) أكبر المنظمات المهنية تأثيراً على مهنة المحاسبة في أمريكا عن طريق لجنة الإجراءات المحاسبية (The Committee on Accounting Procedures) وعن طريق هيئة المبادىء المحاسبية (Accounting Prici-ples Board) وهما هيئتان تتبعان مجمع المحاسبين الأمريكي صدر عنهما عدد كبير من البيانات المحاسبية. وفي سنة ١٩٧٣م أنشئت هيئة معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board, FASB) وأصبحت هي الهيئة الرسمية الوحيدة المختصة بإصدار المبادىء المحاسبية. ويلاحظ أن أعضاء هذه الهيئة ليسوا جميعًا من المحاسبين القانونيين، كما أنها هيئة مستقلة لا تتبع مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. وقد ألغت أو عدلت هيئة معايير المحاسبة المالية عددًا لا يُستهان به من إصدارات لجنة الإجراءات المحاسبية وهيئة المبادىء المحاسبية، ولكن جزءًا كبيراً من هذه الإصدارات بقي دون تغيير وما زال يمثل جزءًا من مبادىء المحاسبة المتعارف عليها بالإضافة إلى الإصدارات الجديدة التي نشرتها هيئة معايير المحاسبة المالية من سنة ١٩٧٣م حتى الآن.

تنظيم مكاتب المحاسبة وخدماتها

مكاتب المحاسبة تتراوح في الحجم من مكتب يملكه فرد واحد يمارس المهنة، إلى مكاتب محاسبة ضخمة عالمية لها مئات الفروع في جميع أنحاء العالم وآلاف الشركاء والموظفين. وفيما بين هذين الحجمين المتطرفين يوجد عدد لا يُحصى من مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم أعدادًا متغيرة من المحاسبين المتهنين. وبصفة عامة فإن المكاتب الكبيرة تقدم خدمات عريضة متنوعة إلى عملائها وهذه المكاتب هي التي تستطيع أن تلبي احتياجات الشركات الضخمة التي تنتشر عملياتها

على نطاق واسع. وتقدم المكاتب الكبيرة والمتوسطة خدمات متنوعة إلى عملائها في مختلف النواحي كالمحاسبة والمراجعة والضرائب والخدمات الإدارية الاستشارية وغيرها من الخدمات الأخرى المتخصصة. وفيما يلي استعراض سريع لبعض هذه الخدمات.

خدمات المحاسبة والمراجعة

تعتبر خدمات المحاسبة والمراجعة أكبر فرع من فروع نشاط مكاتب المحاسبة. وتتكون بصفة أساسية من عمليات مراجعة القوائم المالية التي يقوم بها المكتب والتي تؤدي في النهاية إلى إصدار تقرير يعبر عن رأي المراجع في هذه القوائم ومدى اتفاقها مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ومن الخدمات الأخرى المرتبطة بهذا العمل إصدار تقرير إلى إدارة المنشأة يحتوي على توصيات لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية أو إصدار تقارير إلى المنشأة تهدف إلى تحقيق الكفاية والربحية. ومن الخدمات الأخرى التي تؤدي عادة في هذا المجال القيام بمراجعة القوائم المالية الخاصة بمشروع آخر ينوي عميل المراجع شراؤه، كذلك قد يُكلّف المكتب بإصدار تقرير عن مدى تقيد إحدى الشركات المقترضة بعقد القرض كما في حالة قرض السندات إن كان عقد القرض يلزم الشركة المقترضة مثلاً بتكوين احتياطي لسداد السندات واستثماره خارجيًا أو كانت هناك قيود على الشركة في توزيع أرباح على مساهميها.

وكجزء من خدمات المحاسبة والمراجعة تقدم معظم المكاتب خدمات متخصصة في بعض النواحي من أبرزها مراجعة تشغيل البيانات الكترونيًا.

الخدمات الأخرى غير المراجعة

خدمات الاستشارات الضريبية هي من أبرز الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة لعملائها وقد تطورت هذه الخدمات تطورًا كبيرًا منذ سنة ١٩٤٠م نتيجة للتعقيد الكبير في قوانين الضرائب. ونظرًا لوجود ارتباط كبير بين الربح الخاضع للضريبة والربح المحاسبي الذي تظهره قائمة الدخل فقد كان من الطبيعي أن يقوم المراجع بتقديم خدمات إلى عميله في شئون الضرائب. وتغطى هذه الخدمات قطاعًا

عريضـا فهي قد تشمـل إعـداد الإقـرارات الضريبية الخاصة بالعميل، وقد تشمل خدمات ضريبية عند تخطيط الاندماج مع مشروعات أخرى أو عند شراء مشروع قائم وتقـديم النصح إلى العميل بهدف تقليل ما يدفعه من ضرائب إلى أقل حدّ ممكن، وتوجيه العمليات بحيث يمكن الاستفادة من بعض المزايا الضريبية، وتقديم النصح إلى العميل بشأن بعض الأمور الضريبية التي لها صفة دولية.

ومن الخدمات الأخرى التي تطورت تطورًا كبيرًا منذ سنة ١٩٥٠م هو ما يعرف بخدمات الإدارة الاستشارية ويطلق عليها (Management advisory services) أو (Management consulting services) وتشمل هذه الخدمات حقولاً متنوعة كالتخطيط والتمويل، والمخزون، والنقل، والحاسبات الآلية، والعمالة. كما قد تشمل خدمات متخصصـة مثـل الخدمات الاكتوارية في حالة أنظمة التأمينات والمعاشات الخاصة، وأنظمة المشاركة في الأرباح.

ويرى بعض المحـاسبين أن خدمات الإدارة الاستشارية يجب أن تقتصر على المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات. وعلى العكس يرى فريق آخر أنه لا يجب أن تكون هناك حدود على هذه الخدمات سوى خبرة المراجع. ومن المؤكد أنه لا يجوز للمراجع أن يوسـع خدمـاته بحيث تدخل في نطاق أعمال مهن أخرى. ومع ذلك فليس من المستطاع وضع قائمة كاملة بالخدمات التي يمكن أن تقدم، إلا أن المعتاد أن تشمل هذه الخـدمـات تقـديم النصـح إلى العميل بشأن أجهزة تشغيل البيانات الكترونيًا وتصميم النـظم، وتصميم ووضـع أنـظمـة التكـاليف وإعـداد المـوازنـات وتحليل الانحـرافـات، ومتـطلبـات رأس المـال العامل، والتمويل طويل الأجل، والبدائل المختلفة لهيكل رأس المال وغيرها من الخدمات الأخرى التي سبق ذكرها.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تحديد الخدمات التي يجب أن تشملها خدمات الإدارة الاستشارية، إلا أن هناك شبه اتفاق على أنه لا يجب على المحاسب أن يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنشاطات العميل بحيث يفقد صفة الاستقلال في نظر مستخدمي القوائم

المالية الخارجيين الذين يعتمدون على التقارير المالية. فيجب أن يقصر المحاسب عمله على تقديم الخدمات الاستشارية وألا يتدخل في عملية اتخاذ القرارات من جانب الإدارة بحيث يُصبح جزءًا منها. فالخدمات ذات الطبيعة التجارية البحتة التي لا تتفق مع سمعة المحاسب المهنية يجب الابتعاد عنها وعدم تقديم خدمات إدارية استشارية بشأنها ومن أمثلة هذه الخدمات الاختبارات النفسية، واستفتاءات استطلاع الرأي العام.

ومما هو جدير بالذكر أن هيئة تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تنظم وتراقب تداول الأوراق المالية وإدراجها في جداول البورصات الأمريكية كانت تتطلب بموجب أحد تعليماتها المحاسبية (Accounting series release 250) من مكاتب المحاسبة (التي تخضع لاختصاصها) الإفصاح عن أي خدمات خلاف المراجعة يؤديها المكتب للعميل ونسبة أتعاب هذه الأعمال إلى أتعاب المراجعة وما إن كان مجلس إدارة الشركة قد وافق على قيام المحاسب بهذه الأعمال. وقد كان الهدف من هذا الإفصاح أن يقوم مستخدمو القوائم المالية بتقويم علاقة المراجع بالمنشأة التي يراجعها في ضوء هذه المعلومات. وقد قامت هيئة تداول الأوراق المالية بإلغاء ASR 250 في أول مارس ١٩٨٢م.

الخدمات للمشروعات الصغيرة

يتخصص عدد كبير من مكاتب المحاسبة في تقديم خدمات إلى المشروعات الصغيرة، وتقوم بعض مكاتب المحاسبة الكبيرة بتخصيص قسم خاصٍّ لهذا الغرض. فكثير من المشروعات الصغيرة تحتاج إلى خدمات مراقب مالي أو مدير متخصص في الشئون المالية ولكنها ليست من الكبر بحيث تقوم بتعيين مثل هذا الشخص. وقيام مكاتب المحاسبة بتقديم المشورة المالية إلى صغار العملاء في مثل هذه الحالات يؤدي إلى حصول العملاء على خدمة كبيرة. وتقوم مكاتب المحاسبة أيضًا في بعض الأحيان بإعداد القوائم المالية الخاصّة بالمشروعات الصغيرة من سجلات هذه المشروعات وتعرف هذه الخدمة باسم (Compilation service) وفي هذه الحالات لا يبدى المحاسب

رأيًا في القـوائم المالية. وفي بعض الأحيان قد يقوم المحاسب بدراسة للقوائم المالية الخاصة بالعميل يُطلق عليها كلمة (Review) وفي هذه الحالة يقوم المحاسب ببعض الاختبارات المحدودة على القوائم المالية بحيث يستطيع إعطاء نوع من التأكيد المحدود (Limited assurance) بأن القوائم لا تحتاج إلى إجراء تعديل جوهري عليها لكي تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وتتم هذه الدراسة بطريق الاستفسار والدراسة التحليلية.

الرقابة على مكاتب المحاسبة

أنشـأ مجمـع المحـاسبين القانونيين الأمريكي قسمًا أو فرعًا (Division) جديدًا تتكون عضويته من مكاتب المحاسبة بهدف تقوية سلطاته الرقابية على هذه المكاتب. وقبل إنشاء هذا القسم لم يكن للمجمع أي وسيلة لتحقيق هذه الرقابة لأن عضوية المعهد كانت مقصورة على الأفراد. ويتكون هذا القسم الجديد من جزأين. الجزء الأول يتكـون من المكـاتب التي يخضـع عمـلاؤهـا لاختصاص هيئة تداول الأوراق المالية (الشركـات التي تعـرض أسهمهـا للبيع إلى الجمهـور أو المدرجة في جداول أسعار البورصات) ويتكون الجزء الثاني من المكاتب التي يتكون عملاؤها من الشركات الخاصة.

ويهـدف الجـزء الخاص بالمكاتب التي تخضع لاختصاص هيئة تداول الأوراق المالية إلى تحسين أداء هذه المكاتب في علاقتها بالهيئة. وقد تم إنشاء نظام يهدف إلى مراقبة وتقويم نشاط هذه المكاتب بهدف أن تقوم المهنة بمراقبة نفسها بنفسها. وقد انضمت جميع مكاتب المحاسبة الكبيرة في الولايات المتحدة إلى هذا الجزء، كما انضم إليه أيضًا عدد كبير من المكاتب الأصغر حجمًا. والعضوية في هذا الجزء اختيارية وليس من الضروري أن يكون لدى المكتب عملاء يخضعون لهيئة تداول الأوراق المالية شرطًا للعضوية. ومن أهم الشروط التي فرضت على مكاتب المحاسبة التي انضمت للعضوية ما يأتي:

١ ـ برنـامج إلزامي من التعليم المهني المستمر لمدة ٤٠ ساعة في السنة لجميع الشركاء ولجميع موظفي المكتب الفنيين.

٢ ـ مراجعة أو دراسة إلزامية يقوم بها مكتب آخر (يُطلق عليها اسم Peer re-view أي دراسـة يقـوم بها قرين Peer أي مكتب محاسبة آخر) تهدف إلى الرقابة على نوعية أداء المكتب (Quality control) كل ثلاث سنوات.

٣ ـ أقصى مدة يمكن أن يعهـد فيهـا لأحـد الشركـاء الإشراف على إحدى عمليات المراجعة التي تخضع لاختصاص هيئة تداول الأوراق المالية هي خمس سنوات.

٤ ـ الاحتفاظ بحد أدنى من تأمين المسئولية (Liability insurance) أمام الغير.

٥ ـ عمل تقارير لمجلس الإدارة أو للجنة المراجعة التابعة له بنقاط الاختلاف مع الإدارة التي كانت ستؤدي إلى تحفظ في تقرير المراجع لولا حسم هذه الاختلافات والتوصل إلى حلّ بشأنها.

٦ ـ إيداع معلومات سنويًا من حقّ الجمهور الاطلاع عليها عن حجم المكتب، وأماكن وجوده، والاتعاب، وعدد العملاء وغير ذلك من المعلومات.

وبالنسبة للجزء الخاص بالمكاتب التي يتكون عملاؤها من الشركات الخاصة فإن تنظيم ومتطلبات هذا الجزء تتماثل مع الجزء الذي يخضع فيه عملاء المراجع لاختصاص هيئة تداول الأوراق. فهناك أحكام تتعلق بالرقابة النوعية، والتعليم المستمر، ودراسة نوعية أداء المكتب بواسطة مكتب آخر. ويركز هذا الجزء على تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء. وفي الوقت نفسه فإنه يُعتبر وسيلة لمعرفة آراء المكاتب الأصغر حجمًا فيما يتعلق بشئون المهنة.

الرقابة النوعية

يجب أن يخضع كل مكتب من المكاتب (الأعضاء) مرة على الأقل كل ثلاث سنوات لدراسة عن نوعية أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النـوعية (Quality control) أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا. فمن مسئولية كل

مكتب وجود سياسات وإجراءات مناسبة لحجم المكتب وطبيعة نشاطه تهدف إلى التأكد من الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها عند أدائه لخدماته. ويجب تبليغ هذه السياسات والإجراءات (كتابيًا عادة) إلى موظفي المكتب.

ويلاحظ أن معايير المراجعة المتعارف عليها تتعلق بأداء كل عملية مراجعة، بينما تتعلق معايير الرقابة النوعية بكيفية ممارسة المكتب كوحدة لأعماله المهنية. وعلى ذلك فهناك ارتباط بين معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير الرقابة النوعية. ولذلك فإن سياسات وإجراءات الرقابة النوعية التي يتبناها المكتب قد تُؤثر على أداء أي عملية مراجعة فردية وقد تؤثر على أداء المكتب في مجموعه، (SAS No. 25 (AU 161. وقد أنشأ مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة تختص بإصدار بيانات عن معايير الرقابة النوعية (Quality Control Standards Committee) وفي أول بيان صادر عن هذه اللجنة (Statement on Quality Control Standards NO. 1) حددت اللجنة عددًا من العناصر يجب أن يأخذها مكتب المحاسبة في الاعتبار عند تصميم نظام للرقابة النوعية. وهذه العناصر هي:

الاستقلال: يجب وجود أنظمة رقابية تكفل التأكد بطريقة معقولة من استقلال جميع أعضاء المكتب. فيستطيع المكتب مثلاً توزيع قائمة على جميع موظفي المكتب الفنيين بأسماء عملاء المكتب ويطلب منهم التوقيع بأنه ليس لأحد فيهم مصلحة مالية في هذه المشروعات أو أن أحدًا من أقاربهم يشغل وظيفة رئاسية مهمة في تلك المشروعات.

توزيع موظفي المكتب: موظفو المكتب الفنيون يجب توزيعهم على مختلف العمليات بعد أن يؤخذ في الاعتبار تعليمهم ومستوى خبرتهم ومتطلبات العملية.

الاستشارة: يجب تشجيع موظفي المكتب الفنيين على الاستفادة من خبرات ومعلومات زملائهم في المكتب نفسه بالاستفسار منهم عن أي موضوع يحتاجون فيه إلى نوع من المشورة الفنية. ويستطيع المكتب مثلاً إعداد قائمة بأسماء موظفي المكتب والموضوعات التي لكل منهم فيها خبرة خاصة.

الإشـراف: يجب فحص ودراسة أوراق المراجعة للتأكد بطريقة معقولة من التزام جميع أعضاء المكتب الفنيين بمعايير الرقابة النوعية الموضوعة. فمثلاً قد يضع المكتب سياسة من مقتضاها أن تدرس أوراق المراجعة وتفحص بواسطة قسم خاص أو بواسطة شريك لم يكن مسئولاً عن العملية.

التعيين: يجب وضع قواعد تكفل تعيين موظفين فنيين أكفاء بالمكتب كاشتراط حدّ أدنى من المؤهلات العلمية بتقدير معين في المساعدين حديثي الخبرة واشتراط عدد معين من سنوات الخبرة للوظائف الفنية المتقدمة بالمكتب.

التطور المهني: يجب أن تكون هناك سياسات موضوعة تكفل حصول الموظفين الفنيين بالمكتب على الخبرة الكافية خلال تطور مراحل عملهم بالمكتب. فمثلاً قد يتطلب المكتب من موظفيه الفنيين حضور برامج للتعليم المستمر أثناء عملهم بالمكتب. وقد يطلب منهم حضور محاضرات يلقيها الشركاء والاشتراك في المناقشات التي تعقب هذه اللقاءات. وقد يقوم المكتب أيضًا بتوزيع نشرات على موظفي المكتب بكل تطورات جديدة في حقلي المحاسبة والمراجعة.

الترقي: سياسات الرقابة النوعية يجب أن تكفل بطريقة معقولة أن يشغل الموظفون المؤهلون المراكز المسئولة بالمكتب. فالترقية لها أهمية كبيرة كدافع على العمل. ويجب أن يكون للمكتب سياسات ومقاييس واضحة للترقية ولدراسة مختلف أعمال الموظفين الفنيين بالمكتب ويجب تنفيذ هذه السياسات بكل دقة.

قبول عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء القدامى

يجب تقويم أي عميل جديد قبل قبول العملية الخاصة به لتحديد أيصحّ للمكتب أن يرتبط بهذا العميل أم لا؟ ويجب أيضًا تقويم العملاء القدامى للغرض نفسه. والهدف من ذلك هو تقليل فرص ارتباط المكتب بعملاء غير أمناء إلى أقلّ حدّ ممكن. فيجب التحري عن العميل الجديد من البنوك والمحامين والمراجع القديم ومعرفة سمعته في المجتمع الذي ينتمي إليه.

التفتيش: يجب أن تكون هناك سياسات معلنة لتحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة النوعية وسياساتها يتم تنفيذها والالتزام بها بواسطة جميع موظفي المكتب أم لا؟

وقـد يتم تحديد فريق من موظفي المكتب للقيام بهذا العمل، وقد يقوم هذا الفريق بالتفتيش على بعض فروع المكتب للتأكد من تنفيذ إجراءات الرقابة النوعية. وقد يقوم مكتب بتعيين مكتب آخر لدراسة أعماله ومراجعتها كما سبق أن ذكرنا.

وكما سبق أن ذكرنا فإن مكاتب المحاسبة التي التحقت بعضوية القسم أو الفرع الخـاص بذلـك في مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA Division for CPA Firms) تخضع بنوعيها لدراسة إلزامية عن نوعية أدائها كل ثلاث سنوات يُطلق عليها مراجعة القرين (Peer review) فقرين أي شخص هو الشخص المماثل له، ولذلك فإن مراجعة القرين معناها كما سبق أن ذكرنا أن يقوم مكتب محاسبة بمراجعة أعمال مكتب محاسبة آخر. وهدف هذا النوع من الدراسة أو المراجعة هو التأكد من أن مكاتب المحاسبة تلتـزم بمعـايير الرقابة النوعية التي أصدرتها لجنة معايير الرقابة النوعية التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكي التي سبقت الإشارة إليها. وتشمل هذه الدراسة فحص أوراق المراجعة والوثائق الأخرى والتأكد من أن المكاتب الأعضاء تلتزم بمتطلبات العضوية.

وقد توقع عقوبات على المكاتب التي لا تلتزم بمعايير الرقابة النوعية. فبناء على توصية اللجنة المختصة بمجمع المحاسبين الأمريكي يمكن توقيع عقوبات على المكتب المخالف قد تشمل:

١ ـ غرامات مالية
٢ ـ إيقاف العضوية لمدة معينة أو الفصل من العضوية
٣ ـ توجيه اللوم أو الإنذار
٤ ـ الالتزام ببرامج إضافية للتعليم المستمر
٥ ـ اتخاذ إجراءات تصحيحية قد تتطلبها الظروف

ومما هو جدير بالذكر أن مجمع المحاسبين الأمريكي لديه أيضًا برنامج اختياري لمراجعة نوعية الأداء. وهذا البرنامج متاح للمكاتب التي ترغب الانضمام إليه ولا تريد الانضمام لعضوية فرع المكاتب بالمجمع.

الفصل الثاني

معايير المراجعة المتعارف عليها
Auditing Standards

● المعايير العامة ● الاستقلال الذهني ● العناية المهنية الواجبة ● معايير العمل الميداني ● التخطيط والإشراف ● تقويم نظام الرقابة الداخلية ● أدلة الإثبات ● معايير التقرير ● عرض القوائم المالية ● الثبات ● الإفصاح الكافي ● رأي المراجع

وافق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على عدد من معايير المراجعة المتعارف عليها باعتبارها أداة لقياس الأداء في مهنة المراجعة. وقد تم إعداد هذه المعايير بواسطة لجنة من لجان المعهد الأمريكي ثم نشرت على نطاق واسع وتم بحثها بواسطة أعضاء المعهد في اجتماعات عامة وخاصة. وأخيراً تمت الموافقة عليها بالتصويت العام من أعضاء المعهد. ومعايير المراجعة معناها بصفة مبدئية وجود أساس للمقارنة. فالمعايير معناها التماثل في درجة جودة الأداء فأساس المقارنة بالنسبة للمعايير هو ما يلقى قبولاً عامًا في مهنة المراجعة وبطبيعة الحال فإن المراجع الذي يقوم بعملية الفحص هو المسئول عن تحديد ما يجب عمله في كل حالة بحيث يتمشى مع معايير المراجعة المتعارف عليها فالمعيار هو ما يُقرّر المراجعون الآخرون أنه كان يلزم عمله إذا جابهوا نفس الحقائق ونفس الظروف.

وفي هذا الصدد يفرق معهد المحاسبين الأمريكي بين معايير المراجعة (Auditing standards) وإجراءات المراجعة (Auditing procedures) فالأخيرة تمثل الخطوات التي يقـوم بها المراجع في عملية المراجعة أو الأعمال التي تنفذ، أما الأولى فهي عبارة عن المقاييس أو المعايير التي يقاس بها العمل من حيث الجودة ومن حيث الأهداف التي يُبتغى الوصول إليها من القيام بهذا العمل.

وبينما تُحدد معايير المراجعة بوضوح ولا يجوز العدول عنها إذا أريد أن تتم عملية المـراجعة بكفاية وبطريقة مرضية، فبالعكس فإن إجراءات المراجعة المتعارف عليها تذكـر في صيغـة عامة ويجب تعديلها لتلائم ظروف كل عملية مراجعة. فإجراءات المراجعة التي تستخدم في مراجعة إحدى الشركات يتم اختيارها طبقًا لتقدير المراجع لتلائم ظروف تلك العملية.

والمراجع باعتباره خبيراً مهنيًا يبنى تقديراته بناء على سنوات كثيرة من التعليم والتـدريب والخبرة وتقدير المراجع هو المقياس النهائي لجميع الأعمال المرتبطة بعملية المراجعة. ويبني المراجع تقديراته على إرشادات كثيرة من أهمها معايير المراجعة المتعارف عليها.

وعلى الرغم من أن إجراءات المراجعة التي تنطبق على حالة معينة يتوقف اختيارها بصفة نهائية على تقدير المراجع، إلا أن هناك الكثير من الكتابات المهنية التي تُساعد المراجع في اختيار إجراءات المراجعة المناسبة لمختلف المواقف.

والبيانات الصادرة من إحدى هيئات مجمع المحاسبين الأمريكي[1] والتي يُطلق عليهـا بيانات معايير المراجعة (Statement on auditing standards) هي أهم مصدر للحصول على مثل تلك المعلومات.

---

(١) Auditing Standards Board.

ونورد فيما يلي معايير المراجعة المتعارف عليها التي وافق عليها معهد المحاسبين الأمريكي .

معايير عامة General Standards

١ ـ يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم خبرة فنية كافية والكفاية الفنية (Proficiency) المطلوبة في المراجع .

٢ ـ يجب أن يحتفظ المراجع بستقلال ذهني (Independence in mental attitude) في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة .

٣ ـ يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص وفي إعداد التقرير.

معايير العمل الميداني Standards of Field Work

١ ـ يجب أن يتم تخطيط العمل تخطيطًا كافيًا ويجب الإشراف السليم على المساعدين إن وجدوا .

٢ ـ يجب القيام بدراسة كافية وتقويم نظام الرقابة الداخلية المستعمل كأساس للاعتماد عليه ، ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها المراجعة .

٣ ـ يجب الحصول على أدلة كافية ومقنعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات بحيث تُكوّن أساسًا معقولاً لرأي المراجع فيما يختص بالقوائم المالية محل الفحص .

معايير خاصة بالتقرير Standards of Reporting

١ ـ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقًا للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

٢ ـ يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه الأصول بثبات في المدة الحالية بالمقارنة بالمدة السابقة .

٣ - تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة (للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال) إلا إن ذكر خلاف ذلك في التقرير.

٤ - يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية. وفي حالة عدم إبداء الرأي في القوائم المالية ككل يجب ذكر أسباب ذلك. وفي جميع الحالات عندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية يجب أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع ودرجة المسئولية التي يتحملها.

المعايير العامة

جميع الأشخاص الذين يشتركون في أداء عملية المراجعة يجب أن يكونوا مهنيين. ويجب أن يكون لهم دراية عميقة بإجراءات المراجعة. وفضلاً عن ذلك يجب أن يكون لديهم الرغبة في تقديم خدمة إلى العملاء وإلى جميع من يعتمدون على عملهم. والمعايير العامة التي وردت في الجزء الأول من معايير المراجعة المتعارف عليها تتعلق بشخصية واتجاهات وتمرين المراجعين. وتعرف هذه المعايير العامة أيضًا باسم المعايير الشخصية.

التدريب والكفاية Training and Proficiency

بما أن المراجع لا يعرفه كثير من مستخدمي القوائم المالية، لذلك فلكي يعتمد هؤلاء الأشخاص على رأيه لابد أن يتأكد لهم أولاً استقلاله وتأهيله الفني. وحتى بالنسبة لمديري المنشأة وموظفيها الذين يراقبون عملية المراجعة أثناء تنفيذها فإنهم لا يستطيعون الحكم على نوعية العمل الذي يتم. فجميع مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على المراجع باعتباره خبيراً مهنيًا لديه التعليم والخبرة الكافية لتأدية واجباته المهنية. فالتدريب الفني والكفاية هما الشرطان اللذان يتطلبهما المعيار الأول من المعايير العامة الذي نصه:

«يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم خبرة فنية كافية والكفاية الفنية المطلوبة في المراجع».

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يُعدّ النجاح في الامتحان الموحد لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والحصول على شهادة CPA دليلاً على حصول المراجع

على التـدريب الفني والكفـاية المـطلوبـة . وفي المملكـة المتحـدة أيضًا يشترط قانون الشركات في مراجع الشركة المساهمة أن يكون عضوًا في أحد مجامع المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز أو اسكتلنده أو إيرلندة أو في جمعية المحاسبين المعتمدين وجميعها يشترط للحصول على عضويته اجتياز عدد من الامتحانات وقضاء فترة تدريب .

التدريب الفني Technical Training

تعليم المـراجع العالي يجب ألا يقتصر على العلوم المحاسبية أو المواد التجارية الأخرى وإنما يجب أن يمتد ليشمل الحصول على قسط كبير من التعليم العام ليساعد المراجع على تأدية وظائفه للمجتمع . فالمراجع الناجح يجب أن تكون لديه القدرة على التجـاوب مع العملاء ومع زملائه في المهنة . وبما أن التعليم العام هو الذي يُساعد الشخص على التعامل مع الآخرين فإن التعليم العام لا يقلّ أهمية بالنسبة للمراجع عن التعليم الفني . فمهارات الاتصال بالآخرين هي من أكثر الأشياء أهمية بالنسبة للمراجع .

والمراجع الناجح هو الذي يدرك أن التدريب الفني الذي حصل عليه منذ عدة سنـوات في الماضي ربما لا يكون كافيًا لمقابلة متطلبات المعيار العام الأول من معايير المـراجعـة . فالمـراجـع مطالب بصفة مستمرة بتحديث تدريبه الفني والإلمام بأحدث التطورات في محيط مهنته . وتقوم المنظمات المهنية في أمريكا بجهد كبير في هذا الغرض عن طريق تقديم برامج عديدة من برامج التعليم المستمر للأعضاء العاملين بالمهنة .

ويجب أن يأخـذ المـراجـع دائمًا في اعتباره هدفه النهائي ألا وهو تنمية مهاراته وكفاءته المهنية بحيث يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المشروع وأن يبدى رأيه في هذه البيانات باعتباره خبيرًا مهنيًا مؤهلًا للقيام بهذا العمل .

الخبرة المهنية Professional Experience

تتطلب مهنة المحاسبة كغيرها من المهن الأخرى كالطب والمحاماة قضاء فترة من التدريب العملي وبذلك يستطيع الطالب تعلم المهنة عن طريق الخبرة والمران . ومن

واجبات المحاسب القانوني المهنية الذي يستخدم عددًا من المتدربين في مكتبه أن يمدّهم بخبرات واسعة. كما أن من واجبه أيضًا الإشراف الجيد على أعمالهم ومراجعة هذه الأعمال. ويرغب المحاسب القانوني عادة في تزويد المتدربين بخبرات عريضة وإتاحة الفرصة لهم للتقدم في شئون المهنة لأن تنمية مهاراتهم المهنية سيزوده بجيل جديد من الموظفين الأكفاء. وبالرغم من أن كثيراً من المتدربين يتركون العمل بالمكتب الذي قضوا فيه فترة التمرين ليعملوا لحسابهم الخاص أو للالتحاق بمكاتب أخرى، إلا أن ذلك يجب ألا يؤثر على واجب المحاسب القانوني في تزويدهم بالخبرة اللازمة لأعمال مهنتهم كما لو كان موقتًا من بقائهم في مكتبه. فالمحاسب القانوني عليه التزام مهني بمشاطرة الآخرين في معلوماته وخبرته وفي مساعدة المتدربين على الحصول على الخبرة الكافية لكي يُصبحوا مراجعين مؤهلين.

الاستقلال الذهني

لكي توجد أي مهنة فيجب أن تلبي هذه المهنة حاجة من حاجات المجتمع. وبالنسبة إلى المراجعين فإن هذه الحاجة تتلخص في حاجة مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم إلى التأكد من أن البيانات التي تعرضها إدارة أحد المشروعات في شكل قوائم مالية هي بيانات يمكن الاعتماد عليها. والمراجع يؤدي هذه الخدمة إلى مستخدمي القوائم المالية بإبداء رأيه في هذه القوائم بعد القيام بعملية مراجعة تتم وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. ولكي يثق مستخدمو القوائم المالية في رأي المراجع باعتباره رأيًا موضوعيًا غير منحاز فإن المراجع يجب أن يتمتع بصفة الاستقلال الذهني (Independence in Mental Attitude). ولذلك فإن نص المعيار الثاني من المعايير العامة هو:

«يجب أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة».

ويعتبر الاستقلال من المفاهيم الأساسية في مهنة المراجعة. ويعرف الاستقلال بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية. والاستقلال الذهني هو من الخصائص التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمراجعين. فيجب أن يتصف المراجع بالحياد في جميع

الأمور التي تعرض له ويجب أن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف والطوائف المختلفة. فتميز المراجع بالأمانة الذهنية يجعل آراءه غير منحازة. والاستقلال بموجب هذا المعيار هو مسألة ذهنية أو فكرية لا يستطيع الشخص الخارجي تقويمها بصورة كاملة.

ويجب أن يقتنع مستخدمو القوائم المالية باستقلال المراجع، فالوجود الحقيقي لمهنة المراجعة يعتمد على هذا الاقتناع. فإذا شكّ مستخدمو القوائم المالية في استقلال المراجعين فإن آراءهم لا يكون لها قيمة، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدمات المراجعين. ولكي يثق مستخدمو القوائم المالية في استقلال المراجعين، فإنه يجب على هؤلاء تجنب جميع العلاقات والظروف التي قد تدعو إلى الشك في استقلالهم. فيجب على المراجع الاحتفاظ بمظهر الاستقلال بالإضافة إلى احتفاظه باستقلاله الذهني وهناك عوامل كثيرة تُؤثر على مظهر الاستقلال. وقد تعرضت قواعد السلوك المهني لهذه العوامل مما سنتناوله بالشرح تفصيلاً فيما بعد.

العناية المهنية الواجبة

ينص المعيار الثالث من المعايير العامة على ما يأتي:

«يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة (Due professional care) في القيام بعملية الفحص وفي إعداد التقرير.»

وهذا المعيار الهدف منه الحكم على درجة جودة أداء المراجع لعمله. فمن حقّ الجمهور أن يتوقع تمتع المراجع بالمهارات التي يمتلكها عادة الأشخاص الآخرون المشتغلون بالمهنة نفسها. ويجب على المراجع أن يبذل في عمله درجة العناية والمهارة المعقولة. فإذا لم يتمتع المراجع بالمهارات اللازمة أو إذا لم يمارس درجة العناية الواجبة في أدائه لعمله فإن سلوكه في هذه الحالة لا يتفق مع آداب وأخلاقيات المهنة، كما أنه يخلّ أيضًا بواجباته القانونية. ومعيار العناية الواجبة يوجب على كل شخص يعمل في مكتب المراجع الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير. فيجب على المراجع تخطيط عملية المراجعة تخطيطًا كافيًا، وجمع قدر كاف من أدلة الإثبات المقنعة،

وإعداد أوراق المراجعة بعناية، وتقويم القوائم المالية، وإعداد التقرير الذي يحتوي على رأيه بكل دقة. ومفهوم العناية ستتعرض له بالتفصيل عند الكلام عن مسئولية المراجع القانونية.

معايير العمل الميداني

يجب على المراجع فحص قدرٍ كافٍ من أدلة الإثبات التي تُستمد من السجلات المحاسبية والبيانات الأخرى المؤيدة لها بحيث تبرر رأيه في القوائم المالية. ويقوم المراجع بإعـداد سجـل مكتوب بأدلة الإثبات التي جمعها. وهذه السجلات يُطلق عليها في مجموعها أوراق المراجعة. وهذه الأوراق تمثل الصلة أو همزة الوصل بين تقرير المراجع والقوائم المالية الخاصة بالعميل وسجلاته المحاسبية. ويجب أن توضح أوراق المراجعة بدقة إجراءات المراجعة التي استخدمت، والأدلة التي تم فحصها، والنتائج التي تم التوصل إليها. والبيانات المسجلة يجب أن تكون كاملة في حد ذاتها بحيث إن المطلع على أوراق المراجعة سواء عند إعدادها أو في المستقبل يستطيع أن يتعرف على ماتم من عمل دون الحاجة إلى التخمين أو الاعتماد على ذاكرة أحد. وتشمل أوراق المراجعة ميزان المـراجعة، ووصف نظام الرقابة الداخلية ونسخ من محاضر جلسات الإدارة، وتحليل لمختلف الحسابات، ومذكرات تسوية البنوك، والكشوف التفصيلية لبعض بنود القـوائم المالية، والمذكرات المكتوبة ببعض النتائج التي توصل إليها المراجع، وجميع المعلومات الأخرى المهمة المتصلة بعملية المراجعة.

وتُسـاعد أوراق المراجعة في مراجعة أعمال المساعدين. ففي مكاتب المحاسبة الكبـيرة يستـطيع الشركـاء متابعة ما تم في أي عملية مراجعة والإشراف على أعمال مساعديهم عن طريق الاطلاع على أوراق المراجعة الخاصة بالعملية والتأكد من إتمام جميع إجراءات الفحص طبقًا للأصول المهنية قبل التوقيع على تقارير المراجعة.

التخطيط والإشراف

إجراءات المراجعة ليست نمطية. والإجراءات التي تم اختيارها في حالة معينة يجب أن تلائم ظروف هذه الحالة. وتخطيط (Planning) إجراءات المراجعة والإشراف

(Supervision) على المساعدين الذين يقومون بالعمل هو موضوع المعيار الأول من معايير العمل الميداني الذي ينص:

«يجب أن يتم تخطيط العمل تخطيطًا كافيًا ويجب الإشراف السليم على المساعدين إن وجدوا».

التخطيط الكافي

التخطيط الكافي معناه إيجاد استراتيجية عامة لنطاق عملية الفحص وكيفية القيام بها. ومن الأمور الأساسية في عملية الفحص معرفة المراجع معرفة وثيقة بنوع الصناعة التي يزاول فيها المشروع عمله. فيجب على المراجع الإلمام إلمامًا كافيًا بكيفية تأثر هذه الصناعة بالأحوال الاقتصادية وقوانين الضرائب والتعليمات الحكومية الأخرى. ومن المهم أيضًا معرفة اتجاهات الصناعة وأحوال المنافسة فيها، وكما يشير بيان معايير المراجعة رقم ٢٢ (SAS No. 22 (AU 311 فإن التخطيط الكافي يشمل معرفة المراجع وتفهمه لطبيعة عمل العميل وتنظيمه الإداري، ونوع منتجاته أو الخدمات التي يقدمها، وهيكل رأس المال، والصلة مع الأطراف الأخرى التي لها مصلحة مشتركة مع المشروع، وطرق الإنتاج والتوزيع، وكثيراً من الأمور الأخرى. ويجب معرفة المبادىء المحاسبية التي يطبقها العميل، ويجب أن يحدد المراجع مقدمًا مدى توقع الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية، ومستوى الأهمية النسبية، والظروف التي قد تدعو إلى التوسع في اختبارات المراجعة، وبصفة خاصة طبيعة التقارير التي يتوقع العميل الحصول عليها. وبطبيعة الحال فإن مستوى معلومات المراجع عن المشروع ستكون أقل من معلومات الإدارة عن المشروع، إلا أن المراجع يجب أن يحصل على معلومات كافية عن المشروع تمكنه من تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

وللحصول على المعلومات المطلوبة يستخدم المراجع خبرته السابقة بالمشروع أو بالصناعة. ويمكن الحصول على معلومات مفيدة من الاطلاع على أوراق المراجعة الخاصة بسنوات سابقة. كما يمكن الرجوع إلى الكتيبات التي تصدر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عن مراجعة بعض الصناعات (Industry audit guides)

وإلى القوائم المالية للشركات الأخرى التي تعمل في الصناعة نفسها وإلى أي إصدارات حديثه من هيئة معايير المحاسبة المالية التي قد يكون لها تأثير على التقارير المالية الخاصة بالعميل. ويجب إجراء مناقشة في مكتب المراجع مع أعضاء المكتب الذين قدموا خدمات استشارية أو ضريبية أو خدمات أخرى للعميل في الماضي. كما أن المناقشات مع موظفي العميل ستكون مصدرًا مهمًا آخر من مصادر الحصول على المعلومات عن المشروع. وبالإضافة إلى ما تقدم يجب دراسة القوائم المالية المؤقتة لأن دراسة هذه القوائم قد تلفت نظر المراجع إلى أمور قد تؤثر على خطط المراجعة. ومن الأمور الأخرى التي قد تؤثر على تخطيط عملية المراجعة المساعدات المتوقعة من موظفي العميل بما في ذلك المراجعين الداخليين وما إذا كان من المتوقع الاستعانة ببعض الخبراء.

ويجب توثيق عملية التخطيط بعناية ويجب أن يشمل ذلك إعداد برنامج مراجعة. وبرنامج المراجعة هو عبارة عن وصف لإجراءات المراجعة التي ستتبع في تنفيذ عملية المراجعة لتحقيق الأهداف المرغوبة من عملية الفحص. والخطوات المستخدمة يجب أن تعكس المعلومات التي حصل عليها المراجع في فترة التخطيط. وبالرغم من أن البرنامج يتم إعداده بأكبر قدر من الخبرة الممكنة في فترة التخطيط الأولى لعملية المراجعة، إلا أن الأمر قد يحتاج إلى تعديل بعض إجراءات المراجعة بناء على أي معلومات إضافية يتم الحصول عليها عند تنفيذ عملية المراجعة.

ولنظام المعلومات الخاص بالعميل وأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية أثر بالغ على تصميم برنامج المراجعة. ويجب أن توضح أوراق المراجعة كيفية تأثر برنامج المراجعة بحالة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية الخاصة بالعميل.

الإشراف على المساعدين

الإشراف على المساعدين من الأمور الضرورية لكي يتفهم القائمون بالعمل على مختلف مستوياتهم أهداف عملية المراجعة والإجراءات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. ويجب اطلاع المساعدين على الجزء الأكبر من المعلومات التي تم الحصول

عليها أثناء فترة التخطيط لعملية المراجعة والمتعلقة بالصناعة التي يعمل بها العميل، وتنظيم شركته، ومشكلات المحاسبة أو المراجعة المتوقعة، وتوقيت إجراءات المراجعة. والشريك المسئول بصفة نهائية عن عملية المراجعة يجب أن يتأكد بالطبع من كفاية عملية الفحص. وبما أن معظم العمل يتم بواسطة المساعدين فيجب على هؤلاء اطلاع المشرف على عملية المراجعة على أية مشكلات محاسبة أو مراجعة يتم اكتشافها أثناء عملية الفحص. وإذا كانت عملية المراجعة من الكبر بحيث تستدعي وجود أكثر من مساعد أول فيجب في هذه الحالة وجود سلسلة من القيادات على أن يخضع الجميع لمشرف واحد يكون في مركز الرئاسة. وهذا المشرف مثله مثل الشركاء يجب أن يكون على علم تام بما يحدث في عملية المراجعة وأن يتأكد من كفاية عملية الفحص. ويقوم الشريك المسئول عن عملية المراجعة، وكذلك المشرف على العملية بمتابعة ما يحدث في عملية المراجعة وتقويم عمل المساعدين عن طريق دراسة ومراجعة أوراق العمل التي تم إنشاؤها أثناء عملية الفحص. ويجب في جميع الأحوال وجود أوراق مراجعة تكفي كدليل إثبات لما تم فعلاً من عمل خلال عملية الفحص.

ومن المؤكد أن يقابل المساعدون كثيراً من المشكلات المحيرة أثناء قيامهم بعملهم والذين يحتاجون إلى الحصول على مشورة بشأنها من المشرف على عملية المراجعة. ويجب إثبات هذه الأمور في أوراق المراجعة، كما يجب أن تحتوي هذه الأوراق أيضًا على ما تم من تصرف بشأن هذه الأمور. وبهذه الطريقة تُثبت أوراق المراجعة وجود الإشراف الكافي على المساعدين. ويجب على المراجع التأكد من وجود حلول كافية لجميع المسائل التي تثار أثناء عملية الفحص والتي تشير إليها أوراق المراجعة، لأن ترك هذه المسائل بدون حلّ معناه عدم وجود إشراف كافي على المساعدين، كما أنه قد يُعتبر دليل إثبات على عدم بذل المراجع للعناية المهنية الواجبة. وفي حالة وجود خلاف في الرأي بين مساعدي المراجع المهنيين أثناء إحدى عمليات المراجعة فيتطلب بيان معايير المراجعة رقم ٢٢ الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي وجود إجراءات تمكن المساعدين من إثبات عدم اتفاقهم في الرأي مع النتائج التي تم التوصل إليها إذا اقتنع المساعد بعد الاستشارة المناسبة بضرورة إثبات مخالفته للرأي الذي تم الاتفاق عليه. وفي مثل هذه

الحالات يجب توثيق الأساس الذي تم بناء عليه التوصل إلى الرأي النهائي في الموضوع. (٢)

ويجب أن يُوقّع على أوراق المراجعة الشخص الذي قام بإعدادها مع ذكر التاريخ. أما عند مراجعة هذه الأوراق فيجب على الشركاء والمشرفين التوقيع على هذه الأوراق بما يفيد دراستها وفحصها. ويتم تصميم برنامج المراجعة عادة بحيث يُوقّع كلّ شخص اشترك في البرنامج على العمل الذي قام به. وهذا الإجراء يُساعد المشرف على عملية المراجعة في توزيع العمل على المساعدين وفي الإشراف على عملهم وفي تتبع العمل الذي يتم ومدى تقدمه.

تقويم نظام الرقابة الداخلية

بما أن المراجعة تتم بطريق العينات فإن المراجع يقوم بفحص العمليات واختيار أدلة الإثبات التي لها أكبر ارتباط بغرضه الذي يتمثل في إبداء رأيه في القوائم المالية. ويلاحظ أن هناك قيودًا على المراجع تتمثل في الوقت والتكلفة. فيجب إنجاز عملية المراجعة في وقت معقول وبتكلفة معقولة، ولذلك فإن المراجع لا يستطيع فحص جميع الأدلة المتاحة. ولكي يحصل المراجع على أكبر قدر من الاقتناع بصحة رأيه فإنه يفحص عددًا أكبر من الأدلة في حالة الشكّ في وجود أخطاء كبيرة، وقد يقنع بأدلّة أقلّ إذا كان احتمال وجود أخطاء ضئيل. وبعبارة أخرى فكلما زاد الخطر احتاج المراجع إلى أدلة أقوى.

ووجود نظام فعال للرقابة الداخلية المحاسبية يُؤدي إلى زيادة احتمالات إنتاج قوائم مالية صحيحة. وبما أن إجراءات المراجعة تتأثر بدرجة الخطر التي يتعرض لها المراجع، فمن الواضح أن وجود نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية (Internal control) يُقلل من احتمالات الخطر في التقارير المالية وبالتالي يُقلل من مدى إجراءات المراجعة المطلوبة.

---

(٢) AU 311, 12.

وينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على ما يأتي:

«يجب القيام بدراسة كافية وتقويم نظام الرقابة الداخلية المستخدم كأساس للاعتماد عليه، ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة».

وهذا المعيار يُوضّح الغرضين اللذين من أجلهما يجب فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية. فالغرض الأول هو تحديد مدى الاعتماد على النظام نفسه. فالمراجع لا يستطيع إعادة إنشاء السجلات المحاسبية لجميع العمليات التي تمت خلال المدة محل الفحص. فلابد من وجود نظام محاسبي مرتبط بنظام للرقابة الداخلية يكفل تسجيل جميع العمليات بطريقة سليمة وإنتاج قوائم مالية تعكس هذه الأحداث بحيث يمكن للمراجع الاعتماد عليه. فهناك حدّ أدنى للكفاية لنظام الرقابة الداخلية، فإذا كان هذا الحدّ غير موجود فإن أي كمية من المراجعة لا تكفل تعويض هذا الضعف في النظام.

والغرض الثاني من دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقويمه هو تحديد مدى اختبارات المراجعة التي سيقوم بها المراجع لكي يمكنه الاقتناع بعدالة القوائم المالية. وتتأثر خطة المراجعة بالضرورة بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل كما سبق الإيضاح.

أدلة الإثبات

أثناء عملية المراجعة يصل المراجع إلى نقطة يكون فيها قد حصل على قدرٍ كافٍ من أدلة الإثبات يُمّكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية. والذي يُحدّد هذه النقطة هو تقدير المراجع المهني. وحتى لو قام المراجع بفحص جميع الأدلة المتاحة فإنه لا يمكنه الجزم بطريقة قاطعة بصحة القوائم المالية أو بأن القوائم المالية المعروضة تمثل العرض الوحيد العادل. فقد تكون هناك معلومات مخفاة عن المراجع بحسن نية أو بسوء نية. كذلك قد تكون هناك عدة إجراءات بديلة لتسجيل وعرض بعض العمليات يؤدي كل منها إلى عرض عادل طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

ويثور الآن التساؤل عن ما هو القدر من أدلة الإثبات الذي يجب على المراجع فحصه طبقًا لتقديره المهني؟ ويجيب على هذا التساؤل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني الذي ينصّ على أنه القدر الذي يكفي ليكون أساسًا معقولاً لرأي المراجع في القوائم المالية كما يلي:

«يجب الحصـــول على أدلـــة كافية ومقنعـــة عن طريق الفحص والمـلاحـظة والاستفسـارات والمصـادقـات بحيث تكـون أساسًا معقولاً لرأي المراجع فيما يختص بالقوائم المالية محل الفحص.»

ويغض النظر عن كمية الأدلة أو نوعيتها، فإن المراجع ليس في استطاعته على الإطلاق الاقتناع دون أي بادرة من الشك بعدالة القوائم المالية بصورة كُليّة. فالأدلة التي يجمعها المراجع تعتبر عادة قرائن وليست أدلة قاطعة لا يرقى إليها الشك. وبالرغم من أن المراجع لا يستطيع التخلص من الشك بصورة كلية بالنسبة لكل بند من بنود القوائم المالية، إلا أنه إذا كان لديه شك بالنسبة لأحد البنود الجوهرية فإنه يجب عليه الحصول على أدلة إضافية لإزالة هذا الشك. فإذا لم يستطع إزالة هذا الشك، فإما أن يتحفظ في تقريره أو يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.

ويجب على المراجع عند مباشرته لعمله أن يفترض أن العميل قد قام بإعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. وبالرغم من أن المراجع يجب عليه أن يأخذ هذا الموقف الإيجابي إلا أنه يجب ألا يقتصر على جمع الأدلة التي تؤيد هذا الغرض. فيجب على المراجع الاحتفاظ باتجاه مهني ناقد وأن يكون حريصًا. ولكن ليس معنى ذلك ـ كما ورد في أحكام القضاء الإنجليزي ـ: «أن يقبل على عمله بشك أو بنتيجة مسبقة حتمية بأنه لابد من وجود شيء خطأ فمن حقه أن يصدق البيانات المقدمة من موظفي الشركة الذين جربتهم الشركة ووضعت فيهم ثقتها ومن حقه أن يعتمد على هذه البيانات بشرط أن يبذل درجة معقولة من العناية.»[٣]

---

(٣) In re the Kingston Cotton Mill Co. Ltd.

والمراجع لا يقوم بفحص السجلات الأولية المحاسبية فقط ولكنه يقوم أيضا بفحص جميع الأدلة المعززة لهذه السجلات مثل العقود والفواتير والمراسلات مع أشخاص خارجيين موثوق بهم ومحاضر الجلسات. ويحصل المراجع أيضًا على أدلة إثبات بالاستفسار من مديري الشركة وموظفيها وملاحظتهم أثناء قيامهم بعملهم وفحص المستندات التي تنشأ سواء داخليًا أو خارجيًا. ولكي يكون الدليل جيدًا ومقنعًا يجب أن يكون الدليل صحيحًا في طبيعته وله ارتباط بالموضوع محل الفحص. وستعرض فيما بعد لمناقشة تفصيلية لأنواع أدلة الإثبات وطرق الحصول عليها كما ستعرض لموضوع العينات الإحصائية وكيفية استخدام هذه الأساليب الإحصائية لاختيار أدلة إثبات كافية لتحقيق الدرجة المطلوبة من الثقة.

معايير التقرير

يعتبر تقرير المراجع بالنسبة لكثير من مستخدمي القوائم المالية الدليل الوحيد على القيام بعملية مراجعة، ولذلك فمن المهم جدًا إعداد هذا التقرير بطريقة مهنية. وهناك أربعة معايير تعتبر كارشادات عامة لإعداد التقرير نذكرها فيما يلي.

عرض القوائم المالية

عرض القوائم المالية (Statement presentation) طبقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها هو أول معيار من معايير التقرير الذي ينص على ما يلي:

«يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها».

عندما يبدى المراجع رأيه بأن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي، ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي فإنه يحتاج إلى مقياس لهذه العدالة. والمقياس الذي يلقى قبولاً عامًا لذلك هو مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وعبارة «مبادىء المحاسبة المتعارف عليها» هي تعبير محاسبي فني كما ينص على ذلك بيان معايير المراجعة رقم ٥ SAS No. 5 (AU 411) الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي. وتشمل الأعراف

والقواعد والإجراءات التي تعرف الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين. وهي لا تشمل فقط المبادىء العريضة ذات التطبيق العام ولكنها تشمل أيضًا الإجراءات والممارسات التفصيلية وطرق التطبيق فهذه التقاليد والأعراف والمبادىء والإجراءات تقدم المقياس الذي يمكن بواسطته قياس عرض القوائم المالية.

وحكم المراجع على عدالة العرض العام للقوائم المالية يجب أن يكون في إطار المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. فبدون هذا الإطار لا يكون لدى المراجع مقياس للحكم على عرض القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي.

والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها هي نسبيًا موضوعية. وهذا معناه أن هذه المبادىء يكون عليها اتفاق كبير بحيث إن المراجعين يتفقون عادة على وجودها. وبالرغم من ذلك فإن تمييز أحد المبادىء المحاسبية بأنه متعارف عليه في حالة معينة يتطلب استعمال التقدير الشخصي. ولا يوجد مصدر واحد لجميع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.(٤) ومن المصادر الرئيسة للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية البيانات والتفسيرات الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) والأراء الصادرة عن هيئة مبادىء المحاسبة (APB) والنشرات الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والمعروفة باسم نشرات بحوث المحاسبة. ويجب على المراجع التقيد بالمبادىء الصادرة عن تلك الهيئات إلا في الأحوال غير العادية. وفي حالة عدم صدور بيان من هيئة معايير المحاسبة المالية يجب على المراجع أن يبحث عن مصادر أخرى لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها مثل التفسيرات الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والنشرات الصادرة من المجمع عن مراجعة صناعات معينة (Industry audit guides) والممارسات المحاسبية في تلك الصناعات. كما يمكن الرجوع أيضًا إلى البيانات الصادرة عن المنظمات المهنية الأخرى والهيئات الرسمية المنظمة لبعض الأمور مثل هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وإلى المراجع

---

(٤) AU 411.05

والمقالات المختلفة التي تصدر عن المحاسبة. ويجب على المراجع متابعة جميع البيانات التي تصدر في هذا الشأن والتي قد تؤدي إلى تغيير في هذه المبادىء المحاسبية. كما يجب عليه أيضًا أن يكون يقظًا لمتابعة التغيرات التي قد تصبح مقبولة نتيجة للعرف أو العادة في صناعة معينة والتي لم تنشأ نتيجة لبيانات صادرة عن إحدى المنظمات المهنية. (٥)

وتتطلب مبادىء المحاسبة المتعارف عليها تسجيل العمليات طبقًا لمضمونها. فهي تهتم بالمضمون لا بالشكل. فإذا اختلف المضمون عن الشكل اختلافًا جوهريًا فيجب اختيار المبدأ المحاسبي الذي يسجل العملية طبقًا لمضمونها لا لشكلها. (٦)

ويجب على المراجع أيضًا أن يلم إلمامًا كافيًا بالمبادىء المحاسبية البديلة التي قد تكون صالحة للتطبيق بشأن حالات أو وقائع معينة. وقد يكون لأحد المبادىء المحاسبية استعمال محدود ولكن هذا لا ينفي قبوله قبولاً عامًا. وفي بعض الأحيان قد لا يوجد مبدأ محاسبي متعارف عليه لتغطية حالة معينة أو موقف معين نتيجة للتطور الصناعي أو صدور تشريع جديد. وفي مثل هذه الحالات يمكن استخدام القياس للمحاسبة عن تلك العمليات باختيار المبدأ المحاسبي الذي قد يبدو مناسبًا في تلك الظروف بالقياس على عمليات أخرى مماثلة. (٧)

الثبــــات

الثبات (Consistency) في تطبيق المبادىء المحاسبية من فترة إلى أخرى ضروري للتأكيد لمستخدمي القوائم المالية إن التغيرات الرئيسة في القوائم المالية على مرّ الزمن قد نشأت نتيجة لنشاطات المشروع المختلفة ولم تنشأ من تغيير المبادىء المحاسبية. ولذلك ينص المعيار الثاني من معايير التقرير على ما يأتي:

«يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه الأصول بثبات في المدة الحالية بالمقارنة بالمدة السابقة».

---

(٥) AU 411.06

(٦) AU 411.07

(٧) AU 411.08

والهدف من معيار الثبات هو:

١ ـ التأكيد بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لم تتأثر تأثرًا جوهريًا بالتغير في مبادىء المحاسبة أو بطرق تطبيق تلك المبادىء.

٢ ـ في حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث تغيير في المبادىء المحاسبية فيجب على المراجع في هذه الحالات الإشارة إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره.

وتتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بين السنوات المختلفة بما يأتي: (٨)

١ ـ التغيرات المحاسبية.

٢ ـ وجود خطأ في القوائم المالية التي سبق إصدارها.

٣ ـ التغيرات في التبويب.

٤ ـ وجود أحداث أو عمليات تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي تمت المحاسبة عنها في القوائم المالية السابق إصدارها.

والتغيرات في المبادىء المحاسبية التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية تتطلب أن يعالجها المراجع في تقريره نتيجة لمعيار الثبات. أما العوامل الأخرى التي لها تأثير على قابلية القوائم المالية للمقارنة فهذه يجب أن يفصح عنها بطريقة مناسبة في القوائم المالية، ولا يتطلب الأمر التنويه عنها في تقرير المراجع.

وينشأ التغير في المبادىء المحاسبية نتيجة لاستخدام مبدأ محاسبي يختلف عن المبدأ الذي سبق استخدامه لأغراض إعداد التقارير المالية. وتعبير «المبادىء المحاسبية» لا يشتمل فقط على المبادىء والممارسات المحاسبية وإنما يشمل أيضًا على طرق تطبيقها. فعلى سبيل المثال يشتمل التغير في المبادىء المحاسبية على التغير من استخدام طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص في احتساب استهلاك الأصول الثابتة أو

---

(٨) SAS No. 1 (AU 420).

مجموعة معينة منها. فمعيار الثبات ينطبق على هذا التغير ويتطلب الإشارة إليه في تقرير المراجع.

والتغير من مبدأ محاسبي غير متعارف عليه إلى مبدأ محاسبي متعارف عليه هو تصحيح لخطأ. وبالرغم من أن مثل هذا النوع من التغير في مبادىء المحاسبة يجب أن يُعالج على أنه تصحيح لخطأ فإن التغير يجب التنويه عنه في تقرير المراجع طبقًا لمعيار الثبات.[٩]

وقد يصعب فصل أثر التغير في أحد المبادىء المحاسبية عن أثر التغير في أحد التقديرات (A change in estimate). وبالرغم من أن هذا التغير يجب أن يعالج على أنه تغير في أحد التقديرات فقط إلا أنه يجب أيضًا التنويه عنه في تقرير المراجع.[١٠]

ويلاحظ أن التقديرات المحاسبية (مثل أعمار الأصول الإنتاجية وقيم النفاية للأصول القابلة للاستهلاك والمخصصات المختلفة للديون المتوقع عدم تحصيلها وغيرها من المخصصات) ضرورية لإعداد القوائم المالية. وتتغير هذه التقديرات نتيجة لأحداث جديدة ونتيجة لزيادة خبرة المنشأة أو لزيادة المعلومات المتاحة. وهذا النوع من التغيرات المحاسبية لا علاقة له بمعيار الثبات ولا يتطلب الإشارة إليه في تقرير المراجع. والمعالجة الصحيحة لهذه التغيرات في التقديرات إذا كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية هي الإفصاح عنها في شكل ملحوظة على القوائم المالية.[١١]

كذلك من الأمور الأخرى التي لا علاقة لها بمعيار الثبات والتي لا يتطلب الأمر الإشارة إليها في تقرير المراجع ما يأتي:

١ - تصحيح الأخطاء في القوائم المالية التي سبق إصدارها والتي لا علاقة لها بأحد المبادىء المحاسبية مثل الأخطاء الحسابية وأخطاء السهو أو سوء استخدام الحقائق.

---

(٩) AU 420. 10

(١٠) AU 420. 11

(١١) AU 420 12

٢ ـ التغيرات في التبويب وإعادة التبويب.
٣ ـ التغيرات في شكل وطريقة عرض قائمة التغير في المركز المالي.
٤ ـ وجود عمليات أو أحداث جديدة تختلف اختلافًا جوهريًا عما سبق.
٥ ـ التغيرات التي يتوقع أن يكون لها آثار ملحوظة مستقبلاً.

فجميع الأمور السابقة تُعالج في شكل ملحوظات على القوائم المالية إذا كان لها تأثير جوهري على هذه القوائم.(١٢)

الإفصاح الكافي

تقدم القوائم المالية معلومات إلى مستخدمي هذه القوائم تُساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية. ولكي تسهم هذه المعلومات في اتخاذ القرار يجب أن تكون كاملة ما أمكن، وأن تكون مناسبة للقرار وأن تقدم بشكل مفهوم. ويلاحظ عدم معرفة المحاسبين داخل المنشأة أو المراجع الخارجي بمستخدمي القوائم المالية أو بنوعية القرارات التي قد يتخذونها. ولذلك فإن القوائم المالية تُعطي معلومات ذات طبيعة عامة على أمل أن تكون هذه المعلومات ذات معنى لأكبر عدد من مستخدمي القوائم المالية. فإذا لم يقتنع المراجع بأن القوائم المالية تفصح عن المعلومات الضرورية فيجب عليه أن يذكر ذلك في تقريره وأن يقيد رأيه. وهذا هو ما يتطلبه المعيار الثالث من معايير التقرير الذي ينص على ما يأتي:

«تعتبر المعلومات الواردة بالقوائم المالية كافية بطريقة معقولة إلا إذا ذكر خلاف ذلك في التقرير».

ومفهوم الإفصاح الكافي (Adequate disclosure) لا يشتمل فقط على نوع المعلومات التي تقدم وإنما يشتمل أيضًا على كيفية تقديمها. فترتيب المعلومات في القوائم المالية وتصنيفها واختيار العناوين والمصطلحات المستخدمة كلّها يدخل ضمن مفهوم الإفصاح الكافي. وقد أصبحت الملاحظات على القوائم المالية على درجة كبيرة

(١٢) AU 420 Paragraphs 13-18.

من الأهمية للإفصاح عن كثير من المعلومات. ويلاحظ أن هذه الملاحظات تعتبر جزءًا من القوائم نفسها وتدخل ضمن مسئولية إدارة المشروع حتى لو ساعد المراجع في إعدادها. وفي مثل هذه الحالات يجب الحرص في صياغة هذه الملحوظات بحيث تعبر عن رأي الإدارة، وبحيث لا يبدو أنها قد أعدت بواسطة المراجع. ويجب عدم الإفراط في تقديم المعلومات لأن الإفراط لا يؤدي بالضرورة إلى الإفصاح الكافي فقد تختفي معلومات مهمة ضمن سيل من المعلومات التافهة.

وينص بيان معايير المراجعة رقم ٣٢ (SAS No. 32 "AU 431") الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي على أنه في حالة عدم احتواء القوائم المالية (بما في ذلك الملاحظات المرتبطة بها) على المعلومات التي تتطلبها مبادىء المحاسبة المتعارف عليها يجب على المراجع أن يتحفظ في تقريره أو يبدي رأيًا سالبًا. ويجب على المراجع إذا كان هذا ممكنًا أن يُورد البيان المطلوب في تقريره إلا إذا كان حذف البيان من التقرير يعتبر إجراءً سليمًا طبقًا لبيان محدد من بيانات معايير المراجعة. وفي هذا المجال فإن عبارة «ممكن» تعني أنه يمكن الحصول بطريقة معقولة على البيان المطلوب من السجلات والحسابات التي أعدتها الإدارة وأن إيراد المعلومات المطلوبة في تقرير المراجع لا يتطلب منه مسئولية إعداد المعلومات المالية المطلوبة. فعلى سبيل المثال لا يتوقع من المراجع القيام بإعداد إحدى القوائم المالية الأساسية أو المعلومات المتعلقة بأحد القطاعات (Segment information) وإدخالها في تقريره إذا تخلت الإدارة عن إيراد مثل هذه المعلومات.

وعند تقرير مدى كفاية الإفصاح، وفي أمور أخرى كثيرة خلال عملية الفحص، يستخدم المراجع معلومات حصل عليها بطريق الثقة من العميل. فبدون هذه الثقة يصعب على المراجع الحصول على المعلومات الضرورية له لتكوين رأي في القوائم المالية. وعلى ذلك يجب على المراجع عادة عدم إفشاء أي بيانات لا يتطلب الأمر إظهارها في القوائم المالية لكي تتمشى مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها إلا إذا وافق العميل على ذلك (انظر قواعد السلوك المهني لمجمع المحاسبين الأمريكي القاعدة ٣٠١).

رأي المراجع

في كلّ مرة يرتبط فيها اسم مراجع ما بقوائم مالية، يتحمل هذا المراجع مسئولية إخطار مستخدمي هذه القوائم بطبيعة هذا الارتباط. وفي العادة يصدر المراجع تقريرًا خاليًا من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية. وفي بعض الأحيان قد يصدر المراجع تقريرًا سالبًا يذكر فيه أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال. وفي أحيان أخرى قد يتحفظ المراجع في تقريره أي يصدر تقريرًا يحتوي على بعض التحفظات كما في حالة عدم التطبيق السليم لأحد المبادىء المحاسبية. فإذا كانت تحفظات المراجع من الجسامة نتيجة لوضع قيود على نطاق عملية المراجعة أو نتيجة لأحداث غير مؤكدة قد يمتنع المراجع عن إبداء الرأي في القوائم المالية. وفي جميع الأحوال لا يجب ترك مستخدمي القوائم المالية في حالة شك في طبيعة الفحص الذي يقوم به المراجع أو في المسئولية التي يتحملها. وهذه المتطلبات يحتوي عليها المعيار الرابع من معايير التقرير الذي ينص على ما يأتي:

«يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع (Auditor's opinion) في القوائم المالية ككل أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية. وفي حالة عدم التمكن من إبداء الرأي في القوائم المالية ككل يجب ذكر أسباب ذلك. وفي جميع الحالات عندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية يجب أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع ـ إن وجد ـ ودرجة المسئولية التي يتحملها».

وسنتناول فيما بعد بالتفصيل دراسة ومناقشة الأنواع المختلفة لتقارير المراجعين والظروف التي يستخدم فيها كل نوع من هذه التقارير.

الفصل الثالث

الاستقلال وقواعد السلوك المهني

Independence and Professional Ethics

● مفهوم الاستقلال ● قواعد السلوك المهني
● الاستقلال والنزاهة والموضوعية ● المعايير
العامة والفنية ● المسئولية تجاه العملاء
● المسئولية تجاه الزملاء ● المسئوليات الأخرى
وممارسة المهنة

سبق أن ذكرنا أن المراجع شخص خارجي مستقل يقوم بفحص القوائم المالية التي هي من إعداد إدارة المشروع بغرض إبداء الرأي في مدى عدالة تمثيل هذه القوائم للمركز المالي للمشروع ولنتيجة أعماله. فلكي تكون عملية المراجعة فعالة ويمكن الاعتماد عليها فإنها يجب أن تتم بمعرفة شخص على درجة كافية من الاستقلال عن الأشخاص الذين يخضع عملهم للفحص. فيجب ألا يكون المراجع خاضعًا لنفوذ الإدارة أو سلطانها، أو متأثرًا بآرائها أو يعطف على وجهة نظرها حتى لا يكون لهذه العوامل أي تأثير على نتائج الفحص الذي يقوم به.

وخاصية الاستقلال هي التي تميز المراجع الخارجي عن المراجع الداخلي. فالمراجع الداخلي موظف بالمشروع ولذلك فهو يخضع في تعيينه وعزله ومرتباته وعلاواته وفرص ترقيته لإدارة المشروع. وعلى ذلك فإن ولاءه بالدرجة الأولى يكون لإدارة المشروع. وليس معنى ذلك أن المراجع الداخلي ليس لديه أي استقلال. فالاستقلال كما سنرى فيما بعد يُعتبر إلى حدٍّ كبير مسألة ذهنية بالإضافة إلى كونه مسألة تنظيمية تتأثر

بالفصل بين وظائف مختلف الإدارات بالمشروع. فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية منفصلة تمامًا عن إدارة الحسابات وإذا كانت تقارير المراجعين الداخليين ترفع رأسًا إلى مجلس الإدارة أو إلى أحد كبار المسئولين، وإذا كان العاملون بإدارة المراجعة الداخلية على درجة كافية من التأهيل المهني وكانوا يؤدون عملهم بحرية وبدون خوف من أن تؤدي تقاريرهم الانتقادية إلى اضطهادهم فإن الفحص الذي تقوم به هذه الإدارة يتمتع في هذه الأحوال بدرجة كبيرة من الاستقلال. ومع ذلك كله فإنهم لا يتمتعون بدرجة الاستقلال النهائية التي يتمتع بها المراجع الخارجي. فبالرغم من كفاءة ومهارة القائمين بالعمل في إدارة المراجعة الداخلية، وبالرغم من استقلال هذه الإدارة في الخريطة التنظيمية للمشروع فإن إدارة المراجعة الداخلية بطبيعتها لا يمكن أن تكون مستقلة استقلالاً تامًّا عن إدارة المشروع التي تقوم بفحص سجلاته.

وتظهر خواص الاستقلال التام الذي يتمتع به المراجع الخارجي في أن له الحق التام في الإشراف على مندوبيه وتوجيه أعمالهم بدون أي تدخل من الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها. وإذا ما تم الاتفاق على الشروط العامة لعملية الفحص فإن المراجع الخارجي لديه الحرية التامة في اختيار إجراءات وطرق الفحص التي يقوم بها، وفي استطاعته زيادة أو تقليل كمية الاختبارات التفصيلية التي يقوم بها تبعًا لرغبته فهو المسئول عن عمله من الناحية المهنية. هذا بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يعبر عما يشاء من رأي في التقرير الذي يُدلي به على القوائم المالية بدون خوف من اتخاذ إجراءات انتقامية ضده سوى فقدان أحد العملاء. فالإجراء الوحيد الذي يمكن لإدارة المشروع اتخاذه ضد المراجع هو أن تقوم بعزله وسنرى فيما بعد أن القانون يتدخل لحماية المراجع من العزل التعسفي في حالة الشركات المساهمة.

ومن العوامل التي تساعد على تقوية استقلال المراجع مسئوليته إزاء الغير. فالقوائم المالية الخاصة بالعميل والتي تحتوي على رأي المراجع قد يتم تقديمها إلى أحد البنوك أو أحد الدائنين للحصول على قرض. وقد يعتمد الغير على رأي المراجع في اتخاذ قرارات مالية معينة تتعلق بالمشروع موضوع الفحص فإذا لم يمارس المراجع درجة كافية

من العناية والمهارة في القيام بعملية الفحص فإنه قد يسبب خسارة للغير الذي اعتمد على رأيه في القوائم المالية وبالتالي قد يتعرض المراجع للمسئولية عن تعويض هذا الضرر الذي أصاب الغير.

ومبدأ الاستقلال يعتبر بحق من الأركان الأساسية التي تقوم عليها مهنة المحاسبة والمراجعة مما حدا بمعهد المحاسبين الأمريكي إلى النص في أحد معايير المراجعة المتعارف عليها والتي يلتزم باتباعها جميع الأعضاء الذين ينتمون إليه على أنه: «يجب أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة». (١)

"In all matters relating to the assignment an independence in mental attitude is to be maintained by the auditor or auditors."

والاهتمام بموضوع الاستقلال هو أحد الخواص التي تنفرد بها مهنة المحاسبة بالمقارنة بالمهن الأخرى. فالمعتاد في أي مهنة أن ينصب اهتمام عضو المهنة على مصلحة عميله فقط وتفضيل مصلحة أي طرف آخر على مصلحة العميل يعتبر إخلالاً بشروط العقد بين المتهن والعميل. أما في حالة مهنة المحاسبة فالمحاسب عند قيامه بعملية مراجعة فإنه لا يغلب مصلحة العميل وإنما يجب أن يهتم أيضًا بمصالح الغير الذين قد يعتمدون على القوائم المالية محل الفحص، بالرغم من أنه قد لا يكون له أي معرفة بهؤلاء الأشخاص. فطالما أن المحاسب يحتفظ باستقلاله فإن تقريره يكون محل قبول من دوائر الأعمال والمؤسسات المالية وجمهور المستثمرين. وتقارير المحاسب الذي يفقد سمعته من ناحية الاستقلال في أعمال المراجعة التي يقوم بها لا تلقى قبولاً عامًا ولا يمكن الاعتماد عليها لأنها لا تخرج في هذه الحالة عن تمثيل وجهة نظر إدارة المشروع التي قامت بتحضير القوائم المالية.

ومبدأ الاستقلال لا يؤثّر فقط في أعضاء مهنة المحاسبة كأفراد ولكنه يؤثر أيضًا على المهنة في مجموعها. فالمراجع كقاعدة عامة لا يكون معروفًا شخصيًا للغير (مثل

---

(١) Generally Accepted Auditing Standards, American Institute of Certified Public Accountants.

المساهمين والمستثمرين) الذين يعتمدون على رأيه المهني في القوائم المالية، ويعتمد الغير على رأي المراجع نتيجة للثقة العامة في مهنة المحاسبة في مجموعها. وفي مثل هذه الظروف فإن علم الجمهور بعدم احتفاظ أحد أفراد المهنة باستقلاله لا يؤثر على هذا العضو بمفرده ولكنه يلقي ظلالاً من الشك وعدم الثقة على المهنة في مجموعها.

مفهوم الاستقلال

يمكن النظر إلى مبدأ الاستقلال على أنه مسألة ذهنية أو فكرية (An attitude of mind) بمعنى أن المراجع يجب أن يكون مستقلاً في تفكيره وفي إبداء رأيه على القوائم المالية، فيجب على المراجع أن يبدي رأيه في القوائم بنزاهة وأمانة وألا يسمح لأي اعتبارات مهما بلغ شأنها في التأثير على رأيه.

وقد أكد هذا المعنى أيضًا المعيار الثاني من معايير المراجعة المتعارف عليها الصادرة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الذي سبقت الإشارة إليه والذي ينص على أنه «يجب أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة».

وهذا المعيار يتطلب من المراجع أن يكون مستقلاً عند ممارسته لمهنة المحاسبة. فيجب ألا يكون منحازًا للعميل لأن حيدته ضرورية لكي يمكن الاعتماد على النتائج التي يتوصل إليها. وعدم حيدته يفقد هذه النتائج قيمتها مهما كانت درجة كفاءة المراجع. ولكن هذا ليس معناه أن يتخذ المراجع من عميله موقف ممثل النيابة العامة من المتهم، وإنما يقصد بالاستقلال الحيدة التي يتخذها القاضي وهي عبارة عن التزام بالعدالة ليس فقط لإدارة المشروع وملاكه وإنما أيضا لدائنيه ولكل من يعتمد كليًا أو جزئيًا على تقرير المراجع كما في حالة الدائنين والمستثمرين المحتملين.

فمن الأمور المهمة جدًا للمهنة أن يحتفظ الجمهور بثقته في استقلال المراجع. وهذه الثقة قد تهتز بأي أدلة تفيد عدم وجود هذا الاستقلال في الحقيقة، أو بوجود

ظروف قد تؤثر على هذا الاستقلال في نظر الشخص العادي الرشيد. فلكي يكون المراجع مستقلاً، يجب عليه أن يكون مستقلاً ذهنيًا. ولكي يتم الاعتراف باستقلال المراجع يجب أن يكون المراجع حرًا من أي التزامات تجاه العميل أو يكون له مصلحة فيه أو في إدارته أو في ملكيته. فعلى سبيل المثال المراجع الخارجي الذي يراجع إحدى الشركات التي يكون هو أيضًا عضوًا في مجلس إدارتها قد يكون مستقلاً من الناحية الذهنية، ولكن الجمهور لا ينتظر منه أن يقبل بهذا الاستقلال لأن المراجع يكون في الحقيقة يراجع قرارات قد ساهم هو جزئيًا في اتخاذها. وبالمثل المراجع الذي له مصلحة مالية كبيرة في الشركة التي يراجعها قد يكون أيضًا غير منحاز في إبداء رأيه على القوائم المالية، ولكن الجمهور سيكون مترددا في الاعتقاد بعدم انحيازه. فالمراجع لا يجب أن يكون مستقلاً فقط في الحقيقة. ولكن يجب عليه أيضًا الابتعاد عن المواقف التي قد تدعو الأشخاص الخارجيين إلى الشك في استقلاله.(٢)

وهـذه هي النظرة الثانية إلى الاستقلال وهي النظرة الموضوعية وبموجبها فإن الاستقـلال يجب حمايته بمعايير وقواعد موضوعية من شأنها اجتناب المواقف التي قد يكـون لها تأثـير على استقـلال المـراجع. فالمراجع يجب أن يكون بعيدًا عن مواطن الشبهات ويجب تجنيبه جميع المواقف التي قد يكون فيها تعارض بين مصالحه واستقلاله.

وهذه النظرة هي التي أخذ بها كل من المشرع الإنجليزي والمصري والسعودي لضمان استقلال المراجع حينما نصّ على قواعد معينة فيما يتعلق بتعيين المراجع وعزله وتحديد أتعابه وحظر الجمع بين عمله والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو القيام بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها مما يجعله في مركز الموظف الذي يخضع لإدارة المشروع. فالمراجع يتم تعيينه بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين لا بواسطة مجلس الإدارة والجمعية هي التي تحدد أتعابه. وقد حددت هذه القوانين بوضوح حقوق وواجبات المراجع وليس من حق مجلس إدارة الشركة الحدّ من هذه الواجبات.

(٢) Condification of Statements on Auditing Standards, AU Section 220 "Independece," p. 19, AICPA.

وقد أصدرت مهنة المحاسبة في أمريكا عن طريق «قواعد السلوك المهني» لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي قواعد لحماية استقلال المراجع من القرائن التي تدلّ على فقدان الاستقلال مثل المصلحة المالية أو الحصول على قروض من المشروع الذي يراجعه أو الاشتراك في تأسيسه أو عضوية مجلس إدارته أو الاتصال بالمشروع بأي صفة تجعله في مركز الموظف. فالأعمال السابقة تعتبر في نظر معهد المحاسبين الأمريكي قرائن على عدم الاستقلال. ويؤكد المعهد كلمة قرائن (Presumptions) (٣) لأن الاستقلال الذاتي هو عبارة عن صفة شخصية داخلية تتعلق بكيان المراجع نفسه وليس مجموعة من القواعد الموضوعية. ولكن بما أن هذه القواعد قد أصبحت جزءًا من قواعد السلوك المهني للمعهد فقد أصبح لها صفة الإلزام بالنسبة لجميع أعضاء المعهد المشتغلين بمهنة المراجعة.

ويلاحظ أيضًا أن هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ـ وهي هيئة حكومية مستقلة وظيفتها حماية المستثمرين والجمهور عن طريق طلب الإفصاح التام للبيانات المالية بواسطة الشركات التي تعرض أوراقها للبيع عن طريق بورصات الأوراق المالية للجمهور بصفة عامة ـ في الولايات المتحدة الأمريكية لها أيضًا بعض المتطلبات في موضوع استقلال المراجعين الذين يصدرون تقارير عن القوائم المالية للشركات التي تخضع لاختصاص الهيئة. وهذه القواعد تختلف عن القواعد التي أصدرها معهد المحاسبين الأمريكي في بعض الأمور.

ولتأكيد استقلال المراجع عن الإدارة تقوم كثير من الشركات الأمريكية بتعيين المراجع بواسطة لجنة من لجان مجلس الإدارة تسمى لجنة المراجعة، وتتكون عادة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، وتقوم هذه اللجنة أيضًا بتحديد أتعاب المراجع، كما تقوم كثير من الشركات الأمريكية بتعيين المراجع بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين.

---

(٣) Ibid, p. 20.

قواعد السلوك المهني

أصـدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي قواعد للسلوك المهني تنطبق على جميع أعضـائـه. وتستمـد هذه القواعد سلطاتها الآمرة من قوانين المجمع الفرعية، فأعضاء المجمع الذين يشتغلون بالمحاسبة يمكن توجيه اللوم لهم أو إيقافهم أو فصلهم من عضـوية المجمع إذا وجد بعد محاكمة تأديبية من اللجنة المختصة أنهم قد أدينوا بمخالفة قواعد السلوك المهني. وهذه الإجراءات التأديبية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى سحب الـترخيص بمـزاولـة مهنـة المحـاسبة الصادر من الولاية التي يمارس فيها المحاسب عمله. ونظرًا لأن أي إجراءات تأديبية ضدّ أحد المحاسبين تؤثر تأثيراً بالغ الضرر على سمعته المهنية، لذلك فإن المحاسبين يحرصون دائمًا عند ممارستهم لأعمالهم المهنية على التقيد بقواعد السلوك المهني.

وينقسم قانـون آداب وسلوك المهنة (Code of Professional Ethics) إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١ ـ مفاهيم آداب وأخلاقيات المهنة (Concepts of Professional Ethics)

٢ ـ قواعد السلوك (Rules of Conduct)

٣ ـ تفسير قواعد السلوك

والجزء الخاص بالمفاهيم هو جزء فلسفي يناقش المفاهيم التي تم على أساسها بناء قواعد السلوك وهو غير ملزم لأعضاء المعهد. أما الجزء الملزم لأعضاء المعهد فهو قواعد السلوك والتي تمت الموافقة عليها بالتصويت العام. أما القسمين الآخرين فالغرض منهما شرح القواعد وتوضيحها فوظيفتها توضيحية إرشادية.

والجـزء الخاص بمفاهيم آداب وأخلاقيات المهنة يشتمل على خمسة مبادىء. وهذه المبادىء هي:

الاستقلال والنزاهة والموضوعية

المحاسب القانوني العام يجب أن يحتفظ بأمانته وموضوعيته، وعندما يمارس مهنة المحاسبة يجب أن يكون مستقلاً عن الأشخاص الذين يقوم بخدمتهم.

معايير عامة وفنية

المحـاسب القانوني العام يجب أن يتقيد بمعايير المهنة الفنية وأن يبذل جهده باستمرار لتحسين مقدرته الفنية ونوعية الخدمات التي يقدمها.

المسئولية أمام العملاء

المحاسب القانوني العام يجب أن يتميز بالعدالة والأمانة والصدق والموضوعية والحياد عند تعامله مع عملائه وأن يخدمهم بأقصى طاقته وأن يحقق لهم أقصى منفعة مهنية بما لا يتعارض مع مسئولياته العامة للجمهور.

المسئولية أمام زملائه

المحـاسب القانوني العام يجب أن يمارس عمله بطريقة تكفل التعاون وإيجاد العلاقات الطيبة مع أعضاء المهنة في مجموعها.

المسئوليات والممارسات الأخرى

المحاسب القانوني العام يجب أن يمارس عمله بالطريقة التي تؤدي إلى احترام المهنة ورفعتها وقدرتها على خدمة الجمهور.

والمبادىء الخمسة السابقة المقصود منها أن تكون مبادىء إرشادية عريضة وليست قواعد سلوكية ملزمة. وبالرغم من أنها لا تعتبر أساسًا لأي إجراءات تأديبية ضد أحد الأعضاء، إلا أنها تكون الإطار الفلسفي التي بنيت على أساسه قواعد السلوك المهني.

وتنطبق قواعد السلوك المهني على جميع الأعضاء الذين يمارسون مهنة المحاسبة. ويتعـرض العضو لمحاكمة تأديبية قد تؤدي إلى لومه أو إيقافه أو إسقاط عضويته إذا خالف هذه القواعد. ويعتبر العضو مسئولاً عن التقيد بهذه القواعد لا عن نفسه فقط ولكن أيضًـا عن جميع الأشخاص الذين يرتبطون به عند ممارسته للمهنة سواء كانوا خاضعين لإشرافه أو كانوا شركاء له في المكتب. ويجب أن يتقيد العضو الذي يمارس

مهنة المحاسبة بجميع قواعد السلوك المهني. أما العضو غير المشتغل بالمهنة (في مكتب لحسابه الخاص) فيجب عليه التقيد فقط بالقاعدتين ١٠٢ و٥٠١ لأن جميع قواعد السلوك الأخرى تتعلق فقط بممارسة مهنة المحاسبة.

الاستقلال والنزاهة والموضوعية

Independence, Integrity, and Objectivity

القاعدة ١٠١ - الاستقلال

لا يجوز للعضو أو الشركة المهنية التي يكون شريكًا فيها إبداء الرأي في القوائم المالية الخاصة بأحد المشروعات إلا إذا كان العضو وشركته مستقلين بالنسبة لهذا المشروع. ويعتبر الاستقلال مفقودًا أو غير متوافر على سبيل المثال في الحالات الآتية:

١ - خلال مدة الفحص أو عند إبداء الرأي كان العضو أو شركته:

ا - له أو كان ملتزمًا بالحصول على مصلحة مالية مباشرة أو مصلحة جوهرية غير مباشرة في المشروع.

ب - أو إذا كان يشغل وظيفة وصي أو أمين استثمار لإحدى التركات وكانت هذه التركة لها أو ملتزمة بالحصول على مصلحة مالية مباشرة أو مصلحة جوهرية غير مباشرة في المشروع.

٢ - كان شريكًا للمشروع أو لأحد موظفيه أو أحد أعضاء مجلس إدارته أو أحد كبار مساهميه في مشروع استثماري، وكان هذا الاستثمار جوهريًا بالنسبة إلى ثروته أو بالنسبة إلى صافي أصول الشركة المهنية التي ينتمي إليها.

٣ - حصل على قرض من المشروع أو أعطي قرضًا للمشروع أو لأحد موظفيه أو أحد أعضاء مجلس إدارته أو أحد كبار مساهميه.

والحظر السابق لا يسري على القروض التالية من المؤسسات المالية إذا سرت على هذه القروض شروط وإجراءات ومتطلبات الإقراض العادية:

ا - القروض التي يحصل عليها العضو أو شركته إذا كانت هذه القروض غير جوهرية بالنسبة إلى صافي أصول المقترض.

ب - القروض بضمان العقارات السكنية.

جـ - القروض المضمونة الأخرى فيما عدا القروض التي تضمنها الشركة المهنية التي ينتمي إليها العضو والتي ليس لها أي ضمان آخر.

خلال المدة التي تغطيها القوائم المالية، أو خلال مدة الفحص أو عند إبداء الرأي كان العضو أو شركته:

١ - على اتصال بالمشروع كمؤسس، أو كضامن للاكتتاب في أسهمه، أو كوكيل مفوض بالتصويت، أو كعضو مجلس إدارة أو كموظف أو بأي صفة أخرى تجعله في مركز الموظف أو المشترك في إدارة المشروع.

٢ - كان أمين استثمار لصندوق معاشات المشروع أو أحد نظم المشاركة في ملكية أسهم المشروع.

والأمثلة السابقة ليست على سبيل الحصر.

القاعدة ١٠٢ - النزاهة والموضوعية

لا يجوز للعضو أن يقوم عمدًا بتحريف الحقائق وعند ممارسته لمهنة المحاسبة بما في ذلك تقديم الخدمات الضريبية والخدمات الاستشارية الإدارية للمشروع، لا يجوز للعضو أن تخضع أحكامه المهنية لآراء الآخرين. وعند تقديم الخدمات الضريبية يفسر الشك لصالح العميل طالما أن هناك مبررًا مقبولاً لتأييد هذا الموقف.

وقد سبقت لنا الإشارة إلى أن الاستقلال يعتبر من الخصائص الأساسية لمهنة المراجعة فاحتفاظ المراجعين باستقلالهم هو الطريق الوحيد الذي يمكنهم من خدمة الأشخاص أو الجهات التي تعتمد على رأيهم. ويعرف الاستقلال بصفة تقليدية بأنه القـدرة على التصرف بنـزاهـة ومـوضـوعية. والنزاهة هي خاصية أخلاقية تتمثل في التمسـك بالأمانة والأخلاق القويمة. والموضوعية بالنسبة للمراجع تعني القدرة على الاحتفـاظ باتجاه محايد والتصرف في جميع الأمـور التي تخضع للفحص بطريقة غير منحـازة. فالمراجع المستقل لا يُخضع آراءه وأحكامه المهنية لآراء العميل. ومن حقّ مستخدمي القوائم المالية أن يتوقعوا تمتع المراجعين باستقلال ذهني عند إبدائهم لرأيهم

في القوائم المالية. وخاصية الاستقلال الذهني هي من الأمور المطلوبة في المراجع، كما تقضي بذلك معايير المراجعة المتعارف عليها.

وبما أن مستخدم القوائم المالية لا يستطيع تحديد ما إذا كان المراجع مستقلاً ذهنيًا بصفة حقيقية، لذلك فإنه من المرجح أن يعتمد في قياس ذلك على بعض المظاهر الخارجية التي تدلّ على استقلال المراجع. فإذا كان مستخدم القوائم المالية يعرف بوجود علاقة وثيقة بين المراجع والإدارة أو بين المراجع وملاك المشروع أو بين المراجع وفئة خاصة من مستخدمي القوائم المالية فإنه من المرجح أن يشك في استقلال المراجع. لذلك فمن واجب المراجعين تجنب أي علاقة قد تؤدي إلى شك مستخدمي القوائم المالية في استقلالهم.

فالمراقب الخارجي الواعي يعتبر علاقة المراجع بالمشروع الاختبار النهائي لتقويم مدى استقلال المراجع من الناحية الظاهرية ويستخلص أحكامه من هذه العلاقة. ولذلك فإن المراجع يجب أن يأخذ بوجهة نظر الشخص الخارجي في الحكم على علاقاته بالمشروع، وما إذا كانت هذه العلاقات تهدّد استقلاله وموضوعيته. فأي علاقة لا تعطي مظهر الاستقلال لأي مراقب خارجي حصيف يجب تجنبها. وبالرغم من أن الاحتفاظ بمظهر الاستقلال لا يضمن الاستقلال الحقيقي (وهو النزاهة والموضوعية التي تنشأ من الاستقلال الذهني أو الفكري) إلا أن الاحتفاظ بهذا المظهر ضروري من أجل توليد الثقة العامة من جانب الجمهور في مهنة المراجعة.

وتعتبر الأمثلة الواردة في كل قاعدة من قواعد قانون آداب وأخلاقيات المهنة ليست واردة على سبيل الحصر. فالقواعد لا تصف جميع الأعمال الممنوعة ولا جميع الأعمال المطلوبة. ويجب على المحاسب أن يحاول التقيد بروح هذه القواعد وليس بنصوصها.

الاستقــلال

تعطى القاعدة ١٠١ أمثلة للمواقف التي يعتبر استقلال المراجع مشكوكًا فيه من الناحية الظاهرية. ويلاحظ أن القاعدة تفرّق بين المدة التي تسري عليها فقرتا القاعدة. فالفقرة (أ) تتعلق بالمدة التي تستغرقها عملية الفحص ووقت إصدار التقرير. فخلال تلك المدة لا يعتبر المراجع مستقلًا إذا كانت له مصلحة مالية في المشروع أو كانت له استثمارات مشتركة في مشروعات أخرى مع المشروع أو مع أحد مديريه أو مساهميه، أو في حالة وجود قروض من المشروع أو إليه أو من أحد موظفيه أو أعضاء مجلس إدارته أو مساهميه. فالمراجع قد يكون مساهمًا في إحدى الشركات عندما يطلب منه تولي عملية المراجعة. فإذا ما تم تعيين المراجع فإنه يستطيع التخلص من استثماراته في الشركة قبل البدء في القيام بأي جزء رئيسي من عملية الفحص. فأي مراقب خارجي معقول لا يستطيع الشك في استقلال المراجع طالما أن الصلات المالية التي كانت تربط المراجع بالمشروع قد تم قطعها والتخلص منها قبل أن يصبح المراجع في وضع يسمح له بالتأثير على التقارير المالية الخاصة بالمشروع.

وتطبيق هذه القاعدة يسري على جميع الشركاء في أي شركة مهنية ينتمي إليها المراجع وجميع مساعدي المراجع الذين يشتركون معه في عملية المراجعة أو ينتمون إلى أحد فروع المكتب الذي يقوم بجزء رئيسي في عملية المراجعة. فعلى سبيل المثال قد تتم عملية المراجعة كلية بواسطة أحد فروع المكتب في إحدى المدن، ولكن مهما كان الفرع الذي يقوم بعملية المراجعة فإن جميع الشركاء في المكتب أينما كانوا والذين يملكون أسهمًا في الشركة محل المراجعة عليهم التخلص من هذه الأسهم. كذلك فإن جميع موظفي المكتب المهنيين الموجودين في فرع المكتب الذي يقوم بعملية المراجعة عليهم أيضًا التخلص من أسهمهم في الشركة محل المراجعة ولكن يجوز لموظفي المكتب المهنيين الموجودين في الفروع الأخرى الاحتفاظ بأسهمهم. ولكن كثيرًا من مكاتب المحاسبة تتبع سياسة محافظة أكثر من ذلك وتحظر على جميع موظفي المكتب المهنيين أينما كانوا أن يكون لهم مصلحة مالية في شركة من عملاء المكتب.

ويقصد بالمصلحة المالية المباشرة استثمارات المراجع وأفراد عائلته المباشرين (زوجته وأولاده) فهذه ممنوعة. أما بالنسبة لأقارب المراجع القريبين فإن استثماراتهم تعتبر مصلحة مالية غير مباشرة ولذلك فإن القاعدة ١٠١ لا تمنعها إلا إذا كانت جوهرية.

ولا يقصد بالاستقلال عدم وجود أي علاقة بين المراجع وموظفي العميل سوى العلاقة التي تنشأ عن عملية المراجعة. فمن الطبيعي أن تنشأ علاقات اجتماعية مختلفة بين موظفي العميل والمراجع. ولا يستطيع أي شخص خارجي عاقل أن يشك في أمانة وموضوعية المراجع بسبب هذه الصلات. ولكن إذا دخل المراجع في علاقة استثمارية مشتركة مع أحد موظفي الشركة التي يقوم بمراجعتها أو مع أحد أعضاء مجلس إدارتها أو مع أحد مساهميها الرئيسين، فإن أي شخص خارجي يحق له الشك في استقلال المراجع، ولذلك فإن القاعدة ١٠١ تحظر وجود مثل هذه العلاقة.

كذلك يعتبر المراجع فاقدًا لاستقلاله إذا كانت هناك قروض بين المراجع والعميل (ويدخل في ذلك موظفو العميل ومديروه ومساهموه) فمثل هذه العلاقة تؤدي بالضرورة إلى الشك في استقلال المراجع، ولذلك فإن القاعدة ١٠١ تحظر وجود هذه العلاقة إلا إذا كان القرض من مؤسسة مالية وتم بشروط الإقراض العادية في مثل هذه الأحوال.

أما بالنسبة للجزء الثاني الرئيسي من القاعدة ١٠١ فهي الفقرة (ب) ويلاحظ أن هذه الفقرة تتعلق بالمدة التي تغطيها القوائم المالية بالإضافة إلى مدة الفحص والوقت الذي تم فيه إبداء الرأي في القوائم المالية والتي تغطيها الفقرة (أ). فبينما أن الحظر على المصلحة المالية والاستثمارات المشتركة والقروض يسري خلال مدة الفحص وإلى تاريخ إصدار التقرير، فإن الحظر الذي تفرضه الفقرة (ب) من القاعدة يسري من بداية المدة التي تغطيها القوائم المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجع. فخلال تلك المدة بأكملها لا يعتبر المراجع مستقلاً إذا كانت له صلة بالمشروع تجعله في مركز الموظف أو المشترك في إدارة المشروع. فالمراجع في هذه الحالة قد يراجع عملاً قد شارك فيه أو تم تحت

إشرافه. وفي هذه الحالة قد يكون من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن يحتفظ المراجع بموضوعيته. ومن المؤكد أنه لا يتوافر في هذه الحالة مظهر الاستقلال حتى لو كان الاستقلال موجودًا في الحقيقة. والاستقالة من الشركة في وقت تعيينه لا يصحح الوضع السابق. ولذلك فإن الفقرة (ب) من القاعدة ١٠١ تحظر وجود مثل هذه العلاقة من بداية المدة االمالية التي تغطيها عملية المراجعة. فإذا كانت السنة المالية للمشروع تبدأ في ١/١/١٩٨٥م مثلاً وتنتهي في ٣١/١٢/١٩٨٥م، وتم تعيين المراجع في ١٥/٦/١٩٨٥م وأصدر المراجع تقريره في ١٥/٤/١٩٨٦م فإن الفقرة (أ) من القاعدة ١٠١ تسري على المدة من ١٥/٦/١٩٨٥م إلى ١٥/٤/١٩٨٦م، أما الفقرة (ب) فتسري على المدة من ١/١/١٩٨٥م إلى ١٥/٤/١٩٨٦م.

وفي كثير من الأحيان قد يدعى المراجع إلى الاشتراك في مجلس إدارة بعض الهيئات الخيرية أو الاجتماعية التي لا تسعى إلى تحقيق الربح. ويستطيع المراجع في هذه الحالة الجمع بين عمله كمراجع والاشتراك في مجلس إدارة تلك الهيئات إذا كان تعيينه في مجلس الإدارة هو مجرد وظيفة شرفية وبشرط ألا يشترك في أعمال الإدارة الخاصة بتلك الهيئات أو في التصويت عليها طالما أن جميع أوراق الهيئة الرسمية التي يتم تداولها خارجيًا توضح أن عضويته في مجلس الإدارة هي عضوية شرفية.

ونتساءل الآن عن موقف الشريك المتقاعد (Retired partner) في أحد مكاتب المحاسبة من ناحية الاستقلال هل يحقّ للشريك المتقاعد في أحد مكاتب المحاسبة أن يشترك في إدارة إحدى الشركات أو يكون له مصلحة مالية فيها دون أن يفقد مكتب المحاسبة (الذي كان ينتمي إليه كشريك) الذي يراجع تلك الشركة استقلاله؟ لقد أجابت على هذا السؤال تفسيرات قواعد السلوك المهني لمجمع المحاسبين الأمريكي، وأباحت للأعضاء المتقاعدين أن يكون لهم مصلحة مالية أو يشاركوا في إدارة المشروعات التي يتولى مكتبهم السابق مراجعتها دون أن يفقد هذا المكتب استقلاله. ويجب على هؤلاء الأعضاء في مثل هذه الحالة ألا يظهروا أنفسهم أمام الغير بوجود ارتباط بينهم وبين مكتبهم السابق. كما يجب ألا تتأثر المزايا التقاعدية التي يحصلون

عليها من مكتبهم السابق تأثرًا جوهريًا بالأتعاب التي يحصل عليها المكتب من العميل الذي يرتبطون به، وأن لا تكون لهم صلة فعالة في نشاط المكتب السابق الذي كانوا ينتمون إليه.

وبصفة عامة لا يعتبر المراجع مستقلاً في حالة وجود نزاع قضائي بينه وبين العميل أو في حالة وجود نية معلنة للدخول في منازعات قضائية. ففي حالة النزاع القضائي يأخذ أطراف الخصومة مواقف متعارضة وفي مثل هذه الحالات يحق للأطراف الخارجية أن يشكّوا في رغبة إدارة المشروع في تزويد المراجع بجميع الحقائق المطلوبة، وفي موضوعية المراجع في فحص البيانات المقدمة من العميل. ومع ذلك فمن الممكن ألا تتعلق الخصومة بأعمال المراجعة أو قد يكون مبلغها غير جوهري، وفي مثل هذه الحالات لا يفقد المراجع عادة استقلاله.

الخدمات الضريبية وخدمات الإدارة الاستشارية

Management Advisory and Tax Services

مظهر الاستقلال ليس مطلوبًا في مجالي الخدمات الإدارية الاستشارية والخدمات الضريبية. إلا أنه مهما كانت نوع الخدمة المقدمة، فيجب على المحاسب عدم تحريف الحقائق أو إخضاع حكمه الشخصي لآراء الآخرين. ففي جميع الحالات يجب على المحاسبين إبداء آرائهم والنتائج التي يتوصلون إليها بأمانة وموضوعية.

والمحاسبون الذين يمارسون مهنة المحاسبة يجب أن يدركوا أنهم يقدمون خدمات إدارية استشارية. فهم يقدمون توصيات إلى الإدارة ولكنهم لا يتوصلون بأنفسهم إلى اتخاذ قرارات نهائية. فالمحاسبون العموميون لا يكونون جزءًا من فريق الإدارة الذين تقع على عاتقهم مسئولية اتخاذ القرارات. وبالرغم من ذلك فإن بعض الكتاب يرى أن توصيات المحاسبين ونصيحتهم لا يمكن فصلها عن عملية اتخاذ القرار. ويرى هؤلاء الكتاب أن المحاسبين العموميين قد يرتبطون بالإدارة ارتباطًا وثيقًا عند تأديتهم لخدمات إدارية استشارية لصالح إدارة المشروع بدرجة تجعلهم يفقدون موضوعيتهم

عند فحصهم بعدذلك للقرارات المالية التي اتخذتها إدارة المشروع. ولذلك تقوم بعض مكاتب المحاسبة الكبيرة بإنشاء قسمين مستقلين أحدهما لتقديم الخدمات الإدارية الاستشارية والقسم الآخر للقيام بعمليات المراجعة. وتنشأ هذه الأقسام للانتفاع بمزايا التخصص بالنسبة للعاملين بكل قسم ولتأكيد مقدرة هذه المكاتب على القيام بعمليات المراجعة دون أن تفقد استقلالها عند فحصها للقوائم المالية الخاصة بالعميل. وقد قامت بعض المكاتب الأخرى بالحد من نشاطها في مجال خدمات الإدارة الاستشارية بهدف تأكيد استقلالها عند القيام بعمليات المراجعة. ومن أمثلة الخدمات التي تم استبعادها لهذا الغرض مساعدة العميل في اختيار بعض موظفيه التنفيذيين فقد عدلت كثير من مكاتب المحاسبة عند تقديم هذه الخدمة.

والاتجاه السائد في الوقت الحاضر أن الخدمات الإدارية الاستشارية التي تقدمها معظم مكاتب المحاسبة لا تؤثر على استقلالهم عند قيامهم بخدمات المراجعة. وعند إبداء الرأي في القوائم المالية فإن حكم المراجع الشخصي ينصرف فقط إلى عدالة إظهار نتائج القرارات الإدارية الخاصة بالقيام بأعمال المشروع. والمراجع لا يبدي رأيًا في الحكمة وراء اتخاذ القرارات التي أدت إلى هذه النتائج. وقد يؤثر المراجع في عملية اتخاذ القرار بواسطة العميل (عند تقديم الخدمة الاستشارية)، إلا أنه من المستبعد أن يؤثر ذلك في موضوعيته عند الحكم على عدالة القوائم المالية. وقد يتخذ العميل قرارًا سيئًا بناء على نصيحة المراجع. ولكن ليس من المعقول أن يخاطر المراجع بأمانته وشهرته المهنية لتغطية آثار هذا القرار الخاطىء بإصدار تقرير خالٍ من التحفظات على القوائم المالية.

والخدمات الضريبية هي من مجالات النشاطات المتخصصة الأخرى التي لا يتوقع فيها أن يحتفظ المحاسب بمظهر الاستقلال. فطالما أن هناك مُبرّرًا معقولاً لموقفهم فإن المحاسبين مثل المحامين يتوقع منهم أخذ جانب العميل واتخاذ الموقف الذي يحقق له أكبر منفعة. ويصل المحاسب إلى هذا الموقف بالاعتماد على كفايته الفنية وأمانته المهنية. فتقديم الإقرار الضريبي بأفضل طريقة تحقق صالح العميل هو مجرد تعبير عن حكم المحاسب المهني ولا يخل باستقلاله.

وبالرغم من أن الاستقلال لا يتوقع من المحاسبين في مجالات الخدمة الإدارية الاستشارية والخدمات الضريبية، إلا أن قواعد السلوك المهني تنطبق بصفة عامة على جميع مجالات نشاطات مهنة المحاسبة في الحياة العملية إلا في حالة وجود نص على خلاف ذلك في إحدى القواعد.

تمثيل المصالح المتعارضة

قد يمثل محاسب واحد أو مكتب محاسبة عميلين من أصحاب المصالح المتعارضة فقد تتخصص مكاتب محاسبة معينة في مراجعة حسابات نوع معين من الشركات مثل البنوك أو شركات التأمين، ونتيجة لخبرة المكتب في هذا النوع من المنشآت قد يوجد طلب كبير على خدمات المكتب. ونتيجة لشهرة المحاسبين من ناحية الاستقلال والأمانة والاحتفاظ بأسرار العملاء فإنه يحقّ للمحاسبين أن يمثلوا عميلين أو كثر من ذوي المصالح المتعارضة، إلا أنه يجب على المحاسب في هذه الحالة أن يظهر وجود هذه العلاقة لكل من الطرفين المختصين.

الخدمات المحاسبية

قد يطلب من أعضاء المجمع الذين يُمارسون المهنة تقديم خدمات محاسبية تتمثل في المساعدة في إمساك السجلات المحاسبية الخاصة ببعض العملاء، إما يدويًا أو آليًا أو عن طريق معالجة البيانات اليكترونيًا وذلك نتيجة لصغر حجم العميل بما لا يسمح بوجود عدد كافٍ من الموظفين اللازمين للقيام بأعمال المحاسبة الداخلية. وقد يُطلب من المحاسب تقديم خدمات إلى المشروع فيما يتعلق بتصميم النظم والبرامج فيما يتصل بمعالجة البيانات اليكترونيًا. وأعضاء المجمع الذين يقدّمون هذه الخدمات يخضعون لقواعد السلوك المهني الخاصة بالمجمع.

وعند قيام أحد المحاسبين بتقديم خدمات إمساك الحسابات لبعض العملاء سواء يدويًا أو آليًا، قد يثور التساؤل على ما إذا كان تقديم هذه الخدمات يؤثّر على استقلال هذا المحاسب عند قيامه بعملية المراجعة لهذا العميل. فقد يعتقد البعض أن

قيامه بهذه الخدمات المحاسبية قد يخلّ بعمله كمراجع وأن أحكامه الشخصية التي يصدرها عند تسجيل العمليات قد تكون أقلّ دقّة ولا يمكن الاعتماد عليها بالدرجة نفسها فيما لو صدرت منه هذه الأحكام كمراجع. والردّ على ذلك أنه بالنسبة لهذه الأحكام المحاسبية فإذا كان الغير يثق في أحكام المراجع عند القيام بعملية المراجعة فإنه من الصعب الزعم بأنه يكون أقلّ ثقة إذا صدرت الأحكام من الشخص نفسه عند قيامه بعملية تحضير وإعداد السجلات المحاسبية.

وعند قيام أحد الأعضاء بتقديم هذه الخدمات المحاسبية لأحد عملاء المراجعة يجب توافر الشروط الآتية للاحتفاظ بمظهر الاستقلال بحيث لا يعتبر المحاسب في مركز الموظف وبالتالي يفقد الاستقلال المطلوب في عيون الغير:

١ - يجب ألا يكون للمحاسب علاقة أو علاقات مع العميل أو أي تضارب في المصلحة بحيث يخل بأمانته وموضوعيته.

٢ - يجب أن يقبل العميل المسئولية عن القوائم المالية على أنها خاصة به. ويجب أن يكون العميل على دراية كافية بنشاط المشروع وأحواله المالية والمبادىء المحاسبية المطبقة بحيث يقبل هذه المسئولية بسهولة ويدخل في ذلك عدالة التقويم وطريقة العرض والإفصاح الكافي. وعند الضرورة يجب على المحاسب أن يناقش العميل في الأمور المحاسبية للتأكد من أن العميل قد حصل على درجة الفهم اللازمة.

٣ - لا يصح للمحاسب أن يقوم بدور الموظف أو أن يقوم بدور الإدارة في تسيير أعمال المشروع فعلى سبيل المثال لا يجوز للمحاسب القانوني إنهاء العمليات والبت فيها أو حيازة الأصول أو ممارسة السلطة بالنيابة عن العميل. ويجب على العميل تحضير المستندات الأصلية بالنسبة لجميع العمليات بالتفصيل الذي يسمح بتمييز نوعية هذه العمليات ومبالغها بوضوح وأن يقوم بالرقابة المحاسبية على البيانات التي تمت معالجتها بواسطة المحاسب القانوني مثل المجاميع الرقابية ومجاميع المستندات. ولا يجوز للمحاسب إجراء أي تعديلات في البيانات الأساسية إلا بموافقة العميل.

٤ ـ يجب على المحاسب القانوني مراعاة معايير المراجعة المتعارف عليها والتقيد بها عند قيامه بفحص قوائم مالية تم استخراجها من دفاتر قام هو بإمساكها كليًا أو جزئيًا. فقيام المحاسب بمعالجة بعض البيانات أو قيد بعض السجلات المحاسبية بنفسه لا ينفي الحاجة إلى إجراء اختبارات المراجعة الكافية.

والمناقشة السابقة تمثل بالتفصيل الموقف الرسمي لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والصادرة في تفسيرات قواعد السلوك المهني للمجمع بشأن الخدمات المحاسبية التي يقدمها أعضاء المجمع لبعض العملاء.

المعايير العامة والفنية

القاعدة ٢٠١ ـ المعايير العامة

يجب على العضو التقيد بالمعايير العامة (General standards) الآتية كما تم تفسيرها بواسطة الجهات التي عينها مجلس المجمع ويجب أن يبرر أي انحراف عنها:

١ ـ الكفاية المهنية Professional competence

لا يجوز للعضو أن يقبل أي عملية لا يستطيع هو أو الشركة التي ينتمي إليها إتمامها بدرجة معقولة من الكفاية المهنية.

٢ ـ العناية المهنية الواجبة Due professional care

يجب أن يمارس العضو العناية المهنية الواجبة عند أدائه لأي عملية.

٣ ـ التخطيط والإشراف Planning and supervision

يجب على العضو تخطيط أي عملية والإشراف عليها بطريقة كافية.

٤ ـ البيانات الكافية المناسبة Sufficient relevant data

يجب على العضو الحصول على بيانات كافية ومناسبة لتكون أساسًا معقولاً للنتائج والتوصيات المتعلقة بأي عملية.

٥ ـ التنبؤات Forecasts

يجب على العضو ألا يسمح بارتباط اسمه بأي تقديرات لعمليات مستقبلة بطريقة قد تحمل على الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التقديرات أو التنبؤات وتحققها.

القاعدة ٢٠٢ ـ معايير المراجعة Auditing standards

لا يجوز للعضو أن يقرن اسمه بقوائم مالية بطريقة تحمل على الاعتقاد بأنه يقوم بدور محاسب قانوني مستقل إلا إذا كان قد تقيد بمعايير المراجعة المتعارف عليها المختصة التي أصدرها المجمع. والبيانات الخاصة بمعايير المراجعة Statements on Auditing Standards المصدرة من لجنة المجمع التنفيذية لمعايير المراجعة تعتبر لأغراض هذه القاعدة تفسيرات لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وأي مخالفة لهذه البيانات يجب أن يكون هناك ما يبررها من جانب من ارتكب هذه المخالفة.

القاعدة ٢٠٣ ـ مبادىء المحاسبة Accounting principles

لا يجوز لأحد الأعضاء إبداء الرأي بأن القوائم المالية معدة وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها إذا كانت هذه القوائم تخالف أحد المبادىء المحاسبية المصدرة بواسطة الهيئة المكلفة بإصدار مثل هذه المبادىء من جانب مجلس المجمع، ويكون لهذا المبدأ تأثير جوهري على القوائم المالية في مجموعها، إلا إذا تمكن العضو من إثبات أنه نتيجة لظروف غير عادية فإن التقيد بالمبدأ كانت ستنتج عنه قوائم مالية مضللة. وفي مثل هذه الحالات فإن تقرير العضو يجب أن يصف المخالفة، وآثارها التقديرية، إذا كان هذا ممكنًا، والأسباب التي من شأنها أن التقيد بالمبدأ كان سينتج عنه قوائم مالية مضللة.

القاعدة ٢٠٤ ـ المعايير الفنية الأخرى Other technical standards

يجب على العضو التقيد بالمعايير الفنية الأخرى المصدرة بواسطة هيئات مكلفة من مجلس المجمع بإنشاء مثل هذه المعايير، وأي مخالفة لهذه المعايير يجب أن يكون هناك ما يبررها من جانب من ارتكب المخالفة.

المعايير العامة

يجب على المحاسب العمومي عند ممارسته لمهنة المحاسبة أن يتميز بالكفاءة، وأن يمارس درجة العناية الواجبة وأن يراعي المعايير الفنية التي أصدرتها الهيئات المهنية. فيجب على المحاسب أن تكون لديه المعرفة والمهارة الكافيتين للتخطيط والإشراف على

عملية المراجعة. ولا يشترط في المحاسب المسئول عن عملية مراجعة أن يكون مؤهلاً للقيام بجميع أوجه العمل بنفسه ولكن يجب عليه أن يكون قادرًا على تحديد المهام المختلفة والإشراف على من يؤدونها وتقويم أدائهم واستخلاص النتائج النهائية.

فالشخص الذي يقدم نفسه للناس على أنه محاسب يمارس المهنة يدعى أنه يمتلك هذه الدرجة من المهارة التي يمتلكها المحاسبون الآخرون الممارسون للمهنة. ولذلك يتوقع منه القيام بعملية المراجعة طبقًا للمعايير المهنية. وبالرغم من أنه يجب أن تكون لديه الكفاءة اللازمة لتخطيط عملية المراجعة والإشراف على العمل الذي يتم، وجمع البيانات اللازمة وأن يمارس درجة العناية الكافية في جميع مراحل عملية المراجعة، إلا أنه لا يتوقع منه الكمال أو العصمة من أخطاء التقدير. فمهنة المحاسبة تشمل المراجعة والخدمات الضريبية وخدمات الإدارة الاستشارية وغيرها من النشاطات التي تتميز بدرجة عالية من التخصص. والقاعدتان ٢٠١ و٢٠٤ تتطلبان من المحاسب مراعاة المعايير المهنية عند تأديتهم لهذه الخدمات المختلفة.

ولا يشترط في المحاسب الذي يُمارس المهنة أن يكون على دراية فقط بالمعايير المهنية والفنية التي تتعلق بعملية المراجعة، ولكن يجب عليه أيضًا أن يكون على معرفة تامة بخصائص كل مشروع من المشروعات التي يقوم بمراجعتها. فيجب أن تكون لديه معرفة تامة بالصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص الفنية للشركات التي يراجعها بحيث يمكنه التأكد بثقة بأنه قد حصل على كمية كافية من البيانات التي تعتبر أساسًا للنتائج التي يتوصل إليها.

وعندما يطلب من المحاسب تأدية خدمات مهنية لعميل يشتغل بنوع من المشروعات لم يسبق للمحاسب معرفته، فيجب على المحاسب ألا يقبل العملية إلا إذا كان على ثقة من أنه سيحصل على المعلومات والخبرات المطلوبة لأداء هذا العمل. فيمكنه الحصول على المهارات اللازمة بدراسة المعلومات المنشورة عن الصناعة أو باستشارة زملائه الذين هم على دراية بهذه الصناعة. وهذه الأمور هي أمور عادية

تمهيدية للقيام بأي عملية مراجعةولا تدل على عدم الكفاية. وفي حالة ما إذا كانت إحدى مراحل عملية الفحص تقتضي معلومات متخصصة لا يستطيع المحاسب الحصول عليها، فإنه يستطيع الاستعانة بخبير، كما يمكنه رفض قبول العملية مقترحًا اسم مكتب محاسبة آخر يستطيع القيام بها.

والتعليم المستمر ضروري لكي يستطيع المحاسب الاحتفاظ بكفايته. فيجب على المحاسب أن يكون على معرفة تامة بالإصدارات الجديدة التي تصدر عن هيئة معايير المحاسبة المالية، وبيانات المراجعة التي تصدر عن لجنة معايير المراجعة، والإصدارات التي ينشرها مجمع المحاسبين الأمريكي عن كل صناعة من الصناعات، كما يجب أن يكون ملمًا بقرارات المجمع المتعلقة بآداب وسلوك المهنة وجميع البيانات الرسمية الأخرى الصادرة عن المجمع. ويحصل كثير من المحاسبين على دراسات لتنمية المهارات الفنية، وقد وجد أن هذه المقررات الدراسية وسيلة فعالة للاحتفاظ بالكفاية المطلوبة للمحاسب في مجالات متعددة. وتقوم جمعيات المحاسبين القانونيين في مختلف الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مقررات دراسية من هذا النوع تغطي موضوعات متعددة. وبعض هذه المقررات تغطي موضوعات عامة، مثل كتابة التقارير وإدارة مكاتب المحاسبة، وبعضها الآخر يغطي موضوعات متخصصة مثل إيداع التقارير مع هيئة تداول الأوراق المالية. كما تعقد اجتماعات مهنية على المستوى المحلي وعلى مستوى الولاية، وعلى المستوى الاتحادي، وهذه الاجتماعات توفر للأعضاء الحصول على المعلومات المطلوبة بالنسبة لبعض الموضوعات المتخصصة.

وموضوع التعليم المستمر من الأهمية بحيث إن بعض الولايات في أمريكا لا تجدد ترخيص المحاسب إلا إذا قدّم ما يثبت حضوره عددا من المقررات الدراسية (مثلاً ١٢٠ ساعة دراسية كل ثلاث سنوات) للتعليم المستمر. وسواء كان هذا الالتزام قانونيًا أو غير ذلك فيجب على المحاسب أن يقبل الالتزام بأن يكون على درجة عالية من الكفاية في جميع أوجه عمله.

التنبوءات Forecasts

يتطلب كثير من المحللين الماليين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية تنبوءات مالية وموازنات تقديرية مستقبلة. وتستخدم معظم الشركات مثل هذه المعلومات لأغراض الإدارة عند أدائها لوظيفتها التخطيطية. ويطالب عدد من مستخدمي القوائم المالية الخارجيين بأن تكون مثل هذه المعلومات متاحة لهم. وعند وجود بيانات عن المستقبل من هذا النوع، فمن الطبيعي أن يرغب مستخدمو هذه البيانات في أن تكون هذه البيانات مشهود بصحتها من شخص خارجي مستقل مثل المراجع الخارجي. ولكن كثيراً من الكتاب يعتقدون بأنه لا يجوز بأي حال أن يرتبط اسم المراجع بتنبوءات وتقديرات مستقبلة. وبدون أدلة إثبات فإنه لا يمكن الشهادة بصحة هذه التقديرات بطريقة يقبلها العقل. فالمحاسبون يستطيعون إبداء الرأي في عدالتها ولكنهم لا يستطيعون قراءة المستقبل ولذلك يجب ألا يشهد المراجع بصحة تنبوءات ستقع في المستقبل وبأنها قابلة للتحقيق. والمراجع الذي يفعل ذلك معرض لأن يفقد احترامه في نظر الكثير من مستخدمي القوائم المالية.

ولكن البعض الآخر يعتقد بأن المراجع يستطيع تحقيق وظيفة نافعة في مجال التنبؤات المستقبلة بالشهادة بجودة الأساليب والأسس التي بنيت عليها هذه التقديرات. وعند تأدية هذه الخدمة، يجب على المراجع عدم إبداء أي رأي في قابلية هذه التقديرات للتحقق طبقا لما تتطلبه القاعدة ٢٠١ من قواعد السلوك المهني. وعندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية مستقبلة، فيجب على المراجع في كل حالة من هذه الحالات أن يفصح عن مصدر هذه البيانات، وأن يفصح عن الفروض التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم وتحليلها، وأن يصف بوضوح طبيعة العمل الذي قام به، وأن يفصح بصفة عامة على أنه لا يشهد بقابلية هذه التقديرات والتنبؤات للتحقق.

ويستطيع المراجع مساعدة العميل في إعداد أنواع مختلفة من القوائم المالية الافتراضية ومن أمثلة هذه القوائم المالية الافتراضية التي قد يساعد المراجع عميله في إعدادها التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلة لتأييد طلب الحصول على قرض، أو

إعداد قوائم مالية موحدة في حالة وجود مشروع اندماج بين عدد من الشركات، أو في حالة زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو الحصول على تمويل من البنوك. وبما أن المراجع ليست له رقابة على استخدامات هذه القوائم بواسطة العميل، لذلك يجب على المراجع أن يفصح كتابة بوضوح أنه لا يتحمل مسئولية تحقق هذه البيانات المستقبلة.

معايير المراجعة

توجب القاعدة ٢٠٢ على المحاسب القانوني الذي يقوم بعملية مراجعة التقيد بمعايير المراجعة المتعارف عليها العشرة التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، كما توضح هذه القاعدة التزام المراجعين بالبيانات عن معايير المراجعة الصادرة من اللجنة المختصة بمعايير المراجعة والتي تعتبر تفسيرات لهذه المعايير (State-ments on auditing standards) ويتم اختصارها بالحروف SAS فالمراجع الذي يخالف هذه البيانات يجب أن يكون لديه ما يُبرر هذه المخالفة.

مبادىء المحاسبة

هيئة معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) هي الهيئة التي كلفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بتقرير مبادىء المحاسبة التي يجب على العميل اتباعها عند إعداد القوائم المالية. وتتطلب القاعدة ٢٠٣ من المراجع أن يبرهن على أن أي مخالفة لمبدأ من المبادىء المحاسبية التي أقرتها هيئة معايير المحاسبة المالية كان ضروريًا لكي لا تكون القوائم المالية مضللة. وفي هذه الحالات يجب أن يصف المراجع المخالفة وآثارها التقديرية والأسباب التي من شأنها أن اتباع المبدأ المحاسبي الذي أقرته الهيئة كان سينتج عنه قوائم مالية مضللة. وبما أنه ليس من المعتاد أن ينتج عن تطبيق المبادىء المحاسبية التي أقرتها الهيئة قوائم مالية مضللة، لذلك فإن هذا الاستثناء نادرًا ما يستخدم في الحياة العملية، والمراجع الذي يفسر هذه المخالفة يجب أن يدرك أنه يتحمل مسئولية ثقيلة. ويلاحظ أن المبادىء المحاسبية التي تشير إليها القاعدة ٢٠٣ لا تقتصر على المبادىء الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة المالية ولكنها تشمل أيضًا المبادىء الصادرة عن الهيئات التي كانت تسبقها مثل هيئة مبادىء المحاسبة

(Accounting Principles Board) ولجنة إجراءات المحاسبة (Accounting Procedures Committee) والتي لم يتم إلغاؤها بواسطة هيئة معايير المحاسبة المالية.

المعايير الفنية الأخرى

عندما يعهد مجلس المجمع إلى لجنة أو إلى هيئة أخرى مماثلة بإنشاء معايير فيجب على المراجعين بصفة عامة اتباع هذه المعايير. وفي سنة ١٩٧٩م أنشأ مجمع المحاسبين الأمريكي لجنة تسمى لجنة خدمات المحاسبة (Accounting and Review Services Committee) لإصدار معايير خاصة بالخدمات المحاسبية التي تقدم للعملاء. وبالتالي فإنه طبقًا للقاعدة ٢٠٤ فإن المعايير التي تصدر عن هذه الهيئة يجب الالتزام بها بواسطة المراجعين وتبرير أي انحراف عنها.

المسئولية تجاه العملاء

القاعدة ٣٠١ ـ أسرار العملاء

يجب على العضو عدم إفشاء أي أسرار خاصة بالعميل يكون قد حصل عليها أثناء عملية المراجعة إلا بموافقة العميل نفسه.

وهذه القاعدة لا يجب تفسيرها بأنها:

١ ـ تعفي العضو من التزاماته التي تنص عليها القاعدتان ٢٠٢ و٢٠٣.

٢ ـ تؤثر بأي شكل من الأشكال على تقيده بتنفيذ أمر صادر من إحدى المحاكم بالمثول أمامها للشهادة.

٣ ـ تمنع أي دراسة تحليلية ناقدة لمكتب أي محاسب كجزء من مثل هذه الدراسات الناقدة الاختيارية التي تهدف إلى تقويم نوعية أداء الأعضاء بتصريح من المجمع.

٤ ـ تمنع أي عضو من الرد على استفسارات للهيئة التأديبية للمجمع أو الهيئة التأديبية لأي جمعية من جمعيات المحاسبين القانونيين الخاصة بإحدى الولايات.

ويجب على أعضاء المعهد الذين يمثلون الهيئة التأديبية للمجمع والأعضاء الذين يقومون بدراسات ناقدة لمكاتب المحاسبين (بهدف معرفة نوعية أدائها) ألا يفشوا أي أسرار خاصة بالعملاء قد تصل إلى عملهم أثناء قيامهم بعملهم الرسمي. ولكن هذا الخطر لا يمنع تبادل أي معلومات مع أي هيئة من هيئات التأديب أو تقصي الحقائق السابق ذكرها.

القاعدة ٣٠٢ ـ الأتعاب بحسب النتائج

لا يجب تأدية الخدمات المهنية أو عرضها بموجب اتفاقية ينص فيها على عدم تقاضي أي أتعاب إلا في حالة التوصل إلى قرار معين أو إلى نتيجة معينة، أو إذا كانت الأتعاب معلقة بطريقة أخرى على نتائج الخدمة التي يقدمها المحاسب. ومع ذلك فيجوز أن تتغير أتعاب العضو بتغير درجة صعوبة الخدمات المقدمة وتعقيدها مثلاً.

ولا تعتبر الأتعاب معلقة إذا حددتها المحكمة أو الهيئات العامة الأخرى أو في حالة المسائل الضريبية، إذا تم تحديدها بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات قضائية أو نتيجة لما توصلت إليه هيئة حكومية.

يضع العملاء ثقتهم في المراجعين الذين يقومون بتعيينهم. فالعملاء لديهم ثقة في كفاءة المراجع وأمانته وموضوعيته ونزاهته وبالتالي فهم يأتمنونه على أسرارهم. ويجب على المراجع بدوره عدم الإخلال بهذه الثقة ويجب أن يمارس في أمور عمله العناية نفسها التي يمارسها في أموره.

ويجب على المراجع مراعاة مصالح العميل عند تقديم أي نصيحة مهنية إليه. فإذا كانت هناك عدة بدائل متاحة بموجب القوانين أو التعليمات القائمة، فيجب على المراجع اختيار البديل الذي يحقق للعميل أقصى منفعة. ومع ذلك فيجب ألا يغلب المراجع مصلحة العميل على مسئوليته تجاه الجمهور. فإذا كان يتعين الإفصاح عن بعض الأمور، في القوائم المالية فيجب على المراجع الإصرار على الإفصاح عن هذه

الأمور ويجب على المراجع عدم الخضوع في أحكامه لرغبات العميل أو إخفاء أو تعديل أي حكم قد توصل إليه من اقتناع حقيقي مخلص لمجرد إرضاء العميل. فإذا حدث خلاف بين المراجع والعميل على مبدأ مهم فيجب على المراجع الانسحاب من العملية بدلاً من الخضوع لرغبات العميل. وكثيراً ما يفقد المراجع بعض العملاء لتمسكه بأمانته وموضوعيته ليكسب عملاء آخرين نتيجة لسمعته وشهرته في التمسك باستقلاله. وقد يعود العميل القديم إلى تعيين المراجع نفسه إذا أراد التأكد في بعض الأحيان من الحصول على قوائم مالية غير مضللة.

أسرار العملاء Confidential Client Information

من الطبيعي أن يحصل المراجع على معلومات وثيقة قد تعتبر من أخص أسرار العميل عند قيامه بجمع أدلة الإثبات اللازمة له لتأييد رأيه في القوائم المالية. فقد يعلم المراجع بمشروع اندماج مرتقب، أو بمنتجات جديدة، أو بتغيير في معدل الكوبونات المعلنة، أو بتغير في أشخاص الإدارة، أو بعقود يتم التفاوض بشأنها. وقد يحصل المراجع على نفع نقدي كبير إذا أفشى هذه الأسرار وقد يصاب العميل بخسائر جسيمة نتيجة لذلك. وإفشاء أسرار العملاء قد يضر بمستقبل المراجع المهني، كما أنه يسيء إلى المهنة في مجموعها أكبر إساءة.

وتسري القاعدة ٣٠١ على البيانات التي تعتبر من أسرار العملاء التي يحصل عليها المحاسب أثناء قيامه بعمله. ويحافظ المحاسبون على هذه الأسرار سواء بالنسبة لعملائهم الحاليين أو السابقين. ويجب على المراجع أن يدرك أن كثيراً من المعلومات التي يحصل عليها قد لا تكون معروفة لجميع موظفي العميل ولذلك يجب عليه المحافظة على سرية هذه الأمور. ويجب على المراجع المحافظة على أوراق العميل ومنع أي شخص غير مرخص له بالاطلاع على هذه الأوراق التي قد تحتوي على هذه البيانات السرية.

وإذا حدث تعارض بين مفهوم الإفصاح ومفهوم أسرار العملاء فيجب بدون منازع تغليب مفهوم الإفصاح الكامل. وبالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة ٣٠١ لا تمنع

المراجع من الإدلاء بالبيانات المطلوبة عندما يستدعى للمثول للشهادة بأمر من إحدى المحاكم، أو عندما يقدم بيانات إلى الهيئة المكلفة بتقويم نوعية أداء مكاتب المحاسبة بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، أو عندما يرد على استفسارات هيئات تقصي الحقـائق أو الهيئات التأديبية لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أو هيئات تأديب الولايات.

وإذا رفع العميل دعوى ضد المراجع يتهمه فيها بالإهمال، فمن الطبيعي أن يكـون للمـراجع حق الدفاع عن نفسه. ويجوز له إظهار أي بيانات قد تكون لديه لتحقيق هذا الغـرض. وفي بعض الأحيان قد يضـطر المـراجع إلى مقاضاة العميل للحصول على أتعابه، وفي هذه الحالة يجوز للمراجع الإدلاء بأي معلومات قد تفيده في تأييد طلباته.

أتعاب المحاسبين Accountants Fees

يقوم كثير من المحاسبين بتحديد أتعابهم على أساس معدلات أتعاب يومية أو بالساعة لمختلف فئات موظفي المكتب الذين قاموا بالعمل في إحدى العمليات، كما قد تتأثر الأتعاب أيضًا بطبيعة العملية. وقد تُحدد الأتعاب مقدمًا في بعض الأحيان، ولكن بعض المحاسبين لا يحبذون ذلك لأنه من الصعب معرفة الوقت الذي قد تستغرقه العملية. ففي بعض الأحيان قد تكـون الضوابط الرقابية والسجلات المحاسبية من الجودة بحيث تأخذ العملية وقتًا أقل مما كان مقدرًا لها. وفي بعض الأحيان قد يحدث العكس فإذا كانت أتعاب المراجع محددة مقدمًا فقد يغري هذا الوضع المراجع بتقليل اختباراته مما يؤثر على نوعية الفحص.

وفي حالة عدم تحديد الأتعاب مقدمًا فمن حق العميل أن يعرف التقدير المبدئي للأتعاب. وقد يتم إعطاء العميل تقديرًا مبدئيًا للأتعاب يتراوح بين حد أدنى وحد أقصى منتظر على أن يكون مفهومًا أنه إذا اكتشفت عوامل جديدة لم تكن معلومة عند إعطاء التقدير المبدئي تطلبت زيادة في العمل فإن ذلك يستتبع زيادة الأتعاب.

وقد كانت هناك قاعدة قديمة من قواعد السلوك المهني تحرم المنافسة على الأتعاب. ولكن مجمع المحاسبين الأمريكي تخلى عن هذه القاعدة لأنها كانت تعتبر متعارضة مع القوانين الأمريكية التي تمنع الاحتكار. ولكن مفهوم عدم المنافسة على الأتعاب مازال يمثل جزءًا من الاتجاهات المهنية وسلوك كثير من المحاسبين على الرغم من زوال القاعدة التي كانت تحرم هذا السلوك.

وتحظر القاعدة ٣٠٢ على المراجع الاتفاق على تحديد أتعاب معلقة بنتائج الفحص. فإذا حددت أتعاب المراجع مثلاً بنسبة مئوية من صافي الربح الذي تظهره القوائم المالية فهناك احتمال بأن يفقد المراجع موضوعيته ويؤدي ذلك أيضًا إلى ظهور المراجع بمظهر عدم الاستقلال. وتنطبق القاعدة على أتعاب المراجعة وعلى أتعاب الخدمات المحاسبية الأخرى لأغراض الإدارة الداخلية. فقد يشك المراجع مثلاً في موضوعية المحاسب الذي يوصي بنظام معين للتكاليف إذا حددت أتعاب المحاسب بنسبة معينة من الوفر في التكاليف. فقد يكون الوفر في التكاليف قصير الأجل لزيادة الأتعاب ولكن في الأمد الطويل قد يؤدي هذا الوفر إلى الإضرار بالمنشأة.

وهناك استثناء لقاعدة عدم جواز تحديد الأتعاب بحسب النتائج إذا تم تحديد الأتعاب بواسطة إحدى المحاكم أو بواسطة هيئات عامة أخرى. وفي حالة الخدمات الضريبية إذا تم تحديدها بناء على النتائج التي توصلت إليها إحدى الجهات الحكومية أو نتيجة إجراءات قضائية. والمبرر لهذا الاستثناء أن المحاسب في هذه الحالة ليس في مقدوره التأثير على مقدار أتعابه لأن النتيجة تحددها جهات أخرى.

ولا يلزم أن تحدد أتعاب المحاسب بصفة كلية بناء على معدلات يومية أو معدلات بالساعة. وعند تحديد الأتعاب التي تطلب من العميل يجب على المحاسب أن يأخذ في اعتباره الوقت الذي قضاه على العملية مختلف نوعيات موظفي مكتبه ودرجة مهاراتهم وخبرتهم، وصعوبة العملية أو طبيعتها غير المعتادة، وما إذا كانت المهمة عارضة أو مستمرة. وقيمة الخدمات بالنسبة للعميل، والأتعاب التي يتقاضاها الزملاء

الآخرون لتأدية الخدمات نفسها. وفي بعض الأحيان قد يؤدي المراجع بعض الأعمال بأقل من التكلفة أو مجانًا (كما في حالة مراجعة إحدى الجمعيات الخيرية) وكأشخاص مهنيين يجب على المحاسبين الاهتمام بتأدية التزاماتهم تجاه العملاء وتجاه الجمهور أكثر من اهتمامهم بالنفع المادي المباشر.

المسئولية تجاه الزملاء

التعاون والعلاقات الطيبة بين المحاسبين ضرورية لتقدم المهنة. وكما سبق شرحه عند الكلام عن الكفاية والمعايير الفنية فقد يحكم أحد الأشخاص على سمعة المهنة في مجموعها نتيجة لتعامله مع محاسب واحد. وبالعكس فقد يحكم أشخاص آخرون على المهنة نتيجة لسمعتها وشهرتها ويحكمون على محاسب معين بناء على هذا المعيار. فيجب على المحاسبين أن يؤدوا أعمالهم بالطريقة التي تؤدي إلى رفعة المهنة وعلو شأنها ويجب عليهم أن يشجعوا زملاءهم على أن يسيروا على المنهج نفسه.

التعاون المهني

لا تتوقف شهرة المهنة على سلوك أعضائها فحسب، ولكن تقدم المهنة وتحسين نوعية خدماتها يتوقف أيضًا على الثقة المتبادلة بين الأعضاء. فيجب أن يكون هناك تبادل حرّ للمعلومات وهذا التبادل ضروري لتطور المهنة وتحسن أساليبها الفنية. وبصفة عامة لا يحتفظ الأعضاء بآرائهم واكتشافاتهم لأنفسهم ولكنهم يناقشونها في اجتماعاتهم المهنية ويكتبون عنها في مجلاتهم المهنية وقد يتخذونها في بعض الأحيان أساسًا لدراسات مهنية تقدم إلى الأعضاء.

فالتعاون ضروري للاحتفاظ بمعايير المهنة. وتحدد قوانين الولايات المتحدة في أمريكا شروط الالتحاق بالمهنة. ويؤثر المحاسبون عن طريق جمعياتهم المهنية المحلية في هذه القوانين، وكان نتيجة ذلك هذا المستوى المرتفع من معايير الالتحاق بالمهنة والقوانين الأخرى التي تحكم ممارسة مهنة المحاسبة.

التعدي على محاسب آخر Encroachment

كانت هناك قاعدة سابقة من قواعد السلوك المهني تمنع المحاسب من تأدية خدمات مهنية إلى عملاء محاسب آخر. ولكن لم يكن هناك حظر على المحاسب في أن يؤدي خدمة لكل من يطلب هذه الخدمة منه. وقد قامت وزارة العدل الأمريكية بالضغط على مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لإلغاء القواعد الخاصة بالتعدي على المحاسبين الآخرين وإغراء العملاء واجتذابهم بوسائل مباشرة. وقد خضع المجمع لهذا الضغط بسبب عدم القدرة على الدفاع عن هذه القوانين من الناحية القانونية. ونتيجة لذلك فقد صوت أعضاء المجمع في سنة ١٩٧٩م على إلغاء القاعدة الخاصة بالتعدي على مكتب محاسب آخر وإغراء العملاء واجتذابهم بطرق مباشرة.

ويتوقع عدد كبير من المحاسبين عدم حدوث تغيير كبير نتيجة لإلغاء هذه القواعد. ويخشى البعض الآخر أن تؤدي هذه التغييرات إلى منافسة كبيرة على تقليل الأتعاب وإلى تخفيض مستوى الخدمات المقدمة وإلى انهيار في مستوى استقلال المحاسبين عن عملائهم.

وعندما يطلب أحد العملاء من مراجع جديد تولي عملية المراجعة بدلاً من مراجع قديم فيجب قبل قبول العملية الاتصال بالمراجع القديم. وهذا الاتصال ضروري لأن هذا الاتصال يمد المراجع الجديد بالمعلومات التي تساعده في تقرير ما إذا كان يمكن قبول العملية من عدمه. وهذا الاتصال يحتمه بيان معايير المراجعة رقم ٧ (SAS No. 7) الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي لأن المراجع الجديد يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال حدوث خلاف بين المراجع القديم والعميل حول مبادىء المحاسبة أو إجراءات المراجعة أو أي أمور مهمة أخرى. ويجب على المراجع الجديد شرح الأمر للعميل المرتقب والحصول على موافقته بالاتصال بالمراجع القديم. فطبقًا لقواعد السلوك المهني لا يجوز للمراجع أن يفشي أي أسرار حصل عليها أثناء عملية المراجعة إلا بموافقة العميل. ولذلك يجب على المراجع الجديد أن يطلب من العميل التصريح للمراجع القديم بالاستجابة الكاملة لاستفسارات المراجع الجديد. وإذا رفض العميل

السماح للمراجع القديم بالاستجابة لطلبات المراجع الجديد أو قيد هذه الاستجابة فيجب على المراجع الجديد معرفة الأسباب وأن يأخذ هذا الرفض في اعتباره عند تقرير ما إذا كان يمكن قبول العملية. ويجب على المراجع الجديد أن يقوم باستفسارات محددة ومعقولة من المراجع القديم فيما يتعلق بالأمور التي تساعده في تقرير قبول العملية من عدمه. فيجب السؤال بصفة محددة عن جميع الحقائق التي قد يكون لها ارتباط بنزاهة الإدارة، وعن الخلافات مع الإدارة بشأن المبادىء المحاسبية، وإجراءات المراجعة، أو أي أمور أخرى مهمة وعن الأسباب التي يتصورها المراجع القديم لعملية التغيير. والاتصال بالمراجع القديم لا يترتب عليه فقط لفت نظر المراجع الجديد إلى أي نزاع بين العميل والمراجع القديم، ولكن هذا الاتصال ضروري للحصول على المعلومات اللازمة لمساعدة المراجع الجديد في القيام بعملية المراجعة بكفاء ولخدمة العميل الجديد بطريقة أكثر فاعلية. فالاتصال بالمراجع القديم يسهل عمل المراجع الجديد بإتاحة الفرصة له للسؤال عن الأمور التي قد يكون لها تأثير على عملية الفحص مثل حالة النظام المحاسبي والسجلات والمشكلات التي اعترضت المراجع القديم. كما أن هذا الاتصال بموافقة العميل يتيح للمراجع الجديد دراسة أوراق المراجعة الخاصة بالمراجع القديم. (٤)

ويلجأ كثير من المراجعين في أمريكا عند حدوث نزاع بينهم وبين العميل إلى إرسال خطاب إلى العميل يوضحون فيه تفاصيل الأمور محل الخلاف بين الطرفين. وعندما يستقيل المراجع من إحدى عمليات المراجعة فيجب توضيح أسباب الاستقالة في خطاب يرسل إلى العميل. وفي هذه الحالة يستطيع المراجع القديم أن يقترح على المراجع الجديد الاطلاع على خطاب الاستقالة المرسل منه إلى العميل والمحفوظ لديه.

المسئوليات الأخرى وممارسة المهنة

القاعدة ٥٠١ ـ الأعمال المخلة بكرامة المهنة Acts Discreditable

لا يجوز للعضو أن يرتكب أي عمل يخل بكرامة المهنة.

---

(٤) Codification of Statements on Auditing Standards, AICPA, AU Section 315.

القاعدة ٥٠٢ - الإعلان ووسائل اجتذاب العملاء الأخرى

يحظر على العضو أن يحصل على عمل عن طريق الإعلان أو بوسائل اجتذاب العملاء الأخرى بطرق غير صحيحة أو مضللة واحتيالية.

القاعدة ٥٠٣ - العمولات

يحظر على العضو أن يدفع عمولة للحصول على عميل، ويحظر عليه أيضًا قبول عمولة نتيجة لتوصياته للعميل عن منتجات أو خدمات خاصة بآخرين. وهذه القاعدة لا تسري على المبالغ التي تدفع لشراء مكتب أحد المحاسبين، أو لما يدفع للشركاء المتقاعدين في أحد مكاتب المحاسبة أو لورثتهم أو لتركتهم.

القاعدة ٥٠٤ - الأعمال المتعارضة Incompatible Occupations

لا يجوز للمحاسب الذي يزاول مهنة المحاسبة لحسابه الخاص الجمع بين مهنة المحاسبة وأي عمل أو مهنة أخرى تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح عند تأديته لخدماته المهنية.

القاعدة ٥٠٥ - شكل المكتب والاسم

يجوز للعضو أن يمارس مهنة المحاسبة سواء كمالك أو كموظف على أن يكون ذلك فقط في شكل مشروع فردي، أو شركة تضامن، أو شركة مهنية مساهمة بشرط أن تتوافر فيها الخصائص التي تتفق مع قرارات مجلس المجمع.

لا يجوز للعضو أن يمارس المهنة تحت اسم شركة تحتوي على اسم وهمي، أو يوضح التخصص، أو يكون مضللاً بالنسبة لنوع المنشأة (مشروع فردي، شركة تضامن، شركة مساهمة)، ومع ذلك يجوز أن يشتمل اسم الشركة على اسم واحد أو أكثر من الشركاء السابقين أو المساهمين السابقين. ويجوز للشريك الذي يبقى على قيد الحياة بعد وفاة جميع شركائه الآخرين أو انسحابهم أن يستمر في مزاولة المهنة تحت اسم شركة التضامن لمدة لا تزيد على سنتين بعد أن يصبح ممارسًا فردًا.

ولا يجوز للشركة تسمية نفسها «أعضاء في مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي» إلا إذا كان جميع الشركاء أو المساهمين فيها أعضاء في المجمع.

والقسم الأخير من قانون آداب المهنة يتعلق بالقواعد التي لم ترد تحت أي قسم آخر والغرض منها أساسًا زيادة ثقة الجمهور في المهنة واحترامها. وهذه القواعد تتدرج من العامّ إلى الخاصّ. فمن الناحية الفلسفية تكفي القاعدة ٥٠١ التي تتطلب من المحاسب ألا يقوم بأي عمل يخل بكرامة المهنة، وليس هناك ما يدعو لوجود أي قاعدة أخرى. فجميع القواعد الأخرى الواردة في قانون أخلاقيات وآداب المهنة ماهي إلا تفسيرات لهذه القاعدة العامة. فالقواعد الأخرى تساعد المحاسبين في معرفة ما هي الأعمال المخلة بكرامة المهنة. وبموجب هذه القاعدة فإن أي عمل غير قانوني أو غير أخلاقي يقوم به المحاسب ويعتبر مخلاً بكرامة المهنة يستوجب اتخاذ إجراءات تأديبية. وتنص مفاهيم أخلاقيات وآداب المهنة على أنه يجب على المحاسبين تأييد جميع المجهودات التي تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون اعتبار للجنس أو اللون أو العقيدة أو النوع أو السن. وأحد تفسيرات قواعد السلوك المهني لمجمع المحاسبين الأمريكي تنص على أن أي تمييز مبني على الجنس أو اللون أو العقيدة أو النوع أو السن أو الجنسية الأصلية في التعيين أو الترقية أو المرتبات يعتبر من الأعمال المخلة بكرامة المهنة.

الإعلان واجتذاب العملاء Advertising and Solicitation

لم تكن المهن المعترف بها تعترف بالإعلان في الماضي وكانت تعتبر أن الإعلان يحط بكرامة المهنة ويؤدي إلى عدم احترامها. وكانت الحجة المقدمة دائمًا أن سمعة المهنة وشهرتها تنتشر بوجود عملاء تم تقديم خدمة جيدة إليهم. وبالتالي فإن رضي هؤلاء العملاء هو الذي ينشر ويدعم سمعة المهنة في مجموعها. وقد اتخذت المهنة أول قاعدة تحد من الإعلان في سنة ١٩٢٢م وقد تم تعديل القاعدة عدة مرات على مر السنين وتم تحريم الإعلان كلية لمدة من الزمن. وقد حدث تغيير في موقف المهنة من الإعلان وترتب على هذا التغيير الأخذ بالقاعدة ٥٠٢ الحالية التي تقلل من القيود على الإعلان في سنة

١٩٧٨م. ويرجع السبب في هذا التغير في موقف المهنة من الإعلان جزئيًّا إلى انتشار حركة حماية حقوق المستهلك وتقديم المعلومات الكاملة إلى الجمهور في السبعينات من هذا القرن. كما أن الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة الفيدرالية ووزارة العدل الأمريكية والتي تأثرت بها جميع المهن تقريبًا كانت تهدف إلى زيادة المنافسة وإلى رفع جميع القيود عن الإعلان. وخلال تلك الفترة قضت المحاكم بأن المهن ليست في مأمن من القوانين التي تحرم الاحتكار، وأن القيود على الإعلان تعتبر مخالفة لهذه القوانين. وبدلاً من أن يفرض على المهنة بحكم قضائي إزالة هذه القيود، فقد قرر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي تعديل القواعد الخاصة بالإعلان لتعبر عن التغير في الاتجاهات إزاء الإعلان.

فيمكن النظر إلى الإعلان على أنه طريقة يمكن بواسطتها للجمهور أن يحصل على معلومات عن الخدمات المحاسبية المقدمة وعن الأشخاص الذين يقدمون هذه الخدمات. ولتزويد الجمهور بهذه المعلومات والاحتفاظ في الوقت نفسه بنوع من الرقابة على الإعلان بحيث لا يساء استخدامه فقد تم الأخذ بالقاعدة الحالية التي تحرم الإعلان ووسائل اجتذاب العملاء الأخرى بطرق غير صحيحة أو مضللة أو احتيالية. والإعلانات التي ظهرت لأول مرة بعد الأخذ بهذه القاعدة كانت من النوع الإخباري التي تعلم القراء بالخدمات المقدمة من مكاتب المحاسبة الكبيرة أو تذكر موقف مكتب معين من بعض الأمور المهنية.

وبموجب تفسيرات القاعدة ٥٠٢ الرسمية الصادرة عن اللجنة المختصة بمجمع المحاسبين الأمريكي فإن الإعلان الإخباري الموضوعي مسموح به ويجب أن يتميز هذا الإعلان بالذوق السليم وأن يتلاءم مع احترام المهنة، وليس هناك قيود خلاف ذلك. فليس هنالك قيود على وسيلة الإعلان أو مدى تكرره أو حجمه أو نواحيه الفنية أو طريقته أو نوعه. ومن أمثلة الإعلان الإخباري الموضوعي الإعلان الذي يحتوي على ما يلي:

١ ـ معلومات عن العضو وعن شركته المهنية مثل:

ا ـ أسماء الشركاء أو المساهمين أو الموظفين وعناوينهم وأرقام هواتفهم، وساعات العمل، وقدرتهم على استعمال اللغات الأجنبية، وكفاءتهم وتاريخ إنشاء الشركة.

ب ـ الخدمات التي تقدم وأتعاب هذه الخدمات بما في ذلك معدلات الأتعاب في الساعة والأتعاب الثابتة المحددة القيمة مقدمًا.

جـ ـ المستوى التعليمي والمهني ويشمل ذلك تاريخ ومكان الحصول على المؤهل أو الشهادة، والمعاهد التعليمية التي تخرج فيها، وتاريخ التخرج، والدرجات العلمية وعضوية المنظمات المهنية.

٢ ـ أي بيان عن موقف العضو أو سياسته (أو موقف شركته) بالنسبة إلى أي موضوع يتعلق بمهنة المحاسبة أو بالنسبة إلى أي موضوع له صفة عامة.

ومن جهة أخرى تم الحكم على بعض المعلومات التي تظهر في الإعلانات بأنها غير صحيحة أو مضللة أو احتيالية وتحرم القاعدة ٥٠٢ هذا النوع من الإعلان لأنه مخالف للصالح العام. ومن أمثلة هذا النوع من الإعلانات المحظورة الإعلان الذي يؤدي إلى:

ا ـ خلق توقعات بنتائج طيبة غير صحيحة أو ليس هناك ما يبررها.

ب ـ خلق انطباع ضمني بقدرة المحاسب على التأثير على أي محكمة أو هيئة قضائية، أو أي جهة رسمية أخرى.

جـ ـ يتكون من بيانات لها صفة المدح في المحاسب وليست مبنية على حقائق يمكن تحقيقها.

د ـ أن يترتب عليها عقد مقارنات مع المحاسبين الآخرين.

هـ ـ أن تحتوي علي بيانات من آخرين تشيد بالمحاسب أو تعدد مناقبه.

و ـ تحتوي على أي بيان آخر من شأنه أن ينخدع به الشخص المعتاد أو يفهمه على غير حقيقته.

الإعلان عن التخصص Specialty Designations

لا يجوز للمحاسب الذي يمارس المهنة الإعلان عن تخصصه بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام ويدخل في ذلك أوراق مكتبه وبطاقات الزيارة التي يوزعها وما ينشر عنه في دليل التليفون أو أي دليل آخر.

ويجوز للمحاسب أن يذكر أنه عضو في مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي وأن يصف الخدمات التي تقدمها شركته وأن يوضح أن شركته تقتصر على تقديم بعض الخدمات. ويرجع السبب في حظر الإعلان عن التخصص إلى أنه لا توجد وسيلة معترف بها للتأكد من كفاية أي شخص في التخصصات المختلفة للمهنة مثل الضرائب، ومراجعة القوائم المالية وخلافه.

العمولات

إذا علم أحد العملاء بأن مكتب المحاسبة الذي يراجع قوائمه المالية قد دفع عمولة أو أتعابًا إلى الشخص الذي أوصاه باختيار المكتب، فإن العميل قطعًا سيتساءل عما إذا كانت التوصية منشؤها أسباب مادية وليست نتيجة لقدرات المحاسب وسمعته المهنية. ولقفل هذا الباب فقد حرمت القاعدة ٥٠٣ على المحاسب دفع عمولات للحصول على عمل من أعمال المهنة. ويدخل في ذلك التحريم أيضًا قبول المحاسب لعمولات نتيجة لتوصية مقدمة إلى العميل باستخدام منتج معين أو للحصول على خدمة من الغير. فقد يوصي المراجع العميل باستخدام مكتب معين لمعالجة بعض البيانات المحاسبية الخاصة بالعميل. فإذا قبل المراجع عمولة من ذلك المكتب عن التوصية التي قدمها، فإن هذه التوصية ستكون محل شك في مدى موضوعيتها. فبلا منازع لا يجوز للمراجع أن يدفع أو يقبض إلا في مقابل خدمات مهنية أديت له وأداها هو إلى الغير.

الجمع بين مهنة المحاسبة ومهن أخرى

تحرم القاعدة ٥٠٤ على العضو الاشتغال بأي مهنة أخرى قد تخلق تضاربًا في المصالح عند أداء المحاسب لخدماته المهنية. وخلاصة هذه القاعدة هو عدم تشجيع

المحاسبين على الاشتغال بالمهن الثانوية التي لها علاقة بأحوال العملاء المالية. ومن أمثلة هذه المهن الوكالة عن شركات التأمين أو الاشتغال بأعمال السمسرة في العقارات أو الأوراق المالية لأن الاشتغال بهذه المهن يؤدي إلى فقدان المراجع لموضوعيته عند أدائه لخدماته المهنية للعميل. وقد يخلق نوعًا من التعارض بين مصلحة المراجع ومصلحة العميل. ولا يجوز للمراجع أيضًا الاشتغال بمهنة أخرى تحطّ من قدره كصاحب مهنة حرة أو تتعارض مع كرامة مهنة المحاسبة في مجموعها.

الشكل القانوني

الشكل القانوني السائد لمكاتب المحاسبة هو المشروع الفردي أو شركة التضامن، وكانت قوانين الولايات وقواعد السلوك المهني تحرم على المحاسبين في الماضي تكوين شركات مساهمة لتأدية خدماتهم المهنية. فقد كان من المعتقد أن شكل الشركة المساهمة سيقضي على العلاقة الشخصية الوثيقة بين المراجع والعميل، وأن هناك احتمالا بأن تدار الشركة المساهمة بواسطة أشخاص غير مهنيين قد يكون همهم الأوحد الربح، وليس تأدية خدمات مهنية، والذين قد يمارسون نتيجة لذلك نشاطًا غير مهني كالإعلان مثلاً. وقد تم تعديل قوانين كثير من الولايات وقواعد السلوك المهني لتسمح للمحاسبين بتكوين شركات مساهمة مهنية تشتغل بمهنة المحاسبة. وكان الغرض الأساسي من هذه التعديلات هو السماح للمحاسبين بالانتفاع ببعض المزايا الضريبية التي لا يمكن الحصول عليها إلا إذا كان المشروع يأخذ شكل شركة مساهمة. (٥) وقد صممت القواعد التي تسمح بهذا التعديل بحيث لا تقلل من مسئولية المحاسبين المهنية تجاه عملائهم وتجاه الجمهور. وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي قرارًا يصف الخصائص التي تمت الموافقة عليها لهذا النوع من الشركات المساهمة المهنية كما يلي:

١ - **الاسم**: الاسم الذي تمارس به الشركة المساهمة المهنية أعمالها يجب أن يحتوي فقط على اسم واحد أو أكثر من المساهمين الحاليين أو السابقين أو من

---

(٥) J.W. Cook and G. M. Winkle, Auditing-Philosophy & Technique, 2nd ed. Boston: Houghton Mifflin Co., 1979, p. 74.

الشركاء في شركة تضامن محاسبية سابقة. ويمنع استخدام الأسماء غير الشخصية أو المعنوية كما يمنع الأسماء التي تفيد التخصص.

٢ - الغرض: لا يجوز للشركة المساهمة المهنية تأدية خدمات تتعارض مع ممارسة مهنة المحاسبة.

٣ - الملكية: جميع المساهمين في الشركة يجب أن يكونوا أشخاصًا مشتغلين بمهنة المحاسبة كما تعرفها قواعد السلوك المهني. ويجب في جميع الأوقات أن تكون الأسهم مملوكة حقيقة للمساهمين وأن يكونوا هم الملاك الحقيقيون لرأس مال الشركة.

٤ - التنازل عن الأسهم: يجب وجود نصّ يتطلب من المساهم الذي يفقد أحد الشروط التي يجب توافرها في المساهم أن يتنازل عن جميع أسهمه في خلال مدة معقولة إلى شخص يحقّ له أن يكون مساهمًا أو إلى الشركة نفسها.

٥ - مجلس الإدارة والمديرين: المدير التنفيذي الرئيسي يجب أن يكون أحد المساهمين وأن يكون عضوًا في مجلس الإدارة، وجميع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الآخرين يجب أن يكونوا أعضاء في مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. ولا يجوز للمديرين والموظفين غير الفنيين ممارسة أي نوع من السلطة على الأمور المهنية.

٦ - السلوك: حقّ الشركة في ممارسة المهنة لا يغير من التزامات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين الآخرين بالتقيد بمعايير السلوك المهني التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

٧ - المسئولية: يكون مساهمو الشركة المساهمة المهنية مسئولين مجتمعين ومنفردين عن جميع أعمال الشركة أو موظفيها إلا إذا وُجد تأمين كافٍ يغطي المسئولية المهنية أو كان رأس مال الشركة كافيًا لتوفير الحماية الكافية للجمهور. ولا يجوز تحديد المسئولية بتكوين شركات تابعة مسئوليتها محدودة.

وفي تقرير رفع إلى مجلس معهد المحاسبين الأمريكي في خريف ١٩٦٩م وافق المجلس على أن وجود تأمين يغطي المسئولية المهنية أو رأس مال بقيمة قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار عن كل مساهم ومدير أو موظف مهني بحد أقصى ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار يؤدي إلى حماية كافية للجمهور.

الفصل الرابع

المسئولية القانونية للمراجع
Legal Liability of Auditor

● المسئولية المدنية قبل العميل ● المسئولية المدنية إزاء الغير ● مسئولية المراجع أمام الغير بموجب قوانين الأوراق المالية الأمريكية ● قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م ● مسئولية المحاسب بموجب قانـون الأوراق المـاليـة لسنـة ١٩٣٣م ● قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م ● المسئولية الجنائية ● مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء ● الإجـراءات التي يتخذها المراجع عندما تدل عملية الفحص على احتمال وجود أخطاء أو غش ● مسئـوليـة المحاسب عن القوائم المالية التي لم تراجع ● الأعمال غير القانونية بواسطة العميل.

المسئولية المدنية قبل العميل

أسـاس هذه المسئولية عمومًا هو العلاقة التعاقدية بين المراجع والعميل ويظهر ذلك بصورة خاصة في حالة المشروعات الفردية وشركات الأشخاص حيث المراجعة اختيارية وتتحدد مسئولية المراجع على أساس العقد المبرم بينه وبين العميل. فعند تعاقد المراجع مع العميل لتأدية خدمات مهنية فإنه في الحقيقة يدعي امتلاك مهارات معينة تؤهله للقيام بهذا العمل بكفاية. ولذلك فإن المراجع يجب أن يؤدي عمله بدرجة من العناية والمهارة المعقولة طبقًا للأصول المهنية المرعية. فإذا أهمل المراجع في القيام بواجباته المهنية فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الذي أصاب العميل نتيجة لإهماله. وموضوع

مسئولية المراجع عن تعويض الضرر الذي يُصيب العميل نتيجة لإهماله في قيامه بواجباته يثير موضوعًا قانونيًا مهمًا هو التفرقة بين حالة الإهمال وبين حالة الخطأ في التقدير. فالمراجع مسئول عن تعويض الضرر الناشيء عن الإهمال. أما إذا أخطأ في تقديره وترتب على ذلك ضرر أصاب العميل فإنه لا يسأل عن تعويض هذا الضرر. ونورد في هذا الصدد تعليق أحد كبار رجال القانون في أمريكا: [1]

«في تلك المهن التي تتطلب الحصول على مهارات خاصة، فإن أي شخص يمارس هذه المهنة ويعرض خدماته على الجمهور يدّعى ضمنًا بأنه يمتلك هذه الدرجة من المهارة التي يمتلكها عادة الأشخاص الآخرون المشتغلون بالمهنة نفسها. فإذا كانت ادعاءاته على غير أساس فإنه يرتكب نوعًا من الغش بالنسبة لكل شخص يقوم باستخدامه اعتمادًا على مهنته العامة التي يمارسها. ولكن أي شخص ـ سواء كان ماهرًا أو غير ماهر ـ لا يستطيع أن يتعهد بأن العمل الذي يقوم به سيتم إتمامه بنجاح بدون أي نوع من الخطأ. فهو يتعهد بالقيام بعمله بحسن نية وأمانة ولكنه لا يمكنه التعهد بالعصمة من الخطأ، فهو مسئول قبل من استخدمه عن الإهمال وسوء النية وعدم الأمانة ولكنه ليس مسئولاً عن الخسائر التي تترتب على مجرد الخطأ في التقدير».

وبما أن المراجع وكيل بأجر فإنه طبقًا لأحكام الوكالة في القانون المدني عليه أن يبذل في أداء عمله «عناية الرجل العادي». ويفرق القانون المدني في مصر بين مسئولية الوكيل بدون أجر ومسئولية الوكيل بأجر. فلا يطالب الوكيل بدون أجر أن يبذل في تنفيذ العمل الموكل فيه إلا العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة، فلا يسأل لذلك إلا عن تقصيره الجسيم، والسبب في ذلك واضح، فهو يؤدي خدمة مجانية لصالح الموكل ولذلك لا يصح أن يحاسب على عمله حسابًا عسيرًا. أما في حالة الوكيل بأجر فيتشدد القانون في حسابه ويتطلب منه دائمًا أن يبذل في قيامه بأمور موكله عناية الرجل العادي بصرف النظر عن مبلغ عنايته بشئونه الخاصة لأن الاتفاق على مقابل يتضمن حتمًا التعهد من جانب الوكيل بأن يبذل في رعاية مصالح الوكيل عناية رب الأسرة المعنى بشئونه، فلا يغتفر له إلا التقصير اليسير، ويسأل الوكيل عن تقصيره الحادث بفعله أو

---

(١) Thomas Cooley, Cooley on Torts. 4th ed. Callaghan, 1932.

بمجرد إهماله ـ فإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الاحتياطيات التي تقتضيها رعاية مصالح الموكل أصبح مسئولاً قبله عن تعويض ما يُصيبه من ضرر من جراء هذا الإهمال.

ومعيار «عناية الرجل المعتاد» الوارد في القانون المدني هو المعيار نفسه الذي تواترت عليه أحكام القضاء الإنجليزي بشأن مسئولية المراجع ـ فالمراجع طبقًا لما تواترت عليه أحكام القضاء الإنجليزي ـ عليه أن يبذل في أداء عمله درجة معقولة من العناية والمهارة (Reasonable care and skill).

ولما كانت انجلترا هي أقدم الدول عهدًا بمهنة المحاسبة والمراجعة فقد عرض على القضاء الإنجليزي عدد كبير من القضايا المتعلقة بمسئولية المراجع، وقد تضمنت الأحكام الصادرة في هذه القضايا عددًا كبيراً من المبادىء التي تحكم مسئولية المراجع نشير إلى بعضها في إيجاز ـ على سبيل الاسترشاد ـ لأن المقام لا يتسع هنا لدراسة هذه الأحكام بالتفصيل التي تستحقه. هذا مع ملاحظة أنه لم تعرض على القضاء المصري قضايا تفيد الباحث في هذا الموضوع.

ففي قضية The Irish Wollen Co. Ltd. V. Tyson & Others قضت المحكمة بأن المراجع يعتبر مسئولاً عن تعويض الضرر الناشىء عن التلاعب في الحسابات الذي كان يمكن اكتشافه ببذل درجة العناية والمهارة المعقولة في القيام بعملية المراجعة. وقد تم التلاعب في الحسابات بصفة أساسية عن طريق إخفاء بعض الفواتير التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية وأدى ذلك إلى إنقاص رقم المشتريات ورقم الدائنين، وأدخلت البضاعة موضوع هذه الفواتير في قوائم الجرد، وقد ترتب على ذلك زيادة زائفة في الأرباح قيمتها ٤٠٩٥ جنيهًا. وقد ورد في أقوال القاضي بأن إخفاء الفواتير وتأجيل إثباتها للمدة المالية المقبلة كان يمكن اكتشافه لو قام المراجع بمطابقة كشوف حسابات الدائنين مع أرصدة حساباتهم في دفتر الأستاذ وحتى بصرف النظر عن ذلك فإن التلاعب كان يمكن اكتشافه لو قام المراجع بعمله بعناية ومهارة لا بطريقة آلية. فقد رحلت هذه الفواتير فيما بعد إلى دفتر الأستاذ وكان من الممكن بالتدقيق في تواريخ هذه

الفواتير معرفة أنها قيدت في غير تواريخها الصحيحة. وقد وجه القاضي اللوم الشديد إلى المراجع لقيامه بعملية المراجعة بطريقة آلية.

وفي قضية The London Oil Storage Co. Ltd. V. Seear, Hasluck and Co. قضت المحكمة بمسئولية المراجع نتيجة لعدم قيامه بتحقيق وجود الأصول الواردة بالميزانية. ووقائع القضية تتلخص في عدم قيام المراجع بتحقيق رصيد حساب صندوق المصروفات النثرية الذي ظهر في جانب الأصول في الميزانية بمبلغ ٧٩٦ جنيهًا بينما كانت النقدية الفعلية الموجودة بالصندوق هي ٣٠ جنيهًا وقد اختلس الفرق بواسطة سكرتير الشركة الذي كان مسئولاً عن عهدة المصروفات النثرية. ولم يقم مندوب المراجع بجرد النقدية الموجودة في الصندوق جردًا فعليًا ولكنه اكتفى بالرجوع إلى دفتر صندوق المصروفات النثرية لمطابقة رصيده مع المبلغ الوارد بالميزانية.

وفي قضية Arthur E. Green & Co. V. the Central Advance and Discount Corporation Ltd. قضت المحكمة بأن المراجع يعد مهملاً إذا قَبِلَ كشفًا للديون المعدومة مقدم من أحد المديرين المسئولين في حين أنه كان من الواضح وجود ديون معدومة أخرى لم ترد بهذا الكشف. ولهذه القضية أهمية خاصة لأنها توضح أن المراجع لا يحقُّ له أن يعتمد على شهادات المسئولين بالشركة مهما كانت درجة الثقة الموضوعة فيهم إذا كان من الواضح أن هذه الشهادة غير صحيحة. وكانت الشركة موضوع الدعوى تتخصص في الإقراض وفي خلال فترة طويلة تجمعت ديون لا قيمة لها تبلغ في جملتها تقريبا ١٩,٠٠٠ جنيه وكانت بعض هذه الديون مستحقة منذ عدة سنوات وقد سقط جزء كبير منها فعلاً بالتقادم، ولذلك كان يجب اعتبارها معدومة. وقد قبل المراجع الأرقام المعطاة له بواسطة مدير عام الشركة بقيمة المبالغ التي تُعتبر معدومة ومشكوكًا في تحصيلها في نهاية كل عام. وقد فسر المدير العام السبب في عدم اعتبار هذه الديون القديمة معدومة بأنه في حالة هذا النوع من المشروعات لا يهم عمر الدين لأن العملاء القدامى سيعودون يومًا ويقومون بسداد ما عليهم من أجل الحصول على قروض جديدة. ولم يقتنع القاضي بهذا التفسير وذكر في حيثياته بأنه إذا كانت الظروف تدعو

إلى الاستفسار فإن المراجع يتعين عليه أن يقوم بالتحريات اللازمة وأن يبحث الموضوع بحثًا مستفيضًا وإلا اعتبر مخلاً بواجباته قبل الشركة.

وفي قضية In Re The Westminister Road & Engineering Co. Ltd. قضت المحكمة بأن المراجع يُعدّ مهملاً إذا فشل في اكتشاف حذف بعض المطلوبات من الميزانية في ظروف كان من الممكن فيها اكتشاف ذلك. وقضت المحكمة أيضًا في الدعوى نفسها بأن المراجع يُعدّ مهملاً إذا فشل في اكتشاف أن البضاعة تحت التشغيل مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية متى توافرت لديه أدلة كثيرة كانت كفيلة بتمكينه من تحقيق هذا البند ومن اختبار صحة الأرقام المعطاة له. فعدم استخدام المراجع للأدلة المتاحة له لتحقيق بند البضاعة تحت التشغيل يُعدّ إهمالاً منه في القيام بواجباته.

وفي قضية In Re The Kingston Cotton Mill Co. Ltd. قضت المحكمة بأنه ليس من واجب المراجع القيام بجرد البضاعة، وأنه لا يُعدّ مهملاً في القيام بواجباته إذا قبل شهادة من شخص مسئول بقيمة بضاعة آخر المدة في حالة عدم وجود أي ظروف تدعو إلى الشك. وقد ورد في حيثيات هذا الحكم بأن المراجع يجب أن يبذل في عمله درجة معقولة من العناية والمهارة والحرص. وتساءل القاضي عن ماهية هذه الدرجة المعقولة من العناية والمهارة والحرص وأجاب بأن ذلك يتوقف على ظروف كل حالة. فالمراجع ليس ملزمًا بأن يقبل على عمله بشك أو بنتيجة مسبقة حتمية بأنه لابد من وجود شيء خطأ. فالمراجع يُعتبرُ كلب حراسة، ولكنه ليس من كلاب الصيد. ومن حقّه أن يصدق البيانات المقدمة من موظفي الشركة الذين جربتهم الشركة ووضعت فيهم ثقتها ومن حقه أن يعتمد على هذه البيانات بشرط أن يبذل درجة معقولة من العناية. فإذا كانت هناك أي ظروف تدعو إلى الشك فإنه يجب أن يبحث الموضوع بحثًا كاملاً بحيث يصل إلى أعماقه ولكن في حالة عدم وجود أي ظروف من ذلك النوع فإنه ملزم فقط بأن يكون حذرًا وحريصًا بطريقة معقولة. فيجب ألا تجعل واجبات المراجعين مرهقة أكثر من اللازم. فعملهم مسئول ويستدعي الكثير من الجهد في حين أن أتعابهم متوسطة. ويجب ألا يجعل المراجعين مسئولين عن اكتشاف الغش المحبوك المصمم بعناية طالما أنه

لا يوجـد أي شيء يدعو إلى إثارة ريبتهم، وعندما يكون هذا الغش قد تم بواسطة المـوظفين الذين جربتهم الشركة ولم يتم اكتشافه بواسطة المديرين لعدة سنوات فإن الحكم بغير ذلك يضع المراجعين في موقف لا يمكن احتماله.

وفي قضـية Leeds Estate Building & Investment Co. V. Shepherd قضت المحكمة بأن المراجع الذي يهمل في أداء واجباته يُعدّ مسئولاً عن تعويض الضرر الذي أصاب العميل. وقد تكونت الشركة المدعية بغرض الإقراض وإعطاء سلف بضمان رهن عقاري، على أن تحتسب أتعاب المديرين بنسبة معينة من قيمة الكوبونات المدفوعة وعلى ألا يدفع أي كوبون إلا من الأرباح. ولم تحقق الشركة أرباحًا طوال المدة التي قامت فيها بمباشرة نشاطها سوى في سنة واحدة. وقد أقيمت الدعوى بواسطة الشركة ضد أعضـاء مجلس الإدارة والمـدير العـام والمـراجعـين لتقرير مسئوليتهم عن بعض الكـوبـونات التي دفعت من رأس المال وعن المكافآت والأتعاب المدفوعة إلى مجلس الإدارة والمدير العام. ولقد كانت ميزانيات الشركة غير صحيحة ومضللة واحتوت على بنود وهمية تم تحضيرها بغرض إعلان توزيع هذه الكوبونات. وقد تم فحص الحسابات بواسطة المراجع ولكن لم تسلم إليه نسخة من القانون النظامي للشركة، وبالتالي لم يراع تنفيذ نصوص القانون النظامي. ولم يكن أعضاء مجلس الإدارة على علم بأن الكوبونات المدفوعة قد دفعت من رأس المال أو بأن الميزانيات غير صحيحة. وقد ورد في أقوال القاضي أن واجب المراجع يجب ألا ينحصر في مجرد التوازن الحسابي للميزانية ولكن واجبه أن يتأكد من أن الميزانية تعطي صورة صادقة ودقيقة عن أحوال الشركة. ولا يعتبر عذرًا أن المراجع لم يطلع على القانون النظامي ما دام يعلم بوجوده. وقد حكم القاضي في هذه القضية بمسئـولية المـراجـع عن الكوبونات المدفوعة خلال السنوات الست السابقة لتاريخ رفع الدعوى.

وفي قضية In Re The City Equitable Fire Insurance Co. Ltd. لم يقم المراجع بجرد الأوراق المالية المملوكة للشركة جردًا فعليًا وأخبرته الشركة بأن الأوراق في حوزة سمسار الأوراق المالية وقبل المراجع شهادة من سمسار الشركة بوجود الأوراق لديه في

حين أن بعض هذه الأوراق لم يكن موجـودًا فعلاً والبعض الآخر كان مرهونًا. وقد قضت المحكمـة بإهمـال المراجع لاعتماده على شهادة السمسار في تحقيق هذا البند. ورفضت المحكمة أن تضع قاعدة جامدة بشأن قبول المراجع لشهادات البنوك أو غيرهم عن حيازة الأوراق المالية ولكنها أوضحت أن من حق المراجع طبقًا لتقديره الخاص أن يعتمـد على شهـادة شخص أو جهـة من طبيعـة عملهـا التعـامل في الأوراق المالية والاحتفاظ بها لصالح العملاء بشرط أن يكون هذا الشخص أو هذه الجهة - في أفضل تقديرات المراجع - محل ثقة لإعطاء مثل هذه الشهادات.

وفي قضية In Re London & General Bank قضت المحكمة بأن المراجع الذي لا يعطى المساهمين بيانات صريحة مباشرة عن حقائق الوضع عندما لا تفصح الميزانية عن الحقيقة يعتبر مهملاً في أداء واجباته.

وهذه القضية هي من أهم القضايا التي عرضت على القضاء الإنجليزي في شأن مسئولية المراجع. وتتعلق هذه القضية بأحد البنوك، الذي فشل بصفة أساسية نتيجة لمنحه مبلغًا كبيرًا من المال بصفة قروض إلى العملاء سواء في شكل حسابات جارية مدينة أو قروض ثابتة بدون الحصول على ضمانات كافية لهذه القروض. وقد احتسبت فوائد على هذه القروض ورحلت إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر في حين أن هذه الفوائد لم يتم تحصيلها على الإطلاق. وقد ترتب على ذلك دفع كوبونات من أرباح غير محققة. ولو قام البنك بعمل المخصص الكافي للديون المعدومة فيما يتعلق بأصل هذه.القروض والفوائد التي احتسبت عليها لأظهرت الحسابات خسائر بدلاً من إظهار أرباح.

وقد ترتب على ذلك أن الكوبونات التي قام البنك بتوزيعها على المساهمين عن سنتي ١٨٩٠م، ١٨٩١م اعتبرت مدفوعة من رأس المال. وقد قضت المحكمة بمسئولية المراجع برد قيمة الكوبون الثاني على سبيل التعويض على أساس أنه كان مدركًا لحالة البنـك الحرجة وأنه تصرف بإهمال نتيجة لعدم تبليغه الحقائق إلى المساهمين واكتفى

بتبليغها في تقرير منفصل إلى المديرين. ونظرًا لأهمية الحكم الوارد في هذه القضية وما احتواه من مبادىء مهمة بشأن مسئولية المراجع لذلك فإننا نورد فيما يلي بعض ما جاء في حيثياته:

«إنه ليس من واجب المراجع إبداء النصح إلى المديرين أو المساهمين بما يجب عليهم أن يفعلوه. وليس للمراجع شأن بحكمة أو عدم حكمة إعطاء قروض بضمان أو بدون ضمان. ولا شأن له بما إذا كانت أعمال الشركة تدار بحكمة أو بعدم حكمة، أو بربح أو بدون ربح أو أن التوزيعات التي أعلنتها الشركة كانت سليمة أو غير سليمة بشرط أن يؤدي واجبه نحو المساهمين.

إن واجبه هو التعرف على وبيان المركز المالي الحقيقي للشركة في تاريخ المراجعة ولا يتعدى واجبه ذلك. ولكن هنا يثور التساؤل: كيف يقوم المراجع بالتعرف على المركز المالي الحقيقي للشركة؟ والإجابة على ذلك هي بفحص دفاتر الشركة. ولكنه لا يؤدي واجبه بالقيام بهذا الفحص بدون تحريات واستفسارات وبدون أن يكلف نفسه مشقة التأكد من أن الدفاتر نفسها تظهر المركز المالي الحقيقي للشركة. فيجب عليه أن يبذل قدرًا معقولاً من العناية للتأكد من أن الدفاتر تظهر حقيقة المركز المالي ـ فإذا لم يفعل ذلك فإن عملية المراجعة تصبح أسوأ من مسرحية مضحكة. ويفرض أن الدفاتر تم إمساكها بحيث تظهر المركز المالي الحقيقي للشركة، فإن المراجع عليه أن يعد ميزانية تظهر المركز المالي الحقيقي طبقًا لما جاء بالدفاتر، وعليه أن يقر بأن هذه الميزانية صحيحة من هذه الوجهة. ولكن واجبه الأول هو أن يقوم بفحص الدفاتر لا لمجرد معرفة ما تحويه ولكن بغرض الاقتناع بأن الدفاتر تبين المركز المالي الحقيقي للشركة. ومع ذلك فإن المراجع ليس ملزمًا سوى ببذل العناية والمهارة المعقولة في القيام بالتحريات والاستقصاءات المطلوبة. فهو ليس مؤمنًا ولا يضمن بأن الدفاتر تظهر بطريقة صحيحة المركز المالي الحقيقي للشركة وهو لا يضمن صحة الميزانية طبقًا لدفاتر الشركة، لأنه لو فعل ذلك فإنه يكون مسئولاً عن أي خطأ من جانبه حتى لو كان هو نفسه قد خدع مع بذله درجة العناية المعقولة كما لو تم إخفاء أحد الدفاتر عنه. فواجباته ليست مرهقة إلى هذا الحد.

هذا هو في رأيي واجب المراجع، فيجب عليه أن يكون أمينًا بمعنى أنه يجب ألا يشهد بما لا يعتقد أنه صحيح، ويجب أن يُمارس درجة معقولة من العناية والمهارة قبل أن يقتنع بما يقرر أنه صحيح.

وأن درجة العناية المعقولة في أي حالة معينة يجب أن تتوقف على ظروف هذه الحالة. فإذا لم يوجد شيء يثير الشك فإن بعض التحريات البسيطة يعتبر كافيًا ومعقولاً. وفي الحياة العملية يقوم رجال الأعمال باختيار بعض العمليات بطريقة عشوائية فإذا وجدوا أنها صحيحة فإنهم يفترضون أن العمليات المماثلة لها تعتبر صحيحة أيضًا. ولكن عندما يوجد ما يثير شكه فإن ذلك يتطلب مزيدًا من العناية ولكن مع ذلك فإن المراجع ليس ملزمًا بأن يبذل أكثر من العناية والمهارة المعقولة - حتى في حالة الشك - ومن حقه تمامًا أن يعتمد على رأي خبير في حالة الأمور التي تستدعي الحصول على معلومات متخصصة.

إن الشخص الذي من واجبه توصيل المعلومات إلى الآخرين لا يؤدي هذا الواجب بإعطائهم هذا القدر من المعلومات الذي قد يدعوهم أو يدعو بعضهم إلى طلب المزيد. فالمعلومات ووسائل الوصول إلى المعلومات لا تعتبر بأي حال عبارات مترادفة. فالمراجع الذي يعطي المساهمين وسائل الوصول إلى المعلومات - بدلاً من المعلومات - عن مركز الشركة المالي يفعل ذلك على مسئوليته الخاصة ويتعرض للخطر الكبير بأن يحكم عليه قضائيًا بأنه أخل بالقيام بواجبه.

وفي هذه القضية لست مترددًا على الإطلاق في القول بأن المراجع أخل بالقيام بواجباته تجاه المساهمين في قيامه بالشهادة بصحة الميزانية المؤرخة في فبراير ١٨٩٢م والتي عرضت على المساهمين دون الإشارة إلى التقرير المقدم إلى المديرين وبدون أي تحذير آخر سوى الكلمات «إن قيمة الأصول التي تظهر بالميزانية تتوقف على ما يحصل منها»،[٢] فالمراجع لم يقل جديدًا عند قوله بأن قيمة القروض والسلفيات تتوقف على ما يحصل منها، ولقد قيل لنا إن مثل هذه العبارة تعتبر غير معتادة لدرجة أن مجرد وجودها في التقرير كاف لإثارة الشك، ولكن، كما سبق ذكره، فإن واجب المراجع هو توصيل المعلومات لا إثارة التساؤل، وقد يستخلص مراجع من هذه العبارة غير العادية وجود شيء على درجة كبيرة من الخطأ، ولكن ليس معنى ذلك أن الشخص العادي يمكن أن تثار شكوكه لوجود مثل هذه العبارة وخاصة إذا كانت لغة هذه العبارة كما في حالتنا هذه لا تضيف شيئًا جديدًا إلى ما يستخلصه الشخص العادي بدون وجودها».

---

(٢) العبارة التي وردت في تقرير المراجع على الميزانية.

المسئولية المدنية إزاء الغير

اختلف الكتاب في موضوع مسئولية المراجع إزاء الغير Liability to Third Parties مثل البنوك والدائنين والمقرضين وجمهور المستثمرين بصفة عامة الذين قد يعتمدون على رأي المراجع في القوائم المالية. فيرى فريق من الكتاب أن مسئولية المراجع أساسها العقد بينه وبين عميله وبالتالي فإن المراجع لا يعتبر مسئولاً أمام الغير لأنه لا تربطه بالغير أي علاقة تعاقدية. ويرى فريق آخر من الكتاب أن المراجع مسئول أمام الغير على أساس مبدأ المسئولية التقصيرية الوارد في القانون المدني والذي يقضي بأن «كل خطأ يسبب ضررًا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض». ولم تعرض هذه المسألة على القضاء المصري للفصل فيها برأي أو بآخر. ولذلك نرى لزامًا علينا أن نتعرض لرأي القضاء الأجنبي في هذا الموضوع.

ففي أمريكا للغير على ما يبدو حقوق محدودة قبل المراجع في استرداد قيمة الخسائر التي قد تلحق بهم نتيجة لاعتمادهم على رأيه، وذلك لعدم وجود علاقة تعاقدية بينهم وبين المراجع. فليس هناك عقد ملزم بين المراجع والغير بالحرص والعناية في أداء عمله. وبالتالي فإن الغير ليس له الحق في استرداد قيمة الخسائر التي تلحق به نتيجة لإهمال المراجع العادي في القيام بعملية الفحص.

والأسس المعتادة لمسئولية المراجع إزاء الغير في أمريكا هي الغشّ والإهمال الجسيم (Gross negligence) فمن الواضح أن المراجع يجب أن يكون مسئولاً عن رأيه في القوائم المالية إذا كان هناك غشّ أي بمعنى وجود نية مبيتة لخداع الغير. وقد قضت المحاكم الأمريكية أيضًا بمسئولية المراجع إزاء الغير عن الإهمال الجسيم على اعتبار أن الإهمال الجسيم يرقى إلى مرتبة الغشّ ويعتبره القضاء الأمريكي نوعًا من الغش الاعتباري (Constructive Fraud) فإذا أبدى المراجع رأيًا بدون وجود أساس فعلي لهذا الرأي أو إذا كان هذا الأساس من التفاهة بحيث يُؤدي إلى الاقتناع بأن المراجع ليس لديه أي إيمان حقيقي برأيه في هذه الحالة يعتبر إهمال المراجع من الجسامه بحيث يؤدي إلى استخلاص وجود نوع من الغشّ الاعتباري حتى ولو لم يثبت وجود نية مبيتة

للخداع. ففي مثل هذه الأحوال يحقّ للغير الذي أُصيب بضرر نتيجة لاعتمادهم على رأي المراجع، المطالبة بتعويض عن كامل الخسائر التي لحقت بهم.

ومن أهم القضايا التي عالجت هذا الموضوع في أمريكا قضية Ultramares Corporation V. Touche ووقائع هذه القضية تتلخص في أن المدعي قدم قروضًا مالية إلى إحدى الشركات اعتمادًا على رأي المراجع في القوائم المالية الخاصة بهذه الشركة. وقد تعرض المدعي إلى خسارة كبيرة عندما ثبت فيما بعد أن الميزانية كانت مضللة. فبينما أظهرت الميزانية أن صافي حقوق أصحاب المشروع هو مبلغ ١,٠٧٠,٠٠٠ دولار ثبت في الحقيقة أن الخصوم تزيد عن الأصول بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار. فقد ثبت أن رقم الأصول يحتوي على ديون وهمية تبلغ قيمتها ٩٥٠,٠٠٠ دولار وقد أخفيت مطلوبات تبلغ قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ دولار. وقد قام المراجع بتقديم ٣٢ نسخة من تقريره إلى العميل وكان يعلم بطريقة عامة أن هذه التقارير سيتم تقديمها إلى البنوك والدائنين الآخرين للاطلاع عليها. وقد قضت المحكمة بأن المراجع ليس ملزمًا أمام الغير بأن يقوم بعملية الفحص بدون إهمال وقد ورد في أقوال القاضي ما يأتي:

«المراجع مسئول أمام عميله بحكم القانون أن يعد تقريره بدون غشٍ، كما أنه مسئول بحكم العقد أن يعده بدرجة العناية والحذر المطلوبة من شخص في مثل مكانته. والغش يشمل الادعاء بوجود معلومات حيثما لا توجد معلومات. وبالنسبة للدائنين والمستثمرين الذين قام العميل بتقديم التقرير إليهم فإن المراجع أيضًا مسئول عن إعداد التقرير بدون غش لأن المراجع كان يعلم من الظروف المحيطة بأن العميل لا ينوي الاحتفاظ به لنفسه.

ولكن عندما نسأل أنفسنا هل المراجع مسئول أمام الغير أن يعد تقريره بدون إهمال فهذا موضوع مختلف تمامًا. فإذا قضينا بمسئوليته عن الإهمال فإن أي هفوة أو خطأ عارض مثل عدم اكتشاف اختلاسات أو تزوير ناشيء عن قيود مضللة قد يعرض المحاسبين إلى مسئولية غير محدودة القيمة لمدة غير محدودة من الزمن إلى طبقة غير محدودة من الناس.

"May expose accountants to a liability in indeterminate amount for an indeterminate time to an indeterminate class".

وتصبح مخاطر هذا النوع من العمل إذا تم بمثل هذه الشروط من الجسامة بحيث تثير الشك في هذا الالتزام الذي يؤدي إلى مثل هذه النتائج.

ثم مضى الحكم بعد ذلك إلى تقرير مبدأ الإهمال الجسيم الذي يعتبر في حكم الغش الاعتباري كالآتي:

«غير أن هذا الحكم ليس معناه إعفاء المحاسبين من النتائج التي تترتب على الغش فهو لا يعفيهم من المسئولية إذا تمت عملية المراجعة بدرجة من الإهمال بحيث تبرر الاقتناع بأنهم لم يكن لديهم أي إيمان حقيقي بكفايتها لأن ذلك يعتبر غشًا أيضًا. فإذا كان هناك تحريف في البيانات باستهتار أو إذا لم يكن لدى المراجع اقتناع حقيقي مخلص برأيه فإنه يعد مسئولاً أمام الغير. أما إذا كان هناك خطأ بحسن نية فإن المسئولية العقدية هي التي تسري ولا يتم تنفيذها إلا بالنسبة لأطراف العقد ولا تسري في حقّ الغير. فرجل الأعمال العادي الذي يتلقى تقريرًا (يقصد القاضي تقرير المراجع) ويتلقى هذا التقرير كفرد من مجموعة كبيرة من المستثمرين المحتملين لا يمكن أن يتوقع أكثر من ذلك».

ويلاحظ أن الجملة الأخيرة من كلمات القاضي توحي بأن وضع المراجع قد يختلف إذا كان لديه علم بأن عملية المراجعة تتم أساسًا لصالح طرف ثالث.

وقد ورد في قضية أخرى(٣) تالية لهذا الحكم بأن المراجع إذا علم بأن تقريره سيقدم إلى شخص معين بالذات فإنه يلتزم إزاء هذا الشخص بنفس واجب العناية الذي يلتزم به قبل عميله. ومعنى ذلك أن المراجع إذا علم أن تقريره سيقدم إلى بنك أو دائن معين فإنه قد يعتبر مسئولاً إزاء هؤلاء الأشخاص لا عن الإهمال الجسيم فقط ولكن عن الإهمال العادي أيضًا.

وقد رفضت محكمة الاستئناف في أمريكا الأخذ بالمبدأ الوارد في القضية السابقة. وفي سنة ١٩٦٨م قضت المحكمة في قضية Rusch Factors Inc. V. Levin بأن المحاسب يجب أن يكون مسئولاً عن الإهمال الناشيء عن بيانات غير صحيحة لطبقة معلومة فعلاً ومحددة من الناس (Actually forseen and limited classes of persons) وفي تلك القضية أصدر المراجع تقريرًا عن القوائم المالية الخاصة بشركة Rusch Factors وكانت

---

(٣) C.I.T. Financial Corporation V. P.R. Glover et al.

هذه القوائم تفيد أن الشركة قادرة على سداد ديونها في حين أنها لم تكن كذلك. وقد استخدمت هذه القوائم في الحصول على قرض. وعندما صفيت الشركة بسبب الإفلاس قام المقرض برفع هذه القضية على المراجع نتيجة لغشه أو إهماله بسبب احتواء القوائم المالية على بيانات غير صحيحة. وفي هذه القضية تساءل القاضي لماذا يتحمل طرف بريء الخسارة الناشئة عن إهمال المراجع في عمله. فمخاطر الخسارة يمكن توزيعها بتحميلها لمهنة المحاسبة ككل والمهنة لها القدرة على توزيع تكلفة التأمين ضد هذا الخطر على عملائها الذين سيقومون بدورهم بنقله إلى المستهلك.

ويبدو أن هذا هو اتجاه المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية. فالمحاكم تميل إلى الأخذ بنظرة اجتماعية من مقتضاها توزيع مخاطر الخطأ والضرر على هؤلاء الذين لديهم القدرة على توزيع هذه المخاطر على مجموع أكبر من الناس فالمحاسب لديه هذه القدرة عن طريق التأمين ضد المسئولية وتوزيع تكلفة هذا التأمين على جميع عملائه في شكل زيادة في الأتعاب.

أما بالنسبة للموقف في انجلترا بصدد هذا الموضوع فإنه كان من المعتقد إلى عهد قريب بعدم مسئولية المراجع إزاء الغير عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لإهماله المهني وذلك لعدم وجود علاقة تعاقدية بين المراجع والغير. وقد صدر في سنة ١٩٥١م حكم من محكمة الاستئناف في قضية Candler V. Crane Christmas & Co. يؤيد ذلك. غير أنه في سنة ١٩٦٣م أصدر مجلس اللوردات (باعتباره أعلى سلطة قضائية في انجلترا) حكمه في قضية جديدة عرضت عليه هي قضية Hedley Byrne & Co. Ltd. V. Heller & Partners Ltd. احتوى على مبادىء جديدة في هذا الموضوع. وخلاصة هذا الحكم أن الشخص الذي يتمتع بمهارات خاصة قد يمكن اعتباره ـ بصرف النظر عن وجود أي عقد ـ أنه تعهد باستعمال هذه المهارة لمعاونة شخص آخر وبالتالي انه قد قبل واجب العناية إزاء هذا الشخص. وعلى ذلك فالبيانات المضللة نتيجة للإهمال بحسن نية والتي أدت إلى إلحاق خسائر مالية بشخص آخر قد ينشأ عنها في ظروف معينة حق هذا الشخص في الحصول على تعويض. وذلك بالرغم من عدم وجود أي علاقة تعاقدية بين هذا الشخص والمحاسب.

ونـظرًا لأهمية هذا الحكم وما ينطوي عليه من آثار بالنسبة للمحاسبين الذين يمارسون المهنة والذي يشمل جانبًا كبيرًا من عملهم على تحضير وفحص وإبداء الرأي في القوائم المالية بأنواعها المختلفة والتي قد يتم الاعتماد عليها بواسطة أشخاص خلاف الأشخاص الذين أعدت لهم أصلاً أو لأغراض خلاف الأغراض التي أعدت لها أصلاً لذلك رأى مجلس مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز من واجبه أن يحصل على استشارة قانونية في هذا الموضوع أصدر بشأنها بيانًا إلى أعضائه في أغسطس ١٩٦٥م.

وخلاصة رأي المستشارين القانونيين الذين استفتاهم مجمع المحاسبين القانونيين في انجلترا في هذا الشأن هي أن حق الغير في الحصول على تعويض بموجب هذا الحكم الأخير ينحصر في هؤلاء الأشخاص الذين أصيبوا بخسائر مالية نتيجة لإهمال المحاسب في إعداد التقارير أو الحسابات أو القوائم المالية التي اعتمد عليها هؤلاء الأشخاص في الأحوال التي يعلم فيها المحاسب ـ أو كان من واجبه أن يعلم ـ أن هذه التقارير أو الحسابات أو القوائم المالية قد تم إعدادها خصيصًا لغرض معين أو لعملية معينة وأن هذه التقارير والحسابات والقوائم سيتم تقديمها إلى هؤلاء الأشخاص وأنهم سيعتمدون عليها وأنها هي التي أدت إلى إلحاق الخسارة بهؤلاء الأشخاص. كما قضت هذه الفتوى بأن الحكم لم يقرر كمبدأ عام مسئولية المحاسبين إزاء الغير عن التقارير والقوائم المالية التي يتم اطلاع الغير عليها بصفة عرضية أو في خلال مجرى الأعمال إذا ثبت فيها بعد أن هذه القوائم والتقارير قد تم تحضيرها بإهمال.

وينبني على ما تقدم أن الحكم في قضية Hedley Byrne في انجلترا قد ترتب عليه تعديل مهم في مسئولية المراجع أمام الغير ولكنه تعديل محدود الأثر. فهو لم يقدم مفهومًا جديدًا للإهمـال ولكن بموجب هذا الحكم يمكن القول بأن المحاسب عليه واجب العنـاية إزاء الغير الذين لا يوجد بينه وبينهم أي علاقة تعاقدية وأنه قد يحكم عليه بالتعويض إذا أهمل في هذا الواجب إذا توافرت الشروط الآتية:

١ ـ أن المحاسب كان يعلم ـ أو كان من واجبه أن يعلم ـ بأن التقارير المالية أو الحسابات أو القوائم المالية التي قام بإعدادها قد أعدت لغرض معين أو لعملية معينة.

٢ ـ وأن هذه التقارير والحسابات والقوائم سيتم تقديمها إلى شخص معين أو إلى طبقة معينة من الأشخاص وأن هذا الشخص أو هذه الطبقة قد تعتمد عليها في هذا الخصوص.

وقد ورد في بيان معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا بعض التطبيقات العملية لهذا المبدأ كالآتي:

(ا) موقف دائني العميل

يقوم عملاء المراجع عادة بتقديم حساباتهم المالية إلى الغير تأييدًا للطلبات المقدمة منهم للحصول على ائتمان أو قروض. ولكي تنجح دعوى التعويض التي يقيمها الغير إذا أصابتهم خسائر مالية نتيجة لاعتمادهم على هذه التقارير أو القوائم لابد من إثبات أن هذه التقارير أو القوائم قد تم إعدادها بإهمال وأن المحاسب كان يعلم أو كان من واجبه أن يعلم عند تحضيرها أنها كانت مطلوبة لهذا الغرض أي بغرض تقديمها إلى البنوك أو غيرهم بهدف الحصول على ائتمان أو بغرض الاستمرار في التسهيلات الائتمانية الحالية الممنوحة للعميل.

(ب) موقف المراجع بالنسبة للمساهمين

في رأي الخبراء القانونيين الذين استشارهم مجمع المحاسبين بانجلترا أن الغرض من الحسابات السنوية هو مساعدة المساهمين في ممارسة رقابتهم على الشركة بتمكينهم من الحكم على كيفية إدارة شئونها. وبالتالي فإن أي قرار جماعي من المساهمين تم اتخاذه بناء على حسابات تم إعدادها بإهمال وترتب عليه تكبد الشركة لمدفوعات غير سليمة أو الحاق خسائر مالية بها تترتب عليه مسئولية المراجع بالتعويض. ولكن إذا اتخذ أحد أفراد المساهمين قرارات استثمارية متعلقة به هو بناء على حسابات مضللة خاصة بالشركة ومؤيدة بتقرير للمراجع تم إعداده بإهمال ويحتوي على بيانات غير سليمة فإن مثل هذا المساهم ليس من حقه الحصول على تعويض من المراجع وذلك لأن الغرض المعتاد من إعداد الحسابات السنوية لا يقصد به تمكين المساهم الفرد من اتخاذ قرارات استثمارية. ولكن إذا كانت الحسابات التي روجعت مرفقة بنشرة اكتتاب وكانت تكوّن جزءًا منها

وكان المراجع يعلم أو كان من واجبه أن يعلم أنها ستستعمل لهذا الغرض فإنه في هذه الحالة يصبح مسئولاً أمام الغير عن الخسائر المالية التي تلحق بهم نتيجة لاعتمادهم على تقريره عن الحسابات التي تكون جزءًا من نشرة الاكتتاب.

(جـ) الموقف بالنسبة لمصلحة الضرائب

إذا طلب العميل من المحاسب الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحديد الضرائب المستحقة عليه فإن المحاسب في هذه الحالة يصبح قانونًا وكيل الممول وتسري في هذا الشأن الأحكام الخاصة بالوكالة بحيث تؤدي إلى استبعاد المبدأ الوارد في قضية Hedly Byrne المذكورة لأن كل تصرفات الوكيل تعتبر كأنها صادرة من الموكل.

ويتضح من دراسة الأحكام القضائية الخاصة بمسئولية المراجع إزاء الغير في أمريكا أن المراجع مسئول إزاء الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يعتبر بمثابة نوع من الغش.

أما بالنسبة لمسئولية المراجع إزاء الغير عن الإهمال العادي فإنه لم تقرر بعد بصفة نهائية مسئولية المراجع عنه وإن كانت بعض الأحكام القضائية أشارت إلى مسئوليته عن الإهمال العادي أيضًا إذا علم بأن تقريره سيقدم إلى شخص معين بالذات لأن المراجع في هذه الحالة يلتزم إزاء هذا الشخص بواجب العناية نفسه الذي يلتزم به إزاء عميله.

أما في إنجلترا فقد تقررت بصفة نهائية مسئولية المراجع إزاء الغير إذا كان يعلم بأن تقريره قد أعد لغرض معين أو عن عملية معينة وأنه سيقدم إلى شخص معين وأن هذا الشخص قد يعتمد عليه. وفي غير ذلك من الأحوال لا يسأل المراجع إزاء الغير.

ومن دراسة الأحكام السابقة نرى بأن المراجع يعتبر مسئولاً أمام الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى إلى مرتبة الغش. كما نرى أخذًا بالحكم الأخير الصادر في إنجلترا بأن المراجع يعتبر أيضًا مسئولاً إزاء الغير عن أي نوع من الإهمال إذا كان

يعلم أن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها. ولا نرى بمسئولية المراجع قبل الغير في غير هذه الأحوال. فليس من المعقول عملاً بمبدأ المسئولية التقصيرية الوارد بالقانون المدني المصري كما يقول بعض الكتاب أن يسأل المراجع أمام الناس كافة عن أي خطأ يصدر من جانبه حتى ولو كان هذا الخطأ يسيرًا أو حدث بحسن نية، لأننا إذا قضينا بذلك «فإن أي هفوة أو خطأ عارض قد يعرض المحاسبين إلى مسئولية غير محدودة القيمة لمدة غير محدودة من الزمن إلى طبقة غير محدودة من الناس» كما ورد في حيثيات قضية Ultramares في أمريكا.

ومن جهة أخرى فقد رأينا أن الوكيل بدون أجر لا يسأل إلا عن تقصيره الجسيم والسبب في ذلك واضح لأنه يؤدي خدمة مجانية لصالح الموكل.

ولا يمكن أن تزيد مسئولية المراجع قبل الغير الذين لم يتقاض منهم أية أتعاب والذين لا يعلم بوجودهم أو باعتمادهم على تقريره عن مسئولية الوكيل بدون أجر. فمن المعقول أن يحكم بمسئولية المراجع إزاء الغير كافة عن إهماله الجسيم ولكن ليس من المعقول أن يحكم بمسئوليته إزاء الناس كافة عن إهماله اليسير لأن أخطار ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة في مثل هذه الظروف تصبح غير معقولة أو مقبولة.

مسئولية المراجع أمام الغير بموجب قوانين الأوراق المالية الأمريكية

لقد رأينا فيما سبق أن الدعاوي القضائية ضد المراجع بموجب القانون العادي تتطلب أن يقع معظم عبء الإثبات على المدعى. وبناء عليه يجب على المدعى أن يبرهن على أنه قد تكبد خسائر، وأنه قد اعتمد على القوائم المالية التي روجعت بواسطة المدعى عليه وأن هذه القوائم كانت مضللة، وأن هذا الاعتماد هو السبب المباشر للخسائر التي لحقت بالمدعى، وأن المراجع كان مهملاً. وعلى المراجع المدعى عليه بعد ذلك أن يفند هذه الإدعاءات أمام المحكمة.

ولكننا سنرى الآن أن الدعاوي القضائية ضد المراجعين بموجب أحكام القوانين الفيدرالية الخاصة بالأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (والتي تشرف على

تنفيذها هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) تميل إلى نقل عبء الإثبات إلى المراجع. وعلى المدعي فقط أن يبرهن على أنه قد تكبد خسائر، وأن القوائم المالية كانت مضللة. ويقع على المراجع بعد ذلك عبء إثبات أنه لم يكن مهملاً أو أن القوائم المالية المضللة لم تكن هي السبب المباشر في الخسائر التي أصابت المدعي.

قوانين الأوراق المالية الأمريكية ومسئولية المراجع

توسع استخدام القوائم المالية بمرور الزمن. ففي البداية كان استخدام القوائم المالية مقصورًا على ملاك المشروع ثم تطور الأمر بعد ذلك وانتقل استخدام القوائم المالية إلى البنوك والدائنين ومانِحِى الإئتمان الآخرين، وأخيرًا انتقل استخدام القوائم المالية إلى الجمهور المستثمر بصفة عامة. ولحماية هذه المجموعة المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية الذين تكبدوا خسائر جسيمة في الانهيار الذي أصاب سوق الأوراق المالية في سنة ١٩٢٩م صدر تشريعان فدراليان لحماية المستثمر هما قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م (Securities Act of 1933) وقانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م (Securities Act of 1934) ويهدف هذان القانونان إلى حماية جمهور المستثمرين عن طريق تكليف كل شركة تصدر أوراقًا مالية بأن تظهر معلومات واسعة عن الشركة بما في ذلك قوائم مالية تكون محل مراجعة من محاسب قانوني. وبموجب هذين القانونيين تم إنشاء هيئة للإشراف على تنفيذهما هي الهيئة المسماة بهيئة تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission) ويتم اختصارها بالحروف SEC. ومن اختصاص الهيئة أن تضع القواعد والتعليمات اللازمة لتنفيذ أغراضها ويدخل في ذلك بصفة خاصة الحق في تعريف المصطلحات المحاسبية، وتحديد الطرق التي تتبع في إعداد الحسابات، وتحديد البنود التي تظهر في القوائم المالية، وتحديد الشكل الذي تعرض به البيانات. وبالرغم من أن هيئة تداول الأوراق المالية لديها السلطة في تقرير وتنفيذ قواعد محاسبية وقواعد في المراجعة، إلا أنها بصفة عامة تركت الأمر لمهنة المحاسبة والمراجعة لتطوير معاييرها في هذين المجالين. وتعمل هيئة تداول الأوراق المالية بتنسيق وثيق الصلة مع الهيئات المكلفة بإنشاء هذه المعايير وللهيئة نفوذ واسع على هذه المنظمات.

وبالنسبة لأمور المحاسبة والمراجعة فإن هيئة تداول الأوراق المالية تستنير بآراء مكتب المحـاسب الـرئيسي (Office of Chief Accountant) ويقوم المحاسب الرئيسي برسم وتطوير السياسات الإدارية المتعلقة بالأمور المحاسبية وإعداد القواعد والتعليمات المحـاسبية. فالمحـاسب الـرئيسي مسئول بصفة خاصة عن تنفيذ اختصاصات هيئة تداول الأوراق المـالية القـانـونية في تطوير معـايير المحاسبة والمراجعة التي تؤدي إلى الإفصاح الذي تتطلبه الهيئة. ولذلك فإن المحاسب الرئيسي هو الشخص الذي له أكبر اتصـال بمجتمـع المحاسبين وله صلة كبيرة بالهيئات المهنية المختصة بتطوير المبادىء المحاسبية. ومن ضمن اختصاصات المحاسب الرئيسي أيضًا النظر في الأمور المتعلقة باستقلال المحاسبين المشتغلين بالمهنة والذين يصدرون تقارير مراجعة عن القوائم المالية المودعة مع الهيئة.

ويجب على هؤلاء المحاسبين الاهتمام بصفة خاصة بالتعليمات الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية والتي تتمثل في (Regulation S-X) و (Accounting Series Re-leases) وبالنسبة للتعليمات S-X فهي عبارة عن تقنين للقواعد والتعليمات، ويعاد النظر فيها بصفة مستمرة وهي المصدر الرئيسي للمعلومات عن شكل ومحتويات القوائم المالية التي تودع مع قوائم التسجيل والتقارير الأخرى التي تودع مع الهيئة.

أما بالنسبة لـ Accounting Series Releases فهي عبارة عن بيانات صادرة تهدف أساسًا إلى غرضين:
(ا) توضيح وشرح الإجراءات والممارسات المحاسبية التي تتطلب معالجة خاصة. (ب) الإعلام عن العقوبات التأديبية التي توقعها هيئة تداول الأوراق المالية. وتصدر هذه النشرات على فترات غير منتظمة وعند الحاجة وقد زاد نشاط الهيئة في هذا الخصوص زيادة كبيرة في السنوات القريبة.

قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م

يهدف قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م إلى تنظيم إصدار وبيع الأوراق المالية الجديدة لأول مرة. وهذا القانون لا يحكم الاتجار في هذه الأوراق بعد توزيعها لأول

مرة. ويتطلب القانون تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية وبناء على هذه المعلومات يستطيع المستثمر اتخاذ قراره في الاختيار بين البدائل المختلفة من الاستثمارات. ويحتوي القانون أيضًا على نصوص تحرم البيانات الكاذبة والمحرفة ومحاولات الغش في بيع الأوراق المالية. ولا يعطي القانون الحق لأي جهة حكومية في الحكم على متانة أو ضعف المركز المالي للشركة التي تعرض الأوراق للبيع أو طبيعة هذه الأوراق من جهة المخاطرة. فالحكومة تترك هذه الأمور إلى المستثمر، ويهدف القانون أساسًا إلى تزويد المستثمر بجميع الحقائق الأساسية وأن يسود عملية عرض الأوراق المالية للبيع جو بعيد عن الغش.

ويتطلب قانون سنة ١٩٣٣م من كل شركة تعرض أوراقها المالية للبيع إلى الجمهور أن تودع مع هيئة تداول الأوراق المالية ما يسمى بقائمة تسجيل (Registration statement) تحتوي على قوائم مالية تكون قد روجعت من محاسب قانوني، وملخصات مقارنة عن الأرباح، وبيانات مالية أخرى. وتعتبر قائمة التسجيل وثيقة عامة ويمكن الحصول على نسخ منها بواسطة أي جهة لها مصلحة في ذلك من هيئة تداول الأوراق المالية. وتوضع معظم المعلومات الواردة في قائمة التسجيل في نشرة اكتتاب (A prospectus) ونشرة الاكتتاب هي نشرة مطبوعة يزود بها كل شخص تعرض عليه أي أوراق مالية تم تسجيلها مع الهيئة للبيع. وتحتوي على معلومات عن الشركة، وتاريخها، وطبيعة أعمالها والقوائم المالية. ويتم إيداع هذه المعلومات كجزء رئيسي من قائمة التسجيل.

وتحتوي قائمة التسجيل ونشرة الاكتتاب على قوائم مالية وبيانات مالية إضافية يجب أن يشهد بصحتها محاسب قانوني مستقل. وبما أن قائمة التسجيل قد تودع مع الهيئة بعد عدة أسابيع أو عدة شهور من تاريخ آخر قوائم مالية تمت مراجعتها، لذلك تودع معها عادة قوائم مالية مؤقتة لم تراجع (Unaudited interim financial statements) لتغطية تلك الفترة. وتسجيل الأوراق المالية الخاصة بإحدى الشركات يعتبر حدثًا كبيرًا ويبذل فيه قدر كبير من الجهد لإعداد البيانات المطلوبة. ويشترك المحاسب القانوني

اشتراكًا كبيراً في جميع مراحل عملية التسجيل. ويقوم المحاسب عادة بتحريات إضافية لكي يكونْ متأكدًا بطريقة معقولة بأن الأحوال منذ تاريخ المراجعة لم تتغير وما زالت تستحق ارتباط اسم المحاسب بالقوائم. وهذا الفحص الجزئي يسمى S-1 Review وقد سمي تبعًا للنموذج Form S-1 وهو نموذج عام يستخدم في تسجيل الشركات التجارية والصناعية.

خطابات الترضية Comfort Letters

البيوت التي تضمن الاكتتاب في إصدارات الشركات من الأوراق المالية عليها التـزام بموجب قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م بالحصول على تأكيد معقول عن صحة قائمة التسجيل بما في ذلك أي قوائم مالية لم تخضع للمراجعة. وتحصل هذه البيوت عادة على تقرير من المحاسب يطلق عليه خطاب الترضية يذكر فيه المحاسب أنه لا يعلم بوجود أي معلومات غير صحيحة أو مضللة تحتوي عليها قائمة التسجيل. وعنـدما يذكر المحاسب أنه لم يجد ما يوضح أن القوائم غير صحيحة أو مضللة فإن المحاسب يعطي نوعًا من التأكيد السلبي (Negative assurance) ولا يستطيع المحاسب أن يعـطي بيانًا إيجابيًا بالنسبة إلى القوائم وذلك لأنه لم يقم بفحص كاف. والتأكيد السلبي هو مجرد بيان بأنه بالرغم من عدم القيام بعملية مراجعة وأن الفحص الذي تم هو فحص محدود فإن المحـاسب لا يعلم بوجود أي حقائق تخالف ما تظهره القوائم المـالية. وبيان معـايير المراجعة (AU 631) الصادر من مجمع المحاسبين الأمريكي[٤] ينـاقش طبيعة الفحص الجزئي الذي يقوم به المحاسب ومحتويات خطاب الترضية. ويلاحظ أن خطاب الـترضية لا يتطلبه قانون الأوراق المالية أو هيئة تداول الأوراق المالية، ولكن جرت عادة البيوت التي تقوم بضمان الاكتتاب في الأوراق المالية على طلبه من المحاسبين.

---

(٤) Codification of Statements on Auditing Standards, AICPA, Letters for Underwriters, AU Section 631.

مسئولية المحاسب بموجب قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م

ينص قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م على مسئولية المحاسب الذي يبدي رأيا في قائمة تسجيل خاصة بأوراق مالية لشركة مساهمة مقترح عرضها للبيع ـ تجاه الغير عن خسائرهم إذا ثبت فيها بعد أن القوائم كانت تحتوي على حقائق جوهرية غير صحيحة أو أغفلت ذكر حقائق جوهرية كان ذكرها ضروريًا لكي لا تكون القوائم مضللة.

وعلى ذلك فإن المستثمر (بالرغم من أنه ليس عميل المحاسب وليس طرفًا في العقد) يجوز له أن يقاضي المحاسب مدعيًا أن القوائم المالية كانت تحتوي على بيان غير صحيح بحقائق جوهرية أو أغفلت ذكر حقائق جوهرية كان ذكرها ضروريًا لكي لا تكون القوائم مضللة. ويجب على المستثمر في هذه الحالة أن يبرهن على تكبده لخسائر ولكن ليس مطلوبًا منه أن يبرهن على أن الخسائر حدثت نتيجة الاعتماد على القوائم المالية، كما أنه ليس مطلوبًا من المستثمر أن يبرهن على أن المحاسب كان مهملاً أو ارتكب غشًا عندما أدلى برأيه في القوائم. ففي ظل أحكام القانون العام فإن المستثمر باعتباره مدعيًا عليه إثبات أن الخسارة نشأت بسبب حدوث إهمال أو غش من جانب المحاسب، ولكن في ظل أحكام قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م فإن على المحاسب أن يثبت أن الخسارة نشأت من أسباب أخرى أو أنه قد بذل درجة العناية الواجبة وأن أعمال المراجعة التي قام بها كانت كافية لتأييد رأيه في القوائم المالية.

وعلى ذلك فإن قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م أعطى للغير الذين يشترون أوراقًا مالية اعتمادًا على قوائم تسجيل حقوق العميل نفسها ضد المراجع بموجب أحكام القانون العام. ففي مثل هذه الحالات فإن المراجع ليس مسئولاً فقط تجاه الغير عن الغش والإهمال الجسيم ولكنه مسئول أيضًا عن الخسائر التي تنشأ من الإهمال العادي. وقد أدى هذا التشريع إلى فتح عهد جديد في مسئولية المشتغلين بالمهنة.

ومن القضايا المهمة التي عالجت مسئولية المراجع بموجب أحكام قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م قضية Barchris (Escott v. Birchris Construction Corporation)

وقد رفعت هذه القضية بموجب أحكام قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣م بواسطة مشترين لسندات شركة Barchris ضد المديرين وبيوت ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية والمراجعين. فبعد إصدار السندات أفلست الشركة. وقد ذكر المدعون في إدعائهم أن قائمة التسجيل الخاصة بالسندات احتوت على بيانات جوهرية غير صحيحة وحذفت بيانات جوهرية. وقد رد المدعى عليهم على ذلك بأنهم بذلوا درجة العناية الواجبة. وقد وجدت المحكمة أن قائمة التسجيل كانت غير صحيحة ومضللة وأنه مع بعض الاستثناءات البسيطة لم يستطع المدعى عليهم جميعا إثبات دفاعهم بأنهم بذلوا درجة العناية الواجبة. كما وجدت المحكمة أيضا أن المراجع لم يتقيد بمعايير المراجعة المتعارف عليها. وقد انتقدت المحكمة بصفة خاصة سلوك المراجع في فحص ما يسمى "S-1 review" وهو عبارة عن عملية فحص خاصة يقوم بها المراجع بعد إكمال عملية المراجعة بفترة من الزمن وقبل تاريخ سريان قائمة التسجيل المودعة مع هيئة الأوراق المالية. ففي مثل هذا النوع من الفحص يبحث المراجع عن أي أدلة بشأن الأحداث التي تقع بعد تاريخ المراجعة والتي قد تجعل قائمة التسجيل المودعة مضللة. وقد انتقدت المحكمة سلوك المراجع في اعتماده بدرجة زائدة عن الحد على إجابات موظفي الإدارة على الأسئلة الموجهة إليهم خلال فترة الفحص، وفي عدم محاولته تتبع صحة هذه الإجابات. وقد أوضحت المحكمة أن مسئولية المراجع عن الإهمال لا تُقاس بمعايير المراجعة المتعارف عليها بواسطة المهنة، ولكنها مبنية على عدم توصيل المعلومات إلى المستثمر العادي نتيجة لتقرير بيانات غير صحيحة أو حذف بيانات جوهرية. وعقب هذه القضية أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بيانًا أسمته «الأحداث التالية». وقد عالج هذا البيان موقف المراجع من الأحداث التي تقع بعد تاريخ القوائم المالية وسنشير إلى هذا البيان فيما بعد.

قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م

يهدف هذا القانون إلى تنظيم التعامل في أسواق الأوراق المالية. فبالإضافة إلى «قائمة التسجيل» المطلوبة بشأن أي إصدارات جديدة من الأوراق المالية، يتعين على جميع الشركات المقيدة بجدول الأسعار ببورصات الأوراق المالية (وبعض الشركات

الأخرى التي يتم التعامل في أوراقها عن غير طريق البورصة إذا كانت أصول الشركة تزيد-على مليون دولار وكان عدد المساهمين يزيد على ٥٠٠) أن تودع سنويًا مع هيئة تداول الأوراق المـالية قوائم مالية تكـون قد خضعت لعملية مراجعـة من محاسب مستقل. وتنص المادة ١٨ فقرة (١) من هذا القانون على مسئولية أي شخص ذكر أو تسبب في ذكر بيان غير صحيح أو مضلل عن حقائق جوهرية (Any false or misleading statement of material fact) في أي تقرير أو وثيقة مودعة مع هيئة تداول الأوراق المالية تجاه أي شخص قام بشراء أو بيع أوراق مالية بناء على هذا البيان ولحقه ضرر نتيجة لذلك إلا إذا أثبت المدعى عليه أنه كان حسن النية وأنه لم يكن يعلم أن البيان غير صحيح أو مضلل. وتنص المادة (١٠) من قانون سنة ١٩٣٤م أيضا على حق هيئة تداول الأوراق المالية في إصدار قواعد لحماية المستثمرين.

وبناء على ذلك أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية قاعدة[٥] تنص على أنه يحظر على أي شخص بطريق مباشر أو غير مباشر:

١ ـ أن يستخدم أي وسيلة أو مخطط أو طريقة احتيالية للغش.
٢ ـ أن يذكر بيانا غير صحيح عن حقيقة جوهرية أو يغفل ذكر حقيقة جوهرية ضرورية لجعل القوائم غير مضللة.
٣ ـ أن يمارس أي عمل يعتبر من أعمال الغش أو الخديعة على أي شخص فيما يتعلق بشراء أو بيع أوراق مالية.

وتمكن الفقـرتـين (١)، (٣) المحـاكم من تقرير مسئولية أعضاء مجلس إدارة الشركـة وموظفيها ومستشاريها المهنيين من أعمال الغش والخداع بالنسبة إلى مساهمي الشركة الحاليين والمحتملين وإلى دائني الشركة. أما بالنسبة للفقرة (٢) فيلاحظ أنها لا تنص صراحة على أن البيان غير الصحيح أو المحذوف يجب أن يكون بنية الغش. ونتيجة لذلك نشأ نزاع وعدم استقرار حول مسئولية المحاسب. فهل اشتراط نية الغش

---

(٥) Rule 10 b-5.

والخداع ضرورية لتقرير مسئولية المراجع، أم يكفي إثبات إهمال المراجع؟ وخلال فترة طويلة من الزمن قضت المحاكم وهيئة تداول الأوراق المالية بمسئولية المحاسبين عن الإهمال تجاه فئات المستثمرين الحاليين والمحتملين. وكان اتجاه المحاكم يقضي بمسئولية جميع الأطراف الذين لديهم أي معلومات خاصة عن الشركة المصدرة لم يقوموا بإظهارها تجاه جميع الغير كافة الذين أصابهم ضرر نتيجة لذلك. وقد شجع هذا الوضع على رفع دعاوي كثيرة ضد المراجعين. ولجأت كثير من مكاتب المحاسبة في مثل هذه الحالات إلى التصالح خارج المحكمة تجنبًا للعلانية الضارة بسمعة المكتب ولتكاليف التقاضي الباهظة.

وفي سنة ١٩٧٦م حسمت المحكمة العليا الأمريكية الموقف وأصدرت حكما في قضية Ernst & Ernst v. Hochfelder وتتعلق هذه القضية بأحد مكاتب المحاسبة الكبيرة الذي كان يقوم بمراجعة حسابات شركة من شركات السمسرة في الأوراق المالية من سنة ١٩٤٦م إلى سنة ١٩٦٧م. وفي سنة ١٩٦٨م ذكر رئيس مجلس إدارة الشركة الذي كان يملك ٩٢٪ من أسهم الشركة في مذكرة تركها بعد انتحاره بأن الشركة مفلسة نتيجة لتلاعبه في حسابات بعض المستثمرين. وقد اقنع رئيس مجلس الإدارة المستثمرين بأن يرسلوا شيكاتهم باسمه شخصيًا أو إيداعها في حساب خاص باسمه في أحد البنوك على أن يقوم هو بعد ذلك باستثمار هذه الأموال لهم في حسابات ضمانات خاصة تُغِلّ عائدًا مرتفعًا. وكانت جميع هذه الشيكات تعنون باسمه شخصيًا أو «لعنايته» في الفترة من سنة ١٩٤٦م إلى سنة ١٩٦٦م. وكانت تعليمات رئيس مجلس إدارة الشركة للموظفين المسئولين عن البريد بالشركة تقضي بعدم فتح أي خطابات واردة باسمه أو لعنايته وأن تسلم هذه الخطابات له شخصيًا.

ولم تكن هناك في الحقيقة حسابات ضمانات خاصة، وبمجرد تسلم الشيكات كان رئيس مجلس الإدارة يستخدمها لأغراضه الخاصة. ولم تظهر دفاتر الشركة هذه الحسابات الخاصة كما لم تظهر أيضا في القوائم المودعة مع هيئة تداول الأوراق المالية. وقد قام المستثمرون الذين اختلست شيكاتهم بواسطة رئيس مجلس الإدارة المنتحر برفع

هذه الدعوى ضد المراجع بموجب أحكام المادة (١٠) من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م وتعليمات هيئة تداول الأوراق المالية المرتبطة بهذه المادة. وقد تأسست الدعوى على إهمال المراجع لعدم تمشي عملية المراجعة مع معايير المراجعة المتعارف عليها. وبالرغم من عدم اعتماد هؤلاء المستثمرين على القوائم المالية التي فحصها المراجع، إلا أن الدعوى المرفوعة منهم ادعت بأنه لو كان المراجع قد قام بواجبه لاكتشف أن القاعدة التي وضعها رئيس مجلس الإدارة بعدم فتح البريد الوارد باسمه هي إجراء غير سليم وأن ذلك كان سيؤدي حتما إلى فحص نشاطات رئيس مجلس إدارة الشركة وإلى اكتشاف مخطط الغش الذي وضعه أو منع حدوثه. ولم يقرر الادعاء بأن المراجع مشترك في عملية الغش، ولكنه قرر فقط أن المراجع أهمل في القيام بعملية مراجعة سليمة نتيجة لعدم اكتشافه أحد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية والتي مكنت رئيس مجلس الإدارة من تنفيذ مخطط الغش.

وقد قامت المحكمة الجزئية الفيدرالية التي نظرت الدعوى برفضها وقضت بأن المراجع قد قام بعملية المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. ولكن محكمة الاستئناف قضت بعد ذلك بأن على المراجع واجب التحري عن نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة وأن المستثمرين هم المستفيدون بهذا الواجب، والواجب المرتبط به بإظهار أي غش جوهري يتم اكتشافه خلال عملية الفحص.

وباستئناف الحكم مرة أخرى رفضت المحكمة العليا الأمريكية الدعوى وقضت بأن أي دعوى للمطالبة بتعويض بموجب المادة (١٠) من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م والقاعدة المرتبطة به الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية لا يعتد بها في حالة عدم وجود نية الخداع أو التضليل أو التحايل من جانب المراجع. وقضت المحكمة بأنه بدون وجود نية مبيتة للخداع أو لإظهار بيانات كاذبة من جانب المراجع فلا يمكن إقامة الدعوى ضده بموجب أحكام قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م. وقضت المحكمة بأنه في حالة الادعاء بوجود إهمال عادي فلا توجد مسئولية مدنية تجاه الغير بموجب أحكام قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م.

ويتوقع الكثير من المحاسبين أن تقل دعاوي المسئولية التي ترفع ضد المراجعين نتيجة لهذا الحكم الصادر من المحكمة العليا، إلا أن قوانين عدد كبير من الولايات تحتوي على نصوص مشابهة للقاعدة (١٠) الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية وقد ترفع دعاوي ضد المراجعين بموجب هذه القوانين لأن الحكم الصادر في قضية Hochfelder لا يؤثر بصفة مباشرة على قوانين الولايات. وبالإضافة إلى ذلك فإن نية الغش هي مسألة ذهنية وقد تستمر الدعاوي القضائية ضد المراجعين ويترك للمحكمة تقدير سلوك المراجع هل هو غش متعمد أم مجرد إهمال. وبصفة عامة فإن قضية Hochfelder قد قللت من مسئولية المراجع وأصبحت مسئوليته بموجب قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤م تجاه الغير تقارب مسئوليته تجاههم بموجب القانون العام. فالإهمال العادي لتقرير مسئولية المراجع تجاه الغير لا يكفي ولكي يكون المراجع مسئولاً لابد من وجود غش أو إهمال جسيم يرقى إلى مرتبة الغش.

المسئولية الجنائية

يحتوي قانون الأوراق المالية لسنتي ١٩٣٣م و١٩٣٤م على نصوص يمكن بموجبها اتخاذ إجراءات جنائية ضد المحاسبين وغيرهم. فكلا القانونين يحتوي على عقوبات جنائية لمن يقوم بذكر بيان غير صحيح أو يتسبب في إغفال ذكر بيان صحيح في أي قائمة تسجيل أو في القوائم التي تودع سنويًا مع هيئة تداول الأوراق المالية. كذلك توجد قوانين فيدرالية أخرى تنص على عقوبات جنائية لمن يدلي عمدا ببيانات كاذبة أو يتآمر مع آخرين للادلاء ببيانات غير صحيحة أو مضللة في أي وثائق تودع مع هيئة أو وكالة حكومية فيدرالية. كما أن إرسال قوائم مالية مضللة بالبريد قد تخضع المراجع لعقوبات جنائية ينص عليها القانون.

ومن أشهر القضايا الجنائية ضد المراجعين في الولايات المتحدة الأمريكية هي القضية المعروفة باسم Continental Vending Case فلأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة أدان حكم جنائي اثنين من الشركاء وأحد المشرفين في أحد مكاتب المحاسبة الشهيرة. ويتعلق الحكم بشركة Continental Vending Machine Coporation وقد

أفلست الشركـة في سنـة ١٩٦٣م بعد فترة قصيرة من مراجعة قوائمها المالية. وكان موضوع القضية يتعلق بمخطط معقد قام بموجبه رئيس مجلس إدارة الشركة والذي كان يملك ربع أسهمها باقتراض مبالغ كبيرة من الشركة ليستخدمها في نشاطاته الخاصة في سوق الأوراق المـالية. وكان الاقتراض الذي بدأ في منتصف سنة ١٩٥٧م يتم عن طريق إحدى الشركات التابعة .Valley Commercial Corp الذي كان رئيس مجلس إدارة الشركة الأم يملك جزءًا من أسهمها ويقوم بإدارتها بالكامل. فكانت الشركة الأم تقرض الشركة التابعة وكانت الشركة التابعة تدفع النقود المقترضة إلى رئيس مجلس الإدارة.

وعنـد مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم بلغت المبالغ التي اقترضها رئيس مجلس الإدارة (عن طريق الشركة التابعة) ٣,٥ مليون دولار. وقبل أن يصدر تقرير المراجعة علم مندوبو مكتب المراجعة (مكتب كوبر وليبراند الآن) أن القرض لا يمكن سداده بواسطة الشركة التابعة المقترضة لأن رئيس مجلس الإدارة لا يستطيع سداد المبلغ إلى الشركة التابعة. وتم الاتفاق بموافقة المراجعين على أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإيداع أوراق مالية كافية كضمان للقرض. ولكن الأوراق المالية المودعة كضمان كانت تتكـون بصفـة أساسية من أوراق الشركة الأم التي كان يملكها رئيس مجلس الإدارة. وكانت مديونية الشركة التابعة مضمونة في الحقيقة بأوراق الشركة الأم نفسها. وبالرغم من ذلك فإن قيمة الأوراق المودعة كانت تقل عن قيمة القرض. ولتلافي ذلك قامت الشركة الأم بعمل مقاصة بين أوراق دفع مطلوبة للشركة التابعة (وكانت الشركة التابعة قد خصمت هذه الأوراق لدى البنوك) قيمتها مليون دولار وبين مبلغ القرض وبذلك زادت قيمة الضمان عن مبلغ القرض. وقد احتوى تقرير المراجع الخالي من التحفـظات على القـوائم المـالية الخـاصـة بالشركـة الأم عن السنة المالية المنتهية في ١٩٦٢/٩/٣٠م على الملحوظة الآتية:

«المبلغ المستحق على شركة . . . . (شركة تابعة يساهم فيها ويديرها ويشترك في عضـوية مجلس إدارتها السيد. . . .) تسري عليه فوائد بمعدل ١٢٪ سنويًا. وهذا المبلغ مطروحا منه رصيد أوراق الدفع المستحقة لتلك الشركة مضمون بالتنازل للشركة

(الأم) عن حقوق (الشركة التابعة) في بعض الأوراق المالية القابلة للتداول. وفي ١٦ فبراير ١٩٦٣م كانت قيمة هذه الحقوق السوقية تزيد على صافي قيمة المديونية المطلوبة».

ومن الواضح أن عمل مقاصة بين مديونية الشركة التابعة وأوراق الدفع المستحقة لها لم يكن سليما وذلك بسبب خصم تلك الأوراق. فبعد الخصم أصبح الدائن هو البنك وليس الشركة التابعة. ورغم أن الملحوظة أشارت إلى قيمة الأوراق المودعة كضمان في تاريخ التقرير إلى أنها لم تشر إلى زيادة مبلغ القرض من ٣,٥ مليون إلى ٣,٩ مليون دولار.

وقد اتهم النائب العام المراجعين بالتآمر عمدا لارتكاب غش جنائي بإصدار تقرير نظيف عن قوائم مالية مضللة. ولم تكتف النيابة العامة بتقرير أن المقاصة بين المديونية وأوراق الدفع لم يكن سليما، ولكنها قررت أيضا أن وصف الأوراق المالية المودعة كضمان لم يكن كافيا وذلك بسبب الفشل في إظهار أن جزءا كبيرا من الأوراق المودعة كان من أوراق الشركة المقرضة نفسها. وقد اعترف المراجعون بخطئهم في إجراء المقاصة ولكنهم ادعوا أن ذلك لم يكن جوهريا وأن الخطأ لم يكن مقصودا. وقد ادعى المراجعون أيضا أن عملية المراجعة تم أداؤها بطريقة سليمة وأن إعداد التقرير تم وفقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

وقد تركزت المناقشات في القضية على كفاية الإفصاح بواسطة المراجعين عن القرض والضمان المقدم وعلاقة ذلك بالشركة الأم والشركة التابعة ورئيس مجلس الإدارة، ومسئولية المراجع عن كشف أي انحراف من جانب الإدارة قد يكون له تأثير سلبي على القوائم المالية. وقد قدم مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مذكرة إلى المحكمة ادعى فيها أن المحكمة كانت تحاول تطبيق معايير العامة (عامة الناس) بدلا من أن تنظر إلى الميزانية بمعايير المحاسبين. وخلال المحاكمة استدعى الطرفان «خبراء» كشهود للشهادة بما إذا كانت عملية المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة المتعارف

عليها. وقد اختلف الخبراء ليس فقط على المعايير المناسبة ولكنهم اختلفوا أيضا في مدى التقيد بها.

وقال القاضي: (عند إصدار تعليماته إلى المحلفين) إن الاختبار الأساسي هو ما إذا كانت القوائم المالية في مجموعها تظهر بعدالة المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها. وهذه العدالة يجب أن يكون لها السيادة على التقيد بمعايير المراجعة المتعارف عليها. فمعايير المراجعة المتعارف عليها قد يكون لها بعض الإقناع ولكنها ليست ملزمة ونهائية. وقد أكدت المحكمة أيضا أن عدم الإفصاح المتعمد لبعض المعلومات قد يكون غشًا جنائيًا. والدرس المستفاد من هذه القضية هو أن المحاكم وهيئة تداول الأوراق المالية تتطلب من المحاسبين مستوى عاليا من الأداء عند توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية. فيجب على المحاسب أن ينظر إلى القوائم المالية على أنها وثائق توصيل معلومات. فالقانون الأول للمحاسب يجب أن يكون الإفصاح العادل والعرض العادل وليس التقيد بمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء

أي مناقشة عن مسئولية المراجع القانونية لا تكون كاملة بدون التطرق إلى مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء. فكثير من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن اكتشاف الغش والأخطاء هو أمر يجب أن يكون هو الغرض الأساسي من عملية المراجعة. وربما كان هذا صحيحا في بداية عهد المهنة في أواخر القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وليس في انجلترا. فمن البداية في انجلترا كان الهدف من عملية المراجعة إبداء الرأي في القوائم المالية الخاصة بشركات المساهمة التي كانت تعتبر شكلا قانونيًا جديدا من أشكال المشروعات تنفصل فيه الملكية عن الإدارة وتظهر فيه الحاجة إلى وجود مراجع خارجي يمثل المساهمين. ومع مرور الزمن طورت مهنة المحاسبة في أمريكا اتجاهها وتركز الاهتمام على عدالة القوائم المالية كغرض أساسي من عملية المراجعة.

ويقصد بالأخطاء (Errors) الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والبيانات المحاسبية التي يتم منها إعداد القوائم المالية، والأخطاء في تطبيق المبادىء المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ عن النسيان أو التفسير الخاطىء لبعض الحقائق عند إعداد القوائم المالية.

ويقصد بالغش (Fraud ، ويطلق عليه في المراجع الأمريكية Irregularities) التشويه المتعمد للقوائم المالية مثل التشويه المتعمد للبيانات من جانب الإدارة ويطلق عليه اسم Management Fraud أو اختلاس الأصول. والغش في القوائم المالية قد ينشأ عن وجود بيانات غير صحيحة أو إغفال أثر بعض الأحداث أو العمليات والتلاعب في السجلات أو المستندات أو تزويرها وحذف بعض المعلومات المهمة من السجلات أو المستندات، وقيد عمليات دون أن يكون لها أساس صحيح، وإساءة تطبيق المبادىء المحاسبية، واختلاس الأصول لمنفعة الإدارة أو الموظفين أو الغير. وهذه الأعمال قد تكون مصحوبة باستخدام سجلات أو مستندات مزيفة أو مضللة وقد تشمل واحدا أو أكثر من أعضاء الإدارة أو الموظفين أو الغير.

وهدف المراجع من فحص القوائم المالية طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها هو تكوين رأي بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي وفقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة على أسس ثابتة. وبالتالي فإنه طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها فإن من مسئولية المراجع - في حدود القيود التي تفرضها عملية المراجعة بطبيعتها - تخطيط فحصه للبحث عن الأخطاء والغش الذي قد يكون له أثر جوهري على القوائم المالية وأن يبذل في عمله العناية والمهارة اللازمة. ويلاحظ أن كلمة البحث عن الغش والأخطاء تختلف عن كلمة اكتشاف الغش والأخطاء. فالبحث معناه أنه عند قيام المراجع بتخطيط عملية المراجعة فإنه يجب عليه أن يكون مدركا لاحتمال وجود غش أو أخطاء. ويتم تحقق بحث المراجع عن الأخطاء الجوهرية والغش بالقيام بإجراءات المراجعة التي تعتبر في رأيه مناسبة طبقا لظروف الحال لتكوين رأي في القوائم المالية. فإذا أوضحت عملية الفحص أن هناك

دلائل على وجود غش أو أخطاء فيجب على المراجع في هذه الحالات القيام بإجراءات مراجعة إضافية. ويلاحظ أن تقرير المراجع النمطي (الخالي من التحفظات) يفيد ضمنا اعتقاده بأن القوائم المالية في مجموعها لا تتأثر تأثرا جوهريًا بوجود غش أو أخطاء. (٦)

احتمال وجود الغش والأخطاء

تتأثر خطة المراجع للقيام بعملية الفحص طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها باحتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش. فيجب تخطيط عملية الفحص وأدائها على أساس نوع من الاتجاه المهني الناقد الذي لا يقبل أي شيء دون تمحيص وأن يدرك المراجع أن تنفيذ بعض إجراءات المراجعة قد ينتج عنه أدلة تفيد وجود غش أو أخطاء. ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع قد يتأثر بفحصه لنظام الرقابة الداخلية، وبنتائج اختباراته لتحقيق العمليات والأرصدة، وبالظروف التي قد توحي بالشك في نزاهة الإدارة.

الرقابة الداخلية واختبارات تحقيق العمليات والأرصدة

الإدارة مسئولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، كما أنه من مسئوليات إدارة المشروع المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه فلابد من وجود إجراءات رقابية محاسبية ويجب أن يكون هناك إشراف جوهري مناسب للتأكد من تنفيذ الإجراءات الرقابية والتقيد بالسياسات الموضوعة ولاكتشاف الغش والأخطاء. ويقوم المراجع بتقويم الرقابة الداخلية المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات المراجعة التي سيقوم بها في عملية فحصه للقوائم المالية. وتقويم المراجع لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية ـ الذي له علاقة مباشرة بغرض منع حدوث الغش والأخطاء الجوهرية أو اكتشافها ـ يتطلب من المراجع القيام بالخطوات التالية بالنسبة لكل نوع رئيسي من العمليات والأصول المرتبطة بهذه العمليات:

SAS No. 16 (AU 327). (٦)

١ ـ أن يأخذ في اعتباره أنواع الغش والأخطاء المحتمل حدوثها.
٢ ـ أن يُحدّد الإجراءات الرقابية المحاسبية التي تكفل منع أو اكتشاف مثل هذا النوع من الغش أو الأخطاء.
٣ ـ أن يتأكد من وجود الإجراءات الرقابية الضرورية ومن سلامة تنفيذها.
٤ ـ أن يقوم جميع نقاط الضعف أي أنواع الغش والأخطاء المحتملة والتي لا تغطيها إجراءات الرقابة الموجودة فعلا.

وفي التنفيذ العملي لما سبق يتم القيام بالخطوتين الأولى والثانية عن طريق قوائم الاستقصاء، ودراسة التعليمات الصادرة من الإدارة والملاحظة والاستفسار. ويتم تنفيذ الخطوة الثالثة عن طريق اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية. أما الخطوة الأخيرة فتتطلب من المراجع ممارسة حكمه الشخصي في تقويم العمليات التي حصل عليها من الخطوات الثلاث السابقة.

وعند تقويم أنظمة الرقابة الداخلية يستخدم المراجع خبرته السابقة ومعرفته بالأخطار المحتملة التي قد ينشأ عنها أنواع معينة من الغش والأخطاء.(٧)

ويلاحظ أن وجود أنظمة رقابة داخلية محاسبية فعالة لا يمنع من حدوث الغش والأخطاء، ولكنه يُقلل من احتمال حدوثها. فهناك قيود على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية يجب الاعتراف بها. وتحقيق أهداف أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية يعتمد بقدر كبير على كفاءة ونزاهة موظفي المشروع. ونتيجة لذلك لا يعتمد المراجع اعتمادا تامًا على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية.

ولذلك فإن عملية المراجعة لابد أن تشتمل على اختبارات لتحقيق العمليات والأرصدة (Substantive tests) وتهدف هذه الاختبارات إلى الحصول على أدلة لتأييد

---

(٧) Ibid, AU 327.07.

حقيقة العمليات وصحة معالجتها من الناحية المحاسبية أو العكس. ومن أمثلة الظروف التي قد تدعو المراجع إلى الشك في وجود أخطاء جوهرية أو غش ما يأتي:

١ - وجود فروق في السجلات المحاسبية مثل وجود فرق بين رصيد أحد الحسابات الإجمالية ودفتر الاستاذ الفرعي الذي يمثله هذا الحساب.
٢ - الفروق التي تظهرها المصادقات.
٣ - استجابات أقل من المتوقع بدرجة كبيرة لخطابات المصادقات المرسلة.
٤ - وجود عمليات ليست مؤيدة بالمستندات اللازمة.
٥ - وجود عمليات مقيدة على خلاف تعليمات الإدارة العامة أو دون اعتماد إداري.
٦ - إكمال بعض عمليات غير عادية عند انتهاء السنة المالية أو قربها.

ومع ذلك فإن وجود أي من هذ الظروف السابقة لا يعني بالضرورة وجود غش أو أخطاء جوهرية.[٨]

نزاهة الإدارة

يجب على المراجع أن يدرك أن إدارة المشروع في استطاعتها أن تأمر الموظفين بقيد عمليات أو بإخفاء عمليات بطريقة تؤدي إلى تشويه القوائم المالية بدرجة جوهرية. فنزاهة الإدارة أمر ضروري لكي تكون الإجراءات الرقابية فعالة. ويجب على المراجع أن يبحث عن أي ظروف قد تدعو الإدارة إلى التلاعب في القوائم المالية. ومن أمثلة هذه الظروف وجود كساد عام في الصناعة التي تتبعها الشركة وفشل كثير من المشروعات في هذه الصناعة، أو عدم وجود رأس مال عامل كافٍ، أو عدم التمكن من الحصول على الائتمان اللازم للاستمرار في الأعمال.

كما يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره احتمال أن تقوم الإدارة بتخطي الإجراءات الرقابية. ومن أمثلة الظروف التي تدعو المراجع إلى الشك في سلوك الإدارة ما يأتي:

(٨) Ibid, AU 327. 08.

١ - عدم قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح بعض نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية على الرغم من إمكانية تحقيق ذلك من الناحية العملية.

٢ - سرعة دوران شاغلي بعض الوظائف المالية المهمة مثل وظيفة المدير المالي.

٣ - عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين للقيام بالوظائف المالية والمحاسبية مما ينتج عنه وجود أزمات مستمرة بهذه الإدارات وانهيار الإجراءات الرقابية.

فالظروف السابقة قد توحي بوجود غش أو أخطاء جوهرية في القوائم المالية ولكنها بالطبع ليست دليلًا قاطعًا على ذلك. وإذا لم يحصل المراجع على أدلة تفيد العكس فمن حقه أن يفترض عدم وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية وعدم تخطى الإدارة للإجراءات الرقابية. (٩)

القيود الطبيعية في عملية المراجعة Inherent Limitations

الفحص الذي يتم طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها يخضع للقيود الطبيعية في عملية المراجعة. فمثل بعض الإجراءات الرقابية يجب أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة عملية المراجعة والمنافع التي تعود منها. ونتيجة لذلك فإن المراجعة تقوم على اختيار بعض العمليات وإخضاعها للاختبار. وهذا يتطلب من المراجع الحكم على عدد هذه العمليات التي ستخضع للاختبار ومجالاتها.

والاختبارات القائمة على الاختيار تعتبر أساسا كافيا ومعقولا لتأييد رأي المراجع في القوائم المالية. ونتيجة لأن فحص المراجع يقوم على أساس مفهوم الاختبارات القائمة على الاختبار (Selective testing) لذلك فهناك خطر طبيعي ألا يتم اكتشاف بعض الأخطاء الجوهرية أو الغش إذا كانت موجودة. (١٠)

---

(٩) Ibid, AU 327. 09 & 10.

(١٠) Ibid, AU 327. 11.

وخطر عدم اكتشاف الغش أو الأخطاء الجوهرية يزيد باحتمال تخطي الإدارة للإجراءات الرقابية أو بالتواطؤ أو التزوير أو عدم قيد بعض العمليات. فبعض الأعمال مثل التواطؤ بين موظفي العميل والغير أو بين الإدارة وموظفي المشروع قد ينتج عنها تقديم بيانات غير صحيحة إلى المراجع أو تقديم سجلات أو مستندات مزورة إليه قد تبدو في هيئتها حقيقية وصادقة. وما لم يثبت العكس فمن حق المراجع أن يعتمد على صدق البيانات المقدمة إليه وعلى صحة الدفاتر والمستندات. ومن أمثلة البيانات التي يقبلها المراجع عادة ما يأتي:

١ - البيانات من الإدارة بشأن نواياها أو معلوماتها وأن الدفاتر كاملة وتحوي جميع عمليات المشروع.

٢ - البيانات من الغير مثل المصادقات الواردة من المدينين والدائنين والمصادقات والمستندات الأخرى المستلمة من البنوك وجهات الإيداع الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك لا يتوقع من المراجع أن يتوسع في إجراءات فحصه بهدف اكتشاف أي عمليات غير مقيدة إلا إذا توافرت لديه أثناء عملية الفحص أدلة تفيد ذلك. فمثلا لا يتوسع المراجع عادة في إجراءات فحصه بهدف اكتشاف عدم قيد مقبوضات من مصادر غير متوقعة.(١١)

ونتيجة لما سبق وللقيود الأخرى على فاعلية إجراءات المراجعة، فإن اكتشاف غش أو أخطاء فيما بعد كانت موجودة خلال المدة التي غطتها عملية المراجعة لا يدل في حد ذاته على عدم أداء المراجع. فالمراجع ليس مؤمنا أو ضامنا، وإذا تم فحصه طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها فإنه يكون قد أدى واجبه المهني بالكامل.(١٢)

الإجراءات التي يتخذها المراجع
عندما تدل عملية الفحص على احتمال وجود أخطاء أو غش

إذا كانت عملية الفحص تحمل المراجع على الاعتقاد باحتمال وجود غش أو

---

(١١) Ibid, AU 327. 12.

(١٢) Ibid, AU 327. 13.

أخطاء، فيجب عليه أن يبحث آثار ذلك وأن يناقش الموضوع ومدى أي فحص إضافي يلزم القيام به مع المستوى الإداري المناسب بالمشروع (درجة أعلى على الأقل من درجة الأشخاص المشكوك في اشتراكهم في الغش أو الأخطاء). فإذا استمر المراجع في الاعتقاد باحتمال وجود الغش والأخطاء بعد هذه المناقشة فيجب عليه أن يرفع الأمر إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة المراجعة التابعة لهذا المجلس. ويجب عليه أيضا أن يحاول الحصول على أدلة كافية لتحديد ما إذا كان الغش والأخطاء موجودة فعلا ولآثارها إن وجدت. ويجب على المراجع أن يوسع من إجراءات فحصه في محاولة للحصول على الأدلة المطلوبة إذا كان هذا ممكنا من الناحية العملية. وفي بعض الأحيان قد يستحيل على المراجع أو قد يتعذر عليه من الناحية العملية الحصول على أدلة كافية لتقرير وجود الغش أو الأخطاء الجوهرية وآثارها. أو قد تضع الإدارة قيودا على نطاق بحث المراجع عن الأدلة المطلوبة للوصول إلى نتيجة في الموضوع. فإذا أوضحت عملية المراجعة وجود أخطاء أو غش محتمل، وكان المراجع غير متأكد مما إذا كان لهذه الأخطاء أو الغش المحتمل تأثير جوهري على القوائم المالية، فيجب عليه التحفظ في تقريره أو الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية، وقد ينظر في ضوء الظروف الموجودة في أمر انسحابه من عملية المراجعة على أن يذكر أسباب ذلك والنتائج التي توصل إليها في مذكرة كتابية يرفعها إلى مجلس الإدارة. وفي مثل هذه الأحوال قد يرغب المراجع أيضا في استشارة محاميه.[١٣]

وقد يكتشف المراجع أثناء قيامه بعمله وجود أخطاء أو غش ليس له تأثير جوهري على القوائم المالية التي يقوم بفحصها كما لو كان هناك غش في إحدى السلف المستديمة الصغيرة القيمة. ففي مثل هذه الحالات يجب على المراجع رفع الأمر إلى المستوى الإداري المناسب بإدارة المشروع مع التوصية بالتحقيق في الموضوع والتوصل إلى نتيجة.[١٤]

---

(١٣) Ibid, AU 327. 14.

(١٤) Ibid, AU 327. 15

مسئولية المحاسب عن القوائم المالية التي لم تراجع

ناقشنا إلى الآن مسئولية مكاتب المحاسبة التي تقوم بخدمة عملائها كمراجعين. ولكن كثيرا من مكاتب المحاسبة لا تقوم إلا بقدر يسير من أعمال المراجعة، ويتركز معظم عمل المكتب في إعداد القوائم، ومن ذلك يتضح أن معظم عمل المكتب يعتبر محاسبة وليس مراجعة.

وأخطار المسئولية القانونية التي قد تتعرض لها مثل هذه المكاتب التي تقوم بإعداد قوائم مالية لعملائها دون مراجعة ظهرت بوضوح في القضية المعروفة باسم 1136 Tenants Corp. V. Max Rothenberg & Co. وقد تسببت هذه القضية في إعادة نظر كثير من المحاسبين للمهنة في شكل خطاب قبول التعيين الذي يرسله المحاسب إلى العميل عند قبوله للعملية والمعروف باسم Engagement Letter وفي تقريرهم. وتقدم كثير من مكاتب المحاسبة خدمة كبيرة لعملائها عندما تقوم هذه المكاتب بعمل ما يعرف باسم write-up work ويشتمل هذا العمل بصفة معتادة على القيود اللازمة في دفاتر العميل وتلخيص العمليات المختلفة وإعداد القوائم المالية دون مراجعة لهذه العمليات. فبدون هذه الخدمة لا تستطيع كثير من المشروعات أن يكون لها قوائم مالية. ومن الواضح أن هناك فرقًا كبيراً بين هذا النوع من الخدمات المحاسبية وبين أعمال المراجعة. ولكن هذه التفرقة قد لا تكون مفهومة للعميل فقد يعتقد العميل أن ما يقوم به المحاسب هو عملية مراجعة لقوائمه المالية. ولذلك يلزم تحديد هذا الأمر بوضوح من البداية تجنبا لسوء الفهم، وهذا هو ما تظهره بوضوح وقائع القضية المشار إليها.

وتتلخص وقائع القضية في أن شركة 1136 Tenants Corporation هي عبارة عن شركة مساهمة تعاونية تملك عمارة مكونة من عدد من الشقق يمتلكها مساهمو الشركة الذين يعتبرون مستأجرين في الوقت نفسه. وقد عهد بإدارة الشركة إلى وكيل خارجي (من الوكلاء الذين يتخصصون في إدارة العقارات بالنيابة عن الملاك) كأن يقوم بتحصيل رسوم الصيانة وإيداعها في حساب الشركة الذي كان يقوم بالصرف منه. وأن يقوم أيضا بإمساك دفاتر الشركة. وكانت تعد قوائم شهرية بالمقبوضات والمدفوعات

لتوزيعها على الأعضاء. وقد تم تعيين مكتب المحاسبة (Rothenberg & Co.) بواسطة الوكيل باتفاق شفوي في سنة ١٩٦٣م لتقديم خدمات (وقد كانت هذه الخدمات محل نزاع في القضية) ينتج عنها إعداد قوائم مالية للشركة التعاونية وتقديم معلومات ضريبية إلى الملاك المستأجرين. وقد قام مكتب المحاسبة بإعداد القوائم المالية للشركة عن سنة كاملة وعن الأشهر الستة التالية. وقد أدرج المحاسب ملحوظة بالقوائم المالية ذكر فيها أن القوائم «تخضع لتعليقاته الواردة بالخطاب المرسل إلى الشركة». وقد ذكر الخطاب المشار إليه (ضمن أمور أخرى) ما يلي:

«بناء على التكليف الوارد لنا قمنا بدراسة وتلخيص القوائم الواردة من وكيلكم والبيانات الأخرى المقدمة لنا (من الوكيل) المتعلقة بالشركة. وقد تم إعداد القوائم التالية من دفاتر وسجلات الشركة. ولم نقم بتحقيق مستقل لهذه القوائم».

وقد قامت الشركة بعد ذلك برفع دعوى على المحاسب طالبته فيها بدفع مبلغ ١٧٤,٠٠٠ دولار كتعويض لفشله في اكتشاف الاختلاسات في أموال الشركة التي قام بها الوكيل. وقد ادعت الشركة أن المحاسب قد تم تعيينه «لأداء جميع خدمات المحاسبة والمراجعة الضرورية لها»، وقد رد المحاسب على ذلك بأنه كان مكلفا باستكمال القيود الدفترية فقط مقابل أتعاب سنوية قيمتها ٦٠٠ دولار. وقد وجد ضمن أوراق المحاسب «ورقة عمل» تؤيد بند المصروفات المستحقة في الميزانية وقد أدرج المحاسب أتعابه المستحقة ضمن هذه الورقة وسماها «أتعاب المراجعة». كما وجدت ورقة عمل أخرى تتعلق «بالمستندات غير الموجودة».

وقد قضت محكمة ولاية نيويورك بأن المحاسب قد كلف بالقيام بعملية مراجعة وأنه يعد مهملا نتيجة لعدم قيامه بذلك. وقد بلغ التعويض الذي حكم به على المراجع بما في ذلك الفوائد وأتعاب المحاماة ما يزيد على ٢٣٧,٠٠٠ دولار. وقد تأيد الحكم بعد ذلك من محكمة الاستئناف بنيويورك. وقد وجدت محكمة الاستئناف أن أوراق عمل المحاسب دلت على أنه قد قام بفحص كشوف البنك والفواتير، وأن هناك إشارة في أوراق العمل إلى المستندات غير الموجودة. وقضت المحكمة بأن المحاسب كان على

علم ببعض الحقائق والظروف المريبة وكان من واجبه أن يخبر الشركة بها مهما كان نوع الاتفاق الأصلي معه.

والـدروس المستفـادة من هذه القضية كثيرة وقد أدت إلى تغيير كبير في تفكير المحـاسبين الممارسين للمهنة من ثلاثة وجوه على الأقل. فأولاً: صدرت عدة بيانات رسمية عن هذه القضية ومنها بيان رسمي من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي من بيانات معايير المراجعة المتعارف عليها (SAS). وثانيا: نتيجة لهذه القضية أصبح من الواضح أن المحاسب عليه التزام أو واجب بأن يظهر لعميله أي حقائق أو ظروف قد تدل على وجود غشّ مهما كان نطاق العمل الذي كُلف به. وفي هذه القضية كانت «الظروف التي تدعو إلى الشك» هي وجود عدد كبير من المستندات المفقودة. ويستفاد من حكم المحكمة أنه يلزم على الأقل القيام ببعض إجراءات المراجعة حتى ولو كانت العملية محدودة جدًا. وثالثا: أظهرت هذه القضية بوضوح أهمية تحديد شروط قبول القيام بأي عملية بعناية ووضوح وفي مدى ارتباط المحاسب بالقوائم المالية التي تنتج عن عملية المراجعة. ففي ضوء هذا الحكم يجب أن يكون هناك اتفاق كتابي بالنسبة لكل عملية، كما يجب التقيد بمعايير المهنة حرفيًا وبكل عناية عند إظهار مدى ارتباط المحاسب بالقوائم المالية.

الأعمال غير القانونية بواسطة العميل

عملية المراجعة العادية لا تهدف أساسا إلى اكتشاف الأعمال المخالفة للقانون من جانب العميل، فالمراجع ليس مؤهلا لتقدير قانونية أي عمل من عدمه، وبالرغم من ذلك يستطيع المراجع التعرف على كثير من الأعمال التي تعتبر غير قانونية (Illegal acts). وكجزء من أي عملية مراجعة يجب على المراجع القيام باستفسارات عن مدى مراعاة العميل القوانين والتعليمات السارية ومدى تقيده بها والإجراءات المتخذة من العميل لمنع حدوث أي مخالفة قانونية. وقد تُلفت إجراءات المراجعة العادية نظر المراجع إلى حدوث مخالفات قانونية. وفي هذه الحالات يجب على المراجع أن يتوسع في عمليات

فحصه لهذه الحقائق وأن يطلب الاستفسارات اللازمة من الإدارة. وربما قد يحتاج الأمر إلى الحصول على استشارة محامي المشروع أو من خبراء آخرين.

فإذا تحقق المراجع من حدوث مخالفة قانونية فإن بيان معايير المراجعة رقم ١٧ (AU 328) يتطلب من المراجع أن يرفع الأمر إلى أحد المسئولين في إدارة المنشأة الذي له سلطة اتخاذ القرار. وفي معظم الأحيان قد يكون مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة له هي السلطة المختصة التي يجب رفع الأمر إليها من جانب المراجع. ويجب على السلطة الإدارية المختصة اتخاذ إجراءات التصحيح اللازمة وعمل التسويات اللازمة في القوائم المالية والإفصاح عن الموضوع بطريقة كافية فيها. فإذا تم عمل التسوية اللازمة في القوائم المالية وصحب ذلك الإفصاح الكافي عن الموضوع، ففي هذه الحالة لا يتأثر رأي المراجع بصفة مباشرة باكتشاف هذه الأعمال غير القانونية. إلا أن اكتشاف المراجع لهذه الأعمال غير القانونية لابد وأن يؤثر على علاقاته بإدارة المشروع وقد تجعله يشك في بياناتها وقد يقلل من اعتماده على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية. فإذا لم يتم الإفصاح عن الأعمال غير القانونية بطريقة مناسبة ولم تعمل التسويات المحاسبية اللازمة في القوائم المالية، فيجب على المراجع التحفظ في تقريره أو إصدار تقرير سالب أو الانسحاب من العملية وإخطار مجلس إدارة الشركة كتابة بأسباب الانسحاب. وبصفة عامة ليس هناك أي التزام على المراجع أن يخطر أحدا سوى موظفي العميل عن هذه الأعمال غير القانونية، فالإدارة هي المسئولة عن إخطار أي جهات أخرى معنية.

الفصل الخامس

أدلة الإثبات في المراجعة ووسائل الحصول عليها
Audit Evidence & Audit Techniques

- أدلة الإثبات ● وسائل الحصول على أدلة الإثبات

أولا: أدلة الإثبات

سبق أن ذكرنا أن وظيفة المراجع هي فحص القوائم المالية وإبداء رأيه الفني كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمشروع وعلى نتيجة أعماله. فالمراجع خبير في شئون المحاسبة والمراجعة وعند تصديه لأي عملية مراجعة فهو في الواقع يعلم الغير بأنه خبير في شئون المهنة. ولذلك فإن رأيه في القوائم المالية هو رأي خبير ويجب أن يكون تحقيقه للقوائم المالية مبنيًا على أساس سليم. ومما سبق يتضح أن المراجع يجب عليه أن يبذل مجهودا كبيرا في الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية. فالقوائم المالية التي يفحصها المراجع والتي يبدى رأيه فيها تتكون من العديد من البيانات[1] والتأكيدات ويجب أن يُكوِّن المراجع لنفسه رأيا بالنسبة لكل بيان من هذه البيانات. ومن أمثلة البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية مقدار النقدية، وقابلية

---

(١) "A balance sheet asserts that the enterprise has cash, receivables, inventories, and as on. The statement further asserts that these items are appropriately disclosed and described and that their classification accords with an acceptable interpretation and application of generally accepted accounting principles. The total number of assertions included in a set of financial statements is considerable" R.K. Mautz and Hussein A. Sharf, The Philosophy of Auditing, American Accounting Association, 1961.

الـديون المستحقـة للمنشـأة للتحصيل، وتبـويب الأصول والخصوم، وإظهار جميع المـطلوبـات المحتملة الخ. وفي الحقيقة إن كل قيد يعمل في الدفاتر خاصًا بإحدى العمليات هو بيان من نوع معين يتوقف على تحليل العملية ويؤثر في القوائم المالية وليس معنى ذلك أن المراجع مطالب بفحص كل عملية، ولكنه يجب أن يقتنع بصفة عامة بأن هذه البيانات الفرعية معقولة قبل إبداء رأيه الفني في القوائم المالية كوحدة.

ويتضح مما تقدم أن المراجع يجب أن يُكَوِّن لنفسه رأيا في كل بيان من البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية. ويلي ذلك مرحلة إبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة. وتحقيق كل بيان من البيانات التي تحتوي عليها القوائم يتطلب الخطوات التالية:

١ ـ تحديد البيان المطلوب فحصه.
٢ ـ تقويم هذا البيان من حيث أهميته.
٣ ـ جمع المعلومات وأدلة الإثبات اللازمة عن هذا البيان.
٤ ـ تقـويم هذه الأدلـة من حيث كفايتها أو عدم كفايتها، وحجيتها أو عدم حجيتها وارتباطها أو عدم ارتباطها بالموضوع المطلوب فحصه.
٥ ـ إصـدار المـراجع حكمه (أو تكوين رأيه) في صحة هذا البيان وعدالته.

ويلعب برنامج المراجعة دورا مهمًا في تحديد البيانات المطلوب فحصها وفي جميع المعلومات وأدلة الإثبات اللازمة عن هذه البيانات. فالمراجع يحاول أن يجمـع أكبر قدر من أدلة الإثبات بالنسبة لكل بيان من البيانات التي تحتويها القوائم المالية بحيث يستطيع أن يبني رأيه على أساس معقول في مدى صحة هذه البيانات من عدمه. وهذا الجزء من وظيفة المراجع هو من الأهمية بمكـان مما حدا بمعهـد المحـاسبـين الأمريكي إلى النص في أحد معايير المراجعة المتعارف عليها، والتي يلتزم باتباعها جميع الأعضاء الذين ينتمون إليه، على أهمية وضرورة الحصول على أكبر قدر من أدلة الإثبات، وقد عبر عن ذلـك معهد المحاسبين الأمريكي في المعيار التالي من معايير المراجعة المتعارف عليها: «يجب الحصول على أدلة كافية Sufficient ومقنعة Competent

عن طريق الفحص، والملاحظة، والاستفسارات، والمصادقات حتى تكون أساسا معقولا لرأي المراجع في القوائم المالية محل الفحص». [٢]

ويلاحظ أن كلمة «كافية» تشير إلى كمية الأدلة التي يحصل عليها المراجع. أما كلمة «مقنعة» فتشير إلى نوع هذه الأدلة ودرجة الاعتماد عليها. ويلاحظ أيضا أن النص بجانب تأكيده لأهمية أدلة الإثبات يقترح بعض الطرق التي يمكن استعمالها في جمع هذه الأدلة.

وفيما يلي بيان معايير المراجعة رقم ٣١ (AU 326, SAS 31) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عن موضوع أدلة الإثبات Evidential Matter «معظم العمل الذي يبذله المراجع لتكوين رأيه في القوائم المالية يتكون من الجهود التي يقوم بها للحصول على أدلة الإثبات وعلى تقويم تلك الأدلة. ويتعلق هذا العمل بجميع التأكيدات الواردة بالقوائم المالية. ومقياس صحة هذه الأدلة لأغراض المراجعة يتوقف على حكم المراجع الشخصي. وفي هذا الخصوص تختلف أدلة الإثبات لأغراض المراجعة عن أدلة الإثبات القانونية التي تحكمها قواعد جامدة. وتختلف أدلة الإثبات في تأثيرها على المراجع في مرحلة تكوينه لرأيه في القوائم المالية اختلافا كبيرا. فمناسبة الدليل، وموضوعيته، وتوقيت الحصول عليه، ووجود أدلة إثبات أخرى تعزز النتائج التي تم التوصل إليها، كلها عوامل تؤثر في حجية الدليل ودرجة الإقناع التي يتمتع بها.

طبيعة التأكيدات الواردة بالقوائم المالية

التأكيدات الواردة بالقوائم المالية هي عبارة عن بيانات مقدمة من الإدارة وتكون جزءا من مفردات القوائم المالية. وهذه التأكيدات قد تكون صريحة أو ضمنية ويمكن تقسيمها بطريقة عريضة إلى ما يأتي:

(٢) Sufficient competent evidential matter is to be obtained through inspection, observation, inquiries and confirmations to afford a reasonalbe basis for an opinion regarding the financial statements under examination. Generally Accepted Auditing Standards, American Institute of Certified Public Accountants.

- الوجود أو الحدوث Existence or occurrence
- الشمول Completeness
- الحقوق والالتزامات Rights and obligations
- التقويم أو التوزيع Valuation or allocation
- العرض والإفصاح Presentation and disclosure

والتأكيدات عن الوجود أو الحدوث تتعلق بوجود أصول وخصوم المشروع في تاريخ معين وبحدوث العمليات المقيدة في السجلات خلال مدة معينة. فمثلاً تؤكد الإدارة أن مخزون الإنتاج التام الظاهر في الميزانية هو متاح للبيع. كذلك تؤكد الإدارة أن المبيعات الواردة في قائمة الدخل تمثل عملية مبادلة السلع والخدمات مع العملاء مقابل نقود أو أي مقابل آخر.

والتأكيدات عن الشمول تتعلق بها إذا كانت جميع العمليات والحسابات التي كان يجب ظهورها في القوائم المالية قد تم إدراجها فعلا في تلك القوائم. فمثلا تؤكد الإدارة أن جميع المشتريات من السلع والخدمات قد تم قيدها وأنها أدرجت بالقوائم المالية. كذلك تؤكد الإدارة أن أوراق الدفع التي تظهر بالميزانية تشمل جميع هذه الحقوق على المشروع.

والتأكيدات حول الحقوق والالتزامات تتعلق بها إذا كانت الأصول تمثل حقوقا للمشروع، وأن الخصوم تمثل التزامات على المشروع في تاريخ معين. فمثلا تؤكد الإدارة أن المبالغ التي اعتبرت رأسمالية بشأن شراء أحد الأصول بالتقسيط تمثل تكلفة حقوق المشروع في هذا الأصل وأن المبالغ المستحقة للبائع تمثل التزامات على المشروع.

والتأكيدات حول التقويم والتوزيع تتعلق بها إذا كانت الأصول، والخصوم، والإيرادات، والمصروفات قد تم إدراجها في القوائم المالية بمبالغ مناسبة. فمثلا تؤكد الإدارة أن العدد والآلات قد تم قيدها بتكلفتها التاريخية وأن هذه التكلفة يتم توزيعها

بطريقة منظمة على الفترات المحاسبية المختصة. كذلك تؤكد الإدارة أن بند المدينين التجاريين قد تم إدراجه في الميزانية بصافي القيمة المتوقع تحصيلها.

والتأكيدات حول العرض والإفصاح تتعلق بها إذا كانت بعض مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها ووصفها وإظهارها بطريقة مناسبة. فمثلا تؤكد الإدارة أن الالتزامات التي تم تبويبها كالتزامات طويلة الأجل في الميزانية لن تستحق الدفع خلال مدة سنة. كذلك تؤكد الإدارة أن المبالغ التي عرضت بقائمة الدخل كبنود غير عادية قد تم تبويبها ووصفها بطريقة مناسبة.

وتتكون أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية من المعلومات الواردة بالسجلات المحاسبية (والتي تعتبر أساس القوائم المالية) ومن جميع الأدلة المعززة الأخرى المتاحة للمراجع.

فدفاتر القيد الأولى، ودفاتر الأستاذ الفرعية ودفتر الأستاذ العام، ودليل الحسابات واللوائح والتعليمات المحاسبية، والسجلات التذكيرية مثل أوراق العمل المؤيدة لعملية توزيع التكاليف، ومذكرات التسوية كلها تكون جزءا من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية. والبيانات المحاسبية لا تعتبر كافية في حدّ ذاتها لتأييد القوائم المالية. ومن جهة أخرى فبدون توجيه عناية كافية إلى دقة وصحة البيانات المحاسبية الأصلية، فالإدلاء برأي في القوائم المالية لا يكون له ما يبرره.

والأدلة الأخرى المعززة تشمل الأدلة المستندية مثل الشيكات والفواتير والعقود ومحاضر الجلسات، والمصادقات والبيانات المكتوبة الأخرى الصادرة من أشخاص موثوق بهم، والمعلومات التي يحصل عليها المراجع عن طريق الاستفسار، والملاحظة والفحص الفعلي، وأي معلومات أخرى تكون متاحة أو يتوصل إليها المراجع وتسمح له بالتوصل إلى نتائج عن طريق الاستنتاج المنطقي.

ويقوم المراجع باختبار البيانات المحاسبية الأصلية عن طريق التحليل والدراسة ومتابعة العمليات خلال الدورة المحاسبية، وعن طريق إعادة احتساب بعض العمليات لاختبار أوراق العمل وصحة توزيع عناصر التكاليف، وبإعداد مذكرات التسوية. وإذا كان النظام المحاسبي مصممًا بطريقة جيدة وممسوكًا بعناية، فإن الضوابط الداخلية الموجودة بالنظام نفسه تعتبر دليلا له بعض الإقناع بأن القوائم المالية المستخرجة من هذا النظام تمثل فعلا المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

أما بالنسبة للمستندات المؤيدة للقيود في الحسابات والتأكيدات التي تحتوي عليها القوائم المالية فهي موجودة عادة في ملفات المشروع وهي متاحة للمراجع لكي يقوم بفحصها. ويستطيع المراجع أن يحصل على بيانات يمكن الاعتماد عليها من أشخاص خارجيين، ومن أشخاص في داخل المنشأة. وبالنسبة للأصول التي لها وجود مادي ملموس فهي تحت تصرف المراجع ليقوم بمعاينتها بنفسه. ويمكن أيضا ملاحظة نشاط موظفي المنشأة. وبالاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بعد التأكد من سلامة تنفيذه يستطيع المراجع التوصل إلى بعض النتائج بشأن صحة عدد من التأكيدات الواردة بالقوائم المالية.

ويهدف المراجع إلى الحصول على كمية كافية من الأدلة لتكون أساسا معقولا لرأيه في القوائم المالية. وكمية ونوع الأدلة المطلوبة لتأييد رأي المراجع هي مسألة متروكة لتقدير المراجع نفسه بعد دراسة كافية لجميع الظروف المتعلقة بكل حالة على حدة. وفي معظم الحالات يجد المراجع أنه من الضروري الاعتماد على أدلة لها قدر من الإقناع ولكنها ليست أدلة قاطعة. كما أن طبيعة البيانات الفردية الواردة بالقوائم المالية وفرص تمثيل القوائم المالية في مجموعها للمركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، لا تتيح حتى للمراجع الخبير الاقتناع التام دون أي بادرة من الشك بجميع أوجه القوائم المالية محل الفحص.

ويعمل المراجع عادة في حدود قيود اقتصادية. فلكي يكون رأيه نافعا يجب تكوين هذا الرأي خلال مدة معقولة من الزمن وبتكاليف معقولة. ويجب على المراجع أن يقرر ـ مستخدما حكمه الشخصي مرة أخرى ـ ما إذا كانت الأدلة المتاحة له في حدود القيود الزمنية والتكاليف كافية لتبرير رأيه في القوائم المالية.

وكقاعدة عامة يجب أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة الحصول على الدليل والفائدة المرجوة من الحصول عليه. وعند تحديد فائدة الدليل يجوز أن يؤخذ في الاعتبار درجة الخطر النسبية التي يتعرض لها العنصر. وصعوبة الحصول على الدليل أو تكلفته لاختبار بند معين ليست في حد ذاتها مبررا للتخلي عن إجراء الاختبار.

ولكي يكون الدليل مقنعا يجب أن يتوافر فيه شرطا الصحة والملاءمة، وتتوقف صحة أدلة الإثبات بدرجة كبيرة على الظروف التي يتم فيها الحصول عليها بحيث إنه من الصعب وضع تعميمات عن حجية هذه الأدلة ودرجة الاعتماد عليها. وإذا أخذت هذه الاستثناءات في الاعتبار فإن الفروض التالية عن مدى صحة بعض أدلة الإثبات في المراجعة لها بعض الفائدة:

١ ـ إذا كان الدليل يمكن الحصول عليه من مصدر خارجي مستقل عن المشروع فإنه يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر لأغراض عملية المراجعة عن الدليل الذي يتم الحصول عليه بصفة كلية من داخل المشروع.

٢ ـ البيانات المحاسبية والقوائم المالية التي يتم الحصول عليها في ظل نظام سليم للرقابة الداخلية يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر مما يكون عليه الحال إذا كان نظام الرقابة الداخلية ليس مرضيا.

٣ ـ المعلومات التي يحصل عليها المراجع بنفسه عن طريق الفحص الفعلي والملاحظة والحساب والمعاينة هي أكثر إقناعا من المعلومات التي يتم الحصول عليها بطريق غير مباشر.

وعند تقويم أدلة الإثبات يأخذ المراجع في الاعتبار مدى تحقق أهداف المراجعة المحددة. ويجب ألا يدخر المراجع جهدا في البحث عن أدلة الإثبات وألا يكون منحازا

عند تقويمها. وعند تصميم إجراءات المراجعة للحصول على أدلة إثبات مقنعة يجب عليه أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم تمشي القوائم المالية مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وفي عملية التوصل إلى رأي يجب على المراجع أن يحكم على أدلة الإثبات بغض النظر عما إذا كانت تؤيد التأكيدات الواردة بالقوائم المالية أو تنفيها. وإذا كان لدى المراجع شك كبير عن أحد التأكيدات المهمة، فيجب عليه الامتناع عن تكوين رأي إلى أن يحصل على أدلة كافية ومقنعة لإزالة هذا الشك، وإلا وجب عليه أن يتحفظ في تقريره أو يمتنع عن إبداء الرأي.

استخدام التأكيدات في التوصل
إلى أهداف مراجعة وتصميم اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة

عند حصول المراجع على أدلة إثبات لتأييد التأكيدات الواردة بالقوائم المالية فإنه يتوصل إلى أهداف مراجعة محددة في ضوء تلك التأكيدات. وعند التوصل إلى أهداف المراجعة في عملية معينة، فعلى المراجع أن يأخذ في اعتباره ظروف الوحدة بما في ذلك طبيعة نشاطها والممارسات المحاسبية التي تنفرد بها الصناعة التي تنتمي إليها. فمثلا أحد أهداف المراجعة المتعلقة بالشمول التي يمكن أن يتوصل إليها المراجع لأرصدة المخزون هو أن الكميات تشمل جميع المنتجات التامة والمواد المباشرة وغير المباشرة تحت يد المنشأة.

وليس هناك علاقة مباشرة بين أحد أهداف المراجعة وأحد إجراءات المراجعة. فبعض إجراءات المراجعة قد تتعلق بأكثر من هدف. ومن جانب آخر قد يتطلب الأمر مجموعة من إجراءات المراجعة لتحقيق هدف واحد. والجدول الوارد في نهاية هذه الفقرة يعطي مثالا توضيحيًا لأهداف المراجعة الخاصة بالمخزون في شركة صناعية لكل قسم من أقسام التأكيدات العريضة التي تم شرحها سابقا، وأمثلة لاختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي قد تحقق هذه الأهداف.

وعند اختيار أحد اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة لتحقيق أهداف المراجعة التي توصل إليها، فإن المراجع يأخذ في اعتباره، ضمن أمور أخرى، مدى الاعتماد على

نظام الرقابة الداخلية، ودرجة الخطر النسبية لوجود أخطاء أو غش يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، والفاعلية المتوقعة لهذه الاختبارات. وتشمل اعتباراته طبيعة ودرجة أهمية البنود التي سيتم اختبارها، وأنواع أدلة الإثبات المتاحة ودرجة إقناعها، وطبيعة هدف المراجعة المطلوب تحقيقه.

وطبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها في عملية مراجعة معينة هي مسألة تخضع لتقدير المراجع المهني طبقا لظروف الحالة. وبالرغم من ذلك فإن الإجراءات التي تم اختيارها يجب أن تكون كافية لتحقيق أهداف المراجعة التي تم التوصل إليها، ويجب أن تكون الأدلة التي تم الحصول عليها كافية لتمكين المراجع من التوصل إلى نتائج حول صحة التأكيدات عن مفردات القوائم المالية. ويجمع المراجع في عمله بين الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية واختبارات تحقيق العمليات والأرصدة كأساس معقول لرأيه في القوائم المالية.

مثال توضيحي للمخزون في شركة صناعية

هذا الجدول يعطي أمثلة لاستخدام التأكيدات في التوصل إلى أهداف مراجعة وتصميم اختبارات تحقيق العمليات. والأمثلة التالية لاختبارات تحقيق العمليات والأرصدة لا يقصد بها أن تكون شاملة كما أنه ليس من المتوقع تطبيق جميع هذه الإجراءات في عملية واحدة.

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
	الوجود والحدوث
المخزون الظاهر بالميزانية موجود فعلا	ـ ملاحظة الجرد الفعلي لحصر الكميات ـ الحصول على مصادقات عن المخزون الموجود بجهات خارج المشروع. ـ اختبار عمليات المخزون من تاريخ جرد المخزون (إذا تم قبل نهاية السنة) إلى تاريخ الميزانية.

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
المخزون يمثل بنودا محتفظا بها من أجل البيع أو استخدامها في أعمال المشروع العادية	ـ فحص سجلات الجرد المستمر وسجلات المشتريات لتوضيح أوجه النشاط الجاري . ـ مقارنة المخزون بكتالوج البيع الجاري وتقارير المبيعات والاستلام . ـ الاستعانة بخبير لتأييد طبيعة بعض البنود ذات الطبيعة الخاصة
الشمــــول	
كميات المخزون تشمل جميع المنتجات التامة والمواد المباشرة وغير المباشرة الموجودة تحت يد المنشأة	ـ ملاحظة الجرد الفعلي لحصر الكميات . ـ دراسة تحليلية لعلاقة أرصدة المخزون بالمشتريات القريبة والإنتاج والمبيعات . ـ اختبار إجراءات الفصل بين حسابات السنوات المختلفة الخاصة بالشحن والاستلام .
كميات المخزون تشمل جميع المنتجات التامة والمواد المباشرة وغير المباشرة المملوكة للشركة بالطريق أو مخزونة بجهات خارجية .	ـ الحصول على مصادقات عن المخزون المودع في جهات خارج المشروع . ـ دراسة تحليلية لعلاقة أرصدة المخزون بالمشتريات القريبة والإنتاج والمبيعات . ـ اختبار إجراءات الفصل بين حسابات السنوات المختلفة الخاصة بالشحن والاستلام .
البنود الواردة في قوائم الجرد تم تجميعها بدقة وتم إدراج مجاميعها في حسابات المخزون .	ـ متابعة اختبارات الكميات التي تم القيام بها عند ملاحظة الجرد الفعلي مع كشوف الجرد . ـ المحاسبة على جميع بطاقات وكشوف الجرد المستخدمة في تسجيل كميات الجرد الفعلي للمخزون . ـ اختبار دقة العمليات الكتابية بكشوف الجرد . ـ تسوية كميات الجرد الفعلي مع سجلات الجرد المستمر وفحص أي تغيرات كبيرة .

الحقوق والالتزامات

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
الشركة لها حق قانوني أو حقوق مماثلة في ملكية المخزون.	ـ ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون. ـ الحصول على مصادقات عن المخزون الموجود بجهات خارج المشروع. ـ فحص فواتير الموردين المدفوعة واتفاقيات بضاعة الأمانة والعقود.
المخزون لا يحتوي على بضاعة تم بيعها إلى العملاء أو مملوكة للغير	ـ فحص فواتير الموردين واتفاقيات بضاعة الأمانة والعقود. ـ اختبار إجراءات الفصل بين حسابات السنوات المختلفة الخاصة بالشحن والاستلام.

التقويم أو التوزيع

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
المخزون مقوم بالتكلفة (إلا إذا كان السوق أقل)	ـ فحص فواتير الموردين المدفوعة. ـ فحص معدلات العمل المباشر. ـ اختبار احتساب معدلات المصروفات الإضافية. ـ فحص تحليل انحرافات المشتريات والتكلفة الصناعية المعيارية.
تم تمييز البنود المعيبة والتي لحقها التقادم وبطيئة الحركة الداخلة في المخزون	ـ فحص تحليل دوران المخزون. ـ فحص اتجاهات الصناعة. ـ فحص تحليلي للعلاقة بين أرصدة المخزون وحجم المبيعات المتوقع.

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
	ـ المرور على المصنع . ـ الاستفسار من موظفي الإنتاج والمبيعات عن بنود المخزون الزائد أو الذي لحقه التقادم .
تم تخفيض المخـزون عند اللـزوم إلى تكلفة الاستبدال أو صافي القيمة البيعية .	ـ الحصول على أسعار السوق الجارية . ـ مراجعة تكاليف الإنتاج الجاري . ـ فحص المبيعات بعد نهاية السنة المالية وارتباطات الشراء المستقبلة .

العرض والإفصاح

أمثلة توضيحية لأهداف المراجعة	أمثلة لاختبارات تحقيق العمليات
المخزون تم تصنيفه في الميزانية كأصول متداولة .	ـ مراجعة مسودات القوائم المالية .
الأقسام الرئيسة للمخزون وأسس تقويمها تم إظهارها بطريقة كافية في القوائم المالية .	ـ مراجعة مسودات القوائم المالية . ـ مقارنة ما ظهر بالقوائم المالية مع متطلبات مبادىء المحاسبة المتعارف عليها .
تم الإفصاح عن أي رهن أو تنازل عن المخزون بطريقة مناسبة .	ـ الحصـول على مصادقات عن المخـزون الذي تم رهنه بموجب عقود قروض .

استعرضنا في الصفحات السابقة البيان الذي أصدره مجمع المحاسبين القانونيين الأمـريكي عن أدلـة الإثبـات (Evidential Matter, AU 326) ونتناول الآن بالشرح التفصيلي أنواع أدلة الإثبات ووسائل الحصول عليها وتقويم تلك الأدلة .

طبيعة وأنواع أدلة الإثبات في المراجعة

تُعـرّف دائـرة المعـارف البريطانية أدلة الإثبات بأنها: «الحقائق التي تُقدّم إلى الإنسان في سبيل تمكينه من الفصل في موضوع متنازع عليه» . وبالنسبة للمراجع فكل بيان في القوائم المالية، ولو أنه ليس محل نزاع، إلا أنه يجب أن يخضع لتساؤل المراجع

من حيث صحته أو عدم صحته. وجميع الحقائق والمعلومات التي يحصل عليها المراجع والتي تساعده في الحكم على صحة أو عدم صحة البيانات الواردة في القوائم المالية تعتبر من أدلة الإثبات. وعلى ذلك فالقوائم المالية يمكن اعتبارها كأنها مجموعة من البيانات التي يجب تحقيقها، وأدلة الإثبات في المراجعة تشمل جميع الحقائق التي يستعملها المراجع في البرهان على صحة هذه البيانات أو عدم صحتها.

ونتناول فيما يلي أنواع أدلة الإثبات المتاحة للمراجع ووسائل الحصول على هذه الأدلة:

أنواع أدلة الإثبات في المراجعة

١ ـ الوجود الفعلي للشيء الممثل في الحسابات وفحصه ماديًا بواسطة المراجع.
٢ ـ المستندات المؤيدة للعمليات.
(ا) يتم تحضيرها خارج المشروع.
(ب) يتم تحضيرها داخل المشروع.
٣ ـ الإقرارات التي يحصل عليها المراجع من الغير.
٤ ـ الشهادات والبيانات التي يحصل عليها المراجع من إدارة المشروع:
(ا) مكتوبة.
(ب) شفوية.
٥ ـ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.
٦ ـ العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية.
٧ ـ العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع بنفسه.
٨ ـ الارتباط بين البيانات محل الفحص.

ومن إلقاء نظرة عامة على أنواع أدلة الإثبات السابقة تتضح النتائج التالية:
١ ـ لا تتميز أدلة الإثبات التي يسعى المراجع للحصول عليها لتأييد البيانات الواردة في القوائم المالية بالغرابة أو الغموض، فمعظمها من النوع العادي المباشر.

٢ ـ تختلف حجية هذه الأدلة في الإثبات وفي درجة الاعتماد عليها فعند فحص حسابات الأصول على سبيل المثال، فإن الوجود الفعلي للأصل يعتبر أكثر حجية على وجود الأصل من مجرد الاطلاع على مستند يثبت أن هذا الأصل يجب أن يكون موجودًا، فرؤية الأصل نفسه ومعاينته أفضل في الإثبات من الاطلاع على مستند يدل على وجوب وجود هذا الأصل. كذلك فإن الحصول على بيان من أحد موظفي المشروع قد لا يكون مقنعا في حد ذاته، وذلك لأن هذا الموظف قد لا تكون له دراية بالموضوع أو قد تكون له مصلحة في إخفاء الحقيقة، أو قد يكون مهملا في إعطاء البيان المطلوب إلخ. وعلى ذلك فإن المراجع يجب أن يكون دائما يقظا ومدركا لهذه الاختلافات في حجية أدلة الإثبات التي يقوم بجمعها وفي درجة الاعتماد عليها.

٣ ـ صعوبة الحصول على بعض هذه الأدلة دون البعض الآخر. فمثلا لا يستطيع المراجع الحصول على بيانات من الغير بالسهولة نفسها التي يحصل بها على بيانات من موظفي المشروع. ومن السهولة بمكان حضور المراجع وإشرافه على عملية جرد البضاعة في مخازن الشركة الرئيسة في العاصمة، ولكن حضوره لعملية جرد مخازن الشركة في أحد الفروع البعيدة مثلا لا يتم بالسهولة نفسها. ويلاحظ أن تكلفة الحصول على الدليل من حيث الوقت والمجهود تتبع صعوبة الحصول عليه، فبعض الأدلة أكثر كلفة في الحصول عليها من البعض الآخر، وفي هذا المجال يتعين على المراجع تقويم أهمية الدليل المرغوب الحصول عليه، والموازنة بين أهمية هذا الدليل وتكلفة الحصول عليه. فمن غير المعقول إنفاق مصروفات كبيرة للحصول على بعض الأدلة غير المهمة، كذلك يجب ألا تقف التكاليف عقبة أمام المراجع في الحصول على الأدلة اللازمة لتأييد بعض البنود المهمة.

٤ ـ يجب أن يكون معلوما أن أدلة الإثبات المتاحة قد لا تكون تامة ومقنعة إقناعًا نهائيًا لا يرقى إليه أي نوع من الشك. فالمراجع عند إبداء رأيه في القوائم المالية يتعرض إلى نوع من المخاطرة المحسوبة. فهو يحاول الحصول على

أفضل الأدلة المتاحة ويكون رأيه طبقا لهذه الأدلة التي يحصل عليها. وفي بعض الأحيان قد لا تكون هذه الأدلة قاطعة فقط، ولكنها أيضا قد تدفعه فعلا إلى استخلاص بعض النتائج الخاطئة. وهذا هو السبب في أن المراجع لا يشهد أو يضمن صحة القوائم المالية ولكنه يبدى رأيه فيها فقط. فكل ما يستطيع عمله هو أن يقوم بفحص البيانات الواردة في القوائم المالية بعناية، وأن يحصل على ما يعتبر في رأيه المهني قسطا معقولا من أدلة الإثبات الكافية أو المتاحة لتأييد هذه البيانات، ثم يدلي المراجع بعد ذلك برأيه الفني كخبير محايد في القوائم المالية. وبالرغم من أن هذا الرأي هو رأي خبير فني محايد مبني على أسس قويمة إلا أنه في النهاية مجرد رأي لا يرقى إلى درجة الشهادة، فالمراجع لا يشهد بصحة القوائم المالية أو يضمن خلوها من الأخطاء أو التلاعب.

ونتعرض فيما يلي إلى شرح تفصيلي لأنواع أدلة الإثبات في المراجعة:

الوجود الفعلي Physical Examination

الوجود الفعلي للشيء الممثل في الحسابات وفحصه ومعاينته ماديًا بواسطة المراجع هو من أقوى أنواع أدلة الإثبات. فإذا استطاع المراجع معاينة الشيء فهذا أقوى دليل على وجوده. هذا فمن الأدلة الكافية على وجود بعض أنواع الأصول قيام المراجع بجردها جردا فعليًا ومثال ذلك البضاعة، والاستثمارات والنقدية الموجودة بالصندوق العام وبصندوق المصروفات النثرية.

ويلاحظ أن الوجود الفعلي بطبيعته لا يصلح كدليل من أدلة الإثبات إلا لبعض أنواع الأصول التي لها كيان مادي ملموس مثل الأراضي والمباني، والعدد والآلات، والسيارات والبضاعة، والاستثمارات، والنقدية. ولذلك يقتصر استعمال هذا الدليل على هذا النوع من الأصول، أما الأصول، التي ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل والمبالغ المستحقة على المدينين، كذلك معظم أنواع الخصوم فإنه لا يمكن تحقيقها وإثبات وجودها بهذه الطريقة، فضلا عن أنه لا يمكن استخدام هذا الدليل لتحقيق عناصر المصروفات والإيرادات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر.

ويلاحظ أن الوجود الفعلي للأصول لا يعتبر في حد ذاته كافيا لتحقيق هذه الأصول. فلتحقيق أي أصل يلزم أن يتأكد المراجع من وجود الأصل، ومن ملكية المنشأة لهذا الأصل، ومن صحة تقويم هذا الأصل في الميزانية. ولذلك فإن هذا الدليل يقتصر على زاوية واحدة فقط هي زاوية الوجود ولا يمتد أثره إلى مشكلة الملكية ومشكلة التقويم. فوجود بضاعة في مخازن المنشأة مثلا لا يدل على ملكية المنشأة لهذه البضاعة، فقد تكون هذه البضاعة مملوكة للغير ومودعة لدى المنشأة كأمانة لحين بيعها لحساب الغير.

كذلك فإن مشكلة التقويم يتعين معالجتها بوسائل وإجراءات أخرى، ولذلك فإنه عند قيام المراجع بجرد الأصول جردا فعليًا يجب عليه الاهتمام بالحالة التي توجد عليها هذه الأصول. فإذا كان الشيء محل الفحص لا يصلح للاستعمال، أو إذا كانت هناك أمارات تدل على تقادمه وأنه لم يستعمل منذ مدة طويلة، أو إذا كان هناك أكثر من نوع على درجات مختلفة من الجودة، فإن هذه الأمور يجب ملاحظتها وإعطاؤها العناية الواجبة من جانب المراجع نظرا لما لها من أثر على تقويم هذه العناصر. ولذلك فإنه عند جرد البضاعة مثلا يتعين الالتفات إلى الحالة التي توجد عليها هذه البضاعة، فيجب ملاحظة البضاعة التالفة أو بطيئة الحركة أو التي فقدت جزءا من قيمتها بتغير الظروف التجارية أو تغير الأذواق حتى يمكن أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند تقويم هذه البنود.

المستندات المؤيدة للعمليات Documentary Evidences

المستندات المؤيدة للعمليات هي أكثر أنواع أدلة الإثبات شيوعا، ويعتمد المراجعون على هذا النوع من الأدلة أكثر من اعتمادهم على أي دليل آخر من أدلة الإثبات. فالمراجعة المستندية للعمليات المثبتة في الدفاتر تعتبر من أهم أركان عملية المراجعة. ومن أمثلة هذه المستندات فواتير الشراء وصور فواتير البيع والإشعارات المدينة والدائنة والعقود وبوالص التأمين ومحاضر استلام وفحص البضاعة الواردة ودفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة وغير ذلك من المستندات الأخرى التي تنشأ عن عمليات

المشروع. ونظرا لأهمية المستندات في الإثبات فقد اهتم بها المشرع وألزم كل تاجر بأن يحتفظ بملفين للمستندات أحدهما لجميع مراسلاته الواردة والآخر لجميع مراسلاته الصادرة.

وتنقسم المستندات إلى نوعين:
١ ـ مستندات يتم تحضيرها خارج المشروع.
٢ ـ مستندات يتم تحضيرها داخل المشروع.

وعموما يمكن القول بأن المستندات التي يتم تحضيرها خارج المشروع لها حجية أكبر في الإثبات عن المستندات التي تنشأ داخل المشروع. ففواتير الشراء على سبيل المثال تأتي من مصدر خارجي عن المشروع، فإذا أمكن إثبات أن هذه الفواتير حقيقية فإنها تعتبر دليل إثبات يمكن الاعتماد عليه في تأييد عمليات الشراء التي تمت بمعرفة المشروع.

ومن جهة أخرى فإن فواتير البيع أو مستندات المصروفات النثرية يتم تحضيرها داخل المشروع، ولذلك فإنها لا تتمتع بدرجة الحجية نفسها التي تتمتع بها المستندات الخارجية.

والمشكلة التي تجابه المراجع فيما يتعلق بالمستندات المؤيدة للعمليات هي مشكلة التأكد من أن هذه المستندات حقيقية وأنه لم يتم التلاعب فيها بالتزوير.

فمن السهل جدًا طبع أي نوع من نماذج المستندات (فواتير أو إيصالات أو إشعارات) لدى أي مطبعة حسب الطلب. ويمكن استخدام هذه المطبوعات في أغراض التزوير. ولذلك فإن المستند قد يبدو في ظاهره أنه مستند صحيح بينما هو في الحقيقة مستند مزور. ولذلك فإن المراجع يجب أن يكون دائما على حذر من هذه الاحتمالات، وعند فحصه للمستندات يجب عليه أن يبحث أي احتمال للشك في هذه المستندات.

الإقرارات التي يحصل عليها المراجع من الغير
Statements by Third Parties

تعتبر الإقرارات التي يحصل عليها المراجع من شخص خارجي مستقل عن المشروع من أقوى أنواع أدلة الإثبات. ومن أمثلة ذلك الحصول على مصادقة من أحد المدينين بصحة رصيد حسابه في دفاتر المنشأة. ويمكن استعمال هذا الأسلوب أيضا في تحقيق الدائنين وأوراق الدفع والنقدية لدى البنوك والسلفيات للموظفين والمبالغ المستحقة على الشركات التابعة بالحصول من الشخص المختص على إقرار مكتوب بصحة رصيد حسابه.

ويمكن استعمال هذا النوع من الأدلة في تحقيق عمليات أخرى بخلاف تحقيق بنود المدينين والدائنين. فإذا أراد المراجع التأكد من عدم وجود أي مطلوبات محتملة فيما يختص بأي منازعات قضائية بين المشروع والغير فإنه يمكنه الحصول على شهادة من محامي المشروع بأنه لا يعلم بوجود أي دعاوي من هذا النوع مرفوعة أمام القضاء. ويمكن للمراجع الاعتماد على هذه الشهادة للتأكد من عدم وجود أي مطلوبات محتملة من هذا النوع. كذلك يمكن الحصول على إقرارات مكتوبة من هذا النوع من الوكلاء ومخازن الإيداع بقيمة البضائع الموجودة في حوزتهم والمملوكة للمنشأة.

ويجب عند الحصول على هذا النوع من الإقرارات من الغير أن تصل هذه الإقرارات رأسا إلى مكتب المراجع. وكذلك يجب العناية بطريقة إرسال هذه المصادقات مما سنتناوله بالشرح تفصيلا فيما بعد.

الشهادات والبيانات التي يحصل عليها المراجع من الإدارة
Formal Statements by Company Officers

يعتمد المراجع في كثير من الأحيان ـ إلى حدّ ما ـ على الشهادات والبيانات التي يحصل عليها من إدارة وموظفي المشروع. ولا شك أن هذا النوع من الأدلة أقل حجية في الإثبات من الأنواع السابقة. فالإدارة قد تكون لها مصلحة في إخفاء المعلومات عن

المراجع أو قد يعمد الموظفون إلى إعطائه بيانات وإجابات مضللة لإخفاء الحقيقة عنه. ولا يستطيع المراجع اكتشاف ذلك إلا إذا قام باختبارات تفصيلية على نطاق واسع مما قد يجعل عملية المراجعة باهظة التكاليف. وفي بعض الأحيان قد لا تؤدي أي كمية من الاختبارات التفصيلية إلى اكتشاف الحقيقة في حالات الغش المحبوك الذي يتم بتواطؤ الإدارة العليا وكبار موظفي المشروع. ولذلك فإن المراجع في كثير من الأحيان يضطر إلى الاعتماد - إلى حدّ ما - على الشهادات والبيانات التي يحصل عليها من إدارة وموظفي المشروع بشرط أن يأخذ قسطا معقولا من الحذر والعناية في قبول هذه الشهادات والبيانات، وبشرط أن يقوم بالاختبارات الكافية التي تطمئنه إلى صحة هذه الشهادات والبيانات.

وقد سبق أن ذكرنا أن الشهادات والبيانات التي يحصل عليها المراجع من إدارة المشروع قد تكون مكتوبة أو شفوية.

ومن أمثلة الشهادات المكتوبة التي يحصل عليها المراجع من الإدارة شهادة جرد وتقويم البضاعة والتي تذكر فيها الإدارة قيمة المخزون من البضاعة بأنواعها المختلفة وبأن البضاعة قُوِّمت بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ومن أمثلة هذه البيانات المكتوبة أيضا البيان الذي يحصل عليه المراجع من الإدارة بالديون التي تعتبر في وجهة نظرها معدومة أو مشكوكا في تحصيلها والتي ترى الإدارة وجوب عمل مخصص لها بالكامل.

أما بالنسبة للبيانات الشفوية فإن المراجع في أثناء القيام بعملية المراجعة يحتاج إلى توجيه عدد كبير من الأسئلة إلى موظفي المشروع حتى يتمكن من الحصول على البيانات والإيضاحات التي تمكنه من أداء عمله على وجه مرض. فقد تكون هناك بعض قيود غامضة في الدفاتر ويحتاج المراجع في هذه الحالة إلى إجابات من موظفي المشروع لاستجلاء هذا الغموض. كذلك تعالج الإدارة بعض البنود بطريقة معينة

ويحتاج المراجع إلى استفسارات من الموظفين عن سبب معالجتهم لهذه البنود بهذه الطريقة، أو قد يستفسر المراجع من الموظفين عن مكان وجود بعض المستندات أو بعض الأصول الخ . والإجابات التي يتلقاها المراجع في هذه الحالات كلها تعتبر نوعا من أدلة الإثبات. وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الإجابات لا تعتبر من الأدلة القوية ويجب أن يزن المراجع هذه الإجابات على هذا الأساس.

ويفضل دائما اختبار هذه الإجابات مع أي بيانات أخرى، أو تحقيقها بأدلة أخرى من أدلة الإثبات التي سبق ذكرها كلما كان هذا ممكنا. إلا أنه في بعض الأحيان قد يتعذر ذلك وتكون هذه الإجابات هي الأدلة الوحيدة المتاحة للمراجع.

وجود نظام سليم للرقابة الداخلية Satisfactory Internal Control

إن وجود نظام سليم ومحكم للرقابة الداخلية من شأنه تقليل فرص ارتكاب الغش والأخطاء إلى أقلّ حدّ ممكن وسرعة اكتشافها عند حدوثها. لذلك فإن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي نوعا من التأكيد للمراجع بأن البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر سليمة ويمكن الاعتماد على صحتها، ويعتبر دليلا على انتظام الدفاتر ويجب أن يتأكد المراجع في هذا الصدد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفّذ فعلا كما هو موضوع. فقد يكون هناك نظام سليم مكتوب للرقابة الداخلية ولكنه لا ينفذ فعلا، ويلجأ الموظفون القائمون بالعمل إلى عدم التقيد به اختصارا للوقت من وجهة نظرهم أو للتخلص مما قد يسمونه إجراءات روتينية. لذلك فإن من واجبات المراجع أن يتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلا كما تم تخطيطه، هذا بالإضافة إلى تقويمه للنظام في مجموعه للحكم على سلامته ودرجة الاعتماد عليه ولتحديد كمية الاختبارات التفصيلية التي سيقوم بها.

العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية

تمتد عملية المراجعة بالضرورة إلى عدة أشهر بعد انتهاء السنة المالية للمشروع خصوصا في حالة المراجعة النهائية. وفي خلال هذه الفترة التالية لتاريخ إعداد القوائم

المالية قد تقع بعض الأحداث أو العمليات التي قد تلقي المزيد من الضوء على بعض عناصر الميزانية أو قائمة نتيجة الأعمال. فقد يسعى المراجع إلى تحقيق أحد الديون الكبيرة المستحقة للمنشأة وقابلية هذا الدين للتحصيل في تاريخ الميزانية. فإذا وجد المراجع أن هذا الدين قد تم تحصيله فعلا في المدة المالية التالية، وقام بتتبع تسلم المبلغ في دفتر النقدية وفي كشف حساب البنك فإن ذلك يُعتبر دليلا على صحة الدين في تاريخ الميزانية.

ويلجأ المراجع إلى الإجراء نفسه لتحقيق بند أوراق القبض في تاريخ الميزانية بتتبع ما حدث لهذه الأوراق في المدة المالية الجديدة. فالأوراق التي استحقت وحصلت بعد تاريخ الميزانية يقوم المراجع بتتبع تسلم مبالغها في دفتر النقدية وفي كشف حساب البنك. أما الأوراق التي خصمت بعد ذلك التاريخ فيقوم المراجع بتتبع مبالغها أيضا في دفتر النقدية وفي كشف حساب البنك. وبالنسبة للأوراق التي استحقت ورفضت بعد ذلك التاريخ فإن المراجع يقوم بالاطلاع على المستندات الخاصة بإجراء البروتستو ويحدد في ضوء المعلومات التي يحصل عليها قيمة مخصص الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها الذي يجب عمله بالنسبة لهذه الأوراق.

وينبنى على ما تقدم أن المراجع يجب أن ينتفع إلى أقصى حد ممكن بالمعلومات والبيانات التي يمكن جمعها في الفترة المالية الجديدة والتي من شأنها إلقاء الضوء على بعض عناصر القوائم المالية التي يقوم بفحصها.

العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع بنفسه
Calculations by the Auditor

سبق أن ذكرنا أن اكتشاف الأخطاء من المزايا المهمة التي قد تنتج عن عملية المراجعة، وأن عددا كبيرا من الأخطاء قد لا يتم اكتشافها بالاعتماد على مجرد التوازن الحسابي للدفاتر، فالأخطاء في العمليات الحسابية الخاصة بالفواتير أو الأخطاء المتكافئة قد تكون موجودة وبالرغم من ذلك لا يظهرها ميزان المراجعة. ولكي يطمئن المراجع

إلى صحـة هذه المعلومات الحسابية فإنه يقوم بمراجعتها بنفسه، فالدليل على صحة مجاميع دفاتر اليوميات الفرعية أن يقوم المراجع بمراجعة هذه المجاميع بنفسه. كذلك فإن الـدليل على صحـة احتسـاب بعض العمولات أن يقوم المراجع بمراجعة هذه العمليات بنفسـه من النـاحية الحسـابية وهكـذا الحـال بالنسبة لكثير من العمليات الحسابية التي يستلزم الأمر أن يقوم المراجع بمراجعتها بنفسه للتأكد من صحتها.

الارتباط بين البيانات محل الفحص Interrelationships Within the Data

من المعروف أن هناك ترابطا بين البيانات التي يظهرها نظام محاسبي سليم يؤدي الغرض من وجوده بدقة وأمانة. وهذا الترابط بين البيانات يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في هذه البيانات، ويعتبر دليلا من أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المراجع. فيجب أن يكون هناك ارتباط مثلا بين الفوائد المدفوعة والقروض المستحقة على المنشأة، كذلك يجب أن تكـون هناك علاقة بين الكوبونات المقبوضة وقيمة الاستثمارات التي تملكها المنشأة. ومن أمثلة هذه العلاقات بين البنود المختلفة التي تظهرها الحسابات العلاقة بين مجمل الربح والمبيعات، والعلاقة بين المخزون من البضاعة والمبيعات، والعلاقة بين بنود المصروفات المختلفة ورقم المبيعات.

وتترجم هذه العلاقات عادة في شكل نسب مئوية وتقارن هذه النسب بالنسب التي حققتها المنشأة في السنوات السابقة وبالنسب التي تحققها المشروعات المماثلة.

فالمراجع الكفء هو الذي يجب أن يلاحظ هذه العلاقات والمقارنات بين البنود المختلفة وفي حالة عدم تحقق الارتباط أو العلاقة المنشودة عليه أن يقوم ببحث الموضوع باستفاضة. فإذا وجد المراجع مثلا اختلافا جوهريًا بين رقم بضاعة آخر المدة في المدة السابقة ورقم البضاعة في المدة الحالية، أو بين رقم المصروفات في السنة السابقة ورقم المصروفات في السنة الحالية فعليه أن يبحث أسباب هذا الاختلاف. فقد ترجع أسباب هذا الاختـلاف إلى ظروف طبيعية، فالـزيادة في رقم المبيعـات قد تستلزم زيادة في المخزون، أو قد يؤدي النمو في أعمال المشروع إلى زيادة في رقم المصروفات. ولكن مجرد

وجود هذا الاختلاف يجب أن يلفت نظر المراجع ويدعوه إلى بحث أسبابه إلى أن يقتنع بأن هذه الأسباب طبيعية ولم تنشأ عن غش أو تلاعب في الحسابات. فكما أن النظام والتوحيد في البيانات بين السنوات المختلفة يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في الحسابات، فإن الاختلاف بين البيانات وعدم قابليتها للمقارنة يجب أن يثير تساؤل المراجع ويدعوه إلى بحث الأسباب التي أدت إلى ذلك إلى أن يقتنع بجدية هذه الأسباب.

ثانيا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات

تعرضنا فيما سبق إلى طبيعة وأنواع أدلة الإثبات في المراجعة. ونتناول في هذا الفصل الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على هذه الأدلة. وقد سبق أن ذكرنا أن الأدلة التي يسعى المراجع للحصول عليها لا تتميز بالغرابة أو الغموض وأن معظمها من النوع العادي المباشر، فالمراجع لا يقوم بالعجائب ويخطىء من يظن أن له حاسة سادسة تمكنه من اكتشاف الغش والأخطاء. فعملية المراجعة في الحقيقة لا تختلف عن أي مشروع بحث، فالمراجع يقوم بجمع كمية كبيرة من البيانات والمعلومات، ثم يقوم بتقويم هذه المعلومات بطريقة إيجابية بعدالة وبدون تحيز. ولا شك أن تخطيط عملية المراجعة يستلزم خبرة فنية كبيرة ومهارة فائقة، ولكن بالرغم من ذلك فإن الوسائل التي يستخدمها المراجع في جمع وتقويم أدلة الإثبات التي يبنى عليها رأيه في القوائم المالية هي وسائل بسيطة نسبيًا، وبالرغم من بساطة هذه الوسائل فإنها إذا طبقت بعناية ومهارة لكانت كفيلة بإظهار نقط الضعف والأخطاء وعدم الدقة في البيانات محل الفحص.

ونتناول فيما يلي أهم الوسائل التي يستخدمها المراجع في جمع المعلومات والحصول على أدلة الإثبات:

١ ـ الجرد الفعلي.

٢ ـ المراجعة المستندية.

٣ ـ نظام المصادقات.

٤ ـ نظام الاستفسارات.

٥ ـ المراجعة الحسابية.
٦ ـ المراجعة الانتقادية.
٧ ـ الربط بين المعلومات والمقارنات.

وقد تعرضنا في المناقشة السابقة عن أدلة الإثبات في المراجعة إلى طبيعة بعض هذه الوسائل، ونستعرض فيما يلي بالتفصيل كل وسيلة من الوسائل السابقة.

الجرد الفعلي

ينطوي الجرد الفعلي (Physical examination) على فكرة بسيطة في حد ذاتها، فإذا استطاع المراجع معاينة الشيء موضوع الفحص ورؤيته بنفسه فإنه يستطيع التأكد من وجوده.

ويستلزم الجرد الفعلي قيام المراجع بعملية العد أو القياس أو الوزن حسب طبيعة العنصر محل الفحص، ومن الواضح أن مجال استعمال هذه الوسيلة مقصور على بعض أنواع الأصول التي لها كيان مادي ملموس كالنقدية والبضاعة الباقية والإضافات إلى الأصول الثابتة أو التي تخضع للإثبات بوسيلة مادية ملموسة كأوراق القبض والاستثمارات.

وفي كثير من الأحيان يستلزم استخدام هذه الوسيلة بطريقة سليمة ترتيبات بين المراجع والمنشأة. فالبضاعة في الطريق، أو تحت التشغيل، أو المجمعة جزئيًا، و المخزنة في شكل أكوام غير منظمة قد تجعل من المستحيل إجراء الجرد الفعلي بطريقة فعالة. ويجب على المراجع أن يتنبأ بمثل هذه المشكلات مسبقا وأن يتخذ الترتيبات اللازمة مع المنشأة لحل هذه المشكلات حتى تتم عملية الجرد بنجاح وبدون عقبات.

والجرد الفعلي كما سبق أن ذكرنا لا يثبت شيئا سوى وجود الأصول محل الفحص. أما بالنسبة لمشكلتي الملكية وصحة التقويم فإنه يلزم اتخاذ إجراءات أخرى لمعالجة هاتين المشكلتين.

وتنطوي فكرة الجرد الفعلي على عدة اعتبارات نذكرها فيما يلي :

١ ـ يتطلب الجرد الفعلي من المراجع المقدرة على التعرف أو تمييز الشيء الذي يقوم بفحصه. فالجرد لا تكون له أية قيمة إذا كان القائم بعملية الجرد لا يستطيع التعرف على الأصناف التي يقوم بجردها. فلابد أن يتأكد القائم بالجرد بأنه قد فحص فعلا الشيء المطلوب تحقيقه.

٢ ـ ويتفرع عن ذلك بطريق الاستنتاج الضمني أن المراجع لديه القدرة على التمييز بين الأصناف المختلفة من حيث درجة الجودة. فبالنسبة للقطن الخام مثلا هناك أنواع مختلفة منه يختلف سعرها باختلاف مواصفاتها، فالقطن الخام يتم تقسيمه إلى أنواع وإلى درجات في داخل كل نوع فهناك القطن الكرنك والمنوفي والجيزة ٣٠ والأشموني. . . الخ. وفي داخل كل نوع من هذه الأنواع توجد عدة درجات. وفي الحقيقة أن موقف المراجع في هذا الصدد بالغ الصعوبة، فالمراجع ليس خبيرا مثمنا وليس من المعقول أن يطالب بأن يكون خبيرا في جميع أصناف البضائع أو الأصول التي يقوم بتحقيقها بهذه الطريقة. وسنتعرض إلى هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد عند بحث موضوع مسئولية المراجع عن تحقيق بضاعة آخر المدة.

٣ ـ وتنطوي فكرة الجرد الفعلي أيضا على قدرة المراجع على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مزيف. فعند جرد الخزينة مثلا فالمفروض أن يكون المراجع قادرا على التمييز بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة. وقد يكون ذلك سهلا بالنسبة للعملة المعدنية ولكن الأمر قد لا يكون بالسهولة نفسها بالنسبة للعملات الورقية المزيفة بإتقان. والمراجع هنا مسئول عن اكتشاف التزييف الواضح أما العملات المزيفة بإتقان التي لا يستطيع اكتشافها إلا خبير فهو غير مسئول عنها.

المراجعة المستندية

ينتج عن عمليات المشروع تبادل مستندات وأوراق بينه وبين الغير كما أن كثيرا من العمليات التي تتم داخل المشروع ينشأ عنها مستندات. وهذه المستندات لها أهميتها

القصوى لأنها تمثل الأدلة الكتابية المؤيدة للعمليات. وتعتبر أساسا لقيود المحاسبة. ولذلك اهتم بها القانون التجاري كما سبق أن ذكرنا وألزم كل تاجر بالاحتفاظ بملف المستندات والمراسلات الواردة وملف صور المستندات والمراسلات الصادرة لما لهذه المستندات والمراسلات من أهمية في إثبات العمليات التجارية المتبادلة بين التاجر والغير. ومن أمثلة هذه الأدلة المستندية فواتير الشراء والبيع، والشيكات، وحوافظ الإيداع بالبنك، وإشعارات الخصم والإضافة، والعقود، وبوالص التأمين، وشهادات الأسهم والمستندات، وطلبات وأوامر الشراء، وتقارير الاستلام والفحص بالنسبة للبضاعة الواردة وعدد كبير آخر من المستندات والأوراق المتعلقة بعمليات المشروع.

ويعتمد المراجعون على المستندات اعتمادا كبيرا في مراجعة صحة القيود المثبتة في الدفاتر، فعند تحقيق بنود المشتريات يلجأ المراجع إلى فحص فواتير الشراء ومقارنتها بالمبالغ المقيدة بدفتر يومية المشتريات. كذلك عند مراجعة الإيداعات بالبنك يلجأ المراجع إلى فحص حوافظ الإيداع بالبنك ومقارنتها بالمبالغ المقيدة بدفتر العمليات النقدية وهكذا. وتعرف عملية فحص المستندات المؤيدة للقيود الدفترية باسم «المراجعة المستندية».

والمراجعة المستندية هي الأساس الحقيقي لعملية المراجعة. ويتوقف النجاح الكلي لأي عملية مراجعة على الدقة والذكاء الذي يتم به هذا الجزء من العمل فالمراجعة المستندية ليس معناها الفحص العابر للمستندات ولكن المقصود منها فحص عمليات المشروع وما يؤيدها من مستندات بحيث يقتنع المراجع بأن هذه العمليات سليمة، وأنها اعتمدت من الجهات المختصة بالمشروع، وأنها قيدت في الدفاتر بطريقة صحيحة. وبهذه الطريقة يذهب المراجع إلى ما وراء القيود الدفترية ويتتبع القيود إلى مصادرها الأصلية وبذلك يستطيع تفهم طبيعة العمليات والظروف المحيطة بها. وفي كثير من الأحيان قد لا يتم اكتشاف بعض أنواع الغش إلا بالمراجعة المستندية، ولذلك نكرر القول بأن هذا الجزء من عملية المراجعة يجب أن يتم بذكاء وعناية كبيرتين.

وتنطوي المراجعة المستندية على الأفكار الآتية :

١ - إن المستند المقدم إلى المراجع مستند حقيقي. فالمراجع لا يستطيع أن يجزم بدون أي بادرة من الشك بأن المستند المقدم إليه حقيقي، ولكن المراجع اليقظ يستطيع على الأقل اكتشاف المستندات المزورة تزويرا واضحا. ولذلك فإن أي كشط أو تغيير في الأرقام أو التواريخ يجب أن يلفت نظر المراجع.

٢ - تقضي أنظمة الرقابة الداخلية السليمة بمراجعة المستندات واعتمادها من أشخاص مسئولين داخل المنشأة. ولذلك يتعين على المراجع التأكد من وجود توقيعات الموظفين المكلفين بهذا العمل على المستندات. فوجود هذه التوقيعات على المستند يعطي نوعا من التأكيد للمراجع بأن المستند حقيقي. ويعتمد المراجع اعتمادا كبيرا على نظام الرقابة الداخلية في قبوله لحقيقة المستندات المقدمة إليه.

٣ - إن المستند خاص بعملية من عمليات المنشأة. ولذلك يجب أن يهتم المراجع باسم الجهة الموجهة إليها المستند فإذا كان المستند موجها إلى أحد المديرين أو الموظفين فقد يدل ذلك على أن العملية شخصية وأنها لا تخص المنشأة، أما إذا كان المستند موجها إلى المنشأة فإن ذلك يعتبر دليلا مبدئيًا على أن العملية هي إحدى عمليات المنشأة.

٤ - إن العملية قد قيدت في الدفاتر بطريقة صحيحة. ولذلك يصبح البحث في طبيعة الحساب المرحل إليه المبلغ من الأهمية بمكان. فمصروفات الصيانة والتصليحات على سبيل المثال لا يجب ترحيلها إلى حسابات الأصول الثابتة.

وعند فحص المراجع للمستندات الأصلية يجب أن يهتم بالاعتبارات الأربعة السالفة الذكر. كما يجب عليه عند فحص المستند الأصلي أن يفحص أيضا جميع المستندات الفرعية المتعلقة بالعملية. فإذا حدثت إضافات إلى العدد والآلات أثناء العام مثلا فإن المراجع يجب ألا يقتصر فحصه على فاتورة المورد فحسب، بل يجب أن

يمتد أيضا إلى فحص جميع المصروفات المتعلقة بتركيب هذه الآلات. وإلى الاطلاع على عقد الشراء والعقود المتعلقة بصيانة هذه الآلات في المستقبل. فمن الضروري فحص جميع المستندات الفرعية المتعلقة بالمستند الأصلي حتى يمكن الإحاطة بجميع الظروف والملابسات المتعلقة بالعملية.

وفي بعض الأحيان يضطر المراجع إلى فحص صور بعض المستندات بدلا من فحص المستندات الأصلية. ومثال ذلك فواتير البيع، فالفاتورة الأصلية ترسل إلى العميل ولذلك يضطر المراجع عند القيام بالمراجعة المستندية للمبيعات إلى فحص صور فواتير البيع لأنه لا بديل لذلك. وهنا يلجأ المراجع إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق هذه العمليات بالاطلاع على مستندات شحن البضاعة وخروجها من المخازن خصوصا في الأسابيع الأخيرة من السنة المالية كما سيأتي شرحه عند الكلام عن مراجعة المبيعات.

نظام المصادقات

وهذه الوسيلة تهدف إلى الحصول على بيان أو إقرار مكتوب من شخص خارج المنشأة بصحة أو عدم صحة رصيد أو بيان معين. وهذه الوسيلة إذا تم تطبيقها بطريقة صحيحة تعتبر من أنجح الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على أدلة إثبات يمكن الاعتماد عليها. ويمكن استخدام هذه الوسيلة في تحقيق المبالغ المستحقة على مديني المنشأة، وفي تحقيق المبالغ المستحقة على المنشأة للغير، وفي تحقيق أرصدة حسابات البنوك على اختلاف أنواعها. وفي التحقق من وجود بضاعة مملوكة للمنشأة طرف الغير كبضاعة الأمانة لدى الوكلاء والبضاعة الموجودة بمخازن الاستيداع . . . إلخ.

ويلاحظ أن المراجع لا يستطيع أن يطلب بنفسه مباشرة من الغير مصادقات (Confirmations) بصحة أرصدة حساباتهم مع المنشأة لأنه لا توجد علاقة مباشرة بينهم وبين المراجع وقد يرفض الكثير منهم الرد على خطاباته. ولذلك فإن طلب المصادقة الذي يرسل إلى الغير يجب أن ينبع من جانب المنشأة نفسها.

وبما أن هدف المراجع من إرسال مصادقات إلى الغير هو الحصول على أدلة إثبات من جهات خارجية مستقلة بصحة البيانات التي تحتويها هذه المصادقات، لذلك فإن هذه المصادقات تفقد حجيتها كدليل إثبات إذا كانت هناك فرصة لوقوع الردود على هذه المصادقات في أيدي موظفي المنشأة. فقد يلجأ موظفو المنشأة إلى إخفاء بعض هذه الردود أو التلاعب فيها. ويترتب على ما تقدم أن نظام المصادقات لكي يؤتى ثماره يجب أن يخضع للإجراءات الرقابية التالية:

١ - يقوم موظفو المشروع بإعداد خطابات المصادقات. ويتولى مندوبو المراجع مراجعة البيانات الواردة بهذه المصادقات مع دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية (أستاذ المدينين أو أستاذ الدائنين حسب الحالة). فيراجع اسم العميل (أو المورد) وعنوانه ورصيد حسابه مع دفاتر الشركة.

٢ - توضع طلبات المصادقة في مظاريف بواسطة المراجع نفسه ويتولى المراجع بنفسه إرسال هذه المظاريف بواسطة البريد.

٣ - المظروف الذي يوضع فيه خطاب المصادقة يجب أن يحمل عنوان مكتب المراجع بحيث إنه إذا لم يسلم الخطاب إلى المرسل إليه تعاد الرسالة إلى مكتب المراجع الذي يستطيع حينئذ البحث عن أسباب عدم تسليم الخطاب. أما إذا ذكر عنوان الشركة على المظروف فإن المراجع لا يستطيع أن يعلم على وجه اليقين ما إذا كانت الرسالة قد سلمت إلى صاحبها أو لم تسلم إليه وأعيدت إلى الشركة المرسلة. فقد تعاد المصادقات المرسلة إلى عملاء وهميين إلى الشركة ويخفي موظفو الشركة هذه الخطابات المردودة عن المراجع.

٤ - يجب أن يرفق بالمصادقة مظروف مطبوع عليه اسم المراجع وعنوانه وملصق عليه طابع بريد لاستعماله بواسطة العميل للرد على المصادقة. والغرض من ذلك التأكد من أن الردود على المصادقات يتم إرسالها مباشرة إلى مكتب المراجع والحيلولة دون وقوع هذه الردود في أيدي موظفي المشروع للأسباب السابق ذكرها.

وأهمية الإجراءات سالفة الذكر ظاهرة للعيان. فإذا لم تنفذ هذه الإجراءات بدقة فإن ذلك يتيح لإدارة المشروع أو موظفيه تغيير الأرقام الواردة بخطابات المصادقة قبل إرسالها أو عدم إرسال بعض هذه الخطابات بالمرة، أو إرسالها على عناوين خاطئة، أو تلقى الردود عليها والتلاعب في هذه الردود، فإذا وجد أي احتمال من هذا النوع فإن هذه المصادقات تفقد حجيتها كأدلة إثبات يمكن الاعتماد عليها.

وتنقسم المصادقات إلى نوعين رئيسيين هما:

١ ـ مصادقات إيجابية (Positive confirmations). وفي هذا النوع من المصادقة يتلقى العميل أو المورد خطابا من المنشأة تذكر فيه رصيد حسابه وتطلب منه الرد كتابة على عنوان المراجع بالمصادقة على صحة هذا الرصيد. وفي حالة عدم صحة الرصيد يطلب من العميل ذكر الأسباب في رده.

٢ ـ مصادقات سلبية (Negative confirmations). وفيها يخطر العميل برصيد حسابه ويطلب منه الرد كتابة على عنوان المراجع في حالة اعتراضه فقط على صحة الرصيد، مع ذكر الأسباب التي تدعوه إلى عدم الموافقة على صحة الرصيد.

وتحتوي هذه المصادقات عادة على العبارة التالية: «في حالة الاعتراض نرجو الكتابة رأسا مع ذكر الأسباب إلى مراقب حساباتنا السيد .... بالعنوان الآتي ... » وقد تأخذ هذه المصادقات شكل كشف عادي يرسل إلى العميل، ويتم ختم هذا الكشف بخاتم يحمل العبارة السابقة. ويتولى المراجع في هذه الحالة إرسال كشوف الحسابات بنفسه إلى العملاء.

والعيب الأساسي للمصادقات السلبية أن المراجع لا يستطيع أن يجزم في حالة عدم الرد على المصادقة بما إذا كان ذلك ناشئا عن صحة الرصيد أو ناشئا عن إهمال العميل وعدم اهتمامه بالرد على المصادقة المرسلة إليه.

ومن جهة أخرى فإن التكلفة الكبيرة والمجهود الذي تتطلبه المصادقات الإيجابية، فضلا عن نسبة الردود الضئيلة التي يتلقاها المراجع على هذا النوع من المصادقات تؤدي في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بوسيلة المصادقات السلبية.

وفي حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية، أو الشك في وجود غش أو أخطاء حسابية أو منازعات بشأن الأرصدة، فيفضل استخدام أسلوب المصادقات الإيجابية. كذلك يفضل هذا الأسلوب إذا كان عدد العملاء قليلا وكانت أرصدة حساباتهم كبيرة.

أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية متينا، وكان عدد الديون كبيرا وكانت هذه الديون ذات قيم صغيرة متقاربة فيمكن استخدام أسلوب المصادقات السلبية. ويكتفى في هذه الحالات بإرسال مصادقات سلبية إلى عينة من هؤلاء العملاء اعتمادا على متانة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته.

فإذا كان هناك عدد قليل من الحسابات ذات الأرصدة الكبيرة بالإضافة إلى عدد كبير من الحسابات ذات الأرصدة الصغيرة، فيمكن استخدام كلا النوعين من المصادقات. ففي هذه الحالة يمكن أن يشتمل برنامج المراجعة على إرسال مصادقات إيجابية لجميع العملاء الذين تزيد أرصدة حساباتهم عن حد معين، وإرسال مصادقات سلبية إلى نسبة معينة (١٥٪ مثلا) من العملاء الذين تقل أرصدة حساباتهم عن حد معين. فتحقيق الحسابات الكبيرة عن طريق المصادقات الإيجابية يعطى للمراجع نوعا من التأكيد بأنه لم تحدث أخطاء جوهرية في رقم المدينين. كما أنه لا يصح أن يهمل المراجع الحسابات ذات الأرصدة الصغيرة لأنه مسئول أيضا عن صحة رقم المدينين ككل. ومن المرغوب فيه أيضا أن تشمل المصادقات الحسابات المتأخرة التي مضى وقت طويل على استحقاقها والحسابات التي سبق اعتبارها معدومة. وفي العادة يكتفى بإرسال مصادقات إلى عينة من هؤلاء العملاء. أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفا فهذه الحسابات هي مصدر خطر كبير ولذلك يجب تحقيقها بوسيلة المصادقات على نطاق واسع.

وفي بعض الأحيان قد تطلب المنشـأة من المراجع عدم إرسال مصادقات إلى بعض العملاء خوفا من حدوث ردود فعل ضارة لعلاقات المنشأة بهؤلاء العملاء. وفي هذه الحالة يتعين على المراجع أن يحصل على قائمة مكتوبة بهذه الحسابات، ويجب أن يوقع على هذه القائمة أحد كبار المسئولين في المنشأة. ويجب ألا يقبل المراجع توقيع أحد صغـار الموظفين الذي يحاول إخفاء اختلاسات في حسابات المدينين بهذه الطريقة. ويجب أن يتحقق المراجع من صحة هذه الحسابات بوسائل وإجراءات أخرى.

نظام الاستفسارات

نظام الاستفسـارات (Inquiry) يقوم على توجيه أسئلة والحصول على إجابات مرضية عن هذه الأسئلة. وهـذه الإجـابـات تتدرج من إجابات رسمية مكتوبة إلى منـاقشـات شفـوية بين المراجع وموظفي المنشأة. ومع ذلك يستطيع المراجع الواعي باستخدام هذا الأسلوب الحصول على كثير من المعلومات عن كثير من الأمور التي قد تبدو له غامضة أو تحتاج إلى تفسير. ويلاحظ أن الإجابة على سؤال واحد نادرا ما تعتبر من قبيل الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها. أما الإجابة على عدة أسئلة مرتبطة ببعضها فقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى الحصول على أدلة مُرْضِيَة طالما كانت الإجابات على هذه الأسئلة معقولة ومتناسقة.

ويجب على المراجع أن يكون حريصا في اختيار هذه الأسئلة. فالأسئلة السخيفة فضلا عن أنه لا معنى لها تسيء إلى مركز المراجع. كما أن الأسئلة التي لا يمكن تحقيق أو اختبار صحة الردود عليها ليس لها قيمة عملية كبيرة. ويجب ألا يخلق المراجع شعورا لدى الموظفين القائمين بالعمل المحاسبي في المشروع بأنه يقبل أن يعتمد على بيانات غير مؤيدة أو معززة، لأنه إذا تأكد لديهم هذا الشعور فمن المؤكد أنه لن يحصل منهم على إجابات دقيقة أو أمينة على أسئلته.

وكـما سبق أن ذكرنا فإن هذه الإجابات لا تعتبر من أدلة الإثبات القوية التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها، فحجية هذه الأدلة تتأثر بما يأتي:

١ - درجة معرفة أو دراية الشخص الموجه إليه السؤال بالشيء موضوع البحث.
٢ - درجة مسئولية وأمانة هذا الشخص.
٣ - هل الشخص الموجه إليه السؤال له مصلحة في الموضوع.

فقد يتعمد هذا الشخص إخفاء الحقيقة أو إعطاء بيانات مُضلّلة وبذلك تعتبر إجاباته متحيزة لا يمكن الاعتماد عليها.

ولذلك فإنه يفضل دائما اختبار هذه الإجابات مع أي بيانات أخرى أو تحقيقها بوسائل أخرى كلما كان هذا ممكنا. فإذا كان هذا غير ممكن واضطر المراجع إلى الاعتماد على بيانات لا يمكن تحقيقها من إدارة وموظفي المشروع فيجب أن يشير إلى ذلك صراحة في تقريره.

المراجعة الحسابية

العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع بنفسه تعتبر من أبسط وسائل تحقيق العمليات. فإذا قام المراجع بنفسه بمراجعة أحد المجاميع أو التضريبات فإنه يستطيع أن يقتنع بدون أي مناقشة بصحة النتيجة التي حصل عليها من الناحية الحسابية. فالمراجعة الحسابية هي من أكثر الوسائل استخداما في مجال المراجعة. وتتطلب عملية المراجعة استخدام هذه الوسيلة في تحقيق الكثير من العمليات من الناحية الحسابية. فمن أمثلة العمليات التي يلزم تحقيقها بهذه الطريقة مراجعة مجاميع دفاتر القيد الأولى، ومراجعة مجاميع الحسابات في دفتر الأستاذ وصحة استخراج الأرصدة، ومراجعة التضريبات والمجاميع في كشوف جرد البضاعة، ومراجعة المجاميع والتضريبات في كشوف الأجور والمهايا، ومراجعة العمليات الحسابية الخاصة بالاستهلاكات والديون المعدومة وباقي التسويات الجردية لاحتساب المقدمات والمستحقات... الخ.

والمراجعة الحسابية تشمل أيضا مراجعة الترحيلات إلى دفتر الأستاذ لكي يقتنع المراجع بصحة هذه الترحيلات. ومراجعة المجاميع والترحيلات إلى الأستاذ تكون جزءا

مهمًا من عملية المراجعة، وبالرغم من أن هذا الجزء من العمل يتميز بالآلية مما حدا بالكثير إلى تسميته Routine checking إلا أنه يجب أن يتم بعناية وإتقان. وتتوقف كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع في هذا المجال على متانة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية. ففي حالة المشروعات الصغيرة حيث لا توجد في الغالب أنظمة سليمة للرقابة الداخلية يتطلب الأمر من المراجع مراجعة جزء كبير جدًّا من المجاميع والترحيلات، وفي أغلب الأحيان يطلب من المراجع موازنة الدفاتر، وقد يتطلب ذلك مراجعة تامة لكل المجاميع والترحيلات.

ويلاحظ في هذا المجال أن موازنة الدفاتر أو تحضير حسابات ختامية وميزانية من مجموعة معينة من الدفاتر لا يعتبر جزءا من واجبات المراجع، وإذا قام المراجع بهذا النوع من العمل فإنه يقوم به بصفته محاسبا لا بصفته مراجعا. أما في حالة المشروعات الكبيرة حيث يوجد نظام سليم للرقابة الداخلية فإن موازنة الدفاتر تتم بمعرفة موظفي المنشأة وفي هذه الحالة ليس من الضروري أن يقوم المراجع بمراجعة جميع الترحيلات والمجاميع وإنما يكتفي المراجع باختبار نسبة من هذه العمليات وتتوقف كمية هذه الاختبارات على ظروف كل حالة ولا يمكن أن توضع لها قواعد عامة.

ومع ذلك فإنه يجب التنبيه إلى أنه من غير المحتمل أن تؤدي المراجعة الحسابية إلى اكتشاف الأنواع الخطيرة من الغش، وهناك خطر كبير في أن يخصص الجزء الأكبر من وقت المراجع في القيام بهذا النوع من العمل بدلا من استخدام هذا الوقت في أعمال أخرى أهم وأنفع. فمراجعة جميع الترحيلات على سبيل المثال إلى دفتر أستاذ المدينين في مشروع كبير تأخذ وقتا ومجهودا كبيرين في أغلب الأحيان لا يؤديان إلا إلى اكتشاف بعض الأخطاء الكتابية. ولكن هذا النوع من المراجعة لا يبرهن بأي حال على أن جميع مبيعات المشروع قد أدخلت في الدفاتر. كما لا يبرهن على أن جميع هذه المبيعات حقيقية.

المراجعة الانتقادية

المراجعة الانتقادية (Scanning) معناها الفحص الدقيق أو الدراسة الانتقادية التحليلية لأحد الحسابات أو لأحد القيود أو لأحد السجلات المحاسبية الأخرى. فالمراجع الخبير يستطيع بإلقاء نظرة فاحصة على أحد الحسابات أو إحدى الصفحات اكتشاف الأمور الغريبة أو الشاذة الموجودة في هذا الحساب أو في هذه الصفحة. ولا شيء يدعو إلى الغرابة في ذلك، فالمراجع في هذه الحالة يستخدم جميع مواهبه وخبراته ومعلوماته المحاسبية بالنسبة لهذا النوع من العمليات لتقويم المعلومات الموجودة أمامه. وبطبيعة الحال فإن الشيء العادي المتوقع لا يلفت انتباهه، أما الأمور غير العادية أو الشاذة فهي التي تثير اهتمامه وريبته.

فمن المعلوم مثلا أن حساب الصندوق في دفتر الأستاذ العام عادة ما يحتوي على قيد شهري للمقبوضات في جانب منه وآخر للمدفوعات في جانب له. فإذا وجد المراجع ثلاثة عشر قيدا في هذا الحساب في خلال السنة المالية فإن ذلك يجب أن يثير اهتمامه ويدعوه إلى البحث عن سبب ذلك.

وعند فحص أحد قيود اليومية انتقاديًا يجب أن يبحث المراجع في ملاءمة هذا القيد لطبيعة أعمال المنشأة، كما يجب أن يهتم بالتوجيه المحاسبي لطرفي القيد وبصحة القيد نفسه من ناحية تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

وعند فحص أحد حسابات المدينين انتقاديًا يجب على المراجع أن يهتم بعمر الدين، وما إذا كان العميل يسدد حسابه بانتظام خلال فترة الائتمان، وهل يتكون الرصيد النهائي من بنود محددة تمثل عمليات الشهر الأخير مثلا أم أن العميل يسدد دفعات على الحساب من قيمة كل فاتورة بحيث يتزايد رصيد الحساب بصفة مستمرة. كما يجب أن تلفت نظره الشيكات والكمبيالات المرفوضة الواردة من العميل. فبواسطة هذا النوع من الدراسة التحليلية لحسابات العملاء يستطيع المراجع تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها.

ويجب على المراجع أيضا أن يهتم بالبنود غير العادية بسبب حجم هذه البنود. فالمراجع يتعين عليه أن يتحرى عن كل من البنود الكبيرة والبنود الصغيرة غير العادية. ومن أمثلة ذلك أن القضاء الإنجليزي(٣) أدان أحد المراجعين بالإهمال في القيام بواجبه لعدم تحقيقه لرصيد صندوق المصروفات النثرية بالجرد الفعلي. فقد كان الرصيد الدفتري ٧٩٦ جنيهًا بينما كانت النقدية الموجودة فعلا ٣٠ جنيهًا. فمجرد حجم الرصيد الدفتري في هذه الحالة كان يجب أن يثير شكوك المراجع.

وبالطريقة نفسها فإن المبالغ الخاصة بالعام أو الشهر الحالي يجب أن تكون قابلة للمقارنة بالمبالغ الخاصة بالعام أو الشهر السابق. فإذا انعدمت المقارنة فإن ذلك يجب أن يثير اهتمام المراجع ويدعوه إلى تقصي أسباب ذلك. فالمراجع الخبير يعتمد اعتمادا كبيرا على قابلية البيانات للمقارنة، ويلاحظ الفروق غير العادية في أي بند من البنود، ويتحرى بطبيعة الحال عن هذه البنود غير العادية.

الربط بين المعلومات والمقارنات

بموجب نظام القيد المزدوج هناك اتجاه لوجود ترابط بين الحسابات والبنود المختلفة Correlation with related information فهناك ارتباط مثلا بين مصروفات التأمين المحملة لحساب الأرباح والخسائر ومصروفات التأمين التي تخص المدة المقبلة والتي تظهر بالميزانية كذلك فإن هناك علاقة بين الزيادة المتوقعة في رقم الديون المشكوك فيها وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

كذلك إذا وجد حساب لأحد المصروفات مرتبطا بحساب أحد الأصول فإن تحقيق هذا الأصل لا يكون كاملا إلا إذا تمت المطابقة والربط بين حساب هذا المصروف وحساب الأصل بطريقة من الطرق وتنطبق الاعتبارات نفسها على حسابات الخصوم كالربط بين القروض والفوائد المستحقة على هذه القروض.

---

(٣) London Oil Storage Co. Ltd. V. Sear, Hasluck & Co.

والتوافق والتناسق بين هذه الحسابات المرتبطة يعتبر بالتأكيد دليل إثبات على أن هذه الحسابات خالية على الأقل من الأخطاء. وتستعمل عبارة «المطابقة» كثيرا بواسطة المراجعين لوصف عملية الربط بين رصيد أحد الحسابات ورصيد حساب آخر كالمطابقة بين الفوائد المحملة لحساب الأرباح والخسائر ومقدار القروض المستحقة على المنشأة. وكالمطابقة بين رصيد البنك في دفاتر المنشأة والرصيد كما يظهر في كشف البنك، والمطابقة بين رصيد حساب إجمالي المدينين ومجموع الأرصدة الفردية المستخرجة من دفتر أستاذ المدينين وهكذا. فالمراجع الماهر الحريص هو الذي يستغل هذه العلاقات في الربط بين البنود المختلفة وفي تدعيم الثقة في هذه الحسابات.

العوامل التي تؤثر على كمية الأدلة التي يجمعها المراجع

١ ـ درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية (Degree of internal control)

إن وجود نظام سليم فعال للرقابة الداخلية له تأثير مباشر على نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع، وبالتالي يحكم كمية الأدلة التي يجب أن يحصل عليها لتأييد الأرقام الواردة في القوائم المالية. لذلك فإن أول واجبات المراجع هو فحص نظام الرقابة الداخلية وتقويمه والقيام بالاختبارات الكافية للتأكد من أن جميع الخطوات الرقابية التي يحتويها هذا النظام تنفذ فعلا بطريقة مرضية.

٢ ـ الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص (Materiality)

العلاقة بين قيمة أحد العناصر بالنسبة إلى باقي العناصر أو بالنسبة إلى مجموع الميزانية أو إلى رقم صافي الربح النهائي توضح الأهمية النسبية لهذا العنصر. فإذا كان هناك خطأ أو انحراف في أحد هذه العناصر الجوهرية فإن القوائم المالية تتأثر بذلك تأثرا كبيرا. لذلك فإنه يلزم الحصول على قدر أكبر من أدلة الإثبات بالنسبة لأحد العناصر الجوهرية عما يكون عليه الحال بالنسبة لأحد العناصر غير الجوهرية.

فقد نجد في إحدى الشركات التجارية مثلا أن أكثر أنواع الأصول أهمية هي البضاعة والمدينون والنقدية. وهنا نتوقع أن تلقى هذه البنود عناية أكبر من المراجع عند

قيامه بعملية الفحص عن بعض البنود غير المهمة مثل المصروفات المدفوعة مقدما. وبطبيعة الحال فإن المراجع يسعى في هذه الحالة إلى الحصول على أكبر قدر من الأدلة المقنعة بالنسبة إلى بنود البضاعة والمدينون والنقدية، ولا يبذل الدرجة نفسها من المجهود والاهتمام في تحقيق البنود غير المهمة مثل المصروفات المدفوعة مقدما.

ويلاحظ أن مفهوم الأهمية النسبية من الصعب تعريفه ويعتمد بصفة أساسية على تقدير المراجع الشخصي. فيعتبر أحد الأمور جوهريًا إذا كان إدخاله في القوائم المالية أو استبعاده منها يؤثر على قرار مستخدم القوائم المالية. ومفهوم الأهمية النسبية لا يتوقف كلية على الحجم، فهو يشمل أحكاما نوعية وكمية وتتوقف الأهمية النسبية أيضا على أهمية البند لمشروع معين (مثل المخزون لشركة صناعية) وعلى مدى انتشار البند (هل يؤثر على عرض ومبالغ عدة بنود من القوائم المالية)، وعلى أثر البند على القوائم المالية في مجموعها.

٣ ـ درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر (Relative risk)

كلما كان العنصر معرضًا للاختلاس أو التلاعب احتاج المراجع إلى تأكيدات إضافية بأن هذا العنصر لم يحدث فيه فعلاً تلاعب أو اختلاس وبالتالي ازدادت حاجته إلى الحصول على أدلة أقوى لتأييد هذا العنصر.

وقد ينبع الخطر من طبيعة العنصر، فالعمليات النقدية هي أكثر أنواع العمليات تعرضًا للغش والاختلاسات، لذلك فإنه من المؤكد أن يحظى بعناية أكبر من جانب المراجع عن غيرها من العمليات. كذلك إذا وجد المراجع «حسابًا للمصروفات المتنوعة» فإن هذا البند يجب أن يحظى بعناية أكبر من جانب المراجع من ناحية الأدلة التي يسعى للحصول عليها لتأييد هذا الحساب عما يكون عليه الحال بالنسبة لأحد بنود المصروفات الأخرى مثل حساب «مصروفات التأمين». ويرجع سبب ذلك إلى أن حساب المصروفات المتنوعة معرض بدرجة أكبر لأن يحتوي على بنود شاذة أو غير عادية.

كذلك فإن الظروف المحيطة تؤثر أيضًا في درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر فإذا كانت المنشأة في ضائقة مالية وفي حاجة ماسة إلى الحصول على تمويل إضافي، فإنه يجب فحص مشتريات ومبيعات الشهر الأخير من السنة المالية بعناية أكبر خوفًا من إقدام المنشأة على التلاعب في هذه البنود لتضخيم الأرباح حتى يسهل عليها الحصول على التمويل الإضافي اللازم لها. كذلك في حالة التضخم وارتفاع معدلات ضريبة الدخل بطريقة غير عادية هناك خطر في إظهار الأصول بأقل من حقيقتها وإظهار الخصوم بأكثر من حقيقتها وتخفيض رقم صافي الربح.

حجية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها

سبق لنا أن رأينا أن أدلة الإثبات تختلف في حجيتها وفي درجة الاعتماد عليها. وقد رأينا أيضًا أن بعض البيانات التي تحتويها القوائم المالية يمكن تحقيقها بأدلة قاطعة بينما لا يتيسر ذلك بالنسبة للبعض الآخر. والمراجع يجب أن يكون مدركًا لهذه الاختلافات في حجية أدلة الإثبات. ويجب عليه أن يسعى جاهدًا للحصول على أفضل الأدلة المتاحة. ونتناول فيما يلي أهم الاعتبارات العامة التي تؤثر على حجية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها Reliability of audit evidence.

١ ـ ارتباط الدليل بالعنصر محل الفحص (Pertinence to the question at issue)

إذا لم يكن الدليل مرتبطًا ارتباطًا كليًا بالعنصر محل الفحص فإنه لا يصلح كدليل إثبات. فهناك خطر كبير في أن يقبل الإنسان أدلة ليس لها ارتباط بالعنصر موضوع الفحص بطريقة لا شعورية. فملاحظة الجرد الفعلي يبرهن فقط على أن البضاعة موجودة، ولكنه لا يبرهن على ملكيتها أو أنها صالحة للبيع، أو أنها سعرت بطريقة سليمة.

ومذكرة التسوية مع البنك تبرهن على وجود أموال لدى البنك تطابق الرصيد الظاهر بالميزانية، ولكنها لا تبرهن على أن هذه النقدية هي ما كان يجب أن يكون موجودًا فعلًا في تاريخ الميزانية. والردّ على مصادقة مرسلة إلى أحد المدينين يبرهن على وجود دين

ولكنه لا يبرهن على قابلية هذا الدين للتحصيل. وإذا قام مراجع غير خبير بجمع قائمة الأرصدة الفردية المستخرجة من دفتر أستاذ المدينين، ووجد أن مجموع هذه القائمة يتفق مع رصيد الحساب الإجمالي، فقد يقتنع بصحة أستاذ المدينين. وفي الحقيقة كل ما تم برهانه هو المطابقة الحسابية بين الأرصدة والحساب الإجمالي. فالحسابات الفردية للمدينين قد تكون أو لا تكون حقيقية أو قابلة للتحصيل أو غير قابلة للتحصيل.

من كل ما سبق يتضح أن المراجع يجب أن يكون حريصًا في استعمال الأدلة. فإذا لم يكن الدليل مرتبطًا بالنقطة محل البحث فإنه لا يصلح أن يكون دليلاً مقنعًا. ويرجع جزء من هذه المشكلة إلى أن المراجع يرغب بالنسبة إلى كل بند من البنود في تحقيق عدة بيانات. فبالنسبة لبند الاستثمارات الظاهر في جانب الأصول في ميزانية إحدى الشركات يرغب المراجع في تحقيق البيانات الآتية:

١ ـ أن الأوراق المالية موجودة فعلاً.

٢ ـ أن الشركة تمتلك هذه الأوراق.

٣ ـ أن هذه الأوراق مقومة في الميزانية بطريقة سليمة طبقًا للأصول المحاسبية المتعارف عليها.

فأدلة الإثبات التي تقدم لتأكيد أي بيان من البيانات السابقة قد يكون أو لا يكون لها ارتباط بالبيانات الأخرى. ففحص شهادات الأوراق المالية قد يقنع المراجع بصحة الوجود والملكية ولكنه ليس كافيًا لإقناعه بصحة تقويم هذه الأوراق. فالمراجع يجب عليه التفرقة بين البيانات المختلفة وانتقاء الدليل الملائم لكل نوع من هذه البيانات التي يريد تحقيقها واجتناب استخلاص أي نتائج لا تبررها طبيعة الأدلة المعروضة عليه.

٢ ـ احتمال التفسير الخاطىء (Misinterpretation)

احتمال التفسير الخاطىء هو من المشكلات المتعلقة بأدلة الإثبات. فأدلة الإثبات قد يتم تفسيرها تفسيراً خاطئًا بواسطة مراجع غير خبير. فأسماء الحسابات قد لا تدلّ

على محتويات هذه الحسابات، وإجراءات وخطوات الرقابة الداخلية قد تكون أقل فعالية مما تبدو عليه في الظاهر. وبالنسبة للأدلة التي يحصل عليها المراجع من الغير فاحتمال التفسير الخاطيء هنا مزدوج. فالشخص الموجه إليه السؤال قد لا يفهم المقصود منه، كما قد لا يفهم المراجع المقصود من الرد. ويتضح ذلك من كثير من الردود التي يتلقاها المراجعون في الحياة العملية على المصادقات المرسلة إلى الغير والتي تدل بوضوح على أن مستلم المصادقة لم يفهم المقصود منها.

٣ ـ درجة الإقناع التي يتمتع بها الدليل (Conclusiveness)

من النادر أن تكون أدلة المراجعة من النوع الحاسم أو المقنع اقناعًا تامًّا لا يرقى إليه أي شك ومثال ذلك عدم تأكد المراجع من الحالة التي توجد عليها بضاعة آخر المدة من حيث الجودة، أو مدى المطلوبات المحتملة، أو كفاية معدلات الاستهلاك... الخ.

ولذلك فالمراجع لا يضمن الدقة التامة للقوائم المالية ولكنه يدلي برأيه فقط في عدالة تمثيل هذه القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال. فبصرف النظر عن كمية الأدلة وقابليتها للاعتماد عليها فمن المرجح أن يكون للمراجع بعض الشك في مدى عدالة تمثيل القوائم المالية للموضوع محل البحث. وبحث جميع الأدلة المتاحة أو حتى حضور المراجع لدى العميل خلال السنة بأكملها لا يتيح له أن يحصل على تأكيد قاطع بعدالة القوائم المالية أو دقة البنود التي تحتويها. فاحتمال حدوث الأخطاء واحتمال ظهور بيانات غير صحيحة دائمًا وارد. والمراجع لا يستطيع أن يجمع أدلة لتزيل كل شك ولكنه يجمع الأدلة الكافية لتزيل أي شك جوهري.

ويترتب على ذلك أن المراجع يجب عليه أن يبحث في درجة الإقناع التي يتمتع بها الدليل، فإذا كان الدليل غير حاسم لتأييد البيان المطلوب تحقيقه، فيجب عليه على الأقل أن يبحث عن أدلة أخرى لتعزيز هذا الدليل.

وبـالإضافة إلى الاعتبارات العامة التي سبق ذكرها والتي تؤثر على حجية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها، فإن هناك مشكلات خاصة تتعلق بدرجة الحجية التي يتمتع بها كل نوع من أنواع أدلة الإثبات. ونتعرض فيما يلي بالتفصيل إلى هذه المشكلات الخاصة التي تؤثر على حجية كل نوع من أنواع أدلة الإثبات.

الوجود الفعلي: جميع أنواع الوجود الفعلي ليست على درجة واحدة من الحجية. فالجرد الفعلي للنقدية في نهاية المدة يعتبر عادة وسيلة كافية لتحقيق هذا البند إذا كانت النقدية الباقية مكونة من عملات معدنية وورقية. أما إذا احتوت النقدية الباقية على شيكات لم يتم تحصيلها بعد فإن الأمر ليس بهذه البساطة. فقد تكون هذه الشيكات مزورة أو قد لا يتم تحصيل هذه الشيكات لعدم كفاية رصيد الساحب لذلك فإن الوجود الفعلي هنا لا يكفي ويتعين على المراجع تحقيق هذه الشيكات بأساليب أخرى ويتم ذلك بتتبع تحصيل هذه الشيكات بواسطة البنك في المدة المالية الجديدة.

كذلك فإنه في حالة مراجعة حسابات أحد محلات المجوهرات فإن المجوهرات المقدمة إلى المراجع قد تكون مزيفة. وفي هذه الحالة فإن شهادة خبير مجوهرات موثوق به بأن هذه المجوهرات حقيقية تعتبر أكثر حجية من الجرد الفعلي الذي يقوم به المراجع. فالدليل المستندي هنا (شهادة الخبير) أقوى في الحجية من الوجود الفعلي.

المصادقات: المصادقات التي يحصل عليها المراجع من الغير والمرسلة رأسًا على عنـوان مكتبه تُعتبر من أقوى أنواع أدلة الإثبات وتَرقى في حجيتها إلى درجة الوجود الفعلي. إلا أنه يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية الكافية عند استعمال هذه الوسيلة. وقد سبق لنا بيان هذه الإجراءات الرقابية. ونود أن نلفت النظر هنا إلى خطر آخر يتعلق بهذه المصادقات. فقد ترسل المصادقة إلى شخص وهمي على عنوان شخص متصل بالمتآمر في ارتكاب الغش. ويقوم هذا الشخص بالتوقيع على المصادقة بالموافقة وردها إلى مكتب المراجع. وفي هذه الحالة يحصل المراجع على رد يبدو أنه سليم من الناحية الظاهرية. لذلك يجب تحقيق عناوين المرسل إليهم والتحري عن أسماء الأشخاص أو المنشآت التي لم يسمع بها المراجع بجميع السبل.

المستندات الخارجية: المستندات الخارجية تعتبر عادة من الأدلة القوية التي يعتمد عليها المراجع لصدورها من أشخاص خارج المنشأة، إلا أن هذه المستندات كما سبق أن ذكرنا قابلة للتزوير أو للتلاعب فيها. فقد يقدم مستند إلى المراجع تبدو عليه من الناحية الظاهرية جميع الدلائل على أنه مستند حقيقي. لذلك فإن أي كشط أو تغيير في الأرقام أو التواريخ يجب أن يلقى اهتمامًا من جانب المراجع. وبسبب احتمال تزوير المستندات لا يكتفي المراجع بالاطلاع على كشف البنك عند تحقيقه لبند النقدية بالبنوك بل يطلب من البنك مصادقة بالرصيد ترسل رأسًا على عنوان مكتبه.

وسهولة تزوير المستند هي من العوامل المهمة في تحديد حجية المستند. فوجود ورقة قبض مكتوبة على أحد نماذج السندات الأذنية المطبوعة التي تباع في المكاتب لا يعتبر من الأدلة القوية على وجود هذا الأصل. ولذلك لا يكتفى المراجع هنا بوجود مستند خارجي مؤيد للعملية (لسهولة تزوير هذا المستند) وإنما يلجأ أيضًا إلى تحقيق هذا الأصل بأسلوب المصادقات. ومن جهة أخرى فإن شهادات الأسهم والسندات يصعب تزويرها ولذلك يكتفي المراجع في تحقيق هذا الأصل بالاطلاع على هذه الشهادات، ولا تشمل إجراءات المراجعة المعتادة في هذه الحالة الحصول على مصادقات من الشركة التي أصدرت هذه الأوراق.

المستندات الداخلية والمعلومات التي يحصل عليها المراجع من موظفي المنشأة:
المستندات والمعلومات الداخلية التي يحصل عليها المراجع من موظفي المنشأة تعتبر كقاعدة عامة أقل حجية في الإثبات من الأدلة الأخرى التي سبق مناقشتها. وترجع عدم حجية هذه المستندات والمعلومات إلى عاملين: العامل الأول، أن الموظفين الذين يقومون بتحضير هذه المستندات أو إعطاء هذه المعلومات خاضعون لسيطرة الإدارة، لذلك فإن الأدلة التي يحصل عليها المراجع من هؤلاء الموظفين لا تعتبر من الأدلة المقبولة لتحقيق القوائم المالية التي هي من صنع الإدارة. وبالنسبة للعامل الثاني فإنه إذا حدث تلاعب أو اختلاسات فإن المعلومات المستقاة من موظفي المنشأة أو المستندات التي تم تحضيرها بمعرفتهم قد يتم التلاعب فيها أو تزويرها بقصد إخفاء هذا الغش.

ومع ذلك فإن كثيراً من المستندات الداخلية قد تكتسب درجة عالية من الحجية نتيجة لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية. مثال ذلك أمر تسليم مبيعات يتم التصريح به من إدارة المبيعات، ويستعمل كأمر إلى المخازن لتسليم البضاعة المطلوبة ويستعمل أيضًا بواسطة إدارة الحسابات لإعداد فاتورة البيع إلى العميل فمثل هذا المستند الداخلي يكتسب حجية في الإثبات نتيجة لنظام الرقابة الداخلية وما يستتبعه من تقسيم العمل بين الموظفين ومختلف الإدارات داخل المشروع.

والشهادات والإقرارات التي يحصل عليها المراجع من الإدارة تعتبر أيضًا من أنواع الأدلة المستندية الداخلية. وهذه الشهادات والإقرارات تعتبر عادة من الأدلة المحدودة القيمة في الإثبات نظرًا لعدم خضوعها لأي إجراء من إجراءات الرقابة الداخلية سواء عند إنشائها أو في استعمالها. ولذلك فإن المراجع لا يعتمد على هذه الشهادات وحدها في تحقيق البيانات التي تحتويها هذه الشهادات ويتعين عليه إخضاع هذه البيانات لجميع الاختبارات والقيام بجميع الإجراءات الأخرى التي تقنعه بصحة المعلومات التي تحتويها هذه الشهادات.

الأحداث اللاحقة

سبق أن ذكرنا أنه قد تقع أحداث أو عمليات بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية، وتقرير المراجع. وقد يكون لهذه الأحداث تأثير جوهري على القوائم المالية، ولذلك قد يتطلب الأمر إجراء تسوية في القوائم المالية أو الإفصاح عن هذه الأحداث في القوائم المالية.

وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة (Subsequent events) يتطلب الأمر أخذهما في الاعتبار بواسطة إدارة المشروع، كما يتطلب الأمر تقويمهما من جانب المراجع.[٤]

---

(٤) SAS No. 1 (AU 560).

ويتكون النوع الأول من تلك الأحداث التي تعطي مزيدًا من أدلة الإثبات عن الظروف التي كانت سائدة في تاريخ الميزانية وتؤثر على عملية التقدير التي ينطوي عليها إعداد القوائم المالية. فيجب على إدارة المشروع استخدام كل المعلومات التي تصبح متاحة قبل إصدار القوائم المالية في تقويمها للأحوال التي بنيت على أساسها تقديرات البنود المختلفة الواردة بالقوائم المالية. ويجب إجراء التسويات اللازمة بالقوائم المالية لتعكس التغير في هذه التقديرات نتيجة لأدلة الإثبات الجديدة التي تم الحصول عليها.

ويتطلب ذلك معرفة بجميع الحقائق والظروف السائدة واستخدام التقدير الشخصي. فمثلاً الخسارة التي تنشأ من عدم تحصيل دين نتيجة لتدهور أحوال العميل المالية عقب تاريخ الميزانية مما أدى إلى إشهار إفلاسه تعتبر دليلاً على أن حالة العميل كانت متدهورة فعلاً في تاريخ الميزانية، ولذلك يلزم أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار وعمل التسوية اللازمة في القوائم المالية قبل إصدارها. ومن جهة أخرى إذا نشأت خسارة مماثلة نتيجة لكارثة كحريق أو فيضان أصاب العميل عقب تاريخ الميزانية مما أدى إلى إفلاسه فإن هذا الحدث لا يدل على تدهور حالة العميل في تاريخ الميزانية. وبالتالي لا يستدعي إجراء أي تسوية بالقوائم المالية. وفي حالة نشوء نزاع قضائي قبل تاريخ الميزانية نتيجة لإخلال المنشأة بحق اختراع أو بعقد من العقود مثلاً، وتم تقدير التعويض بمبلغ معين في القوائم المالية ثم حدثت تسوية لهذا النزاع بقيمة مغايرة للقيمة المدرجة بالقوائم المالية فهنا يجب إجراء تسوية بالقوائم المالية لتعكس هذا الحدث.

أما النوع الثاني من الأحداث اللاحقة فلا يُؤثر على التقديرات في تاريخ الميزانية لأن الحدث لا يرتبط بالأصول أو الخصوم التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية، ولهذا السبب فإن هذه الأحداث لا تتطلب تسوية بالقوائم المالية. وبالرغم من ذلك فإن طبيعة بعض هذه الأحداث قد يستدعي الإفصاح عنها في القوائم المالية لكي لا تصبح هذه القوائم مضللة. ويتم ذلك الإفصاح عادة في شكل ملحوظة على القوائم المالية. أما إذا كانت الأهمية النسبية للحدث كبيرة جدًا فإنه قد يكون من الأنسب إظهار آثاره في شكل قوائم مالية افتراضية (عادة ميزانية فقط) مكملة للقوائم المالية التاريخية. وتعمل هذه القوائم بافتراض أن الحدث اللاحق قد وقع في تاريخ الميزانية.

ومن أمثلة النوع الثاني من الأحداث اللاحقة التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (دون عمل تسوية) ما يلي:

١ - إصدار أسهم أو سندات جديدة.
٢ - شراء مشروع آخر.
٣ - تسوية نزاع قضائي إذا كان الحدث الذي نشأت عنه هذه المطالبات القضائية قد وقع بعد تاريخ الميزانية.
٤ - الخسائر التي أصابت العدد والآلات أو المخزون نتيجة حريق أو فيضان.
٥ - الخسائر في بند المدينين والناشئة عن ظروف (مثل كارثة أصابت المدين) نشأت بعد تاريخ الميزانية.

ويلاحظ أن الأحداث اللاحقة التي لها تأثير على ما يحصل من الأصول مثل المدينين والمخزون أو على سداد الالتزامات التقديرية تستدعي إجراء تسوية بالقوائم المالية لأن هذه الأحداث تمثل عادة تراكمات لأحوال كانت موجودة لمدة طويلة من الزمن.

وفي بعض الأحيان قد يكون لأحد الأحداث (من النوع الثاني) أثر جوهري على المشروع بحيث يستدعي من المراجع أن يذكره في تقريره في فقرة مستقلة يشرح فيها الموضوع ليلفت نظر القارىء إلى الحدث وآثاره.

ويتطلب بيان معايير المراجعة رقم (١) (SAS No. 1) من المراجع القيام بإجراءات المراجعة التالية لفحص الأحداث اللاحقة التي قد يستدعي الأمر الإفصاح عنها أو إجراء تسوية بشأنها في القوائم المالية. وهذه الإجراءات يجب القيام بها عند أو قرب انتهاء العمل الميداني:

١ - دراسة آخر قوائم مالية مؤقتة (Interim financial statements) ومقارنتها بالقوائم المالية محل المراجعة وعمل المقارنات الأخرى التي تستدعيها ظروف الحال. ويجب الاستفسار من المديرين والموظفين المسئولين عن الشئون المالية

والمحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية المؤقتة قد تم إعدادها على الأسس نفسها التي استخدمت في القوائم المالية محل الفحص.

٢ ـ الاستفسار من المديرين والموظفين المسئولين عن الشئون المالية والمحاسبية ومناقشتهم في الأمور الآتية:

(ا) وجود أي مطلوبات محتملة جوهرية أو ارتباطات مستقبلة في تاريخ الميزانية محل الفحص أو في تاريخ الاستفسار.

(ب) ما إذا كان قد حدث تغير جوهري في رأس المال أو في الالتزامات طويلة الأجل أو في رأس المال العامل إلى تاريخه.

(جـ) الموقف الحالي لبنود القوائم المالية التي تم احتسابها بناء على أسس عريضة أو مبدئية أو بناء على بيانات غير كاملة.

(د) ما إذا كانت قد تمت أي تسويات غير عادية في الفترة من تاريخ الميزانية إلى تاريخ القيام بعملية الاستفسار.

٣ ـ دراسة محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين واللجان المختلفة والاستفسار عما دار في هذه الاجتماعات إذا لم تكن هذه المحاضرة جاهزة.

٤ ـ الاستفسار من محامي المشروع عن أي منازعات أو مطالبات قضائية.

٥ ـ الحصول على شهادة (أو خطاب) من العميل مؤرخ بتاريخ تقرير المراجع من المديرين المختصين (غالبًا عضو مجلس الإدارة المنتدب ومدير الإدارة المالية) بعدم وقوع أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية يستدعي الأمر الإفصاح عنها أو إجراء تسوية بشأنها في القوائم المالية.

٦ ـ القيام بأي إجراءات أخرى يعتبرها المراجع ضرورية لحسم أي موضوع قد ينشأ عند قيامه بإجراءات المراجعة السابق ذكرها أو بصدد مناقشاته واستفساراته السابق الإشارة إليها.

اكتشاف حقائق كانت موجودة في وقت التقرير في تاريخ لاحق(*)

ليس هناك التزام على المراجع بعد إصدار تقريره بالقيام بتحريات واستفسارات جديدة أو مستمرة أو باتخاذ إجراءات مراجعة أخرى بالنسبة للقوائم المالية التي سبق له مراجعتهـا والتي غطاهـا تقريره إلا إذا نمى إلى علمه معلومات جديدة قد تؤثر على تقريره. فإذا وصل إلى علم المراجع معلومات تتعلق بالقوائم المالية التي سبق أن أصدر عنهـا تقـريرًا ولم تكن هذه المعلومات موجودة لديه وقت إصدار تقريره، وكانت هذه المعلومات من الأهمية بحيث أنه لو علم بها في حينه لأثرت على تقريره فيجب عليه في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات التالية:

١ - أن ينصح العميل بالإفصاح عن هذه المعلومات الجديدة وأثرها على القوائم المالية فورًا إلى جميع الأشخاص الذين يعتمدون ماليًا على القوائم المالية أو الأشخاص الذين من المنتظر أن يعتمدوا عليها مستقبلاً.

٢ - إذا كانت آثار المعلومات الجديدة المكتشفة على القوائم المالية أو على تقرير المراجع يمكن تحديدها فورًا يجب على المراجع أن يصدر بأسرع ما يمكن قوائم مالية معدلة ومعها تقرير جديد من جانبه على أن يتم شرح أسباب التعديل في ملحوظة على القوائم المالية وأن يشار إلى هذه الأسباب في تقرير المراجع.

٣ - إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المراجع في وقت قريب، فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري التعديل المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في البند (٢) أعلاه.

٤ - يجب أن يتم نصـح العميل بمناقشة المسائل التي سيتم الإفصاح عنها أو الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها طبقًا لظروف الحال مع هيئة تداول الأوراق المالية SEC ومع بورصات الأوراق المالية والجهات الأخرى التي لها سلطة رقابية تنظيمية.

(*) Statements on Auditing Standards, AU 561.

٥ ـ وأخيراً يجب على المراجع اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام العميل بالإفصاح المطلوب كما ورد في الفقرات السابقة.

فإذا رفض العميل القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المراجع أن يُخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام العميل بالإفصاح المطلوب فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً:

١ ـ إخطار العميل بأنه لا يجب من الآن فصاعدًا الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.

٢ ـ إخطار الجهات الرقابية (Regulatory agencies) التي يخضع العميل لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.

٣ ـ إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً. وفي كثير من الأحيان قد يصعب من الناحية العملية توجيه هذاالإخطار إلى كل فرد من المساهمين أو المستثمرين بصفة عامة الذين قد تكون شخصياته غير معلومة للمراجع، لذلك فإن الإجراء المعتاد هو إخطار الجهة الرقابية التي يخضع العميل لاختصاصها طالبًا منها اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لتحقيق الإفصاح المطلوب. ويكفي لهذا الغرض إخطار هيئة تداول الأوراق المالية والبورصات بالنسبة للشركات المساهمة التي تخضع لاختصاصاتها.

ويجب أن يحتوي الإخطار على المعلومات التالية:

١ ـ وصف لآثار المعلومات الجديدة المكتشفة على تقرير المراجع والقوائم المالية.

٢ ـ البيانات التي تم الإفصاح عنها يجب أن تكون موجزة وحقيقية ما أمكن ويجب ألا تذهب إلى أكثر من تحقيق الغرض المطلوب. كما يجب تجنب التعليق على سلوك أو دوافع أي شخص.

وإذا رفض العميل التعاون ونتيجة لذلك لم يستطع المراجع القيام بعملية فحص كافية للمعلومات الجديدة، فإنه يكفي أن يذكر في إخطاراته بأن هذه المعلومات الجديدة قد نمت إلى علمه وأنها إذا كانت صحيحة فلا يجب الاعتماد مستقبلاً على تقريره أو الربط بينه وبين القوائم المالية. ويجب على المراجع في مثل هذه الحالات أن يستخدم تقديره المهني بعناية تامة ويفضل أيضًا استشارة محاميه في هذه الأمور.

الفصل السادس

الرقابة الداخلية
Internal Control

● الرقابة الداخلية بمعناها الواسع ● الرقابة الداخلية الإدارية ● الرقابة الداخلية المحاسبية ● الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ● المبادىء الأساسية ● دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية ● الارتباطات مع إجراءات المراجعة الأخرى ● المراجعة الداخلية

يقع على عاتق إدارة المشروع إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية. كما أنه من مسئوليات إدارة المشروع المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه. فبغض النظر عن الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي يؤدي المشروع أعماله بطريقة سليمة وبكفاية فإن هناك التزامًا قانونيًا ضمنيًا يقع على عاتق إدارة المشروع لإقامة نظام سليم للرقابة الداخلية. ومصدر هذا الالتزام الضمني هو واجب المشروع القانوني بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة. [1] وليس من المتصور وجود حسابات

(١) تلزم قوانين الشركات في بريطانيا جميع الشركات المساهمة بإمساك حسابات منتظمة وإلا وجب على المراجع أن يذكر ذلك في تقريره. كذلك يلزم المراجع في القانون المصري بأن ينص في تقريره على ما إذا كانت الشركة تمسك حسابات تثبت له انتظامها. ويلتزم مجلس إدارة الشركة المساهمة في نظام الشركات السعودي بإعداد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنقضية ووضعها تحت تصرف مراقب الحسابات، ومن الواضح أنه لا يمكن إعداد قوائم مالية إلا من سجلات محاسبية منتظمة.

منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية. ويجب مع ذلك التأكيد بأن أنظمة الرقابة الداخلية في حدّ ذاتها ـ مهما بلغت درجة تعقيدها وشمولها ـ لا تضمن الكفاية في إدارة أعمال المشروع أو تمنع التواطؤ بقصد الغش، وبصفة خاصة بين كبار الموظفين الذين يشغلون مناصب قيادية في المشروع على مستوى المسئولية.

الرقابة الداخلية بمعناها الواسع

يُقصد بالرقابة الداخلية بمعناها الواسع الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والوسائل التي تتبع في داخل المشروع التي من شأنها المحافظة على أصوله، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية في عمليات المشروع، والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

وعلى ذلك فإن الرقابة الداخلية بهذا المعنى الواسع تشمل أنظمة الضبط الداخلي (Internal check) والمراجعة الداخلية وجميع أنظمة الرقابة المالية وغير المالية التي من شأنها تحقيق الأهداف السالفة الذكر. ولا تقتصر الرقابة الداخلية في هذا المعنى الواسع على الأمور المحاسبية والمالية والمحافظة على أصول المشروع، وإنما تمتد أيضًا إلى أبعد من ذلك بكثير. فالرقابة الداخلية بهذا المعنى قد تشمل نظامًا للرقابة عن طريق الميزانيات التقديرية (Budgetary control) ونظامًا للتكاليف المعيارية «النمطية» (Stan- dards costs) والتقارير الدورية والإحصائية عن الإنتاج، وخطة لتدريب الموظفين لمساعدتهم على تفهم أعمالهم وزيادة كفايتهم. كما قد تشمل بعض وجوه النشاط الأخرى مثل دراسة الوقت والحركة (Time & motion study) وهي دراسة ذات طبيعة هندسية، واستعمال وسائل الرقابة على جودة الإنتاج وهي أمور تتعلق بوظيفة الإنتاج.

والرقابة الداخلية بهذا المعنى أوسع بكثير مما تتطلبة أغراض المراجعة. فالمراجع لا يؤهله تأهيله العلمي ولا خبرته العملية للحكم على بعض الأمور السابق الإشارة إليها. فالمراجع ليس خبيرًا في دراسة الوقت والحركة أو في تصميم وتقويم نظم تدريب الموظفين أو في دراسة جودة الإنتاج.

ولما كان المراجع مسئولاً عن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، لأنه على أساس هذه الدراسة يحدد المراجع طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات التفصيلية التي سيقوم بها، ولما كان تعريف الرقابة الداخلية بالمعنى المتقدم يشتمل على أمور تخرج عن اختصاص المراجع ولا يؤهله تدريبه المهني للقيام بها، لذلك فإنه من الضروري أن تتحدد بدقة تامة مسئولية المراجع عن تقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية.

فإذا ما عدنا إلى التعريف السابق للرقابة الداخلية فإنه يمكن تحليل هذا التعريف إلى أربعة عناصر كالآتي:

١ ـ المحافظة على أصول المشروع.
٢ ـ التأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
٣ ـ تحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية في عمليات المشروع.
٤ ـ الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

ويتضح مما تقدم أن العنصرين الأولين أكثر ارتباطًا بعمل المراجع من العنصرين الأخيرين وعلى ذلك فيمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى:

١ ـ رقابة داخلية محاسبية والهدف منها المحافظة على أصول المشروع، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتشمل أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية.
٢ ـ رقابة داخلية إدارية والهدف منها تحقيق الكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وتشمل التقارير الدورية والإحصائية عن الإنتاج، ودراسة الوقت والحركة، ومتابعة تنفيذ الميزانيات التقديرية، وبرامج تدريب الموظفين، ودراسات جودة الإنتاج.

وقد استقر الرأي بين الهيئات المهنية في كل من انجلترا وأمريكا على مسئولية المراجع عن تقويم ودراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية وعن عدم مسئوليته عن دراسة وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية الإدارية إلا في أحوال خاصة، إن وجد أن بعض

أنظمة الرقابة الإدارية لها علاقة أو أثر على السجلات المحاسبية وعلى درجة الاعتماد عليها. فقد تدعو الحاجة في بعض الأحيان، على سبيل المثال، إلى فحص وتقويم السجلات الإحصائية التي تمسك في أقسام الإنتاج أو البيع أو الأقسام الأخرى.

وللمساعدة على توضيح التفرقة بين الرقابة الداخلية المحاسبية والرقابة الداخلية الإدارية فقد تولى بيان معايير المراجعة رقم (١) (SAS No. 1 (AU 320 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إعادة صياغة هذه التعريفات كما يلي.

الرقابة الداخلية الإدارية

الرقابة الداخلية الإدارية تشمل ـ ولكنها لا تقتصر على ـ الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرار والتي تؤدي إلى اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة. والتصريح بالعمليات هو وظيفة من وظائف الإدارة لها اتصال مباشر بمسئولية الإدارة عن تحقيق أهداف المنشأة وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية على العمليات.

الرقابة الداخلية المحاسبية

الرقابة الداخلية المحاسبية تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وبالتالي فهي مصممة للحصول على تأكيد معقول بما يأتي:

١ ـ إن العمليات يتم تنفيذها طبقًا لتعليمات الإدارة العامة أو الخاصة (بتصريح عام أو خاص من الإدارة).

٢ ـ إن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن:

(أ) السماح بإعداد قوائم مالية مطابقة لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها أو أي مقياس آخر ينطبق على هذه القوائم.

(ب) مسئولية التحاسب عن الأصول (Accountability for assets).

٣ ـ الاتصال بالأصول (Access to assets) لا يسمح به إلا بتصريح من الإدارة.

٤ - المبالغ المسجلة بها الأصول للمحاسبة عنها (The recroded accountability for assets) يجب أن تقارن مع الأصول الموجودة على فترات معقولة واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.

ويزيد بيان معايير المراجعة رقم (١) هذه المفاهيم الأساسية توضيحًا كما يلي:

مسئولية الإدارة Management Responsibility

إنشاء نظام للرقابة الداخلية والمحافظة عليه هو من مسئوليات الإدارة المهمة. ويجب أن يخضع نظام الرقابة الداخلية للإشراف المستمر من جانب الإدارة للتأكد من تنفيذه كما هو موضوع ولتعديله بما يتناسب مع التغير في الظروف.

التأكيد المعقول Reasonable Assurance

تعريف الرقابة الداخلية المحاسبية يفيد الحصول على تأكيد معقول لا مطلق بتحقيق الأهداف التي يتطلبها النظام. فمفهوم «التأكيد المعقول» يعترف بأن تكلفة الرقابة الداخلية يجب ألا تزيد على المنافع المستمدة منها. وبالرغم من أن علاقة التكلفة بالمنفعة هي المقياس الأساسي الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظام للرقابة الداخلية، إلا أن قياس التكاليف والمنافع بدقة لا يكون عادة مستطاعًا، وبالتالي فأي تقويم لعلاقة التكلفة بالمنفعة يخضع لعنصر التقدير من جانب الإدارة.

القيود Limitations

هناك قيود في النظام نفسه يجب الاعتراف بها عند أخذ فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الاعتبار. فعند تنفيذ معظم الإجراءات الرقابية هناك احتمالات لحدوث أخطاء تنشأ من أسباب عديدة مثل سوء فهم التعليمات المصدرة، وأخطاء التقدير، والإهمال الشخصي، وعدم الانتباه، والإرهاق. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإجراءات التي تعتمد فاعليتها على تقسيم الواجبات يمكن التغلب عليها كما هو واضح بالتواطؤ. وبالمثل فإن الإجراءات التي تكفل تنفيذ العمليات وتسجيلها طبقًا لتعليمات الإدارة قد تكون غير فعالة لاكتشاف الغش والأخطاء التي تتم بواسطة الإدارة نفسها في العمليات

أو التقديرات والأحكام الشخصية التي تلزم لإعداد القوائم المالية. وبالإضافة إلى ما تقدم فإن انطباق التقويم الحالي لنظام الرقابة الداخلية على الفترات المقبلة يخضع لخطر مؤداه أن هذه الإجراءات قد لا تصبح كافية نتيجة لتغير الظروف، ولأن درجة التقيد بهذه الإجراءات قد تضمحل مستقبلاً.

الموظفون Personnel

التأكيد المعقول بأن الأهداف الرقابية الداخلية سيتم تحققها يعتمد على كفاية ونزاهة موظفي المنشأة، واستقلال واجباتهم، وفهمهم للإجراءات الموضوعة. وتساهم هذه العوامل على الرغم من أهميتها في خلق مناخ يؤدي إلى الرقابة المحاسبية لا إلى التأكيد بأن هذه الرقابة ستتحقق بالضرورة.

الفصل بين الوظائف Segregation of Functions

الوظائف المتعارضة لأغراض الرقابة المحاسبية هي تلك التي تضع شخصًا في مركز يسمح له بارتكاب الغش والأخطاء وتغطيتها أثناء قيامه بواجباته العادية. فأي شخص يقوم بتسجيل العمليات أو له اتصال بالأصول يكون عادة في وضع يسمح له بارتكاب الغش والأخطاء. وبالتالي فإن الرقابة المحاسبية تتوقف بالضرورة بدرجة كبيرة على استبعاد فرص تغطية الغش والأخطاء، فمثلاً الشخص المكلف بتسجيل المدفوعات يمكنه إغفال قيد أحد الشيكات إما عمدًا أو بحسن نية. فإذا قام الشخص نفسه بإعداد مذكرة التسوية مع البنك فإن إغفال قيد الشيك يمكن تغطيته بالتلاعب في مذكرة التسوية. وهذا المثال يوضح المفهوم الذي مؤداه أن الإجراءات التي تصمم لاكتشاف الأخطاء والغش يجب أن يقوم بها أشخاص آخرون خلاف الأشخاص الذين يسمح لهم مركزهم بارتكابها، أي بواسطة أشخاص لا يشغلون وظائف متعارضة.

تنفيذ العمليات Execution of Transactions

الحصول على تأكيد معقول بأن العمليات يتم تنفيذها كما تم التصريح بها يتطلب دليل إثبات مستقلّ بأن التصريح بالعمليات يصدر من أشخاص لهم الصلاحية في ذلك وأن العمليات لا تخالف ما تم التصريح به.

تسجيل العمليات Recording of Transactions

أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية بشأن تسجيل العمليات تتطلب تسجيل هذه العمليات بالمبالغ الصحيحة وفي المدة المحاسبية التي تم فيها تنفيذ هذه العمليات وأن يتم تبويب هذه العمليات في الحسابات المناسبة. ويقصد بالمدة المحاسبية المدة التي تعد عنها القوائم المالية.

الاتصال بالأصول Access to Assets

هدف المحافظة على الأصول وحمايتها يتطلب أن يكون الاتصال بالأصول مقصورًا على الأشخاص المصرح لهم بذلك. وفي هذا المجال فإن الاتصال بالأصول يشمل كلًّا من الاتصال الفعلي (المادي) والاتصال غير المباشر عن طريق إعداد أو تشغيل المستندات التي تصرح باستخدام الأصول أو التصرف فيها. ويتأثر عدد الموظفين ونوعيتهم الذين يصرح لهم بالاتصال بالأصول بطبيعة هذه الأصول وقابليتها للخسارة عن طريق الأخطاء والغش.

مقارنة المسئولية المحاسبية المسجلة مع الأصول

Comparison of Recorded Accountability with Assets

الغرض من مقارنة المسئولية المحاسبية المسجلة (ما سجل بالدفاتر عن الأصول) مع الأصول هو تحديد ما إذا كانت الأصول الفعلية تتفق مع المسئولية المحاسبية المسجلة. ومن الأمثلة المعتادة لهذه المقارنات جرد النقدية والأوراق المالية، ومذكرات التسوية مع البنوك والجرد الفعلي للمخزون. فإذا أظهرت عملية المقارنة أن الأصول لا تتفق مع المسئولية المحاسبية المسجلة فإن هذا يدل على وجود عمليات غير مسجلة أو أن العمليات تم تسجيلها بطريقة غير صحيحة. ولكن العكس ليس دائمًا هو الصحيح. فعلى سبيل المثال إذا اتفق الجرد الفعلي للنقدية مع الرصيد المسجل بالدفاتر فإن ذلك لا يعتبر دليلًا على أن جميع النقدية التي تم تسلمها قد قيدت في الدفاتر بطريقة صحيحة.

وبالنسبة للأصول القابلة للخسارة عن طريق الغش أو الأخطاء فإن المقارنة مع المسئولية المحاسبية يجب أن تتم بطريقة مستقلة. ودرجة تكرر هذه المقارنة من أجل حماية الأصول تتوقف على طبيعة وقيمة الأصول المختصة وتكلفة إجراء هذه المقارنة. فمثلاً قد يكون من المعقول جرد النقدية يوميًا ولكن ليس من المعقول جرد المخزون يوميًا. فدرجة تكرر هذه المقارنات لأغراض الاعتماد على دقة السجلات من أجل إعداد قوائم مالية سليمة يتوقف على الأهمية النسبية لهذه الأصول وقابليتها للخسارة عن طريق الغش والأخطاء.

وفي حالة وجود فروق نتيجة لإجراء المقارنات سالفة الذكر فإن الإجراء المناسب الذي يجب اتخاذه يتوقف بصفة أساسية على طبيعة الأصل، والنظام المستخدم، ومبلغ الفرق وسببه. فالإجراء المناسب قد يشمل تعديل السجلات المحاسبية أو تقديم مطالبات تعويض إلى شركات التأمين، أو إعادة النظر في الإجراءات، أو اتخاذ إجراء إداري لتحسين أداء الموظفين.

طرق معالجة البيانات

بما أن تعريف الرقابة الداخلية المحاسبية والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها يعبر عنها في شكل أهداف، لذلك فهي مستقلة عن الطريقة المستخدمة في معالجة البيانات، وبالتالي فهي تنطبق بدرجة متساوية على جميع أنظمة معالجة البيانات سواء كانت يدوية أو ميكانيكية أم اليكترونية. ومع ذلك فإن الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف قد تتأثر بطريقة معالجة البيانات المستخدمة.

الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يتصف أي نظام سليم للرقابة الداخلية بالخصائص الآتية:

١ ـ خطة تنظيمية (Plan of organization)، وبصفة خاصة تحديد واجبات ومسئوليات الموظفين.

٢ ـ إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المشروع.

٣ ـ الإشراف الإداري ومتابعة الأداء (بما في ذلك المراجعة الداخلية).

ونتناول فيما يلي كل عنصر من هذه العناصر بشيء من التفصيل:

١ ـ الخطة التنظيمية

يستلزم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية خطة تنظيمية إدارية من شأنها تقسيم المشروع إلى إدارات رئيسية وإدارات فرعية ملائمة. وتحديد اختصاصات ومسئوليات كل إدارة من هذه الإدارات بدقة ووضوح بعضها مع بعض وكذا بالنسبة إلى مجلس الإدارة والتنسيق العام بين نشاط هذه الإدارات.

٢ ـ إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول

تهدف إجراءات الرقابة المالية والمحاسبية إلى المحافظة على أموال وممتلكات المشروع وإلى حماية هذه الأموال من الاستغلال غير المشروع أو سوء الاستعمال، سواء بحسن نية أو بسوء نية، وإلى أن المصروفات لا يتم صرفها إلا بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة وأنها قد صرفت في الوجوه المخصصة لها وأنه قد تم تسجيلها في الدفاتر بطريقة صحيحة، إلى التأكد من حصر جميع الإيرادات التي تخص المشروع ومن تسلم هذه الإيرادات في حينها.

وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تقسيماً مناسباً للواجبات واستخدام ما يسمى في انجلترا أنظمة الضبط الداخلي (Internal check) وإنشاء نظام محاسبي ملائم.

والمقصود بنظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمشروع والتي تعمل بصفة مستمرة كجزء من النظام الروتيني للمشروع والتي من شأنها أن عمل أي موظف لابد أن يكمله أو يحققه ويبرهن على صحته عمل موظف آخر وبحيث يؤدي كلٌ من هذين الموظفين عمله مستقلاً عن الآخر وبدون تكرار، بهدف منع أو سرعة اكتشاف الغش والأخطاء. فالشخص الذي يقوم بإعداد مذكرة التسوية على سبيل المثال، يقوم في الحقيقة بمراجعة أعمال الموظفين المكلفين بتسجيل العمليات النقدية وإيداعها بالبنك.

فنظام الضبط الداخلي من شأنه تقسيم العمل بين الموظفين بحيث لا ينفرد موظف واحد بالقيام بعملية من أولها إلى آخرها؛ لأن ذلك يسهل على هذا الموظف ارتكاب الغش دون وجود فرصة لاكتشاف هذا الغش، ولذلك فإن عمل أي موظف لابد أن يخضع لمراجعة أو تدخل موظف آخر لم يشترك في تأدية هذا العمل وبحيث تكون هناك مراجعة مستمرة لأعمال المشروع بواسطة موظفي المشروع.

فالمقصود من كلمة الضبط أو الرقابة في هذا الصدد وجود مانع أو وازع يمنع الموظفين من ارتكاب الغش.

ومن المبادىء الأساسية لنظام الضبط الداخلي أن الموظفين الذين من مهامهم المحافظة أو التعامل في أصول ذات قيمة يسهل اختلاسها مثل النقدية والبضاعة والأوراق المالية وأوراق القبض إلخ، يجب ألا يشتركوا في إعداد السجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأصول بل يجب أن يعد هذه السجلات أشخاص آخرون. فإذا كان أمين المخازن مكلفًا بإمساك سجلات الجرد المستمر فإن ذلك يساعده في اختلاس أي بضاعة وتغطية اختلاساته بالتلاعب في سجلات الجرد المستمر.

ومن مبادىء نظام الضبط الداخلي أيضًا عدم السماح لأي موظف بالاحتفاظ بأكثر من عهدة أو بأكثر من نوع من الأصول القابلة للإحلال. فيجب الفصل بين الصراف العام وصراف المصروفات النثرية. كما يجب ألا يعهد لشخص واحد بالنقدية وأوراق القبض لأن العجز في أحد هذه الحسابات قد تتم تسويته من الحساب الآخر.

ومن تطبيقات مبدأ الفصل بين الواجبات الفصل بين واجبات القائمين بتنفيذ العملية، وتسجيلها، وحيازة الأصول التي تنشأ عن العملية. فبالنسبة لعمليات الشراء مثلًا يقوم موظفو إدارة المشتريات بتنفيذ عملية الشراء، ويقوم موظفو إدارة الحسابات بتسجيل البضاعة المستلمة، ويتولى موظفو المخازن حيازة البضاعة المستلمة. وقبل قيد عملية الشراء يتأكد موظفو الحسابات بأن الشراء قد تم التصريح به من الإدارة وأن

البضاعة قد تم تسلمها. وبالتالي فإن القيد المحاسبي يكون هو أساس مسئولية أمين المخزن عن المحاسبة عن هذه البضاعة.

وبالإضافة إلى وجود نظام سليم للضبط الداخلي فإن الخطة التنظيمية يجب أن تحتوي على نظام لاعتماد العمليات على مختلف المستويات لتلافي اتخاذ أي إجراءات غير مصرح بها. فعدم وجود اعتماد لتصرف معين يجب أن يخضع في الحال للتحقيق والفحص.

وأخيراً يتطلب تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وجود نظام محاسبي متكامل، الهدف منه تسجيل جميع عمليات المنشأة والتأكد من الدقة المحاسبية للسجلات والقوائم المالية. ويجب أن يعتمد النظام المحاسبي على الأسس الآتية:

١ ـ وجود كتيبات أو لوائح مطبوعة تحدد الإجراءات المحاسبية والمالية التي يجب على الجميع اتباعها بحيث يمكن معرفة سياسات الشركة وتعليماتها من هذه الكتيبات وبحيث يمكن تطبيق هذه اللوائح بطريقة موحدة. فوجود دليل للحسابات ـ على سبيل المثال ـ يساعد في تطبيق السياسات المحاسبية وفي صحة تسجيل العمليات ويسهل تحضير القوائم المالية. ودليل الحسابات هو قائمة منظمة بأسماء الحسابات المستخدمة في المشروع وأرقامها. فلتسهيل تحضير القوائم المالية تقسم الحسابات إلى مجموعات للأصول، والخصوم، وحقوق أصحاب المشروع، والمصروفات والإيرادات.

وبالإضافة إلى دليل الحسابات فإنه يفضل أيضًا وجود لائحة للحسابات تحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في تسجيل وتلخيص البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير أو قوائم مالية.

٢ ـ يجب إعداد نماذج مطبوعة ومستندات لجميع العمليات الداخلية مثل فواتير البيع وأوامر الشراء والإيصالات والإشعارات وتقارير الاستلام والفحص إلخ. ويجب وجود نظام للرقابة على هذه المستندات بأن يتم طبعها في شكل دفاتر يحتوي كل دفتر منها على عدد معين من هذه النماذج، ويتم ترقيمها

بأرقام مسلسلة. ويسجل صرف هذه الدفاتر للموظفين في سجلات خاصة ويحتفظ بالدفاتر غير المستعملة في مكان أمين بعيدًا عن أيدي الموظفين.

ويجب أيضًا وجود مستندات خارجية معتمدة عن جميع العمليات التي تمت مع الغير مثل فواتير الشراء وحوافظ الإيداع بالبنك والإشعارات الدائنة والإيصالات التي تتلقاها المنشأة من الموردين إلخ.

٣ ـ يجب أن تخضع جميع العمليات لاعتماد من الموظفين المختصين.

٤ ـ يجب أن يحتوي النظام المحاسبي على أنظمة للرقابة من شأنها التأكد من صحة العمليات. فالحساب الإجمالي للمدينين يعتبر بمثابة حساب مراقبة على دفتر أستاذ المدينين، ووجود ميزانية تقديرية يسلط الأضواء على الانحرافات بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية، كما أن وجود نظام للتكاليف يعتبر بمثابة وسيلة للتأكد من صحة الحسابات المالية.

٣ ـ الإشراف الإداري ومتابعة الأداء (بما في ذلك المراجعة الداخلية)

أحد الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية هو قيام المديرين بالإشراف والرقابة الإدارية على عمليات الشركة المالية ومركزها المالي على فترات دورية منتظمة عن طريق التقارير والقوائم المالية المؤقتة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية) والبيانات الإحصائية المختلفة التي ترفع إلى الإدارة. فمقارنة نتائج المدة الحالية بنتائج المدة السابقة قد توضّح وجود اختلافات وتدعو الإدارة إلى البحث في أسباب هذه الاختلافات عن نتائج السنوات السابقة. كذلك فإنه عند استعمال الميزانيات التقديرية فإن الإدارة تهتم بتقصي أسباب الانحرافات عن الميزانيات التقديرية.

وبالإضافة إلى هذه الرقابة الإدارية المنتظمة قد تتخذ الإدارة من آن لآخر قرارات بفحص أجزاء معينة من العمل كفحص المخازن أو أعمال قسم الأجور على أن ترفع إلى الإدارة تقارير بنتائج هذا الفحص. وفي المشروعات الصغيرة قد يقوم بهذا النوع من العمل المدير نفسه أو صاحب المشروع. فالإشراف والرقابة الإدارية تعتبر من العناصر الجوهرية في أي نظام فعال للرقابة الداخلية.

والمـراجعـة الـداخلية هي نوع من أنـواع الرقابة الإدارية وتهدف إلى فحص العمليات والسجـلات بطريقة مستمرة بواسطة موظفين من داخل المنشأة، ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية اختلافًا واسعًا من مشروع إلى آخر، وقد تمتد في حالة المشروعات الكبيرة بصفة خاصة، إلى أمور لا تعتبر بطبيعتها من الأمور المحاسبية. فالاتجاه الحديث في المراجعة الداخلية هو قيام المراجعين الداخليين بأنواع معينة من الفحص الذي يختلف في طبيعته وأهدافه عن التحقيق التقليدي للعمليات المالية. فالمراجع الداخلي لديه معلومات دقيقة وخبرة متخصصة بجميع عمليات المشروع. وهو يحصل على هذه المعلومات الوثيقة عن طريق العمل والدراسة المستمرة داخل المشروع، فإذا كان المراجع الداخلي مؤهلاً تأهيلاً مهنيًا كافيًا فإنه في هذه الحالة يجمع بين خاصية الاستقلال التي يتمتع بها المراجع الخارجي وبين المعلومات الداخلية الوثيقة عن أحوال الشركـة. لذلـك فهـو في وضـع مفضـل يسمح له بأن يحكم على سياسات الشركة وإجراءاتها سواء المحاسبية أو غير المحاسبية. وفي استطاعته التقدم باقتراحاته عن كثير من الأمـور التي تؤدي إلى رفـع الكفاية الإنتاجية للمشروع. ومن أمثلة هذه الأمور اقتراحاته عن طرق أفضل للتخزين وتناول المواد الأولية والمنتجات التامة. كما أن في استـطاعتـه انتقاد البرامج المختلفة الخاصة بالاستثمار أو التأمين أو تعيينات الموظفين إلخ، وبذلك يصبح المراجع الداخلي رجل أعمال من الطراز الأول بجانب عمله الفني كمراجع نتيجة للخبرة التي يحصل عليها داخل المشروع. فالإشراف الإداري على جميع المستويات هو على أعلى درجة من الأهمية في المشروع الكبير إذا أريد اجتناب الأخطاء الإدارية الفادحة التكاليف.

المبادىء الأساسية

بالإضافـة إلى ما تقـدم يقـوم نظام الرقابـة الداخلية على أربعة مبـادىء رئيسة (Basic principles) هي:

١ ـ نظام الاعتماد أو التصريح بالعمليات وبموجبه لا تتم بعض التصرفات إلا بواسـطة أشخـاص معينـين بالـذات مثل التوقيع على الشيكات، اعتماد الفـواتير للدفع، إصدار أوامر الشراء، الموافقة على التعيينات في وظائف

بالمنشأة إلخ. وهذا النظام يؤدي إلى تحديد المسئولية وإلى تركيز السلطة في يد عدد معين من الأشخاص المسئولين.

٢ - الفصل بين الوظائف والواجبات. فيتم الفصل بين وظيفة المحاسبة وباقي وظائف المشروع الأخرى مثل وظائف الشراء والإنتاج والبيع. وفي داخل وظيفة المحاسبة نفسها يتم تقسيم الواجبات أيضًا كالفصل بين الأشخاص الذين يتعاملون في النقدية الواردة والصادرة والأشخاص المسئولين عن إمساك حسابات المدينين والدائنين. والفصل بين الواجبات يهدف إلى:

(ا) تقليل فرص تغطية الغش عن طريق إجراء قيود وهمية أو غير مصرح بها في الحسابات.

(ب) يسمح لعمل أي شخص بأن يكون محل مراجعة من شخص آخر.

٣ - نظام الربط والمطابقة والموازنة بين أرصدة الحسابات المختلفة والذي تطور إلى درجة كبيرة من التعقيد باستخدام أنظمة التحقيق المختلفة في المحاسبة الآلية. فأنظمة تحقيق العمليات والموازنة بين أرصدة الحسابات المختلفة تعتبر جزءًا لايتجزأ من نظام الرقابة الداخلية.

٤ - وظيفة المراجعة الداخلية التي تعتبر الأداة الرابعة من أدوات الرقابة الداخلية. وهذا نوع مختلف من أنواع الرقابة بمعنى أنها ليست جزءًا من وظيفة المحاسبة ولكنها أداة مستقلة الغرض منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة داخل المشروع، ورفع تقارير إلى الإدارة عن نقط الضعف والانحرافات التي تم اكتشافها. وتتم المراجعة الداخلية بعد حدوث العمليات على عكس إجراءات الرقابة اليومية الأخرى التي تعتبر جزءًا من النظام نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك فهناك إجراءات كثيرة أخرى من إجراءات الرقابة الداخلية مثل القيام بالجرد الفعلي للبضاعة، الإجازات الإجبارية للموظفين، أنظمة التكاليف،

والميزانيات التقديرية. فكل هذه الإجراءات والأنظمة تحتوي على خصائص كثيرة من خصائص نظام الرقابة الداخلية.

ويشير المراجعون دائمًا إلى كلمة «كفاية» adequacy نظام الرقابة الداخلية وهذا التعبير يصعب تعريفه بدقة، فلا يوجد نظام كامل للرقابة الداخلية. وحتى على فرض وجود هذا النظام الكامل فإنه لا يكون عمليًا؛ لأن تكلفته الباهظة تمنع من التفكير في تنفيذه. فالكفاية إذن اصطلاح نسبي، ويجب تقويمها في ضوء المخاطر الموجودة وقانون تناقص الغلة. فرجل الأعمال الحريص يجب أن يوازن بين احتمال التعرض للأخطاء والغش وبين تكاليف الإجراءات الرقابية. ففي حدود معينة تعتبر كفاية نظام الرقابة الداخلية من المسائل التي يجب أن تقررها الإدارة. فالمراجع يستطيع بل ويجب عليه إسداء النصح إلى عميله بخصوص نقط الضعف في نظام الرقابة الداخلية ولكن واجبه الأساسي عند وضع برنامج المراجعة هو التأكد من أن الإجراءات التي يستخدمها في فحص وتحقيق العمليات تناسب ظروف الحالة كما هي موجودة فعلاً.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

ينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني لمجمع المحاسبين الأمريكي على أنه:

«يجب القيام بدراسة كافية وتقويم نظام الرقابة الداخلية الحالي كأساس للاعتماد عليه ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة».

فعند إبداء المراجع لرأيه في مدى عدالة القوائم المالية فإنه يعتمد على:

١ ـ مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع الأخطاء الجوهرية في العملية المحاسبية المستخدمة في إنتاج القوائم المالية.

٢ ـ اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة Substantive tests لتحقيق المبالغ الواردة بالقوائم المالية.

وعندما تكون الرقابة الداخلية المحاسبية قوية فإن المراجع يعتمد بدرجة أقل على اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة. وبالعكس عندما تكون الرقابة الداخلية ضعيفة فإن المراجع يجب أن يعتمد بدرجة أكبر على اختبارات تحقيق العمليات. وعلى ذلك فإن دراسة المراجع للرقابة الداخلية وتقويمه لها يعتبر من العوامل الرئيسة لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات تحقيق العمليات الضرورية لتحقيق بنود القوائم المالية.

ودراسة نظام الرقابة الداخلية كأساس لتقويمه تشمل مرحلتين:

١ - معرفة وفهم الإجراءات والطرق الموضوعة: ما هي الإجراءات التي تستخدم، ومن الذي ينفذها، وكيف تعالج مختلف أنواع العمليات وتسجل، والسجلات المحاسبية المستخدمة والمستندات المؤيدة لها.

٢ - التأكد بدرجة معقولة أن هذه الإجراءات الرقابية تستخدم فعلاً ويتم تنفيذها كما هي موضوعة.

وهاتين المرحلتين من الدراسة يطلق عليهما دراسة النظام review of the system واختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية Compliance tests على التوالي وبالرغم من أن هاتين المرحلتين يتم مناقشتهما كل مرحلة على حدة إلا أنهما مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا فيمكن القيام بأجزاء من كل منهما في الوقت نفسه وهذا قد يساعد المراجع في تقويمه للإجراءات الموضوعة ومدى تنفيذ هذه الإجراءات والتقيد بها.

دراسة نظام الرقابة الداخلية Review of System

ودراسة نظام الرقابة الداخلية هي عملية الغرض منها أساسًا الحصول على معلومات عن المنشأة وعن الإجراءات الرقابية الموضوعة. وهذه الدراسة تعتبر أساسًا لاختبارات مدى تنفيذ الأنظمة الرقابية (Compliance tests) ولتقويم النظام. ويتم الحصول على المعلومات اللازمة لهذا الغرض عادة عن طريق إجراء مناقشات مع المستوى المناسب من موظفي المنشأة وبالرجوع إلى الوثائق المختلفة مثل اللوائح المحاسبية والمالية التي تحدد الإجراءات المختلفة، والخرائط التنظيمية، وتوصيف

الـوظـائف، وخـرائط التـدفق flowcharts وتقـارير وأوراق وبرامج المراجعة الخاصة بالمـراجعـين الـداخليين. وعنـد جمع معلومـات عن النظام فمن المفيد دراسة تتابع الإجراءات المستخدمة في معالجة مختلف أنواع العمليات الرئيسة. ويقصد بالعمليات الـرئيسـة في هذا الخصوص العمليات التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية مثل المشـتريات، والمبيعـات، والمقبـوضـات النقـدية، والمـدفـوعـات النقـدية، والأجور والرواتب، ودورة الإنتاج في حالة المشروعات الصناعية.

وللتوضيح نأخذ على سبيل المثال المبيعات الآجلة. فالإجراءات التي تستخدم في معالجة مثل هذا النوع من العمليات قد تشمل تسلم أمر شراء من العميل، موافقة إدارة الائتمان على منح الائتمان اللازم للعميل، شحن البضاعة، إعداد فاتورة البيع، قيد الفاتورة في يومية المبيعات وفي حساب العميل في أستاذ المدينين، معالجة وتسجيل النقدية الواردة من العميل سدادا لحسابه.

ولتأكيد فهمهم للمعلومات التي تم الحصول عليها يلجأ بعض المراجعين إلى متابعة tracing عملية واحدة أو عدد قليل من العمليات من كل نوع من العمليات المختلفة خلال النظام (من البداية إلى النهاية) وبالرجوع إلى المستندات والسجلات التي تحتفظ بها المنشـأة. وهـذا الإجراء يعتبر جزءًا من اختبارات مدى تنفيذ الرقابة الداخلية التي سنتكلم عنها فيما بعد.

ولتسهيل عملية جمع المعلومات عن النظام يلجأ كثير من المراجعين إلى الاعتماد على وسيلة قائمة الاستقصاء Questionnaire. وتتكون قائمة الاستقصاء من عدد من الأسئلة تتعلق بالإجـراءات الـرقـابية التي يجب أن تكون موجودة عادة لمنع حدوث الأخطاء والغش بالنسبة لكل نوع من العمليات. وتقسم هذه الأسئلة إلى مجموعات تتعلق كل مجمـوعـة بأحـد الموضوعات أو بنوع معين من العمليات مثل المقبوضات النقـدية، المـدفوعات النقدية، المصروفات النثرية، أوراق القبض وهكذا. وتحتوي القائمة عادة على فراغ يسمح بوضع تعليقات توضيحية لبعض الأسئلة التي لا يستطاع

الإجابة عليها دون مناقشة تفصيلية. وتصاغ الأسئلة بحيث تكون الإجابة عليها بكلمة «نعم» أو «لا». والإجابات بلا تدلّ على نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية، أما الإجابات بنعم فتدل على وجود الإجراء الرقابي المطلوب وجوده. وتفرق معظم قوائم الاستقصاء عادة بين نقاط الضعف التي تعتبر رئيسة والأخرى التي تعتبر بسيطة أو أقل خطرًا، كما قد تشمل توضيحًا لمصدر المعلومات المستخدمة في الإجابة على الأسئلة، وتعليقات توضيحية بشأن أوجه النقص في الإجراءات الرقابية. وتعتبر قائمة الاستقصاء وسيلة منظمة لجمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية تحول دون السهو عن جمع معلومات عن بعض النواحي المهمة في النظام. ومن مزاياها الأخرى السهولة التي تتم بها عملية استكمال الإجابة على الأسئلة الموجودة بها.

ومن الوسائل الحديثة التي انتشر استعمالها أخيرًا لجمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية وسيلة خريطة التدفق، وهي عبارة عن رسم بياني يمثل بالرموز النظام المستخدم أو مجموعة من الإجراءات مع بيان كل إجراء من هذه الإجراءات بالتتابع. وتستخدم الرموز والخطوط في هذه الخريطة لوصف تفاصيل النظام. وتعمل خريطة تدفق مستقلة لكل نوع من العمليات تبين الإجراءات الرقابية المستخدمة وتدفق البيانات خلال النظام. فعلى سبيل المثال تعمل خرائط تدفق مستقلة لوصف الإجراءات الرقابية التي يستخدمها العميل بشأن المقبوضات النقدية، والمدفوعات النقدية، والمبيعات الآجلة، والمشتريات، والإنتاج، والأجور والرواتب. وتقسم كل خريطة إلى أعمدة رأسية فرعية تمثل الإدارات المختلفة (أو الموظفين) المتصلة بالعملية. وتساعد خريطة التدفق المراجع في تصور العلاقات الموجودة بين الإجراءات الرقابية وتسهيل تمييز الإجراءات الرقابية المهمة. فهي تعطي صورة أوضح وأكثر تحديدًا عن النظام المستخدم. وعند استخدام الرموز والخطوط بدلاً من الكلمات لوصف أحد الأنظمة الرقابية تكون فرص سوء الفهم أقل. وبالإضافة إلى ذلك يمكن بسهولة تحديث خرائط التدفق في عمليات المراجعة المتعاقبة سنة بعد أخرى، فكل ما هو مطلوب هو إضافة أو تغيير بعض الخطوط أو الرموز.

ومن العيوب المحتملة لخرائط التدفق بالمقارنة بالوسائل الأخرى أنها تتطلب وقتًا أطول ومهارة أكبر في إعدادها. ولكن هذا ليس عيبًا في الحقيقة لأن المراجع يخرج في النهاية بفهم دقيق وعميق للإجراءات الرقابية المستخدمة. ومن العيوب الأخرى لخرائط التدفق أنها لا تظهر بوضوح نقاط الضعف الموجودة في النظام كما يحدث في قائمة الاستقصاء. فالإجابة «بلا» في إحدى قوائم الاستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية هي مثل الضوء الأحمر الذي يعطي إشارة بوجود خطر. فخريطة التدفق لا تعطي إشارة بمثل هذا الوضوح عن عدم وجود أحد الإجراءات الرقابية أو عدم تنفيذه بطريقة سليمة. ومع ذلك فكما سبق أن ذكرنا فإن الاتجاه الحديث من جانب المراجعين هو تفضيل استخدام خرائط التدفق وربما كان هذا راجعًا إلى أن الصورة هي أفضل وسيلة للإيضاح.

ومن الوسائل الأخرى، بجانب قوائم الاستقصاء وخرائط التدفق، التي يستخدمها المراجعون في جمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية وسيلة أخذ مذكرات مكتوبة (Written narrative) عن النظام. وبموجب هذه الوسيلة يحصل المراجع على وصف تفصيلي مكتوب بالإجراءات الرقابية التي تتخذ بالنسبة لكل نوع رئيسي من العمليات. وعادة يتم متابعة تدفق كل نوع من العمليات مع تمييز الموظفين الذين يقومون بأداء الأعمال المختلفة، والمستندات التي يتم إعدادها، والسجلات التي يتم الاحتفاظ بها، وتقسيم الواجبات. وبعد إعداد هذا الوصف المكتوب يقوم المراجع عادة بتلخيص كل جزء رئيسي من أجزاء النظام كـ «قوي» أو «كافي» أو «ضعيف». وهذه الوسيلة تتميز بالمرونة في تصميمها وتطبيقها وتقلل احتمال أن تتم دراسة نظام الرقابة الداخلية بطريقة سريعة عابرة.

ولتأكيد فهم المراجع للمعلومات التي تم الحصول عليها عن نظام الرقابة الداخلية من المصادر المختلفة التي سبقت الإشارة إليها يلجأ بعض المراجعين كما سبق أن أشرنا إلى متابعة عملية واحدة من كل نوع من العمليات خلال النظام من البداية إلى النهاية. ويطلق على هذا النوع من الدراسة Transaction walk-through review أي

أن المراجع يمشي خلال النظام من بدايته إلى نهايته عن طريق اختيار عملية واحدة من كل نوع رئيسي من العمليات ومتابعة هذه العملية من البداية إلى النهاية. والغرض من ذلك توضيح فهم (أو تحقيق) المراجع لتدفق البيانات خلال نظام الرقابة الداخلية. وهذه العملية هي في حقيقتها عبارة عن دراسة للمسار المستندي (Audit trail) للأدلة المستندية للعمليات.

وبعد استكمال دراسة نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع عادة بتقويم مبدئي (Prelimenary evaluation) للنظام بافتراض أن الإجراءات الرقابية يتم تنفيذها كما هي موضوعة، ومن المرغوب فيه أن يتم هذا التقويم المبدئي في هذه المرحلة. وسنتكلم فيما بعد عن المبادىء والمفاهيم التي يجب اتباعها لتقويم النظام سواء كان هذا التقويم مبدئيًا أو نهائيًا.

اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية Tests of Compliance

الغرض من اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية هو التأكد بطريقة معقولة أن هذه الإجراءات تستخدم فعلاً كما هي موضوعة (Are in use and are operating as planned) فالإجراءات التي تحتوي عليها اللوائح المالية والمحاسبية أو التعليمات الأخرى التي تصدر من الإدارة قد لا يتم تنفيذها فعلاً من جانب الموظفين. فقد يتم تعديل الإجراءات الرقابية بطريقة غير رسمية مع مرور الوقت وتغير الموظفين. فقد يوجد نظام سليم للرقابة الداخلية من الناحية النظرية ولكن هذا النظام قد يُصبح معيبًا في التطبيق لأن قواعده وإجراءاته لا يتم احترامها أو الالتزام بها. فاختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية تركز على أداء الإجراءات الرقابية، ويتم القيام بها عادة خلال السنة المالية. وتتعلق هذه الاختبارات بالأسئلة الثلاثة الآتية:

١ ـ هل تم تنفيذ الإجراءات الرقابية؟
٢ ـ كيف تم تنفيذ الإجراءات الرقابية؟
٣ ـ من نفذ هذه الإجراءات الرقابية؟

وهـذه الاختبـارات ضرورية إن أراد المـراجـع الاعتـماد على هذه الإجراءات المـوضـوعـة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات تحقيق مختلف أنواع العمليات والأرصدة substantive tests ولكن هذه الاختبارات لا تكون ضرورية إن لم يتم الاعتماد على هذه الإجراءات لهذا الغرض. فقد يُقرّر المراجع عدم الاعتماد على الإجراءات الرقابية الموضوعة وذلك بسبب:

١ ـ أن الإجراءات في بعض النواحي قد تكون ضعيفة وغير مرضية بحيث لا يمكن الاعتماد عليها.

٢ ـ أن اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية قد تتطلب جهدًا أكبر من الوفر الناتج عن التخفيض في كمية اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة.

فإذا لم يتم الاعتـماد على نظام الـرقـابـة الـداخلية فليس هنـاك معنى للقيام باختبارات الهدف منها معرفة ما إذا كان النظام ينفذ أم لا. ولهذا السبب يقوم المراجعون بعمل تقويم مبدئي لنظام الرقابة الداخلية بعد دراسته. فإذا أظهر هذا التقويم المبدئي أنـه لن يكـون من المستطاع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في بعض النواحي، فيستطيع المراجع في هذه الحالة استبعاد اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية بشأن هذه النواحي والتركيز على القيام بالاختبارات التي تهدف إلى تحقيق بنود القوائم المالية.

وتستخدم إجراءات المراجعة التالية عادة في القيام باختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية:

١ ـ الاستفسار من الموظفين عن كيفية أدائهم لأعماله.

٢ ـ ملاحظة الموظفين أثناء قيامهم بأعمالهم.

٣ ـ الفحص المستنـدي كدليل على قيام المـوظفـين بأعمالهم. ويستخدم هذا الإجراء إذا كانت هناك أدلة مستندية على أداء الموظفين لأعمالهم في شكل توقيعات أو أختام على المستند تدل على اعتماده من جانب الموظف المختص.
أما الإجراءان الأول والثاني فيصلحان للتأكد من وجود فصل مناسب في الواجبات.

والـوضـع الأمثـل يقتضي تطبيق اختبـارات تنفيذ نظام الـرقابة الداخلية على العمليات التي تتم خلال السنة المالية بأكملها وذلك بسبب المبْدأ الإحصائي الذي يقرر أن العينـة التي ستستخدم أساسًا للحكم يجب اختيارها من المجتمع بأكمله. وعلى الرغم من ذلك يقوم كثير من المراجعين بإجراء هذه الاختبارات خلال مرحلة العمل المبدئي التي تتم أثناء السنة المالية والتي قد تسبق نهاية السنة المالية بعدة شهور. وفي مثل هذه الحالات يجب على المراجع دراسة العمليات التي تمت في الفترة الباقية من السنة في ضوء نتائج الاختبارات في مرحلة العمل المبدئي والاستفسارات التي حصل عليها عن الفترة الباقية، وطوال هذه الفترة، وطبيعة وقيمة العمليات والأرصدة التي تشملها هذه الفترة، وأدلة التقيد بأنظمة الرقابة الداخلية في الفترة الباقية التي يحصل عليها المراجع عند قيامه باختبارات تحقيق العمليات والأرصدة.

تقويم نظام الرقابة الداخلية Evaluation of System

بعد دراسة نظام الرقابة الداخلية واختبار تنفيذه يقوم المراجع بتقويم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد عليه. فالغرض من تقويم نظام الرقابة الداخلية هو اكتشـاف أي نقـاط ضعف فعلية في النظام وتحديد أثرها على بقية عملية المراجعة. ويلاحظ أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني (الخاص بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية) لا يسمح للمراجع بالاعتماد اعتمادًا كاملاً على نظام الرقابة الداخلية واستبعاد أي إجراءات مراجعة أخرى لأن اللغة التي صيغ بها هذا المعيار لا تسمح بهذا التفسير فضلاً عن القيود الطبيعية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية التي سبقت الإشارة إليها.[٢]

فإجراءات المراجعة الأخرى التي ستقتصر عليها اختبارات المراجع والتي يشير إليها المعيار الثاني من معايير العمل الميداني هي اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة. فالغرض من تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية هو تحديد أثر ذلك على اختبارات تحقيق العمليات والأرصـدة Substantive tests ، فطبيعـة هذه الاختبـارات وتوقيتها

---

(٢) SAS No. 1 (AU 320).

ومداها قد تتأثر بهذا التقويم. فبالنسبة لطبيعة الاختبار قد يرى المراجع مثلاً إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفًا أن يحصل على كشوف الحساب رأسًا من البنك وأن يقوم هو بنفسه بإعداد مذكرة التسوية بدلاً من الاعتماد على مذكرة التسوية التي أعدها العميل. وبالنسبة للتوقيت فإذا كانت الأنظمة الرقابية على المبيعات جيدة ويمكن الاعتماد عليها فقد يتم تحقيق الجزء الأكبر من حسابات المدينين والمبيعات قبل انتهاء السنة المالية بشهر أو بشهرين، وبالعكس إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفًا فيجب تحقيق أرصدة المدينين في نهاية السنة المالية. أما بالنسبة للمدى فإن فاعلية نظام الرقابة الداخلية تؤثر على كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع. فإذا كانت الأنظمة الرقابية فعالة فيحتاج المراجع إلى اختبارات أقل والعكس بالعكس. وبلغة الإحصاء كلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية قوية كلما احتاج المراجع إلى فحص عينة أصغر.

وأحد وظائف نظام الرقابة الداخلية، من وجهة نظر المراجع، هي إعطاء تأكيد باكتشاف الأخطاء والغش بسرعة معقولة، وبذلك يمكن الاعتماد على سلامة ودقة السجلات المحاسبية. ودراسة نظام الرقابة الداخلية تساعد المراجع على تحديد إجراءات المراجعة المناسبة التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية.

وتقويم المراجع لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية بغرض اكتشاف الغش والأخطاء أو منع حدوثها تقتضي منطقيًا فحص كل نوع من العمليات والأصول المرتبطة بها وأخذ الخطوات التالية في الاعتبار:

١ ـ بحث أنواع الغش والأخطاء المحتمل حدوثها.

٢ ـ تحديد الإجراءات الرقابية التي يجب أن تمنع أو تكتشف مثل هذه الأنواع من الغش والأخطاء.

٣ ـ تحديد ما إذا كانت هذه الإجراءات الرقابية الضرورية موجودة ومنصوص عليها في تعليمات المنشأة أم لا، وما إذا كانت هذه الإجراءات يتم تنفيذها بطريقة مرضية أم لا.

٤ - تقويم أي نقاط ضعف، ويقصد بذلك أي أنواع محتملة من الأخطاء أو الغش لا تغطيها الإجراءات الرقابية الموجودة، لتحديد آثارها على طبيعة وتوقيت مدى إجراءات المراجعة التي سيتم استخدامها ولتحديد الاقتراحات التي سيتم تقديمها إلى العميل بغرض تحسين نظام الرقابة الداخلية المستخدم وتلافي العيوب الموجودة فيه.

وعند تطبيق ما تقدم من الناحية العملية فإن الخطوتين الأوليين يتم تطبيقهما عن طريق قوائم الاستقصاء، ودراسة اللوائح والتعليمات الصادرة من إدارة المنشأة وغيرها من الطرق العامة التي تستخدم بواسطة المراجعين. أما الخطوة الثالثة فيتم تطبيقها عن طريق دراسة نظام الرقابة الداخلية واختبارات تنفيذه. وأما بالنسبة للخطوة الأخيرة فتقتضي من المراجع ممارسة حكمه المهني في تقويم المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة للخطوات السابقة.

والاتجاه السابق يؤكد احتمالات حدوث أنواع معينة من الغش والأخطاء فيما يتعلق بأنواع معينة من العمليات والأصول المرتبطة بها. فدراسة المراجع لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية واختبارات تنفيذه يجب أن ترتبط بغرضه من تقويم النظام. ولهذا السبب فإن أي تقويم عام لا يكون مفيدًا للمراجع لأنه لا يساعده في تحديد المدى الذي ستقتصر عليه إجراءات المراجعة. ومن جهة أخرى يقتصر تقويم المراجع عادة على أنواع عريضة من العمليات مثل المقبوضات والمدفوعات والمشتريات والمبيعات ولا يتطرق إلى تقويم الإجراءات الرقابية الخاصة بحساب معين إلا في أحوال خاصة.

وتقويم المراجع لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية الخاصة بكل نوع من العمليات المهمة والأصول المرتبطة بها يجب أن تكون نتيجته ما إذا كانت الإجراءات الرقابية الموضوعة وتنفيذ هذه الإجراءات، يعتبر مرضيًا لهذا الغرض. ويعتبر الإجراء وتنفيذه مرضيًا إذا لم تُظهر دراسة المراجع واختباراته أي ضعف جوهري في النظام. وفي هذا الشأن فالمقصود بالضعف الجوهري material weakness الحالة التي لا تقلل فيها

إجراءات رقابية معينة أو درجة تنفيذها إلى قدر منخفض نسبيًا خطر حدوث غش أو أخطاء بمبالغ، تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية التي تتم مراجعتها أو سرعة اكتشافها بواسطة الموظفين أثناء قيامهم بعملهم. وإن كان المراجع على علم بوجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية المحاسبية فيجب عليه تبليغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة المراجعة المنبثقة عنه بذلك كما يتطلب ذلك بيان معايير رقم (٢٠) SAS No. 20 (AU 323) سواء أكان مكلفًا خصيصًا من جانب العميل بدراسة نظام الرقابة الداخلية وكتابة تقرير عنه أم لا!

الارتباطات مع إجراءات المراجعة الأخرى
Correlation with Other Auditing Procedures

بما أن الغرض من تقويم نظام الرقابة الداخلية طبقًا للمعيار الثاني من معايير العمل الميداني هو تحديد مدى الاختبارات التي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة لذلك فإن الغرض النهائي للمعيار الثاني هو الإسهام في أساس رأي المراجع في القوائم المالية التي ينص عليها المعيار الثالث الخاص بأدلة الإثبات.

وأدلة الإثبات التي يتطلبها المعيار الثالث يتم الحصول عليها عن طريق نوعين من إجراءات المراجعة هما:
الاختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة. وإجراءات الدراسة التحليلية (Analytical review) التي يتم تطبيقها على المعلومات المالية. ويطلق على هذين النوعين من الإجراءات اسم اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة (Substantive tests). والغرض من هذه الإجراءات هو الحصول على أدلة على صحة العمليات والأرصدة وأنها قد عولجت محاسبيًا بطريقة سليمة أي بعبارة أخرى أن العمليات والأرصدة لا تحتوي على غش أو أخطاء. وبالرغم من أن هذا الغرض يختلف عن غرض اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية (Compliance tests) إلا أنه يمكن في كثير من الأحيان تحقيق الغرضين معًا في وقت واحد عن طريق الاختبارات التفصيلية بأن يكون الغرض من الاختبار مزدوجًا.

أما عن تحليل العلاقة بين المعيار الثاني والثالث من معايير العمل الميداني فيفسرها بيان معايير المراجعة رقم ٢٩ (SAS No. 29 (AU 350 المتعلق باستخدام العينات في المراجعة كالآتي:

«المخاطر النهائية (Ultimate risk) هي التي تنشأ عن الجمع بين: خطر حدوث أخطاء جوهرية في العملية المحاسبية التي تستخدم في إنتاج القوائم المالية، وخطر عدم اكتشاف المراجع لأي أخطاء جوهرية تكون قد حدثت. ويستطيع المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المحاسبية لتقليل الخطر الأول وعلى اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة (اختبارات تفصيلات العمليات والأرصدة وإجراءات الدراسة التحليلية) لتقليل الخطر الثاني.

وينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على أنه يجب على المراجع القيام بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الموجود كأساس للاعتماد عليه ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك التي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة. فالمعيار الثاني من معايير العمل الميداني يفيد أن مدى اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة المطلوب القيام بها للحصول على أدلة إثبات كافية بموجب المعيار الثالث تتغير تغيراً عكسيًّا مع درجة اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. وهذان المعياران يفيدان مجتمعين بطريقة ضمنية أن أساس رأي المراجع في القوائم المالية يعتمد على جمع المراجع بين الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية واعتماده على اختباراته لتحقيق العمليات ولو أن درجة اعتماده على كل منهما قد تختلف».

واعتماد المراجع على اختبارات تحقيق العمليات قد يستمد من الاختبارات التفصيلية للعمليات أو من إجراءات الدراسة التحليلية (Analytical review proce-dures) أو من الجمع بين الاثنين بالطريقة التي يعتبرها المراجع مناسبة طبقًا لظروف الحال. والتغيرات في هذا الخصوص (بين الاختبارات التفصيلية والدراسة التحليلية) قد تنشأ عن الفروق في الظروف التي تؤثر على الفاعلية (Effectiveness) والكفاية (Ef-ficiency) المتوقعة لكل نوع من هذه الإجراءات. والتغير في الظروف التي لها علاقة بالفاعلية والكفاية المتوقعة تشمل عوامل مختلفة مثل طبيعة العمليات أو الأرصدة المختصة، ووجود وثبات الخبرة أو المقاييس الأخرى التي ستستخدم لأغراض إجراءات الدراسة التحليلية، ووجود السجلات المطلوبة من أجل إجراء اختبارات تفصيلية فعالة، وحجم هذه السجلات وطبيعة الاختبارات التي ستجرى عليها، وتوقيت إجراء الدراسة التحليلية أو اختبارات تحقيق العمليات بالنسبة إلى نهاية الفترة محل المراجعة.

ويلاحظ أن اختبارات تحقيق العمليات يمكن استخدامها إما على أساس إحصائي أو على أساس غير إحصائي. والعينات الإحصائية قد تكون وسيلة عملية للتعبير بصورة كمية عن حكم المراجع بشأن درجة الاعتماد التي تستمد من مثل هذه الاختبارات ولتحديد حجم العينة وتقويم نتائجها على هذا الأساس.

المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المشروع تهدف إلى فحص الأمور المالية والمحاسبية والعمليات الأخرى الخاصة بالمشروع بهدف خدمة الإدارة. فهي نوع من أنواع الرقابة الإدارية وتهدف إلى قياس وتقويم درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى.

فالغرض الأساسي للمراجع الداخلي هو مساعدة إدارة المشروع في القيام بمسئولياتها عن طريق فحص وتقويم وإبداء الرأي في السياسات والخطط والإجراءات والسجلات وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور الآتية:

١ - كفاية الأنظمة المحاسبية والمالية المعمول بها داخل المنشأة وكفاية الأنظمة الرقابية على عمليات المنشأة.
٢ - تنفيذ السياسات التي تضعها إدارة المشروع.
٣ - المحافظة على أصول المشروع من جميع أنواع الخسائر.
٤ - دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات.
٥ - متابعة تنفيذ الأداء وتقويمه من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة.

وقد سبق أن ذكرنا أن المراجعة الداخلية تعتبر جزءًا من نظام الرقابة الداخلية ككل. فمن الممكن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بدون وجود نظام للمراجعة الداخلية. والمراجعة الداخلية توجد عادة في الشركات الكبيرة التي تستطيع تحمل أعباء وتكاليف قسم خاص لهذا الغرض.

والمراجع الخارجي يقتصر في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية كما سبق أن ذكرنا على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية لتحديد طبيعة ونطاق الفحص الذي سيقوم به.

أما المراجع الداخلي فإن فحصه لا يقتصر على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية وإنما يمتد أيضًا إلى أنظمة الرقابة الداخلية الإدارية التي تهدف إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة لأن هدفه كما سبق أن ذكرنا هو خدمة الإدارة ومدها بفيض من التقارير التي تساعدها في إدارة المشروع بطريقة علمية سليمة.

تقويم نظام المراجعة الداخلية

يقوم المراجع الخارجي بتقويم أعمال المراجع الداخلي للأسباب الآتية:

١ - تعتبر المراجعة الداخلية جزءًا مهمًا من نظام الرقابة الداخلية. والمراجع الخارجي مسئول عن تقويم نظام الرقابة الداخلية ككل.

٢ - وجود برنامج كاف للمراجعة الداخلية يساعد المراجع الخارجي على تقليل كمية الاختبارات الكافية التي يقوم بها.

٣ - هناك مجال كبير للتعاون المشترك بين الطرفين في بعض مراحل عملية الفحص مما قد يؤدي إلى تخفيض في الوقت الذي ينفقه المراجع الخارجي في القيام بعملية المراجعة. فهناك مجال فسيح للتعاون بين الطرفين في تخطيط وتصميم برنامج المراجعة الخاص بكل منهما. فإذا اقتنع المراجع الخارجي بأن المراجع الداخلي قد غطى بكفاية جزءًا من العمل فإنه يستطيع كما ذكرنا أن يقلل من نطاق الفحص التفصيلي الذي كان سيقوم به كما أن التشاور بين الطرفين قد يؤدي إلى حصول المراجع الخارجي على مساعدات مباشرة من المراجع الداخلي عن طريق اشتراك الأخير في بعض مراحل عملية المراجعة.

وفيما يلي أمثلة للطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها تنسيق العمل بين المراجع الداخلي والخارجي :

١ ـ يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد إلى حد كبير على المراجع الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة مرضية وفي تقويم دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها.

٢ ـ بالاتفاق بين الطرفين قد يشمل برنامج المراجعة الداخلية أجزاء من العمل تؤدي إلى حصول المراجع الخارجي على مساعدات مباشرة من المراجع الداخلي كالاشتراك في خلال المدة المالية في بعض الأمور مثل الجرد الفعلي للنقدية والزيارات إلى الفروع إما بواسطة المراجعين الداخليين منفردين أو بالاشتراك مع مندوبي المراجع الخارجي.

٣ ـ يستطيع المراجع الداخلي تنظيم برنامجه في نهاية المدة المالية بحيث يؤدي إلى حصول المراجع الخارجي على مساعدات مباشرة منه فيما يتصل ببعض الأمور مثل الحصول على مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم وتحقيق الأصول مثل المخزون والأصول الثابتة، وفي تحضير كشوف ومرفقات بعض بنود الميزانية.

وقبل أن نتحدث عن الوسائل التي يتبعها المراجع الخارجي في تقويمه لنظام المراجعة الداخلية فإنه مما يساعد على تفهم طبيعة المشكلة أن نستعرض أولا الشروط التي يجب توافرها لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية.

الشروط اللازمة لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية

وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية يعتمد على عدة أمور نذكرها فيما يلي :

١ ـ يجب أن يكون لدى المراجع الداخلي ومندوبيه المؤهلات والخبرة الكافية للقيام بعملهم.

٢ ـ برامج المراجعة الداخلية يجب تخطيطها وتنفيذها بعناية.

٣ - تقارير المراجعين الداخليين يجب أن تكون واضحة وحاسمة، والانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها هذه التقارير يجب أن يعقبها اتخاذ الإجراءات اللازمة فورًا من جانب إدارة المشروع لتصحيح الأوضاع التي تم التنويه عنها في التقرير.
٤ - تقارير المراجعين الداخليين يجب أن ترفع إلى أحد كبار المسئولين بالمنشأة ويجب أن تحظى هذه التقارير عمومًا بتأييد الإدارة.

فإذا توافرت هذه الشروط فإن المراجع الخارجي يستطيع عندئذ فقط الاعتماد على نظام المراجعة الداخلية في تقليل نطاق الفحص التفصيلي الذي يقوم به. فلكي يتم اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي فإنه يجب أن يكون لديه ثقة فيه.

لذلك فإن المراجع الخارجي يجب أن يلجأ إلى الإجراءات التالية عند تقويمه لنظام المراجعة الداخلية:

١ - يجب أن يقوم المراجع الخارجي أولاً بتقويم مؤهلات وخبرة رئيس قسم المراجعة الداخلية ومندوبيه. فالمراجع الداخلي يجب أن يكون مؤهلاً تأهيلاً عاليًا في شئون المحاسبة والمراجعة، كما يجب أن يتميز بالفهم العميق للمشكلات الإدارية التي تجابه الإدارة في القيام بمسئولياتها. ويجب أن يتمتع أيضًا بشخصية قوية تولد الثقة فيه وتكفل له التأييد من جانب الإدارة العليا والتعاون من المديرين التنفيذيين ومن باقي موظفي المشروع الذين يحتك بهم أثناء قيامه بعمله.
٢ - يجب أن يقوم المراجع الخارجي بفحص برامج المراجعة الداخلية فحصًا تفصيليًا مستفيضًا للحكم على درجة شمولها وكفايتها، وما إذا كانت المراجعة الخاصة بهم توثق بطريقة كافية العمل الذي قاموا به.
٣ - يجب أن يطلع المراجع الخارجي على أحدث تقارير المراجع الداخلي وبصفة خاصة التقارير التي تخصّ المدة موضوع الفحص وذلك لسببين:

(أ) يجب أن يهتم المراجع الخارجي بملاحظات المراجع الداخلي لأن هذه الملاحظات قد يكون لها تأثير مباشر على عمله أو على القوائم المالية.

(ب) لأن المراجع الخارجي يجب أن يهتم بالطريقة التي أعد بها التقرير وبالأشخاص الذين تم توزيعه عليهم والإجراءات التي اتخذتها الإدارة بناء على التقرير.

٤ ـ معرفة السلطات المخولة للمراجع الداخلي والمستوى الإداري المسئولة أمامه إدارة المراجعة الداخلية في التنظيم الإداري للمشروع. فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية تتبع مباشرة الإدارة العليا بالمشروع بأن ترفع تقاريرها إلى أحد كبار المسئولين بالمنشأة كلما قوي ذلك من استقلالها بالنسبة لباقي إدارات المشروع.

٥ ـ اختبار بعض أعمال المراجعين الداخليين ويتوقف مدى هذه الاختبارات على ظروف الحال ويدخل في ذلك نوع العمليات ودرجة أهميتها. ويجب على المراجع الخارجي مقارنة نتائج اختباراته بنتائج أعمال المراجعين الداخليين.

وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بيان معايير المراجعة رقم ٩ SAS No. 9 (AU 322) عن «أثر وظيفة المراجعة الداخلية على نطاق فحص المراجع الخارجي». ونتناول فيما يلي أهم ما ورد في هذا البيان:

المراجعة الداخلية لا تغني عن عمل المراجع الخارجي. فعمل المراجع الداخلي لا يمكن أن يحل محل عمل المراجع الخارجي. ويجب على المراجع الخارجي أن يتفهم طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية نتيجة لارتباطها بدراسته وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية. فالعمل الذي يقوم به المراجع الداخلي قد يكون أحد العوامل في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي سيقوم بها المراجع الخارجي. فإذا قرر المراجع الخارجي أن عمل المراجعين الداخليين سيكون له أثر على إجراءات المراجعة التي سيقوم بها هو فيجب عليه أن يأخذ في اعتباره كفاية وموضوعية المراجعين الداخليين وأن يقوم بتقويم أعمالهم.

دراسة كفاية وموضوعية المراجعين الداخليين

عند دراسة المراجع الخارجي لكفاية المراجعين الداخليين فيجب عليه أن يستفسر عن مؤهلات موظفي المراجعة الداخلية ويدخل في ذلك الإجراءات التي يقوم بها العميل لتعيين المراجعين الداخليين وتدريبهم والإشراف عليهم.

وعند دراسة موضوعية المراجعين الداخليين يجب على المراجع الخارجي معرفة المستوى التنظيمي الذي ترفع إليه المراجعة الداخلية تقاريرها عن نتائج أعمالها والمستوى التنظيمي المسئولة أمامه إداريًا. فهذا يدل عادة على مدى قدرة المراجعين الداخليين على العمل بطريقة مستقلة عن الأفراد الذين تخضع وظائفهم للمراجعة. وأحد طرق الحكم على موضوعية المراجعين الداخليين هو دراسة التوصيات التي ترد بتقاريرهم.

تقويم عمل المراجعين الداخليين

عند تقويم عمل المراجعين الداخليين يجب على المراجع الخارجي أن يفحص بطريق الاختبار أي أدلة مستندية عن العمل الذي قاموا به، ويجب عليه أن يأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل ما إذا كان نطاق عملهم يعتبر ملائمًا، وما إذا كانت برامج المراجعة الخاصة بهم كافية، وما إذا كانت أوراق المراجعة الخاصة بهم توثق بطريقة كافية العمل الذي قاموا به، وما إذا كانت النتائج التي توصلوا إليها تعتبر ملائمة طبقًا لظروف الحال وأن التقارير التي أعدوها تتفق مع نتائج العمل الذي أدوه. ويجب على المراجع الخارجي أن يقوم باختبارات لبعض أعمال المراجعين الداخليين. ويتوقف مدى هذه الاختبارات على ظروف الحال ويدخل في ذلك نوع العمليات ودرجة أهميتها. وهذه الاختبارات يمكن تنفيذها: إما بفحص بعض العمليات أو الأرصدة التي فحصها المراجعون الداخليون، أو بفحص عمليات أو أرصدة مماثلة (بخلاف العمليات التي قام المراجعون الداخليون بفحصها فعلًا). ويجب على المراجع الخارجي مقارنة نتائج اختباراته بنتائج عمل المراجعين الداخليين كأساس لتقويم هذا العمل.

الترتيبات مع المراجعين الداخليين

إذا كان من المتوقع أن يكون عمل المراجعين الداخليين له أهمية في دراسة وتقويم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية، فيجب على المراجع الخارجي من بداية عملية المراجعة أن يخطر المراجعين الداخليين بالتقارير وأوراق العمل التي سيحتاج إليها. ويجب عليه أيضًا أن يستشير المراجعين الداخليين بشأن أعمالهم لأن العمل الذي لم يتموه قد يؤثر على الفحص الذي يقوم به. كذلك فإن العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون قد يكون في كثير من الأحيان أكثر فائدة للمراجع الخارجي إذا نوقشت خطط هذا العمل مقدمًا.

استخدام المراجعين الداخليين لتقديم مساعدات مباشرة للمراجع الخارجي

قد يحصل المراجع الخارجي على مساعدات مباشرة من المراجعين الداخليين عند قيامه بعملية مراجعة طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. فقد تساعد المراجعة الداخلية في أداء اختبارات تحقيق العمليات أو في اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية. وعندما يستخدم المراجع الخارجي المراجعين الداخليين لهذا الغرض فيجب عليه أن يأخذ في اعتباره كفايتهم وموضوعيتهم ويجب عليه الإشراف على عملهم واختباره إلى المدى الذي يعتبر مناسبًا طبقًا لظروف الحال.

الحكم على أمور المراجعة

عندما يقوم المراجع الخارجي بأخذ عمل المراجعين الداخليين في الاعتبار عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سيقوم بها بنفسه أو عندما يقدم المراجعون الداخليون مساعدة مباشرة له في عمله، فإن الأحكام الخاصة بفاعلية الرقابة الداخلية المحاسبية، وكفاية الاختبارات التي أديت، ودرجة أهمية العمليات، والأمور الأخرى التي تؤثر على تقريره على القوائم المالية يجب أن تكون أحكام المراجع الخارجي.

الفصل السابع

تخطيط عملية المراجعة
Audit Planning

● التنظيم الداخلي لمكتب المراجع ● نظرة عامة على عملية المراجعة ● تخطيط عملية المراجعة ● إجراءات الدراسة التحليلية ● الاستعانة بأحد الخبراء ● إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية ● العمليات بين أطراف يوجد بينها علاقة ارتباط ● برنامج المراجعة ● توقيت عمل المراجع ● تعيين المراجع قرب أو بعد انتهاء السنة المالية ● أوراق المراجعة ● علامات المراجع

التنظيم الداخلي لمكتب المراجع

بالرغم من وجود عدد كبير من مكاتب المحاسبة التي يملكها فرد واحد إلا أن معظم أعمال المراجعة تتم عن طريق مكاتب تأخذ شكل شركات تضامن مهنية. وهذا النوع من التنظيم يسهل تبادل الآراء بين الشركاء كما يُساعد على الانتفاع بمزايا التخصص ويجعل من الممكن تقديم خدمات تتميز بالكفاية على نطاق واسع إلى العملاء كما يساعد على وجود التنظيمات الكبيرة التي يمكنها الاضطلاع بعمليات المراجعة الكبرى التي يعجز المحاسب الفرد عن القيام بها. وهذا النوع من التنظيم هو الذي أدى إلى وجود مكاتب المحاسبة الكبرى التي قد يمتد نشاطها عالميًا والقادرة على خدمة الشركات العملاقة. وقد يبلغ عدد الشركاء في بعض هذه المكاتب الكبيرة المئات، وقد تستخدم هذه المكاتب آلاف الموظفين الفنيين وتؤدي هذه الشركات المهنية خدماتها إلى عملائها

من فروع للمكتب في مختلف أنحاء العالم. وهذا النوع من التنظيم لا يحدث في أي مهنة حرة أخرى خلاف مهنة المحاسبة. وداخل هذه المكاتب يتخصص الشركاء عادة في حقول التخصص المختلفة مثل المراجعة، وتقديم الخدمات الإدارية الاستشارية للعملاء، والضرائب على الدخل، وضرائب التركات. ويتطلب نشاط المراجعة عادة أكبر عدد من موظفي المكتب، وقد يزيد التخصص داخل نشاط المراجعة تبعًا للأنشطة المختلفة لعملاء المكتب. فقد يوجد خبراء في مراجعة الشركات الصناعية، والبنوك ومتاجر التجزئة الكبرى، وشركات البترول، وشركات المنافع العامة وكثير من أنواع المشروعات الأخرى. وتشمل الخدمات الإدارية التي تقدم إلى العملاء كثيراً من الأنشطة التي تسمح بالتخصص مثل تبسيط إجراءات العمل، والرقابة على الإنتاج، وبحوث العمليات، وأنظمة المعلومات، والحاسبات الأليكترونية.

ويلاحظ أن مهنة المحاسبة هي خدمة شخصية يترتب عليها وجود التزام تجاه العميل والجمهور بصفة عامة بالنزاهة والموضوعية والالتزام بمستوى عال من الأداء. والمسئولية المالية الكاملة عن الإهمال أو أي نوع آخر من التصرفات غير السليمة هي أفضل ضمان لتأكيد قيام المحاسب بمسئولياته المهنية. ولذلك جرت العادة أن يأخذ تنظيم مكتب المحاسبة شكل شركة تضامن المسئولية فيها غير محدودة وتضامنية. وتجيز القاعدة (٥٠٥) من قواعد السلوك المهني لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لعضو المجمع أن يمارس مهنة المحاسبة كمالك أو كموظف في شكل مشروع فردي أو شركة تضامن أو شركة مساهمة مهنية تتفق خصائصها مع قرارات مجلس المجمع. ويتطلب قرار مجلس المجمع في هذا الشأن أن يكون جميع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون من أعضاء المجمع وأن يكون جميع المساهمين مسئولين بالتضامن مسئولية غير محدودة عن جميع تصرفات الشركة. وقد صدر قرار مجلس معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بإجازة ممارسة المهنة في شكل شركة مساهمة مهنية (Professional corporation) في سنة ١٩٧٠م بشروط لا تقلل من مسئولية المحاسبين المالية أمام عملائهم وأمام الغير.

والتنظيم الإداري المعتاد لمكاتب المحاسبة يتبع نوع التنظيم العسكري أو الرئاسي فنجد بمكتب المحاسبة عددًا من مستويات السلطة كالآتي:

الشركاء Partness or Principals

وهم أعلى مستوى للسلطة بالمكتب وهم مسئولون بالتضامن عن جميع الأعمال التي تتم بالمكتب وقد يعهد بإدارة المكتب إلى أحد الشركاء الذي يسمى في هذه الحالة الشريك المدير (Managing partner). إلا أن المعتاد أن يعهد بالإدارة في هذه الحالة إلى لجنة من الشركاء (Partners management committee) وتختلف واجبات الشركاء باختلاف حجم المكتب ويتم الحصول على معظم أعمال المكتب عن طريق اتصالات الشركاء ويقوم الشركاء باختيار موظفي المكتب وتدريبهم وتوجيههم كما يقومون بوضع السياسات العامة للمكتب. ويقوم الشركاء عادة:

١ - بالتوقيع على تقارير المراجعة.

٢ - بالفصل في جميع المسائل الخلافية أو الموضوعات المهمة التي تنشأ في خلال عمليات المراجعة.

٣ - الإشراف على مندوبيهم ومتابعة أعمالهم عن طريق الاطلاع على برامج وأوراق عمليات المراجعة والتأكد من إتمام جميع إجراءات الفحص طبقًا للأصول المهنية.

٤ - الحصول على عملاء جدد للمكتب وحضور جميع الاجتماعات المهمة مع العملاء.

٥ - مناقشة تقارير المراجعة مع العملاء قبل الانتهاء من عملية المراجعة.

٦ - تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء والقيام بعمليات الفحص لأغراض خاصة وتمثيل العملاء أمام الجهات المختلفة.

المديرون أو المشرفون Supervisors or Managers

وتوجد هذه الطبقة في المكاتب الكبيرة حيث يقوم المشرف أو المدير بكثير من الوظائف التي يقوم بها الشركاء في المكاتب الصغيرة. ويعتبر المدير أو المشرف حلقة اتصال بين الشركاء وبين باقي موظفي المكتب. ويقوم المدير أو المشرف بالإشراف على

العمل الميداني لعدة عمليات مراجعة في وقت واحد بحيث يكون مسئولاً بالكامل عن نطاق الفحص لهذه العمليات طبقًا للتفصيل التالي:

١ ـ القيام بمعظم أعمال التخطيط والإشراف على عمليات المراجعة.
٢ ـ دراسة أوراق المراجعة.
٣ ـ عمل التعديلات اللازمة في تقرير المراجعة.
٤ ـ الاتصال بكبار موظفي العميل وبحث المشكلات التي تنشأ عن عملية المراجعة معهم.
٥ ـ مناقشة التقرير ونتائج عملية الفحص مع العميل.
٦ ـ إحالة الموضوعات المهمة إلى الشركاء للبت فيها.

المساعدون أو المندوبون الأول Senior Accountants

يشرف على كل عملية مراجعة مساعد أول. فالمساعد الأول مسئول عن جميع التفاصيل الخاصة بعملية المراجعة بما في ذلك إعداد برنامج المراجعة والإشراف على العمل الميداني. ويقوم المساعد الأول بتوزيع العمل على المندوبين الذين يعملون تحت إمرته ويساعدهم في إنجاز أعمالهم ويقوم بفحص أوراق المراجعة التي قاموا بتحضيرها. ويقوم المساعد الأول بالأجزاء المهمة من عملية المراجعة بنفسه مثل فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة وصحة الأسس التي اتبعت في تقويم الأصول ودراسة هيكل رأس المال المستثمر في المشروع وإعداد الإقرار الضريبي الخاص بالمنشأة الخ. ويقرر المندوب الأول التعديلات التي يجب إدخالها على برنامج المراجعة إذا استدعت الظروف ذلك، ويقوم بإجراء معظم المناقشات مع العميل في خلال مجرى عملية الفحص. ويكون المساعد الأول مسئولاً مباشرة أمام أحد الشركاء أو أحد المشرفين ويجب أن يبحث معهم جميع الأمور المهمة المتعلقة بعملية المراجعة.

والمساعد الأول يجب أن يكون مؤهلاً تأهيلاً مهنيًا عاليًا. ويلاحظ أن المساعد الأول هو المسئول عن تدريب مساعديه حديثي الخبرة وإعطائهم الخبرة العملية الكافية التي تساعدهم على تحسين ورفع مستواهم المهني. ويجب أن يتميز المساعد الأول باللباقة

وحسن التصرف وروح المبادرة والقدرة على توجيه أعمال معاونيه، ويبدأ التخصص عادة عند مستوى المساعد الأول. فقد يظهر المساعد الأول اهتمامًا أو مهارة خاصة في نوع معين من العمل مثل شئون الضرائب أو إعداد الميزانيات التقديرية أو تصميم الأنظمة المحاسبية أو أنظمة المحاسبة الآلية إلخ. وقد تكون نتيجة ذلك تخصصه في هذا النوع من العمل. ويبدأ التخصص عند مستوى المساعد الأول الذي قد يظهر اهتمامًا أو مهارات خاصة في نوع معين من العمل مثل الضرائب أو الموازنات التخطيطية أو الأنظمة، أو معالجة البيانات اليكترونيًا.

المندوبون الثواني أو المساعدون متوسطي الخبرة Semi-senior Accountants

وهؤلاء هم المندوبون الذين لم تصل خبرتهم بعد إلى مستوى المساعدين الأول، ولكنهم أظهروا مقدرتهم على إنجاز عملية مراجعة أو أجزاء كبيرة منها بأقل مستوى من الإشراف. وهؤلاء المندوبون قد يقومون بعمل المساعد الأول في بعض عمليات المراجعة الصغيرة ويعمل المحاسب تحت التمرين في العمليات الأخرى الكبيرة. وهذه الطبقة من المندوبين لا توجد عادة في المكاتب الصغيرة. والمندوب الثاني يجب أن يكون لديه القدرة على ربط أجزاء عملية المراجعة بالهدف النهائي من عملية المراجعة ككل بحيث يدرك أهمية كل مرحلة من مراحل المراجعة. ويجب أن يتميز المندوب الثاني بالقدرة على التعاون مع الآخرين كما يجب أن يتمتع بصفة القيادة لأنه من المتوقع أن يصبح مساعدًا أول.

المساعدون تحت التمرين أو حديثو الخبرة
Junior Accountants or Staff Accountants

وهؤلاء يقومون بالعمل التفصيلي في عملية المراجعة تحت إشراف مساعد أول، ومن أمثلة الأعمال التي يقوم بها المساعدون تحت التمرين المراجعة المستندية للعمليات ومراجعة المجاميع والتضريبات ومراجعة الترحيلات وتحضير بعض الكشوف والتحليلات إلخ. والمراجع تحت التمرين يجب أن يبلغ عن الأخطاء أو البنود أو الأحوال غير العادية إلى رئيسه لا إلى أي شخص آخر. والصفات التي يتمتع بها

المحاسب تحت التمرين هي التي يتوقف عليها نجاحه في المستقبل. فبالرغم من أن الشطر الأعظم من الأعمال التي تعهد إليه تعد تفصيلية مثيرة للملل إلا أنه يجب أن يدرك أن تعرفه على هذه الأعمال وإتقانه لها هو الشرط الأول في نجاحه.

ويجب على المحاسب تحت التمرين أن يكون صبورًا نشيطًا حذرًا لا يفشي أي معلومات إلى العميل أو إلى موظفيه وأن يتمتع بعقلية متفتحة بحيث يحاول الاستفادة من رؤسائه ومن كل ما يطلع عليه.

ومما تجدر ملاحظته أن المستويات السابقة يتم اختزالها في المكاتب الصغيرة إلى المحاسبين تحت التمرين، والمساعدين الأول، والشركاء كما يجب أيضًا أن يلاحظ أن الحدود الفاصلة بين واجبات كل مستوى من المستويات الوظيفية السابقة ليست دقيقة، ويحدث في كثير من الأحيان تداخل في هذه الواجبات بين طبقة وأخرى.

وبالإضافة إلى الأعضاء الفنيين السابق ذكرهم يحتاج مكتب المحاسبة إلى عدد من الموظفين الإداريين والكتابيين للقيام بالأعمال الإدارية والكتابية الخاصة بالمكتب.

نظرة عامة على عملية المراجعة

المرحلة الأولى في أي عملية مراجعة هي مرحلة التخطيط فكل عملية مراجعة لها خصائصها المميزة عن أي عملية أخرى. ولذلك يصبح التعرف على نوع النشاط الذي يزاوله العميل من الخطوات البدائية الضرورية في أي عملية مراجعة. فيجب على المراجع أن يتفهم طبيعة نشاط العميل فهمًا كافيًا، وأن يحصل على معلومات عن الصناعة التي يتبعها هذا النشاط. كما يجب عليه أيضًا الحصول على معلومات كاملة عن النظام المحاسبي المستخدم بواسطة العميل وسياساته وإجراءاته المحاسبية. وقد تأخذ عملية جمع المعلومات هذه وقتًا وجهدًا كبيرين في أول عملية مراجعة. ولكن في السنوات التالية لا يحتاج الأمر إلا إلى الرجوع إلى الملف الدائم لعملية المراجعة وتحديثه بأي تغيرات جديدة. ويعد فهم طبيعة نشاط العميل ودراسة نظامه المحاسبي يقوم

المراجع بتصميم برنامج مراجعة تفصيلي ليلائم ظروف العملية. ويحدد البرنامج الخطوات أو الأعمال التي يجب القيام بها خلال عملية الفحص، التي يطلق عليها فنيًّا «اختبارات أو إجراءات المراجعة». ويجب بعد ذلك تحديد توقيت القيام بالعمل. والمعتاد القيام بجزء من العمل خلال السنة المالية وجزء آخر في تاريخ الميزانية، وجزء ثالث بعد تاريخ الميزانية. والخطوة الأخيرة في هذه المرحلة هي تخصيص عدد من المساعدين المؤهلين الأكفاء للقيام بعملية المراجعة.

أما المرحلة الثانية من عملية المراجعة فهي مرحلة التنفيذ أي تنفيذ برنامج المراجعة وقد يطلق عليها مرحلة العمل الميداني وجمع وتقويم أدلة الإثبات. ويبدأ تنفيذ برنامج المراجعة عادة بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل وينتهي بفحص الأرصدة النهائية التي تظهر بالقوائم المالية. وإن اتضح خلال تنفيذ برنامج المراجعة وجود عيوب غير متوقعة في نظام الرقابة الداخلية فقد يصبح من الضروري إجراء تعديلات على برنامج المراجعة المخطط لتحقيق أرصدة الحسابات المختلفة. وأدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع خلال مرحلة العمل الميداني هي الأساس الذي يبنى عليه المراجع رأيه في القوائم المالية.

أما المرحلة الأخيرة من مراحل عملية المراجعة فهي مرحلة التوصل إلى النتائج وكتابة التقرير وإصداره بشأن مدى عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

تخطيط عملية المراجعة

لكي يتم تخطيط أي عملية مراجعة (Audit planning) تخطيطًا كافيًا يجب على المراجع القيام بالخطوات التالية:

١ - الاتصال بالمراجع السابق.

٢ - جمع معلومات عن المشروع وفهم طبيعة أعماله والصناعة التي ينتمي إليها.

٣ - الحصول على معلومات عن النظام المحاسبي والسياسات والإجراءات المحاسبية.

٤ ـ إجراء تقويم مبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية التي ينوي المراجع الاعتماد عليها.

٥ ـ إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية (Materiality) لأغراض عملية المراجعة.

٦ ـ تحديد بنود القوائم المالية التي من المنتظر أن تحتاج إلى تسوية.

٧ ـ الظروف التي قد تحتاج إلى زيادة أو تعديل في إجراءات المراجعة كما في حالة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو في حالة وجود عمليات مع أطراف ذات مصلحة مشتركة (Related party transactions).

٨ ـ طبيعة التقارير المتوقع تقديمها.

الاتصال بالمراجع السابق

يتطلب بيان معايير المراجعة رقم (٧) (SAS No. 7 (AU 315 الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي من المراجع الجديد الاتصال بالمراجع السابق قبل قبوله عملية المراجعة حينما يحدث تغيير في المراجع أو يكون ذلك في مرحلة الحدوث. وقد يكون الاتصال كتابيًا أو شفويًا. ويجب على كل من المراجعين أن يحتفظ بسرية أي معلومات يكون قد حصل عليها من الطرف الآخر. ويسري هذا الالتزام سواء قَبِلَ المراجع الجديد العملية أم لم يقبلها. والغرض من هذا الاتصال هو أن يحصل المراجع الجديد على معلومات عن ظروف عملية التغيير بحيث تساعده هذه المعلومات في اتخاذ قرار بشأن قبول العملية أو عدم قبولها، فقد يكون قد حدث خلاف بين المراجع القديم والعميل بشأن بعض المبادىء المحاسبية أو بعض الإجراءات أو الأمور المهمة الأخرى. ويجب أن يشرح المراجع الجديد لعميله المنتظر ضرورة إجراء هذا الاتصال وأن يحصل على موافقته. ويجب أن يطلب المراجع الجديد من العميل أن يصرح للمراجع القديم بالاستجابة الكاملة لتقديم أي بيانات قد تطلب منه بواسطة المراجع الجديد، لأن قواعد السلوك المهني تمنع المراجع القديم من إفشاء مثل هذه المعلومات إلا بموافقة العميل. والاتصال بالمراجع القديم يفيد أيضًا في تخطيط عملية المراجعة. فمن الأمور التي قد تسهل عمل المراجع الجديد:

١ ـ الحصول على استفسارات من المراجع السابق عن بعض الأمور التي قد تؤثر على عملية الفحص مثل بعض نواحي عملية المراجعة التي قد تحتاج إلى وقت طويل أو بعض المشكلات التي صادفت المراجع السابق نتيجة لحالة النظام المحاسبي والسجلات.

٢ ـ دراسة أوراق المراجعة الخاصة بالمراجع السابق. ودراسة أوراق المراجعة لهذا الغرض تقتصر عادة على دراسة الأوراق التي لها علاقة بأمور محاسبية مهمة لها صفة الاستمرار مثل أوراق المراجعة المتعلقة بتحليل حسابات الميزانية سواء كانت ثابتة أو متداولة وأوراق المراجعة المتعلقة بالأحداث غير المؤكدة والخسائر المحتملة (Loss contingencies).

دراسة الصناعة وجمع معلومات عن المشروع

يجب أن يحصل المراجع على معلومات عن طبيعة أعمال المشروع وهيكله التنظيمي، وخصائص عملياته، وتشمل هذه الأمور عادة نوع المشروع، ونوع المنتجات أو الخدمات التي يؤديها، وهيكل رأس المال، والعلاقة مع أطراف أخرى لها علاقة مشتركة بالمشروع (Related parties) وأماكن وجود المشروع، وطرق الإنتاج والتوزيع. ويجب على المراجع أيضًا الحصول على معلومات عن الصناعة التي يعتبر المشروع جزءًا منها وعن مدى تأثرها بالأحوال الاقتصادية والتعليمات والقرارات الحكومية، والتغيرات التكنولوجية من حيث تأثيرها على عملية المراجعة. كما يجب أن يحصل المراجع أيضًا على معلومات عن أي ممارسات أو تطبيقات محاسبية معتادة في هذه الصناعة وعن أحوال المنافسة فيها، والاتجاهات المالية والنسب لأغراض التحليل المالي إن كانت هذه المعلومات متاحة.[1] ويمكن الحصول على معلومات عن الصناعة من الكتيبات التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عن مراجعة بعض الصناعات (Industry audit guides) ومن المطبوعات التي تصدرها اتحادات الصناعات. وقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي «إرشادات مراجعة» (Audit

---

(١) AU 311. 08 (SAS No. 22).

(guides عن أحوال عشرين صناعة مثل البنوك، وشركات التأمين بنوعيها (تأمين الحياة والتأمينات العامة) وشركات تقسيم الأراضي، وشركات الطيران، وسماسرة الأوراق المالية، والمستشفيات، والكليات والجامعات، وشركات المقاولات الإنشائية، ومراجعة وحدات الحكم المحلي وغيرها.

ويجب على المراجع أيضًا دراسة عقد تأسيس الشركة ونظامها (في حالة الشركات المساهمة) وأخذ مذكرات لأغراض الملف الدائم لعملية المراجعة من هذين المستندين عن الغرض من الشركة ومقدار رأس المال والأنواع المختلفة لأسهم رأس المال وحقوق حملة كل نوع من الأسهم، والأحكام الخاصة بالسندات، ومجلس الإدارة، وتوزيع الأرباح، والأحكام الخاصة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتصفية الشركة.

والاستفسار من موظفي الشركة المختصين هو أحد المصادر التي يمكن الحصول منها على معلومات عن الشركة. والملف الدائم لعملية المراجعة وأوراق المراجعة عن الأعوام السابقة هي من المصادر التي قد تحتوي على معلومات نافعة عن طبيعة المشروع وهيكله التنظيمي وخصائص عملياته والعمليات التي قد تحتاج إلى عناية خاصة من المراجع كما سبق أن ذكرنا. وقد توجد مصادر أخرى للحصول على معلومات عن الصناعة التي ينتمي إليها المشروع مثل المطبوعات التي تصدر عن اتحادات الصناعات والمراجع والدوريات المختلفة والخبراء المختصين بأمور هذه الصناعة.

وطبقًا لبيان معايير المراجعة رقم (٢٢) (SAS No. 22 (AU 311 فإنه يجب على المراجع أن يحصل على المستوى اللازم من المعلومات عن نشاط المشروع الذي يمكنه من تخطيط وأداء عملية الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وهذا المستوى من المعلومات يجب أن يمكنه من فهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها في رأيه تأثير محسوس على القوائم المالية. ومعرفة المراجع بنشاط المشروع يساعده فيما يأتي:

١ ـ تمييز نواحي عملية الفحص التي قد تحتاج إلى عناية خاصة.

٢ ـ تقدير الظروف (Assessing conditions) التي بموجبها يتم إنتاج وتشغيل ودراسة وتجميع المعلومات المحاسبية داخل المنشأة.
٣ ـ تقويم درجة معقولية التقديرات (Evaluating reasonablness of estimates) مثل تقويم المخزون، والاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها ونسبة الاكتمال في العقود الطويلة الأجل.
٤ ـ تقويم درجة معقولية البيانات المقدمة من الإدارة.
٥ ـ الحكم على مدى تناسب المبادىء المحاسبية المطبقة وكفاية الإفصاح.

ومما يساعد المراجع في الحصول على معلومات عن نشاط العميل أن يقوم بزيارة المنشأة والتعرف على نواحيها الفنية وتتبع مجموعة ممثلة لكل نوع من أنواع العمليات من بدايتها إلى نهايتها أو ما يعرف بدورة العمليات (Transaction cycles) التي ترتبط بمجموعات الحسابات المهمة في القوائم المالية.

دراسة السياسات والإجراءات المحاسبية

تحتفظ الشركات في كثير من الأحيان بلائحة قد يطلق عليها اسم اللائحة المالية أو لائحة الحسابات (Accounting manual) وتتضمن هذه اللائحة السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة. ودراسة هذه اللائحة تتيح للمراجع تفهم النظام المحاسبي المستخدم وتسلط بعض الأضواء على نظام الرقابة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك قد يستطيع المراجع معرفة أي سياسات محاسبية قد تنفرد بها الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة. وخلال هذه الدراسة يجب على المراجع الحصول على معلومات كاملة عن النظام المحاسبي المستخدم ومدى تأثر المنشأة بأي بيانات محاسبية تكون قد صدرت من الجهات المهنية المحاسبية المختصة مثل هيئة معايير المحاسبة المالية.

تخطيط استراتيجية المراجعة وتوثيقها
Planning and Documenting Audit Strategy

بعد قيام المراجع بجمع المعلومات اللازمة عن نشاط العميل وتفهمه لهذا النشاط على الوجه الذي تمت الإشارة إليه يقوم المراجع بتحديد الاستراتيجية التي تتبع وتخطيط

عمليةِ المراجعة. فتخطيط عملية المراجعة يقتضي وضع استراتيجية عامة (Overall strategy) لكيفية إجراء عملية الفحص ونطاقها. ومن العوامل التي تؤثر في طبيعة التخطيط ومداه وتوقيته حجم المنشأة ودرجة تعقيد عملياتها، وخبرة المراجع السابقة بالمنشأة ومعرفة المراجع بطبيعة نشاطها. والهدف من عملية التخطيط هو أن يختار المراجع بالنسبة لكل حساب أو مجموعة من الحسابات الاستراتيجية التي تصلح لأداء عملية الفحص بفاعلية وكفاية. فاستراتيجية عملية المراجعة تحدد طبيعة ومدى توقيت اختبارات وإجراءات المراجعة التي يلزم القيام بها للحصول على أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المراجع في القوائم المالية. والبدائل المتاحة للمراجع في هذا الشأن سواء كان النظام المحاسبي المستخدم يدويًا أو اليكترونيًا هي :

١ ـ الاعتماد بصفة أساسية على اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة وعدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

٢ ـ الاعتماد جزئيًا على أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية بعد إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من تنفيذها مع إجراء التعديلات اللازمة في طبيعة ومدى وتوقيت اختبارات تحقيق العمليات.

وقد يستخدم المراجع الاستراتيجية نفسها بالنسبة لعملية المراجعة بأكملها أو قد يستخدم استراتيجيات مختلفة بالنسبة لكل جزء من أجزاء عملية المراجعة. وهكذا يكون من المستطاع أن يقوم المراجع بمراجعة أحد الحسابات أو مجموعة من الحسابات أو العمليات بالاعتماد أساسًا على الإجراءات الرقابية، وأن يراجع أجزاء أخرى من العمل بالاعتماد أساسًا على اختبارات تحقيق العمليات. وتنطبق هذه المرونة أيضًا عند مراجعة فروع المشروع المختلفة، أو الشركات التابعة أو الأنشطة المختلفة التي تتكون منها أعمال المشروع.

التقويم المبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية

إن كانت الاستراتيجية الموضوعة هي الاعتماد على الإجراءات الرقابية فيجب على المراجع إعداد بيان مكتوب (إما في شكل خرائط تدفق أو في شكل مذكرات

مكتوبة) بالنظام المحاسبي المستخدم وبالإجراءات الرقابية المحاسبية التي ينوي الاعتماد عليها. ولتأكيد فهم المراجع للمعلومات التي تم الحصول عليها يلجأ بعض المراجعين إلى متابعة عملية واحدة خلال النظام قبل القيام باختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية. وبعد توثيق النظام المحاسبي والإجراءات الرقابية التي ينوي الاعتماد عليها يقوم المراجع بإجراء تقويم مبدئي لكل إجراء من هذه الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط القوة والضعف في النظام. وكثيراً ما يستخدم المراجع قائمة استقصاء لتساعده في إجراء هذا التقويم. فإذا قرر المراجع عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية فإنه ليس من الضروري في هذه الحالة أخذ بيانات مكتوبة (أي توثيق النظام) عن النظام بالتفصيل.

اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية

بعد استكمال دراسة نظام الرقابة الداخلية والتحديد المبدئي للإجراءات الرقابية التي ينوي المراجع الاعتماد عليها يقوم المراجع بإجراء اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن هذه الإجراءات تنفذ فعلاً كما هي موضوعة. وتجري اختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية على الإجراءات الرقابية التي ينوي المراجع الاعتماد عليها فقط نتيجة لتقويمه المبدئي لنظام الرقابة الداخلية كجزء من الاستراتيجية العامة لعملية المراجعة. والهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من أن هذه الإجراءات الرقابية قد تم تنفيذها بطريقة مرضية طوال المدة التي ينوي خلالها المراجع الاعتماد على هذه الإجراءات. ويجب أن يقوم المراجع بمناقشة أي نقاط ضعف ظاهرة في النظام مع موظفي العميل المختصين وتحديد ما إذا كانت توجد إجراءات رقابية أخرى معوضة. فإذا لم توجد إجراءات رقابية معوضة فيجب على المراجع أن يحدد الآثار المحتملة لنقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية على القوائم المالية وعلى طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي ينوي القيام بها.

القيام باختبارات تحقيق العمليات Performing Substantive Tests

في هذه المرحلة يقوم المراجع بتصميم وتنفيذ إجراءات تحقيق العمليات والأرصدة للتأكد من صحة المبالغ والبيانات الأخرى التي تظهر بالقوائم المالية. وينبغي

اختيار اختبارات تحقيق العمليات على استراتيجية المراجعة ودرجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية. وتشمل اختبارات تحقيق العمليات الاختبارات التفصيلية للعمليات وأرصدة الحسابات وإجراءات المراجعة الأخرى مثل الدراسة التحليلية والمقارنات.

إجراءات الدراسة التحليلية[٢]

إجراءات الدراسة التحليلية (Analytical review procedures) هي من اختبارات تحقيق المعلومات المالية وتتم بدراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات. واعتماد المراجع على اختبارات تحقيق العمليات قد يستمد من اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة أو من إجراءات الدراسة التحليلية أو من الجمع بين الوسيلتين بأي طريقة. ويرجع هذا القرار إلى تقدير المراجع الشخصي بشأن الفاعلية والكفاية المتوقعة (Expected effectiveness and efficiency) لكل من هذين الإجراءين. والغرض الأساسي وراء تطبيق إجراءات الدراسة التحليلية هو توقع المراجع بطريقة معقولة وجود علاقات بين البيانات واستمرار وجود هذه العلاقات بشرط عدم وجود ظروف معروفة تدعو إلى العكس. ووجود هذه العلاقات يعتبر دليلاً من أدلة الإثبات التي يتطلبها المعيار الثالث من معايير العمل الميداني. واستخدام إجراءات الدراسة التحليلية قد يشير إلى الحاجة إلى القيام بإجراءات مراجعة إضافية أو قد يشير إلى أن إجراءات المراجعة الأخرى يمكن تقليلها.

وعندما تشير إجراءات الدراسة التحليلية إلى وجود تقلبات لم تكن متوقعة، أو إلى عدم وجود تقلبات كانت متوقعة، أو إلى وجود بنود أخرى غير عادية فيجب على المراجع فحص الموضوع إذا اعتقد أن هذه الأمور لها تأثير مهم على عملية المراجعة.

توقيت وأهداف إجراءات الدراسة التحليلية

يتغير توقيت إجراءات الدراسة التحليلية بتغير أهداف المراجع. ويمكن إجراء الدراسة التحليلية في أوقات مختلفة من عملية المراجعة كالآتي:

---

(٢) بيان معايير المراجعة رقم (٢٣) SAS No. 23 (AU 318), AICPA.

١ - في مراحل التخطيط المبدئي لمساعدة المراجع في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى عن طريق تمييز الأمور المهمة التي تتطلب عناية خاصة من المراجع. فمثلاً إذا حدث تقلب غير عادي في نسبة مجمل الربح إلى المبيعات فقد يدعو ذلك إلى التوسع في إجراءات المراجعة الخاصة بالمبيعات والمخزون.

٢ - خلال القيام بعملية الفحص بالإضافة إلى إجراءات أخرى يقوم بها المراجع بالنسبة إلى مفردات القوائم المالية.

٣ - عند أو قرب نهاية عملية الفحص كدراسة عامة شاملة للبيانات المالية ففي تلك المرحلة من عملية الفحص يرغب المراجع في معرفة ما إذا كانت القوائم المالية في جملتها معقولة ويستخدم إجراءات الدراسة التحليلية في التوصل إلى ذلك الحكم.

طبيعة إجراءات الدراسة التحليلية

تتكون أنواع إجراءات الدراسة التحليلية من الأنواع الخمسة العامة الآتية:

١ - مقارنة المعلومات المالية بالمعلومات المالية المماثلة عن مدة أو مدد سابقة.

٢ - مقارنة المعلومات المالية بالنتائج المتوقع تحققها Anticipated results (مثل المقارنة مع الموازنات التخطيطية والتنبوءات المستقبلة).

٣ - دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية التي يتوقع أن تتفق مع نمط متنبأ حدوثه (Predictable pattern) بناء على خبرة المنشأة.

٤ - مقارنة المعلومات المالية بالمعلومات المالية المماثلة في الصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

٥ - دراسة علاقات المعلومات المالية مع معلومات غير مالية مرتبطة بها (مثلاً في حالة الفنادق دراسة إيراد الغرف مع عدد الغرف مضروبًا في معدل الأشغال مضروبًا في متوسط إيجار الغرفة).

وقد تستخدم عدة طرق للقيام بهذه الإجراءات. فقد يتم القيام بهذه الإجراءات

باستخدام النقود أو بالوحدات المادية أو بالمعدلات (Ratios) أو بالنسب المئوية ويخضع اختيار أي طريقة من هذه الطرق لتقدير المراجع.[٣]

ويجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار العوامل الآتية عند تخطيط وأداء إجراءات الدراسة المالية:

١ - طبيعة المشروع. فإذا كانت أعمال المشروع متنوعة (Diversified) (كما في حالة الشركات القابضة التي تسيطر على عدد كبير من الشركات التي تزاول أنشطة مختلفة) فإن تطبيق إجراءات الدراسة المالية على القوائم المالية الموحدة قد لا يكون بالفاعلية أو الكفاية نفسها كما في حالة المشروعات ذات الأنشطة المتجانسة.

٢ - نطاق عملية الفحص. إذا كان نطاق الفحص مقتصرًا على أحد العناصر أو أحد الحسابات أو أحد بنود القوائم المالية فإن ذلك يتطلب إجراءات دراسة تحليلية أقل عما يكون عليه الحال في عملية مراجعة كاملة.

٣ - وجود معلومات متاحة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج عملياتها. ومن أمثلة ذلك وجود موازنات تخطيطية وتنبوءات ومعلومات مالية تفصيلية عن الشركات التابعة أو عن قطاعات المشروع المختلفة أو عن أجزاء من السنة المالية.

٤ - وجود معلومات غير مالية متاحة. ومن أمثلة ذلك عدد الوحدات المنتجة أو المباعة، عدد الموظفين، عدد ساعات الإنتاج، مساحة أقسام المبيعات وغيرها من المعلومات التي يمكن ربطها بالمعلومات المالية.

٥ - درجة الثقة في المعلومات المالية وغير المالية ودرجة الاعتماد عليها. فيجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره احتمال أن تكون المعلومات المالية أو غير المالية غير موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها نتيجة لخبرته مع المنشأة، ويدخل في ذلك معرفته بكيفية إنتاج هذه المعلومات. وفي هذا الصدد يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره المعلومات المستمدة من عمليات المراجعة

---

(٣) AU 318.06.

السابقة، ونتيجة دراسته وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية ونتائج اختباراته التفصيلية لتحقيق العمليات والأرصدة.

٦ ـ وجود معلومات مالية متاحة وقابلة للمقارنة متعلقة بالصناعة التي يزاول فيها المشروع نشاطه. يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره ما إذا كانت هناك معلومات متاحة عن الصناعة بطريقة معقولة وما إذا كانت هذه المعلومات حديثة وقابلة للمقارنة مع المعلومات التي يقوم المراجع بتقويمها.

فحص التقلبات المهمة Investigation Significant Fluctuations

يجب على المراجع فحص التقلبات التي لم تكن متوقعة، أو عدم وجود تقلبات كانت متوقعة، والبنود الأخرى التي تبدو غير عادية والتي تظهرها إجراءات الدراسة التحليلية إذا كان في اعتقاده أن هذه التقلبات أو البنود غير العادية هي مؤشرات عن أمور لها تأثير مهم على عملية المراجعة.

وعند فحص هذه التقلبات المهمة يبدأ المراجع عادة بالاستفسار المناسب من الإدارة. ويقوم بعد ذلك (أ) بتقويم ما إذا كانت ردود الإدارة عن استفساراته معقولة في ضوء معرفته بالمشروع والمعلومات الأخرى التي حصل عليها من قبل خلال قيامه بعملية الفحص و(ب) أن يأخذ في اعتباره درجة الحاجة إلى تعزيز هذه الردود باستخدام إجراءات مراجعة أخرى. فإن لم تستطع الإدارة أن تعطي سببًا معقولاً لهذه التقلبات المهمة، فيجب على المراجع القيام بإجراءات إضافية لفحص هذه التقلبات بطريقة أعمق.

وعند تقرير طبيعة ومدى الإجراءات التي يجب استخدامها لفحص هذه التقلبات المهمة، يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره العوامل الآتية:

١ ـ الهدف من إجراءات الدراسة التحليلية.

٢ ـ طبيعة البند.

٣ ـ معرفة المراجع بنشاط المشروع.

٤ ـ نتيجة إجراءات المراجعة الأخرى.

٥ ـ دراسة المراجع وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

وعند فحص المراجع لهذه التقلبات المهمة يجب عليه أن يكون يقظًا لآثار النتائج المحتملة التي توصل إليها على نطاق فحصه للحسابات الأخرى التي ترتبط بالحسابات محل الفحص. فمثلاً إذا وَجد المراجع أن حسابات المدينين في تزايد بسبب بطء التحصيل في بيئة تسودها سياسة ائتمانية انكماشية من جانب السلطات النقدية فقد يدعو ذلك إلى زيادة في اختبارات المراجع المتعلقة بقابلية الديون للتحصيل.

الاستعانة بأحد الخبراء(٤)

إدارة المنشأة هي المسئولة دائمًا عن عمل التقديرات اللازمة والبيانات الأخرى الكفيلة بإنتاج قوائم مالية عادلة طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها وأن تقدم الأدلة التي تدعم هذه البيانات. وتتلخص مسئولية المراجع في الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة لتقويم البيانات والتأكيدات المقدمة من الإدارة. وفي بعض الأحيان قد يصادف المراجع بعض الأمور التي تخرج عن نطاق معرفته والتي تتطلب خبرة خاصة. فتعليم المراجع وخبرته تؤهله لأن يكون على دراية بالأمور التجارية بصفة عامة، ولكن لا يتوقع منه أن تكون لديه الخبرة والمعرفة الخاصة بشخص مؤهل للاشتغال بمهنة أخرى. ونتيجة لذلك قد يقرر المراجع أنه في حاجة إلى الاستعانة بأحد الخبراء (Using the work of a specialist) للحصول على أدلة يمكن الاعتماد عليها بشأن الموضوع محل البحث. والحاجة إلى الاستعانة بأحد الخبراء يجب أن يقررها المراجع في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة حتى يمكن إعداد الترتيبات اللازمة لذلك خلال وقت معقول.

وطبقا لبيان معايير المراجعة رقم (١١) الصادر من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي فالمقصود بكلمة خبير لهذا الغرض هو أي شخص (أو منشأة) تمتلك مهارات أو معرفة خاصة في حقل معين خلاف المحاسبة والمراجعة. ويمكن الاستعانة بخبراء

---

(٤) بيان معايير المراجعة رقم (١١) SAS No. 11 (AU 336), AICPA.

بصفة متكررة أو لأمور خاصة قد تنشأ خلال عملية المراجعة. فيستعان عادة بخبير اكتواري (خبير في رياضيات التأمين) لاحتساب التكلفة السنوية لأنظمة المعاشات الخاصة بالشركات. ويستعان بخبير مثمن لتقدير قيمة الأراضي أو العقارات في حالة البنوك العقارية التي تقوم بإعطاء سلف بضمان هذه العقارات. وقد يُستعان بمهندس بترول لتقدير احتياطي البترول في منطقة معينة. وقد يُستعان بخبير لتقدير قيمة أحد الأعمال الفنية، أو لتقدير قيمة عقاقير خاصة أو أحجار كريمة. كما قد يستعان بأحد الخبراء القانونيين لتفسير بعض الاتفاقيات أو العقود أو أي مستندات قانونية أخرى.

ويجب على المراجع أن يقتنع بمؤهلات وشهرة الخبير عن طريق الاستفسار أو بأي إجراءات أخرى مناسبة. ويجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره الأمور الآتية:

١ - الشهادة المهنية (Professional certification) أو الترخيص (License) أو أي شيء آخر يُفيد الاعتراف بكفاءة الخبير في الحقل الذي ينتمي إليه.

٢ - شهرة الخبير وسمعته بين أقرانه وبين الآخرين الذين لهم علاقة بعمله.

٣ - أي علاقة - إن وجدت - بين الخبير والعميل سواء كانت علاقة قرابة أو أي علاقة أخرى قد تؤثر على استقلال الخبير وموضوعيته.

ويجب على المراجع عادة أن يحاول الحصول على خدمات خبير ليس له علاقة ارتباط بالعميل. ومع ذلك فيجوز قبول عمل خبير له علاقة ارتباط بالعميل إن كانت هناك مبررات تدعو إلى ذلك. فإن كان الخبير ليس له علاقة ارتباط بالعميل فإن ذلك يعطي تأكيدًا أكبر للمراجع بالثقة في نتائج عمل الخبير وذلك لعدم وجود علاقة قد تهدم موضوعية الخبير أو تضعفها.

ويجب التوصل إلى تفاهم بين المراجع والعميل والخبير على طبيعة العمل الذي سيؤديه الخبير. ويفضل أن يكون هذا التفاهم مكتوبًا ويجب أن يغطي أهداف ونطاق عمل الخبير، والطرق أو الفروض التي ستستخدم، ومقارنة الطرق أو الفروض التي ستستخدم مع تلك التي استخدمت في العام السابق، ومعرفة الخبير بأن نتائجه سيتم

الاعتماد عليها بواسطة المراجع لتعزيز البيانات الواردة في القوائم المالية، وشكل ومحتويات التقرير التي ستساعد المراجع في تقويم عمل الخبير، وإقرارات الخبير بشأن علاقاته بالعميل إن وجدت.

ويلاحظ أن الخبير مسئول عن صحة ومعقولية الطرق أو الفروض التي يستخدمها وتطبيقها. إلا أنه يجب على المراجع أن يتفهم الطرق أو الفروض التي استخدمها الخبير لتحديد ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها الخبير مناسبة لتعزيز البيانات الواردة بالقوائم المالية. فيجب على المراجع أن يفحص بعناية ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها الخبير تؤيد البيانات المرتبطة بها الواردة بالقوائم المالية، وأن يقوم بعمل الاختبارات المناسبة للبيانات المحاسبية المقدمة من العميل إلى الخبير. والمعتاد أن يأخذ المراجع بالنتائج التي توصل إليها الخبير إلا إذا أقنعته إجراءاته بالاعتقاد بأن النتائج التي توصل إليها الخبير غير معقولة في ضوء الظروف الموجودة. فالمراجع ليس مطالبا بالتوصل إلى أن نتائج الخبير معقولة، ولكنه مطالب فقط بالتوصل إلى أنها ليست غير معقولة. فإذا كان الخبير على صلة ارتباط بالعميل (قد تؤثر على موضوعيته) فيجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره القيام بإجراءات مراجعة إضافية بشأن كل أو بعض الفروض أو الطرق التي استخدمها الخبير أو النتائج التي توصل إليها لتحديد ما إذا كانت هذه النتائج ليست غير معقولة (Not unreasonable) أو الاستعانة بخبير خارجي لهذا الغرض.

إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية

مفهوم الأهمية النسبية هو ضرورة عملية في كل من المحاسبة والمراجعة. والأحكام الخاصة بالأهمية النسبية (Materiality) لها تأثير على تخطيط عملية المراجعة وتقويم نتائجها وهي ضرورية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة (Fairly) المركز المالي ونتائج الأعمال. فالقوائم المالية لا تظهر بالدقة التامة (Precisely or exactly) المركز المالي ونتائج الأعمال. وفي النهاية فإن مستخدم القوائم المالية هو الذي يُحدد ما هو جوهري أو له أهمية نسبية. ولكن من المعلوم أن هناك فئات كثيرة من مستخدمي

القـوائم المالية (كالإدارة والمساهمين والدائنين والمحللين الماليين والمستثمرين ونقابات العمال) وما يعتبر مهمًا لبعضها قد لا يكون مهمًا بالنسبة للبعض الآخر. فالمستثمر مثلاً يهتم بالمعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية وصافي الدخل، بينما يهتم الدائنون قصيري الأجل باعتبارات السيولة. وتعرف هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) لفظ جوهري (Material) عندما يستخدم لوصف معلومات عن موضوع معين بأنه يقتصر على تلك المعلومات التي يجب أن يخطر بها بطريقة معقولة المستثمر الحريص المتوسط (Average prudent investor) وقد أخذت بهذا التعريف أيضًا المحاكم الأمريكية في قضية Bar-chris ، وأخذت بما يقرب منه هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB Concepts Statement No. 2) حيث استخدمت تعبير الشخص المعقول (Reasonable person).

ومفهـوم الأهمية النسبية لا يتـوقف كلية على الحجم. فمفهوم الأهمية النسبية يشمل أحكامًا نوعية وكمية. فقد يكون البند غير مهم من الناحية الكمية ولكن طبيعة الموضوع (كما في حالة إحدى العمليات التي توحي بوجود غش) قد تدعو المراجع إلى القيام بمزيد من البحث لمعرفة مدى انتشار المشكلة ولتحديد مدى فاعلية الإجراءات الرقابية وتبليغ المستويات الإدارية اللازمة بالنتائج. ونظرًا للطبيعة المزدوجة للعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على تحديد مستويات الأهمية النسبية، لذلك فإنه من الصعب وضع قواعد تنفيذية عامة لهذا المفهوم.

وتقـدير مستـويات الأهمية النسبية يجب أن يتم في مراحـل التخـطيط لعملية المراجعة وتنفيذها وتقويم نتائجها. ويتطلب بيان معايير المراجعة رقم (٤٧) SAS No. 47 (AU 312) من المراجع أن يقوم بتقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لأغراض المراجعة. وهذا التقدير المبدئي قد يشمل تقديرات لما يعتبر جوهريًا بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات المهمة في الميزانية وقائمة الدخل كل حدة، والقوائم المالية في مجموعها. وأحد أغراض هذا التقدير المبدئي لمستويات الأهمية النسبية هو تركيز عناية المراجع على البنود المهمة في القوائم المالية في مرحلة وضع استراتيجية عملية المراجعة. ومن الناحية العملية يوضـح بيان معـايير المـراجعة رقم (٤٧) أن التقدير المبدئي للأهمية النسبية

للقوائم المالية في مجموعها هو بصفة عامة أقل مجموع لمستويات الأخطاء التي يمكن اعتبارها جوهرية بالنسبة لأي واحدة من القوائم المالية بمفردها.

وبالرغم من أنه يجب تقويم أي خطأ كميًّا ونوعيًّا، إلا أنه لأسباب عملية يقتصر الأمر على تقويم الطبيعة الكمية للخطأ في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة. فتحديد مستويات الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة سيؤثر على مدى جمع المراجع لأدلة الإثبات الكافية. وأحد الاعتبارات المهمة في مرحلة التخطيط هو تحديد ما يمكن تسميته بالخطأ المسموح به أو الذي يمكن التغاضي عنه (Tolerable error) والخطأ الذي يمكن التغاضي عنه هو مقدار الخطأ الذي يوجد وعلى الرغم من ذلك لا ينتج خطأ جوهريًّا في القوائم المالية وبصفة عامة فإنه كلما زاد حجم الخطأ المسموح به فإن المستوى المطلوب جمعه من أدلة الإثبات يقل.

العمليات بين أطراف يوجد بينها علاقة ارتباط

العمليات المحاسبية تعكس عادة عملية تبادل بين طرفين ليس بينهما علاقة ارتباط. ويمكن للمراجع تحقيق القيمة التي حملت للحسابات المختلفة عن طريق فحص الأدلة المؤيدة لهذه العمليات. فإذا اشترت المنشأة آلات بمبلغ معين فإن فحص فاتورة المورد يكفي عادة لإقناع المراجع بأن القيمة التي دفعت في هذا الأصل هي قيمة عادلة. ولكن إذا كان هناك علاقة ارتباط بين طرفي العملية (Related party transac-tions) فلا يمكن دائما القول بأن القيمة المسجلة في الدفاتر تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للعملية. كما أن فحص المستندات المؤيدة للعملية في هذه الحالة قد لا يمد المراجع بأدلة الإثبات الكافية التي يتطلبها.

تمييز العمليات التي بين أطرافها علاقة ارتباط

تعرف العملية التي بين أطرافها علاقة ارتباط بأنها العملية التي يستطيع فيها أحد أطراف العقد فرض شروط ما كان يمكن فرضها لولا وجود علاقة الارتباط بين الطرفين. وطبقًا لبيان معايير المراجعة رقم (٦) (SAS No. 6 "AU 335") فإن تعبير علاقة ارتباط يشمل الأطراف الآتية:

١ - العميل والشركات التي بينه وبينها علاقة مشتركة (Affiliates) والملاك الرئيسون، والإدارة، وأفراد أسرهم المقربين (Immediate families).
٢ - الشركات المستثمر فيها والتي يتم معالجتها محاسبيًا بطريقة حقوق الملكية (Equity method).
٣ - أي طرف آخر إن كان في استطاعة أحد الأطراف التأثير بطريقة كبيرة على إدارة الطرف الآخر أو سياساته المتعلقة بالتشغيل بحيث تمنع ذلك الطرف من الحصول على أقصى مصلحة له.

وبصفة عامة يجب أن تتأثر القوائم المالية بالحقيقة الاقتصادية للعمليات وليس بشكلها القانوني. ومن أمثلة العمليات التي تثير الشك في حقيقتها الاقتصادية والتي قد توحي بوجود علاقة ارتباط ما يلي:
١ - الاقتراض أو التسليف بدون فوائد أو بسعر فائدة أعلى أو أقل بطريقة كبيرة عن سعر الفائدة السائد في السوق.
٢ - بيع عقارات بثمن يختلف بطريقة كبيرة عن قيمتها المقدرة.
٣ - مبادلة أصول بأصول مماثلة دون دفع نقود.
٤ - الإقراض دون وضع شروط فيما يتعلق بطريقة السداد أو ميعاده.

ويجب على المراجع أيضًا أن يأخذ في اعتباره ما إذا كانت هناك ظروف قد تدعو إلى وجود مثل هذه العمليات. ومن أمثلة هذه الظروف ما يلي:
١ - عدم وجود رأس مال عامل كاف أو عدم التمكن من حصول على إئتمان لمواصلة أعمال المشروع.
٢ - وجود رغبة ملحة في الاحتفاظ بمستوى ربحية عال بهدف المحافظة على أسعار أسهم الشركة في السوق.
٣ - التفاؤل الكبير بشأن أرباح الشركة المستقبلة.
٤ - الاعتماد على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو العملاء أو العمليات لاستمرار نجاح المشروع.

٥ - وجود المشروع ضمن صناعة في حالة اضمحلال وتكثر فيها حالات الفشل والإفلاس.
٦ - وجود طاقة زائدة.
٧ - وجود منازعات قانونية كبيرة خاصة بين المساهمين والإدارة.
٨ - تعرض الشركة لأخطار التقادم بصورة كبيرة نتيجة لوجودها ضمن صناعة من الصناعات التكنولوجية المتطورة.

ويجب على المراجع أن يهتم اهتمامًا خاصًا بمراجعة العمليات التي تحدث مع أطراف بينها وبين المشروع علاقة ارتباط والتي يعلم بوجودها. وقد تكون علاقة الارتباط واضحة كما في حالة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة والعلاقة بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها. ولتحديد ما إذا كانت هناك أطراف أخرى فإن الأمر يتطلب استخدام إجراءات مراجعة معينة.

وقد تشمل هذه الإجراءات ما يلي:
١ - تقويم إجراءات الشركة بشأن تمييز العمليات مع أطراف مرتبطة ومعالجتها المعالجة المحاسبية الصحيحة.
٢ - الاستفسار من المسئولين في إدارة المشروع عن أسماء جميع الأشخاص الذين تربطهم علاقة مشتركة وما إذا كانت قد حدثت عمليات مع هؤلاء الأشخاص خلال المدة.
٣ - دراسة ملف الشركة مع الجهات الحكومية التي لها رقابة على الشركات (مثل هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC) عن أسماء الأشخاص الذين بينهم وبين الشركة علاقة ارتباط، وعن المشروعات الأخرى التي يشغل فيها أعضاء مجلس إدارة الشركة مناصب إدارية.
٤ - تحديد ما إذا كانت هناك أنظمة معاشات خاصة للموظفين وأسماء الموظفين المكلفين بإدارة أموال هذه الصناديق الخاصة.
٥ - مراجعة سجل المساهمين للشركة والشركات الأخرى المرتبطة بها لمعرفة أسماء المساهمين الرئيسيين.

٦ ـ الرجوع إلى أوراق المراجعة الخاصة بسنوات سابقة لمعرفة أسماء الأشخاص الذين توجد معهم علاقة ارتباط والاستفسار من المراجع السابق (إن وجد) عن مثل هذه العلاقات ومدى ارتباط الإدارة بعمليات مهمة من هذا النوع.

٧ ـ دراسة عمليات الاستثمار المهمة التي حدثت خلال المدة محل الفحص لمعرفة ما إذا كانت طبيعة ومدى هذه الاستثمارات قد تؤدي إلى خلق مثل هذه العلاقة المرتبطة.

ولتمييز العمليات التي تحدث مع أطراف بينها علاقة مشتركة يلجأ المراجع إلى الإجراءات الآتية:

١ ـ تزويد مساعدي المراجع بأسماء الأشخاص المعروفين الذين تربطهم علاقة مشتركة مع الشركة أو مع شركاتها التابعة الخ. لكي يتمكنوا من متابعة العمليات التي تحدث مع هؤلاء الأشخاص أثناء قيامهم بعملية الفحص.

٢ ـ دراسة محاضر جلسات مجلس الإدارة ولجانه المختلفة لمعرفة معلومات عن العمليات التي تمت مناقشتها أو الموافقة عليها خلال هذه الاجتماعات.

٣ ـ دراسة طبيعة ومدى العمليات التي تمت مع العملاء والموردين والمقترضين والمقرضين الرئيسيين للاستدلال على أي إمارات تدل على وجود علاقات غير معلنة مع هذه الأطراف.

٤ ـ التحري عن وجود أي عمليات تكون قد حدثت ولكنها لم تسجل بالدفاتر.

٥ ـ فحص السجلات المحاسبية للبحث عن أي عمليات أو أرصدة كبيرة أو غير عادية أو غير متكررة مع توجيه عناية خاصة إلى العمليات التي حدثت قرب أو في نهاية المدة المالية.

٦ ـ دراسة فواتير الأتعاب التي ترد من مكاتب المحاماة الذين تتعامل معهم المنشأة للاستدلال على وجود أي عمليات مع أطراف بينهم علاقة مشتركة.

٧ ـ دراسة عقود الإقراض أو الاقتراض بشأن وجود ضمانات للقرض. وفي حالة وجود ضمانات فيجب تحديد طبيعتها والعلاقة (إن وجدت) بين الضامن والشركة المقترضة.

وبعد تمييز العمليات مع الأطراف التي توجد معها علاقة ارتباط فيجب على المراجع استخدام إجراءات المراجعة التي يعتبرها ضرورية للتأكد من طبيعة هذه العمليات وأغراضها ومداها وتأثيرها على القوائم المالية.

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

١ - فهم الغرض من العملية.

٢ - فحص الفواتير والاتفاقيات والعقود وأي مستندات أخرى مثل تقارير الاستلام ومستندات الشحن.

٣ - تحديد ما إذا كانت العملية قد تم اعتمادها من مجلس الإدارة أو من الموظفين الآخرين المسئولين.

٤ - فحص كيفية احتساب المبالغ التي سيتم الإفصاح عنها في القوائم المالية وما إذا كانت هذه المبالغ معقولة.

٥ - مراجعة أرصدة الحسابات المتبادلة بين الشركات في تواريخ واحدة محددة حتى ولو اختلفت السنوات المالية بالاتفاق مع مراجعين آخرين إن أمكن وتبادل المعلومات مع هؤلاء المراجعين.

٦ - فحص الضمان المقدم والتأكد من قيمته وقابليته للتحويل والحصول على مصادقة بشأنه.

الإفصاح عن العمليات التي تربط أطرافها علاقة مشتركة

يتطلب بيان معايير المحاسبة رقم (٥٧) الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية في سنة ١٩٨٢م (Related Party Disclosures FASB-57) الإفصاح في القوائم المالية للشركة التي تكون حساباتها محل الفحص عن العمليات التي حدثت مع أطراف تربطها علاقة مشتركة (١) إذا كانت هذه العمليات لم يتم استبعادها عند عمل القوائم المالية الموحدة (٢) وإذا كان هذا الإفصاح ضروريًا لفهم القوائم المالية.

والحد الأدنى للبيانات التي يتطلب بيان معايير المحاسبة رقم (٥٧) الإفصاح عنها ما يلي:

١ ـ طبيعة العلاقة بين الأطراف المرتبطة. ويجب ذكر اسم الشخص الذي له علاقة ارتباط إذا كان ذلك ضروريًا لفهم هذه العلاقة.

٢ ـ وصف العمليات التي حدثت خلال المدة محل الفحص ويشمل ذلك المبالغ ـ إن وجدت ـ وأي معلومات أخرى ضرورية لتفهم آثارها على القوائم المالية. ويجب أيضًا الإفصاح عن العمليات التي ليست لها قيمة مالية أو لها قيمة رمزية.

٣ ـ آثار التغير في الشروط بين الأطراف المرتبطة عن تلك الشروط التي استخدمت في مدد سابقة. ويجب أيضًا الإفصاح عن قيمة هذه العمليات في كل مدة من المدد التي يتم فيها إعداد قائمة الدخل.

٤ ـ يجب الإفصاح عن المعلومات التالية إذا لم تفصح عنها القوائم المالية:

ا ـ شروط العمليات المرتبطة.

ب ـ طريقة تسوية هذه العمليات.

جـ ـ المبالغ المستحقة إلى هذه الأطراف المرتبطة أو عليها.

٥ ـ طبيعة أي علاقة سيطرة (Control relationship) حتى ولو لم تحدث عمليات بين الأطراف المرتبطة يجب الإفصاح عنها في جميع الأحوال.

وعموما فإن كمية التفاصيل التي يجب الإفصاح عنها بشأن هذه العمليات يجب أن تكون كافية لتمكين مستخدم القوائم المالية من فهم هذه العمليات.

ولا يجوز أن تحتوي القوائم المالية على بيانات مؤداها أن هذه العمليات قد تمت بشروط لا تقل عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها مع أطراف غير مرتبطة. وإن احتوت القوائم المالية على مثل هذا البيان وكان المراجع غير قادر على التحقق من صحة هذا البيان فيجب عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره وأن يقيد رأيه أو يمتنع عن إبداء الرأي. أما إذا كان في رأيه أن هذا البيان مضلل فيجب عليه أن يتحفظ في إبداء الرأي أو يصدر رأيًا سالبًا طبقًا لأهمية الموضوع.

برنامج المراجعة

ينص بيان معايير المراجعة رقم ٢٢ (SAS No. 22 "AU 311") على أنه عند تخطيط عملية المراجعة يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره طبيعة ومدى وتوقيت العمل الذي سيتم تنفيذه وأن يقوم بإعداد برنامج مراجعة (Audit program) مكتوب (أو عدة برامج مكتوبة). ويساعد برنامج المراجعة في توجيه التعليمات إلى المساعدين عن العمل الذي سيتم تنفيذه. ويجب أن يحدد البرنامج بتفصيل معقول إجراءات المراجعة التي يعتقد المراجع بضرورتها لتحقيق الأهداف من عملية الفحص. وشكل البرنامج ومدى التفصيلات التي يحتوي عليها يتغير من حالة إلى أخرى. وعند إعداد البرنامج وتطويره يجب أن يهتدي المراجع بنتائج إجراءاته ودراساته التخطيطية. ومع تقدم عملية الفحص قد يدعو تغير الظروف إلى إجراء تعديلات على إجراءات المراجعة المخططة. فبرنامج المراجعة يحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق كل بند من بنود القوائم المالية مع تحديد الوقت المقدر لتنفيذ العمل. وبعد إكمال تنفيذ كل خطوة من خطوات البرنامج يوقع المراجع على البرنامج مع بيان التاريخ والوقت الفعلي المستنفد أمام البند المختص. فبرنامج المراجعة عبارة عن أداة لتخطيط العمل الذي سيتم في عملية المراجعة كما أنه في الوقت نفسه أداة للرقابة والإشراف على تنفيذ هذا العمل. ويساعد البرنامج في تخصيص وتوزيع العمل على مساعدي المراجع الذين يشتركون في عملية المراجعة وفي تحديد المسئولية. ويوضح البرنامج عدد المساعدين المطلوبين ومستويات خبرتهم ويساعد المشرف على متابعة أعمال معاونيه في القيام بعملية الفحص. ووجود تعليمات تفصيلية في البرنامج يؤكد للمراجع عدم السهو عن القيام بالخطوات الضرورية اللازمة لتحقيق العمليات. وتمكن هذه التعليمات المكتوبة مساعدي المراجع حديثي الخبرة من العمل بفاعلية بأقل قدر من الإشراف وهذا يسمح للمشرف على عملية المراجعة بالتركيز على النواحي المهمة في عملية المراجعة التي تتطلب درجة عالية من المقدرة التحليلية والمهارات الفنية المهنية.

وبما أن كل عملية مراجعة لها خصائصها المميزة عن أي عملية أخرى، لذلك فإن البرنامج يجب تصميمه بما يلائم الظروف المتغيرة الخاصة بكل عملية. ويجب أن

يتميز المراجع بالكفاية في تخطيط البرنامج . فجميع الخطوات والإجراءات التي يحتوي عليها البرنامج يجب أن تكون نافعة وضرورية . فيجب أن يكون لكل خطوة في البرنامج ما يبررها باعتبارها وسيلة سليمة للحصول على البيانات الضرورية التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية. ويجب تخطيط البرنامج بحيث يحتوي على جميع الإجراءات التي تمكن المراجع من الاقتناع بطريقة معقولة بأن القوائم المالية تحتوي على جميع البيانات التي كان يجب أن تحتويها وأن هذه العمليات قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ووجود برنامج للمراجعة يمكن المراجع (أو المشرف) من متابعة عدة عمليات مراجعة في نفس الوقت بالاطلاع على برامج المراجعة الخاصة بكل عملية، ومتابعة ما تم تنفيذه من كل برنامج . كذلك يسهل البرنامج للمساعد الأول واجب الإشراف والرقابة على أعمال معاونيه .

وفائدة وجود برنامج للمراجعة كوسيلة للقيام بعملية الفحص بنظام وترابط وبخطوات منطقية متتابعة ليست محل شك. ولكن وجود البرنامج لا يجب أن يعتبر بديلًا لتوافر روح المبادرة واليقظة والعقلية الناقدة التحليلية لدى مساعدي المراجع . ويجب تشجيع مساعدي المراجع على بحث أي عمليات غير عادية بحثًا كاملًا أو فحص أي أمور توحي بالشك قد تصل إلى علمهم من أي مصدر وإفهامهم أن البرنامج قابل للتعديل وأن واجبهم لا يقتصر على تنفيذ الإجراءات الواردة بالبرنامج تنفيذًا حرفيًا . فبرنامج المراجعة في حد ذاته لا يعتبر بديلًا لتقويم مندوب المراجع لنظام الرقابة الداخلية أو للحكم على كمية الاختبارات التي يجب القيام بها أو نوعها أو للحكم على كفاية أدلة الإثبات ودرجة الاعتماد عليها. فالمراجعة عبارة عن نشاط مهني على مستوى عال وتتطلب الحصول على قدر كبير من المعرفة الفنية والخبرة الواسعة كما تتطلب بصفة مستمرة القدرة على وزن الأمور والحكم عليها حكمًا مهنيًّا سليمًا .

برنامج المراجعة لعملية مراجعة جديدة

تصميم برنامج مراجعة لعميل جديد يجب أن يمر بعدة مراحل وذلك لعدم معرفة المراجع معرفة كافية بكثير من الأمور مثل نقاط القوة أو الضعف في نظام الرقابة

الـداخلية أو وجـود مشكـلات خاصة قد تحتاج إلى إجراءات معينة، وفي مثل هذه الحالات يقوم المراجع أولاً بوضع الخطوط العريضة للبرنامج. ثم يعقب ذلك دراسة وتقـويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل وبناء على هذه الدراسة يقوم المراجع بتكملة التفـاصيل الخـاصـة بالبرنامج. ويمكن بعد ذلك اختيار إجراءات المراجعة المتعلقة بنواحي محددة من عملية المراجعة مع تقدم العملية خلال مرحلة التنفيذ.

وبالنسبة لأي عملية مراجعة جديدة يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار تحقيق هدفين إضافيين عند تصميم برنامج المراجعة وهما:

١ - تحديد أرصدة الحسابات الافتتاحية في أول المدة والتأكد من صحتها.

٢ - معرفة المبادىء المحاسبية التي استخدمت في المدة السابقة كأساس لتحديد ما إذا كانت المبادىء المطبقة في المدة الحالية هي نفس المبادىء المطبقة في العام الماضي طبقًا لمعيار الثبات.

وقـد سبق أن أشرنـا إلى أن معايير المراجعة المتعارف عليها تحتم على المراجع الجـديد الاتصـال بالمـراجع القديم بموافقة العميل. وهذا الاتصال يفيد في تحقيق الهدفين المشار إليهما أعلاه وذلك لأنه يمكن المراجع الجديد من مناقشة المراجع السابق في هذه الأمور والاطلاع على أوراق المراجعة الخاصة به.

برنامج المراجعة في عملية مراجعة متكررة

في أي عملية مراجعـة متكـررة يجب على المراجع أولاً دراسة برنامج المراجعة وأوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة قبل إعداد البرنامج الخاص بالسنة الحالية. فبـدراسـة هذه البيانـات ونتيجـة لخبرة المـراجع ومعرفته بالمنشأة يكون لدى المراجع المعلومات الكافية التي تمكنه من تصميم البرنامج الجديد. فخبرة المراجع بالمنشأة تمكنه من توقـع مشكـلات معينة أو بنود غير عادية سبق أن تعرض لها في عملية المراجعة السابقة. ولكن هذا ليس معناه أن يقوم المراجع باتباع برنامج المراجعة الخاص بالسنة السابقة حرفيًا لأن ذلك معناه إهمال أي تغير يكون قد حدث في ظروف المنشأة خلال

السنة الحالية. ومن أمثلة ذلك التغير في أحوال العميل التجارية أو في نظام الرقابة الداخلية أو في الطرق المحاسبية المستخدمة.

توقيت عمل المراجع

يشير بيان معايير المراجعة رقم (١) SAS No. 1 (AU 310) إلى أن التبكير في تعيين المراجع الخارجي له مزايا عديدة بالنسبة للمراجع وبالنسبة للعميل. فالتبكير في تعيين المراجع يساعده في تخطيط عمله بحيث يمكن تنفيذ هذا العمل بسرعة وبكفاءة ويمكن المراجع من تحديد مدى العمل الذي يمكن القيام به قبل تاريخ الميزانية. وهذا الموضوع مفيد على وجه الخصوص بشأن تخطيط ملاحظة المراجع لعملية جرد المخزون. وقيام المراجع بجزء من العمل خلال السنة المالية مفيد للعميل لأنه يمكن المراجع من أداء عملية المراجعة بكفاية ومن إكمالها في وقت مبكر بعد نهاية السنة المالية. وأداء جزء من عملية المراجعة خلال السنة يسمح أيضًا بالنظر في بعض المشكلات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية في وقت مبكر وفي التعجيل بتعديل بعض الإجراءات المحاسبية التي يعتقد المراجع بإمكان تحسينها.

تعيين المراجع قرب انتهاء السنة المالية أو بعدها

بالرغم من أنه من المفضل أن يعين المراجع في وقت مبكر إلا أن ذلك لا يمنع المراجع من قبول عملية مراجعة قرب انتهاء السنة المالية أو بعدها. وفي مثل هذه الحالات يجب على المراجع أن يتأكد مما إذا كانت الظروف ستسمح له بالقيام بعملية فحص كافية وإصدار تقرير خال من التحفظات. فإذا لم تسمح الظروف بذلك فيجب على المراجع أن يناقش مع العميل احتمال ضرورة إصدار رأي مقيد أو الامتناع عن إبداء الرأي. وفي بعض الحالات فإن القيود على عملية المراجعة في مثل هذه الحالات يمكن إصلاحها وعلاجها. فالقيام بعملية الجرد الفعلي يمكن مثلاً تأجيلها أو القيام بجرد فعلي آخر يستطيع المراجع حضوره وملاحظته.

توقيت عمل المراجع

يمكن القيام بكثير من اختبارات المراجعة في أي وقت خلال السنة تقريبًا. فخلال السنة المالية يقوم المراجع باختبارات لسجلات العميل وإجراءاته والبيانات المقدمة منه لتحديد مدى اعتماده عليها. والنتائج التي يتوصل إليها تساعده في تحديد إجراءات المراجعة الأخرى التي يجب القيام بها لإكمال عملية الفحص. فمن الممارسات العملية المقبولة أن يقوم المراجع بتنفيذ أجزاء كبيرة من عملية الفحص في خلال السنة المالية.

فإذا تم القيام بجزء كبير من عملية الفحص خلال السنة المالية ووجد أن نظام الرقابة الداخلية فعال، فإن إجراءات المراجعة في نهاية السنة المالية قد تتكون بصفة رئيسة من إجراء مقارنات بين الأرصدة في نهاية السنة المالية مع الأرصدة في تواريخ سابقة ومن دراسة أي عمليات غير عادية وأي تقلبات مهمة. إلا أنه يجب على المراجع في هذه الحالة أن يتأكد من استمرار فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في نهاية العام. وليس معنى ذلك أن يقوم المراجع من جديد باختبار السجلات والعمليات إلا إذا استخلص من استفساراته وملاحظاته أن الظروف في نهاية العام قد تغيرت تغيراً ملحوظًا.

ويفضل بصفة خاصة اختبار الإجراءات الرقابية عند فحص الحسابات التي تمثل عددًا كبيراً من العمليات، أما بالنسبة للحسابات التي تمثل عددًا قليلاً من العمليات نسبيًا فيجب التركيز على تحقيق أرصدة هذه الحسابات وليس على اختبار الإجراءات الرقابية.

وتوقيت أداء إجراءات المراجعة قد يقتضي في بعض الأحيان القيام ببعض هذه الإجراءات في وقت واحد كما في حالة النقدية بالصندوق والبنوك والأوراق المالية وقروض البنوك والبنود الأخرى المرتبطة بها. وقد تقتضي أيضًا عنصر المفاجأة، أو تحفظ المراجع على الأصول القابلة للتداول أو الإحلال (Readily negotiable). ويتم البت في هذه الأمور في أي عملية من العمليات في ضوء فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

والتوقيت المناسب للقيام ببعض إجراءات المراجعة ظاهر للعيان. والمثال على ذلك ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون من جانب المراجع. فمن الضروري لهذا الغرض أن يقوم المراجع بدراسة إجراءات القيام بعملية الجرد وحصر الكميات كما تم تخطيطها من جانب العميل. كما أنه من الضروري أيضًا الفصل الصحيح بين حسابات السنوات المختلفة فيما يتعلق بالمشتريات والمبيعات في الدفاتر المحاسبية.

أوراق المراجعة

يقصد من عملية المراجعة كما سبق أن ذكرنا الحصول على قدر كاف من المعلومات التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يقوم بفحصها. وعند جمع المراجع للأدلة المؤيدة لرأيه فإنه يجب أن يكون لديه الوسيلة لدراسة هذه الأدلة فيما بعد والرجوع إليها عند الحاجة. فأوراق المراجعة (Audit working papers) هي الوسيلة التي يستعملها المراجع لتجميع الأدلة التي يحتاج إليها لتأييد رأيه في القوائم المالية. وتشمل أوراق المراجعة جميع البيانات التي يحصل عليها المراجع خلال قيامه بعملية الفحص فتشمل أوراق المراجعة ميزان المراجعة، قيود التسويات، تحليل الحسابات بالأستاذ العام، الكشوف التفصيلية عن بعض بنود القوائم المالية مثل الكشوف التفصيلية الخاصة ببنود الأصول الثابتة والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والدائنين وأوراق الدفع، مذكرات التسوية، ملخصات البيانات، ملاحظات المراجع على بعض الأمور والاستفسارات التي حصل عليها من موظفي المنشأة، برنامج المراجعة، الردود على المصادقات، نسخة من عقد تكوين الشركة وقانونها النظامي ونسخ من العقود المهمة ومن محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، نسخة من القوائم المالية النهائية المعدة للاعتماد من العميل وجميع الأوراق والبيانات الأخرى التي يقوم المراجع بتحضيرها أو التي يرى ضرورة إعدادها لتنفيذ مهمته. فأوراق المراجعة تسجل أدلة الإثبات التي قام المراجع بجمعها لتكون أساسًا لرأيه وهي تعتبر أيضًا دليلًا بالعمل الذي قام به المراجع في تكوين رأيه كخبير مهني.

ويلاحظ أن موقف المراجع يختلف اختلافًا كبيرًا عن موظفي إدارة الحسابات بالمنشأة فهؤلاء يقومون بتحضير سجلاتهم من واقع المستندات مثل الفواتير والإيصالات والشيكات والعقود إلخ. وتحتفظ إدارة الحسابات بالمستندات لتأييد القيود الواردة بالدفاتر عن هذه العمليات. أما المراجع فليس لديه أي مستندات أو دفاتر يوميات أو حسابات أستاذ لتأييد النتائج التي وصل إليها. فالمراجع يترك المستندات التي قام بفحصها للمنشأة بعد استكمال عملية الفحص، ولذلك فإن السجل الوحيد بالعمل الذي قام به يجب أن يقوم هو نفسه بإعداده خلال قيامه بالعمل. فإذا لم يقم المراجع بإعداد سجل بالعمل الذي قام به فإنه لا تكون لديه أي وسيلة لتأييد هذا العمل ولتأييد رأيه الذي تتوقف عليه سمعته المهنية.

ومن العرض السابق يتضح أن أغراض أوراق المراجعة هي كما يلي:

١ - تساعد مباشرة في أداء عملية الفحص.
٢ - هي عبارة عن سجل تاريخي بالعمل الذي تم.
٣ - تحتوي على أساس رأي المراجع في القوائم المالية.
٤ - تمد المراجع بالمعلومات التي يستعملها في إعداد تقريره.
٥ - تساعد الشركاء والمشرفين والمساعدين الأول في فحص وتقويم العمل الذي قام به الموظفون الخاضعون لإشرافهم.
٦ - يلزم الرجوع إليها عند القيام بعملية المراجعة الخاصة بالسنة التالية.
٧ - قد تظهر مشكلات خاصة بالعميل فيما بعد وحينئذ يمكن الرجوع إليها والحصول منها على معلومات مهمة.
٨ - تعتبر أوراق المراجعة دليل الإثبات الرئيسي على ما قام به المراجع من عمل إذا حدث في المستقبل ادعاء عليه بالإهمال في أداء واجباته.

هذا وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بيان معايير المراجعة رقم (٤١) عن أوراق المراجعة[٥] ويلزم هذا البيان المراجع بإعداد والاحتفاظ بأوراق مراجعة

(٥) SAS No. 41 (AU 339).

كسجل بالعمل الذي تم وبالنتائج التي تم التوصل إليها بالنسبة للأمور المهمة. ويلاحظ أنه ليس هناك ما يمنع المراجع من استكمال أوراق المراجعة بوسائل أخرى إلا أن أوراق المراجعة هي المصدر الأساسي لتأييد رأي المراجع في القوائم المالية ويتضمن ذلك تقيده بمعايير المراجعة المتعارف عليها (بعبارة أخرى توثق أوراق المراجعة تقيد المراجع والتزامه بمعايير العمل الميداني الثلاثة).

ويعرف بيان معايير المراجعة رقم (٤١) أوراق المراجعة بأنها السجلات التي يحتفظ بها المراجع الخارجي بالإجراءات التي قام بها، والاختبارات التي أداها، والمعلومات التي حصل عليها، والنتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بعملية الفحص. وعلى ذلك فأوراق المراجعة تشمل برامج المراجعة، والتحليلات، والمذكرات المكتوبة، وخطابات المصادقات، والشهادات والبيانات المقدمة من الإدارة، وملخصات لوثائق الشركة، والكشوف التفصيلية، والتعليقات التي قام المراجع بإعدادها أو حصل عليها.

ويجب أن تلائم أوراق المراجعة ظروف عملية الفحص واحتياجات المراجع. وطبقًا لبيان معايير المراجعة رقم (٤١) فإن العوامل التي تؤثر على حكم المراجع بشأن كمية ونوع ومحتوى أوراق المراجعة المطلوبة بشأن عملية معينة تشمل:

١ ـ طبيعة تقرير المراجع.
٢ ـ طبيعة القوائم المالية، أو الكشوف، أو البيانات الأخرى التي يصدر عنها المراجع تقريره.
٣ ـ طبيعة وحالة سجلات العميل ونظام الرقابة الداخلية الخاص به.
٤ ـ احتياجات المراجع في الإشراف على عمل مساعديه ودراسة هذا العمل طبقًا لظروف كل حالة.

وعلى الرغم من أن كمية أوراق المراجعة ونوعها ومحتوياتها قد تختلف من حالة إلى أخرى طبقا للظروف إلا أنها بصفة عامة تشمل أو تظهر ما يأتي:

١ ـ البيانات الكافية لتوضيح أن القوائم المالية (أو البيانات الأخرى التي يعد عنها المراجع تقريره) تتفق مع (أو تتطابق) مع سجلات العميل.

٢ ـ أن عملية المراجعة قد تم تخطيطها كما في حالة استخدام برامج مراجعة وأن عمل المساعدين قد تمت دراسته والإشراف عليه بما يفيد الالتزام بالتقيد بأحكام أول معيار من معايير العمل الميداني.

٣ ـ أنه قد تمت دراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل وتقويمه لتحديد مدى الاختبارات التي ستقتصر عليها إجراءات المراجعة بما يفيد التقيد بأحكام المعيار الثاني من معايير العمل الميداني.

٤ ـ إجراءات المراجعة التي اتبعت والاختبارات التي أديت للحصول على أدلة الإثبات بما يفيد التقيد بأحكام المعيار الثالث من معايير العمل الميداني. والسجلات في هذا الخصوص قد تأخذ أشكالاً عديدة، ويدخل في ذلك المذكرات المكتوبة وقوائم الاستقصاء، وبرامج المراجعة، والكشوف بما يسمح بصفة عامة بتمييز العمل الذي قام به المراجع.

٥ ـ كيفية معالجة الاستثناءات (Exceptions) والأمور الأخرى غير العادية التي أظهرتها عملية الفحص والبت فيها.

٦ ـ التعليقات المختلفة التي أعدها المراجع والتي توضح النتائج التي توصل إليها بشأن بعض أوجه عملية المراجعة المهمة.

وأخيراً ينص بيان معايير المراجعة رقم (٤١) على أن أوراق المراجعة هي ملك للمراجع وتنص قوانين بعض الولايات في أمريكا على ذلك. ولكن حقوق ملكية المراجع لهذه الأوراق تخضع للقيود التي تنص عليها قواعد السلوك المهني بشأن عدم قيام المراجع بإفشاء أسرار العملاء.

وقد يستخدم العميل أوراق المراجعة الخاصة بالمراجع كمصدر للحصول على المعلومات من وقت لآخر، إلا أن أوراق المراجعة لا يجب اعتبارها أنها تكون جزءًا من سجلات العميل المحاسبية واعتبارها بديلاً لهذه السجلات.

ويجب أن يتخذ المراجع إجراءات معقولة للمحافظة على هذه الأوراق ويجب أن يحتفظ بها لمدة كافية من الزمن لمقابلة احتياجات مكتبه وللتقيد بأي نصوص قانونية في هذا الشأن.

ويتم حفظ أوراق المراجعة عادة في نوعين من الملفات هما:

١ - الملف الدائم ويحتوي على البيانات التي لها صفة الاستمرار.

٢ - الملف الجاري ويحتوي على أوراق المراجعة الخاصة بالسنة الحالية محل الفحص.

الملف الدائم The Permanent File

ويحتوي الملف الدائم على بيانات ومعلومات لها صفة الدوام ولا تقتصر فائدتها على سنة مالية واحدة ولكنها تفيد في القيام بعمليات المراجعة الخاصة بالسنوات التالية، فالملف الدائم يحتوي على الأوراق التي لها أهمية مستمرة سنة بعد أخرى.

وللملف الدائم أغراض ثلاثة هي:

١ - يمكن للأشخاص الذين ليست لهم معرفة بخصائص أعمال المشروع الحصول من الملف الدائم على صورة تاريخية سريعة عن المشروع من النواحي المالية وغير المالية. ويفيد هذا على الخصوص إن عهد بعملية المراجعة إلى أحد المساعدين الأول الجدد الذي لم يسبق له مراجعة هذه العملية. وحتى في حالة الأشخاص الذين سبق لهم مراجعة العملية فإن الاطلاع على الملف الدائم قبل البدء في عملية المراجعة يؤدي إلى تذكيرهم بالمسائل المهمة والنقاط الخاصة المميزة لها.

٢ - يمكن الرجوع إليه لمعرفة معلومات وملخصات عن البنود المتكررة أو المستمرة وبذلك تنتفي الحاجة إلى تكرار فحص الكثير من المستندات المطولة كالعقود وغيرها أو البحث في أوراق المراجعة القديمة الخاصة بسنوات سابقة.

٣ ـ يؤدي إلى الاستغناء عن إعداد أوراق مراجعة جديدة سنة بعد أخرى عن البنود التي قد يطرأ عليها تغيير في حدود ضيقة أو قد لا يطرأ عليها أي تغيير.

وعند البدء في عملية مراجعة خاصة بأي سنة من السنوات يمكن للمشرف على العملية أن يأخذ معه الملف الدائم وملف عملية المراجعة عن السنة السابقة وبعد الانتهاء من عملية المراجعة يضاف إلى الملف الدائم التغييرات الجديدة التي طرأت على البنود التي يحتويها ويتم استعراض وفحص الملفين الدائم والجاري بعد الانتهاء من العملية بواسطة أحد الشركاء.

ومن أمثلة البيانات التي لها أهمية مستمرة التي يجب أن يحتوي عليها الملف الدائم ما يأتي:

١ ـ نبذة تاريخية عن المشروع وطبيعة أعماله والمنتجات التي يقوم بإنتاجها وتسويقها.
٢ ـ التنظيم الإداري للمشروع وقائمة بأسماء الموظفين الرئيسين واختصاصاتهم.
٣ ـ نسخة من توقيعات الموظفين المسئولين.
٤ ـ ملخص للنظام المحاسبي المتبع وقائمة كاملة بالدفاتر والسجلات المستخدمة سواء أكانت محاسبية أم بيانية.
٥ ـ نسخة من دليل الحسابات ولائحة الحسابات إن وجدت.
٦ ـ السياسات المحاسبية الخاصة بالمشروع (عن الاستهلاك والمخزون من البضاعة على سبيل المثال).
٧ ـ تحليلات مستمرة لبعض الحسابات المهمة (ذات الطبيعة المستمرة) مثل رأس المال والاحتياطيات والأصول الثابتة.
٨ ـ نسخة من العقد الابتدائي والقانون النظامي للشركة وملخص لأهم ما تحتويه من أحكام مثل الأحكام الخاصة برأس المال والسندات ومجلس الإدارة وتوزيع الأرباح . . . إلخ.

٩ - ملخصات لمحاضر جلسات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية التي تحتوي على قرارات مهمة لها تأثير على القوائم المالية.
١٠ - مذكرات وافية عن العقود التي يسري مفعولها لمدد طويلة.
١١ - ملخصات للأحكام الواردة في عقد قرض السندات وبصفة خاصة الأحكام الملزمة بإنشاء احتياطي لسداد السندات أو تقييد حق الشركة في توزيع أرباح على مساهميها.
١٢ - وصف لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في المنشأة ونتائج تقويم المراجع لهذا النظام.
١٣ - قوائم مالية مقارنة خاصة بعدة سنوات سابقة.

الملف الجاري The Current File

ويحتوي الملف الجاري على جميع أوراق المراجعة الخاصة بالسنة الحالية محل الفحص بحيث يكون هناك ملف لكل سنة من السنوات المالية يضم جميع أوراق المراجعة الخاصة بهذه السنة.

ومن أمثلة البيانات التي يضمها الملف الجاري ما يأتي:
١ - المراسلات بين المراجع والمنشأة.
٢ - برنامج المراجعة.
٣ - جميع ملاحظات المراجع واستفساراته التي نشأت في خلال القيام بعملية الفحص وردود المنشأة على هذه الملاحظات والاستفسارات والإجراء الذي اتبع بالنسبة للنقاط التي أثيرت.
٤ - قائمة الاستقصاء الجارية عن نظام الرقابة الداخلية.
٥ - ميزان المراجعة.
٦ - التسويات المختلفة التي أجراها المراجع على القوائم المالية.
٧ - الكشوف التحليلية التفصيلية (مرفقات الميزانية) وتشمل تحليلاً للبنود المهمة في حساب الأرباح والخسائر وتحليل تفصيلي لبعض عناصر الميزانية

ككشف المدينين والدائنين وأوراق القبض وأوراق الدفع والأصول الثابتة والاستثمارات وغيرها.

٨ ـ ملخصات لمحاضر جلسات مجلس الإدارة التي لها أثر على الحسابات.

٩ ـ ملخصات للعقود المهمة التي لها أثر على الحسابات.

١٠ ـ نسخة من الميزانية وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع.

١١ ـ صورة من تقرير المراجع على القوائم المالية.

وغني عن البيان أنه يجب اتخاذ الإجراءات الكافية للمحافظة على أوراق المراجعة بحيث تبقى في حوزة مندوبي المراجع ليلاً ونهارًا في أثناء القيام بعملية المراجعة حتى لا تكون هناك أي فرصة لموظفي العميل للاطلاع عليها أو العبث بمحتوياتها. ويجب بعد الانتهاء من عملية المراجعة حفظها بعناية لمدة كافية من الزمن. وتعتبر أوراق المراجعة ملكًا للمراجع إلا أنه نظرًا لطبيعة ما تحتويه من معلومات خاصة بالعميل فالمراجع ليس له الحق في تحويل هذه الأوراق إلى الغير إلا بعد الحصول على موافقة من العميل بذلك.

علامات المراجع

يستخدم المراجع في القيام بعمله عددًا من الرموز أو العلامات لكل نوع من العمليات. فتستخدم علامة معينة للمراجعة المستندية وعلامة ثانية لمراجعة الترحيلات وعلامة ثالثة لمراجعة المجاميع وعلامة رابعة لمراجعة نقل المجاميع من صفحة إلى أخرى وعلامة خامسة لمراجعة بنود دفتر النقدية مع كشف حساب البنك وهكذا. وليس هناك نظام موحد متعارف عليه بين المحاسبين لهذه العلامات ومدلولها بل لكل مكتب محاسبة نظامه الخاص بشأن هذه العلامات ويجب بطبيعة الحال على مندوبي المراجع التقيد باستعمال نظام علامات المكتب وعدم إفشاء مدلول هذه العلامات إلى موظفي العميل.

وتستعمل بعض مكاتب المحاسبة في انجلترا نظامًا معينًا للعلامات يختلف عما تقدم فلا يخصص لكل نوع من العمليات علامة معينة وإنما يتخذ كل مندوب من مندوبي المراجع الحرف الأول من اسمه علامة مميزة له. فإذا وضع المندوب الحرف الأول من اسمه على يمين الرقم دل ذلك على المراجعة المستندية مثلاً، وإذا وضع المندوب الحرف الأول من اسمه على يسار الرقم دل ذلك على صحة الترحيل إلى الأستاذ، وإذا وضعه فوق الرقم دل ذلك على المراجعة مع كشف البنك وإذا وضعه بجوار أحد المجاميع دل ذلك على صحة هذا المجموع وهكذا. وبذلك يمكن تمييز العمل الذي قام به أي مندوب وتحديد مسئولية هذا المندوب عن أي خطأ في هذا العمل يظهر فيما بعد.

الفصل الثامن

مراجعة النظم الالكترونية
EDP Systems in Auditing

● إجـراءات الـرقـابة المحاسبيـة في النـظم الالكـترونيـة ● الإجـراءات الـرقـابيـة العـامـة ● الإجراءات الرقابية التطبيقية ● دراسة وتقويم نظام الـرقابة الداخلية ● دراسة النظام ● تقدير نتـائـج الـدراسـة المبـدئيـة ● اختبـارات تنفيـذ الإجـراءات الـرقـابيـة ● اختبارات الإجراءات الـرقـابيـة العـامة ● اختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية بدون الكمبيوتر ● اختبارات اجراءات الرقابة التطبيقية بالكمبيوتر ● استخدام البيانات الاختبـاريـة ● الـبرامج الخاضعة لرقابة المراجع ● برامـج المـراجعـة العـامـة ● مقارنة المداخل المختلفـة ● برامـج المـراجعـة العامة واختبارات تحقيق العمليـات ● مراكـز خدمـات الكمبيوتر ● نظم المشاركة

سبق أن ذكرنا أن المراجع مسئول عن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية المحاسبية. وينص بيان معايير المراجعة رقم (١) على ما يأتي:

«بما أن تعريف الرقابة الداخلية المحاسبية والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها يعبر عنها في شكل أهداف، لذلك فهي مستقلة عن الطريقة المستخدمة في معالجة البيانات، وبالتالي فهي تنطبق بدرجة متساوية على جميع أنظمة معالجة البيانات سواء كانت يدوية أو ميكانيكية

أو الكترونية. ومع ذلك فإن التنظيم والإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف قد تتأثر بطريقة معالجة البيانات المستخدمة».

وبما أن طريقة معالجة البيانات المستخدمة قد تؤثر على التنظيم والإجراءات التي يستخدمها المشروع لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية، لذلك فإنها قد تؤثر أيضًا على الإجراءات التي يستخدمها المراجع في دراسته وتقويمه للرقابة الداخلية المحاسبية.(١)

ونظام معالجة البيانات قد يكون يدويًا بصفة كلية أو قد يشمل خليطًا من الأنشطة اليدوية أو الميكانيكية أو معالجة البيانات الكترونيًا. وتطبيقات نظم معالجة البيانات الكترونيًا تختلف اختلافًا كبيراً فهي قد تقتصر على بعض التطبيقات الروتينية مثل معالجة الأجور والرواتب لمشروع صغير، وقد تشمل تطبيقات معقدة متكاملة كما في حالة معالجة البيانات المتعلقة بالمحاسبة، والإنتاج، والتسويق، والإدارة في وقت واحد. وفي بعض نظم معالجة البيانات يتم تنفيذ إجراءات الرقابة المحاسبية بواسطة موظفين في إدارة واحدة أو في عدد من الإدارات. أما في أنظمة معالجة البيانات الكترونيًا فإن معظم هذه الإجراءات الرقابية يتم تنفيذها في إدارة الحاسب الآلي. وعند استخدام نظم معالجة البيانات الكترونيًا في تطبيقات محاسبية مهمة فيجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره نشاط معالجة البيانات الكترونيًا في دراسته وتقويمه لأنظمة الرقابة المحاسبية. وينطبق هذا الوضع سواء كانت تطبيقات معالجة البيانات الكترونيًا المحاسبية محدودة أو على نطاق واسع وسواء كان تشغيل الحاسب الآلي يتم بواسطة عميل المراجع أو بواسطة طرف خارجي.

ويتطلب المعيار الأول من معايير المراجعة المتعارف عليها أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم الخبرة الفنية الكافية، والكفاية الفنية المطلوبة في المراجع. فإذا كان العميل يستخدم معالجة البيانات الكترونيًا في نظامه المحاسبي سواء كان التطبيق بسيطًا أو معقدًا فيجب على المراجع أن يفهم النظام بأكمله بالدرجة

---

(١) SAS No. 3 (AU 321.02).

الكافية التي تمكنه من تحديد وتقويم خصائصه الرقابية المحاسبية المهمة . ويتطلب الأمر عادة في حالة التطبيقات المعقدة لنظم معالجة البيانات الكترونيًا من المراجع الاستعانة بخبير في نظم معالجة البيانات الكترونيًا للقيام بإجراءات المراجعة الضرورية .(٢)

ونتناول فيما يلي آثار استخدام نظم معالجة البيانات الكترونيًا على الخصائص المتعددة لأنظمة الرقابة المحاسبية وعلى دراسة المراجع وتقويمه لهذه الأنظمة .

إجراءات الرقابة المحاسبية في النظم الإلكترونية

إجراءات الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية (EDP Accounting Control Procedures) يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين هما :

١ ـ الإجـراءات الـرقـابية العـامة (General controls) وتتعلق بجميع أنشطة معالجة البيانات الكترونيًا .

٢ ـ الإجراءات الرقابية التطبيقية (Application controls) وهي تتعلق بواجب محاسبي محدد مثل إعداد قائمة بأرصدة بعض الحسابات أو الأجور والمرتبات .

وتشمل الإجراءات الرقابية العامة :

(ا) تنظيم إدارة معالجة البيانات الكترونيًا .

(ب) إجراءات توثيق، ودراسة، واختبار واعتماد الأنظمة أو البرامج وأي تعديلات تدخل عليها .

(جـ) الضوابط الرقابية المبنية في الأجهزة بواسطة الشركة المنتجة . (ويطلق عليها عادة Hardware controls).

(د) الإجراءات الرقابية على الاتصال (Access) بالأجهزة وملفات البيانات .

(٢) Ibid, AU 321.04.

(هـ) البيانـات الأخـرى والإجـراءات الرقابية التي تؤثر بشكل عام على عمليات إدارة معالجة البيانات الكترونيًا. [٣]

وتتعلق إجـراءات الرقابة التطبيقية بمهام محددة تنفذها الأنظمة الالكترونية. ووظيفتها أن تعطى تأكيدًا معقولاً بأن تسجيل وتشغيل البيانات والتقرير عنها قد تم تنفيذه بطريقة سليمة. وهناك مجال كبير لاختيار الإجراءات والسجلات التي تستخدم للقيام بهذه الإجراءات الرقابية التطبيقية. ويطلق على إجراءات الرقابة التطبيقية في كثير من الأحيان «الرقابة على المدخلات (Input controls)» و«الرقابة على التشغيل (Processing controls)» و«الرقابة على المخرجات (Output controls)».

وعند تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية على نظام معالجة البيانات الكترونيًا يقوم المراجع أولاً بدراسة النظام لتفهمه ولتحديد معالمه الرقابية. والمرحلة الثانية لعملية التقويم يجب أن تتكون من اختبارات مدى تنفيذ النظام والتقيد به (Tests of compliance) للتـأكيد للمـراجـع بأن الإجراءات الرقابية الموجودة تؤدي وظيفتها بطريقة مرضية. ودراسة النظام تتم عادة باستخدام قائمة استقصاء خاصة عن نظام الرقابة الداخلية مصممة لأغراض الأنظمة الإلكترونية.

الإجراءات الرقابية العامة

تمثـل الإجـراءات الـرقـابية العامة سياسات رقابية عريضة على مستوى إدارة الحاسب الآلي. فهي تمثل مفاهيم رقابية صالحة للتطبيق في أي نظام من النظم الإلكترونية.

تنظيم إدارة معالجة البيانات إلكترونيًا

التنـظيم الجيد هو الأساس لأي نظام فعّال للرقابة الداخلية. والسؤال الأول الـذي يجب البت فيه هو وضـع إدارة معالجة البيانات الكترونيًا في التنظيم الإداري

---

(٣) Ibid, AU 321.07.

للمنشأة. فمدير معالجة البيانات الكترونيًّا يجب أن يرفع تقاريره إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب، أو إلى المراقب المالي. فوضع إدارة معالجة البيانات في التنظيم الإداري للمشروع له أهميته من وجهة نظر الرقابة الداخلية. فعدم وضع الإدارة في مكانها الصحيح في الهيكل التنظيمي للمشروع قد يؤثر على الفصل بين الوظائف داخل المشروع. والوظائف الأساسية التي يجب الفصل بينها تشمل: (١) بدء العمليات والتصريح بها. (٢) تسجيل العمليات. (٣) حيازة الأصول. ومن المشكلات التي يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره مشكلة تركيز الوظائف بسبب استخدام الأنظمة الإلكترونية. فاستخدام النظم الإلكترونية يؤدي إلى تركيز كثير من الوظائف في إدارة معالجة البيانات كانت من قبل يقوم بها عدد من الإدارات الأخرى. وعلى الرغم من أن ذلك هو نتيجة طبيعية لوجود إدارة خاصة لمعالجة البيانات الكترونيًّا، إلا أن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

وفي داخل إدارة معالجة البيانات الكترونيًّا يجب الفصل بين عدد من الوظائف إذا أريد تحقيق رقابة داخلية كافية. وهذه الوظائف هي:

١ ـ تحليل النظم والبرمجة (System analysis & programming).

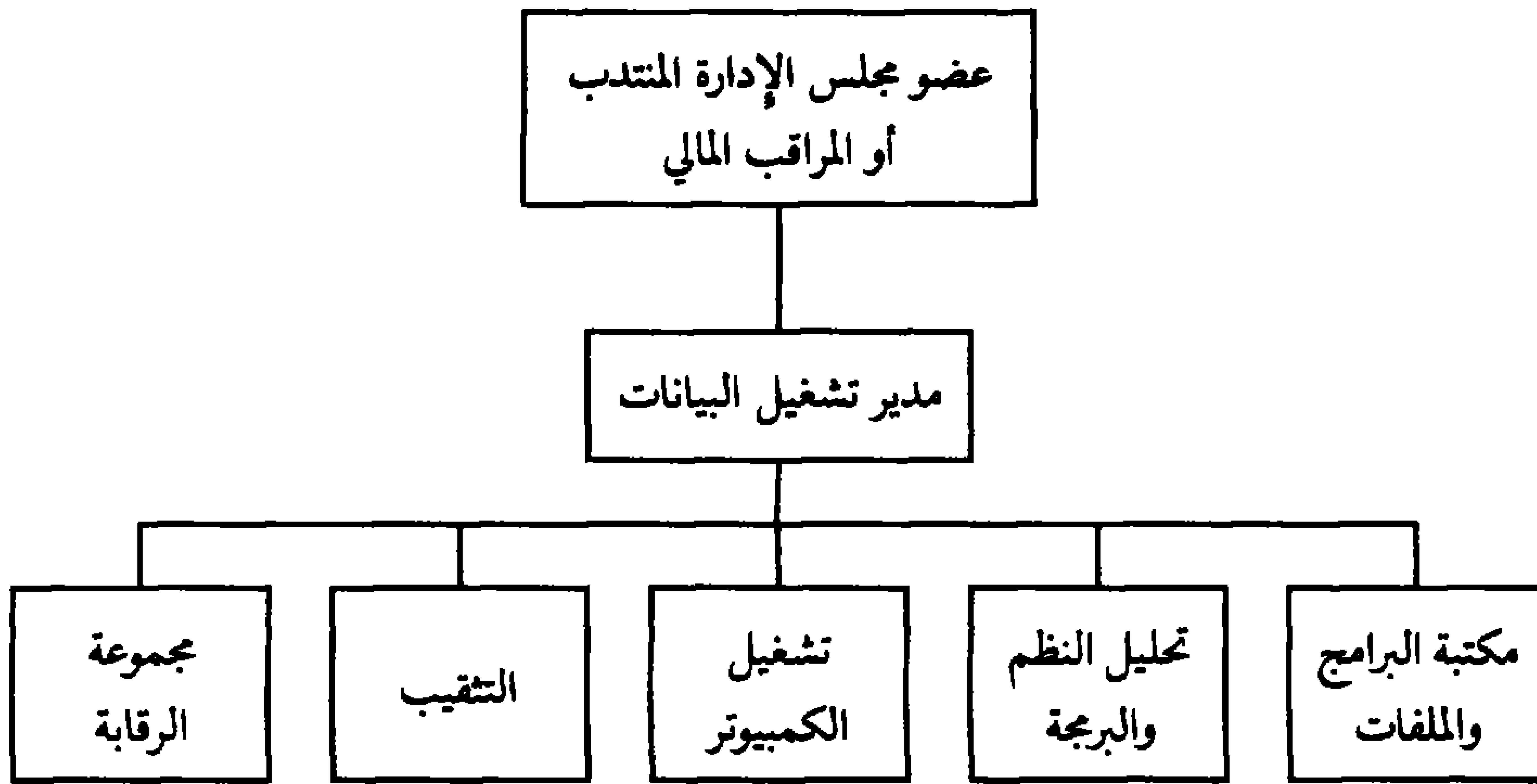
٢ ـ تشغيل الجهاز (Computer operations)

٣ ـ مكتبة البرامج والملفات (Program & file library).

٤ ـ وحدة الرقابة أو مجموعة الرقابة (Control unit or group).

والفصل بين وظيفة تحليل النظم والبرمجة ووظيفة تشغيل الجهاز له أهميته من ناحية الرقابة الداخلية. فهذا يؤدي إلى الفصل بين الذين يملكون المعلومات لإدخال أي عمليات غير مصرح بها في النظام (المحللون والمبرمجون) وبين هؤلاء الذين لهم الاتصال الضروري بالجهاز لتنفيذ ذلك (مشغلو الجهاز). فمن الطبيعي أن يكون الموظفون الذين يصممون تطبيقات الجهاز ويكتبون البرامج على معرفة كافية بكل تطبيق من هذه التطبيقات بحيث يمكنهم إدخال أي تعديلات غير مصرح بها على البرنامج أو إدخال بيانات غير مصرح بها في عمليات التشغيل. ولهذا السبب فإن أعمال

تشغيل الجهاز الروتينية يجب ألا يقوم بها موظفون من قسم النظم والبرمجة. كما أن مشغلي الجهاز يجب ألا يكونوا على دراية بتفاصيل برامج التشغيل لكي تتحقق النتيجة المرجوة من الفصل بين الوظائف لأغراض رقابية.



الهيكل التنظيمي لإدارة معالجة البيانات الكترونيًا

ويجب أن تكون إدارة معالجة البيانات الكترونيًا مستقلة تنظيميًا عن باقي الإدارات التي تستخدم خدماتها. وأحد تطبيقات هذا الإجراء الرقابي العام هو أن يكون مدير إدارة معالجة البيانات تابعًا للمدير العام أو للمدير المالي. ومن تطبيقات ذلك أيضًا أن إدارة معالجة البيانات الكترونيًا يجب ألا تقوم بتصحيح أي أخطاء إلا إذا نشأت هذه الأخطاء داخل الإدارة نفسها، أما إن كانت هذه الأخطاء ناشئة في إدارات أخرى فيجب أن تقوم هذه الإدارات بعمل التصحيح اللازم بعد أن تعاد إليها المستندات اللازمة من إدارة معالجة البيانات. ومن تطبيقات ذلك المبدأ ألا يقوم موظفو إدارة معالجة البيانات الكترونيًا ببدء أي عملية أو التصريح بها أو حيازة أصول لا علاقة لها بإدارة معالجة البيانات الكترونيًا.

إجراءات توثيق ودراسة اعتماد الأنظمة والبرامج

وتتعلق هذه الإجراءات الرقابية العامة بثلاث نواحي هي :

١ ـ دراسة واختبار واعتماد أي أنظمة جديدة .

٢ ـ الرقابة على أي تغيرات في البرامج .

٣ ـ إجراءات التوثيق .

والإجراءات التالية تساعد في تحقيق الرقابة المطلوبة :

١ ـ عند تصميم أي نظام يجب وجود ممثلين للإدارات المستخدمة (User de-partments) وعند اللزوم يجب وجود ممثلين لإدارة الحسابات والمراجعين الداخليين .

٢ ـ كل نظام يجب أن تكون له مواصفات مكتوبة ويكون قد سبق دراستها واعتمادها من الإدارة والإدارات المستخدمة .

٣ ـ اختبار الأنظمة يجب أن يكون عبارة عن جهد تعاوني بين إدارة معالجة البيانات الكترونيًا والإدارات المستخدمة .

٤ ـ يجب اعتماد أي نظام جديد قبل تنفيذه من مدير إدارة معالجة البيانات ومن الإدارة ومن موظفي الإدارات المستخدمة .

٥ ـ أي تغييرات في البرامج يجب اعتمادها قبل تنفيذها لتحديد ما إذا كان قد تم التصريح بها، واختبارها، وتوثيقها .

٦ ـ يجب وجود نظام رسمي تفرضه إدارة المشروع لتوثيق جميع الإجراءات والتطبيقات المختلفة والبرامج التي تحتويها . فيجب وجود خرائط تدفق للتشغيل كما يجب وجود تعليمات كافية للتشغيل في شكل دليل تشغيل (Run manual) فالتوثيق الجيد يفيد في فهم تطبيقات نظم معالجة البيانات الكترونيًا ويساهم في نجاح النظام ككل . فهذه الإجراءات تكفل الاحتفاظ بسجلات تصف الأنظمة والبرامج والإجراءات الرقابية والعمليات الأخرى التي تتم بإدارة معالجة البيانات . فهذه السجلات هي الوسيلة التي توضح العناصر الأساسية للنظام والتي يمكن عن طريقها تفسيره وتقويمه بواسطة الإدارة والمراجعين .

وتهدف إجراءات التوثيق إلى:

١ ـ مساعد الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات الكترونيًا بطريقة واضحة والتأكيد للإدارة بأن سياستها المرسومة يتم تنفيذها.

٢ ـ استخدامها كأساس لدراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية بواسطة المراجعين الداخليين والخارجيين.

٣ ـ تعتبر مصدرًا يمكن الرجوع إليه بواسطة محللي الأنظمة والمبرمجين المسئولين عن الإشراف على الأنظمة والبرامج الحالية وإعادة النظر فيها.

الضوابط الرقابية المبنية في الأجهزة Hardware Controls

حققت التكنولوجيا الحديثة درجة كبيرة من الدقة في أجهزة الكمبيوتر. وأحد هذه العوامل التي تساعد على الاعتماد على دقة هذه الأجهزة الضوابط الرقابية المبنية في الجهاز نفسه بواسطة الشركة المنتجة والتي تهدف إلى اكتشاف أي خطأ في الجهاز.

ومن الضوابط الرقابية المعتادة في الأجهزة ما يلي:

١ ـ القراءة المزدوجة (Dual read) وفيها تتم قراءة بيانات المدخلات الموجودة على الأشرطة الممغنطة أو البطاقات المثقوبة مرتين وتتم مقارنة القراءتين.

٢ ـ القراءة بعد الكتابة (Read after write) يقوم الكمبيوتر بقراءة البيانات مرة أخرى بعد أن يكون قد تم تسجيلها في وحدة التخزين أو على وحدة الإخراج وتحقيق البيانات بالمقارنة مع مصدرها الأصلي.

٣ ـ مراجعة الصدى (Echo check) وهنا يقوم الجهاز بإرسال البيانات التي استقبلتها وحدة الإخراج مرة أخرى إلى مصدرها الأصلي (وحدة الإدخال) لمقارنتها بالبيانات الأصلية.

٤ ـ مراجعة التماثل (Parity check) وبموجب هذا الإجراء يقوم الجهاز بالتحقق من أن بيانات المدخلات قد سجلت على أساس النظام الثنائي (Binary digits of "1" or "O") وأن جميع الأرقام الثنائية قد تم تسجيلها وذلك للتأكد من عدم ضياع أحدها خلال عملية التحويل. فهو نظام يستخدم ما يسمى

بـ Parity bit ليساعد على اكتشاف ضياع أي بيانات خلال عملية التشغيل.

الإجراءات الرقابية على الاتصال بالأجهزة وحماية الملفات

حماية الأجهـزة والـبرامـج تعتـبر من الإجـراءات الـرقـابية المهمة في الأنظمة الإلكترونية. فالكمبيوتر يعتبر الجهاز العصبي للمشروع ويجب حماية الأجهزة وملفات البيانات والبرامج من أي استعمال غير مصرح به. ولذلك فإن هذه الإجراءات الرقابية تشمل وسائل حماية مادية لنظام معالجة البيانات الكترونيًا كما تشمل وسائل حماية إجرائية.

وتشمـل الحماية المادية للأجهزة عدم السماح بالدخول إلى مركز الكمبيوتر إلا للأشخاص المصرح لهم بذلك. ويجب التدقيق في اختيار موظفي إدارة معالجة البيانات الكترونيًا قبل تعيينهم. وتشمل وسائل الحماية المادية أن يكون مركز الكمبيوتر في مكان منفصل عن باقي الإدارات. وأن يكون الدخول إلى المنطقة مقيدًا مع وجود حراس يقومون بهذه الوظيفة، ومع وجود أقفال للأبواب ومفاتيح خاصة. ويجب التأمين على مركز الكمبيوتر تأمينًا كافيًا لحماية الشركة من الخسائر التي تنشأ عن السرقة أو التلف. ويشمل ذلك تكلفة الأجهزة وتكلفة إعادة إنشاء البيانات الضائعة وإعادة كتابة البرامج واستخدام أجهزة بديلة. وبالإضافة إلى ما تقدم يجب الاهتمام بصيانة الأجهزة حتى لا يحدث أي عطل كما يجب تنفيذ تعليمات الإدارة بكل دقة.

وبـالنسبة للحماية الكافية للبرامج فيشتمل ذلك على إجراءات لإعادة تكوين الملفات والتخزين الخارجي، وأن تكون هناك رقابة محكمة على المكتبة. وخطة إعادة تكـوين الملفـات (File reconstruction plan) يجب أن تشتمـل على إجراءات تكفل الاحتفـاظ بنسختـين من الـبرامـج وملفـات البيانـات. وبعض هذه الخطط توجب الاحتفـاظ بالملفـات السـابقـة بحيث يمكن إعادة إنشاء جميع البيانات الجارية عند الضرورة. ويشار إلى ذلك عامة بمبدأ الجد ـ الأب ـ الإبن فيجب الاحتفاظ بسجلات

العلميات للفترة الجارية والفترة السابقة لتسهيل تحديث (Updating) الملفات الرئيسة القـديمـة في حالـة فقـدان الملف الجـاري الرئيس لأي سبب من الأسباب. ويجب الاحتفاظ بالأجيال الثلاثة في أماكن منفصلة بالمكتبة أو في أماكن مختلفة لتقليل خطر فقدان الأجيال الثلاثة في وقت واحد.

ولكي تكون إجراءات إعادة تكوين الملفات فعالة بالكامل يجب تخزين نسخ من جميع الملفات الرئيسة والبرامج في أماكن غير قابلة للحريق خارج المشروع. ويستخدم كثير من المشروعـات خدمات شركات تتخصص في هذا العمل بحيث توفر الحماية الكافية للبرامج والبيانات.

ويجب وجـود مكتبـة (Library) تهدف إلى حماية الـبرامج، والملفات الرئيسة، والشرائط التي تحتوي على تفاصيل العمليات، والسجلات الأخرى على أن تكون في عهدة أمين مكتبة مسئول. ويجب أن يكون الاتصال بالبرامج وملفات البيانات مقصورًا على الأشخاص المصرح لهم بذلك، وذلك لحماية هذه الملفات والبرامج من الضياع أو التعديل أو الاستخدام غير المصرح به. فلا يجب عادة تسليم البرامج وملفات البيانات إلى مشغلي الأجهزة إلا طبقًا لجدول التشغيل الجاري، ولا يجب تسليمها لأي شخص آخر إلا بناء على تصريح خاص. ويجب على أمين المكتبة الاحتفاظ بسجل Log يسجل فيه استخدامات الملفات والبرامج.

الرقابة على البيانات Data Controls

وتهـدف هذه الإجـراءات الـرقابية إلى الرقابة على عمليات الكمبيوتر اليومية ومتابعة هذه العمليات وتلعب مجموعة الرقابة (أو وحدة أو لجنة الرقابة Control group) داخل إدارة معالجة البيانات الكترونيًا دورًا مهمًا في هذا الصدد. فتقوم هذه المجموعة بوظيفة المراجع الداخلي وهي مسئولة عن:

١ ـ تسلم وفحص جميع البيانات التي سيتم تشغيلها.

٢ ـ المحاسبة عن جميع بيانات المدخلات.

٣ ـ متابعة وتوزيع المخرجات.
٤ ـ متابعة أخطاء التشغيل وتصحيحها.

ومن الإجـراءات الـرقـابية العامة أيضًا وجود دليل مكتوب للأنظمة والبرامج ووجود دليل تشغيل (Run manual) لكل دورة من الدورات كما سبق أن ذكرنا.

الإجراءات الرقابية التطبيقية

الإجراءات الرقابية التطبيقية (Application controls) هي عبارة عن إجراءات رقابية محددة تهدف إلى التأكد من صحة تشغيل البيانات والتقرير عنها بحيث يمكن الاعتماد على هذه البيانات. وستتم مناقشة هذه الإجراءات الرقابية بالترتيب التي تؤثر به على النظام أي الرقابة على المدخلات، والرقابة على التشغيل، والرقابة على المخرجات.

الرقابة على المدخلات Input Controls

الـرقـابـة على المـدخلات تتعلق باستلام بيانات دقيقة من الإدارات المختلفة وتحويلها إلى بيانات قابلة للقراءة بواسطة الجهاز. والرقابة على المدخلات لها أهمية كبيرة في النظم الالكترونية وذلك لأن معظم الأخطاء تحدث عند هذه النقطة. وتهدف الرقابة على المدخلات إلى إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات التي تم استلامها للتشغيل بواسطة إدارة معالجة البيانات الكترونيًا قد تم التصريح بها بطريقة صحيحة. وتم تحويلها إلى شكل تحسه الآلة وتميزها. وأن البيانات (بما في ذلك البيانات التي تم إرسالها على خطوط الاتصال) لم تفقد، أو تخفي، أو يضاف إليها، أو تكرر، أو تم تغييرها بأي طريقة أخرى. وتشمل الرقابة على المدخلات الإجراءات الرقابية التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة تقديم البيانات التي كانت غير صحيحة أصلاً.[٤]

(٤) Ibid, AU 321.08 a.

وفيما يلي بعض الأساليب التي تستخدم لتحقيق هذه الأغراض:

١ - عد جميع المستندات التي سيتم تشغيلها بواسطة مجموعة الرقابة. ومقارنة عدد المستندات التي تم تشغيلها فعلاً بهذا العدد. ويعرف هذا الإجراء باسم .Record Count or Item Count

٢ - إيجاد قيم مجموعة من المستندات قبل التشغيل ومراجعة هذا المجموع بعد التشغيل. مثلاً مجموع قيم مجموعة من أوامر البيع. ويعرف هذا الإجراء الرقابي باسم Batch control أو Control total.

٣ - المجاميع الرقابية التي لا معنى لها والتي تسمى Hash total وهو عبارة عن مجموع أحد الحقول لجميع البنود في أحد المجموعات ويستخدم للرقابة كما في حالة مجاميع القيم الرقابية. والفرق هنا أن المجموع لا معنى له، ومثال ذلك مجموع قيم أرقام العاملين في كشوف الأجور.

٤ - استخدام آلات تحقيق التثقيب (Verifiers) في حالة استخدام البطاقات المثقوبة لمراجعة صحة التثقيب.

٥ - استخدام أعداد الرسائل (Message counts) أو إجراءات الإرسال المزدوج (Dual transmission) في حالة إرسال البيانات بين موقعين جغرافيين.

٦ - الاحتفاظ بالمستندات الأصلية لمدة معقولة بحيث يمكن إعادة إنشاء البيانات أو تكوينها عند الضرورة.

الرقابة على التشغيل Processing Controls

تهدف الرقابة على التشغيل إلى إعطاء تأكيد معقول بأن تشغيل البيانات الكترونيًا قد تم تنفيذه طبقًا للغرض الموضوع لكل تطبيق من التطبيقات. ويقصد بذلك أن جميع العمليات قد تم تشغيلها كما هو مصرح بذلك، وأنه لم يتم استبعاد أي عمليات مصرح بها، وأنه لم يتم إضافة أي عمليات غير مصرح بها.(٥)

---

(٥) Ibid, AU 321.08 b.

ومن أمثلة الرقابة على التشغيل (أو رقابة البرنامج كما يطلق عليها أحياناً Program controls) ما يأتي:

١ ـ اختبارات الحدود (Limit tests) هذا النوع من الاختبار يسبب إعطاء إشارة بوجود خطأ إذا كانت أي حسبة في برنامج التشغيل تخرج عن حدود معينة سبق تحديدها.

٢ ـ الاختبارات المنطقية (Logic tests) هذا الاختبار يسبب إعطاء إشارة بوجود خطأ إن حدثت نتيجة غير منطقية في إحدى دورات التشغيل كإصدار شيك لأجر أحد العاملين بالسالب.

٣ ـ اختبارات الصحة (Validity checks) تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد ما إذا كانت بعض البيانات صحيحة كأرقام العاملين بالمنشأة مثلاً.

٤ ـ اختبار عناوين الملفات (Header labels) وهذه عبارة عن رموز مغناطيسية للتمييز تكتب على ملفات البيانات وتساعد على دقة تمييز الملفات والتأكد من استخدام الملف الصحيح عند تشغيل بيانات معينة.

الرقابة على المخرجات Output Controls

تهدف الرقابة على المخرجات إلى التأكد من دقة نتائج التشغيل (مثل كشوف أرصدة الحسابات «مكتوبة أو على شاشة الجهاز»، والتقارير، والملفات المغناطيسية، والفواتير، وشيكات المدفوعات) وإلى التأكد من أن الأشخاص المصرح لهم فقط هم الذين يستلمون المخرجات أو الناتج.[(٦)]

والمفهوم الأساسي للرقابة على المخرجات هو أن مجاميع المخرجات يجب مقارنتها مع المجاميع الرقابية للمدخلات وفحص وتسوية أي فروق. وهذه هي إحدى الوظائف المهمة للمجموعة الرقابية داخل إدارة معالجة البيانات. وفي كثير من الشركات تقوم الإدارات المستخدمة بالوظيفة الرقابية نفسها كعملية مراجعة إضافية. وتصحيح جميع الأخطاء يجب أن يتم طبقًا للإجراءات المعتمدة لمنع إجراء أي قيود تنطوي على غش.

---

(٦) Ibid, AU 321.08 c.

ويجب الاحتفاظ بسجل لجميع الأخطاء التي تم تصحيحها. ويجب أن تكون هناك رقابة على عملية توزيع المخرجات. ويتم ذلك عادة بمعرفة مجموعة (أو لجنة) الرقابة التي يجب عليها أن تمارس عناية خاصة عند توزيع المخرجات التي تتسم بطابع السرية.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

سبق أن ذكرنا أن جميع معايير المراجعة المتعارف عليها تنطبق على أي عملية مراجعة بصرف النظر عن طريقة معالجة البيانات التي يتبعها العميل. ومع ذلك فهناك تشابه وفروق بين دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في نظام يدوي وفي نظام الكتروني. وسنركز هنا على الفروق بين دراسة نظام الرقابة الداخلية في الحالتين.

الفروق الأساسية

من وجهة نظر المراجعة هناك عدة فروق أساسية بين الأنظمة الالكترونية والأنظمة غير الالكترونية. وتشمل هذه الفروق العوامل الآتية:

١ ـ كثير من الإجراءات الرقابية في الأنظمة الالكترونية لا تترك أي أثر مستندي على تنفيذها، ولذلك قد يتطلب الأمر استخدام اختبارات مختلفة للحكم على مدى تنفيذ هذه الإجراءات الرقابية.

٢ ـ الملفات والسجلات في الأنظمة الالكترونية تكون عادة في شكل تحسّه الآلة (Machine-sensible form) ولا يمكن قراءتها بدون استخدام الكمبيوتر.

٣ ـ هناك نقص كبير في عدد الأفراد الذين يتناولون تشغيل العمليات، ولذلك قد يخفى الكمبيوتر أخطاء كان يمكن ظهورها في النظام اليدوي.

٤ ـ التشغيل الالكتروني يقوم بتشغيل جميع البيانات بطريقة موحدة ولذلك فهو أقل عرضة للأخطاء من النظام اليدوي الذي يخضع للعامل الإنساني.

ويلاحظ أهمية الفرق الثالث لأنه يتعلق بأحد مبادىء الرقابة الداخلية المهمة وهو مبدأ الفصل بين الوظائف. فتركيز الواجبات داخل إدارة معالجة البيانات إلكترونيًّا يؤدي إلى الجمع بين وظائف تعتبر متعارضة (Incompatible) في النظام اليدوي. فمثلاً

عنـد تشغيل العمليات الخـاصـة بالأجـور والمـرتبات (Payroll) قد يبرمج الكمبيوتر لاحتسـاب الأجر الإجمالي والاستقطاعات والأجر الصافي، وعمل سجلات الأجور وإعداد الشيكات التي ستسلم إلى العاملين. فإذا قام موظف واحد في النظام اليدوي بجميع هذه الأعمال فإنه يكون في مركز يسمح له بارتكاب الأخطاء وتغطيتها. والحماية في النظام الالكتروني هي في البرنامج. فمتى تم اختبار البرنامج واعتماده فإن البرنامج سيقوم بتشغيل البيانات بطريقة موحدة. والخطر هنا من وجهة النظر الرقابية هو احتمال إجراء تغييرات غير مصرح بها في البرنامج وليس حدوث أخطاء في عملية التشغيل. وهذا هو السبب في الفصل بين واجبات المبرمج وواجبات مشغل الآلة.

ويحدث موقف مماثل عندما يتم تغيير أحد ملفات البيانات الالكترونية دون أن يكون هناك دليل مرئي. وبالتالي فإن أي شخص في استطاعته القيام بتغيير في أحد الملفـات الالكترونية يقوم بوظائف متعارضة.(٧) ففي المثال السابق الخاص بالأجور يستطيع أحد الأشخاص إضافة وقت وهمي أو معدلات أجور غير صحيحة إلى ملف البيانـات، مما يؤدي إلى أن يقـوم برنـامـج الأجـور بإخراج شيكات غير صحيحة. والشخص الذي في استطاعته القيام بتغييرات غير مصرح بها في البرامج الإشرافية يقوم أيضًا بوظائف متعارضة.(٨) وفي حالة القيام بوظائف متعارضة فيجب وجود إجراءات رقابية معوضة. فمثلاً قد تحتوي الخطة التنظيمية على إجراءات رقابية على الاتصال بالأجهـزة، وإجـراءات رقـابية فعالة على المكتبة، وإجراءات إشرافية فعالة، وتغيير واجبات الموظفين من وقت إلى آخر. كذلك قد تقوم الإدارات المستخدمة أو المجموعات الرقابية الأخرى بعد المستندات بطريقة مستقلة أو بعمل مجاميع لبعض حقول البيانات المهمة. وتستكمل الإجراءات الرقابية المعوضة في كثير من الأحيان بنظام للمراجعة الداخلية.(٩)

---

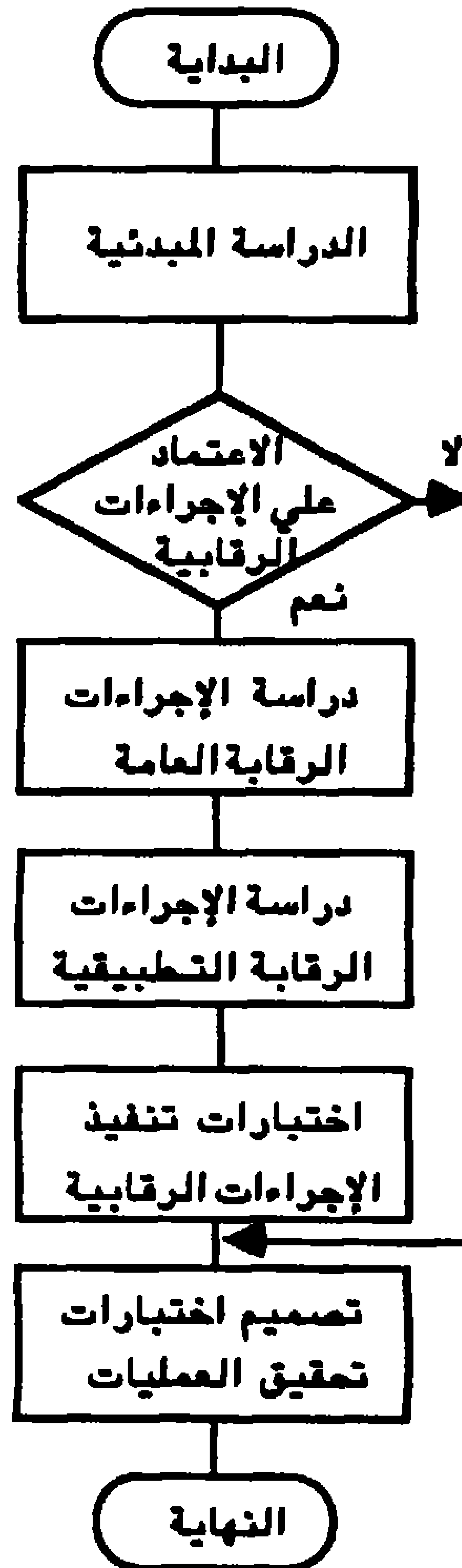
(٧) Ibid, AU 321.13.

(٨) Ibid, AU 321.14.

(٩) Ibid, AU 321.15.

دراسة النظام

دراسة المراجع لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية (Review of the system) الخاص بالعميل يجب أن يشمل جميع النشاطات اليدوية، والآلية، والالكترونية المهمة والعلاقات المترابطة بين إدارة معالجة البيانات الكترونيًا والإدارات المستخدمة. وأهداف



دراسة وتقويم الرقابة الداخلية في الأنظمة الالكترونية

المراجع من دراسة نظام الرقابة الداخلية في حالة النظم الالكترونية هي نفس الأهداف كما في حالة النظم اليدوية أو الميكانيكية. فالدراسة هي عملية جمع معلومات تعتمد على القيام باستفسارات واعية من موظفي العميل، وعلى ملاحظة توزيع الأعمال وإجراءات التشغيل، والرجوع إلى الوثائق المكتوبة كما في حالة النظام اليدوي.

والمرحلة الأولية لدراسة المراجع تهدف إلى معرفة كيفية تدفق العمليات خلال النظام، ومدى استخدام النظام الالكتروني في كل تطبيق من التطبيقات المحاسبية المهمة، والهيكل الأساسي للرقابة المحاسبية. وتشمل الدراسة المبدئية التي يقوم بها المراجع عادة الإجراءات الرقابية العامة وإجراءات الرقابة التطبيقية التي سبقت الإشارة إليها.

تقدير نتائج الدراسة المبدئية

يستطيع المراجع أن يقرر من المعلومات التي حصل عليها من الدراسة المبدئية (Preliminary review) ما إذا كان سيستمر في دراسته أو يمتنع عن ذلك. فالقرار أساسًا هنا هو أن يستمر أو لا يستمر. فإذا قرر الاستمرار فإنه ينتقل إلى مرحلة استكمال الدراسة، ويقوم باختبارات مدى تنفيذ الأنظمة الرقابية (Compliance tests) ، وتقويم الإجراءات الرقابية لتحديد مدى اعتماده عليها والمدى الذي ستقتصر عليه اختباراته لتحقيق العمليات (Substantive tests).

أما إذا قرر المراجع عدم الاستمرار في الدراسة فإن ذلك قد يرجع إلى أحد الأسباب التالية:

١ - إذا قرر المراجع أن هناك ضعفًا في إجراءات الرقابة المحاسبية المتعلقة بنظام معالجة البيانات الكترونيًّا بالدرجة التي تمنعه من الاعتماد على هذه الإجراءات. وفي هذه الحالة لا يستمر المراجع في دراسته، ولا يقوم باختبارات مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية، وإنما يقوم بتقدير أثر نقاط الضعف التي اكتشفها على القوائم المالية واستكمال أهداف مراجعته بوسائل أخرى.

٢ ـ قد يقرر المراجع عدم استكمال دراسته المبدئية وعدم القيام باختبارات مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية بالرغم من اقتناعه بكفاية الإجراءات الرقابية. ويحدث ذلك في الحالتين الآتيتين:

(أ) إذا قرر المراجع أن اختبارات تحقيق العمليات أقل كلفة من استكمال دراسة الأنظمة الرقابية والقيام باختبارات مدى تنفيذ هذه الأنظمة.

(ب) إذا قرر المراجع أن بعض إجراءات الرقابة المحاسبية المتعلقة بمعالجة البيانات الكترونيًا هي مجرد تزيد redundant (لا تدعو إليها الحاجة) وذلك لوجود إجراءات رقابية محاسبية أخرى.[١٠]

اختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية

الغرض من اختبارات تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية (Tests of compliance) هو إعـطاء تأكيد معقول بأن إجراءات الرقابة المحاسبية يتم تنفيذها كما هي موضوعة. وتتعلق اختبارات تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية أساسًا بالأسئلة الآتية:

١ ـ هل تم تنفيذ الإجراءات الرقابية الضرورية؟

٢ ـ كيف تم تنفيذها؟

٣ ـ من الذي قام بالتنفيذ؟

ويلاحظ أن بعض إجـراءات الـرقـابة المحاسبية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الكترونيًا تترك دليلًا مرئيًا (Visible evidence) على أدائها ومثال ذلك وجود ملف يوثق (أ) أي تغيرات في البرامج بالنسبة لأي تطبيق من تطبيقات معالجة البيانات الكترونيًا. (ب) اعتماد هذه التغييرات. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك كشوف الأخطاء (Error listing) التي ينتجها الكمبيوتر.

كما أن بعض إجراءات الرقابة المحاسبية وخاصة الإجراءات الموجودة بالبرامج والتي تصمم لاكتشاف أي بيانات خاطئة أو غير صحيحة (Validity checks) لا تترك

---

(١٠) Ibid, AU 321.26.

أي أثــر مرئي يفيد تنفيذ هذه الإجـراءات. وهنـا يجب على المـراجـع اختبـار هذه الإجراءات الرقابية بدراسة العمليات المقدمة للتشغيل للتأكد من أن العمليات التي تم اختبـارهـا لا تحتـوي على أي أحوال غير مقبولة (Unacceptable conditions) أو أن الأحوال غير المقبولة تم التقرير عنها والتصرف فيها بطريقة مناسبة.

وقـد تتم الـدراسـة يدويًا إذا سمحت الـظروف بذلك (في حالة وجود مسار مستندي ونتائج مطبوعة Audit trail) أو قد يجد المراجع أنه من الضروري استخدام الكمبيوتر إما باستخدام برامجه المستقلة أو باستخدام نسخ من برامج العميل يكون المراجع قد قرر بطريقة مستقلة كفايتها لأغراضه.

وأخـيرًا يلاحظ أن بعض إجـراءات الـرقابة المحاسبية المتعلقة بنشاط معالجة البيانات الكترونيًا لا تترك أثرًا مرئيًا أو أثرًا مقروءًا بواسطة الآلة كما في حالة الفصل بين الوظائف وغيرها من الإجراءات الرقابية العامة. وهنا يحصل المراجع على أدلة بأن هذه الإجراءات الرقابية يتم تنفيذها عن طريق الملاحظة والاستفسار.(١١)

اختبار الإجراءات الرقابية العامة

يجب على المراجع كما ذكرنا اختبار جميع الإجراءات الرقابية لتحديد مدى اعتماده عليها والمدى الذي ستقتصر عليه اختباراته لتحقيق العمليات والأرصدة وتشمل هذه الاختبارات الإجراءات الرقابية العامة (Testing general controls) وإجراءات الرقابة التطبيقية. وبالنسبة للإجراءات الرقابية العامة فإن اختبارات المراجع تتم أساسًا عن طريق الاستفسار والملاحظة وفحص الوثائق المختلفة.

اختبار إجراءات الرقابة التطبيقية بدون الكمبيوتر

في بعض نظم معـالجة المعلومات إذا كان هناك مسار مستندي (Audit trail) يمكن الاعتماد عليه في شكل مستندات ونتائج مطبوعة بحيث يمكن متابعة العمليات

---

(١١) Ibid, AU 321.27-30.

من مصادرها الأصلية إلى نهايتها فيستطيع المراجع في هذه الحالة اختبار وجود وفعالية إجراءات الرقابة التطبيقية يدويًا بدون استخدام الكمبيوتر. ويتم ذلك بالحصول على المستندات الأصلية وتشغيلها يدويًا ثم يقوم المراجع بمقارنة النتائج التي توصل إليها بمخرجات الكمبيوتر المطبوعة. ويطلق على هذا النوع من المراجعة في بعض الأحيان المراجعة حول الكمبيوتر (Auditing around the computer) ولا تختلف أساليب المراجع في هذه الحالة عن الأساليب المتبعة في مراجعة الأنظمة المحاسبية اليدوية.

ويعتقد كثير من المراجعين أن استخدام أسلوب المراجعة حول الكمبيوتر في حالة النظم التي يمكن فيها الحصول على مستندات تمكن من متابعة العمليات يعتبر أسلوبًا مناسبًا وفعالاً ومرغوبًا فيه. ولا شك في أن كثيرًا من النقد الذي كان يوجه إلى المراجعين حول هذا الأسلوب كان مرجعه الخوف من اتهام المراجعين بالجهل بالأنظمة الحديثة التي يمثلها الكمبيوتر. إلا أن هذا النقد لا محل له. فإذا كان استخدام هذا الأسلوب ممكنًا وكان تقدير المراجع يتطلب استخدامه فلا يجب على المراجع أن يتردد في ذلك.

اختبار إجراءات الرقابة التطبيقية بالكمبيوتر

في حالة نظم معالجة البيانات الكترونيًا التي لا تؤدي إلى وجود مستندات (Hard copy) وليس هناك مسار يمكن متابعته، فإن أسلوب المراجعة بدون الكمبيوتر لا يمكن استخدامه، كذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب إذا كان حجم العمليات المراد اختبارها ضخمًا. وفي مثل هذه الحالات يتطلب الأمر استخدام الكمبيوتر في عملية المراجعة.

ويتطلب استخدام الكمبيوتر في المراجعة ضرورة وجود برامج. وهذه البرامج إما أن تكون خاصة بالمراجع، أو بالعميل، أو يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية. وعند استخدام برامج العميل يجب أن يتم اختبارها والرقابة عليها بواسطة المراجع.

استخدام البيانات الاختبارية

وبموجب هذه الطريقة التي يشار إليها أحيانًا باسم (Test decks) يقوم المراجع بتحضير عمليات وهمية (مشابهة للعمليات التي يقوم العميل بتشغيلها عادة) ثم يتم تشغيل هذه العمليات تحت رقابة المراجع بواسطة برنامج العميل. وبعد الحصول على نتائج العمليات التي تم تشغيلها تقارن هذه النتائج بالنتائج التي تم تحديدها مقدمًا لمعرفة ما إذا كانت البيانات الاختبارية قد تم تشغيلها بطريقة صحيحة أم لا .

ويجب أن تشتمل البيانات الاختبارية على عمليات تعكس الأوضاع الصحيحة وغير الصحيحة التي يريد المراجع اختبارها. ويلاحظ أن مدخل البيانات الاختبارية يختبر برنامج العميل في نقطة معينة من الزمن وليس خلال مدة المراجعة بأكملها. كما أن هذا المدخل لا يعطي المراجع أي معلومات عن العمليات التي يتم تشغيلها فعلاً فهـو مجرد اختبـار لوجود وتنفيذ الإجراءات الرقابية (Use of test data) التي يتضمنها البرنامج محل الاختبار.

البرامج الخاضعة لرقابة المراجع

تستخدم هذه الطريقة كبديل أو كمكمل لمدخل البيانات الاختبارية. وفي هذه الطريقة يقوم المراجع تحت ظروف خاضعة لرقابته بإعادة تشغيل عينات من البيانات الفعلية الخاصة بالفترة محل الفحص. ولكي يقوم المراجع بعملية إعادة تشغيل البيانات فإما أن يستخدم أحد برامج العميل التي سبق اختبارها أو يستخدم نسخة من برنامج يكون خاضعًا لرقابته. وبعد إكمال عملية إعادة التشغيل تتم مقارنة نتائج العينة مع البيانات الأصلية المقيدة في سجلات العميل. وهذه الطريقة تفضل طريقة البيانات الاختبارية في أنها لا تمكن المراجع من الحكم على برنامج العميل فقط وإنما تمكنه أيضًا من الحكم على صحة بعض العمليات محل المراجعة. ومن مزايا البرامج الخاضعة لرقابة المراجع هذه (Controlled programs) أنه يمكن استخدامها على كمبيوتر خارجي دون استخدام الكمبيوتر الخاص بالعميل أو الاستعانة بموظفيه.

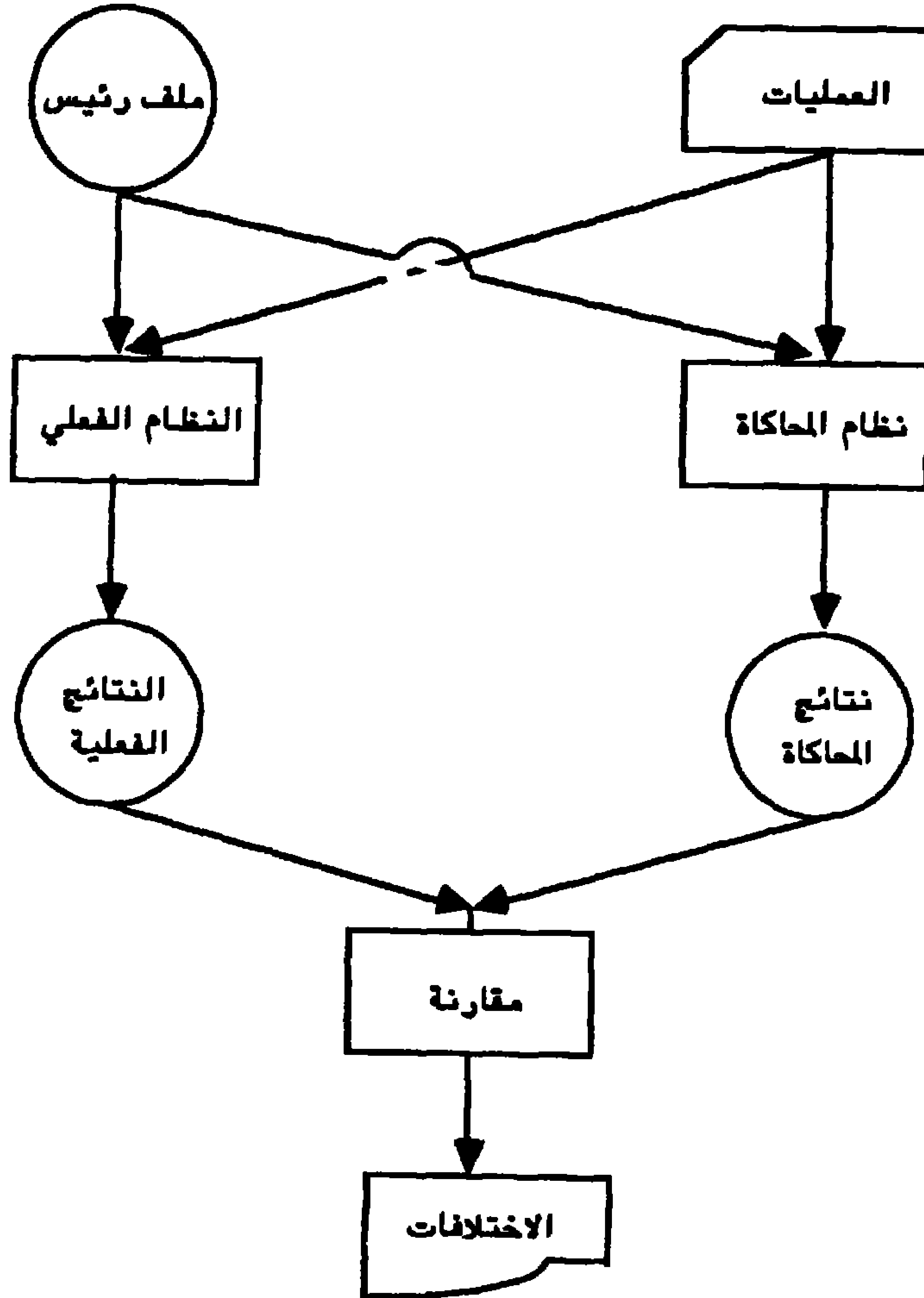
برامج المراجعة العامة

قامت كثير من مكاتب المحاسبة الكبيرة بإعداد برامج مراجعة عامة (Generalized audit programs) وهي برامج كمبيوتر يمكن استخدامها في اختبار مدى الاعتماد على برامج العميل بالإضافة إلى القيام بالكثير من وظائف المراجعة المحددة. وتتكون برامج المراجعة العامة من برامج كمبيوتر فردية تهدف إلى القيام بعدد من الوظائف المتنوعة. فيستطيع البرنامج القيام بجميع عمليات التشغيل المعتادة التي تقوم بها برامج العميل. ويمكن بواسطة البرنامج تصنيف البيانات وفرزها وتقسيمها إلى طبقات واختيار عينات منها وتلخيصها وإدخالها واستبعادها حسب الرغبة. والبرنامج له القدرة على تشغيل العمليات وتحديث الملفات الرئيسة بالعمليات الجارية، وإنتاج تقارير مطبوعة والبحث عن البيانات واسترجاعها. وبواسطته يمكن دراسة وفحص ملفات البيانات للتأكد من أنها كاملة ومعقولة ودقيقة من الناحية الحسابية. ونظرًا لسرعة الكمبيوتر في إنجاز الأعمال يستطيع المراجع بواسطة هذا النوع من البرامج القيام بقدر كبير من اختبارات مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية عما يكون عليه باستخدام الإجراءات اليدوية. ويمكن استخدام برامج المراجعة العامة أيضًا في القيام باختبارات تحقيق العمليات والأرصدة كما سيأتي شرحه فيما بعد.

وتتميز برامج المراجعة العامة بالمرونة واستخداماتها المتعددة. ولا يحتاج الأمر إلا إلى قدر ضئيل نسبيًّا من المعرفة بالبرمجة لإمكان استخدامها. أما عيوب هذا النوع من البرامج فهي التكلفة العالية لإعدادها. والتكاليف الإضافية لتحديثها مع أي تغير في نظام معالجة البيانات الكترونيًّا لدى العميل، وأنها لا تصلح للاستخدام مع جميع نماذج الكمبيوتر.

وأحد تطبيقات برامج المراجعة العامة هو تحقيق درجة الاعتماد على برامج العميل عن طريق عملية يطلق عليها «المحاكاة المتوازية» (Parallel simulation) وبموجب هذه الطريقة يتم إعادة تشغيل بيانات العميل الفعلية باستخدام برنامج مراجعة عام تم إعداده بواسطة المراجع. والسبب في إطلاق تعبير «المحاكاة المتوازية» هو أن البرنامج

مصمم لإعـادة إنتـاج (أو محاكاة) البيانات الحقيقية للعميل التي تم تشغيلها (انظر الشكل البياني الذي يوضح هذا المدخل):



خريطة توضح خطوات عملية المحاكاة المتوازية

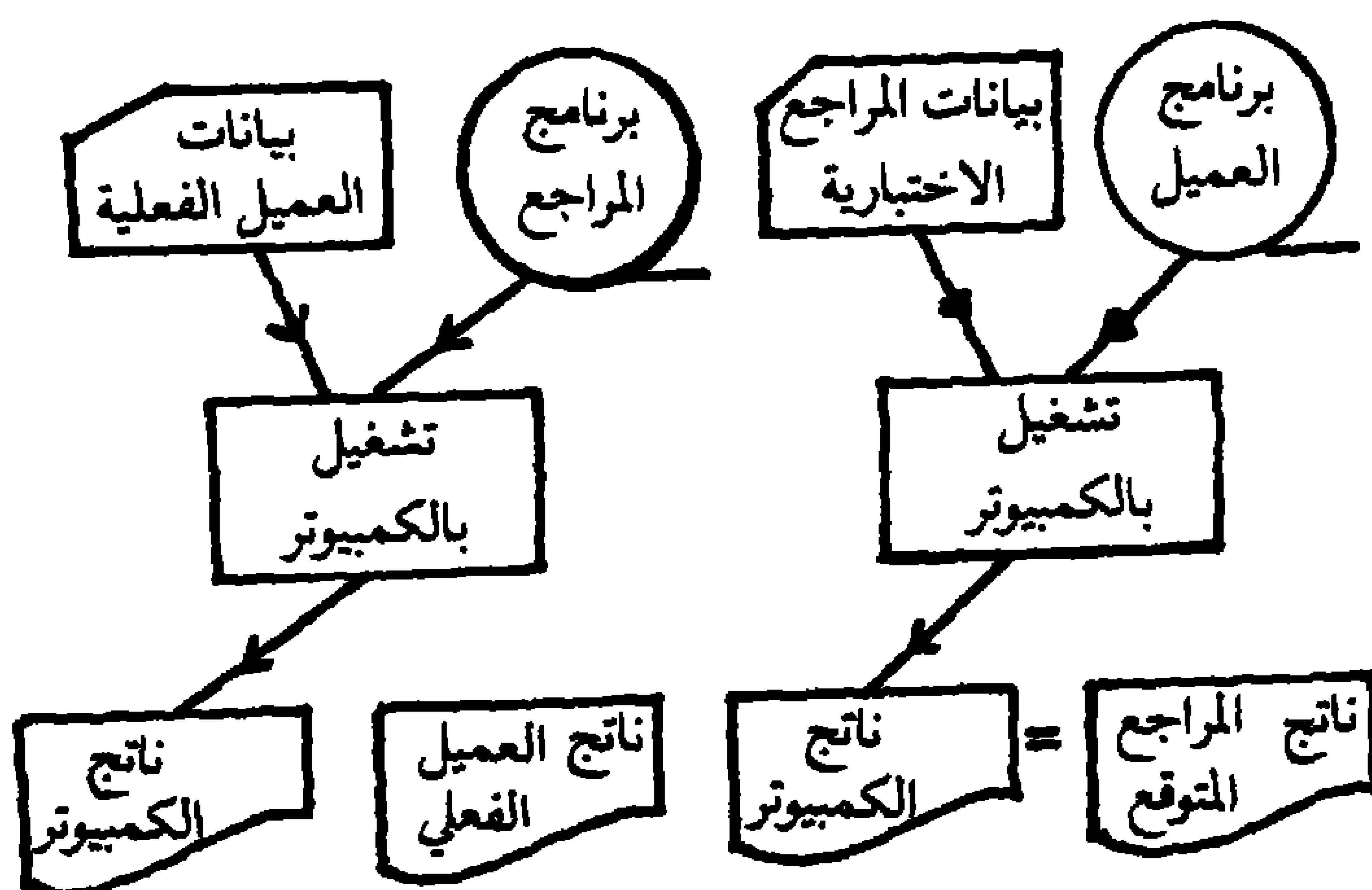
ويمكن إجراء المحاكاة المتوازية في أوقات مختلفة خلال السنة المالية محل المراجعة ويمكن أيضًا استخدامها في إعادة تشغيل بيانات تاريخية. وهذا المدخل لا يؤدي إلى تلوث ملفات العميل (ببيانات وهمية إذ ربما يحدث ذلك في حالة البيانات الاختبارية) ويمكن إجراؤه في مركز كمبيوتر خارجي مستقل. وهذا المدخل يتمتع بالمزايا الآتية:

١ - بما أن البيانات الحقيقية هي التي تستخدم فيستطيع المراجع تحقيق العمليات بمتابعتها إلى مصادرها الأصلية (المستندات) المعتمدة.
٢ - يمكن زيادة حجم العينة زيادة كبيرة بتكاليف ضئيلة نسبيًا.
٣ - يستطيع المراجع أن يقوم بتشغيل الاختبار بنفسه بطريقة مستقلة.

وإذا تقرر استخدام طريقة المحاكاة المتوازية فيجب التأكد من أن تكون البيانات المختارة للمحاكاة ممثلة لعمليات العميل الفعلية. ويلاحظ أنه من الممكن أن يقوم نظام العميل بعمليات تخرج عن نطاق برامج المراجعة العامة بحيث لا تستطيع هذه البرامج محاكاتها.

مقارنة المداخل المختلفة

الفروق الأساسية بين مدخل المحاكاة المتوازية ومدخل البيانات الاختبارية يوضحها الشكل البياني المرفق. ويلاحظ أن مقارنة الناتج تحت كل من المدخلين يتم يدويًا بواسطة المراجع.



المحاكاة المتوازية مقارنة بمدخل البيانات الاختبارية

برامج المراجعة العامة واختبارات تحقيق العمليات

توجد برامج مراجعة عامة (Generalized audit software) لعدد كبير من تطبيقات المراجعة المتنوعة. وتستخدم هذه البرامج على نطاق واسع في استعادة البيانات (Retreiving data) من نظام العميل لاستخدامها بواسطة المراجع في اختبارات تحقيق العمليات (Substantive testing) والأرصدة. فتحدث صلة بين البرنامج وملفات العميل الرئيسة ويقوم البرنامج بتحديد أماكن العمليات المحددة التي يرغب المراجع في الحصول عليها. وفيما يلي بعض أعمال المراجعة التي تستخدم فيها برامج المراجعة العامة:

١ ـ اختيار العينات

يمكن برمجة الكمبيوتر لاختيار عينات متعددة تستخدم في أغراض المراجعة طبقًا لأي مقياس يحدده المراجع. فيمكن تقسيم المجتمع إلى طبقات لأغراض المعاينة كما يمكن اختيار العينات العشوائية لأجل اختبار مختلف العمليات. فيستطيع الكمبيوتر اختيار حسابات المدينين الفردية لأغراض المصادقة على هذه الحسابات أو قد يرغب المراجع في الحصول على قائمة بجميع الحسابات التي تزيد على مبلغ معين. وقد يتم تحديد العينات المختارة على أساس مقاييس متعددة. وفي حالة خطابات المصادقات قد يستخدم الكمبيوتر أيضًا في طبع هذه الخطابات هي والمظروف.

٢ ـ اختبار التضريبات والعمليات الحسابية

اختبار دقة العمليات الحسابية في ملفات البيانات التي تقرأها الآلة هو أحد الاستخدامات الشائعة للكمبيوتر. فيمكن اختبار التضريبات والمجاميع والعمليات الحسابية الأخرى. كما يمكن إعادة احتساب تضريبات تكلفة المخزون (الكميات مضروبة في تكلفة الوحدة). ويمكن جمع حسابات المدينين الفردية وإعداد قائمة بمجاميع أرصدة هذه الحسابات. ونظرًا للسرعة التي يتصف بها الكمبيوتر فإن إعادة احتساب هذه العمليات تتم على نطاق واسع عما يكون عليه الحال في النظام اليدوي.

٣ ـ تلخيص البيانات وإجراء التحليلات

يرغب المراجع في كثير من الأحيان في إعادة ترتيب بيانات العميل لتناسب أغراضًا معينة. فمثلاً قد يرغب المراجع في تحديد البنود بطيئة الحركة في المخزون، أو في معرفة الأرصدة المدينة في حسابات الدائنين، أو في تحليل حسابات المدينين طبقًا لعمر الدين. كذلك عند القيام بإجراءات الدراسة التحليلية، قد يستخدم المراجع الكمبيوتر في احتساب النسب والمعدلات التي يريدها وفي عمل البيانات الإحصائية الأخرى.

٤ ـ مقارنة بيانات المراجعة مع سجلات العميل

البيانات التي تمت مراجعتها والتي نشأت عن عمل المراجع يمكن مقارنتها مع البيانات الموجودة في سجلات العميل. وبالطبع يجب أن تحول البيانات التي تمت مراجعتها أولاً إلى شكل تقرأه الآلة. فمثلاً اختبارات الكميات التي قام بها المراجع عند جرد المخزون يمكن تغذية الكمبيوتر بها ومقارنتها مع الكميات التي تظهرها سجلات الجرد المستمر أو مع الكميات التي أظهرها الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به الشركة.

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن استخدام برامج المراجعة العامة في استعادة البيانات من نظام العميل قد تساعد المراجع كثيراً في عملية جمعه لأدلة الإثبات. وهذه الأدلة تساعد المراجع بصفة مباشرة في القيام باختبارات تحقيق العمليات والأرصدة.

ولا يحتاج المراجع إلى معرفة فنية عميقة بمعالجة البيانات الكترونيًا لاستخدام برامج المراجعة العامة كما سبق أن ذكرنا. فكل ما هو مطلوب هو معرفة متواضعة بشئون البرمجة يمكن اكتسابها في خلال أسبوع واحد أو اسبوعين على الأكثر يستطيع مساعد المراجع بعدها استخدام هذه البرامج بطريقة مستقلة (أي بدون مساعدة من موظفي العميل الذين يتبعون إدارة معالجة البيانات الكترونيًا).

وفي بعض الأحيان قد لا تكون هناك برامج مراجعة عامة متاحة لتطبيق معين، إلا أن معظم مكاتب المحاسبة الكبيرة لديها خبراء متخصصون يستطيعون في مثل هذه الحالات تصميم البرنامج المطلوب لمقابلة متطلبات مساعدي المراجع.

وقد سبق أن ذكرنا أن عددًا من مكاتب المحاسبة الكبيرة قد قامت بإعداد برامج المراجعة العامة الخاصة بها. أما بالنسبة لأعضاء المهنة الآخرين فيمكنهم الحصول على مثل هذه البرامج من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي كخدمة يؤديها المجمع لأعضائه.

مراكز خدمات الكمبيوتر

تقوم مراكز خدمات الكمبيوتر (Computer service centers) بتقديم خدمات معالجة البيانات الكترونيًا إلى عملائها الذين ليس لديهم كمبيوتر. فيقوم العميل بتسليم المدخلات إلى مركز خدمة الكمبيوتر الذي يقوم بتشغيلها وتسليم المخرجات إلى العميل. وهذه المراكز تقوي في الحقيقة نظام الرقابة الداخلية نتيجة للزيادة في تقسيم الواجبات. فالتلاعب في سجلات الشركة يكون أقل احتمالاً لأن الأشخاص الذين يقومون بتشغيل البيانات ليس لهم اتصال بأصول الشركة. ومن جهة أخرى فبما أن المركز يقوم بتشغيل المدخلات في شكل مجموعات صغيرة ويعطي نسخة مطبوعة من الناتج إلى العميل، لذلك فإن المراجع يكون لديه مسار المراجعة الكافي (Audit trail) الذي يمكنه من تقويم خدمات التشغيل التي يقدمها المركز. ويمكن أيضًا استخدام المجاميع الرقابية الحقيقية أو المجاميع الرقابية التي لا معنى لها أو عد المستندات كوسيلة فعالة للرقابة على عملية التشغيل في شكل مجموعات (Batch processing) التي يقوم بها المركز.

وعندما يستخدم العميل خدمات هذه المراكز لتشغيل عملياته، فإن المراجع يستطيع عادة تقويم نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة «حول» الكمبيوتر (أي بالوسائل اليدوية التقليدية). فإذا كانت البيانات التي يقوم المركز بتشغيلها جوهرية بالنسبة إلى

قوائم العميل المالية، فيجب على المراجع أن يقرر ما إذا كان من الضروري زيارة المركز وتقويم أنظمته الرقابية المستخدمة. وتقوم بعض هذه المراكز باستخدام مراجعين خارجيين لدراسة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بهم وإصدار تقارير بشأنها. ويستطيع مراجع العميل الاعتماد على هذه الدراسة التي يقوم بها طرف ثالث كبديل لزيارة المركز بنفسه. وقبل الاعتماد على مثل هذه الدراسة التي يقوم بها طرف ثالث يجب على مراجع العميل اتخاذ الخطوات الكافية التي تقنعه باستقلال الطرف الثالث القائم بالدراسة وسمعته المهنية.

نظم المشاركة

يتكون نظام المشاركة (Time-sharing systems) من كمبيوتر مركزي كبير وسريع يستخدم تلقائيًا بواسطة عدد من المشتركين في أماكن متفرقة. وتسمح وسائل الاتصال المرتبطة بالكمبيوتر بترجمة المدخلات التي تترجم إلى كود يتم نقله عبر خطوط التليفون. وكل مشترك له اتصال مباشر (on-line) بالكمبيوتر المركزي عن طريق نهاية طرفية (Ter-minal) بعيدة. ولاستخدام هذه النهاية الطرفية إما لقيد مدخلات أو لاستقبال مخرجات، فإن المشترك يدير رقمًا تليفونيًا ويؤدي ذلك إلى اتصاله تلقائيًا بالكمبيوتر. ويتم الاحتفاظ بملفات العميل لدى الكمبيوتر المركزي. ولمنع الاتصال بهذه الملفات أو استخدام الكمبيوتر بواسطة شخص غير مصرح له بذلك، يطلب من كل مشترك أن يكتب على الآلة الكاتبة كودًا معينًا للتعريف (Identification code) في النهاية الطرفية.

ويمكن للمشتركين في أحد نظم المشاركة التجارية، عبر نهاياتهم الطرفية، أن يقوموا بتشغيل برامج، وأن يقوموا بتخزين هذه البرامج في الكمبيوتر لاستخدامها فيما بعد، وأن يستخدموا البرامج المعدة بواسطة الشركة صاحبة نظام المشاركة، وأن يقوموا بتخزين ملفات البيانات في الكمبيوتر لاستخدامها فيما بعد. وباختصار فإن المشترك يتمتع بمعظم الخدمات التي يتمتع بها مالك أي كمبيوتر.

ويجب أن يحتفظ مركز الكمبيوتر المركزي بأنظمة رقابية لمنع الاستخدام غير المرخص به لبرامج العملاء، ولفقد أو تدمير ملفات العملاء، أو التعديل في برامج

العملاء. كما يجب وجود أنظمة تكفل إعادة إنشاء ملفات العملاء. وأكثر إجراءات الرقابة الداخلية أهمية بالنسبة لمراجع شركة مشتركة في مثل هذا النظام هي إجراءات الرقابة على المدخلات وإجراءات الرقابة على البرامج مثل عد البنود والمجاميع الرقابية. ويتكـون النـاتج عادة من بيانات شاملة مطبوعة يتم توليدها بواسطة النهاية الطرفية للعميل مما يسمـح بمراجعتها والتأكد من دقة عملية تشغيل البيانات بحيث يمكن الاعتماد عليها.

ويلاحظ أنه ليس من المجدي ولا من الضروري في معظم الحالات أن يقوم المراجع باختبار أو تقويم نظام الرقابة الداخلية لدى مركز المشاركة. ومع ذلك يجب على المراجع اختبار برامج العميل.

الفصل التاسع

العينات الإحصائية
Audit Sampling

● تعاريف ● مقارنة بين المعاينة الإحصائية والمعاينة التي يتم اختيارها على أساس التقدير الشخصي ● خطط المعاينة ● الاختيار العشوائي ● عينات الكتلة التي يتم اختيارها على أساس شخصي ● القياس الإحصائي ● الدقة ● مستوى الثقة ● حجم العينة ● معاينة الصفات ● معيانة الاكتشاف ● معاينة المتغيرات ● تقدير النسبة والفرق ● مثال لتقدير النسبة والفرق ● التقسيم إلى طبقات ● قياس درجة مخاطر المراجع ● مستويات الثقة في اختبارات تحقيق العمليات

سبق أن ذكرنا أن المراجع يحتاج إلى الحصول على أدلة كافية ومقنعة كأساس لرأيه في القوائم المالية. وقد أدى ظهور المشروعات الكبيرة إلى اعتماد المراجعين بصفة متزايدة على العينات باعتبار أنها الوسيلة العملية الوحيدة للحصول على هذه الأدلة. فإجراءات المراجعة تتكون بصفة أساسية من اختبارات للسجلات المحاسبية. واعتماد المراجعين على العينات هو أحد الأسباب الأساسية لاعتبار تقرير المراجع مجرد تعبير عن رأي المراجع في عدالة القوائم المالية وليس شهادة مطلقة بعدالة هذه القوائم.

والعينات ـ سواء تم اختيارها بطرق إحصائية أو بناء على حكم المراجع وخبرته الشخصية ـ هي عبارة عن عملية اختيار لعينة من مجموعة كبيرة من البنود تسمى «المجتمع» (Population or universe) واستخدام خصائص العينة للحكم على خصائص المجتمع ككل. والغرض الأساسي وراء ذلك أن العينة تمثل المجتمع، وهذا معناه بعبارة أخرى أن العينة تمتلك بصفة أساسية جميع خصائص المجتمع. إلا أنه يجب أن يلاحظ أن أي عينة تخضع بطبيعتها لخطر ما يسمى بخطأ المعاينة (Sampling error) ونتيجة لهذا الخطأ فهناك دائمًا درجة من المخاطرة بأن المعاينة قد تؤدي إلى استخلاص نتائج خاطئة عن المجتمع.

تعاريـــف[1]

من المفيد الآن أن نقوم بتعريف بعض المصطلحات التي تستخدم بكثرة في موضوع العينات:

العينة (Sample) هي الجزء الذي نختاره في الحكم على الكل.

المعاينة (Sampling) هي عملية اختيار العينة.

طريقة المعاينة (Sampling method) هي طريقة اختيار العينة.

ومن الواجب اختيار طريقة للمعاينة بحيث تكون العينة المختارة ممثلة للمجتمع أصدق تمثيل حتى أن خواص المجتمع بما فيها الاختلاف بين وحداته تنعكس في العينة بأحسن ما يسمح به حجم العينة.

المجتمع (Population) يقصد بالمجتمع جميع وحدات المعاينة.

الإطار (Frame) يمكن اعتبار أنه القائمة المكونة من «ن» وحدة معاينة التي يتكون منها المجتمع. فالقائمة هي إحدى أشكال الإطار. وقد يأخذ الإطار شكل عدد من البطاقات أو الفواتير إلخ.

وحدة المعاينة (Sampling unit) عند المعاينة لابد أن تقسم المادة المراد معاينتها إلى وحدات تسمى وحدات المعاينة.

---

(١) أحمد عباده سرحان وثابت محمود أحمد، مقدمة في العينات (القاهرة: دار الكتب الجامعية، ١٩٧١م).

مقارنة بين المعاينة الإحصائية
والمعاينة التي يتم اختيارها على أساس التقدير الشخصي

سبق أن ذكرنا أنه من المنتظر وجود درجة من خطأ المعاينة في أي عينة. ونتيجة لذلك فإن النتائج التي تستخلص من أي عينة هي دائمًا «تقديرات» وليست تحديدًا صحيحًا للخواص الحقيقية للمجتمع. وكقاعدة عامة فإن خطر خطأ المعاينة يقل بزيادة حجم العينة. فإذا كان حجم العينة هو ١٠٠٪ من المجتمع فإن العينة تمثل المجتمع أصدق تمثيل ويتم استبعاد مخاطر خطأ المعاينة استبعادًا تامًّا. إلا أن اختيار عينة كبيرة تكون تكاليفه أكبر وقد يستغرق وقتًا أطول. ولكي يكون استخدام أسلوب العينات الإحصائية فعالاً يجب الموازنة بين مخاطر خطأ المعاينة والزيادة في التكاليف التي تنشأ عن زيادة حجم العينة.

وتوصف المعاينة بأنها تخضع للتقدير أو الحكم الشخصي (Judgemental) عندما يتم اختيار حجم العينة أو مكوناتها بواسطة المراجع نتيجة لتقديره الشخصي وليس على أساس قوانين الاحتمالات. فعندما لا يتم اختيار حجم العينة أو مكوناتها على أساس إحصائي، فإن نتائج العينة لا تكون قابلة للقياس أو التفسير الإحصائي. وعلى ذلك فإن المعاينة الحكمية (التي تخضع لتقدير المراجع) لا تتيح للمراجع الوسيلة لقياس خطأ المعاينة. فقد يجد المراجع أنه لكي يكون في جانب الأمان قد اختار عينة كبيرة عما يقتضيه الحال مما تترتب عليه زيادة التكلفة، أو قد يجد أنه دون أن يعلم يتحمل مخاطر كبيرة غير مقبولة في أن استنتاجاته بشأن المجتمع الذي يفحصه تحتوي على قدر كبير من الخطأ.

فأحد المزايا الأساسية للمعاينة الإحصائية أن مخاطر أخطاء المعاينة الجوهرية يمكن قياسها والسيطرة عليها. فيستطيع المراجع أن يحدد مقدمًا درجة الثقة التي يتطلبها في نتائج العينة، ثم يقوم بعد ذلك باحتساب حجم العينة الذي يعطيه هذه الدرجة من الثقة. فبما أن أساليب المعاينة الإحصائية تعتمد على قوانين الاحتمالات، فإن المراجع يستطيع أن يتحكم في مدى المخاطرة التي يريد أن يتحملها في الاعتماد على نتائج العينة.

والمعاينات الحكمية على الرغم من انتشارها على نطاق واسع لها بعض العيوب النظرية، وتشمل هذه العيوب ما يأتي:

١ - ليس لدى المراجع تقدير كمي للمخاطر التي يتحملها.
٢ - ليس لدى المراجع طريقة موضوعية ومنظمة وقابلة للتحقيق لتحديد حجم العينة أو لإثبات أن العينة المختارة كانت كافية.
٣ - ليس لدى المراجع طريقة موضوعية لتقويم آثار الأخطاء التي قد يجدها.
٤ - ليس لدى المراجع ما يؤكد أن العينة التي اختارها كانت غير منحازة.
٥ - في بعض المعاينات الحكمية عندما يتم اختيار عمليات فترة معينة للاختبار (مثلاً اختبار فواتير المشتريات عن فترة شهرين) فليس لدى المراجع ما يؤكد أن الفترة المختارة تمثل السنة المالية بأكملها.

وللأسباب السابقة يعتقد كثير من المراجعين أن المعاينات الإحصائية قادرة على تلافي العيوب السابقة. ومع ذلك فإن الكثير من المراجعين يفضلون استخدام تقديرهم الشخصي في تقدير هذه الأمور. فهم يعتقدون بأنه لا يجب اعتبار البيانات المحاسبية مجتمعًا غير معلوم يخضع للأخطاء العشوائية. فهؤلاء المراجعون يعتقدون أن معرفة الضوابط الرقابية في النظام والفهم الذي يتم الحصول عليه نتيجة للتقويم المنطقي للعملية المستخدمة في إعداد البيانات المحاسبية تعطي أساسًا أفضل للمعاينة المبنية على أساس حكم المراجع وتقديره الشخصي. ولذلك فإن استخدام العينات الإحصائية في المراجعة لم يكن له الأثر الكبير الذي أحدثه استخدام الحاسب الآلي، إلا أن استخدام الحاسب الآلي قد سهل كثيراً استخدام العينات الإحصائية في المراجعة. وعلى ذلك فإن استخدام العينات الإحصائية في المراجعة مسموح به في ظل معايير المراجعة المتعارف عليها ولكنه ليس ملزمًا ولا يقلل من أهمية استخدام المراجع لتقديره وحكمه الشخصي. وعند استخدام المعاينة الإحصائية في أحد برامج المراجعة، يجب أن يدرك المراجع انطباق جميع معايير المراجعة بما فيها المعايير العامة. فللتقيد بالمعيار الأول من معايير المراجعة يجب أن يكون المراجع على دراية كافية وكفاءة كبيرة في استخدام أسلوب العينات الإحصائية.

ويجب التمييز بين مخاطر المعـاينة والمخاطر التي ليست من المعاينة. فمخاطر المعـاينة تنشأ من احتمال أنه في حالة اقتصار أحد اختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية أو اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة على عينة من العمليات، فإن النتائج التي يتوصل إليها المراجع قد تختلف عن النتائج التي قد يتوصل إليها إن شمل الاختيار جميع بنود الحساب أو جميع هذا النوع من العمليات. فالعينة قد تشتمل على نسبة خطأ أكبر أو أقل مما يحتويه المجتمع ككل. وكما سبق ذكره فإن مخاطر المعاينة تتناسب عكسيًّا مع حجم العينة، فكلما صغرت العينة زادت مخاطر المعاينة.

أما المخاطر التي ليست من المعاينة[٢] (Nonsampling risk) (أي مخاطر ناشئة من عوامل أخرى غير العينات) فتشمل جميع أوجه المخاطرة النهائية (Ultimate risk) التي يتحملها المراجع والتي لم تنشأ عن استخدام أسلوب العينات. فقد يستخدم المراجع أحد إجراءات المراجعة في فحص جميع العمليات أو جميع الأرصدة، ومع ذلك قد يفشل في اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء جوهرية أو أي ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية. والمخاطر التي ليست من المعاينة تشمل أيضًا احتمال اختيار بعض إجراءات المراجعة غير المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب. فاستخدام أسلوب المصادقات مثلًا لتحقيق أرصدة المدينين المسجلة بالدفاتر، لا يمكن الاعتماد عليه لاكتشاف حذف بعض أرصدة المدينين من الدفاتر. وقد تنشأ هذه المخاطر أيضًا لأن المراجع قد يفشل في التعرف على الأخطاء الموجودة في المستندات التي يقوم بفحصها، وهذا يجعل هذا الإجراء غير فعال حتى ولو قام المراجع بفحص جميع البنود. ويمكن تقليل الأخطاء التي ليست من المعاينة إلى أقل حد ممكن بالتخطيط الكافي لعملية المراجعة والإشراف المناسب على المساعدين وبمستوى الممارسة الجيد في مكتب المراجع.[٣]

---

(٢) Condification of Statements on Auditing Standards, AICPA, AU Section 350.

(٣) Ibid, p. 207.

خطط المعاينة

يمكن تقسيم خطط المعاينة (Sampling plans) الإحصائية التي يستخدمها المراجعون إلى نوعين هما: معاينة الصفات (Attribute sampling) ومعاينة المتغيرات (Variable sampling). وتستخدم معاينة الصفات كمقياس لمعرفة معدل تكرار (Oc-currence rate) خاصية معينة في مجتمع ما. فعلى سبيل المثال يمكن فحص معدل تكرار (أو حدوث) خطأ معين في مجتمع محاسبي باستخدام خطة لمعاينة الصفات. أما خطط معاينة المتغيرات فتستخدم في تقدير قيمة إحدى خصائص المجتمع في حدود مدى معين. فعلى سبيل المثال يمكن تقدير القيمة الكلية لمجتمع حسابات المدينين باستخدام معاينة المتغيرات.

ويتوقف اختيار المراجع لاستخدام معاينة الصفات أو معاينة المتغيرات على هدف المراجع من الاختبار المطلوب. فإذا كان الاختبار هو من اختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية (Compliance test) للحكم على مدى فاعليتها فإن معاينة الصفات هي التي تستخدم لهذا الغرض. ففي هذا المجال يمكن افتراض أن الخطأ هو عدم تنفيذ أحد الإجراءات الرقابية مثل اعتماد أحد رؤساء الأقسام لمستند من المستندات. وفي هذه الحالة يمكن استخدام معاينة الصفات لتقدير معدل تكرار مثل هذا الخطأ.

أما إذا كان الاختبار هو من اختبارات تحقيق العمليات أو الأرصدة (Substan-tive test) وكان الهدف من الفحص تحقيق القيم الدفترية للأصول للحكم على مدى عدالتها فتستخدم معاينة المتغيرات لهذا الغرض. فمعاينة المتغيرات تمكن المراجع من تقدير القيمة الكلية لمجتمع ما من عينة من بنود المجتمع. ثم يقارن هذا التقدير بالقيمة الدفترية لهذا البند. فإن كان الفرق بين التقدير والقيمة الدفترية أكبر مما يستطيع المراجع قبوله، فيجب في هذه الحالة التوسع في عملية الفحص.

وتنطوي خطط المعاينة الإحصائية على خمس خطوات متميزة يجب أن يقوم بها المراجع وهي:

١ ـ تعريف أهداف وطبيعة الاختبار.
٢ ـ تحديد طريقة المعاينة التي ستستخدم.
٣ ـ حساب حجم العينة المناسب.
٤ ـ اختيار العينة.
٥ ـ تفسير نتائج العينة.

وتختلف الإجراءات المتبعة في إتمام الخطوات الخمس السابقة بعض الشيء من خطة معاينة إلى أخرى.

ولكي يستطيع المراجع قياس مخاطر أخطاء المعاينة والتحكم فيها، فيجب حساب حجم العينة المناسب باستخدام الأساليب الإحصائية ويجب أن يتم اختيار البنود التي ستدخل في العينة على أساس عشوائي. فإذا تم القيام بأي خطوة من الخطوتين السابقتين على أساس تقدير المراجع وحكمه الشخصي (وليس بالوسائل الإحصائية) فيجب في هذه الحالة تفسير النتائج على أساس حكمي أيضًا.

الاختيار العشوائي

أحد الأخطاء الشائعة هو افتراض أن المعاينة الإحصائية والمعاينة العشوائية هما الشيء ذاته. فالمعاينة العشوائية تتعلق بخطوة واحدة فقط في خطة المعاينة الإحصائية، وهي طريقة اختيار البنود التي ستدخل في العينة. وهي أيضًا جزء من كل ولا تمثل في ذاتها إلا خطوة من خطوات استخدام أسلوب العينات الإحصائية، ولكنها لا تمثل العملية بأكملها. فلكي يستطيع المراجع التحكم في مخاطر أخطاء المعاينة يجب اختيار العينة على أساس عشوائي. ولتأكيد هذا المعنى يمكن استخدام تعبير الاختيار العشوائي (Random selection) بدلاً من تعبير «المعاينة العشوائية» للإشارة إلى طريقة اختيار البنود التي تتكون منها العينة.

والمبدأ الذي ينطوي عليه الاختيار العشوائي غير المقيد أن كل بند من بنود المجتمع له فرصة مساوية لاختياره للدخول في العينة. وبما أن البنود التي تتكون منها

العينة العشوائية يتم اختيارها بالصدفة البحتة، فإن الشخص القائم باختيار العينة لن يكون له تأثير في عملية الاختيار. ويلاحظ أن الاختيار العشوائي ينتج عنه عينة غير متحيزة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنها ممثلة. فالمخاطرة ما زالت موجودة، إن العينة المختارة بالصدفة البحتة لا تمثل الخصائص الأساسية للمجتمع. ولكن بما أن مخاطر عدم تمثيل العينـة العشوائية للمجتمع تنبع من قوانين الاحتمالات، لذلك فإن هذه المخاطر يمكن قياسها بالأساليب الإحصائية.

ومفهوم العينة العشوائية يتطلب أن الشخص القائم باختيار العينة لا يؤثر في عملية الاختيار شعوريًّا أو لا شعوريًّا حتى لا يحدث تحيز في الاختيار. ولذلك فللحصول على عينة عشوائية حقيقية يجب إيجاد وسيلة محايدة لاختيار بنود العينة. والوسائل التي تستخدم عادة لاختيار العينات العشوائية تشمل جداول الأرقام العشوائية (Random number ta-bles) ومولدات الأرقام العشوائية (Random number generators) والاختيار المنتظم (Sys-tematic selection) والاختيار العنقودي (Cluster selection).

جداول الأرقام العشوائية

استخـدام جداول الأرقـام العشـوائية هو أسهل الطرق لاختيار بنود العينة. والجدول التالي يوضح جزءًا من جداول الأرقام العشوائية. والأرقام الظاهرة في الجدول تم ترتيبها في شكل أعمدة من خمسة أرقام. والغرض من الأعمدة هو تسهيل اختيار الأرقام لمستخدم الجداول، وفيما عدا ذلك فليس لها معنى. وكل رقم يظهر في الجدول هو رقم عشوائي والجدول لا يمثل قائمة عشوائية لأعداد من خمسة أرقام.

Random Number Table

Col. Line	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
1	10480	15011	01536	02011	81647	91646	69179
2	22368	46573	25595	85393	30995	89198	27982
3	24130	48360	22527	97265	76393	64809	15179
4	42167	93093	06243	61680	07856	16376	39440
5	37570	39975	81837	16656	06121	91782	60468

Col. / Line	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
6	77921	06907	11008	42751	27756	53498	18602
7	99562	72905	56420	69994	98872	31016	71194
8	96301	91977	05463	07972	18876	20922	94595
9	89579	14342	63661	10281	17453	18103	57740
10	85475	36857	53342	53988	53060	59533	38867
11	28918	69578	88231	33276	70997	79936	56865
12	63553	40961	48235	03427	49626	69445	18663
13	09429	93969	52636	92737	88974	33488	36320
14	10365	61129	87529	85689	48237	52267	67689
15	07119	97336	71048	08178	77233	13916	47564
16	51085	12765	51821	51259	77452	16308	60756
17	02368	21382	52404	60268	89368	19885	55322
18	01011	54092	33362	94904	31237	04146	18594
19	52162	53916	46369	58586	23216	14513	83149
20	07056	97628	33787	09998	42698	06691	76988
21	48663	912245	85828	14346	09172	30168	90229
22	54164	58492	22421	74103	47070	25306	76468
23	32639	32363	05597	24200	13363	38005	94342
24	29334	27001	87637	87308	58731	00256	45834
25	02488	33062	28834	07351	19731	92420	60952

Source Table of 105,000 Random Decimal Digist Statement 4914, Interstate Commerce Commission, Transport Economics and Statistics Bureau, May, 1949

والخطوة الأولى لاستخدام جداول الأرقام العشوائية هي إيجاد علاقة بين أرقام الجدول وبنود المجتمع. ويتم ذلك بسهولة إذا كانت بنود المجتمع مرقمة بالتسلسل. وقد يستدعي الأمر من المراجع في بعض الأحيان إعادة ترقيم بنود المجتمع لكي تتمشى مع الجدول. فمثلاً إذا كانت العمليات مرقمة ا ـ ١٠٠١، ب ـ ١٠٠١ وهكذا فيمكن للمراجع أن يستبدل الحروف الهجائية بأرقام. الخطوة التالية هي اختيار نقطة بداية ومسار منتظم يستخدم في قراءة أرقام الجدول. وأي مسار هو مسموح به طالما أن هناك ثباتًا في استخدامه.

وللتمثيل على كيفية استخدام جداول الأرقام العشوائية نفترض أن المراجع يريد اختبار عينة من حسابات المدينين للمصادقة عليها، وأن هذه الحسابات مرقمة من ٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠، وأن حجم العينة هو ٣٠٠ حساب. وباستخدام الجداول (انظر الجدول) قرر المراجع أن يبدأ من قمة العمود رقم (٣) وأن يسير من أعلى إلى أسفل، فبقراءة الأرقام الأربعة الأولى من الأعداد المذكورة بالجدول يختار المراجع الأرقام (١٥٣)، (٢٥٥٩)، (٢٥٥٢)، (٦٢٤) كأربعة من أرقام حسابات المدينين التي ستدخل في العينة. أما بالنسبة للرقم التالي وهو ٨١٨٣ فيهمل لعدم وجود حساب من حسابات المدينين بهذا الرقم. وتكون الأرقام التالية التي تتضمنها العينة هي ١١٠٠، ٥٤٦، ٤٨٢٣ وهكذا. ويلاحظ أنه يمكن البدء من أي مكان في الجدول وقد يكون المسار من أعلى إلى أسفل أو العكس. كما قد يكون المسار أفقيًا من اليسار إلى اليمين أو من اليمين إلى اليسار. المهم في الموضوع هو اتباع المسار نفسه بصفة مستمرة إلى أن يتم اختيار الأرقام المطلوبة بالكامل.

وعند استخدام جداول الأرقام العشوائية هناك احتمال بأن يتم سحب الرقم نفسه أكثر من مرة. فإذا تجاهل المراجع الرقم المكرر وانتقل إلى الرقم التالي فتسمى المعاينة في هذه الحالة بالمعاينة بدون إرجاع (Sampling without replacement). وهذا التعبير معناه أنه متى تم اختيار أحد البنود، فإن هذا البند لا «يعاد» إلى المجتمع وبالتالي لا يكون قابلاً للاختيار مرة ثانية لإدخاله في العينة. والبديل الآخر للمعاينة بدون إرجاع هو المعاينة مع الإرجاع (Sampling with replacement). وبموجب هذه الطريقة فإن البند الذي تم اختياره «يعاد» إلى المجتمع وبذلك يكون قابلا للسحب (أي لإعادة الاختيار) مرة ثانية أو أكثر. وبموجب هذه الطريقة فإنه إذا تم سحب رقم معين مرتين أو أكثر، فإن هذا الرقم يجب أن يدخل في العينة مرتين أو أكثر.

ويلاحظ أن الجداول الإحصائية التي تستخدم في العينات تفترض المعاينة مع الإرجاع ولكن من الناحية العملية فإن المراجع عادة يقوم باختيار العينة بدون إرجاع لأنها تكون أكثر تحفظًا. فعلى سبيل المثال إن كان المراجع يختار عينة مكونة من ١٠٠

بند بدون إرجاع، فإنه بعد الانتهاء من اختيار العينة يكون لديه ١٠٠ بند مختلفة عن بعضها اختلافًا تامًا. أما إذا كانت العينة مع الإرجاع فقد ينتهي المراجع بأقل من ١٠٠ من البنود المختلفة لأن بعض البنود قد يتكرر مرتين أو أكثر في نفس العينة.

مولدات الأرقام العشوائية

اختيار عينة كبيرة من جداول الأرقام العشوائية قد يأخذ وقتًا كبيرًا حتى ولو أعطيت بنود المجتمع أرقامًا مسلسلة. ولذلك قد تستخدم برامج كمبيوتر خاصة يطلق عليها مولدات الأرقام العشوائية (Random number generators) لإنتاج قائمة بأي عدد من الأرقام العشوائية يكون مطلوبًا. ومولدات الأرقام العشوائية هي من البرامج النمطية التي توجد في جميع برامج الكمبيوتر العامة الجاهزة.

الاختيار المنتظم Systematic Selection

أحد البدائل الأخرى لاختيار أرقام العينة هو استخدام ما يسمى بالمعاينة المنتظمة. وهذه الطريقة واسعة الانتشار وكثيرة الاستعمال في التطبيقات العملية لقلة تكاليفها وسهولة إجرائها حيث إنها أسهل من المعاينة العشوائية فضلًا عن قلة الأخطاء التي ترتكب في اختيار مفردات العينة.[٤] وفي هذا النوع من المعاينة يتم اختيار نقطة البداية (أو نقط البداية) عشوائيًا. ثم يتم حذف عدد من المفردات ونختار أحد البنود، ثم يتم حذف نفس العدد من المفردات ونختار أحد البنود وهكذا إلى أن ينتهي الإطار كله. ويمكن حساب فترة الحذف بقسمة عدد بنود المجتمع على حجم العينة. فمثلًا إذا أراد المراجع أن يفحص ٢٠٠ شيك من الشيكات المدفوعة من مجتمع مقداره ١٠,٠٠٠ شيك، فإنه إذا كانت هناك نقطة بداية عشوائية واحدة فإن المراجع يختار البند رقم (٥٠) (١٠,٠٠٠ ÷ ٢٠٠) من المجتمع. ولاختيار ٢٠٠ بند يجب على المراجع أن يتجه إلى أعلا وإلى أسفل من نقطة البداية العشوائية. فإذا كانت نقطة البداية العشوائة هي الشيك رقم (١٢٢) فإن الشيكات رقم (٧٢) (١٢٢ - ٥٠)

---

(٤) أحمد عبادة سرحان، مقدمة العينات.

و(٢٢) (١٢٢ ـ ١٠٠) يجب أن تدخل في العينة، وكذلك كل شيك يكون ترتيبه الخمسين بعد نقطة البداية وهي ١٢٢ (الشيكات أرقام «١٧٢»، «٢٢٢»، «٢٧٢»، «٣٢٢» وهكذا).

وللحصول على النتائج نفسها التي نحصل عليها من المعاينة العشوائية في حالة استخدام المعاينة المنتظمة، من الضروري أن يكون ترتيب الإطار عشوائيًا بالنسبة إلى خاصية المجتمع المراد قياسها. فإذا كان المراد اختباره هو مقدار المبالغ المستحقة على المدينين فمن الممكن استخدام المعاينة المنتظمة حتى ولو كان ترتيب الحسابات أبجديًا طالما أنه لا توجد علاقة بين أسماء المدينين والمبالغ المستحقة عليهم.

إلا أنه في كثير من الأحيان قد لا يكون ترتيب الإطار عشوائيًا. وفي هذه الحالة يستطيع المراجع أن يقلل من التحيز في الاختيار إلى أقل درجة ممكنة باختيار أكثر من نقطة بداية. فلتقليل احتمال التحيز يجب استخدام من خمس إلى عشر نقط بداية على الأقل. ولحساب فترة الحذف في حالة تعدد نقط البداية تضرب فترة الحذف التي تم تحديدها في الفقرة قبل السابقة في عدد نقط البداية. فإذا أراد المراجع أن يسحب عينة حجمها ٢٠٠ من مجتمع يتكون من ١٠,٠٠٠ بند وكانت هناك ١٠ نقط بداية فإن فترة الحذف تكون ١٠,٠٠٠ ÷ ٢٠٠ × ١٠ = ٥٠٠ وبالتالي فإن المراجع يختار البند الذي ترتيبه ٥٠٠ بعد كل نقطة من نقط البدايات العشر العشوائية.

وأحد المزايا الرئيسة للمعاينة المنتظمة أنها تأخذ وقتًا أقل عن طرق الاختيار الأخرى. فمتى تم تحديد الفترة ونقطة البداية فإن اختيار العينة يمكن أن يبدأ فورًا. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من الضروري ترقيم بنود المجتمع لكي يمكن استخدام هذه الطريقة. فالمراجع (أو الكمبيوتر) يستطيع اختيار البند الذي ترتيبه «ن» من بنود المجتمع. وبذلك يمكن استخدام هذه الطريقة إذا كانت البيانات في شكل بطاقات مثقبة، أو شرائط ممغنطة، أو بطاقات أستاذ، أو مجموعة من المستندات.

الاختيار العنقودي Cluster Selection

ولاستخدام الاختيار العنقودي يقسم المجتمع إلى مجموعات (أو عناقيد) مثل الأدراج التي توجد بها بطاقات حسابات العملاء، ويعمل اختيار عشوائي لبعض المجموعات أو العناقيد من كل العناقيد. ويصبح كل عنقود أحد وحدات المعاينة. فإذا كان هناك ٥٠٠٠ بطاقة من حسابات المدينين، وكانت هذه الحسابات توضع في دواليب أو أدراج عددها ٥٠، فإن كل درج من الأدراج التي تحتوي على بطاقات العملاء يعتبر عنقودًا. وبموجب هذه الطريقة يستطيع المراجع أن يختار على أساس عشوائي (باستخدام جدول الأرقام العشوائية مثلاً) عدد قليل من هذه الأدراج للقيام بفحصها.

ولا تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في المراجعة، لأن تقويم هذا الأسلوب معقد للغاية من الناحية الإحصائية، وقد يحتاج الأمر إلى عينة كبيرة الحجم جدًّا لتحقيق الدقة المطلوبة.

عينات الكتلة التي يتم اختيارها على أساس شخصي Judgement Block Samples

يستخدم المراجعون بكثرة عينات الكتلة كأسلوب لاختيار العينة عندما يتم تقدير حجم العينة على أساس تقدير المراجع وخبرته الشخصية. وعينات الكتلة تتضمن عادة جميع البنود في فترة زمنية مختارة، أو جميع البنود التي تقع بين رقمين، أو جميع البنود التي تقع بين حرفين من الحروف الأبجدية، فمثلاً عند مراجعة المدفوعات النقدية قد يقرر المراجع مراجعة جميع المدفوعات بشيكات عن شهري مارس وديسمبر، أو جميع الشيكات من رقم (٤٥٦٠) إلى رقم (٤٨٨٠). وعند مراجعة حسابات المدينين قد يتم فحص جميع الحسابات التي تبدأ من حرف «ع» إلى حرف «ن».

ويجب عدم اختيار الشهور نفسها (أو الحروف الأبجدية نفسها) في عمليات المراجعة التالية، ويجب أن يحرص المراجع على عدم الإشارة مقدمًا إلى المجموعات التي سيقوم بفحصها. ومن جهة أخرى يميل الكثير من المراجعين إلى فحص عمليات الشهر الأخير من السنة المالية بدرجة كبيرة من العمق بالمقارنة بشهور السنة الأخرى

وذلك لأن التلاعب في الحسابات يتم عادة عن طريق التلاعب في بعض البنود (كالمشتريات والمبيعات والمقبوضات النقدية) قبل نهاية السنة المالية مباشرة.

هذا ويلاحظ أن أحد عيوب عينات المجموعة أو الكتلة أنها تهمل التغيرات في موظفي أقسام الحسابات خلال الفترة محل المراجعة. فقد لا تظهر العينة أخطاء أحد كتبة الحسابات أو الصرافين الذي يكون قد عمل بالمنشأة لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر خلال السنة، لأن العينة بالصدفة لم تشمل هذه الأشهر وإنما شملت أشهرًا أخرى. وبالرغم من ذلك فإن عينات المجموعة أو الكتلة تعتبر فعالة بصفة خاصة في اكتشاف الغش الناشىء عن تأخير تسجيل المقبوضات من المدينين والمعروف باسم (Lapping).

ولا تعتبر معاينة الكتلة من أساليب الاختيار العشوائي. فمن وجهة النظر الإحصائية تعتبر معاينة الكتلة معيبة وذلك لأن جميع البنود في المجتمع ليس لديها الفرصة نفسها في الاختيار للدخول في العينة. وبالرغم من ذلك فإن معاينة الكتلة تعتبر من الأساليب المناسبة ويستخدمها المراجعون بكثرة في عدد كبير من المواقف التي تتطلب الحكم على العينة من واقع خبرة المراجع وتقديره الشخصي.

القياس الإحصائي

تقتصر أساليب الاختيار العشوائي على مساعدة المراجع في اختيار بنود العينة. أما إذا أراد المراجع التحكم في مخاطر خطأ المعاينة فيجب عليه استخدام طرق القياس الإحصائي (Statistical measurement) لتحديد حجم العينة وتفسير نتائجها. ولاستخدام طرق القياس الإحصائي لابد أن تكون العينة عشوائية.

واستخدام أساليب القياس الإحصائي له تطبيقات كثيرة في المراجعة. واعترافًا بذلك فقد أعد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي دراسة في هذا الموضوع[٥] تقع في

---

(٥) An Auditor's Approach to Statistical Sampling, AICPA.

ست مجلدات. وهذه الدراسة هي عبارة عن تعليمات تفصيلية ودراسة حالات توضيحية مختلفة لخطط المعاينة الإحصائية التي تعتبر أكثر فائدة للمراجع. وهذه الخطط هي ما يلي:

المعاينة التقديرية للصفات Estimation Sampling for Attributes

هذا النوع من خطط المعاينة يسمح للمراجع بتحديد معدل تكرار (أو حدوث) إحدى الخصائص (مثل معدل تكرار أحد الأخطاء) في المجتمع في حدود مدى دقة ومستوى ثقة متفق عليه.

معاينة الاكتشاف Discovery Sampling

هذا النوع من معاينة الصفات الهدف منه تحديد وجود خطأ واحد على الأقل في المجتمع. وتستخدم معاينة الاكتشاف للبحث عن الأخطاء الخطرة التي يعتبر معدل تكرارها ولو كان ضئيلاً جدًّا من الأمور التي لها أهمية كبيرة.

المعاينة التقديرية للمتغيرات Estimation Sampling for Variables

هذا النوع من خطط المعاينة يمكن المراجع من تقدير الكميات الرقمية مثل قيمة المجتمع بالريال أو بالجنيه أو بالدولار في حدود مدى دقة ومستوى ثقة معين.

تقدير النسبة والاختلاف Ratio and Difference Estimation

تقدير النسبة والاختلاف هما خطتان منفصلتان للمعاينة ولو أن هناك ارتباطًا وثيقًا بينهما. وكلاهما يعتبر بديلاً للمعاينة التقديرية للمتغيرات كوسيلة لتقدير قيمة المجتمع بالريال.

ولكي يستطيع المراجع تفهم أي خطة من هذه الخطط الإحصائية، فيتعين عليه أولاً أن يلم بمعاني بعض المفاهيم الإحصائية والعلاقة بينها مثل الدقة، ومستوى الثقة، وحجم العينة، ومعدل التكرار أو الحدوث. ومعدل الحدوث هو تكرار حدوث صفة معينة في المجتمع محل الدراسة كما سبق أن ذكرنا. ولما كانت الخصائص أو الصفات

التي يهتم بها المراجع هي في كثير من الأحيان معدل تكرار نوع معين من الخطأ، لذلك كثيراً ما يشار إلى معدل التكرار بمعدل الخطأ (Error rate).

ويلاحظ أن نتـائج العينة لابد أن تترجم وتفسر بإيجاد التقديرات الإحصائية المختلفة لمعالم المجتمع وقياس دقة هذه التقديرات. والتقديرات التي نحصل عليها من العينة هي قيم تقريبية لمعالم المجتمع الحقيقية التي نبحث عنها. والسؤال المهم هو هل الفرق بين التقدير المحسوب من العينة والقيم الحقيقية للمجتمع صغير صغرًا كافيًا يجعلنا نعتمد على التقدير في دراستنا للمجتمع؟ وسنرى فيما بعد أنه إذا تم اختيار العينة وحصلنا على التقدير بطرق تعتمد على نظرية الاحتمالات فإنه يمكننا أن نقدر دقة هذا التقدير. وأي تقدير لا يمكن اعتباره جيدًا إلا إذا أمكن قياس دقته. وأحد المقاييس المهمة للدقة هو ما يسمى بالانحراف المعياري للتقدير. وهذا يمكن حسابه من العينة فقط إذا كانت هذه العينة عينة احتمالية. (٦)

والتقديرات التي يمكن الحصول عليها من العينة كثيرة وأبسطها الوسط الحسابي لعينة عشوائية. فهذا المتوسط يعطي تقديرًا لمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة. وفي المعاينة العشوائية إذا كان المجتمع معتدلاً (Normal) فإن الوسط الحسابي يعطي تقديرًا خاليًا من التحيز ويكون له أقصى دقة، غير أنه لن يكون مساويًا تمامًا لمتوسط المجتمع الحقيقي وذلك يرجع إلى أخطاء المعاينة. (٧)

الدقــة

الـدقـة (Precision) هي أقصى كمية من الخـطأ (إمـا في القيمة أو في معدل الحدوث) يستطيع المراجع قبولها في تقدير إحدى العينات. ويتم تحديدها حكميًا طبقًا لتقدير المراجع ولها ارتباط بما يعتبره المراجع جوهريًا طبقًا لظروف الحالة. ويعبر عنها

---

(٦) أحمد عباده سرحان، مقدمة العينات.

(٧) أحمد عباده سرحان، مقدمة العينات.

عادة بالمدى (Range) حول تقدير العينة (في حالة معاينة المتغيرات) أو معدل الخطأ المتوقع (في حالة معاينة الصفات). فمثلاً «القيمة المقدرة ± ١٣,٥٠٠ ريال» أو « ± ٢٪ الخطأ المتوقع وقدره ٤٪». فالدقة تعبر عن مدى قرب تقدير العينة للقيمة الحقيقية للمجتمع. فهي المدى الذي في حدوده تقع القيمة الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها. ويمكن النظر إليها أيضًا بأنها هامش خطأ المعاينة. فبفرض أن نتائج إحدى العينات توضح وجود معدل تكرار (خطأ) نسبته ٢٪ من المجتمع، فليس لدى المراجع تأكيد قطعي في هذه الحالة بأن معدل الخطأ هو ٢٪ بالضبط. ولكن في إمكان المراجع أن يحدد إحصائيًا فترة أو مدى حول نتيجة العينة يعتقد المراجع أنها ستحتوي على معدل التكرار الحقيقي (غير المعروف) للمجتمع. وهذه الفترات (أو المدى) يعبر عنها في شكل نسب مئوية في حالة معاينة الصفات، ويعبر عنها بالمبالغ أو بالقيمة في حالة معاينة المتغيرات. ففي المثال السابق فإن فترة أو مدى دقة ± ١٪ تعني أن المراجع يتوقع أن يقع معدل الخطأ الحقيقي للمجتمع بين ١٪ و٣٪. ومن الواضح أن فترة ± ١٪ تكون أدق من فترة ± ٢٪. ويطلق على الحدود العليا والدنيا للفترة حدود الدقة (Precision limits). وفي حالة معاينة الصفات يهتم المراجعون أساسًا بالحد الأعلى من حدود الدقة لأنه يمثل أقصى معدل تكرار يقبله المراجع في المجتمع للاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، بحيث إذا زاد معدل الأخطاء عن ذلك فلا يستطيع المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المستخدم. ومبدأ الأهمية النسبية هو الذي يحكم الحد الأعلى لحدود الدقة. وفي معاينة الصفات يرغب المراجع عادة في تقليل الحد الأعلى من حدود الدقة للإجراءات الرقابية المهمة عن غيرها من إجراءات الرقابة الأقل أهمية.

مستوى الثقة

قد لا تقع الخاصية الحقيقية للمجتمع المراد قياسها دائمًا في نطاق فترة الدقة التي حددت. ومعدل الثقة هو نسبة عدد المرات التي نتوقع فيها أن تمثل نتائج العينة الخاصية الحقيقية للمجتمع في نطاق فترة الدقة المحددة. فمستوى الثقة Confidence level "re-liability" يقيس درجة الاعتماد على العينة ومخاطرة وقوع القيمة الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها خارج نطاق فترة الدقة المحددة للعينة. فمثلاً مستوى ثقة ٩٥٪

معنـاه أن المراجع يتوقع في حدود ٩٥٪ من الحالات أن نتائج العينة ستمثل القيمة الحقيقية لمعالم المجتمع وأن هذه القيمة لن تزيد على الحد الأعلى لفترة الدقة المحددة. وهذا أيضًا معناه إذا نظرنا إلى الموضوع بطريقة عكسية أن هناك خطرًا مقداره ٥٪ ألا تقع القيمة الحقيقية لمعالم المجتمع في نطاق فترة الدقة، وإنما تقع خارجها وأن النتائج التي توصل إليها المراجع تكون بذلك خاطئة.

فمستوى الثقة في عينة يزيد إذا كانت فترة الدقة واسعة وليست ضيقة. فكلما زادت فترة الدقة (أي كلما قلت الدقة) زاد مستوى الثقة في العينة (أي في وقوع القيمة الحقيقية لمعالم المجتمع في نطاق فترة الدقة المحددة) والعكس كلما كانت الدقة المطلوبة أكـبر قل مستـوى الثقـة في وقـوع القيمة الحقيقية لمعالم المجتمع في نطاق فترة الدقة المحددة. ويعبر عن مستوى الثقة دائمًا في شكل نسبة مئوية. وعند استخدام المراجعين لمعاينة الصفات فإنهم عادة يتطلبون مستوى ثقة ٩٠٪ أو ٩٥٪، والأفضل طبعًا اختيار ٩٥٪ لأن المراجع يكون بذلك أكثر تحفظًا.

حجم العينة

الدقة ومستوى الثقة هما من المتغيرات التي لها أثر على حجم العينة (Sample size) والعوامل التي تحدد حجم العينة هي:

١ ـ الدقة.

٢ ـ مستوى الثقة.

٣ ـ الانحراف المعياري للمجتمع.

٤ ـ حجم المجتمع.

فإذا كان حجم العينة صغيرًا جدًّا فإننا لا نستطيع الحصول على مستوى ثقة عال إلا إذا كانت فترة الدقة واسعة جدًّا. وبالعكس فإن عينة مكونة من ١٠٠٪ من المجتمع تعطينا مستوى ثقة ١٠٠٪ مع أقصى درجة من الدقة ± صفر٪).

وبصفـة عامـة يمكن زيادة مستـوى الثقة ودرجة الدقة بزيادة حجم العينة. وبعبارة أخرى كلما زادت درجة الدقة أو مستوى الثقة (أو كليهما) المطلوبة من المراجع زاد حجم العينة.

ويتـأثر أيضًا حجم العينة بخصائص معينة للمجتمع المراد قياسه. فكلما زاد حجم المجتمع فإن حجم العينة المطلوب لتمثيل المجتمع بدرجة دقة محددة ومستوى ثقة معين يزيد ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة في حجم المجتمع. وفي معاينة الصفات يزيد حجم العينة أيضًا كلما زاد معدل الحدوث. وأخيرًا فإنه في حالة معاينة المتغيرات فإن وجود تباين كبير بين قيم المجتمع يزيد من حجم العينة المطلوبة. ويمكن تلخيص هذه العلاقات في الشكل التالي:

العامل	التغير في العامل*	الأثر على حجم العينة
متطلبات المراجعين:		
ـ الدقة	زيادة	زيادة
ـ مستوى الثقة	زيادة	زيادة
خصائص المجتمع:		
ـ الحجم	زيادة	زيادة صغيرة
معدل التكرار المتوقع أو التباين في قيم البنود	زيادة	زيادة

* عندما يتغير أحد العوامل يفترض بقاء باقي العوامل على ما هي عليه.

معاينة الصفات

إن معاينة الصفات (Sampling for attributes) تهدف إلى مساعدة المراجع في تحديد معدل تكرار (occurrence rate) أو معدل حدوث خاصية معينة في المجتمع في حدود درجة معينة من الدقة والثقة. وينتشر استخدام هذا الأسلوب في اختبارات مدى

تنفيذ نظام الرقابة الداخلية عندما يريد المراجع تقدير مدى تكرر الاستثناءات (الأخطاء) في تنفيذ أحد إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية. ويقصد بكلمة استثناء أو خطأ عدم التقيد بتنفيذ أحد الإجراءات الرقابية. ويعبر عن مدى الأخطاء المتوقعة في شكل نسب مئوية. فإذا أوضحت إحدى العينات أن معدل الخطأ هو ٢٪ وأن فترة الدقة هي ± ١٪ فإن المراجع يستخلص من ذلك أن ما بين ١٪ و٣٪ من بنود المجتمع تحتوي على الخطأ المقصود. فمعاينة الصفات كما سبق أن ذكرنا لا تعطي بيانات ذات قيمة مالية، فنتائج العينة لا توضح القيمة المالية للأخطاء بالريال أو أثرها على القوائم المالية.[٨] ولكن العينة تمد المراجع ببيانات نوعية عن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالعميل وما إذا كانت هذه الإجراءات تطبق بفاعلية أو كيفما اتفق. ومقارنة معدلات الأخطاء الحالية بمعدلات الأخطاء في السنوات السابقة توضح للمراجع أيضًا ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية في طريقه إلى التحسن أو إلى التدهور.

وتشمل خطة معاينة الصفات المراحل الأربع الآتية:

١ ـ تحديد أهداف وطبيعة الاختبار.

٢ ـ تحديد حجم العينة.

٣ ـ اختيار العينة وفحصها.

٤ ـ تقويم وتفسير نتائج العينة إحصائيًا.

ويجب على المراجع أن يشرح بالتفصيل كل مرحلة من هذه المراحل في أوراق المراجعة الخاصة به.

وعند استخدام معاينة الصفات لاختبار مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية فإن المجتمع يتكون عادة من جميع العمليات التي تخضع لأحد إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية. ويكون الهدف اختبار مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية لنوع معين من

---

(٨) يمكن استخدام خطط تقدير النسبة والفروق في تحويل نتائج معاينة الصفات إلى قيم مالية.

العمليات. ويتبع الهدف الرئيسي عادة أهدافًا فرعية. فمثلاً عند اختبار مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية الخاصة بالمبيعات فإن الأهداف الفرعية تشمل اختبار مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية المتعلقة بالخطوات التالية:

١ ـ قبول أمر الشراء الوارد من العميل.
٢ ـ اعتماد إدارة الائتمان لهذا الأمر.
٣ ـ شحن البضاعة إلى العميل.
٤ ـ عمل فاتورة بيع وقيدها على حساب العميل.

ولزيادة كفاءة المعاينة يتم في كثير من الأحيان تحقيق عدة أهداف فرعية من عينة واحدة وعندما يحدث ذلك يجب أن تؤخذ الأهداف الفرعية في الاعتبار عند تصميم خطة العينة وفي تقويم نتائجها.

ويلاحظ هنا أن وحدة المعاينة هي أحد عناصر المجتمع الذي تم اختياره للفحص. فعند معاينة عمليات البيع فإن وحدة المعاينة قد تكون فاتورة البيع أو مستند الشحن أو أحد القيود بيومية المبيعات. ويجب أن يكون هناك تناسق بين وحدة المعاينة والهدف من الاختبار. فمثلاً إذا كان الهدف من الاختبار هو معرفة العمليات غير السليمة في أحد الدفاتر، فإن وحدة المعاينة في هذه الحالة تكون القيد الدفتري. وبالعكس لاختبار تنفيذ العمليات فإن وحدة المعاينة تكون عادة أحد المستندات كفاتورة البيع.

ويجب أن ترتبط كل صفة من الصفات بأحد إجراءات الرقابة التي ينوي المراجع الاعتماد عليها. وهذه الإجراءات يجب أن تكون طبعًا إجراءات رقابية مهمة. ولكن يجب أن يكون مفهومًا أن الصفات ليست على درجة واحدة من الأهمية. فمثلاً قد يعتبر المراجع أن اعتماد إدارة الائتمان أهم من الدقة الحسابية للفاتورة. ومن المفيد عند تصميم معاينة الصفات تقسيم إجراءات الرقابة إلى إجراءات ذات خطر كبير وإجراءات أقل خطرًا. ويمكن عندئذ اتخاذ إجراءات إحصائية أكثر تشددًا بالنسبة

للإجراءات الرقابية المهمة. ولا يجب أن يُضيّع المراجع وقته في اختبار إجراءات الرقابة القليلة الأهمية.

تحديد الدقة ومستوى الثقة

كيف يقوم المراجعون بتحديد فترة الدقة ومستوى الثقة المناسبتين؟ الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على عدة عوامل منها الغرض من الاختبار، ومعدل التكرار المتوقع، وطبيعة خاصية المجتمع المراد قياسها، ونوع العمليات المختصة، ووجود أو عدم وجود إجراءات رقابية معوضة.

والهدف من اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية هو التأكيد للمراجع أن معدلات الأخطاء لا تزيد على مستوى معين مقبول. ولذلك فإن الحد الأعلى لفترة الدقة هو الأهم بالنسبة للمراجع كما سبق البيان. فإذا فرض أن المراجع يتوقع معدل خطأ قدره ٥٪ وكانت درجة الدقة المطلوبة هي ± ٣٪ فالسؤال المهم هو هل يقبل المراجع معدل خطأ قد يصل مداه إلى ٨٪ وليس هل في إمكانه قبول معدل خطأ أقل من ٢٪. فالحد الأدنى لفترة الدقة لا علاقة له بالهدف من الاختبار. وعند تحديد الحد الأعلى للدقة يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار كلًّا من معدل الخطأ أو التكرار المتوقع وهامش خطأ المعاينة المسموح به.

وقد يكون للحد الأعلى للدقة بعض الأثر على تحديد المراجع لمستوى الثقة أو مستوى المخاطرة. فإذا كان معدل التكرار أو الخطأ مرتفعًا بصورة غير مرضية قد يرغب المراجع في تحمل درجة مخاطرة أقل في أن يكون مخطئًا، ولذلك قد يتطلب مستوى أعلى من الثقة. وقد يكون العكس صحيحًا أيضًا.

وطبيعة الأخطاء ونوع العمليات محل الفحص لهما أثر أيضًا في تحديد الدقة ومستوى الثقة. فعند استخدام المعاينة التقديرية للصفات قد يلجأ المراجع إلى تقسيم الأخطاء إلى مجموعتين رئيسيتين (١) الأخطاء ذات الطابع الإجرائي والتي ليس لها تأثير

مباشر على القوائم المالية و(٢) الأخطاء التي قد يكون لها تأثير مباشر على أرصدة الحسابات وبالتالي على القوائم المالية. فإذا كانت الأخطاء من النوع الإجرائي (مثل التجاوز عن الحصول على توقيعين على الشيك) وكانت هناك إجراءات رقابية أخرى تعوض هذا النقص فيستطيع المراجع في هذه الحالة تحديد مدى واسع للدقة مع تحمل درجة مخاطرة عالية نسبيًا. ومن جهة أخرى إذا كان الخطأ من النوع الذي له تأثير مباشر على القوائم المالية (مثل الأخطاء في تسعير بنود المخزون) فيجب على المراجع تحديد فترة دقة ضيقة وتحمل درجة مخاطرة أقل.

وبالرغم من الترابط بين الدقة ومستوى الثقة فيمكن النظر إلى الدقة على أنها هامش الخطأ المسموح به، ومستوى الثقة على أنها تحدد درجة مخاطرة أن يكون المراجع مخطئًا. ولذلك فإن الدقة يجب تحديدها بأثر الأخطاء المتوقع على القوائم المالية. أما مستويات الثقة فيجب تحديدها في ضوء كمية أدلة الإثبات التي يتطلبها المراجع لتأييد رأيه. وبما أن نتائج اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية تعتبر أحد العوامل في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى، لذلك فإن المراجع يرغب عادة في مستوى عال من الثقة في هذه النتائج.

تحديد حجم العينة

لمساعدة المراجع في استخدام المعاينة التقديرية للصفات دون اللجوء إلى أساليب رياضية معقدة تستخدم لهذا الغرض جداول مثل الجدول الموضح في الصفحة التالية. والجدول الموضح هو صفحة من صفحات مجموعة من الجداول قام بإعدادها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ضمن الدراسة الإحصائية التي قام المجمع بإعدادها والتي سبقت الإشارة إليها.[٩] ولتحديد حجم العينة من الجداول يأخذ المراجع في اعتباره العوامل الآتية:

---

(٩) AICPA, An Auditor's Approach to Statistical Sampling, Volume 6.

١ ـ الحد الأعلى لفترة الدقة الذي يرغبه المراجع.
٢ ـ مستوى الثقة المرغوب فيه.
٣ ـ معدل التكرار أو الحدوث «الخطأ» (Occurrence rate) المتوقع في المجتمع.

وقد سبقت الإشارة إلى الاعتبارات التي يأخذها المراجع في الحسبان لتقدير الحد الأعلى للدقة ومستوى الثقة. أما بالنسبة لمعدل الأخطاء المتوقع في المجتمع فإن تحديده يتم بصفة عامة بناء على خبرة المراجع في الماضي بالرجوع إلى هذا المعدل في السنة (أو السنوات) السابقة بعد تعديله في ضوء ما استجد من تغيرات في نظام الرقابة الداخلية. وفي حالة أي عملية مراجعة جديدة قد يقوم المراجع بأخذ عينة استطلاعية من حوالي ٥٠ بندًا ويستخدم معدل الخطأ الموجود في هذه العينة في تحديد حجم العينة.

ولاستخدام هذه المجموعة من الجداول يجب أن يحدد المراجع مستوى الثقة المطلوب، ومعدل الحدوث أو الخطأ المتوقع، والحد الأعلى للدقة المرغوب فيها. ويمكن عندئذ تحديد حجم العينة باختيار عمود معدل الخطأ المتوقع، ثم نقرأ الأرقام متجهين إلى أسفل إلى أن نصل إلى رقم الحد الأعلى لفترة الدقة المرغوب فيها. وعندئذ يتضح حجم العينة المطلوب من قراءة الرقم المقابل في عمود حجم العينة إلى أقصى اليسار.

كما يستخدم الجدول أيضًا في تقويم نتائج العينة. فعند استخدام الجدول لهذا الغرض فإن عمود معدل الحدوث الفعلي في العينة يمثله المحور الأفقي. ويمثل التقاء السطر الذي يحتوي على حجم العينة بعمود معدل الحدوث الفعلي الحد الأعلى لفترة الدقة لنتائج العينة.

المثال لاستخدام معاينة الصفات

المثال يوضح الإجراءات التي تتبع لاستخدام معاينة الصفات باستخدام الجدول الذي سبقت الإشارة إليه.

Table for use in estimation sampling for attributes:
Determination of sample size, one-sided upper precision limits (reliability level-95 percent)

Sample	Occurrence rate																			
size	*0.0*	*0.5*	*1.0*	*2.0*	*3.0*	*4.0*	*5.0*	*6.0*	*7.0*	*8.0*	*9.0*	*10.0*	*12.0*	*14.0*	*16.0*	*18.0*	*20.0.*	*25.0*	*30.0*	*40.0*	*50.0*
	50	5.8		9.1		12.1		14.8		17.4		19.9	22.3	25.1	27.0	29.6	31.6		42.4	52.6	62.4
100	3.0		4.7	6.2	7.6	8.9	10.2	11.5	13.0	14.0	15.4	16.4	18.7	21.2	23.3	25.6	27.7	33.1	38.4	48.7	56.6
150	2.0			5.1		7.7		10.2		12.6		15.0	17.3	19.6	21.7	24.0	26.1		36.7	47.0	56.8
200	1.5	2.4	3.1	4.5	5.8	7.1	8.3	9.5	10.8	11.9	13.1	14.2	16.4	18.7	20.9	23.1	25.2	30.5	35.7	45.7	55.6
250	1.2			4.2		6.7		9.1		11.4		13.7	15.9	18.1	20.3	22.4	24.6		34.8	44.8	45.7
300	1.0		2.6	3.9	5.2	6.4	7.6	8.8	10.0	11.1	12.2	13.3	15.5	17.7	19.8	22.0	24.1	29.1	34.1	44.1	54.1
350	0.9			3.7		6.2		8.5		10.8		13.0	15.2	17.4	19.5	21.7	23.6		33.6	43.6	53.6
400	0.7	1.6	2.3	3.6	4.8	6.0	7.2	8.3	9.5	10.6	11.7	12.8	15.0	17.2	19.2	21.2	23.2	28.2	33.2	34.2	53.2
450	0.7			3.5		5.9		8.2		10.4		12.6	14.8	16.8	18.9	20.9	22.9		32.9	42.9	52.9
500	0.6		2.1	3.4	4.6	5.8	6.9	8.0	9.2	10.3	11.4	12.5	14.6	16.7	18.6	20.7	22.6	27.6	32.6	42.6	52.6
550	0.5			3.3		5.7		7.9		10.1		12.3	14.4	16.4	18.4	20.4	22.4		32.4	42.4	52.4
600	0.5	1.3	2.0	3.2	4.4	5.6	6.7	7.8	9.0	10.0	11.2	12.2	14.2	16.2	18.2	20.2	22.2	27.2	32.2	42.2	52.2
650	0.5			3.2		5.5		7 7		10.0		12.1	14.1	16.1	18.1	20.1	22.1		32.1	42.1	52.1
700	0.4		1.9	3.1	4.3	5.4	6.6	7.7	8.8	9.9	10.8	11.9	13.9	15.9	17.9	19.9	21.9	26.9	31.9	41.9	51.9
750	0.4			3.1		5.4		7.6		9.8		11.8	13.98	15.8	17.8	19.8	21.8		31.8	41.8	51.8
800	0.4	1.1	1.8	3.0	4.2	5.3	6.4	7.5	8.7	9.7	10.7	11.7	13.7	15.7	17.7	19.7	21.87	26.7	31.7	41.7	51.7
850	0.4			3.0		5.3		7.5		9.6		11.6	13.6	15.6	17.6	19.6	21.6		31.6	41.6	51.6
900	0.3		1.7	3.0	4.1	5.2	6.3	7.5	8.5	9.5	10.5	11.5	13.5	15.5	17.5	19.5	21.5	26.5	31.5	41.5	51.5
950	0.3			2.9		5.2		7.4		9.4		11.4	13.4	15.5	17.4	19.5	21.4		31.5	41.5	51.5
1,000	0.3	1.0	1.7	2.9	4.0	5.2	6.3	7.4	8.4	9.4	10.4	11.4	13.4	15.4	17.4	19.4	21.4	26.4	31.4	41.4	51.4
1,500	0.2		1.5	2.7	3.8	4.9	5.9	6.9	7.9	8.9	9.9	10.9	12.9	14.9	16.9	18.9	20.9	25.9	30.9	40.9	50.9
2,000	0.1	0.8	1.4	2.6	3.7	4.7	5.7	6.7	7.7	8.7	9.7	10 7	12.7	14.7	16.7	18.7	20.7	25.7	30.7	40.4	50.7
2,500	0.1		1.4	2.6	3.6	4.6	5.6	6.6	7.6	8.6	9.6	10.6	12.6	14.6	16.6	18.6	20.6	25.6	30.6	40.6	50.6
3,000	1.0	0.8	1.4	2.5	3.5	4.5	5.5	6.5	7.5	8.5	9.5	10.5	12.5	14.5	16.5	18.5	20.5	25.5	30.5	40.5	50.5
4,000	0.1	0.7	1.3	2.4	3.4	4.4	5.4	6.4	7.4	8.4	9 4	10.4	12.4	14.4	16.4	18.4	20.4	25.4	30.4	40.4	50.4
5,000	0.1	0.7	1.3	2.3	3.3	4.3	5.3	6.3	7.3	8.3	9.3	10.3	12.3	14.3	16.3	18.3	20.3	25.3	30.3	40.3	50.3

Source: AICPA, *An Auditor's Approach to Statistical Sampling, Volume 6* (New York: 1974).

تحديد طبيعة الاختبار وهدفه

نفرض أن المراجع يريد اختبار مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل فيما يتعلق بإجراء المطابقة بين فاتورة المورد وتقرير الاستلام كخطوة يجب اتباعها أولاً قبل التصريح بصرف المستحق إلى المورد ولذلك ينصب اهتمام المراجع على الدقة الحسابية لعملية المطابقة بين فاتورة المورد وتقرير الاستلام والتأكد من أن هذا الإجراء الرقابي يتم تنفيذه فعلاً. ويعرف المراجع «الاستثناء» أو «الخطأ» كواحد أو أكثر مما يأتي:

١ - وجود فاتورة غير مؤيدة بتقرير استلام.
٢ - وجود فاتورة مؤيدة بتقرير استلام يتعلق بفاتورة أخرى.
٣ - وجود أي فروق في الكميات بين الفاتورة وتقرير الاستلام.
٤ - وجود أخطاء في الفاتورة وعدم تصحيح هذه الأخطاء فيما بعد.
٥ - أي دلائل على وجود تلاعب متعمد أو محاولة لتفادي إجراءات الرقابة الداخلية.

ولمثل هذا النوع من الاختبار فإن الإجراء الوحيد الذي يقوم به المراجع هو فحص المستندات وإجراء المطابقة بين الفواتير وتقارير الاستلام.

تحديد المجتمع الذي ستتم معاينته

نفرض أن العميل يقوم بإعداد سند قيد لكل عملية شراء وترفق فاتورة المورد وتقرير الاستلام بسند القيد. وبما أن هذا الاختبار (وهو من اختبارات مدى التقيد بأنظمة الرقابة الداخلية) يجرى خلال السنة المالية، لذلك فإن المجتمع المراد فحصه هو عبارة عن ٨٠٠٠ فاتورة شراء خلال التسعة الأشهر الأولى من السنة محل المراجعة.

تحديد معدل الحدوث أو الخطأ المتوقع

لاحظ المراجع خلال عمليات المراجعة عن الأعوام الثلاثة السابقة أن معدل الخطأ من النوع الذي سبق ذكره كان ٦, ٠٪ و٨, ٠٪ و٧, ٠٪ على التوالي خلال

السنوات الثلاث المذكورة. وبما أن هذه الأرقام لا تدل على اتجاه معين، لذلك قرر المراجع اختيار معدل خطأ متوقع قدره ١٪، وهو يعلم أن هذا المعدل أعلى مما حدث في الماضي وكنوع من التحفظ في التقدير.

تحديد الدقة ومستوى الثقة

قرر المراجع من خلال خبرته السابقة ومن الفحص العام لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل الذي قام به أن نظام الرقابة الداخلية الخاص بإجراء المطابقة بين تقارير الاستلام وأوامر الشراء ليس ضعيفًا ولكنه قابل للتحسن. كما كان المراجع مدركًا بأن أي أخطاء من هذا النوع قد يكون لها تأثير على القوائم المالية نتيجة لدفع مبالغ بالزيادة إلى الموردين ونتيجة لإظهار المخزون بأعلى من قيمته. ومن جهة أخرى كان المراجع على علم بأن بعض التوصيات التي قدمها خلال العام لتحسين نظام الرقابة الداخلية قد تم الأخذ بها. وبناء على هذه الاعتبارات قرر المراجع أن يكون الحد الأعلى لفترةالدقة هو ٢,٣٪ وأن يكون مستوى الثقة ٩٥٪.

تحديد حجم العينة من الجدول

بما أن مستوى الثقة المطلوب هو ٩٥٪ لذلك يمكن استخدام الجدول الذي سبقت الإشارة إليه.[١٠] فتحت عمود ١٪ معدل حدوث متوقع يجد المراجع الحد الأعلى لفترة الدقة المطلوبة وهو ٢,٣٪ ويكون حجم العينة المقابل هو ٤٠٠ بند.

سحب العينة وفحصها

يشرع المراجع بعد ذلك في اختيار ٤٠٠ من سندات القيد مستخدمًا وسيلة مناسبة من وسائل الاختيار العشوائي. ثم يقوم المراجع بفحص فواتير الموردين وتقارير الاستلام المرفقة بسندات القيد للبحث عن أي أخطاء من الأنواع التي سبق ذكرها.

---

(١٠) توجد جداول يمكن استخدامها لمستويات ثقة مختلفة.

تفسير نتائج الفحص

عند تفسير نتائج العينة يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار النسبة المئوية للأخطاء الفعلية التي وجدها وطبيعة هذه الأخطاء. وقد يصادف المراجع أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

١ ـ أن يتساوى معدل الأخطاء الفعلية أو يقل عن المعدل المتوقع.

٢ ـ أن يزيد معدل الأخطاء الفعلية أو يقل عن المعدل المتوقع.

٣ ـ أن يتضمن أحد الأخطاء التي تم اكتشافها ما يفيد وجود دليل على التلاعب المتعمد أو محاولة لتفادي نظام الرقابة الداخلية.

فإذا كان معدل الحدوث أو الخطأ الفعلي في بنود العينة التي تم فحصها يساوي ١٪ أو يقل عن ذلك، ولا توجد أي دلائل على التلاعب أو محاولات لتفادي نظام الرقابة الداخلية والدوران حوله، فيكون المراجع قد أتم بذلك اختبار مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية الخاص بهذا الإجراء الرقابي (إجراء المطابقة بين فواتير الموردين وتقارير الاستلام) وبذلك يحصل المراجع على التأكيد المطلوب له وهو أن معدل الخطأ في المجتمع لا يزيد على ٢,٣٪.

ولكن بفرض أن معدل الخطأ الفعلي الذي وجد بالعينة هو ٢٪ ولم توجد أي دلائل تفيد التلاعب أو محاولة تفادي نظام الرقابة الداخلية، فهل ما زال لدى المراجع مستوى ثقة ٩٥٪ أن معدل الخطأ في المجتمع لا يزيد على ٢,٣٪؟ بالرجوع إلى الجدول سيجد المراجع أن عينة حجمها ٤٠٠ بند بمعدل خطأ ٢٪ تعطي مستوى ثقة ٩٥٪ أن معدل الخطأ لا يزيد على ٣,٦٪ وليس ٢,٣٪، وبذلك فإن نتائج العينة لا تُعطى المراجع التأكيد الذي يتطلبه وهو ألا يزيد معدل الخطأ على الحد الأعلى لفترة الدقة التي يتطلبها.

وفي ضوء هذه النتائج يجب أن يقلل المراجع من اعتماده على نظام الرقابة الداخلية في هذا الخصوص وأن يزيد من اعتماده على اختبارات تحقيق العمليات التي

سيقـوم بها. فهـذا الضعف في نظام الرقابة الداخلية قد يؤثر على اختبارات المراجع لتحقيق العمليات الخاصة بالمخزون، وحسابات الدائنين، والمدفوعات النقدية. وقبل إجراء أي تعديل على برنامج المراجعة الخاص به، يجب على المراجع كخطوة مبدئية فحص الأسباب التي أدت إلى وجود هذا المعدل المرتفع من الأخطاء. وبالإضافة إلى ذلك قد يلجأ المراجع إلى توسيع حجم العينة لكي يحصل على تقدير أدق لمعدل الخطأ في المجتمع.

ويلاحظ أنه ليس هناك ما يجبر المراجع على الاستمرار في استخدام الأساليب الإحصائية بعد أن أوضحت المعاينة المبدئية التي قام بها أن معالم المجتمع لا تتفق مع توقعاته.

معاينة الاكتشاف

معـاينـة الاكتشاف (Discovery sampling) هي شكل آخر من أشكال معاينة الصفـات. وتستخدم في حالة وجود مجتمع كبير وكان من المعتقد أن معدل الحدوث صغـير جدًا. وعنـد استخـدام معاينة الاكتشاف لا يهدف المراجع إلى تقدير معدل الحدوث في المجتمع، وإنما تهدف خطة المعاينة إلى التأكيد للمراجع أنه إذا زاد معدل الحدوث (Occurrence rate) في المجتمع عن حدٍّ معين فإن العينة ستشتمل على تكرار واحد (أو خطأ واحد) على الأقل. وعلى ذلك إذا لم توجد أخطاء في العينة فيستطيع المراجع التأكد أن معدل الخطأ في المجتمع لا يزيد على المعدل المحدد. فهدف معاينة الاكتشاف هو التأكيد للمراجع باكتشاف خطأ واحد على الأقل في المجتمع إذا كان معدل الخطأ يساوي أو يزيد على معدل معين. وتستخدم معاينة الاكتشاف في حالة الشك في وجود غش إذا أراد المراجع أن يحصل على أمثلة من هذا الغش.

وبالرغم من أن معاينة الاكتشاف تهدف إلى حصر البنود النادرة نسبيًا، إلا أنها لا تستطيع اكتشاف «إبرة في كوم من القش» كما يقال، فإذا وجد خطأ في مجتمع ولكن معـدل الخطأ كان يسيراً جدًا (٠,٥٪ أو أقل) فلا تستطيع أي خطة معاينة التأكيد

باكتشاف أحد أمثلة هذا الخطأ. ومع ذلك فإن معاينة الاكتشاف تستطيع (بدرجة عالية جدًّا من الثقة) التأكيد باكتشاف أحد الأخطاء إذا كان معدل الخطأ قليلاً جدًّا أي في حدود من ٥, ٠٪ إلى ١٪.

وتستخدم معاينة الاكتشاف بصفة أساسية للبحث عما يسمى بالأخطاء الخطرة (Critical errors). فعندما يكون الخطأ خطيراً كما في حالة الشك في وجود غش. فإن أي معدل تكرار لا يمكن السماح به. وبالتالي فإذا اكتشف مثل هذا الخطأ، فقد يتخلى المراجع عن استخدام أسلوب العينات الإحصائية ويقوم بفحص شامل لبنود المجتمع. أما إذا لم تظهر معاينة الاكتشاف عن وجود أخطاء فيستطيع المراجع أن يستنتج (في حدود مستوى ثقة معين) أنه لم تحدث أخطاء خطيرة تزيد على المعدل المحدد.

ولاستخدام معاينة الاكتشاف يجب أن يعين المراجع مستوى الثقة الذي يرغبه وأن يحدد معدل الخطأ لإجراء الاختبار. ويمكن عندئذ احتساب حجم العينة المطلوبة كالآتي:

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{معامل الثقة}}{\text{معدل الخطأ المحدد}}$$

ومعامل الثقة (Reliability factor) ليس هو مستوى الثقة الذي سبق الحديث عنه. ففي حدود مستوى ثقة معين يمكن إيجاد معامل الثقة من أحد الجداول كالجدول الموضح. ويذكر معدل الخطأ المحدد في المعادلة المذكورة أعلاه في شكل كسر عشري. فمثلاً إذا كان هذا المعدل ٣٪ فيكتب ٠٣, ٠.

وللتمثيل على معاينة الاكتشاف نفرض أن المراجع لديه من الأسباب ما يجعله يشك في أن أحد الأشخاص يقوم بإعداد أوامر شراء وتقارير استلام وفواتير شراء مزورة لكي يتسنى إصدار شيكات عن هذه العمليات المزورة واختلاس هذه الشيكات. ولكي يستطيع المراجع أن يعلم ما إذا كان هذا قد حدث فعلاً فمن الضروري اكتشاف مجموعة واحدة على الأقل من هذه المستندات المزورة ضمن ملف الفواتير المدفوعة الخاصة بالعميل.

Reliability factors for use in discovery sampling

Confidence level	Reliability factor
90 %	2.3
95	3.0
96	3.2
97	3.4
98	3.7
99	4.3
99 +	5.4

Source: AICPA, An Auditor's Approach to Statistical Sampling. Volume 6 (New York: 1974).

فبفرض أن المراجع يريد أن يكون متأكدًا بنسبة ٩٥٪ أن العينة المختارة ستظهر أحد المستندات المزورة إذا كان المجتمع يحتوي على ١٪ أو أكثر من هذه البنود المزورة. فبالرجوع إلى الجدول نجد أن معامل الثقة المقابل لـ ٩٥٪ ثقة هو ٣,٠ . فبقسمة هذا المعامل على معدل الخطأ المحدد (٠,٠١) يتضح أن حجم العينة المطلوب فحصها هو ٣٠٠ مستند، فإذا لم يوجد أي مستند مزور في هذه العينة، فإن المراجع يستطيع في حدود مستوى ثقة ٩٥٪ أن يكون متأكدًا من عدم وجود مستندات مزورة في المجتمع تزيد على نسبة ١٪. ويلاحظ أن هذا ليس معناه عدم وجود مستندات مزورة بالمرة، فالمراجع لم يستبعد وجود واحد أو أكثر من المستندات المزورة.

ويلاحظ أنه يمكن استخدام عينة واحدة لمعاينة الصفات ومعاينة الاكتشاف فقد يقوم المراجع بفحص عينة من المستندات مستخدمًا في الوقت نفسه معاينة الاكتشاف للبحث عن الأخطاء الخطيرة ومعاينة الصفات لتقدير معدل الأخطاء الأقل خطورة.

معاينة المتغيرات

سبق أن ذكرنا أن معاينة الصفات ومعاينة الاكتشاف تستخدم بصفة أساسية لاختبار نظام الرقابة الداخلية، فهذان النوعان من المعاينات لا تعطيان أي نتائج مقاسة

بالنقـود. أمـا إذا أراد المراجع أن يقدر قيمة أحد البنود بالنقود فإن الأسلوب الذي يستخدم لهذا الغرض هو معاينة المتغيرات (Sampling for variables). فهذا الأسلوب مفيد جدًا إذا أراد المـراجـع تقدير قيمة المخزون أو المدينين مثلاً. وتستخدم معاينة المتغـيرات بصفـة أساسيـة من جانـب المراجعـين في اختبـارات تحقيـق العمليـات (Substantive tests).

ويستخدم المراجعون معاينة المتغيرات إذا لم توجد قيمة دفترية للمجتمع أو إذا كانت القيمة المسجلة في دفاتر العميل لا يمكن الاعتماد عليها.

المعاينة التقديرية للمتغيرات Estimation Sampling for Variables

المعاينة التقديرية للمتغيرات أو «تقدير متوسط الوحدة» mean-per unit estimation تساعد المراجع في تقدير القيمة المتوسطة بالنقود لبنود المجتمع عن طريق تحديد القيمة المتوسطة بالنقود للبنود التي تحتوي عليها العينة. فإذا أريد معرفة القيمة الكلية بالنقود للمجتمع فيمكن ضرب متوسط العينة في عدد بنود المجتمع. فعند استخدام أسلوب متوسط الوحدة، فإن المراجع يهدف عادة إلى تقدير القيمة الحقيقية للمجتمع من بيانات العينة ثم يقارن هذا التقدير مع قيمة المجتمع المسجلة في دفاتر العميل.

والدقة في المعاينة التقديرية للمتغيرات هي أقصى فرق يمكن السماح به بين تقـدير المراجع والقيمة الحقيقية للمجتمع. وبما أن هذا الأسلوب من المعاينة يتعلق بالمتوسطات فإن الدقة يمكن تحديدها بالنسبة لقيمة المجتمع ككل أو بالنسبة لمتوسط قيمة كل بند. فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نقدر القيمة الكلية لمجتمع يحتوي على ١٠٠٠ بند فإن الدقة يمكن أن تكون ± ٥٠٠٠ ريال بالنسبة للقيمة الكلية للمجتمع، أو ± ٥ ريال بالنسبة لمتوسط قيمة كل بند.

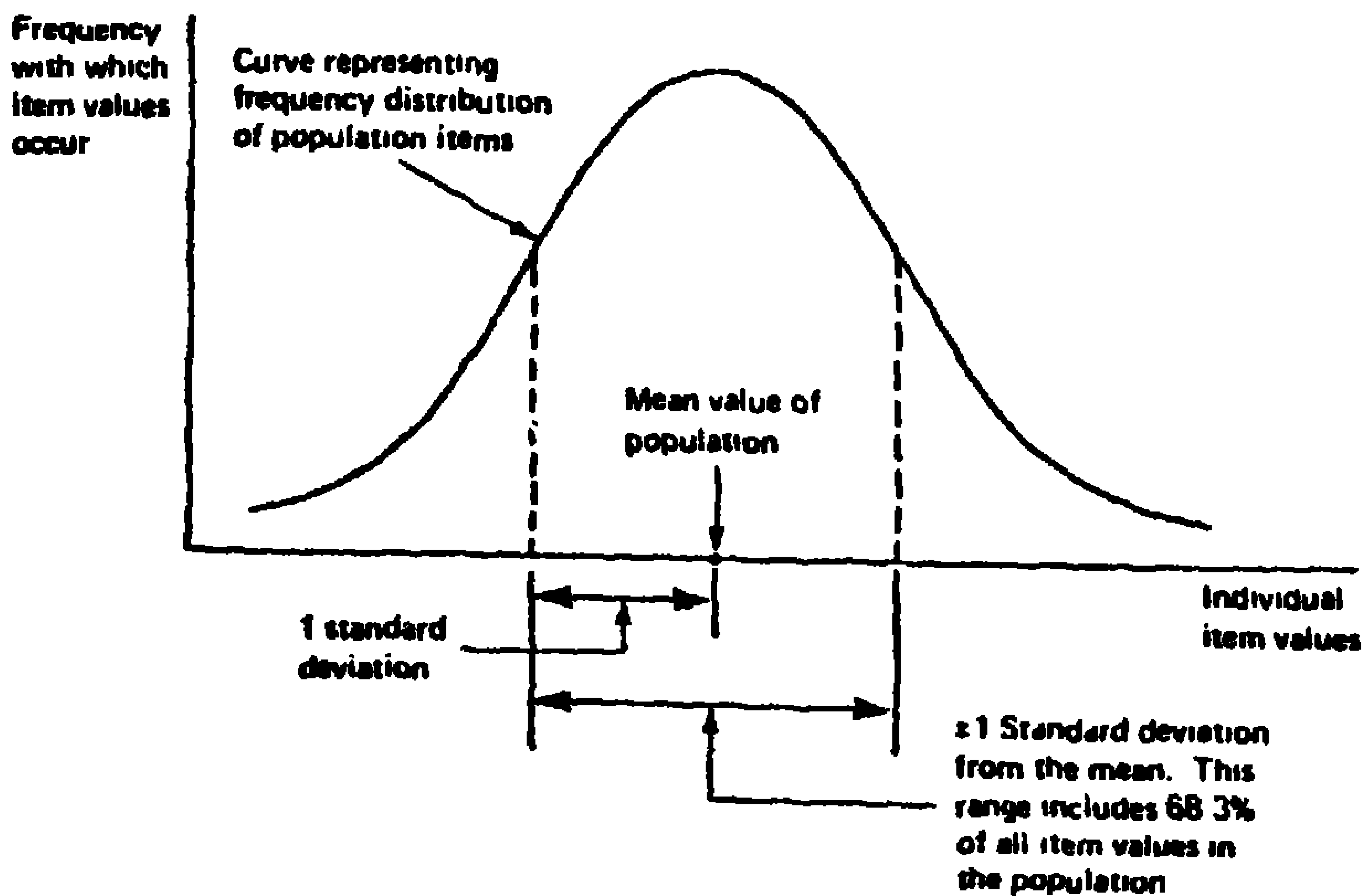
نظرية المعاينة التقديرية للمتغيرات

الفرض الأساسي الذي تنطوي عليه المعاينة التقديرية للمتغيرات هو أن متوسط العينة سيمثل ـ في حدود معدل دقة ومستوى ثقة معين ـ المتوسط الحقيقي للمجتمع.

وعند استخدام معاينة المتغيرات يتطلب الأمر من المراجع الإلمام بالنظرية الإحصائية وبعض مصطلحاتها. ومن أهم هذه الأمور مفاهيم التوزيع الطبيعي أو المعتدل، والانحراف المعياري والخطأ المعياري لمتوسطات العينات، والمنحرف المعتدل.

التوزيع الطبيعي أو المعتدل Normal Distribution

يمكن أن توصف كثير من المجتمعات بأنها طبيعية مثل أطوال مجموعة كبيرة من الناس ويأخذ التوزيع الطبيعي شكل الناقوس كما هو موضح في الشكل. وفي التوزيع الطبيعي أو المعتدل تميل قيم البنود المختلفة إلى التركز حول متوسط المجتمع، ولا يوجد ميل إلى انحراف البنود إلى جانب دون آخر، وتوزيع البنود المختلفة متماثل على جانبي الوسط الحسابي للتوزيع. وبالرغم من أن جميع التوزيعات قد لا تكون معتدلة، إلا أنه من المفيد أن يفترض المراجع أنها كذلك. إلا أنه في الحالات التي يكون فيها فرض اعتدال التوزيع غير ملائم بطريقة واضحة، فيجب على المراجع الاستعانة بأحد الخبراء الإحصائيين.



الانحراف المعياري Standard Deviation

الانحراف المعياري لمجتمع هو مقياس لتباين أو تشتت قيم البنود الفردية حول الوسط الحسابي للمجتمع، فالانحراف المعياري هو الجذر التربيعي لمربع مجموع انحراف كل قيمة من بنود المجتمع عن الوسط الحسابي مقسومًا على عدد بنود المجتمع.

$$\sqrt{\frac{\text{مج (الوسط الحسابي - قيمة كل بند من بنود المجتمع)}^2}{\text{عدد بنود المجتمع}}}$$

ويقل الانحراف المعياري كلما قل التباين أو التغير بين بنود المجتمع ويزيد الانحراف المعياري بزيادة التباين بين بنود المجتمع. ومن طبيعة تعريف التوزيع المعتدل والانحراف المعياري أن ٦٨,٣٪ من قيمة بنود التوزيع المعتدل تقع في حدود ± انحراف معياري واحد من الوسط الحسابي للمجتمع، وأن ٩٥,٤٪ تقع في حدود ± انحرافين معياريين، وأن ٩٩,٧٪ تقع في حدود ± ثلاثة انحرافات معيارية. وهذه العلاقات والنسب صحيحة من تعريف التوزيع المعتدل.

ويمكن للمراجع أن يحصل على تقدير موثوق به لقيمة الانحراف المعياري بأخذ عينة استطلاعية (Pilot sample) تتكون من حوالي ٥٠ بندًا. والإجراءات التي تتبع لعمل مثل هذا التقدير هي كما يلي:

١ - يتم اختيار عينة من ٤٩ بندًا.
٢ - يتم تقسيم البنود المختارة إلى سبع مجموعات، وتتكون كل مجموعة من سبعة بنود على أساس الترتيب الذي تم به اختيار البنود.
٣ - يتم إيجاد المدى (أو الفرق) بين أعلى قيمة وأقل قيمة في كل مجموعة.
٤ - يتم إيجاد الوسط الحسابي لهذه الفروق السبعة.
٥ - يقسم الناتج (متوسط الفروق) على ٢,٧٠٤ وبذلك نحصل على تقدير للانحراف المعياري للمجتمع.

الخطأ المعياري لمتوسطات العينات Standard Error of the Sample Means

إذا أخذت مجموعة من العينات (ذات حجم معين) من مجتمع معتدل فإن متوسطات هذه المجموعات يجب أن يختلف عن المتوسط الحقيقي للمجتمع وذلك بسبب أخطاء المعاينة. وبالرغم من ذلك فإن هذه المتوسطات يجب أن تكون موزعة توزيعًا طبيعيًا حول المتوسط الحقيقي للمجتمع. والانحراف المعياري لهذا التوزيع المعتدل لمتوسطات العينات يطلق عليه الخطأ المعياري لمتوسطات العينات. وتستعمل عبارة الخطأ المعياري بدلاً من الانحراف المعياري لتأكيد أن انحرافات متوسطات العينات عن المتوسط الحقيقي ناشئة عن أخطاء المعاينة.

ويحدد عدد الأخطاء المعيارية في فترة الدقة التي يرغبها المراجع الثقة في نتائج العينة. وبما أن الخطأ المعياري هو الانحراف المعياري لتوزيع مكون من جميع متوسطات العينات الممكنة، لذلك فنحن نعلم نسبة متوسطات العينات التي ستقع في حدود عدد معين من الأخطاء المعيارية عن المتوسط الحقيقي للمجتمع. فمثلاً نحن نعلم أن ٦٨,٣٪ من جميع متوسطات العينات تقع في حدود ± خطأ معياري واحد من المتوسط الحقيقي، وأن ٩٥,٤٪ تقع في حدود ± خطأين معياريين، وأن ٩٩,٧٪ تقع في حدود ± ٣ أخطاء معيارية. وعدد الأخطاء المعيارية في فترة الدقة الضرورية لإنتاج مستويات أخرى من الثقة يمكن تحديدها من جدول المنحرف المعتدل.

وكلما زاد حجم العينة اقتربت متوسطات العينات من تمثيل متوسط المجتمع. وعلى ذلك فإنه يمكن تقليل الخطأ المعياري لتوزيع مكون من متوسطات العينات بزيادة حجم العينة. ومعرفة أن نسبة معلومة من متوسطات العينات تقع في حدود عدد محدد من الأخطاء المعيارية عن المتوسط الحقيقي للمجتمع يساعد المراجع في السيطرة على درجة الثقة في نتائج العينة التي يختارها. فاختيار حجم العينة الذي يقلل من الخطأ المعياري إلى المستوى المرغوب فيه يساعد المراجع في السيطرة على دقة تقديراته.

المنحرف المعياري المعتدل Standard Normal Deviate

عند استخدام المعاينة التقديرية للمتغيرات فإن الثقة تعبر عن نسبة عدد المرات التي يتوقع أن يقع فيها متوسط العينة في نطاق فترة معينة من متوسط المجتمع. والمنحرف المعياري المعتدل هو عدد مرات الخطأ المعياري في هذه الفترة. فمثلاً نحن نعلم من تعريف التوزيع المعتدل أن ٩٥,٤٪ من متوسطات جميع العينات الممكنة تقع في حدود ± ٢ خطأ معياري من المتوسط الحقيقي. وعلى ذلك فإن مستوى ثقة ٩٥,٤٪ له منحرف معياري معتدل قيمته ٢، وهذا معناه أن متوسط العينة قد يختلف عن المتوسط الحقيقي بما قد يصل إلى خطأين معياريين.

والجدول يوضح المنحرف المعياري المعتدل لمستويات أخرى:

جدول المنحرف المعياري المعتدل

الثقة	المنحرف المعياري المعتدل
٦٨,٣	± ١,ــ
٧٠	± ١,٠٤
٧٥	± ١,١٥
٨٠	± ١,٢٨
٨٥	± ١,٤٤
٩٠	± ١,٦٤
٩٥	± ١,٩٦
٩٥,٤	± ٢,ــ
٩٩	± ٢,٥٨
٩٩,٧	± ٣,ــ

تحديد حجم العينة

العوامل التي تؤثر على حجم العينة في المعاينة التقديرية للمتغيرات هي:

١ ـ الدقة المرغوب فيها.

٢ ـ الثقة المرغوب فيها.

٣ ـ التباين أو التغير بين بنود المجتمع.

٤ ـ حجم المجتمع.

والعلاقات بين هذه العوامل تعبر عنها المعادلة التالية: (١١)

$$\text{حجم العينة} = \left(\frac{\text{المنحرف المعياري المعتدل} \times \text{الانحراف المعياري التقديري}}{\text{دقة العينة}}\right)^2$$

ويمكن الآن تلخيص إجراءات المعاينة التقديرية للمتغيرات في الآتي:

١ ـ تعريف أهداف الاختبار، تستخدم المعاينة التقديرية للمتغيرات بصفة عامة في اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي يستخدمها المراجع لجمع أدلة إثبات تؤيد القيم التي تظهر في القوائم المالية لمجتمع معين.

٢ ـ تحديد الدقة والثقة المرغوب فيها، بما أن هذه الخطة من المعاينة تهدف إلى تحديد القيمة النقدية للمجتمع، لذلك فإن الأهمية النسبية لهامش الخطأ الذي يمكن السماح به يجب أن تكون هي الأساس لتحديد الدقة. فالمراجع هنا يريد التأكد بطريقة معقولة أنه لا يوجد خطأ جوهري في المجتمع موضوع البحث. وعلى ذلك عند تحديد الدقة المرغوب فيها يجب أن يحدد المراجع بطريقة حكمية تعتمد على تقديره الشخصي فترة الدقة المطلوبة. أما بالنسبة للثقة التي يتطلبها المراجع فهي تعتمد على كمية أدلة الإثبات التي يتطلبها المراجع لتأييد رأيه، مع الأخذ في الاعتبار درجة اعتماده على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل. وهذا الموضوع سيكون محل مناقشة تفصيلية فيما بعد.

٣ ـ تقدير الانحراف المعياري للمجتمع، يمكن عمل تقدير للانحراف المعياري للمجتمع باستخدام عينة استطلاعية بالطريقة التي سبق ذكرها آنفًا أو باستخدام برنامج كمبيوتر مناسب.

---

(١١) هذه المعادلة مبنية على أساس مجتمع غير محدود. والأثر على حجم العينة عندما يكون المجتمع محدودًا ولكن حجمه كبير نسبيًا لا يعتبر ملموسًا.

٤ ـ تحديد الـدقة المطلوبة في العينة، الدقة التي نرغب أن يقترب بها متوسط العينة من المتوسط الحقيقي للمجتمع يتم إيجادها بقسمة الدقة المرغوب فيها لتقدير المجتمع ككل على عدد بنود المجتمع.

٥ ـ تحديد المنحـرف المعياري المعتـدل المقـابـل للثقـة المطلوبة، ويتم تحديد المنحرف المعياري المعتدل من الجداول كالجدول الذي سبق إيضاحه.

٦ ـ يتم حل المعادلة وإيجاد حجم العينة المطلوبة.

٧ ـ يتم سحب العينة واحتساب متوسط العينة.

٨ ـ تفسير نتائج العينة، متوسط العينة يعطي المراجع تقديرًا للمتوسط الحقيقي للمجتمع في حدود دقة وثقة معينة. فإن كان هذا التقدير لا يؤيد البيانات الـواردة في القوائم المالية الخاصة بالعميل، فإن على المراجع أن يزيد من بحثـه لمعرفة سبب ونطاق الاختلافات. وقد يتطلب ذلك اختيار عينات إضافية لتحديد القيمة الحقيقية للمجتمع بدرجة أكبر من الدقة والثقة. وقد يضطر المراجع في النهاية إلى تحقيق المجتمع ١٠٠٪ أو بالكامل أو قد يطلب المـراجـع من العميل إعـادة احتسـاب أو تصحيح الأرقام التي يظهر بها المجتمع في القوائم المالية حتى لا يعطي المراجع تقريرًا مقيدًا.

مثال للمعاينة التقديرية للمتغيرات

بفرض أن المراجع يريد إجراء اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة على مجتمع من حسـابات المدينين، وكان رصيد هذا المجتمع في دفتر الأستاذ العام للعميل هو ٣,٤٨٤,٦٢٠ ريالاً ويتكون من ٢٦٥٩ حسابًا.

ولأغراض المثال نفرض أن المراجع يتطلب دقة ± ٧٥,٠٠٠ ريال ومستوى ثقة ٩٠٪ ونفرض أيضًا أنه باختيار عينة من ٤٩ حسابًا متبعين الإجراءات التي سبق شرحها آنفًا تم تقدير الانحراف المعياري للمجتمع بمبلغ ٢٣٦ ريالاً.

فإذا كانت الدقة الكلية للمجموع التقديري لحسابات المدينين هي ٧٥,٠٠٠ ريال فإن الدقة لحساب واحد تكون ± ٢٨ ريالاً (٧٥,٠٠٠ ÷ ٢٦٥٩). وبالرجوع

إلى الجدول الخاص بالمنحرف المعياري المعتدل نجد أن المنحرف المعياري المعتدل المقابل لـ٩٠٪ ثقة هو ١,٦٤ . وباستخدام المعادلة يمكننا الآن تحديد حجم العينة كالآتي:

$$\text{حجم العينة} = \left(\frac{\text{المنحرف المعياري المعتدل} \times \text{الانحراف المعياري التقديري}}{\text{دقـة العينـة}}\right)^{٢}$$

$$= \left(\frac{١,٦٤ \times ٢٣٦}{٢٨}\right)^{(٢)} = ١٩١ \text{ حسابًا}$$

ويمكن احتساب حجم العينة باستخدام الانحراف المعياري التقديري الكلي للمجتمع كالآتي:

$$\left(\frac{١,٦٤ \times ٢٣٦ \times ٢٦٥٩}{٧٥,٠٠٠}\right)^{٢}$$

ومعنى ذلك أن المراجع قد حدد أن حجم العينة يجب أن يتكون من ١٩١ حسابًا يتم اختيارها عشوائيًا من المجتمع إذا أردنا أن نتمشى مع الدقة ومستوى الثقة التي تم تحديدها لإجراء الاختبار.

وقد سبق لنا مناقشة كيفية إجراء الاختيار العشوائي. ويمكن في هذه الحالة استخدام الاختيار العشوائي غير المقيد أو الاختيار المنتظم. فبفرض أن المراجع في هذه الحالة يريد استخدام الاختيار المنتظم مع نقطة بداية عشوائية، فكخطوة أولى يجب تحديد فترة الحذف. ويتم ذلك بقسمة عدد بنود المجتمع على عدد بنود العينة:

$$\text{فترة الحذف (أو فترة المعاينة)} = \frac{٢٦٥٩}{١٩١} = ١٤$$

وبعد تحديد فترة الحذف يجب تحديد نقطة بداية عشوائية حتى تكون جميع بنود المجتمع لها فرصة متساوية في الاختيار. فبفرض أن نقطة البداية العشوائية هي الرقم

(٦) فيبدأ المراجع بالبند رقم (٦) في المجتمع ثم يختار البند الرابع عشر بعد ذلك (٦، ٢٠، ٣٤ وهكذا).

وبعد اختيار العينة المكونة من ١٩١ بندًا يتخذ المراجع إجراءات المراجعة الضرورية مستخدمًا بنود العينة. وفي حالة حسابات المدينين تشمل هذه الإجراءات عادة:

١ - الاتصال المباشر بالمدين المختص للمصادقة على رصيد حسابه.
٢ - فحص المستندات المؤيدة للعمليات مثل صور فواتير البيع وسجلات قسم الشحن.
٣ - اختبار صحة قيد العمليات.

فإذا وجد المراجع خلال عملية الفحص أي أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات بنود العينة، فيجب تصحيح هذه الأخطاء وتحديد القيمة الصحيحة لكل بند من بنود العينة.

وبعد استكمال فحص بنود العينة، يمكن الآن عمل تقدير لقيمة المجتمع، ويكون هذا التقدير مبنيًا على القيم المصححة لبنود العينة. فإذا فرض في هذا المثال أن مجموع قيم الأرصدة التي تمت مراجعتها للحسابات التي تشملها العينة وهي ١٩١ حسابًا بلغت ٢٤٨,١٠٩ ريالات، فلتقدير حجم المجتمع يقسم هذا المجموع على عدد بنود العينة لتحديد القيمة المتوسطة لكل حساب. ثم تضرب هذه القيمة المتوسطة في عدد بنود المجتمع لنصل إلى التقدير المطلوب كالآتي:

$$\text{القيمة المتوسطة للحساب في العينة} = \frac{٢٤٨,١٠٩}{١٩١} = ١٢٩٩ \text{ ريالاً}$$

$$\text{تقدير المجتمع} = ١٢٩٩ \times ٢٦٥٩ = ٣,٤٥٤,٠٤١ \text{ ريال}$$

وبما أن رصيد المدينين الدفتري وقدره ٣,٤٨٤,٦٢٠ ريال يقع في فترة الدقة (٣,٤٥٤,٠٤١ ± ٧٥,٠٠٠) فإن المراجع يمكن أن يستخلص في هذه الحالة أن رصيد المدينين قد تم إظهاره بعدالة في الميزانية.

وفي الحالات التي لا تقع فيها القيمة الدفترية في حدود فترة الدقة يجب على المراجع التوسع في عمله. والخطوة الأولى التي يقوم بها المراجع عادة هي اختيار بنود إضافية من المجتمع على أساس عشوائي أو منتظم. وتفحص هذه البنود وتصحح باستخدام إجراءات مماثلة لما اتبع في العينة الأصلية. وبعد الفحص يتم دمج العينتين واستخراج تقدير جديد. فإذا وقعت القيمة الدفترية في حدود فترة الدقة الجديدة فيستطيع المراجع أن يقبل المجتمع. أما إذا بقيت القيمة الدفترية خارج حدود فترة الدقة فيمكن للمراجع تكرار الخطوة السابقة وأخذ بنود إضافية واستخراج متوسط جديد. فإذا استمرت القيمة الدفترية خارج نطاق فترة الدقة فقد يضطر المراجع في بعض الأحيان إلى تحقيق بنود المجتمع بالكامل (١٠٠٪) أو أن يطلب من العميل تصحيح القيمة الدفترية بقيد تسوية.

تقدير النسبة والفرق

المعاينة التقديرية للمتغيرات تهدف إلى تقدير القيمة المتوسطة للبند كأساس لتقدير القيمة الكلية للمجتمع. وتقدير النسبة والفرق (Ratio and difference estimation) يعتبران بديلان لذلك. وبالرغم من الترابط الوثيق بين تقدير النسبة وتقدير الفرق إلا أنهما خطتان متميزتان من خطط المعاينة، وتستخدم إحداهما في ظروف مختلفة اختلافًا بسيطًا عن الأخرى.

ففي تقدير النسبة، يستخدم المراجع عينة لتقدير نسبة قيمة بنود المجتمع التي تمت مراجعتها (القيمة الصحيحة) إلى قيمتها الدفترية. ويتم تقدير هذه النسبة بقسمة القيمة الكلية لعينة تمت مراجعتها على القيمة الدفترية الكلية لبنود العينة. ويمكن الحصول على تقدير للقيمة الصحيحة للمجتمع بضرب هذه النسبة التقديرية في القيمة الدفترية الكلية للمجتمع.

وعند استخدام تقدير الفرق، فإن المراجع يستخدم عينة لتقدير متوسط الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية لبنود العينة. ويتم تقدير الفرق بقسمة

الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية للعينة على عدد بنود العينة. ويتم تحديد الفرق الكلي بين القيمة الدفترية للمجتمع وقيمته الصحيحة بضرب الفرق التقديري المتوسط في عدد بنود المجتمع.

ويتطلب استخدام تقدير النسبة أو الفرق أن:

١ ـ كل بند من بنود المجتمع له قيمة دفترية.

٢ ـ القيمة الدفترية للمجتمع تعادل مجموع القيم الدفترية لبنود المجتمع.

٣ ـ يمكن إيجاد قيمة بعد المراجعة لكل بند من بنود العينة.

٤ ـ يوجد فروق كثيرة نسبيًّا بين القيم التي تمت مراجعتها والقيم الدفترية.

فإذا كان معدل حدوث الفروق منخفض جدًّا، فإن ذلك يتطلب عينة كبيرة جدًّا لإظهار عدد ممثل من الأخطاء.

وبالرغم من أن أسلوب تقدير النسبة والفرق مبنى على المفاهيم الإحصائية نفسها لمعاينة تقدير متوسط الوحدة، إلا أن استخدامها في بعض الأحوال قد يؤدي إلى الحصول على تقدير أكثر كفاية. فأحد العيوب الرئيسة لتقدير متوسط الوحدة أن حجم العينة يكون كبيراً إذا كان الانحراف المعياري للمجتمع كبيراً. ويمكن في بعض الأحيان تقسيم المجتمع إلى طبقات لتقليل حجم العينة. إلا أن ذلك قد لا يؤدي إلى الحصول على الكفاية المطلوبة من خطة المعاينة.

وأنسب استخدام لتقدير النسبة إذا كان حجم الأخطاء متناسبًا تقريبًا مع القيمة الدفترية للبنود. ففي كثير من الأحيان فإن حجم العمليات التي تؤثر في أحد الحسابات قد تتناسب تقريبًا مع رصيد هذا الحساب. وعلى ذلك فإن الأخطاء في العمليات التي تؤثر في الحسابات ذات الأرصدة الكبيرة هي بصفة عامة أكبر من الأخطاء التي تؤثر في الحسابات ذات الأرصدة الصغيرة. أما إذا كان حجم الأخطاء لا يتناسب مع قيمتها الدفترية فإن استخدام أسلوب تقدير الفرق هو الأنسب.

مثال لتقدير النسبة والفرق

بفرض أن المراجع يفحص مجتمعًا من حسابات الدائنين، وأن المجتمع يتكون من ٣٠٠٠ حساب فردي يبلغ مجموع قيمتها الدفترية ٣,٦٠٠,٠٠٠ ريال ويريد المراجع أن يتحقق من صحة رقم الدائنين الدفتري، وكانت الدقة المطلوبة ٨٠,٠٠٠ ريال ومستوى الثقة ٩٥٪.

فهنا يقوم المراجع بتحديد حجم العينة بالطريقة التي سبق شرحها، ويتم اختيار بنود العينة عشوائيًا. ويتخذ المراجع إجراءات المراجعة المعتادة لتحقيق صحة هذه الأرصدة. فبفرض أن العينة تتكون من ٢٠٠ حساب تبلغ قيمتها الدفترية ٢٤٠,٠٠٠ ريال، وأن قيمة هذه العينة بعد المراجعة بلغت ٢٤٤,٥٦٠ ريال.

فباستخدام تقدير النسبة، فإن تقدير نسبة القيمة التي تمت مراجعتها إلى القيمة الدفترية تكون ١,٠١٩ (وتحتسب بقسمة ٢٤٤,٥٦٠ ÷ ٢٤٠,٠٠٠) ويكون تقدير المراجع للقيمة الكلية للمجتمع ٣,٦٦٨,٤٠٠ ريال (وتحتسب ٣,٦٠٠,٠٠٠ × ١,٠١٩) فإذا استخدم تقدير الفرق فإن المراجع يقوم بتقدير الفرق المتوسط للبند الواحد (٤٥٦٠ ÷ ٢٠٠) ويكون هذا الفرق ٢٢,٨ ريال. وبضرب ٢٢,٨ ريال في الـ٣٠٠٠ حساب التي يحتويها المجتمع، يتضح أن رقم الدائنين طبقًا للعينة يزيد على القيمة الدفترية بمبلغ ٦٨,٤٠٠ ريال.

وإجراءات تحديد حجم العينة المطلوبة في هاتين الخطتين من خطط المعاينة هي أكثر تعقيدًا عنها في حالة المعاينة التقديرية للمتغيرات. ولمساعدة المراجعين في هذه الناحية أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي الدراسة التي سبق ذكرها ويحتوي المجلد الخامس من هذه الدراسة على دراسة لتقدير النسبة والفرق.

التقسيم إلى طبقات

التقسيم إلى طبقات (Stratification) هو أسلوب تقسيم المجتمع إلى مجموعات فرعية متجانسة نسبيًا يطلق عليها طبقات (Strata). ويمكن بعد ذلك عمل معاينة

مستقلة لكـل طبقة، ولتقدير خصائص المجتمع ككل قد يتم تقويم نتائج كل عينة بصورة مستقلة أو قد يتم تقويمها مجتمعة.

وتستخـدم المعـاينـة الطبقية إذا كان هناك تباين أو عدم تجانس كبير بين قيم المجتمـع أو إذا كانت هنـاك خصـائص أخرى غير عادية. فيتم فصل المجتمع إلى مجتمعات فرعية أكثر تجانسًا. فمن السهل سحب عينة ممثلة من مجتمع متجانس نسبيًا. فمن الأفضل فحص عدد قليل من البنود لتقويم كل طبقة بصورة مستقلة بدلاً من تقويم المجتمع بأكمله.

وبالإضافة إلى زيادة كفاية إجراءات المعاينة، فإن تقسيم المجتمع إلى طبقات يمكن المراجع من ربط اختيار العينة بخصائص معينة مثل الأهمية النسبية، أو قيم المبيعات إلخ، وأن يستخدم إجراءات مراجعة مختلفة لكل طبقة. ففي كثير من الأحيان يفحص المراجع الطبقة التي تحتوي على أكثر البنود أهمية ١٠٠٪. فمثلاً عند اختيار حسـابات المدينين من أجل المصادقة عليها قد يلجأ المراجع إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات واختباره كالآتي:

الطبقة	تكوين الطبقة	طريقة الاختيار المستخدمة	نوع المصادقة
١	جميع الحسابات التي تبلغ أرصدتها ٥٠,٠٠٠ ريال أو أكثر.	مصادقات ١٠٠٪	إيجابية
٢	حسابات تجار الجملة (أقل من ٥٠,٠٠٠ ريال).	عشوائي باستخدام جداول الأرقام العشوائية	إيجابية
٣	جميع الحسابات الأخرى أقل من ٥٠,٠٠٠ ريال	اختيار منتظم	سلبية

في المثال السابق لم يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات بالقيمة فحسب، وإنما أيضًا بحسب نوع العملية. ويستطيع المراجعون أيضًا تقسيم المجتمع إلى طبقات حسب

درجة تكرر العملية. فمثلاً عند تقدير معدل الخطأ لأحد الإجراءات الرقابية المحاسبية، يستطيع المراجع تقسيم المجتمع إلى عمليات حجمها كبير وعمليات حجمها صغير إن أعتقد المراجع أن إجراءات الرقابة ستتم مخالفتها عند معالجة البيانات ذات الحجم الصغير. ويعتبر التقسيم إلى طبقات هو الإجراء المناسب إذا كانت الخصائص التي يتم اختبارها تتغير بدرجة كبيرة بتغير أجزاء المجتمع. ويستخدم هذا الأسلوب بصفة دائمة تقريبًا في معاينة المتغيرات وكثيرًا ما يستخدم في معاينة الصفات أيضًا.

قياس درجة مخاطرة المراجع

رأي المراجع في أن القوائم خالية من الأخطاء المهمة هي نتيجة لاعتماده على:

١ ـ نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل الذي يكفل منع حدوث مثل هذه الأخطاء.

٢ ـ اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي من شأنها إظهار أي أخطاء جوهرية تكون قد حدثت.

وبما أن المراجع لديه أساسين يعتمد عليهما، لذلك فإن ثقته الكلية في تقريره تعتمد على هذه الثقة المشتركة أو المجتمعة (Combined reliability). وبالرغم من أن هذه الثقة المشتركة قد تكون مرتفعة بدرجة كبيرة، إلا أن كل عملية مراجعة تنطوي على درجة من المخاطرة بأن تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية. ويطلق على هذه المخاطرة اسم المخاطرة النهائية (Ultimate risk) وتنشأ نتيجة لفشل نظام الرقابة الداخلية في منع الأخطاء ونتيجة لأن اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة التي قام بها المراجع لم تفلح في كشف وجود هذه الأخطاء. وحتى ولو قام المراجع بفحص جميع العمليات بالكامل، فهذه المخاطرة لا يمكن استبعادها بالكامل فقد تكون هناك عمليات لم تقيد بالدفاتر قط.

ويمكن قياس المخاطرة النهائية (Measurement of ultimate risk) للخطأ كما بضرب (١) خطر فشل نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الخطأ في (٢) خطر فشل

اختبارات تحقيق العمليات في إظهار الخطأ. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

$$1 - R = (1 - C) \times (1 - S)$$

حيث تمثل R الثقة المشتركة، وتمثل C اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء الجوهرية، وتمثل S درجة اعتماد المراجع على اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة في إظهار أي أخطاء جوهرية. ويلاحظ أن المخاطرة هي المكمل للثقة، فإذا كانت R تمثل الثقة المشتركة لذلك فإن 1-R تمثل المخاطرة النهائية. أما التعبيران 1-C و 1-S فتمثل المخاطرة في الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية والمخاطرة في الاعتماد على اختبارات تحقيق العمليات على التوالي.

وللتمثيل على قياس المخاطرة النهائية للمراجعة، نفرض أن المراجع لديه ثقة في الرقابة الداخلية بنسبة ٤٠٪ وثقة بنسبة ٩٠٪ في اختباراته الخاصة بتحقيق العمليات، فمخاطر استمرار وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية يمكن قياسها كما يلي:

$$1\text{-}R = (1 - 0.4) \times (1 - 0.9)$$

$$1\text{-}R = 0.6 \times 0.1 = 0.06$$

وهكذا فإن المراجع ما زال يتحمل مخاطرة نهائية بنسبة ٦٪ بأن هناك أخطاء جوهرية لم يكشف عنها كل من نظام الرقابة الداخلية واختبارات المراجع لتحقيق العمليات. وبطريقة عكسية يمكن القول إن المراجع لديه ٩٤٪ ثقة مشتركة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

مستويات الثقة في اختبارات تحقيق العمليات

كجزء من ممارسة مهنة المراجعة يحدد المراجعون مقدمًا المخاطرة النهائية التي يرغبون في تحملها بدلاً من تحديد ذلك في نهاية عملية المراجعة. واعتمادهم على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل يعتمد على نوعية هذا النظام. ولذلك فإن المحدد الوحيد للمخاطرة النهائية الذي يستطيع المراجعون التحكم فيه هو درجة اعتمادهم على

اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة. ولتحديد درجة الثقة في اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة (Substantive tests) يمكن إعادة صياغة معادلة المخاطرة كالآتي:

$$S = 1 - \frac{1-R}{1-C}$$

فالمعادلة بهذا الشكل تعطي قيمة S وهي درجة الثقة المطلوبة في اختبارات تحقيق العمليات الخاصة بالمراجع.

وللتمثيل نفرض أن المراجع يرغب في ٩٥٪ ثقة مشتركة في إحدى عمليات المراجعة. وبعد دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية قرر المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بنسبة ٧٠٪ في منع حدوث أخطاء جوهرية. فباستخدام هذه الأرقام يمكن حل المعادلة كالآتي:

$$S = 1 - \frac{1-0.95}{1-0.7}$$

$$S = 1 - \frac{0.05}{0.3} = 1 - 0.17 = 0.83$$

وهكذا يجب على المراجع أن يحدد مستوى ثقة بنسبة ٨٣٪ على الأقل في اختباراته الخاصة بتحقيق العمليات من أجل تحقيق ثقة مشتركة بنسبة ٩٥٪ في القوائم المالية.

الفصل العاشر

النقدية
Cash

● أهداف المراجع من فحص النقدية ● أسباب اهتمام المراجعين بمراجعة النقدية ● الرقابة الداخلية للعمليات النقدية ● الرقابة الداخلية الخاصة بالمبيعات النقدية ● الرقابة الداخلية على المقبوضات من العملاء ● الرقابة الداخلية على المدفوعات النقدية ● نظام الرقابة الداخلية لصندوق المصروفات النثرية ● الرقابة الداخلية على الفروع ● أوراق المراجعة الخاصة بالنقدية ● برنامج المراجعة الخاص بالنقدية ● الأرصدة المعوضة ● تزيين أو تحسين الميزانية

عند مراجعة باقي الأصول يكون اهتمام المراجع الرئيس هو عدم ظهور الأصول في الميزانية بأكثر من قيمتها، أما في حالة النقدية بالذات فإن اهتمام المراجع ينصب على عدم وجود عجز في النقدية. فوجود عجز في النقدية يمكن تغطيته بسهولة بإدخال شيك وهمي ضمن النقدية الموجودة في نهاية السنة المالية أو باستبعاد أحد الشيكات التي لم تقدم للصرف من مذكرة تسوية البنك في نهاية السنة المالية. ومن جهة أخرى فإن النقدية هي أكثر الأصول سيولة وبالتالي فإنها أكثر عرضة للاختلاس من غيرها من الأصول. ولذلك يجب على المراجع أن يكون على حذر من إظهار المقبوضات بأقل من قيمتها الحقيقية أو بإظهار المدفوعات بأعلى من قيمتها الحقيقية. فباستخدام أي من هاتين الوسيلتين يمكن تغطية أي اختلاس في بند النقدية.

أهداف المراجع من فحص النقدية

عند فحص المراجع للنقدية فإن الأهداف الرئيسة لهذا الفحص هي:

١ ـ دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعمليات النقدية.

٢ ـ سلامة إظهار بند النقدية بصورة عادلة في القوائم المالية الخاصة بالعميل.

فبعد أن يقوم المراجع بإعداد دراسة يصف فيها نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعمليات النقدية، فإنه يقوم بعد ذلك باختبارات تهدف إلى التأكد من تنفيذ نظام الرقابة الداخلية كما هو موضوع. وتشمل هذه الاختبارات مختلف أوجه العمليات النقدية والسجلات المحاسبية الخاصة بها والإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

ويتحدد حجم هذه الاختبارات والعمليات التي تم اختيارها لإخضاعها لتلك الاختبارات بالجودة النسبية لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمقبوضات والمدفوعات النقدية. فاختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية أو ما يسمى Compliance tests الخاصة بالعمليات النقدية تهدف إلى التأكد من مدى التنفيذ الفعلي وعلى الطبيعة للإجراءات الرقابية الموضوعة. وتعتبر نتائج هذه الاختبارات الأساس الذي يبنى عليه المراجع حكمه عن مدى صحة تسجيل العمليات النقدية وسلامة الإجراءات المتعلقة بالاحتفاظ بالنقدية وتسجيلها ودرجة الاعتماد على السجلات النقدية بصفة عامة.

أما الهدف الثاني وهو المتعلق بسلامة إظهار النقدية بصورة عادلة في ميزانية العميل كجزء من مركزه المالي فهو هدف يسير نسبيًا لأن النقدية على خلاف باقي الأصول ليس فيها مشكلات تقويم. فللتأكد من صحة رقم النقدية الظاهر في الميزانية فإن المراجع يقوم باختبارات التحقق اللازمة substantive tests مثل الحصول على مصادقات رأسًا من البنوك بالمبالغ المودعة لديهم وجرد النقدية الموجودة فعلاً. وتشمل هذه الإجراءات أيضًا التأكد من أن الدفاتر لا تحتوي إلا على المقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالمدة المالية، أو ما يسمى year-end cutoff. ويقصد به عدم إدخال العمليات النقدية الخاصة بالمدة الحالية في المدة الجديدة أو العكس. كما أنه من

الخطوات الضرورية أيضًا أن يقوم المراجع بالتأكد من عدم وجود قيود على الأرصدة لدى البنوك (فقد يكون من شروط الحصول على قرض من البنك الاحتفاظ بصفة دائمة برصيد مدين لدى البنك لا يقل عن مبلغ معين ولا يكون من حق المنشأة سحب هذا الرصيد طالما أن القرض لم يسدد). ويلاحظ هنا أن الغش المنطوي على اختلاسات نقدية لم يدرج ضمن الأهداف فسواء كان الأصل نقدية أو بضاعة أو آلات وأدوات أو غير ذلك فإن وجود اختلاسات في هذه الأصول لا يؤثر على عدالة إظهار الميزانية للمركز المالي للمنشأة بصفة عامة إلا إن كانت هذه المبالغ جسيمة ومهمة. فإن كانت الاختلاسات كبيرة ومتكررة فإن إجراءات المراجعة العادية يجب أن تؤدي إلى اكتشافها.

أسباب اهتمام المراجعين بمراجعة النقدية

عامل الأهمية النسبية يجب أن يكون هو الفيصل في مدى ما يقوم به المراجع من عمل بخصوص العمليات النقدية كغيرها من باقي عمليات المشروع. فجرد صندوق إحدى العهد إذا كان مبلغ هذه العهدة من الصغر بحيث لا يؤثر على المركز المالي للمنشأة محل الفحص، لا يساهم إلا بدرجة يسيرة في تحقيق الغرض من المراجعة وهو إبداء رأي محايد في القوائم المالية محل الفحص، ومع ذلك فكثير من المراجعين ينفقون وقتًا كبيراً من ساعات العمل الكلية في فحص النقدية، بالرغم من أن حجم هذا البند بالنسبة إلى باقي بنود الميزانية قد لا يبرر ذلك.

وهناك عدة أسباب تفسر اهتمام المراجعين التقليدي بالنقدية. فالخصوم والإيرادات والمصروفات ومعظم الأصول الأخرى المشتراة أو المباعة تمر عن طريق حساب النقدية أو تنتهي فيه. فجميع الأصول المشتراة أو المباعة والإيرادات المحصلة والمصروفات والالتزامات المدفوعة تؤثر في حساب النقدية. ولذلك فإن تحقيق المراجع للعمليات النقدية يساعده في تحقيق جزء كبير من باقي بنود القوائم المالية. فتحقيق المقبوضات من المدينين يساعد في تحقيق هذا البند، وكذلك تحقيق المدفوعات النقدية إلى الدائنين وهكذا. فالأخطاء في حسابات النقدية كثيراً ما تكون مؤشرًا لحدوث أخطاء في أماكن أخرى.

ومن الأسبـاب الأخـرى التي تؤدي إلى اهتـمام المراجعين بالنقدية هو أن هذا الأصل هو أكثر الأصول سيولة؛ ولذلك فهو يغري بالسرقة والاختلاس أو الاستغلال غير المشروع. ورد الفعل الطبيعي لذلك لدى المراجعين أن يتوسعوا في فحص هذا البند. وفي كثير من المشروعات الصغيرة، ما زال كثير من أصحاب هذه المشروعات يتصورون خطأ أن عدم اكتشاف المراجع لبعض الاختلاسات الصغيرة يدل على عدم كفاية المراجع. وهذا النوع من التصور الخاطىء ينبع من عدم فهم الكثير من أصحاب هذه المشروعات لأغراض المراجعة. وطالما أن كثيراً من العملاء يتصرفون بهذه الطريقة فقد يضطر كثير من المراجعين حماية لأنفسهم إلى التوسع في فحص العمليات النقدية دون مبرر.

وفي كثير من الأحيان قد يجد المراجع ما يدل على وجود غش أو انحرافات صغيرة القيمـة من جانب موظفي المشروع. وفي مثـل هذه الحالات إذا توصل المراجع إلى الاقتناع بأن هذا الغش ليس له أثر جوهري على القوائم المالية فيجب عليه في هذه الحـالة مناقشة الموضوع مع عميله. وهذه المناقشة ستؤدي إلى لفت نظر العميل إلى حقيقة الموقف، وفي الوقت نفسه تحمي المراجع من أي اتهام بالإهمال أو عدم الكفاية وتؤد في نفس الوقت إلى عدم تضييع جزء كبير من وقت المراجع وجهده في أمور قد يكون من الأنسب أن يتناولها العميل نفسه بالعلاج بواسطة موظفيه المختصين.

الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

يهدف نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية إلى التأكد من الأمور التالية:

١ ـ التخطيط المالي المسبق لاحتياجات المنشأة من النقدية وذلك عن طريق التنبؤ بالمتحصـلات والمـدفوعات النقدية التي تنتج من عمليات المنشأة العادية بحيث يكون هناك تخطيط مسبق لاحتياجات المنشأة من القروض مستقبلاً ولاستثمار أي نقدية قد تزيد على احتياجات المنشأة في الوقت المناسب. والموازنة النقدية هي الوسيلة الواضحة المتاحة لتحقيق هذا الغرض.

٢ ـ أن جميع النقدية التي كان يجب استلامها قد تم استلامها فعلاً وقيدت بدقة وفي حينها في سجلات المشروع.

٣ ـ أن جميع المدفوعات النقدية قد تمت لأغراض مشروعة وأنه قد تم اعتمادها من الجهة الإدارية المختصة وأنها قد تم تسجيلها في الدفاتر بطريقة صحيحة.

٤ ـ أن النقدية في الصندوق والبنوك تظهر في سجلات المشروع بطريقة صحيحة، وأن هناك إجراءات كافية لحماية هذه الأموال.

ويمكن تلخيص الإجراءات العامة لتحقيق الرقابة على العمليات النقدية فيما يلي:

١ ـ لا يسمح لأي موظف بإجراء عملية من بدايتها إلى نهايتها.

٢ ـ الأشخاص الذين يتعاملون في النقدية يجب ألا يكون لهم أي علاقة بالسجلات المحاسبية الخاصة بالنقدية. كما يجب ألا يكون لهم أي علاقة بدفتر أستاذ المدينين.

٣ ـ يفضل تركيز استلام النقدية ما أمكن في إدارة مركزية.

٤ ـ يجب قيد المقبوضات في الحال عند استلامها.

٥ ـ تشجيع العملاء على الحصول على إيصالات بالمبالغ التي دفعوها، كما يجب أيضًا وجود رقابة على أشرطة آلات تسجيل النقدية.

٦ ـ جميع المقبوضات يجب أن تودع بالكامل في البنك يوميًا. ويؤدي هذا الإجراء إلى تقليل النقدية الموجودة تحت يد المنشأة وبالتالي إلى تقليل خطر سرقة هذه الأموال. ويؤدي هذا الإجراء أيضًا إلى تقليل فرص اختلاس النقدية الواردة لفترات قصيرة، ولا يتيح المرونة الكافية للمتلاعبين بتغطية اختلاساتهم عن طريق استخدام النقدية التي ترد في فترات تالية من أجل تغطية العجز الموجود في النقدية.

كما أنه إذا سمحت المنشأة بسداد بعض المصروفات من النقدية الواردة بدلًا من إيداعها بالكامل في البنك، فإن هذا الإجراء يسهل الاختلاسات. فالنقدية المختلسة يمكن تغطيتها بزيادة رقم المدفوعات عن حقيقتها أو بإثبات مدفوعات وهمية. والرقابة تكون أكثر فاعلية إذا تمت

المدفوعات بشيكات بعد تحقيق هذه المدفوعات واعتماد الجهة الإدارية المختصة بالمشروع.

٧ - جميع المدفوعات يجب أن تتم بشيكات فيما عدا المدفوعات الصغيرة فيخصص لها صندوق للمدفوعات النثرية.

٨ - يجب إعداد مذكرات التسوية الخاصة بالبنوك بواسطة موظفين لا علاقة لهم بإصدار الشيكات أو بحيازة النقدية.

الرقابة الداخلية الخاصة بالمبيعات النقدية

فرص الغش هنا متعددة بدرجة كبيرة وتزداد فعالية نظام الرقابة الداخلية للمبيعات النقدية إذا اشترك اثنان أو أكثر من الموظفين (عادة البائع والموظف المختص باستلام النقدية من العميل) في أي عملية بيع. ففي بعض المطاعم يقوم أحد الموظفين باستخراج فاتورة أو قسيمة بيع تسلم للعميل. ويتوجه العميل بهذه الفاتورة إلى خزينة مركزية لسدادها. أما بالنسبة للمسارح ودور السينما فيقوم أحد الصرافين في شبّاك بيع التذاكر ببيع تذاكر إلى العملاء من دفاتر تذاكر ذات أرقام مسلسلة، ويتسلم هذه التذاكر موظف آخر قبل السماح للعميل بالدخول إلى قاعة السينما أو المسرح. وهذا الفصل بين الواجبات هو وسيلة فعالة لمنع الغش وتحقيق الرقابة المطلوبة.

وتلجأ بعض متاجر التجزئة الكبيرة إلى الفصل بين وظيفة البيع، وتسلم الثمن، وتسليم البضاعة إلى العميل. وفيما يلي ملخص لمثل هذا النظام الذي تتبعه هذه المنشآت:

١ - لابد من وجود خزينة مستقلة لكل قسم أو مجموعة من الأقسام وتنحصر واجبات صراف هذه الخزينة في تسلم النقدية، وليس له أن يتسلم أو يسلم بضائع.

٢ - لا يصرح للبائعين بتسلم نقدية.

٣ - يحتفظ كل بائع بدفتر فواتير مرقمة ويستخرج الفاتورة من أصل وصورتين. ترسل إحدى الصور مع البضاعة إلى قسم التسليم ويعطى للعميل الأصل

والصورة الباقية ويثبت البائع مبلغ ورقم الفاتورة في ملخص معد لذلك بعد كل عملية بيع.

٤ - يقدم العميل الأصل والصورة التي معه إلى الصراف مع النقدية المطلوبة منه، فيقوم الصراف بالاحتفاظ بالصورة وختم الأصل بخاتم يفيد دفع قيمتها. ويمكن طبعًا استخدام آلات تسجيل النقدية لهذا الغرض.

٥ - يحضر الصراف ملخصًا للمبيعات من واقع صور الفواتير المقدمة إليه من العملاء. ويكون هذا الملخص مبوبًا بحيث يظهر مبيعات كل قسم على حدة. وفي نهاية اليوم يقارن هذا الملخص مع الكشوف التي جهزها البائعون. وفي حالة استخدام آلات تسجيل النقدية فإن الشريط الموجود بالآلة يفي بهذا الغرض.

٦ - يقدم العميل الفاتورة المختومة إلى قسم التسليم فيقوم بمقارنتها بالصورة الموجودة عنده ويقوم بمراجعة تفاصيل البضاعة من حيث العدد والقياس. . . الخ، ثم يقوم بتسليم البضاعة إلى العميل.

٧ - تودع النقدية المحصلة بأكملها في البنك يوميًا.

٨ - يلاحظ الاحتفاظ بدفاتر الفواتير غير المستعملة في مكان أمين ويسجل صرفها للبائعين في سجلات خاصة.

تحقيق الرقابة بواسطة آلات تسجيل النقدية Cash Registers

في كثير من المنشآت لا تسمح طبيعة أعمال المشروع إلا بوجود موظف واحد يقوم بعملية البيع واستلام الثمن وتسليم البضاعة إلى العميل. وفي مثل هذه الحالة يمكن تحقيق الرقابة المطلوبة باستخدام آلات تسجيل النقدية أو الآلات التي تقوم بكتابة فواتير البيع وتحتفظ بإحدى صور الفواتير داخل الآلة. وتتمتع آلات تسجيل النقدية بالميزات الرقابية التالية:

١ - إظهار قيمة البضاعة المباعة بطريقة مرئية على شاشة الآلة أمام العميل.

٢ - تقوم الآلة بإعداد إيصال مطبوع بتفاصيل البضاعة المباعة ويجب تشجيع العميل على أخذ هذا الإيصال مع البضاعة.

٣ - يتم تسجيل قيمة مبيعات اليوم الكلية على شريط داخل الآلة.

وفي نهاية اليوم يقوم الموظف المسئول عن كل آلة بعد النقدية الموجودة لديه وتسليمها دون معرفة مجموع مبيعات اليوم المسجل داخليًا بالآلة. ويقوم أحد المشرفين من إدارة الحسابات (بقراءة) الآلة عن طريق إدخال مفتاح بها فيتسبب ذلك في قيام الآلة بطبع مجموع مبيعات اليوم على شريط داخل الآلة. ومن الطبيعي حدوث زيادة أو عجز بين آن وآخر بين شريط الآلة والنقدية المسلمة من البائع. ويجب الاحتفاظ بسجل مستمر للزيادات والعجز اليومية وأي زيادة تزيد على هامش معين تحدده المنشأة يجب أن تكون محل تحقيق ومساءلة فورية.

آلات كتابة الفواتير Form-Writing Machines

تستخدم كثير من المنشآت هذه الآلات لتحقيق الرقابة المطلوبة على المبيعات النقدية، وتقوم هذه الآلات بتغذية نموذج لفاتورة البيع من ثلاث صور في المكان المعد لذلك في الآلة. ويقوم البائع بكتابة فاتورة البيع، فتقوم الآلة بإخراج صورتين من فاتورة البيع وتبقى إحدى الصور في درج مقفل داخل الآلة. وبهذه الطريقة لا يمكن التلاعب في الصورة الموجودة داخل الآلة بقيد مبلغ أقلّ عليها من المبلغ الذي قيد على فاتورة العميل واختلاس الفرق.

وكإجراء إضافي آخر لتحقيق الرقابة على المبيعات النقدية، تقوم كثير من المنشآت باستكمال الرقابة المباشرة على المبيعات النقدية بإجراءات تهدف إلى الرقابة على المخزون بسعر البيع. فمخزون أول المدة مضافًا إلى المشتريات خلال المدة يجب أن تتم المحاسبة عليه إما في شكل مخزون باقي في نهاية المدة أو في شكل مبيعات. وهذا النوع من الرقابة على المقبوضات النقدية يعتبر من الإجراءات الرقابية المهمة جدًا في المحطات التي تبيع وقود السيارات، وفي المنشآت ذات الفروع المتعددة، وفي متاجر التجزئة الكبيرة التي لها فروع كثيرة.

أنظمة نقطة المبيعات الالكترونية Electronic Point-of Sale (POS) Systems

تقوم كثير من متاجر التجزئة الكبيرة باستخدام أنواع خاصة من آلات تسجيل النقـدية الالكـترونية تستخدم جهاز كومبيوتر استخدامًا مباشرًا On-line. وتقوم الآلة بقراءة السعر والبيانات الأخرى من بطاقات خاصة للثمن موضوعة على البضاعة وكل ما هو مطلوب من البائع هو تمرير عصا صغيرة متصلة بالكمبيوتر فوق بطاقة الثمن فتقوم آلة تسجيل النقدية الالكترونية بتسجيل عملية البيع بسعرها الصحيح . وبهذه الطريقة فإن الخطر الذي ينشأ من قيام البائعين بتسجيل البضاعة المبيعة بسعر خاطىء يقل كثيرًا . وبالإضافة إلى الرقابة التي تحققها هذه الآلات على المبيعات النقدية فإنه يمكن أيضًا برمجة هذه الآلات للقيام بوظائف أخرى عديدة . فمثلًا آلات تسجيل النقدية المتصلة اتصـالًا مبـاشرًا بجهاز كمبيوتر تستطيع استكمال القيود مباشرة في حسابات العملاء، وفي سجلات الجرد المستمر وإعداد بيانات مطبوعة بتحليل المبيعات طبقًا لنوع المنتج أو بأسماء البائعين أو بمبيعات كل قسم أو كل نوع من المبيعات .

الرقابة الداخلية على المقبوضات من العملاء

سبق أن ذكرنا أن تقسيم الواجبات والفصل بين الواجبات المحاسبية والوظائف الأخـرى هو أحـد الأركان الأساسية لأي نظام جيد للرقابة الداخلية . وتنطبق هذه القاعدة على المقبوضات من العملاء ، فالشخص الذي يمسك السجلات النقدية يجب ألا يكون له أي علاقة بدفتر أستاذ المدينين . فإذا لم يتحقق ذلك الفصل في الواجبات فإن ذلك يعطي للموظف الذي يقوم بكلتا الوظيفتين فرصًا غير محدودة للتلاعب في السجلات بهدف تغطية أي اختلاسات من المقبوضات النقدية . فمن الممكن تغطية أي اختلاسات في النقدية الواردة من العملاء بجعل حساب العميل دائنًا في دفتر أستاذ العمـلاء . وقيد العملية كالمعتـاد في يومية المقبوضات النقدية مع التعمد في إنقاص مجموع خانة البنك وزيادة مجموعة خانة الخصم المسموح به بالمبلغ المختلس في هذه اليومية . ومن الممكن أيضًـا تغـطية الاختـلاسات في النقدية الواردة بجعل حساب العميل دائنًا بواسطة قيد يومية في دفتر يومية العمليات الأخرى مع جعل حساب أحد المصروفات أو أحد الأصول مدينًا . كما يمكن أيضًا تغطية الاختلاس بقيد العملية رأسًا

في الجانب المدين من أحد الحسابات في الأستاذ العام وفي الجانب الدائن من حساب العميل.

ويلاحظ في جميع هذه الحالات أن حساب العميل التي اختلست النقدية الواردة منه قد جعل دائنًا. وذلك حتى لا يطالب هذا العميل مرة أخرى بسداد ما عليه، وبذلك ينكشف الاختلاس. ولذلك فإن الحماية المطلوبة من هذا النوع من الاختلاسات لا تتوافر إلا بمنع أي اتصال بين الصراف (الذي يمسك السجلات النقدية) والقيد في دفتر الأستاذ المساعد للمدينين، وكذلك الاتصال بأي دفاتر أخرى فيما عدا دفتر النقدية.

وفي كثير من المنشآت الصناعية ومنشآت البيع بالجملة تتكون المقبوضات النقدية بصفة رئيسة من الشيكات التي ترد من العملاء بطريق البريد، وفي هذه الحالة فإن الإجراءات المعتادة لتحقيق الرقابة على مثل هذا النوع من المقبوضات تتلخص في الآتي:

يفتح البريد في غرفة البريد (أو في قسم الأرشيف) ويقوم أحد الموظفين بإعداد كشف بالشيكات الواردة، ويبين هذا الكشف اسم العميل أو رقمه وقيمة الشيك الوارد. ويعمل هذا الكشف من عدة نسخ، النسخة الأولى يوقع عليها الصراف ويحتفظ بها الشخص الذي قام بفتح البريد الوارد، أما النسخة الثانية ومعها الشيكات فتسلم للصراف ليقوم بالقيد منها في جانب المقبوضات في دفتر النقدية، أما النسخة الثالثة فترسل إلى إدارة الحسابات أو إلى المراقب المالي ليتم القيد منها في حسابات العملاء في دفتر الأستاذ المساعد.

ويقوم الصراف في نهاية كل يوم بإيداع مقبوضات اليوم في البنك بالكامل. ولتحقيق الرقابة على الصراف تتم مقارنة الكشف الذي أرسل إلى المراقب المالي مع القيود التي عملت في دفتر النقدية ومع حوافظ الإيداع في البنك. ويجب أيضًا مراجعة كشوف حساب البنك مع دفتر النقدية مرة على الأقل كل شهر، وتعمل مذكرة التسوية بواسطة شخص مستقل خلاف الصراف.

ويفضل أيضًا أن يقوم موظف آخر في إدارة الحسابات بتحرير إيصالات عن جميع المبالغ الواردة من دفاتر إيصالات مطبوعة بأرقام مسلسلة. ويعمل الإيصال من أصل وصورة يرسل الأصل إلى العميل وتبقى صورة بالدفتر. ويحتفظ بدفاتر الإيصالات غير المستعملة في مكان أمين بعيدًا عن أيدي الموظفين وأن تكون هناك رقابة فعالة على استعمال هذه الدفاتر.

ولكي يكون نظام الرقابة الداخلية قويًا وفعالاً يتطلب الأمر ألا يكون للموظف المكلف بمسك دفتر أستاذ المدينين أي اتصال بالمقبوضات النقدية. ويجب أيضًا موازنة أرصدة هذا الدفتر مع حساب إجمالي المدينين الموجود بدفتر الاستاذ العام بصفة دورية. وعندما تسمح طبيعة عمليات المشروع يجب تخصيص موظفين مختلفين للقيام بالعمليات الآتية:

١ ـ إعداد فواتير البيع للعملاء.
٢ ـ إمساك حسابات العملاء بدفتر الأستاذ الفرعي.
٣ ـ إعداد المطابقة بين أرصدة دفتر الأستاذ الفرعي للعملاء ورصيد الحساب الإجمالي.
٤ ـ إعداد قائمة بالشيكات الواردة من العملاء.
٥ ـ حيازة وإيداع الشيكات الواردة ببنك المنشأة.
٦ ـ متابعة تحصيل حسابات العملاء المتأخرة.

وفي بعض البلاد تقوم بعض الشركات التي تتلقى مبالغ كثيرة بالبريد باستخدام ما يسمى بـ "Lockbox system" وبموجب هذا الإجراء يرسل العملاء شيكاتهم رأسًا على صندوق بريد باسم بنك المنشأة. ويقوم البنك باستلام البريد الوارد من هذا الصندوق البريدي عدة مرات يوميًا، وقيد هذه الشيكات لحساب المنشأة لديه ثم يرسل إلى المنشأة قائمة بهذه المبالغ. وتستخدم المنشأة هذه القائمة للقيد منها في حسابات العملاء في دفتر أستاذ المدينين. وهذا الإجراء من مزاياه انتفاع المنشأة في الحال بالمبالغ الواردة من العملاء فضلاً عن أنه يريح الشركة من عناء العمل المحاسبي المرتبط بهذه المقبوضات ويقلل من فرص تلاعب موظفي المشروع فيها.

المقبوضات النقدية التي تورد رأسًا لخزينة المنشأة

في كثير من الأحيان قد يكون من طبيعة عمل المنشأة قيام العميل بالحضور إلى المنشأة لسداد ما عليه. وفي مثل هذه الحالات تتبع الكثير من المنشآت النظام التالي للرقابة على هذه المقبوضات:

١ - تقوم إدارة الحسابات بتحرير إيصال توريد نقدية من دفاتر إيصالات مطبوعة بأرقام مسلسلة من أصل وصورتين. يرسل الأصل وإحدى الصورتين إلى الخزينة وتبقى الصورة الأخرى بالدفتر ويقوم قسم الحسابات بتسجيل هذه الإيصالات في كشف يوضح فيه اسم العميل ورقم الإيصال والمبلغ.

٢ - يطلب من العميل التوجه إلى الخزينة لتوريد المبلغ. وحينها ينادي الصراف على اسم العميل يقوم بدفع المبلغ ويقوم الصراف بختم أصل إيصال التوريد بما يفيد توريد المبلغ وتسليم الأصل إلى العميل ويحتفظ الصراف بالصورة. ويقيد الصراف هذه المبالغ في كشف يوضح به اسم العميل ورقم الإيصال والمبلغ.

٣ - في نهاية اليوم تتم مطابقة الكشف المعمول في قسم الحسابات بكشف الصراف، وتتم محاسبة الصراف على هذا الأساس. وتقيد المقبوضات من العملاء في دفتر النقدية ويتم ترحيل هذه المبالغ إلى حسابات العملاء بدفتر أستاذ المدينين من واقع الكشف الذي عمل في قسم الحسابات بعد مطابقته مع كشف الصراف.

٤ - جميع المقبوضات يجب أن تودع يوميًا في البنك بالكامل، ويقوم الصراف بعمل حافظة إيداع نقدية بالبنك بمقبوضات اليوم. ويجب مراجعة حوافظ الإيداع في البنك مع دفتر النقدية ومع الكشف الذي عمل في قسم الحسابات بمقبوضات اليوم.

المقبوضات بمعرفة محصلين متجولين

قد يدعو الأمر في بعض الأحيان إلى تكليف محصلين متجولين بتحصيل المبالغ

الخاصة بالمنشأة من العملاء. وفي هذه الحالة يجب وضع نظام دقيق لمراقبة هذه المتحصلات ويتلخص هذا النظام فيما يلي:

١ - يعطى لكل محصل عدد من دفاتر الإيصالات المطبوعة بأرقام مسلسلة. ويسجل صرف هذه الدفاتر إلى المحصلين في سجلات خاصة. وينص في الإيصال بطريقة واضحة على أنه إيصال مؤقت وأن المنشأة لا تعترف إلا بالإيصال الرسمي الذي يرسل فيما بعد إلى العميل.

٢ - يقوم المحصل عند تسلم نقدية من العملاء بعمل إيصال مؤقت من أصل وصورة يسلم الأصل إلى العميل وتبقى صورة في الدفتر.

٣ - في نهاية اليوم يقوم المحصل بعمل كشف بالمبالغ التي حصلها ويراجع هذا الكشف مع صور الإيصالات الموجودة بالدفتر. ويتم توريد المبلغ إلى خزينة المنشأة ثم تقيد هذه المبالغ بدفتر النقدية.

٤ - يقوم موظف بقسم الحسابات بتحرير إيصالات رسمية للعملاء من واقع كشف المحصل (المؤشر عليه من الصراف بتوريد المبلغ) وترسل هذه الإيصالات بالبريد إلى العملاء.

الرقابة الداخلية على المدفوعات النقدية

سبق أن ذكرنا أن جميع المدفوعات - ما عدا المدفوعات النقدية الصغيرة القيمة - يجب أن تتم بشيكات، وأنه لا يجب سداد أي مدفوعات من النقدية الواردة بل يجب إيداع هذه النقدية بالكامل في البنك يوميًّا. ومزايا استخدام الشيكات لهذا الغرض متعددة وتتلخص في الآتي:

١ - في البلاد التي يقوم فيها البنك برد الشيكات المدفوعة والمسحوبة عليه إلى المنشأة مع كشف الحساب فإن الشيك المردود وعليه توقيع المستفيد على ظهره يعتبر بمثابة إيصال بالمبلغ المدفوع. كما أن هذه الشيكات تمثل سجلاً دائمًا وكاملاً لكل عملية دفع بما في ذلك أي عملية لم يرخص بها، في حين أنه إذا تم الدفع نقدًا فلن يوجد مثل هذا السجل التلقائي.

٢ ـ سهولة تحقيق الرقابة على المدفوعات عن طريق حصر السلطة التي تصرح بالصرف في يد عدد قليل من الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات.

٣ ـ الاقتصاد في حجم النقدية التي يجب الاحتفاظ بها في الصندوق.

وعلى الرغم من أن استخدام الشيكات في القيام بجميع أنواع المدفوعات له مزايا رقابية عديدة في حد ذاته، إلا أنه يجب أيضًا اتخاذ الإجراءات الرقابية التالية للحصول على أقصى حماية ممكنة:

١ ـ يجب استخدام دفاتر شيكات مطبوعة بأرقام مسلسلة، وأن يكون هناك نظام للمحاسبة عن كل شيك من هذه الشيكات. وبالنسبة للشيكات التالفة يجب التأشير عليها بوضوح بكلمة «لاغي» حتى يبطل استعمالها ويجب حفظ هذه الشيكات بترتيب تسلسلها الرقمي للشيكات المدفوعة. ويجب أن تكون هناك رقابة سليمة على دفاتر الشيكات غير المستعملة.

٢ ـ يجب أن ينحصر حق مراجعة المستندات واعتمادها للصرف في عدد قليل من الأشخاص المسئولين.

٣ ـ مبالغ الشيكات يجب طباعتها على الشيكات بالحاسب الآلي أو بآلات حماية خاصة (Check-protecting machines) وهذا الإجراء يؤدي إلى منع أي شخص من محاولة تغيير مبلغ الشيك ورفع قيمته. وتستخدم الشركات التي تصدر عددًا ضخمًا من الشيكات آلات تسمى آلات توقيع الشيكات وتقوم هذه الآلات بطباعة التوقيع المعتمد على الشيك (عادة توقيع المدير المالي) بواسطة كليشيه خاص (Signature plate)، وتحتوي هذه الآلات على عداد يبين عدد الشيكات التي تم توقيعها. كما أن لها مفتاحًا خاصًا يسمح باسترداد الشيكات الموقعة من الآلة. ويجب الاحتفاظ بالكليشيه الذي يحتوي على نموذج التوقيع في مكان أمين عند عدم استخدام الآلة.

٤ ـ الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات (عادة المراقب المالي أو مدير الإدارة المالية) يجب أن يقوموا بمراجعة عامة للمستندات المرافقة

للشيك قبـل توقيعـه. وبعـد التوقيع على الشيك يجب تخريم المستندات المرافقة (Perforate) أو التأشير عليها أو ختمها بما يفيد الدفع حتى يمتنع تقـديم هذه المستنـدات مرة أخرى للدفع سواء بحسن نية أو بسوء نية. ويفضل أن يحتوي الشيك على توقيعين ولو أن التوقيع الثاني قد لا تكون له قيمـة إلا إذا قام صاحبه بمراجعة عامة شاملة لجميع المستندات المرافقة للشيك كصاحب التوقيع الأول.

٥ ـ الشيكـات التي تم توقيعهـا يجب تصـديرها بالبريد تحت إشراف الموظف المسئول الذي قام بتوقيعها. ولا يجب ـ بأي حال من الأحوال ـ أن تعاد هذه الشيكات إلى الشخص الذي قام بإعدادها.

٦ ـ الأشخاص الذين لهم حق التوقيع على الشيكات يجب ألا يكون لهم أي اتصال:

(ا) بالنقدية أو بصندوق المصروفات النثرية أو بالدفاتر المتعلقة بهذه العمليات.

(ب) باعتـماد المستندات للصرف. فهذه العملية يجب أن تتم في مرحلة سابقة لمرحلة تقديم الشيك للتوقيع.

(جـ) الترحيل إلى حسابات الأستاذ.

٧ ـ يجب أن تحرر جميع الشيكات باسم شخص معين أو باسم إحدى الشركات ولا يجب تحرير شيكات على بياض أو لحاملها.

٨ ـ يتعين إعداد مذكرة التسوية عن حسابات المنشأة مع البنوك مرة على الأقل كل شهـر. وهـذا الإجـراء ضروري لتحقيق الـرقـابـة على المقبـوضات والمدفوعات النقدية. ويجب إعداد مذكرة التسوية بواسطة شخص لا علاقة له باعتماد المدفوعات النقدية أو التوقيع على الشيكات. كما يجب ألا يكون له أي اتصال بالعمليات النقدية من مقبوضات أو مدفوعات أو قيدها في الـدفاتر. والغرض من هذه القاعدة منع محاولة تغطية أي اختلاسات في النقدية عن طريق التلاعب في أرقام مذكرة التسوية. ويجب أن يسلم كشف

البنـك (ومعـه الشيكات المدفوعة في البلاد التي تعيد هذه الشيكات إلى الساحب بعد دفعها) مباشرة إلى هذا الشخص في مظروف مختوم مغلق.

٩ - يجب تتبع الشيكات المعلقة والتي لم تُقدّم للصرف لمدد طويلة وعند اللزوم يجب عرض هذه الشيكات على شخص مسئول للتصرف فيها.

نظام الرقابة الداخلية لصندوق المصروفات النثرية

نظام السلفـة المستـديمـة هو النـظام الذي يتطلب أن تكون قيمة الشيكات المصدرة لاستعاضة السلفة مساوية لقيمة المدفوعات من صندوق المصروفات النثرية. فبمقتضى هذه الطريقة يتسلم الصراف مبلغًا ما تحدده ظروف الاحتياجات العادية للمصروفات النثرية، وعند تجديد السلفة يسحب شيك بمقدار المبالغ المنصرفة فعلاً من السلفـة، وبـذلك يعود رصيد السلفة إلى ما كان عليه. ويتم سداد المدفوعات الصغـيرة القيمـة من هذا الصندوق وتتحقق الرقابة على هذه المدفوعات عند تجديد السلفة فعندما يطلب الموظف المسئول عن هذا الصندوق تجديد السلفة يجب مراجعة جميع مستنـدات الصرف من السلفـة للتأكد من صحتها وسلامتها بواسطة شخص مسئـول ويجب التـأشـير على هذه المستنـدات بطريقة واضحة لإلغائها بحيث يمتنع استعمال هذه المستندات مرة أخرى لتعزيز أي عمليات جديدة.

وفيما يلي ملخص لنظام الرقابة الداخلية الخاص بصندوق المصروفات النثرية:

١ - يفضل أن تستعمل المنشأة نظام السلفة المستديمة.

٢ - عهدة أي صندوق من صناديق المصروفات النثرية يجب أن تتركز في شخص واحد خلاف الصراف العام. ويجب ألا يكون لهذا الشخص أي علاقة بالعمليات النقدية أو السجلات المحاسبية الأخرى.

٣ - يتطلب الأمر وجود مستند عن كل مبلغ يصرف من صندوق المصروفات النثرية ويجب أن تتوافر في هذه المستندات ما يلي:

(أ) - أن تكون هذه المستندات من دفاتر مطبوعة بأرقام مسلسلة.

(ب) - يتم التوقيع عليها بواسطة الشخص الذي تسلم النقدية.

(جـ) - تتم كتابة المبالغ بالأرقام والحروف.
(د) - يتم اعتمادها بواسطة شخص مسئول.
(هـ) - أن يحتوي المستند على وصف كاف لأسباب المصروف.
(و) - ألا يزيد ما يصرف من صندوق المصروفات النثرية على مبلغ معين.

٤ - الشيكات التي تصدر لتجديد السلفة يجب أن تكون باسم الشخص المسئول عن عهدة المصروفات النثرية.
٥ - في حالة السماح للموظفين بالاقتراض من السلفة يجب التصريح بهذه السلف بطريقة رسمية من جهة مسئولة في المشروع.
٦ - يجب مراجعة مستندات الصرف بواسطة شخص مسئول قبل التصريح بتجديد السلفة. ويفضل أن يتم ذلك مرة على الأقل كل شهر.
٧ - يفضل أن يتم جرد النقدية الموجودة بالصندوق جردًا فعليًّا مفاجئًا من آن لآخر.
٨ - يجب دائمًا استعاضة عهدة المصروفات النثرية في نهاية السنة المالية للمشروع بحيث تنعكس مصروفات الشهر الأخير من السنة المالية في حسابات تلك السنة. فإن وجد المراجع أنه لم تتم استعاضة السلفة في نهاية السنة المالية، وجب عمل قيد تسوية بجعل حسابات المصروفات المختلفة مدينًا وحساب صندوق المصروفات النثرية دائنًا. وبذلك تتحمل السنة المالية بما يخصها من تلك المصروفات.

هذا ويلاحظ أن عهدة المصروفات النثرية تمسك أحيانًا في شكل حسابات مستقلة بالبنوك. وفي هذه الحالة يجب إصدار تعليمات كتابية إلى البنك بعدم قبول إيداع أي شيكات في هذا الحساب صادرة لأمر المشروع. وتقتصر الإيداعات في هذا الحساب على الشيكات التي يصدرها المشروع لتجديد السلفة، وتكون لأمر البنك نفسه أو لأمر الشخص المسئول عن عهدة المصروفات النثرية. والسبب في منع البنك من قبول إيداع أي شيكات صادرة لأمر المنشأة بالحساب هو منع تحويل النقدية الواردة

إلى عهدة المصروفات النثرية بحيث تقتصر هذه العهدة على مبلغ معين يخضع للرقابة في أي وقت يتطلب فيه الأمر تجديد السلفة.

الرقابة الداخلية على الفروع

يتطلب الأمر في حالة الشركات التي لها فروع لا يكون مدير الفرع فيها خاضعًا لإشراف مباشر من المركز الرئيسي أن يوضع نظام رقابة فعال على مقبوضات هذه الفروع. وإحدى الطرق التي يمكن اتباعها لهذا الغرض هي فتح حساب في أحد البنوك توضع فيه المتحصلات النقدية اليومية بالكامل بواسطة مدير الفرع، ولا حق لمدير الفرع في سحب شيكات على هذا الحساب وإنما يقتصر ذلك الحق على المركز الرئيسي. وتعطى تعليمات للبنك بأن يرسل كشوف الحساب رأسًا إلى المركز الرئيسي. ويقوم المركز الرئيسي بتحويل مبالغ من هذا الحساب بصفة دورية إلى الحساب العام للمركز الرئيسي.

ويمكن أيضًا تحقيق الرقابة على مقبوضات الفرع عن طريق نظام صندوق البريد المقفل الذي سبق شرحه وبموجب هذا النظام يقوم العملاء بإرسال شيكاتهم على صندوق البريد، الذي سبق ذكره، والذي يخضع لسيطرة البنك. ويقوم البنك بقيد هذه المقبوضات في دفاتره لحساب المنشأة ويخطر المركز الرئيسي بصفة دورية بهذه المقبوضات.

ويمكن فتح حساب مستقل بأحد البنوك يستخدم بطريقة السلفة المستديمة ويخصص لمدفوعات الفرع. وعندما يقارب رصيد هذا الحساب على النفاد يقوم مدير الفرع بإرسال قائمة بمصروفاته إلى المركز الرئيسي ويطلب تجديد السلفة. ولا يجوز إيداع مبالغ في هذا الحساب بواسطة مدير الفرع ويقتصر ذلك على المركز الرئيسي. وترسل كشوف الحسابات الخاصة بهذا الحساب رأسًا إلى المركز الرئيسي.

وهذا الفصل بين المقبوضات والمدفوعات النقدية لدى الفرع بالإضافة إلى إيداع المتحصلات النقدية يوميًا في البنك بالكامل، وإرسال تقرير يومي بعمليات الفرع إلى

المركز الرئيسي، واستخدام نظام السلفة المستديمة في تنظيم مدفوعات الفرع، كل هذه الأمور تحقق الرقابة المطلوبة وتؤدي إلى منع التلاعب والأخطاء في عمليات الفرع النقدية. وتؤدي هذه الإجراءات أيضًا إلى المحافظة على رأس المال العامل بحيث لا يتم الاحتفاظ إلا بأقل قدر من النقدية العاطلة في أي موقع من مواقع الفروع. ومن الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها للرقابة على عمليات الفروع إرسال تقارير يومية بالأرقام الرئيسة لعلميات الفروع، واستخدام المؤشرات والنسب المئوية على نطاق واسع لبيان أي انحراف عن الأداء المخطط بواسطة الموازنات التخطيطية، والجرد الفعلي المفاجىء لمخازن الفروع بواسطة موظفين تابعين للمركز الرئيسي.

أوراق المراجعة الخاصة بالنقدية

أوراق المراجعة للنقدية يجب أن تشمل خرائط التتبع، أو الوصف المكتوب، أو قائمة الاستقصاء التي تصف نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية المستخدم بواسطة العميل. كما يجب أن تشمل أيضًا أوراق المراجعة اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية للعمليات النقدية وتقويم المراجع لهذه الأنظمة. وتشمل هذه الأوراق أيضًا محاضر جرد النقدية، والمصادقات من البنوك، ومذكرات التسوية، وقوائم بالشيكات التي لم تقدم للصرف في نهاية السنة المالية والقوائم الخاصة بالشيكات التي كانت محل فحص خاص (الشيكات المرفوضة والمعلقة لمدد طويلة). وتشمل هذه الأوراق أيضًا ملاحظات المراجع بشأن نقط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتوصياته إلى العميل بهدف تحسين وتقوية نظام الرقابة الداخلية المستخدم. كما تشمل أوراق المراجعة أيضًا بيان بكيفية إظهار بند النقدية في الصندوق والبنوك في الميزانية بطريقة سليمة.

برنامج المراجعة الخاص بالنقدية

برنامج المراجعة التالي يوضح الوصف العام للعمل الذي يقوم به المراجع لتحقيق النقدية. واختيار أنسب الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة عميل معين بالذات يتوقف بالطبع على طبيعة نظام الرقابة الداخلية المستخدم والظروف الأخرى الخاصة بهذا العميل.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالنقدية

١ ـ إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بالنقدية.

٢ ـ متابعة عينة من كل نوع رئيسي من العمليات خلال النظام من البداية إلى النهاية.

٣ ـ مراجعة مجاميع دفاتر النقدية ومراجعة الترحيلات إلى الأستاذ.

٤ ـ مراجعة كشوف الشيكات الواردة بالتفصيل مع يومية المقبوضات النقدية، ومع حوافظ الإيداع في البنك، ومراجعة الترحيلات إلى حسابات المدينين بدفتر الأستاذ المساعد.

٥ ـ إعداد مذكرة التسوية بين سجلات البنك وسجلات المنشأة عن العمليات النقدية التي تمت في شهر أو في أكثر من شهر.

٦ ـ تحقيق العمليات النقدية الخاصة بواحد أو أكثر من حسابات المصروفات.

٧ ـ التحري عن أي شيكات صادرة لأمر الحامل أو «نقدًا».

٨ ـ فحص الشيكات التي تمثل مدفوعات كبيرة أو غير عادية إلى الأطراف الذين لهم علاقة خاصة بالمنشأة (مثل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والشركات التابعة).

٩ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعمليات النقدية.

اختبارات تحقيق العمليات النقدية والأرصدة

١٠ ـ إرسال خطابات مصادقات إلى البنوك لتحقيق المبالغ المودعة بها.

١١ ـ جرد وعد النقدية الموجودة بالصندوق.

١٢ ـ إعداد مذكرات التسوية مع حسابات البنوك بتاريخ الميزانية:

(أ) فحص الشيكات المرفوضة والبنود الأخرى التي أعاد البنك قيدها على حساب المنشأة.

(ب) فحص جميع الشيكات المعلقة والتي لم تقدم للصرف خلال مدة تزيد على ثلاثين يومًا.

١٣ ـ عمل الاختبارات اللازمة للتأكد من أن الدفاتر لم يقيد بها سوى العمليات النقدية الخاصة بالسنة المالية.
١٤ ـ الحصول على كشف حساب من البنك يغطى على الأقل مدة ٧ أيام عمل بعد تاريخ الميزانية.
١٥ ـ مراجعة جميع التحويلات بين حسابات البنوك عن الأسبوع الأخير من السنة المالية والأسبوع الأول من السنة المالية الجديدة.
١٦ ـ التأكد من صحة إظهار النقدية بالميزانية.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالنقدية

في حالة المنشآت الصغيرة يقوم المراجع عادة بإعداد بيان مكتوب بنظام الرقابة الداخلية المستخدم بناء على مناقشات المراجع مع العميل وموظفيه، والملاحظة من جانب المراجع لما يحدث فعلاً بالمنشأة. أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فتستخدم عادة خرائط التدفق أو التتبع Flowcharts أو قوائم الاستقصاء لوصف نظام الرقابة الداخلية المستخدم. وقوائم الاستقصاء كما سبق أن ذكرنا تشتمل على مجموعة من الأسئلة تتطلب عادة الإجابة عليها «بنعم» في حالة وجود نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية. ومن أمثلة هذه الأسئلة فيما يتعلق بالمدفوعات النقدية ما إذا كانت جميع المدفوعات (ما عدا المدفوعات النثرية) تتم بشيكات من دفاتر شيكات بأرقام مسلسلة؟ وهل يتم التأشير على الشيكات التالفة بوضوح بعبارة «لاغي» مع حفظ هذه الشيكات، وهل حق التوقيع على الشيكات ينحصر في عدد قليل من الأشخاص المسئولين الذين ليس لهم أي اتصالات بالسجلات المحاسبية على أن ترفق بالشيكات المقدمة للتوقيع المستندات المؤيدة لها، وهل يتم ختم هذه المستندات بعبارة «دفع» بحيث يمتنع استعمالها مرة أخرى كمستند لمدفوعات جديدة... إلخ. وتتناول قائمة الاستقصاء أو خرائط التتبع، أو الوصف المكتوب جميع أوجه العمليات النقدية بأنواعها المختلفة من مقبوضات ومدفوعات كما سبق البيان.

٢ ـ متابعة عينة من كل نوع رئيسي من العمليات خلال النظام

الغرض الرئيسي لاختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية (Compliance tests) هو التأكد من أن الوصف المكتوب لنظام الرقابة الداخلية يصف فعلاً النظام المنفذ. ويتم تحقيق ذلك بأخذ عينة صغيرة من كل نوع رئيسي من العمليات ومتابعة ما يحدث لهذه العينة فعلاً خلال إجراءات نظام الرقابة الداخلية الذي يستخدمه العميل. فعلى سبيل المثال المقبوضات التي ترد بالبريد والمقبوضات من المبيعات النقدية تمثلان نوعين رئيسين من أنواع المقبوضات. ولاختبار كيفية معالجة المقبوضات التي ترد بالبريد يقوم المراجع باختيار عينة من كشوف الشيكات الواردة التي تعد في غرفة البريد ويقوم بمراجعة تفاصيل هذه الكشوف مع يومية المقبوضات النقدية وحسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد وحوافظ الإيداع بالبنك. أما بالنسبة للمبيعات النقدية فتراجع شرائط آلات تسجيل النقدية مع ملخص المبيعات اليومي مع القيود في يومية المقبوضات النقدية ومع حوافظ الإيداع بالبنك.

أما بالنسبة للمدفوعات فتشتمل الأنواع الرئيسية للمدفوعات على:

١ ـ المدفوعات للموردين عن بضائع تمثلها فواتير مشتريات.

٢ ـ المدفوعات عن خدمات مثل فواتير الإنارة والهاتف.. إلخ.

٣ ـ الشيكات الصادرة لتغذية صندوق المصروفات النثرية.

٤ ـ المرتبات والأجور.

٥ ـ المصروفات بأنواعها المختلفة.

وعند مراجعة هذه المدفوعات يختار المراجع عينة من المستندات المؤيدة لكل نوع من هذه المدفوعات، ويراجع هذه المستندات من حيث صحة مبالغها ومن وجود توقيع الشخص المكلف باعتماد هذه المدفوعات، ومن إلغاء هذه المستندات بعبارة «دفع» أو بأي طريقة أخرى، ويقوم المراجع أيضًا بمتابعة هذه العمليات في السجلات النقدية المحاسبية وفحص الشيكات المدفوعة المعادة من البنك (في حالة البلاد التي يعيد فيها البنك مثل هذه الشيكات إلى الساحب بعد دفعها).

فإذا أظهرت هذه الاختبارات أن الإجراءات الرقابية المتبعة فعلاً تختلف عن الوصف الموجود لدى المراجع لنظام الرقابة الداخلية، فيجب أن يقوم المراجع بتعديل أوراق المراجعة الخاصة به بحيث تصف هذه الأوارق النظام المستخدم فعلاً في المنشأة.

٣ ـ مراجعة مجاميع دفاتر النقدية ومراجعة الترحيلات إلى حسابات الأستاذ

أحد الأهداف الأخرى لاختبارات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية هو التأكد من سلامة هذه الأنظمة ودرجة فعاليتها لتحديد مدى اعتماد المراجع على دقة السجلات المحاسبية الخاصة بالعميل. ويتحقق هذا الغرض عن طريق الإجراءات الست التالية (من رقم ٣ إلى رقم ٨).

وتهدف مراجعة مجاميع دفاتر النقدية الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات إلى التأكد من صحة هذه المجاميع من الناحية الحسابية. ويتوقف مدى هذه الاختبارات على نظام الرقابة الداخلية المستخدم. فإن كان الصراف له اتصال بالدفاتر المحاسبية الأخرى (خلاف دفتر النقدية) ففي هذه الحالة يجب مراجعة هذه المجاميع بالكامل. فهناك حالات تمت فيها تغطية اختلاسات نقدية عن طريق تقليل مجموعة خانة البنك في جانب المقبوضات أو زيادة خانة البنك في جانب المدفوعات. كذلك يمكن تغطية الاختلاسات النقدية عن طريق زيادة مجموع خانة الخصم المسموح به وتقليل مجموع خانة البنك في جانب المقبوضات من دفتر النقدية (أو يومية المقبوضات النقدية إن استعمل دفتر مستقل لهذا الغرض). وبالمثل يمكن تقليل مجموعة خانة الخصم المكتسب في جانب المدفوعات من دفتر النقدية لتعويض أي زيادة في مجموع خانة البنك.

ويجب أيضًا مراجعة مجاميع دفتر النقدية إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام (أو إلى اليومية العامة، فالأستاذ العام). وبما أن هذه الترحيلات تتم مرة واحدة في نهاية كل شهر لذلك يجب مراجعة هذه الترحيلات بالكامل إلى دفتر الأستاذ العام. وتتم الترحيلات من الجانب المدين في دفتر النقدية (أو يومية المقبوضات النقدية) إلى

الجانب المدين من حساب البنك والخصم المسموح به وإلى الجانب الدائن من حسابات المبيعات (بالنسبة للمبيعات النقدية) وإجمالي المدينين والحسابات الأخرى المتنوعة في دفتر الأستاذ العام.

وبالمثل تتم الترحيلات إلى الأستاذ العام من جانب المدفوعات في دفتر النقدية (أو يومية المدفوعات) إلى الجانب المدين من حسابات المشتريات (بالنسبة للمشتريات النقدية) وإجمالي الدائنين وحسابات المصروفات المختلفة وإلى الجانب الدائن من حساب البنك والخصم المكتسب.

٤ - مراجعة كشوف الشيكات الواردة مع يومية المقبوضات النقدية وحوافظ الإيداع بالبنك ومراجعة الترحيلات إلى أستاذ المدينين

نظام الرقابة الداخلية الجيد يتطلب إيداع جميع المقبوضات اليومية في البنك كاملة دون مساس بشرط ألا يتأخر ذلك عن ثاني يوم من أيام العمل. فمقبوضات يوم الخميس مثلاً يجب ألا يتأخر إيداعها عن يوم السبت ومقبوضات يوم السبت يجب ألا يتأخر إيداعها عن يوم الأحد وهكذا.

وللتأكد من أن جميع المقبوضات قد أودعت في البنك كاملة يجب أن يقوم المراجع بمراجعة تفاصيل كشوف الشيكات الواردة (أو شرائط آلات تسجيل النقدية) مع حوافظ الإيداع في البنك. ويقصد بذلك أن تراجع قوائم هذه الشيكات شيكًا شيكًا بالتفصيل مع حوافظ الإيداع بالبنك ومع القيود التي عملت في يومية المقبوضات النقدية.

ومراجعة كشوف الشيكات الواردة مع القيود اليومية في يومية المقبوضات النقدية ومع الترحيلات إلى حسابات العملاء بدفتر أستاذ المدينين ومع حوافظ الإيداع بالبنك قد يكشف نوعًا من الغش يسمى (Lapping). ويقصد بهذا النوع من الغش إخفاء العجز في النقدية عن طريق تأخير قيد المقبوضات النقدية. فاذا اختلست نقدية من

العميل (أ) بواسطة الصراف فيمكن تغطية هذا الاختلاس بجعل حساب العميل (أ) دائنًا بنقدية واردة من العميل (ب) ولا يجعل حساب (ب) دائنًا إلا بعد أن ترد نقدية من عميل ثالث (جـ) وهكذا. ويترتب على ذلك زيادة رقم المدينين الكلي عن الحقيقة إلا إذا قام الصراف فيما بعد برد المبلغ المختلس. ويلاحظ أن نقل المبالغ الواردة بمهارة من عميل إلى آخر يترتب عليه عدم اكتشاف هذا الغش بواسطة العملاء الذين يتلقون من المنشأة كشوف حسابات شهرية. وهذا النوع من الغش يتم بمنتهى السهولة إن كان الشخص الذي يستلم النقدية الواردة من العملاء يقوم في الوقت نفسه بالترحيل إلى حسابات العملاء في دفتر الأستاذ المساعد. وأفضل طرق الوقاية من هذا النوع من الغش هو إعداد كشوف بالنقدية الواردة بواسطة قسم مستقل ليس له علاقة بالسجلات المحاسبية. ويلاحظ أيضًا أنه حتى في حالة عدم وجود كشوف يومية بالنقدية الواردة فمن الصعب جدًا على الموظف الذي يقوم بهذا النوع من الغش المطابقة والمواءمة بين تفاصيل القيود اليومية التي يجريها في يومية المقبوضات النقدية وتفاصيل حوافظ الإيداع بالبنك.

ويلاحظ أن حوافظ الإيداع في البنك الموجودة في حوزة العميل قد تكون عرضة للتغيير في بيانـاتهـا. فإن شك المراجع في ذلك وجب عليه الالتجاء إلى بنك المنشأة للحصول على النسخ الأصلية لهذه الحوافظ. وتستجيب معظم البنوك لهذا الطلب عند الضرورة بأن ترسل إلى المراجع نسخًا من حوافظ الإيداع الموجودة لديها لكي يستطيع المراجع مقارنتها بسجلات المقبوضات الخاصة بالعميل.

٥ ـ إعداد مذكرة التسوية بين سجلات البنك وسجلات المنشأة عن العمليات النقدية التي تمت في شهر أو في أكثر من شهر

يعتبر إعداد مذكرة التسوية بين سجلات البنك ودفاتر المنشأة أهم وأشمل اختبار لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل بشأن المقبوضات والمدفوعات النقدية. ويطلق على هذا الإجراء اسم مذكرة التسوية الشاملة أو «برهان النقدية» Proof of cash ويتطلب هذا الإجراء إعداد ما يسمى «مذكرة التسوية ذات الأعمدة الأربعة» عن شهر

أو أكثر من شهور السنة يتم اختياره بطريق الاختبار. وعندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفًا قد يقرر المراجع إعداد مذكرة التسوية بين سجلات البنك وسجلات المنشأة عن العام بأكمله.

واستكمال إعداد مذكرة التسوية الشاملة بواسطة المراجع يعتبر مؤشرًا واضحًا على ما إذا كانت المقبوضات والمدفوعات النقدية تتم معالجتها بطريقة سليمة بحيث يمكن الاعتماد على دقة السجلات المحاسبية الخاصة بهذه العمليات. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام المراجع بهذا العمل يساعده على معرفة ما إذا كانت الأنظمة الرقابية الموضوعية تطبق فعلاً بدقة وفعالية في الواقع العملي.

والشكل المرفق يوضح ورقة العمل التي قام المراجع بإعدادها للبرهان على صحة العمليات النقدية عن شهر شعبان الذي تم اختياره على سبيل الاختبار لهذا الغرض. ويلاحظ أن العمود الأول والأخير من هذه الورقة يمثل مذكرة التسوية بين دفاتر البنك ودفاتر المنشأة في بدء فترة الاختبار وفي نهايتها. ويمثل العمود رقم (٢) المطابقة بين سجلات البنك وسجلات العميل الخاصة بالمقبوضات، ويمثل العمود رقم (٣) المطابقة بين سجلات البنك الخاصة بالشيكات المدفوعة وسجلات العميل الخاصة بهذا الغرض.

وبالنسبة لمصادر أرقام هذه المذكرة فإن الأرقام الخاصة بالعمود الأول تؤخذ من مذكرة التسوية التي قام العميل بإعدادها بتاريخ ١٤٠٥/٧/٣٠هـ. وكذلك فإن أرقام العمود الرابع تمثل مذكرة التسوية التي قام العميل بإعدادها في ١٤٠٥/٨/٢٩هـ. وبالنسبة للعمود رقم (٢) الخاص بالمقبوضات فإن المراجع يصل إلى رقم الإيداعات في البنك وقدره ١٦٢٧٠ عن طريق تسجيل الإيداعات الظاهرة بكشف البنك عن شهر شعبان على شريط آلة من آلات الجمع. أما رقم المقبوضات الدفتري وقدره ١٥٤٥٠٠ فيحصل عليه المراجع من الجانب المدين لحساب البنك في دفتر الأستاذ العام. أما بالنسبة للعمود رقم (٣) فيقوم المراجع باحتساب رقم الشيكات المدفوعة وقدره

١٤٩٧٨٠ عن طريق الجمع الأفقي للسطر الأول من مذكرة التسوية واستنتاج هذا المبلغ، وأيضًا بإعداد شريط على آلة من آلات الجمع بالشيكات المدفوعة التي تظهر في كشف البنك عن شهر شعبان. أما المجموع الأسفل للعمود رقم (٣) فيمثل المدفوعات خلال شهر شعبان طبقًا لدفاتر المنشأة ويؤخذ من حساب البنك في دفتر الأستاذ العام. أما بالنسبة لبنود مذكرة التسوية الظاهرة في العمودين (٢)، (٣) والتي تمثل بنود الاختلاف بين سجلات البنك وسجلات المنشأة (عمليات قيدها أحد الأطراف ولم يقيدها الآخر أو العكس) فيقوم المراجع باحتسابها من تحليل لهذه العمليات في بداية شهر شعبان وفي نهايته.

ويجب على المراجع في النهاية مراجعة مجاميع الأعمدة الأربعة والقيام بتحقيق تفصيلي شامل لجميع أرقام مذكرة التسوية. ويجب مراجعة الأرصدة المأخوذة من مذكرتي التسوية التي قام العميل بإعدادها في بداية ونهاية شهر شعبان مع كشف حساب البنك وحساب البنك في دفتر الأستاذ العام.

ويلاحظ أن ورقة العمل السابقة توضح الرصيد الدفتري للنقدية قبل تعديله في أول شعبان وفي نهايته بالبنود التي قيدها البنك في دفاتره ولم تعلم بها المنشأة إلا بعد ورود كشف البنك، وتمثل العمولات التي قيدها البنك على المنشأة في نهاية شهر رجب وفي نهاية شهر شعبان والشيك المرفوض الخاص بالعميل سعد الحربي الذي قيده البنك على حساب المنشأة في نهاية شهر رجب.

ولذلك فرقم النقدية في البنك الحقيقي الذي يجب أن يظهر في الميزانية في ١٤٠٥/٨/٢٩هـ (إذا قامت المنشأة بإعداد ميزانية في ذلك التاريخ) هو ٦٣٤٧٠ ويمثل الرقم الظاهر في ورقة العمل التي قام المراجع بإعدادها وقدره ٦٣٥٥٠ مطروحًا منه ٨٠ عمولات بنكية. وكذلك فإن رصيد البنك الحقيقي في نهاية رجب هو ٦١٥٥٠ (٦٢٠٠٠ ناقصا ٥٠ عمولات بنكية و٤٠٠ شيك مرفوض) كما يتضح من الشكل الآتي الذي يمثل صورة أخرى من صور إعداد مذكرة التسوية الرباعية الشاملة.

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
	٧/٣٠	شعبان	شعبان	٨/٢٩
	الرصيد +	المقبوضات ـ	المدفوعات =	الرصيد
البنك:				
المبالغ بموجب كشف البنك (دون تعديل)	٣٤٥٥٠	١٦٢٧٠٠	١٤٩٧٨٠	٥٦٤٧٠
الإيداعات بالطريق:				
٧/٣٠	٢١٠٠٠	(٢١٠٠٠)		
٨/٢٩		١٢٨٠٠		١٢٨٠٠
الشيكات التي لم تقدم للصرف:				
٧/٣٠	(٣٠٠٠)		(٣٠٠٠)	
٨/٢٩ ـ			٥٨٠٠	(٥٨٠٠)
المبالغ الحقيقية	٦١٥٥٠	١٥٤٥٠٠	١٥٢٥٨٠	٦٣٤٧٠
دفاتر المنشأة:				
المبالغ بموجب الدفاتر (بدون تعديل)	٦٢٠٠٠	١٥٤٥٠٠	١٥٢٩٥٠	٦٣٥٥٠
عمولات بنكية:				
٧/٣٠	(٥٠)		(٥٠)	
٨/٢٩			٨٠	(٨٠)
شيك مرفوض (سعد الحربي)	(٤٠٠)		(٤٠٠)	
المبالغ الدفترية الحقيقية	٦١٥٥٠	١٥٤٥٠٠	١٥٢٥٨٠	٦٣٤٧٠

شركة الموارد العربية ٧٥٪

مذكرة التسوية الشاملة عن شهر شعبان - حساب رقم ٦٢٥٢

	الرصيد ١٤٠٠/٧/٣٠	المقبوضات	المدفوعات	الرصيد ١٤٠٠/٨/٢٩
الرصيد بموجب كشف البنك	٤٢٥٥٠ ٨	١٦٢٧٠٠ ✓ ②	١٤٩٧٨٠	٥٦٤٧٠ ٨
الإيداعات بالطريق:				
٧/٣٠	٢١٠٠٠ ٨	(٢١٠٠٠)		
٨/٢٩		١٢٨٠٠		١٢٨٠٠
الشيكات التي لم تقدم للصرف:				
٧/٣٠	✓(٤٠٠٠)		(٤٠٠٠)	
٨/٢٩			٥٨٠٠	✓(٥٨٠٠)
عمولات ومصروفات بنكية				
رجب	٥٠		٥٠	
شعبان			(٨٠)	٨٠
شيك مرفوض (سعد الحربي)	٤٠٠		٤٠٠	
الرصيد بموجب الدفاتر (قبل التعديل)	✓٦٣٠٠٠	✓١٥٤٥٠٠	✓١٥٣٩٠٠	✓٦٣٦٠٠
		٤	٤ ①	

٨ روجع مع كشف حساب البنك

✓ روجع مع شريط آلة الجمع المرفق

✓ روجع مع حساب البنك في الأستاذ العام

① روجعت جميع عمليات شهر شعبان مستندياً

② حصلنا من البنك على صور من مواظ الإيداع الأصلية لشهر شعبان وروجعت مع يومية المقبوضات النقدية. روجعت تفاصيل (١٠) من هذه المواظ مع كشوف الشيكات الواردة ومع الترحيلات إلى حسابات العملاء بدفتر أستاذ المدينين

٤ روجعت مجاميع يومتي المقبوضات والمدفوعات النقدية عن شهر شعبان

تحقيق المقبوضات النقدية والإيداعات بالبنك خلال فترة الاختبار

لتحقيق المقبوضات النقدية والإيداعات بالبنك خلال الشهر محل الاختبار يعمل كشف بالإيداعات التي تظهر في كشف البنك على شريط آلة من آلات الجمع ويقارن هذا الكشف مع يومية المقبوضات النقدية. وتشمل هذه المقارنة أيضًا تواريخ إيداع المبالغ المختلفة في البنك مع تاريخ تسلم المنشأة لهذه المبالغ. ويجب التأكد من أن مقبوضات كل يوم تودع في البنك بالكامل وإذا ثبت خلاف ذلك فيجب أن يكون هذا محل فحص من جانب المراجع. ومن المرغوب فيه أيضًا أن يتم اختبار كشوف الشيكات الواردة بالتفصيل لعدد من الأيام مع القيود في سجلات العميل المحاسبية ومع حوافظ الإيداع الأصلية التي يتم الحصول على صور منها مباشرة من البنك لهذا الغرض.

وقد يتم أحيانًا تغطية الاختلاسات من المقبوضات النقدية بجعل حساب العميل دائنا وحساب الخصم المسموح مدينًا بدلاً من حساب البنك، ولهذا السبب قد يقوم المراجع بتحقيق الخصم المسموح به خلال فترة الاختبار بالرجوع إلى تواريخ الفواتير ومدة الائتمان وتواريخ الدفع ومعدل الخصم الذي تسمح به المنشأة.

تحقيق المدفوعات النقدية خلال فترة الاختبار

عند تحقيق المدفوعات النقدية يهدف المراجع إلى تحديد:

١ ـ أن جميع المدفوعات قد تم قيدها بطريقة صحيحة.

٢ ـ أن إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة يتم تطبيقها بدقة.

والمطابقة الحسابية بين سجلات العميل الخاصة بالمدفوعات وسجلات البنك الخاصة بالشيكات المدفوعة لا تؤكد للمراجع سوى أن هذه الشيكات المدفوعة بواسطة البنك قد قيدت في السجلات المحاسبية الخاصة بالعميل. وللتأكد من طبيعة هذه المدفوعات ومن أنها قد قيدت في الدفاتر بطريقة صحيحة يقوم المراجع بمراجعة هذه المدفوعات مستنديًا مع الأدلة المدعمة لها مثل فواتير الموردين المعتمدة وكشوف الأجور وإيصالات السداد والعقود إلخ.

وعند مراجعة المدفوعات مستنديًا تسنح الفرصة للمراجع لاختبار مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالمدفوعات. فعلى سبيل المثال يتأكد المراجع من أن جميع المستندات المدفوعة عليها توقيعات الأشخاص المسئولين عن اعتماد هذه العمليات وأن المستندات الفرعية مطابقة للمستند الأصلي، وأنه قد تم ختم هذه المستندات بعبارة «دفع» أو إلغائها أو تخريمها حتى لا تقدم للدفع مرة أخرى.

ومن الإجراءات المهمة التي يجب أن يقوم بها المراجع أيضًا عند تحقيق المدفوعات أن يتأكد من المحاسبة على جميع الشيكات المستخدمة خلال الفترة عن طريق مراجعة تسلسل هذه الشيكات. فالشيكات المستخدمة يجب أن تكون دفعت أو ألغيت أو ما زالت معلقة لم تقدم للصرف في ٢٩ شعبان وعلى المراجع أن يقوم بفحص أي شيكات قد تم إلغاؤها خلال المدة وأن يحصل على كشف البنك عن شهر رمضان وأن يتابع فيه الشيكات المعلقة والتي لم تقدم للصرف في ٢٩ شعبان.

وقد سبق أن ذكرنا أن حذف أحد الشيكات المعلقة من مذكرة التسوية قد يستخدم في تغطية أي عجز في النقدية. ولذلك يجب على المراجع التأكد من أن أرقام الشيكات التي لم تدفع أو لم تلغ خلال فترة الاختبار قد ظهرت ضمن الشيكات المعلقة والتي لم تقدم للصرف في ٢٩ شعبان. ويجب على المراجع أيضًا التأكد من أن جميع الشيكات المعلقة في ٣٠ رجب قد تم دفعها خلال شعبان أو ظهرت ضمن الشيكات المعلقة في مذكرة التسوية الخاصة بآخر شعبان.

٦ ـ تحقيق العمليات النقدية الخاصة بواحد أو أكثر من حسابات المصروفات

لاختبار تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يفضل أن يقوم المراجع بمراجعة مستندية لحساب واحد أو أكثر من حسابات المصروفات وبصفة خاصة الحسابات ذات الطبيعة العامة مثل حساب المصروفات العمومية أو المتنوعة، أو الحسابات التي يحتمل أن تحتوي على بعض البنود الشخصية مثل حساب مصروفات الضيافة. ففي كثير من الأحيان قد تحمل هذه الحسابات بمدفوعات غير نظامية. لذلك ففحص وتحليل

المدفوعات النقدية الخاصة بأحد هذه الحسابات قد يلقى الكثير من الضوء على كفاية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدفوعات النقدية. ويتوقف مدى الاختبارات التي يقوم بها المراجع في هذا الشأن على كمية الأخطاء التي يكتشفها وطبيعة هذه الأخطاء. فإن وجد المراجع أن المصروفات الشخصية المتعلقة بموظفي المشروع قد عوملت على أنها مصروفات تخص المشروع فيجب القيام بعمل قيد تسوية يؤدي إلى استبعاد هذه المبالغ من حساب المصروف المختص وقيدها على الحساب الشخصي لهؤلاء الموظفين بحيث تظهر في الميزانية ضمن بند المدينين.

٧ ـ التحري عن أي شيكات صادرة لأمر الحامل أو «نقدًا»

إصدار شيكات لأمر «حامله» أو لأمر «نقدًا» يعتبر من الممارسات السيئة التي تخالف مبدأ من مبادىء الرقابة الأساسية التي تحتم وجود توثيق لكل مبلغ مدفوع. فهذه الشيكات لا تتطلب تظهيراً، ولذلك فليس هناك دليل على شخصية متسلم هذه المبالغ وقد يجد المراجع أن الشيكات التي تصدر بهذه الطريقة تستخدم في تجديد سلفة المصروفات النثرية، أو لتعويض موظفي المشروع عن مصروفات قاموا بسدادها من أموالهم الخاصة لغرض من أغراض المشروع، أو تمثل مسحوبات شخصية، أو لسداد بعض الأجور نقدًا. وفي جميع الحالات السابقة كان في الإمكان إصدار الشيك باسم أحد الأشخاص المفوضين بتسلم هذه المبالغ ولذلك يجب على المراجع أن يستخدم نفوذه في هذا الخصوص مطالبًا المنشأة بكل حزم بعدم تشجيع إصدار مثل هذه الشيكات.

ويتطلب تحقيق مثل هذا النوع من الشيكات فحص الأدلة المستندية المؤيدة لهذه العمليات، وتحليل الحسابات التي حملت بها هذه المبالغ، وسؤال الموظفين المختصين. وفي بعض المشروعات قد يصدر مثل هذا النوع من الشيكات إلى بعض الأفراد كعمولات غير مشروعة مقابل خدمات قدمت إلى المشروع. وهذا النوع من العمليات لا يكون عادة مصحوبًا بشرح أو مؤيدًا بمستندات تبين طبيعة هذه المبالغ. ويتطلب فحص هذا النوع من المدفوعات أن يمارس المراجع خبرته المهنية ولباقته في هذا

الخصوص. فهناك خطورة في أن تستخدم مثل هذه الممارسات في قيام بعض موظفي المشروع باختلاس بعض أموال المشروع بهذه الطريقة.

٨ ـ فحص الشيكات التي تمثل مدفوعات كبيرة أو غير عادية إلى الأطراف ذوي العلاقة الخاصة

جميع الشيكات المدفوعة للمديرين وكبار الموظفين (فيما عدا الشيكات الخاصة بالمرتبات أو التي تدفع لتعويضهم عن مصروفات أنفقت لأغراض الشركة) أو للشركات التابعة أو ذات المصلحة المشتركة يجب أن تكون محل فحص دقيق من جانب المراجع لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات:

١ ـ قد تم التصريح بها واعتمادها وتسجيلها في الدفاتر.
٢ ـ قد تم الإفصاح عنها بطريقة كافية في القوائم المالية.

ولكي يتأكد المراجع أن المدفوعات النقدية للأطراف ذوي العلاقة الخاصة (Related parties) قد تم اعتمادها وقيدها في الدفاتر بطريقة صحيحة فيجب عليه أن يتحقق من أن العملية مؤيدة بمستندات كافية، وإنها قد رحلت إلى الحساب الصحيح، وأنه قد تم اعتماد دفع المبلغ بواسطة شخص مسئول خلاف الشخص الذي تسلم هذه المبالغ. فتسلم أحد الموظفين لشيك كسلفة وترحيل هذا المبلغ إلى الجانب المدين من حساب المصروفات العمومية أو المتنوعة يعتبر وسيلة سهلة للحصول على أموال المشروع دون أن يكون هناك التزام برد هذه المبالغ إلى المشروع وذلك لعدم وجود قيد محاسبي يثبت هذه السلفة. ولذلك فالخطأ في تبويب الشيكات التي تصدرها الشركة لتعويض بعض المديرين أو الموظفين عن مصروفات أنفقت لأغراض الشركة قد يترتب عليه دفع هذه المبالغ مرتين أو إخفاء مدفوعات غير مشروعة. ومعظم المديرين يكونون في العادة حريصين على إبراء ذمتهم من مسئولية أي مبالغ تسلموها من الشركة عن طريق توثيق هذه المبالغ وتدعيمها بالمستندات المؤيدة بحيث لا يكون هناك شك في سلامة هذه المدفوعات.

وبالنسبة للعمليات مع الشركات التابعة أو ذات المصلحة المشتركة فيجب الإفصاح عن هذه العمليات بطريقة كافية في القوائم المالية. ولكي يتأكد المراجع من ذلك فيجب عليه أن يحصل على أدلة إثبات كافية عن العلاقة بين الأطراف وعن حقيقة هذه العمليات (التي قد تختلف عن شكلها) وعن أثر هذه العمليات على القوائم المالية. والإفصاح عن هذه العمليات في القوائم المالية يتطلب بيان طبيعة العلاقة بين الأطراف ووصف هذه العمليات وبيان قيمتها.

٩ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعمليات النقدية

بعد استكمال المراجع للإجراءات التي وردت في الفقرات السابقة فإنه يصبح في وضع يمكنه من تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل والحكم على درجة كفاءته. فتقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية يجب أن يصف نقاط الضعف ونقاط القوة في النظام، وما يترتب على ذلك من تحديد أو توسع في إجراءات المراجعة، والتوصيات التي سترفع إلى العميل في التقرير الذي سيقدم إلى العميل بشأن نظام الرقابة الداخلية.

وبعد استكمال ما تقدم يقوم المراجع بتصميم الجزء الخاص بإجراءات تحقيق العمليات النقدية والأرصدة من برنامج المراجعة.

اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة

١٠ ـ إرسال خطابات مصادقات إلى البنوك لتحقيق المبالغ المودعة بها

أحد الأهداف الرئيسة للمراجع بالنسبة للنقدية هو التحقق من وجودها ومن صحة إظهارها في الميزانية. ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر الحصول على مصادقات عن أرصدة حسابات المنشأة بالبنوك، وجرد النقدية الموجودة بالصندوق، وإعداد مذكرات التسوية بين كشوف حسابات البنوك والسجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة.

والحصول على مصادقات من البنك عن المبالغ المودعة لديها أمر ضروري في جميع الحالات. ويقوم العميل بإعداد خطاب المصادقة، ويتولى المراجع إرساله بنفسه على أن يرفق بخطاب المصادقة ظرف معنون باسم مكتب المراجع.

ومن الجوانب المهمة في خطاب المصادقة هو أن يطلب من البنك توضيح جميع أنواع مديونيات العميل للبنك. وهذا الطلب قد يؤدي إلى اكتشاف بعض التزامات العميل للبنك والتي لا تظهرها الدفاتر. ويهدف خطاب المصادقة كذلك إلى تأكيد وجود الأصل. ويجب إرسال خطابات المصادقة إلى جميع البنوك التي تتعامل معهم المنشأة حتى ولو كان بعض هذه الحسابات قد أقفل خلال السنة المالية. فمن المحتمل استمرار وجود حساب قرض لصالح البنك على الرغم من إقفال حساب جاري المنشأة لديه. وللسبب نفسه فإن إطلاع المراجع على كشف حساب البنك لا يغني عن الحصول على خطاب المصادقة.

وقد تم الاتفاق بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد إدارة البنوك في الولايات المتحدة على نموذج موحد لخطاب طلب المصادقة. ويتم إعداد هذا النموذج من أصل وصورة يحتفظ البنك بالصورة ويرسل الأصل إلى مراجع الحسابات. ويحتفظ البنك بالصورة كدليل إثبات لديه على التفويض الوارد من العميل لأنه لا يجوز للبنك إفشاء أسرار العملاء إلى الغير دون تفويض صحيح.

١١ - جرد النقدية الباقية في ختام السنة المالية

تتكون النقدية الباقية من المقبوضات التي لم يتم إيداعها بالبنك في نهاية السنة المالية ومن أرصدة الصندوق العام (إن وجد) وصناديق المصروفات النثرية أو الصناديق الخاصة لأغراض الفكة. وبالنسبة لصناديق المصروفات النثرية أو الصناديق الخاصة لأغراض الفكة فيمكن القيام بجردها في أي وقت قبل أو بعد تاريخ الميزانية، ويفضل الكثير من المراجعين القيام بجرد مفاجىء لهذه الصناديق. وإذا كان المراجعون الداخليون يقومون باستمرار بجرد مفاجىء لصناديق المصروفات النثرية... إلخ،

نموذج طلب مصادقة

تعمل من نسختين
وترسل إلى المحاسب

التاريخ: ١٤٠٥/١/١٠هـ

السيد مدير البنك الأهلي التجاري

فرع شارع الستين ـ الرياض

نرجو استكمال التقرير التالي وإذا كانت الإجابة على أحد البنوك «لا يوجد» فنرجو توضيح ذلك.
كما نرجو إرسال التقرير بالبريد رأسًا في المظروف المرفق والمعنون باسم مراقب حساباتنا.

شركة الموارد العربية

اسم المحاسب: (التوقيع المعتمد)

السادة عبدالعزيز الراشد محاسبون قانونيون عبد العزيز الزامل

ص.ب ٨٧٣١ الرياض

السادة: عبدالعزيز الراشد وشركاه (اسم المحاسب)

١ ـ بتاريخ ١٤٠٤/١٢/٣٠هـ أظهرت سجلاتنا الأرصدة الدائنة التالية لصالح المذكور أعلاه:

المبلغ	اسم الحساب	رقم الحساب	قابل للسحب بشيكات	سعر الفائدة
١٥٣,٤٦٢,٥٣ ريال	حساب جاري عام	٣٦٢٥٣	نعم	لا يوجد
٢٠,٣٢٤,٦٧ ريال	حساب مخصص لدفع الأجور	٣٦٨٧٨	نعم	لا يوجد

٢ ـ كان العميل ملتزمًا أمامنا مباشرة في التاريخ المشار إليه بالقروض والكمبيالات الآتية:

المبلغ	تاريخ القرض	ميعاد الاستحقاق	سعر الفائدة	وصف الالتزام والضمانات المقدمة.. إلخ
٥٠٠,٠٠٠ ريال	١٤٠٤/١٠/١هـ	١٤٠٥/٣/٣٠هـ	١١٪	قرض بدون ضمان

٣ ـ كان العميل ملتزمًا التزامًا محتملاً في التاريخ المشار إليه كمظهر لكمبيالات مخصومة أو كضامن إلخ بمبلغ: لا يوجد كالتالي:

المبلغ	اسم الساحب	تاريخ الكمبيالة	ميعاد الاستحقاق	ملاحظات

٤ ـ أي التزامات أخرى مباشرة أو محتملة عن خطابات ضمان أو اعتمادات مستندية وخلافه.

لا يوجد

٥ ـ

التاريخ ١٤٠٥/١/١٥هـ (توقيع البنك) البنك الأهلي التجاري

عبدالوهاب باحران

فيستطيع المراجع الخارجي الاطلاع على أوراق المراجعة الخاصة بالمراجعين الداخليين في هذا الشأن. وقد يصل إلى الاقتناع بأنه ليس من الضروري أن يقوم بنفسه بجرد فعلي لهذه الصناديق كجزء من برنامج المراجعة الخاص به.

وإذا كانت النقدية الباقية في نهاية السنة المالية والتي لم يتم إيداعها في البنك تكون مبلغًا كبيرًا فيفضل أن يقوم المراجع بجرد هذه النقدية في تاريخ الميزانية. وقد يقوم المراجع بتحقيق هذه النقدية في أحيان أخرى بالرجوع إلى كشف البنك عن الشهر الأول من السنة المالية الجديدة.

وعند قيام المراجع بجرد أي عهدة من العهد النقدية يجب أن يكون الطرف المسئول عن حفظ هذه العهدة حاضرًا طوال القيام بعملية الجرد ويجب أن يُصرّ المراجع على ذلك. وبعد الانتهاء من عملية الجرد يجب أن يحصل المراجع من الصراف على إقرار مكتوب ومؤرخ بأن الجرد قد تم في حضوره وأن النقدية الموجودة قد أُعيدت بالكامل إليه من المراجع. فقد يكون هناك عجز في النقدية، ولتبرير هذا العجز قد يدعي الصراف فيما بعد أن النقدية كانت سليمة عند تسليمها إلى المراجع. ولذلك فإن هذا الإجراء يؤدي إلى تفادي مثل هذا الادعاء. وإذا كانت النقدية الباقية تمثل مبالغ كبيرة، فقد يستعين المراجع الخارجي بالمراجعين الداخليين في جرد هذه المبالغ على أن يتم ذلك تحت إشرافه.

وكخطوة أولى من خطوات تحقيق النقدية الباقية، يجب تحقيق رقابة تامة على النقدية وعلى جميع الأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية مثل أوراق القبض، والاستثمارات، وإيصالات الإيداع في مخازن الإيداع بالدائرة الجمركية... إلخ. فإذا لم يتم جرد جميع الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت واحد فإن العجز الموجود في أحدها قد تتم تسويته من أحد البنود الأخرى. فقد تباع الأوراق المالية أو ترهن أو قد تظهر أوراق القبض إلى أحد البنوك كضمان للحصول على قرض وتستخدم الحصيلة في تغطية العجز الموجود في النقدية اعتمادًا على أن المراجع لا يقوم بجرد هذه الأصول كلها في وقت واحد.

ويتم تحقيق السيطرة والرقابة على النقدية والأصول القابلة للإحلال بعدة طرق: فقد يتم تجميع هذه الأصول في مكان واحد والقيام بجردها جميعًا في وقت واحد، وقد يقوم عدد من المراجعين بجرد العهد الموجودة في أماكن مختلفة في وقت واحد، وقد يتم التحفظ على هذه الأصول في خزائن مختومة مع التأكد من أن هذه الأختام لم تمس إلى أن تنتهي عملية الجرد بالكامل لجميع الخزائن.

وفي بعض الأحيان قد تشتمل النقدية الباقية على بعض شيكات صادرة من بعض موظفي المشروع أو بعض العملاء (مع قيام الصراف بصرف مقابل هذه الشيكات من النقدية الموجودة في حوزته). وعلى المراجع في هذه الحالة التأكد من سلامة هذه الشيكات وقابليتها للتحصيل. وقد يتم تحقيق ذلك بإيداع هذه الشيكات في بنك المنشأة في أسرع وقت بعد انتهاء السنة المالية ويحتفظ المراجع بنسخة من حافظة الإيداع. وعلى المراجع متابعة تحصيل هذه الشيكات في كشف البنك عن السنة المالية الجديدة للتأكد من تمام تحصيلها وعدم رفضها.

وإذا وجدت فروق بين الجرد والرصيد الدفتري، فيجب أن تشتمل أوراق المراجعة على شرح كامل لهذه الفروق. ويجب مناقشة هذه الفروق مع أحد المديرين المسئولين. وإذا احتوى رصيد النقدية الباقية على بنود غير عادية مثل شيكات مؤجلة التاريخ أو إيصالات سلف اقترضها موظفو المشروع أو مستندات مصروفات لم تتم تسويتها بعد فيجب مناقشة جميع هذه البنود مع أحد المديرين واتخاذ قرار بكيفية التصرف فيها. ويتم عادة عمل قيود تسوية لاستبعاد هذه البنود من النقدية الباقية إذا كانت مبالغها كبيرة.

١٢ ـ إعداد مذكرة التسوية مع حسابات البنوك في تاريخ الميزانية

تحديد المركز النقدي للشركة في نهاية السنة المالية يتطلب أن يقوم المراجع بإعداد مذكرة التسوية بين سجلات البنك كما يظهرها كشف الحساب الوارد منه ودفاتر المنشأة. فإذا كان العميل قد قام بإعداد مذكرة التسوية في نهاية السنة المالية قبل حضور

المراجع، فليس هناك ما يدعو لقيام المراجع بتكرار هذا العمل، وإنما يتعين على المراجع فحص هذه المذكرة بالتفصيل بحيث يصل إلى الاقتناع إلى أنه قد تم إعدادها بطريقة سليمة. وفحص مذكرة التسوية التي قام العميل بإعدادها يتطلب مراجعتها من الناحية الحسابية، ومراجعة الأرصدة مع كشف حساب البنك ومع حساب البنك في دفتر الأستاذ العام، وفحص بنود الخلاف بين دفاتر البنك ودفاتر المنشأة التي هي محل تسوية the reconciling items. وجملة الشيكات المسحوبة خلال الشهر كما تظهرها يومية المدفوعات النقدية يجب أن تساوي مجموع الشيكات المدفوعة بواسطة البنك (والتي قام البنك بردها إلى المنشأة في البلاد التي يحدث فيها ذلك) مضافًا إليها الشيكات المعلقة (التي لم تقدم للصرف) في نهاية المدة مطروحًا منها الشيكات المعلقة في أول المدة. وأهمية فحص مذكرة التسوية التي قام العميل بإعدادها تبدو بوضوح إذا عرفنا أن أي عجز في النقدية يمكن تغطيته بسهولة عن طريق حذف أحد الشيكات من قائمة الشيكات المعلقة في نهاية الفترة، أو عن طريق الخطأ المتعمد في جمع مذكرة التسوية.

وأكثر الطرق شيوعًا لإعداد مذكرة التسوية التي يفضلها المراجعون هي التي تبدأ برصيد البنك كما يظهره كشف البنك وتنتهي بالرصيد غير المعدل كما تظهره سجلات المنشأة. وهذه الطريقة تسمح للمراجع بعمل قيود التسوية التي لها أثر على النقدية مباشرة في ورقة العمل الخاصة بمذكرة التسوية بحيث يمكن المطابقة بين الرصيد النهائي للنقدية وميزان المراجعة الذي يحتفظ به المراجع ضمن أوراق المراجعة.

وتحقيق المراجع لبند النقدية بالبنوك لا يعتبر كاملًا بمجرد موازنة حساب البنك في دفتر الأستاذ العام مع كشف حساب البنك. وإنما يتطلب الأمر التأكد من صحة البنود التي تكون مذكرة التسوية بالرجوع إلى مصادرها الأصلية. فرصيد البنك كما يظهره كشف حساب البنك لا يتم قبوله على علاته وإنما يلزم تحقيقه بالحصول على مصادقة مباشرة من البنك كما سبق أن ذكرنا. ونتناول الآن بالشرح إجراءات التحقيق الأخرى التي ترتبط بمذكرة التسوية.

(ا) فحص الشيكات المرفوضة والبنود الأخرى التي أعاد البنك قيدها على حساب المنشأة

إحدى الوسائل التقليدية لتغطية أي عجز في النقدية عن المراجع تتلخص في إدخال شيك مزيف ضمن النقدية الباقية في نهاية السنة المالية. فإن أشرف المراجع بنفسه على إيداع جميع الشيكات التي دخلت ضمن رصيد النقدية التي تم جردها في البنك، فإن الشيك المزيف لن يتم تحصيله وسيعاد بواسطة البنك وعليه تأشيرة «يرجع للساحب» أو أي تأشيرة أخرى تفيد عدم قابلية الشيك للتحصيل.

أما بالنسبة لشيكات العملاء المرفوضة فهذه يجب قيدها على حساب العميل مباشرة بجعل حساب العميل مدينًا وحساب البنك دائنًا. وفي كثير من الأحيان قد يتم تحصيل الشيك المرفوض إذا أعيد إيداعه بالبنك، والخطورة هنا تكمن في اختلاس قيمة هذه الشيكات وإخفاء هذا الاختلاس باعتبار حساب العميل معدومًا. ولذلك يجب على المراجع فحص التعليمات المصدرة بشأن معالجة الشيكات المرفوضة المرتدة من البنوك بكل دقة والتأكد من أن هذه الشيكات تلقى العناية الواجبة من جانب المختصين في إدارة المشروع.

(ب) فحص جميع الشيكات المعلقة ولم تقدم للصرف لمدة تزيد على ثلاثين يومًا

إذا سمحت المنشأة ببقاء شيكات معلقة (لم تقدم للصرف) لمدة طويلة فإن هذا يؤدي إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدفوعات. فإذا نما إلى علم الموظفين أن شيكات معينة قد بقيت معلقة لمدة طويلة وأن هناك احتمالاً كبيرًا بأن هذه الشيكات لن تقدم للصرف، فإن ذلك قد يُغري هؤلاء الموظفين باستخدام هذه الشيكات في تغطية أي عجز في النقدية عن طريق حذف هذه الشيكات من مذكرة التسوية. فحذف هذه الشيكات سيؤدي إلى زيادة ظاهرية في رصيد حساب المنشأة بالبنك وقد يغري ذلك أحد الموظفين باختلاس مبلغ مماثل من النقدية.

وفي حالة الشيكات المعلقة التي لم تقدم للصرف لمدة طويلة يجب على المراجع الرجوع إلى الأدلة المستندية لهذه الشيكات. كما يجب مناقشة هذه الشيكات مع أحد

كبار المسئولين. والإجراء الطبيعي في مثل هذه الحالات الاتصال بالمستفيد لمعرفة سبب عدم تقديم الشيك للدفع فقد يكون السبب راجعًا إلى وجود نزاع بين المنشأة وبين المستفيد. ويتعين في مثل هذه الحالة إجراء التسوية اللازمة في دفاتر المنشأة لإظهار هذا الالتزام الإضافي. وإذا كانت الشيكات المعلقة لمدد طويلة خاصة بمرتبات أو كوبونات لم تقدم للصرف، فالإجراء الأفضل في هذه الحالة هو إلغاء هذه الشيكات بقيد يؤدي إلى جعل حساب البنك مدينًا وحساب مرتبات أو كوبونات لم يطالب بها أصحابها دائنًا. ومن الواضح أن ذلك سيؤدي إلى تقليل الوقت والجهد الذي يبذل في إعداد مذكرة تسوية البنك، فضلاً عن تقليل فرص ارتكاب أي غش أو انحرافات.

وإذا علمت المنشأة في أي وقت أن هذه الشيكات المعلقة قد فقدت من أصحابها فيجب تبليغ البنك بإيقاف دفع هذه الشيكات ويمكن في هذه الحالة إصدار شيك جديد إلى المستفيد. وتبليغ البنك بإيقاف دفع الشيك يجعل البنك مسئولاً إذا قام بدفع الشيك الموقوف فيما بعد.

١٣ ـ عمل الاختبارات اللازمة للتأكد من أن الدفاتر لم يقيد بها سوى العمليات النقدية الخاصة بالسنة المالية.

لكي تظهر الميزانية الرقم الصحيح للنقدية فيجب أن تشمل الدفاتر جميع العمليات النقدية الخاصة بالسنة المالية من مقبوضات ومدفوعات. ولا يجب أن تشمل أي عمليات نقدية خاصة بالسنة المالية الجديدة. وهو ما يطلق عليه الحد الفاصل بين السنة المالية القديمة والجديدة cutoff of cash بالنسبة للعمليات النقدية. فإذا أمكن للمراجع أن يكون حاضرًا بالمنشأة في يوم انتهاء السنة المالية، فإنه يكون باستطاعته تحقيق هذا الحد الفاصل عن طريق جرد أي مقبوضات لم يتم إيداعها بالبنك. وحينئذ يستحيل على المنشأة أن تدخل في الدفاتر أي مقبوضات تم تسلمها بعد هذه النقطة دون علم المراجع.

وقبل قيام المراجع بجرد النقدية الباقية يجب قيد جميع الشيكات الواردة من العملاء (والتي لم تودع بعد في البنك وبالتالي ستدخل ضمن جرد النقدية الباقية) في

يومية المقبوضات النقدية. ويجب على المراجع مراجعة هذه الشيكات من حيث المبلغ واسم الساحب مع القيود التي عملت في يومية المقبوضات النقدية. فإذا وجد أن الشيكات قد رحلت إلى حسابات أشخاص آخرين خلاف أسماء ساحبي هذه الشيكات فهذا قد يوحي بوجود غش من النوع الذي يطلق عليه (Lapping) أو قد يوحي بوجود غش من نوع آخر.

ومن الواضح أن المراجع لا يستطيع الحضور لدى جميع العملاء في يوم انتهاء السنة المالية لكل مشروع. كما أن هذا الإجراء ليس ضروريًا لتحقيق بند النقدية بطريقة مرضية. وكبديل لحضور المراجع في نهاية السنة المالية وجرد النقدية فإن المراجع يستطيع مراجعة ما يسمى بالحد الفاصل للنقدية بالتأكد من أن النقدية بالطريق (النقدية التي لم تظهر بكشف البنك) الظاهرة في مذكرة تسوية البنك، قد ظهرت كإيداعات في كشف حساب البنك في أول يوم عمل في السنة المالية الجديدة. فعدم إيداع مقبوضات اليوم الأخير من السنة المالية فورًا في البنك يوحي بأن النقدية التي تم تسلمها فيما بعد قد أضيفت إلى هذه المبالغ ويؤدي ذلك إلى إظهار رصيد النقدية في الميزانية بأعلى من قيمته الحقيقية. وقد يكون هذا هو المقصود.

وبالنسبة للمدفوعات، فللتأكد من أن الدفاتر لم تحتو إلا على المدفوعات الخاصة بالسنة المالية، فيجب على المراجع إذا كان حاضرًا بالمنشأة يوم انتهاء السنة المالية أخذ رقم آخر شيك سحب على كل بنك من البنوك التي تتعامل معها المنشأة، ويجب عليه أن يتحرى عما إذا كانت جميع الشيكات إلى هذا الرقم قد أرسلت إلى أصحابها بالبريد. فلتحسين معدل السيولة الجارية تلجأ بعض المشروعات إلى إعداد شيكات لأمر الدائنين وقيد هذه الشيكات في يومية المدفوعات النقدية في اليوم الأخير من السنة المالية، بدون وجود أي نية لإرسال هذه الشيكات إلى أصحابها إلا بعد عدة أيام وربما أسابيع من انتهاء السنة المالية. فأخذ المراجع لرقم آخر شيك مقيد بيومية المدفوعات النقدية يمنع المنشأة من إضافة شيكات أخرى بعد هذا الرقم وإلا أدى الأمر إلى اكتشافها بواسطة المراجع. ويجب على المراجع أيضًا إذا كان حاضرًا يوم انتهاء السنة

المـالية أن يستوثق من أن جميع الشيكات التي قيدت في يومية المدفوعات النقدية قد أرسلت إلى أصحابها فعلاً بالبريد قبل نهاية السنة المالية.

أما إذا لم يتمكن المراجع من الحضور إلى المنشأة في يوم انتهاء السنة المالية فيمكنه ملاحظة المدة التي تمضي بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ تقديم الشيكات المعلقة للدفع في السنة المالية الجديدة، وهذا هو ما سنتناوله بالشرح حالاً.

١٤ ـ الحصول على كشف حساب من البنك يغطى على الأقل مدة سبعة أيام عمل بعد تاريخ الميزانية (Cutoff bank statement)

هذا الإجراء يتطلب من المراجع أن يحصل على كشف حساب من البنك يغطي عادة مدة سبعة إلى عشرة أيام عمل على الأقل بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للمشروع. وتختلف هذه المـدة باختـلاف حجم المشروع. ففي حالة المشروعات الكبيرة والذي يكـون حجم عملياتهـا ضخـمًا تكفي مدة سبعة إلى عشرة أيام. أما في المشروعات الصغيرة فكشف الحساب قد يغطي مدة أسبوعين وربما شهر. وتقوم المنشأة بالكتابة إلى البنك لكي يرسل كشف الحساب المطلوب رأسًا إلى المراجع على عنوان مكتبه (ومعه الشيكات المدفوعة خلال المدة). ويهدف المراجع من الحصول على هذا الكشف إلى متابعة البنود المعلقة الواردة بمذكرة التسوية فيه (النقدية بالطريق، والشيكات التي لم تقدم للصرف). فبما أن هذه العمليات قد قيدت في دفاتر المنشأة قبل نهاية السنة المالية فيفترض أنها ستظهر في كشف البنك خلال الفترة التي يغطيها هذا الكشف من السنة المالية الجديدة.

وكما سبق أن ذكرنا فإن إحدى طرق تحقيق أن الدفاتر تظهر المدفوعات الحقيقية الخاصة بالسنة المالية هي حصول المراجع على رقم آخر شيك تم إصداره في نهاية السنة المـالية. وكبـديل آخـر لذلك يقوم المراجع بفحص الشيكات التي وردت في كشف الحساب المرسل إليه من البنك. فبالنسبة للشيكات التي ظهرت في مذكرة التسوية في نهاية السنة المالية كأنها شيكات معلقة لم تقدم للصرف فيجب على المراجع ملاحظة

تواريخ دفع هذه الشيكات بواسطة البنك في المدة الجديدة. فإذا كانت هذه المدة أطول من اللازم فإن ذلك يوحي بأن هذه الشيكات لم ترسل إلى أصحابها بالبريد إلا بعد مضي فترة من نهاية السنة المالية للمشروع. وقيد التسوية في مثل هذه الحالة هو جعل حساب النقدية بالبنك مدينًا وحساب الدائنين دائنًا.

وعند فحص كشف البنك عن السنة المالية الجديدة يجب أن يتحرى المراجع عما إذا كان الكشف يحتوي على شيكات مدفوعة صدرت قبل نهاية السنة المالية ولم تظهر ضمن قائمة الشيكات المعلقة التي لم تقدم للصرف في نهاية السنة المالية. وبهذه الطريقة فإن كشف الحساب الذي يرسل إلى المراجع عن السنة الجديدة يعطي تأكيدًا للمراجع بأنه لم تحدث أي زيادة متعمدة في رقم النقدية بالبنوك الظاهر في الميزانية عن طريق حذف واحد أو أكثر من قائمة الشيكات المعلقة التي لم تقدم للصرف.

١٥ ـ مراجعة جميع التحويلات بين حسابات البنوك عن الأسبوع الأخير من السنة المالية والأسبوع الأول من السنة المالية الجديدة

وتهدف مراجعة التحويلات بين البنوك إلى إظهار أي زيادة متعمدة في أرصدة البنوك عن طريق نوع من الغش يسمى (Kiting). فكثير من المشروعات تحتفظ بحسابات مع أكثر من بنك. ويستدعي الأمر في أحيان كثيرة إجراء تحويلات من بنك إلى آخر. وعند سحب شيك على أحد البنوك وإيداعه في بنك آخر فإنه تمضي عادة عدة أيام (يطلق عليها مدة المقاصة) قبل تحصيل الشيك من البنك المسحوب عليه. وفي خلال تلك المدة فإن قيمة هذا الشيك تكون داخلة في الرصيد المودع لدى كلا البنكين. وتطلق كلمة (Kiting) على التلاعب الذي يستخدم هذه الزيادة المؤقتة في أرصدة البنوك في زيادة رقم الأرباح، أو لتغطية العجز في النقدية، أو لتمويل احتياجات المنشأة من النقود لفترات قصيرة.

ويستطيع المراجع بسهولة اكتشاف أي تلاعب من هذا النوع بإعداد كشف بالتحويلات بين البنوك يغطي بضعة أيام قبل وبعد تاريخ الميزانية. فورقة العمل هذه

تبين جميع التحويلات بين البنوك وتظهر تواريخ قيد هذه المقبوضات والمدفوعات في دفاتر النقدية وفي كشوف حسابات البنوك. وفيما يلي مثال لكشف التحويلات بين البنوك:

	حسابات البنوك			تاريخ السحب		تاريخ الايداع	
رقم الشيك	من	إلى	المبلغ	الدفاتر	البنك	الدفاتر	البنك
٥٣٢٤	الجاري العام	الأجور	٧٥٣٢٠	١٢/٢٩	١/٣	١٢/٢٩	١٢/٢٩
٦٤٣٢	الجاري العام	فرع الدمام	٣٣٤١٥	١/٢	١/٤	١٢/٢٩	١٢/٢٩
٦٤٥٠	فرع جدة	الجاري العام	٢٠٠٠٠	١/٣	١/٥	١/٣	١٢/٣٠

فبمقارنة التواريخ في ورقة العمل الموضحة أعلاه يستطيع المراجع اكتشاف ما إذا كان قد حدث تلاعب في الأرصدة النقدية أم لا. فالزيادة في حسابات أحد البنوك والنقص في حساب بنك آخر يجب أن يتم تسجيلها في دفاتر النقدية في السنة المالية نفسها. فيلاحظ أن الشيك رقم ٦٤٣٢ قد تم قيده في دفاتر النقدية كإيداعات في حساب فرع الدمام في ١٢/٢٩ وكمسحوبات من الحساب الجاري العام بتاريخ ١/٢. وكنتيجة لقيد الجانب المدين من العملية في فترة مالية، والجانب الدائن في فترة مالية أخرى، فإنه يترتب على ذلك زيادة في رقم النقدية في ١٢/٣٠. ولكي نحافظ على توازن يومية المقبوضات النقدية فيجب أن نجعل أحد الحسابات دائنًا في ١٢/٣٠ ليقابل القيد الذي عمل في الجانب المدين من حساب النقدية بالبنك. فإذا رحل المبلغ إلى الجانب الدائن من أحد حسابات الإيرادات فيترتب على ذلك زيادة في رقم الأرباح، بالإضافة إلى الزيادة في رقم النقدية. وهذا النوع من التلاعب قد تتعمد إدارة المشروع القيام به للتلاعب في نتيجة الأعمال والمركز المالي للمشروع.

وقد يكون الهدف من هذا النوع من الغش إخفاء العجز في النقدية. وكمثال على ذلك نفترض أن أحد الموظفين الكبار قام باختلاس مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال من حساب الشركة الجاري العام. فلتغطية هذا العجز في ١٢/٣٠ قام هذا الموظف بسحب شيك لتحويل مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال من فرع جدة إلى حساب جاري الشركة العام. وقام الموظف المذكور بإيداع هذا الشيك في الحساب الجاري العام بتاريخ

١٢/٣٠، ولكنه قام بتسجيل التحويل في الدفاتر المحاسبية في أوائل المحرم. ففي ١٢/٣٠ زاد الحساب الجاري العام (وبذلك تم تغطية العجز) ولكن حساب فرع جدة لم ينقص في التاريخ نفسه وبذلك تتوازن الدفاتر في ١٢/٣٠ ولا ينكشف الاختلاس. وبطبيعة الحال سيعود العجز إلى الظهور مرة أخرى في خلال بضعة أيام عندما يصرف الشيك من حساب فرع جدة في ١/٥. وكشف التحويلات بين البنوك يكشف مثل هذا النوع من الغش لأن عملية الإيداع ظهرت في كشف حساب البنك الجاري العام في ذي الحجة، بينما لم تقيد العملية في دفاتر النقدية إلا في شهر المحرم. والشيك رقم ٦٤٥٠ في كشف التحويلات يعطي كما رأينا مثالاً لمثل هذا النوع من الغش.

أما النوع الثالث من أنواع الـ (Kiting) فيستغل فترة التحصيل أو فترة المقاصة لمقابلة أي احتياجات نقدية قصيرة الأجل. فعلى سبيل المثال نفترض أن المشروع ليست لديه أرصدة نقدية كافية لمقابلة الأجور المستحقة الدفع في نهاية الشهر. فقامت الشركة بسحب شيك على حسابها الجاري العام في أحد البنوك، وقامت بإيداع هذا الشيك في حساب الشركة المخصص لدفع الأجور في بنك آخر، على أساس أن الشيك لن يقدم للدفع إلا بعد بضعة أيام تكون الشركة في خلالها قد قامت بتدبير المبلغ المطلوب وإيداعه في الحساب الجاري العام. فإذا تم قيد مثل هذا التحويل بطريقة سليمة في الدفاتر فإن هذا النوع من الـ (Kiting) لا يؤدي إلى أي أخطاء في رقم النقدية الذي يظهر في الميزانية. والشيك رقم ٥٣٢٤ يعطى مثالاً لذلك. ومع ذلك فإن كثيراً من البنوك لا تشجع هذه العملية وقد لا تسمح للعميل بالسحب من الحساب إلا بعد تحصيل الشيك المودع في الحساب.

١٦ ـ التأكد من صحة إظهار النقدية بالميزانية

تظهر النقدية عادة في الميزانية كرقم واحد تحت اسم «النقدية في الصندوق والبنوك». وليس هناك أي فائدة تذكر لمستخدمي القوائم المالية من إظهار النقدية في الصندوق على حدة منفصلة عن النقدية بالبنوك، أو إظهار الأرقام المودعة في كل بنك على حدة. ورقم النقدية الذي تظهره الميزانية يجب أن يكون حرًّا أو متاحًا للاستخدام

العام لأغراض المشروع. ولذلك فإن البنود التالية إذا كانت جوهرية في قيمتها يجب استبعادها من رقم النقدية في الصندوق والبنوك وإظهارها كبند مستقل ضمن الأصول المتداولة أو غير المتداولة. ويتوقف ذلك على قابليتها للاستخدام في سداد التزامات المنشأة:

١ - المبالغ المخصصة لاستبدال الأصول الثابتة أو للتوسع الاستثماري عن طريق شراء آلات جديدة، وكذلك النقدية المودعة في البنك كاستثمار لسداد الالتزامات الطويلة الأجل كالسندات، وكذلك جميع المبالغ المخصصة لغير أغراض رأس المال العامل.

٢ - الودائع لأجل أو شهادات الودائع لأجل إذا كانت قيمتها جوهرية.

٣ - الأرصدة بالعملات الأجنبية التي لا تستخدم لأغراض المشروع في الخارج والتي لا يمكن تحويلها إلى العملة المحلية لوجود قيود على هذه التحويلات.

٤ - التأمينات المودعة لدى الغير من أي نوع سواء كانت متعلقة بعقود أو تأمينات خطابات ضمان أو اعتمادات مستندية وخلافه.

الأرصدة المعوضة

قد تنص عقود القروض الطويلة الأجل مع البنوك على التزام المقترض بالاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد (عادة حوالي ٢٠٪) في حسابه الجاري بالبنك. وهذا الالتزام معناه أن المقترض في الحقيقة لا يستطيع استخدام سوى ٨٠٪ من القرض وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي على القرض يكون أعلى من السعر المتفق عليه.

وفي معظم الأحيان يكون الاتفاق بين الشركة المقترضة والبنك بشأن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد المعوض اتفاقًا وديًّا غير مكتوب. وفي أحيان أخرى قد تتوقع بعض البنوك أن يحتفظ العميل في حسابه برصيد معوض (Compensating balance) يبلغ ١٥٪ أو ٢٠٪ من القرض، ولكنها لا تطلب من العميل ذلك أو تصر عليه. وفي بعض الحالات القليلة المحدودة قد يكون المقترض مقيدًا قانونًا بعدم سحب رصيد الحد الأدنى المتفق عليه خلال مدة القرض. وفي الحالات القليلة التي يكون فيها العميل

ملزمًا قانونًا بالاحتفاظ بالحد الأدنى فيجب استبعاد هذه الأرصدة من بند النقدية في الميزانية. أما في غير ذلك من الحالات فيكتفى بالإشارة إليها في شكل ملحوظات على الميزانية.

تزيين أو تحسين الميزانية

تحسين أو تزيين الميزانية (Window dressing) هو اصطلاح يطلق على بعض الإجراءات التي تتخذ قبل تاريخ الميزانية بفترة قصيرة بهدف تحسين مركز الشركة النقدي أو معدل السيولة الجارية أو بهدف تحسين مركز الشركة المالي بصفة عامة. فعلى سبيل المثال إذا تركت يومية المقبوضات «مفتوحة» لبضعة أيام بعد انتهاء السنة المالية فإنه يترتب على ذلك زيادة في رقم النقدية الذي يظهر في الميزانية بمقبوضات حصلت فعلاً بعد تاريخ الميزانية. ومن الأعمال الأخرى التي قد تتخذ لتحسين مركز الشركة النقدي قيام موظفي الشركة برد المبالغ التي اقترضوها من الشركة قبل تاريخ الميزانية بفترة قصيرة، وإعادة اقتراض هذه المبالغ مرة أخرى بعد تاريخ الميزانية مباشرة. وهذا الإجراء كالإجراء الأول يؤدي إلى جعل القوائم المالية مضللة.

وعلى الرغم مما تقدم فهناك بعض الإجراءات التي تقوم بها كثير من الشركات لتحسين مركزها المالي، إلا أن ذلك لا يستدعي اتخاذ أي إجراء مضاد من جانب المراجع. فكثير من الشركات تقوم بجهد كبير في أواخر السنة المالية الهدف منه سرعة إرسال البضاعة إلى العملاء، والضغط على المدينين لسداد المستحق عليهم وفي أحيان أخرى تقوم الشركة بسداد جزء كبير من المبالغ المستحقة للدائنين. وهذه التصرفات جميعها تؤدي إلى تحسين المركز المالي إلا أنها جميعًا إجراءات مشروعة لا يمكن الاعتراض عليها.

الفصل الحادي عشر

الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى
Marketable Securities & Other Investments

- أهداف المراجع من فحص الاستثمارات
- الرقابة الداخلية الخاصة بالاستثمارات
- برنامج المراجعة الخاص بالاستثمارات
- الاستثمارات الأخرى

في المنشآت المالية مثل البنوك وشركات التأمين تعتبر الاستثمارات والدخل الناتج منها من المشكلات المحاسبية الرئيسة، في حين أنه في المنشآت التجارية يقل الاهتمام كثيراً بهذا النوع من الأصول. ولذلك فإنه عند حصول إحدى المنشآت التجارية على بعض الاستثمارات تميل الإجراءات المحاسبية المتخذة إلى أن تتصف بالتساهل وعدم الرسمية عما يكون عليه الحال في حالة حصول إحدى المنشآت المالية على مثل هذا النوع من الأصول. إلا أن قلة عدد العمليات في مثل هذا النوع من الأصول في حالة المنشآت التجارية يجب ألا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية المشكلات المتعلقة بهذا الأصل.

وتطلق كلمة استثمارات على نوعين من الاستثمارات الأول وهو الغالب والأعم وتتكون من الاستثمارات في أسهم وسندات. أما النوع الثاني من الاستثمارات فيتكون من شهادات الإيداع في البنوك، وما يطلق عليه (Commercial paper) وهي عبارة عن سندات أو كمبيالات قصيرة الأجل لمدة سنة أو أقل وتصدرها معظم الشركات العالمية

الكبـيرة. ويشمـل النوع الثاني من الاستثمارات أيضًا القيمة الاستردادية أو التنازلية لبوالص التأمين على الحياة.

وتلجأ المشروعات إلى الاستثمار في الأوراق المالية لأسباب عديدة. ففي بعض أنواع المشروعات قد تتصف عمليات المشروع بالموسمية ولذلك تلجأ هذه المشروعات إلى استثمار مواردها النقدية الكبيرة التي لا تكون مطلوبة في فترة الركود وقلة النشاط في أوراق مالية بدلًا من بقـاء هذه المـوارد عاطلة وغـير منتجة. ويعتبر الاستثمار المؤقت للنقـدية العـاطلة في أوراق مالية قابلة للبيع عنـد الحاجة (أوراق مدرجة في جدول الأسعـار بإحـدى البـورصات) من السياسات المالية الرشيدة. فمثل هذا النوع من الاستثمار يعتبر احتياطيًا نقديًا من الدرجة الثانية قابلًا للتحويل إلى نقود في أي وقت، ويغل في الوقت نفسه عائدًا ولو أنه قليل إلا أنه يتصف بالثبات. وفي بعض الأحيان قد تلجأ إدارة بعض المشروعات إلى الاحتفاظ باستثمارات في أوراق مالية من هذا النوع بصفة شبه دائمة.

وقد تلجأ بعض المشروعات إلى الاستثمار في الأوراق المالية بهدف السيطرة أو الاحتفاظ بنفوذ على بعض الشركات الأخرى. والوسيلة الرئيسة لتحقيق السيطرة على الشركات التابعة تتم عن طريق الاستثمار في الأسهم العادية لهذه الشركات. إلا أنه في كثير من الأحيان قد يجد المراجع أن إحدى الشركات قد قامت بإقراض شركة أخرى من شركات المجموعة عن طريق الحصول على سندات أو أوراق تجارية من الشركة المقترضة.

أهداف المراجع من فحص الاستثمارات

يهدف المراجع عند فحصه للاستثمارات في أوراق مالية إلى التأكد من وجود رقابة داخلية كافية على هذه الأوراق وعلى الإيراد أو الدخل الذي ينتج منها. أما أهداف المراجع الأخرى من هذا الفحص فتشمل أن الأوراق المالية موجودة فعلًا وأنها مملوكة للعميل، وأنه قد تم تقويمها بطريقة عادلة طبقًا للأصول المحاسبية المتعارف عليها.

وأنه قد تم تبويبها في الميزانية التبويب السليم. وبالإضافة إلى هذه الأهداف فإن عمل المراجع بخصوص هذا البند يهدف أيضًا إلى التأكد من أن جميع الإيراد الناشىء من هذه الاستثمارات قد تم تحصيله وقيده في الدفاتر في الوقت المناسب. ولذلك فإن تحقيق بنـد الاستثمارات يشمل تحليل الحسابات الأخرى المرتبطة بها مثل كوبونات الأرباح والفوائد المقبوضة، والإيرادات والفوائد المستحقة، والربح أو الخسارة الناشئة عن بيع بعض هذه الأوراق خلال السنة المالية.

الرقابة الداخلية الخاصة بالاستثمارات

بما أن معظم الأوراق المالية قابلة للتداول فإن مشكلة الحماية المادية لهذه الأوراق تأخذ الأهمية نفسها كما في حالة النقدية وأوراق القبض.

ويتوقف العمل الذي يقوم به المراجع عند فحصه لبند الاستثمارات على نظام الرقابة الداخلية الخاصة بهذا البند طبقًا لظروف كل حالة. وعند قيام المراجع بفحص نظام الـرقـابة الداخلية الخاص بالاستثمارات فإنه يستطيع أن يلفت نظر المنشأة إلى الثغرات الموجودة وإلى اقتراح التغييرات المطلوبة في السجلات والإجراءات التي تؤدي إلى تقليل فرص الغش أو الأخطاء المتعلقة بهذا البند.

والعناصر الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات تتكون مما يلي:

١ - الفصل في الواجبات بين المسئول عن التصريح بشراء وبيع الأوراق، وبين المسئـول عن حفظ هذه الأوراق، وبـين المسئول عن إمساك السجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأوراق.

٢ - يجب الاحتفـاظ بسجـلات تفصيلية كاملة لجميع الأوراق المالية المملوكة للمنشأة، وللإيراد الناشىء من هذه الأوراق سواء في شكل كوبونات أرباح أو فوائد.

٣ - التصريح بجميع عمليات الشراء أو البيع بواسطة أشخاص مسئولين.

٤ - تسجيل الأوراق المالية باسم الشركة أو المشروع.

٥ ـ الجرد الفعلي الدوري للأوراق المالية بواسطة المراجع الداخلي أو بواسطة شخص لا علاقة له باعتماد شراء أو بيع هذه الأوراق، أو بالاحتفاظ بها، أو بإمساك السجلات المحاسبية المتعلقة بها.

وفي كثير من الأحيان يتم الفصل بين وظيفتي الاحتفاظ بالأوراق وإمساك السجلات المحاسبية المتعلقة بها عن طريق إيداع الأوراق كأمانة بأحد البنوك. ويتولى البنك في هذه الحالة الاحتفاظ بالأوراق في خزائنه وكيلاً عن المنشأة، وتحصيل الكوبونات المتعلقة بهذه الأوراق. وبما أن البنك لا علاقة له مباشرة بالشخص المسئول عن الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأوراق، فإن فرص الغش الناشئة عن التلاعب في السجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأوراق تقل إلى حد كبير. كما أن المنشأة تأمن على الأوراق من السرقة أو الضياع أو الحريق لأن البنك يحتفظ بهذه الأوراق في خزائن غير قابلة للحريق. فإذا لم يتيسر إيداع الأوراق كأمانة بأحد البنوك، فإنه يجب على الأقل تأجير إحدى الخزائن بأحد البنوك وإيداع الأوراق بهذه الخزينة بحيث لا تفتح هذه الخزينة إلا بمعرفة وحضور اثنين أو أكثر من موظفي الشركة يكونون مسئولين عن ذلك مسئولية مشتركة. ويحتفظ في الخزينة بقائمة بالأوراق المودعة فيها، ويسجل على هذه القائمة أي إضافات جديدة أو مسحوبات من هذه الأوراق مع توقيع جميع الحاضرين وذكر التاريخ. ويتم تأجير هذه الخزينة باسم الشركة وليس باسم أحد الأشخاص.

ويجب الاحتفاظ بسجلات تفصيلية كاملة لجميع الأوراق المملوكة ولجميع الأوراق الأخرى التي تحتفظ بها المنشأة لحساب الغير. ويعتبر ذلك عنصرًا أساسيًا من عناصر أي نظام فعال للرقابة الداخلية كما سبق أن ذكرنا. وتتكون هذه السجلات عادة من دفتر أستاذ مساعد للاستثمارات يفتح فيه حساب لكل نوع من هذه الاستثمارات يبين فيه أرقام الشهادات الخاصة بهذه الأوراق وقيمتها الإسمية، وعدد الأسهم، وتاريخ الشراء، واسم السمسار الذي تم عن طريقه شراء هذه الأوراق، وتكلفة هذه الأوراق، والإيرادات التي تم تسلمها في شكل كوبونات أرباح أو فوائد مقبوضة. وفي

حالة بعض الأوراق ذات العائد المنتظم يجب مراقبة تحصيل هذه الإيرادات في موعدها المحدد والتحري عن أسباب أي تأخير في تسلم هذه الإيرادات.

ولا يجب أن تتم أي عمليات شراء أو بيع لهذه الأوراق إلا بموافقة مكتوبة لأحد الأشخاص المسئولين أو بواسطة لجنة من لجان مجلس الإدارة. ويجب أن يتصف نظام التصريح بالشراء أو البيع بالمرونة بحيث لا يمنع الشركة من التصرف السريع للاستفادة من تقلبات الأسعار في سوق الأوراق المالية. ويتم ذلك عادة بحصر سلطة التصريح بالشراء أو البيع في أحد المديرين المسئولين على أن يخضع هذا المدير لمتابعة ورقابة مستمرة من جانب إحدى لجان مجلس إدارة الشركة.

وفي بعض الأحيان قد يجد المراجع أن الأوراق المالية مسجلة باسم أحد المديرين أو باسم أحد الأشخاص وليس باسم الشركة. ويجب على المراجع عدم تشجيع ذلك لأن الإجراء السليم هو تسجيل الأوراق باسم الشركة في تاريخ الشراء لأن ذلك يقلل من خطر الغش الذي قد ينشأ من تحويل هذه الأوراق أو نقل ملكيتها لأي غرض غير مشروع لم يتم التصريح به، ومثال ذلك إيداع هذه الأوراق في أحد البنوك كضمان للحصول على قرض.

ويجب أن يقوم أحد المراجعين الداخليين أو أحد الموظفين المسئولين بصفة متكررة بجرد الأوراق المالية الموجودة فعلاً والتأكد من تطابق أرقامها وأوصافها الأخرى المميزة مع السجلات المحاسبية، وإجراء المطابقة بين دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات وحساب الاستثمارات الإجمالي في دفتر الأستاذ العام. وهذا الإجراء من شأنه تكملة الإجراءات الرقابية الأخرى التي تنشأ عن الفصل بين وظائف التصريح بالعمليات، والاحتفاظ بالأوراق، وإمساك السجلات المحاسبية الخاصة بهذا الأصل.

برنامج المراجعة الخاص بالاستثمارات

نورد فيما يلي الإجراءات المعتادة التي يتخذها المراجع لتحقيق الأهداف التي سبق شرحها في الجزء الأول من هذا الباب. وتتوقف الإجراءات التي تتخذ في كل حالة على فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات لدى العميل المختص.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات

١ ـ إعداد وصف تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات.
٢ ـ متابعة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية خلال النظام.
٣ ـ دراسة تقارير المراجعين الداخليين فيما يتعلق بفحصهم الفعلي للأوراق المالية.
٤ ـ دراسة التقارير الشهرية التي يعدها أحد موظفي العميل المسئولين عن الأوراق المالية المملوكة والمشتراة والمباعة والإيراد المحصل.
٥ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية المستخدم.

اختبارات تحقيق العمليات وأرصدة نهاية العام لبند الاستثمارات

٦ ـ إعداد كشف تحليلي لحسابات الاستثمارات في أوراق مالية وإيرادات هذه الأوراق.
٧ ـ الجرد الفعلي للأوراق الموجودة ومقارنة أرقامها المسلسلة مع أوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة.
٨ ـ الحصول على مصادقات عن الأوراق المالية المودعة لدى الغير.
٩ ـ تحقيق عمليات شراء وبيع الأوراق المالية خلال السنة المالية ولفترة قصيرة بعد تاريخ الميزانية.
١٠ ـ تحقيق الأرباح أو الخسائر الناشئة عن عمليات بيع بعض الأوراق المالية خلال السنة المالية والحصول على المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية.
١١ ـ إعداد حسبة مستقلة للإيرادات التي كان يجب تسلمها عن طريق الرجوع إلى نشرات البورصات وأي مصادر أخرى خارجية.
١٢ ـ فحص المعالجة المحاسبية للاستثمارات في شركات تابعة وفي شركات أخرى لها علاقة مشتركة.
١٣ ـ تحديد القيمة السوقية للأوراق المالية في تاريخ الميزانية.
١٤ ـ التأكد من صحة إظهار الأوراق المالية في القوائم المالية.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ إعداد وصف تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات

لدراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات لدى العميل المختص يقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تحتوي على وصف تفصيلي للنظام المستخدم. ويشتمل هذا الوصف على تحديد: (١) الموظف المختص أو اللجنة المسئولة عن اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأوراق المالية. (٢) الموظفين المختصين بحفظ الأوراق المالية ومكان حفظ هذه الأوراق. (٣) الأشخاص المسئولين عن إمساك السجلات المحاسبية الخاصة بالأوراق المالية.

وفي حالة الشركات الصغيرة التي لا يكون لديها قدر كبير من عمليات الاستثمار في أوراق مالية يستطيع المراجع بسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق الاستفسار من الموظفين المختصين. ويجب أن يقوم المراجع في هذه الحالة بإعداد بيان مكتوب بالمعلومات التي حصل عليها ضمن أوراق المراجعة الخاصة به. أما في حالة الشركات الكبيرة فيمكن استخدام أسلوب خرائط التتبع أو التدفق flowcharts لبيان كيفية الفصل بين الواجبات والإجراءات والمستندات المطلوبة لاعتماد وتنفيذ وتسجيل هذه العمليات. ويمكن أيضًا في حالة الشركات الكبيرة الاعتماد على أسلوب قوائم الاستقصاء لمعرفة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بهذا النوع من العمليات.

٢ ـ متابعة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية خلال النظام

بفرض أنه من المعلومات التي حصل عليها المراجع نتيجة للإجراء رقم (١) السابق ذكره تبين أن جميع عمليات شراء وبيع الأوراق المالية يجب أن يتم التصريح بها مقدمًا من إحدى لجان مجلس الإدارة، وأن جميع عمليات الشراء تتم عن طريق أحد سماسرة الأوراق المالية وأن جميع الأوراق المالية يتم الاحتفاظ بها في خزينة مستأجرة لدى أحد البنوك وأن هناك دفتر أستاذ فرعي للاستثمارات ن لد فيه جميع التفاصيل الخاصة بعمليات الأوراق المالية.

فإن اختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية تتطلب من المراجع متابعة بعض عمليات مختارة خلال النظام للحصول على دليل يؤكد أن هذه الإجراءات الرقابية يتم تنفيذها فعلاً. فعلى سبيل المثال يستطيع المراجع تتبع إحدى عمليات الشراء التي تمت بالرجوع إلى محضر اجتماعات لجنة مجلس الإدارة المختصة والتأكد من وجود تصريح بهذه العملية قبل تاريخ الشراء. ويقوم المراجع أيضًا بفحص الأدلة المستندية الخاصة بإصدار أمر الشراء إلى السمسار المختص من جانب المدير المالي، والأخطار الوارد من السمسار بتسلم أمر الشراء وتنفيذ العملية. ومن المستندات الأخرى التي يجب فحصها فاتـورة السمسـار والشيك المدفوع إلى السمسار وفاء لمستحقاته والخطاب الوارد من السمسار الذي يفيد تسليم الشهادة الخاصة بالأوراق المشتراة. ويجب على المراجع أيضًا تتبع الأوراق الجديدة المشتراة في حسابها المختص بدفتر الأستاذ الفرعي للاستثمارات وفي التقرير الشهري الذي يعده المدير المالي والذي يلخص جميع عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والإيرادات المحصلة خلال الشهر والأوراق المملوكة والموجودة تحت يد المنشأة في نهاية الشهر.

٣ ـ فحص تقـاريـر المـراجعـين الداخليين فيما يتعلق بالجرد الفعلي الفوري للأوراق المالية

في الشركات الكبيرة يقوم المراجعون الداخليون بجرد فعلي مفاجىء للأوراق المالية المملوكة للمنشأة في خزائن البنوك المستأجرة أو في أي مكان آخر توجد فيه هذه الأوراق. وفحص المراجع الخارجي لتقارير المراجعين الداخليين في هذا الشأن ومناقشة هذه التقارير معهم يعطيه دليلاً إضافيًا على مدى تنفيذ إجراءات نظام الرقابة الداخلية المستخدم. ويتوقف مدى اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعين الداخليين على مؤهـلات المـراجعـين الداخليين وخبرتهم المهنية، وعلى درجة استقلالهم في الخريطة التنظيمية للمنشأة، وعلى نوعية تقاريرهم وأوراق المراجعة الخاصة بهم. فبما أن المراجعة الداخلية في حد ذاتها تعتبر عنصرًا من عناصر نظام الرقابة الداخلية ككل، ولذلك فمن المنطقي أن يعطي المراجع الخارجي أهمية فائقة لعمل المراجعين الداخليين وأن يقوم بتقويم هذا العمل كجزء من فحصه وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية ككل.

٤ ـ دراسة التقارير الشهرية التي يعدها أحد موظفي العميل عن الأوراق المالية المملوكة، والمشتراة والمبيعة، والإيراد المحصل

في الشركات المنظمة تنظيمًا جيدًا يقوم المدير المالي بإعداد تقرير شهري يقدم إلى إحدى لجان مجلس الإدارة المختصة بشئون الاستثمار في الأوراق المالية. ويبين هذا التقرير الأوراق المالية المملوكة للمنشأة في أول الشهر، والمشتريات والمبيعات خلال الشهر، والأرباح أو الخسائر الناشئة عن الأوراق المباعة خلال الشهر، وجميع كوبونات الإيرادات المحصلة خلال الشهر، والأوراق المملوكة للمنشأة في نهاية الشهر. وهذا التقرير يعتبر من الوسائل الفعالة لتقوية نظام الرقابة الداخلية ويسلط الأضواء على إجراءات التصريح بعمليات الأوراق المالية والسياسات المتبعة في هذا الشأن ومتابعة النتائج المحققة. ومثل هذا الإجراء الذي يأخذ صفة الرسمية في نهاية كل شهر يعتبر من الوسائل الفعالة لمنع أي نوع من أنواع الغش الخاص بالأوراق المالية.

٥ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات

بعد إعداد البيان الخاص بنظام الرقابة الداخلية المستخدم وبعد إجراء اختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية السابق الإشارة إليها، يصبح المراجع في وضع يمكنه من تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالاستثمارات الذي يستخدمه العميل. وهذا هو الوقت المناسب لذكر توصيات المراجع إلى العميل بشأن التحسينات المطلوبة التي يمكن إدخالها على نظام الرقابة الداخلية المستخدم:

وبعد قيام المراجع بفحص نظام الرقابة الداخلية المستخدم ومعرفة نقاط القوة والضعف في هذا النظام يستطيع المراجع تحديد اختبارات تحقيق العمليات التي يجب عليه القيام بها.

ونورد فيما يلي اختبارات تحقيق الاستثمارات المعتادة التي يقوم بها المراجع في هذا الشأن.

اختبارات تحقيق العمليات

٦ - إعداد كشف تحليلي لحسابات الاستثمار في أوراق مالية وإيرادات هذه الأوراق:

يقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تبين تحليل التغيرات في حساب الأوراق المالية خلال السنة المالية. ونقطة البداية في هذا التحليل هي الرصيد الافتتاحي في أول المدة لكل نوع من أنواع الاستثمارات معبراً عنه بالتكلفة وبالقيمة الإسمية. ويتم تحقيق هذه الأرقام بالرجوع إلى أوراق المراجعة عن العام الماضي. ويبين التحليل أيضًا المشتريات والمبيعات خلال السنة المالية، والربح أو الخسارة الناشىء عن عمليات البيع، والأرصدة في نهاية المدة بالتكلفة وبالقيمة السوقية في تاريخ الميزانية. كما يوضح التحليل أيضًا الإيرادات من الأرباح والفوائد التي تم تحصيلها خلال السنة المالية.

٧ - الجرد الفعلي للأوراق الموجودة ومقارنة أرقامها المسلسلة مع أوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة

لتحقيق وجود الأوراق المالية وملكيتها يقوم المراجع بالجرد الفعلي للأوراق المالية الموجودة في حوزة العميل. ويجب أن يتم الجرد ما أمكن في نهاية السنة المالية أو في تاريخ قريب من نهاية السنة المالية. ويجب أن يتم الجرد كذلك في الوقت نفسه الذي يتم فيه جرد النقدية وأوراق القبض والأصول الأخرى القابلة للتداول. فإذا لم يتمكن المراجع من القيام بعملية الجرد إلا في تاريخ لاحق لنهاية السنة المالية فيجب في هذه الحالة مطابقة نتيجة الجرد الفعلي مع الأرصدة الدفترية في ذلك التاريخ ومراجعة جميع عمليات الأوراق المالية التي حدثت في الفترة بين تاريخ الميزانية وتاريخ الجرد مستنديًا. وكإجراء بديل يستطيع المراجع التحفظ على هذه الأوراق في خزينة مختومة بمعرفته في تاريخ الميزانية إلى أن يقوم بجردها فيما بعد في التاريخ الذي يناسبه. وفي حالة الأوراق المودعة في خزانة مستأجرة لدى أحد البنوك قد تصدر المنشأة تعليمات إلى البنك في تاريخ الميزانية بعدم السماح لأحد بفتح الخزانة إلا بحضور المراجعين الخارجيين. ويمكن في هذه الحالة الحصول على خطاب من البنك بأن الخزانة لم تفتح في الفترة ما بين تاريخ الميزانية وتاريخ فتح الخزانة بمعرفة المراجع. وعند إجراء الجرد الفعلي للأوراق المالية

يجب أن يصر المراجع على حضور أحد ممثلي العميل لعملية الجرد من بدايتها إلى نهايتها.

وعند إجراء الجرد الفعلي للأوراق المالية يجب ملاحظة الأمور الآتية:

(ا) الأرقام المسلسلة المميزة للأوراق.

(ب) اسم الشركة المصدرة.

(جـ) القيمة الإسمية للسندات والعدد الذي تمثله كل شهادة من شهادات الأسهم والسندات.

(د) الاسم المسجلة به الأوراق (يفترض أن تكون الأوراق مسجلة باسم العميل).

(هـ) تاريخ استحقاق السندات.

(و) معدلات الفائدة وتواريخ استحقاقها، ومعدل الكوبون الممتاز.

(ز) تاريخ استحقاق آخر كوبون مرفق بشهادات السندات.

وربما لا يستطيع المراجع اكتشاف الأوراق المالية المزورة، إلا أنه يجب عليه أن يكون حريصًا في ملاحظة أي تغيير واضح في شهادات هذه الأوراق. وإذا وجد أي اختلاف بين نتيجة الجرد الفعلي وأرصدة الكشف التحليلي الذي تم إعداده من السجلات المحاسبية للأوراق التي كان يجب أن تكون موجودة فيجب أن يتم إثبات ذلك في أوراق العمل الخاصة بالمراجع.

ولكي يتأكد المراجع من عدم التلاعب في الأوراق المالية عن طريق إحلال أوراق أخرى محل الأوراق الأصلية فيجب عليه مقارنة الأرقام المميزة للأوراق مع السجلات المحاسبية (دفتر الأستاذ المساعد) ومع أوراق المراجعة الخاصة بالسنة السابقة.

٨ ـ الحصول على مصادقات عن الأوراق المالية المودعة لدى الغير

في حالة الأوراق المالية المودعة لدى الغير، قد يغني الحصول على مصادقة من الشخص الذي في حوزته الأوراق عن عملية الجرد الفعلي لهذه الأوراق. وقبل أن يقرر

المراجع مدى اعتماده على خطاب المصادقة كدليل إثبات على وجود وملكية الأوراق، فإنه يجب عليه أن يأخذ في الاعتبار مدى متانة المركز المالي وشهرة البنك أو الشخص الذي سيوجه إليه خطاب المصادقة. فقد تكون الأوراق المالية الخاصة بالعميل مودعة لدى أحد البنوك كأمانة أو ضمان للحصول على قرض، وفي هذه الحالة فإن خطاب المصادقة يجب أن يشتمل أيضًا على المصادقة على مبلغ القرض. وقد تكون الأوراق لدى أحد سماسرة الأوراق المالية انتظارًا لبيعها أو قد تكون الأوراق المالية مودعة مع طرف خارجي كضمان لتنفيذ أحد العقود.

ويقوم المراجع بإرسال خطاب المصادقة بنفسة مباشرة إلى الأشخاص الذين في حوزتهم الأوراق طالبًا منهم تأكيد صحة جميع تفاصيل الأوراق الموجودة في حوزتهم وأسباب حيازتهم لهذه الأوراق وإرسال الرد مباشرة على عنوان مكتبه. وفي حالة عدم الرد على المصادقة الأولى فيجب إرسال مصادقة ثانية وثالثة. وفي حالة الشك يجب على المراجع أن يقوم بنفسه بزيارة الشخص الذي في حوزته الأوراق. وفي حالة وجود الأوراق المالية في حيازة أشخاص مشكوك في أمرهم أو ليس من طبيعة عملهم حيازة الأوراق المالية فإن خطاب المصادقة لا يكفي ويجب على المراجع في هذه الحالة أن يُصرّ على إحضار الأوراق للاطلاع عليها بنفسه. وفي هذا الصدد فقد أصدر القضاء الإنجليزي في سنة ١٩٢٤م حكمًا في قضية The City Equitable Fire Insurance Company بأن المراجع يعتبر مهملًا في أداء عمله لقبوله شهادة من مكتب أحد سماسرة الأوراق المالية بوجود محفظة كبيرة من الأوراق المالية في حيازته. ويستفاد من هذا الحكم أنه لكي يعتمد المراجع على شهادة من طرف ثالث بوجود الأوراق المالية لديه يشترط أن تكون حيازة الأوراق المالية جزءًا من العمل العادي لهذا الطرف الثالث وأن يكون هذا الشخص مستقلًا حقيقة. ويلاحظ في هذه القضية أن رئيس مجلس إدارة شركة التأمين موضوع القضية كان في الوقت نفسه الشريك الأكبر في مكتب السمسرة الذي صدرت منه الشهادة التي اعتمد عليها المراجع. وقد أوضحت المحكمة في حكمها أن من حق المراجع طبقًا لتقديره الخاص أن يعتمد على شهادة شخص أو جهة من طبيعة عملها التعامل في الأوراق المالية والاحتفاظ بها لصالح العملاء بشرط أن يكون هذا الشخص أو هذه الجهة ـ في أفضل تقديرات المراجع ـ محل ثقة لإعطاء مثل هذه الشهادات.

٩ ـ تحقيق عمليات شراء وبيع الأوراق المالية خلال السنة المالية ولفترة قصيرة بعد تاريخ الميزانية

يجب على المراجع التأكد من أن الأوراق التي تم شراؤها خلال السنة المالية قد تم تسجيلها في الدفاتر بالتكلفة طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، وأن حسابات الاستثمارات قد جعلت دائنة بالتكلفة أو القيمة الدفترية للأوراق المبيعة، هذا فضلاً عن مراجعة ثمن بيع هذه الأوراق. فبمراجعة جميع التغيرات في حسابات الاستثمارات خلال السنة المالية مستنديًا يستطيع المراجع التأكد من صحة أرصدة هذه الحسابات في تاريخ الميزانية. فالمراجعة المستندية للمشتريات والمبيعات من الأوراق المالية خلال السنة المالية تؤكد أهمية تتبع القيود الدفترية إلى مصادرها الأصلية وهي في هذه الحالة إخطارات أو فواتير الشراء والبيع الخاصة بسماسرة الأوراق المالية. ويجب أيضًا تتبع المبالغ المدفوعة أو المقبوضة في دفتر النقدية وفي كشف حساب البنك. ويجب الرجوع أيضًا إلى محاضر جلسات مجلس الإدارة أو إلى محاضر اللجنة المكونة لهذا الغرض للتأكد من التصريح بعمليات الشراء والبيع التي تمت خلال السنة المالية. ويجب مراجعة الأرصدة النهائية مع دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات ومع حساب الاستثمارات الإجمالي في دفتر الأستاذ العام ومع التقارير الشهرية التي يعدها المدير المالي والتي يلخص فيها العمليات التي تحدث شهريًا في الأوراق المالية.

وتشمل تكلفة الأوراق المالية عمولات السماسرة والضرائب والدمغات الحكومية ورسوم التنازل التي تدفع للشركة المصدرة (إن وجدت). وإذا دفعت نسبة مئوية من قيمة الأوراق وتم اقتراض باقي القيمة فإن حساب الاستثمار يجب أن يجعل مدينًا بكامل تكلفة الأوراق المالية ويجعل حساب البنك دائنًا بالجزء المدفوع وحساب أحد الخصوم دائنًا بالجزء المقترض غير المدفوع. وفي حالة بيع الأوراق يجعل حساب الاستثمار دائنًا بصافي المبلغ المتسلم أي بسعر بيع الأوراق ناقصًا عمولة السمسار وأي مصروفات أخرى. ويلاحظ أن تكلفة شراء أي سندات تعطي فائدة ثابتة لا يجب أن تشتمل على قيمة الفائدة المستحقة إلى تاريخ الشراء، بل يجب اعتبار هذه الفائدة كإيرادات مستحقة (أي كأحد الأصول) أو يجعل حساب إيراد الاستثمارات مدينًا بقيمتها عند شراء الأوراق بحيث تخصم هذه القيمة من كامل قيمة الكوبون التالي عند تحصيله.

ويجب مراجعة العمليات التي تمت في الأوراق المالية خلال الأسبوعين أو الثلاثة الأسابيع الأولى من السنة المالية الجديدة. والغرض من هذا الإجراء التأكد من صحة الفصل بين حسابات السنوات المالية المختلفة، وأنه لم تحدث أي عمليات غير نظامية بعد تاريخ الميزانية تؤثر على السنة المالية محل الفحص. فقد يحدث أن تباع الأوراق المالية قبل تاريخ الميزانية ولا يتم تسجيل عملية البيع إلا بعد تسليم الأوراق فعلاً في أوائل السنة المالية الجديدة. وقد يتم ذلك نتيجة الخطأ أو بسوء نية بهدف تضخيم رقم النقدية ورقم الاستثمارات. وقد لا يتم اكتشاف مثل هذا النوع من الخطأ أو الغش إلا إذا قام المراجع بفحص العمليات التي حدثت بعد تاريخ الميزانية.

١٠ - تحقيق الأرباح أو الخسائر الناشئة عن عمليات بيع بعض الأوراق والحصول على المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية

يمكن احتساب الربح أو الخسارة الناشئة عن بيع بعض الأوراق خلال السنة المالية في ورقة العمل نفسها التي تحتوي على تحليل عمليات الأوراق المالية. فورقة العمل تحتوي من قبل على معلومات عن تكلفة كل نوع من الأوراق. ويمكن إضافة عمود في ورقة العمل يوضح صافي ثمن بيع أي أوراق والفرق يُعبّر عن الربح أو الخسارة الناشئة عن البيع. وفي البلاد التي تفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية يمكن أيضًا أن تحتوي ورقة العمل على المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية ولو أن هذا العمل لا علاقة له بعملية تحقيق الاستثمارات.

١١ - إعداد حسبة مستقلة للإيرادات التي كان يجب تسلمها بالرجوع إلى نشرات البورصات وأي مصادر أخرى خارجية

تقوم البورصات أو الصحف المالية بإعداد نشرات عن الكوبونات المعلنة من حيث مبلغ الكوبون وتواريخ الدفع بالنسبة لجميع الشركات المدرجة بجدول أسعار هذه البورصات. ويمكن للمراجع الرجوع إلى هذه المصادر والقيام بحسبة مستقلة لإيرادات الأوراق المالية التي كان يجب تسلمها. وفي حالة الاستثمار في سندات فإن شهادات السندات تبين سعر الفائدة وتواريخ استحقاق هذه الفوائد. ويجب مقارنة

إيراد الاستثمارات التي قام المراجع باحتسابها بهذه الطريقة مع حسابات إيراد الاستثمارات في دفتر الأستاذ والتحري عن أي فروق جوهرية. ويجب على المراجع أيضًا مراجعة التسويات الجردية الخاصة بالإيرادات المستحقة. وفي حالة بيع سندات تعطى فائدة ثابتة بين تاريخي استحقاق الفائدة فيجب تقسيم المبلغ المقبوض إلى مبلغين الجزء الأول منه يعتبر فائدة مستحقة ويرحل إلى حساب إيراد الاستثمارات، أما الجزء الثاني فيعتبر ثمن البيع الحقيقي للأوراق ويرحل إلى حساب الأصل. واحتساب المراجع بنفسه للإيرادات التي كان يجب تسلمها بالطريقة السابق شرحها يكشف للمراجع عن أي كوبونات تم إعلانها ودفعت بواسطة الشركة المصدرة ولم يتم قيدها في الدفاتر. وربما يكون ذلك ناتجًا عن اختلاس هذه الإيرادات، ولذلك فهذا الموضوع يجب أن يكون محل فحص دقيق من جانب المراجع.

١٢ ـ فحص المعالجة المحاسبية للاستثمارات في شركات تابعة أو في شركات ذات مصلحة مشتركة

يجب على المراجع أن يتحقق من معالجة الاستثمارات في شرحات تابعة المعالجة المحاسبية الصحيحة طبقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها. وتتطلب هذه المعايير أن تقوم الشركات التابعة بإعداد قوائمها المالية كالمعتاد. أما بالنسبة للشركة القابضة فتتطلب هذه المعايير منها إعداد قوائم مالية موحدة تشمل جميع الشركات التابعة (ما عدا بعض هذه الشركات في أحوال خاصة). وفي حالة الشركات التابعة التي لا يتم إدخالها في القوائم المالية الموحدة لأسباب خاصة يتعين طبقًا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية إظهار الاستثمارات في هذه الشركات في ميزانية الشركة القابضة باستخدام طريقة حقوق الملكية (The Equity Method). وفي الولايات المتحدة الأمريكية تفرق معايير المحاسبة بين حالتين:

(أ) إذا تم الحصول على أسهم الشركة التابعة بما يعرف بـ Pooling of interests

وفي هذه الحالة يتم الحصول على أسهم الشركة التابعة مقابل أسهم تصدرها الشركة القابضة. ويلاحظ هنا أن الشركة القابضة لا تدفع أي نقود أو أي أصول أخرى ولا تتحمل بأي التزامات مقابل الحصول على

أسهم الشركة التابعة. وينظر إلى تبادل الأسهم في هذه الحالة كنوع من تجميع أو توحيد حقوق الملكية وليس كعملية شراء أو بيع بين الشركة القابضة ومساهمي الشركة التابعة. ولذلك فإن أصول وخصوم ومصروفات وإيرادات كل من الشركتين يتم تجميعها في القوائم المالية الموحدة بقيمتها الدفترية. وبما أن عملية تبادل الأسهم لا ينظر إليها على أنها عملية شراء أو بيع لذلك فإن القيم السوقية لأصول الشركة التابعة لا تؤخذ في الاعتبار. ويشترط لاستخدام هذه الطريقة توافر ١٢ شرطًا(١) منها أن تمتلك الشركة القابضة ٩٠٪ من أسهم الشركة التابعة التي لها حق التصويت. فإن تخلف أحد هذه الشروط فيجب استعمال الطريقة الأخرى المعروفة باسم طريقة الشراء.(٢) وتقيد عملية الحصول على أسهم الشركة التابعة في دفاتر الشركة القابضة عادة بالقيمة الإسمية للأسهم التي تصدرها الشركة القابضة بجعل حساب الاستثمار في الشركة التابعة مدينًا وحساب رأس المال دائنًا. وعند إعداد الميزانية الموحدة للشركتين يتم استبعاد بند الاستثمارات في الشركة التابعة ويحل محله نصيب الشركة القابضة في أصول وخصوم الشركة التابعة.

(ب) طريقة الشراء Purchase Method: وفي هذه الحالة يتم الحصول على أسهم الشركة التابعة التي لها حق التصويت مقابل نقدية أو أصول أخرى غير نقدية أو بتحمل التزامات. وفي هذه الحالة تنفق الشركة القابضة جزءًا كبيراً من مواردها. وينظر إلى الموقف هنا كعملية شراء أو بيع، وبذلك فإن القيم السوقية المتعلقة بأصول الشركة التابعة يجب أخذها في الاعتبار طبقًا لمبدأ التكلفة التاريخية. ولذلك فإنه عند إعداد القوائم المالية الموحدة يجب أن تقوم أصول الشركة التابعة (بما في ذلك شهرة المحل) بقيمتها السوقية في تاريخ الشراء قبل تجميعها مع القيم الدفترية لأصول الشركة القابضة.

---

(١) A.P.B. Opinion No. 16.

(٢) Welsh, Zlatkovich and Harrison, *Intermediate Accounting* (Illinois: R.D. Irwin, Inc., 1982), pp. 549-578.

وتقيد الاستثمارات في الشركة التابعة في دفاتر الشركة القابضة بالتكلفة أي بالقيمة المدفوعة فيها.

أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم العادية لشركات تعطى للشركة المستثمرة المقدرة على ممارسة نفوذ ملموس على نشاط الشركة المستثمر فيها وسياساتها المالية فهذه يتطلب الأمر أيضًا معالجتها طبقًا لمعايير المحاسبة الأمريكية بطريقة حقوق الملكية Equity Method ويعتبر امتلاك ٢٠٪ من أسهم الشركة المستثمر فيها التي لها حق التصويت كدليل على مقدرة الشركة المستثمرة على ممارسة نفوذ ملموس في شئون تلك الشركة. وبمقتضى طريقة حقوق الملكية يجعل حساب الاستثمار مدينًا بتكلفة الحصول على هذه الاستثمارات في تاريخ الشراء. وفيما بعد في نهاية كل سنة مالية يجعل حساب الاستثمار: (ا) مدينًا بما يعادل نصيب الشركة المستثمرة في أرباح الشركة المستثمر فيها (أو العكس في حالة الخسائر) و(ب) دائنًا بجميع الكوبونات المقبوضة. أي يزاد حساب الاستثمار بنصيب الشركة المستثمرة من أرباح الشركة المستثمر فيها وينقص بالكوبونات المقبوضة فهذه الطريقة تفترض أن أرباح الشركة المستثمر فيها تؤدي إلى زيادة صافي أصولها الممثلة لحساب الاستثمار وأن الخسائر والكوبونات الموزعة تؤدي إلى نقص في صافي الأصول.

وبصفة عامة فإن مراجع الشركة القابضة يكون هو في الوقت نفسه مراجع الشركة التابعة وبالتالي فإنه يقوم بفحص القوائم المالية للشركات التابعة في تاريخ الشراء وفي السنوات التالية. وفي حالة وجود مراجع آخر للشركات التابعة فإن المشكلات الخاصة بالتقرير في هذه الحالة ستتم معالجتها فيما بعد.

١٣ ـ تحديد القيمة السوقية للأوراق المالية في الميزانية

الأوراق المالية المدرجة بجدول أحد البورصات يجب إظهارها في الميزانية بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. وفي جميع الحالات يجب إظهار سعر السوق للأوراق. ولذلك يجب على المراجع أن يحصل على أسعار السوق للأوراق المالية المدرجة بالبورصة

المملوكة للعميل في تاريخ الميزانية. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى جداول أسعار البورصة أو إلى الصحف المالية التي تنشر مثل هذه البيانات. وفي حالة الأوراق التي يكون التعامل فيها قليلاً يمكن الرجوع إلى سماسرة الأوراق المالية للحصول على بيان بهذه الأسعار. ويجب أن تحتوي ورقة العمل التي قام المراجع (أو المنشأة) بإعدادها على عمودين، أحدهما للقيمة بالتكلفة لكل نوع من الأوراق والآخر بسعر السوق ويقارن مجموع عمود التكلفة بمجموع عمود سعر السوق لأغراض الميزانية.

١٤ ـ التأكد من صحة إظهار الأوراق المالية في القوائم المالية

تتطلب هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تقويم الأوراق المالية المدرجة في جدول أحد البورصات بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. [٣] وتنطبق هذه القاعدة على الاستثمارات في أسهم عادية ولا تنطبق على الاستثمارات في أسهم ممتازة أو سندات. ولتطبيق هذه القاعدة يقارن سعر التكلفة الكلي لجميع الاستثمارات بسعر السوق الكلي لهذه الاستثمارات. والزيادة في مجموع سعر التكلفة عن سعر السوق يكون بها مخصص لهبوط الأسعار.

ولتطبيق هذه القاعدة تفترض هيئة معايير المحاسبة المالية وجود محفظتين للأوراق المالية المدرجة بالبورصة إحداهما تعتبر من الأصول الثابتة والأخرى من الأصول المتداولة ويتوقف ذلك على نية الشركة في الاحتفاظ بهذه الأوراق. وبالنسبة لكل محفظة يقارن سعر التكلفة الكلي لجميع الأوراق مع سعر السوق الكلي ويعمل مخصص لهبوط الأسعار لتخفيض تكلفة الاستثمارات إلى القيمة السوقية إن كانت هذه القيمة أقل. فإن عادت القيمة السوقية للأوراق إلى الارتفاع مستقبلاً عدّلت قيمة المخصص في ميزانية السنة التالية بحيث لا تظهر الأوراق المالية بما لا يزيد على تكلفتها الأصلية. وترحل التعديلات في قيمة المخصص (وكذلك الأرباح أو الخسائر الفعلية عن أي أوراق مبيعة) إلى حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل في حالة الأوراق التي تعتبر أصلاً متداولاً. أما بالنسبة للأوراق التي تعتبر أصلاً ثابتًا فتظهر التعديلات في قيمة

(٣) FASB Statement No. 12.

المخصص رأسًا ضمن حقوق المساهمين (أو حقوق الملكية) في الميزانية أي لا تظهر في قائمة الدخل وإنما تظهر مطروحة أو مضافة إلى حقوق المساهمين في الميزانية، فكأن الهيئة تعتبر أن التعديل في قيمة المخصص في حالة الاستثمارات الثابتة كخسارة أو ربح رأسمالي يرحل إلى حساب أحد الاحتياطيات، وتتأثر به حقوق أصحاب المشروع.
وتشمل البيانات التي يجب إظهارها في القوائم المالية بالنسبة لبند الأوراق المالية المدرجة بالبورصة ما يلي:

(ا) التكلفة الكلية والقيمة السوقية مع تقسيم الأوراق إلى محفظتين ثابتة ومتداولة.
(ب) إجمالي الأرباح غير المحققة بالنسبة للأوراق التي تزيد قيمتها السوقية على التكلفة (بالنسبة لكل محفظة على حدة).
(جـ) إجمالي الخسائر غير المحققة في حالة الأوراق التي تقل قيمتها السوقية عن التكلفة (بالنسبة لكل محفظة على حدة).
(د) صافي الأرباح أو الخسائر المحققة من بيع بعض الأوراق والتي رحلت إلى حساب الأرباح والخسائر.
(هـ) أساس احتساب التكلفة (الأول في الأول، السعر المتوسط، أو أي طريقة أخرى).
(و) قيمة التغير في رقم مخصص هبوط الأسعار الذي رحل إلى حساب الأرباح والخسائر، والمبلغ الذي قيد رأسًا ضمن حقوق أصحاب المشروع في الميزانية.

ويرى الأستاذ ميجز Meigs [٤] أن الهيئة قد خانها التوفيق في موضوع التفرقة بين الأوراق الثابتة والمتداولة وأن المراجع ليس لديه أي أساس لتحقيق هذا الموضوع سوى سؤال العميل عن نيته في الاحتفاظ بالأوراق أو بيعها. ويرى الأستاذ ميجز أيضًا أن أثر بيان الهيئة من الناحية العملية هو زيادة التطبيق العام لقاعدة التكلفة أو السوق

(٤) W.B. Meigs, E.J. Larsen, and R.F. Meigs, *Principles of Auditing*, 6th ed. (Illinois: R.D. Irwin, Inc., 1977), p. 415.

أيهما أقل وأن معظم الشركات استمرت في اعتبار ما تملكه من أوراق مالية مدرجة بالبورصة من الأصول المتداولة. ويعزو الأستاذ ميجز ذلك إلى رغبة معظم الشركات في أن تظهر ميزانياتها قدرتها على سداد التزاماتها (بوجود أصل يسهل تحويله إلى نقود) ويؤدي ذلك إلى إظهار متانة مركز الشركة المالي. فتصنيف الأوراق المالية كأصل متداول يؤدي إلى تحقيق هذا الغرض. وبناء على ذلك فافتراض هيئة معايير المحاسبة المالية أن الشركات ستقوم بتقسيم الأوراق المالية إلى محفظتين: إحداهما ثابتة، والأخرى متداولة يعتبر غير عملي وغير واقعي.

ومن الاعتبارات الأخرى التي تؤدي إلى إظهار الأوراق المالية في الميزانية بأفضل طريقة نافعة ما يلي:

١ - يجب ذكر الأساس الذي استخدمته المنشأة لتقويم الأوراق المالية في الميزانية. ويجب الثبات في اتباع الأساس نفسه من عام إلى آخر. وكمثال لاستثناء من قاعدة الثبات حالة عدم استمرار العميل في ملكية عدد كافي من الأسهم يمكنه من التأثير على مجريات الأمور في إحدى الشركات التي كانت تعتبر من الشركات التي توجد معها علاقة مشتركة.

٢ - الاستثمارات في شركات تابعة التي لم يتم إدخالها في الميزانية الموحدة والاستثمارات في الشركات الأخرى التي تخضع لسيطرة العميل أو يكون له فيها نفوذ كبير يجب أن تظهر في قسم مستقل في الميزانية.

٣ - يجب ذكر ملحوظة على الميزانية توضح الأسس التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية الموحدة، أو استبعاد بعض شركات المجموعة من القوائم الموحدة لأسباب خاصة. ويجب معالجة الاستثمارات في شركات تابعة والتي لم يتم إدخالها في الميزانية الموحدة بطريقة حقوق الملكية (Equity method).

٤ - اسم كل شركة من الشركات المستثمر فيها (التي تخضع عملياتها لنفوذ كبير) ونسبة ما يمتلكه العميل من الأسهم العادية لهذه الشركات. ويجب أن يظهر هذا البيان في الميزانية نفسها أو في شكل ملحوظة.

٥ - يجب تمييز الأوراق المالية المرهونة للحصول على قرض ويجب أن يشار إلى الالتزام الذي تضمنه هذه الأوراق.

الاستثمارات الأخرى

شهادات الإيداع بالبنوك Certificates of deposit

هي عبارة عن شهادة أو إيصال من البنك بإيداع نقود لمدة محددة. وهذه الشهادات عادة قابلة للتداول ويدفع عنها فوائد تزيد على المعدل الذي يدفع على حسابات الادخار العادية.

ولتحقيق شهادات الإيداع يستخدم المراجع طلب المصادقة المعتادة الذي يرسل إلى البنك لتحقيق الأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية (أي تدخل شهادات الإيداع ضمن الأرصدة المطلوب مصادقة البنك عليها)، كما يقوم المراجع أيضًا بالاطلاع على شهادات الإيداع ومعاينتها بنفسه عند قيامه بالجرد الفعلي للنقدية وأوراق القبض والأصول الأخرى القابلة للتداول.

أما بالنسبة للتعبير (Commercial paper) فهي عبارة عن سندات إذنية غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة لمدد عادة أقل من سنة وتستحق عليها فوائد بسعر فائدة معين فهي تمثل اقتراضًا قصير الأجل من جانب الشركة المصدرة لهذه الأوراق. ويجب على المراجع جرد هذه الأوراق جردًا فعليًا بالإضافة إلى الحصول على مصادقة عنها من الشركة المصدرة. وفي حالة وجود أي شك في قابلية هذه الأوراق للتحصيل يجب على المراجع فحص الحالة المالية للشركة المصدرة وعمل المخصص اللازم.

وقد تستخدم بوالص التأمين على الحياة في كثير من المشروعات للتأمين على حياة الشركاء في شركات التضامن أو للتأمين على حياة بعض الأفراد المهمين في الشركة. ويساعد هذا النوع من التأمين في تدبير الأموال اللازمة لسداد المستحق إلى ورثة الشريك أو المساهم المتوفي. وتتكون مع مرور الزمن والاستمرار في دفع الأقساط لهذه البوليصة قيمة تسمى القيمة الاستردادية للبوليصة (Surrender value) ـ وهي القيمة التي تدفعها شركة التأمين في حالة تصفية البوليصة وعدم الاستمرار في التأمين ـ وتزداد هذه القيمة كلما اقترينا من نهاية أجل التأمين. فإن كان المشروع هو المستفيد من

البوليصة وجب أن تظهر البوليصة في ميزانية المشروع بقيمتها الاستردادية. ويجب على المراجع تحقيق القيمة الاستردادية للبوليصة بالرجوع إلى شركة التأمين المختصة وفحص البوليصة المصدرة نفسها لمعرفة كيفية التصرف في مبلغ التأمين، كما يقوم المراجع أيضًا بتحقيق الأقساط المدفوعة وأي مبالغ تكون قد اقترضت من شركة التأمين بضمان هذه البوليصة.

إظهار الاستثمارات الأخرى في الميزانية

بالنسبة لشهادات الإيداع في البنوك فقد سبق أن أشرنا (عند تحقيق بند النقدية) إلى أنها يجب أن تظهر كمفردة مستقلة ضمن الأصول المتداولة إن كانت قيمتها كبيرة. كذلك بالنسبة للأوراق التي تسمى (Commercial paper) فتظهر أيضًا كمفردة مستقلة ضمن الأصول المتداولة أو يمكن إدماجها مع الأوراق المالية المدرجة بالبورصة التي تعتبر أصلاً متداولاً.

أما بالنسبة للقيمة الاستردادية لبوالص التأمين على الحياة، فبالرغم من أنه يمكن الحصول على قيمتها في الحال من شركات التأمين، إلا أن معهد المحاسبين الأمريكي يوصي بالتحديد بعدم إظهار القيم الاستردادية لمثل هذه الوثائق ضمن الأصول المتداولة والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لا يمكن الحصول على هذه المبالغ إلا نتيجة لتصفية البوليصة وإلغائها، وهذا قد يكون فيه خرق للاتفاقيات والعقود بين الشركاء أو المساهمين أو الغير، كما أن إدارة المشروع لا تنوي عادة إلغاء مثل هذه البوالص. وفي بعض الأحيان يمكن الحصول على قروض بضمان هذه البوالص، وقد يكون الهدف في بعض الأحيان عدم سداد هذه القروض بحيث تخصم من مبلغ التأمين عند وفاة أحد المؤمن لهم. ولا تمانع شركات التأمين في مثل هذه الحالات من استمرار هذه القروض لعدم وجود أي مخاطرة (ما دام القرض في حدود القيمة الاستردادية للبوليصة). وفي مثل هذه الحالات يمكن استبعاد القرض من الخصوم المتداولة وإجراء مقاصة بين قيمته والقيمة الاستردادية للبوليصة وإظهار صافي القيمة ضمن بنود الاستثمارات الطويلة الأجل في جانب الأصول بالميزانية.

الفصل الثاني عشر

المدينون وأوراق القبض
Accounts & Notes Receivable

● المقصود بالمدينين وأوراق القبض ● أهداف المراجع من فحص المدينين والمبيعات ● أهداف الرقابة الداخلية الخاصة بالمدينين والمبيعات ● الرقابة الداخلية للمدينين والمبيعات ● الرقابة الداخلية الخاصة بأوراق القبض ● أوراق المراجعة الخاصة بالمدينين وأوراق القبض والمبيعات ● برنامج مراجعة المدينين والمبيعات ● الأجزاء التي يمكن تغطيتها من برنامج مراجعة المدينين وأوراق القبض خلال السنة المالية.

أحد الأهداف التقليدية للمراجع عند تحقيق بند المدينين وأوراق القبض هو التأكد من أن هذه الديون حقيقية. ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر من المراجع فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإصدار فواتير المبيعات، ومستندات الشحن والأدلة الأخرى التي تعزز هذه الحقوق. ويرتبط فحص المدينين بفحص المبيعات نظرًا للصلة الوثيقة بين الاثنين.

المقصود بالمدينين وأوراق القبض

لا يقصد ببند المدينين المبالغ المستحقة على العملاء التجاريين فقط والناشئة عن بيع بضائع أو تأدية خدمة لهم وإنما يقصد بهذا البند أيضًا مجموعة كبيرة من الحقوق

المتنوعة المستحقة على الغير مثل القروض إلى المديرين والموظفين، والقروض إلى الشركات التابعة، والمطالبات المستحقة على شركات النقل، والضرائب المدفوعة بالزيادة والقابلة للاسترداد، والمبالغ المدفوعة مقدمًا إلى المورّدين.

وتستخدم إجراءات مراجعة واحدة لتحقيق هذه الأرصدة ولو أن الأمر قد يتطلب إجراءات خاصة في حالة العمليات التي ربما يدخل فيها عنصر التساهل أو المجاملة نظرًا للصلة الخاصة بين أطراف هذه العمليات والمشروع أو أصحابه.

أما بالنسبة لأوراق القبض فهذه الأوراق التجارية تستخدم للتعامل في مبالغ كبيرة وتستخدمها المشروعات التجارية والصناعية على نطاق واسع. وتعتبر هذه الأوراق من المفردات الكبيرة في ميزانيات البنوك والشركات المالية. وتستخدم أوراق القبض بكثرة في تسويق الآلات والسلع المعمرة ذات القيمة الكبيرة. فمنَ المعتاد في هذه الحالات قبول كمبيالات من العملاء سدادًا لجزء من الثمن. فكثير من الآلات والمعدات الصناعية والزراعية والجرارات وسيارات النقل... إلخ تباع بالتقسيط على آجال طويلة ويوقع المشتري على كمبيالات للبائع تمثل هذه الأقساط.

أهداف المراجع من فحص المدينين والمبيعات

الأهداف الرئيسة للمراجع من فحص المدينين وأوراق القبض والمبيعات هي:

١ ـ التأكد من كفاية الرقابة الداخلية لهذه العمليات.

٢ ـ التأكد من أن أرقام المدينين المقيدة في الدفاتر تمثل ديونًا حقيقية.

٣ ـ تحديد القيمة التقديرية لما ينتظر تحصيله من هذه الديون.

٤ ـ التأكد من صحة رقم المبيعات.

وتتوقف إجراءات المراجعة في كل حالة على كفاية نظام الرقابة الداخلية المستخدم ولذلك سنتعرض الآن لمناقشة طبيعة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات والوسائل التي يستخدمها المراجع لاختبار هذه الإجراءات الرقابية.

أهداف الرقابة الداخلية الخاصة بالمدينين والمبيعات

تهدف إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالمدينين والمبيعات إلى التأكد مما يلي:

١ ـ أن جميع أوامر الشراء الواردة يتم تنفيذها في الحال.

٢ ـ يتم التصريح بالائتمان قبل التصريح بخروج البضاعة وشحنها إلى العميل.

٣ ـ أنه قد صدرت فواتير بيع عن جميع البضاعة التي تم شحنها وأنها قيدت على حساب العملاء.

٤ ـ أن جميع المبالغ المستحقة على المدينين نتيجة مبيعات تامة قد تم تسجيلها في الدفاتر بطريقة صحيحة.

٥ ـ الإشعارات الدائنة الخاصة بمردودات أو مسموحات أو ديون معدومة قد تم اعتمادها والتصريح بها من جهة مسئولة.

٦ ـ التأكد من تحصيل جميع الديون الدفترية ما دام هذا ممكنًا.

الرقابة الداخلية للمدينين والمبيعات

سيتركز نقاشنا بالنسبة لهذا الموضوع أساسًا على نشاط المبيعات الخاصة بالمشروعات الصناعية. فعندما لا تكون الرقابة الداخلية على المبيعات الآجلة قوية وفعالة فمن المؤكد حدوث خسائر كبيرة لا يمكن تجنبها. فقد يتم إرسال بضاعة إلى عملاء لا تسمح حالتهم المالية بالبيع لهم على الحساب وبالتالي تصبح هذه المبالغ ديونًا معدومة. وقد تشحن بضاعة إلى العملاء دون إخطار القسم المختص بإعداد فواتير البيع وبالتالي لا تصدر فواتير مبيعات عن هذه البضاعة وتضيع هذه الديون. وقد تحتوي فواتير المبيعات نفسها على أخطاء في الكميات أو الأسعار. وإذا لم تكن فواتير المبيعات مرقمة بأرقام مسلسلة فقد يفقد بعضها ولا تقيد هذه العمليات على الإطلاق كمبيعات على الحساب في الدفاتر. ولتجنب جميع ما سبق فمن الضروري وجود نظام رقابة داخلية للمبيعات الآجلة يتميز بالكفاية. ويتم تحقيق ذلك عادة بتقسيم الواجبات بين الموظفين أو بين الأقسام والإدارات المختلفة بحيث يكون هناك أفراد مختلفون أو أقسام مختلفة مسئولة عن:

١ ـ إعداد أوامر البيع.

٢ ـ التصريح بالائتمان.
٣ ـ التصريح بخروج البضاعة من المخازن.
٤ ـ شحن البضاعة.
٥ ـ إعداد فواتير البيع.
٦ ـ مراجعة وتحقيق الفواتير.
٧ ـ الاحتفاظ بالحسابات الإجمالية أو حسابات المراقبة.
٨ ـ إمساك دفاتر أستاذ المدينين.
٩ ـ التصريح بمردودات ومسموحات المبيعات.
١٠ ـ التصريح بإعدام بعض الديون.

فإن أمكن تقسيم الواجبات بهذه الطريقة فإن أي أخطاء غير متعمدة يتم اكتشافها عن طريق النظام نفسه، وتقل فرص الغش إلى أقل حد ممكن. وفي حالة استخدام الكمبيوتر فقد يقوم الكمبيوتر بأداء كثير من الوظائف التي سبق ذكرها.

الرقابة على أوامر الشراء الواردة من العملاء

يجب أن تكون هناك رقابة على أوامر الشراء الواردة من العملاء حتى لا تحدث أخطاء قد تكلف المنشأة مبالغ جسيمة. وتشمل الخطوات الأولى لهذه الإجراءات الرقابية:

١ ـ إعداد سجل بجميع أوامر الشراء الواردة.
٢ ـ فحص أمر الشراء من حيث الأصناف والكميات لمعرفة هل يمكن تنفيذ الأمر خلال مدة معقولة؟
٣ ـ إعداد أمر بيع (Sales order) عن كل عملية واردة ويعبر أمر البيع عن الشروط التي تم الاتفاق عليها مع العميل ويمثل مجموعة من التعليمات إلى المصنع (أو المخازن إن كانت هناك بضاعة جاهزة يمكن تسليمها في الحال) وإلى إدارة الشحن وإلى الإدارة المختصة بإعداد فواتير البيع. ولذلك ترسل نسخ من أمر البيع إلى جميع هذه الجهات.

التصريح بالائتمان

يجب الحصول على موافقة إدارة الائتمان بالبيع الآجل إلى العميل قبل تنفيذ أمر البيع. وتكون هذه الإدارة تابعة للمدير المالي وتختص بمتابعة الحالة المالية لعملاء المشروع الحاليين أو المرتقبين عن طريق دراسة قوائمهم المالية بصفة دورية، وبالاتصال بالجهات التي تتخصص في دراسة أحوال الائتمان الخاصة بالعملاء (Credit agencies) فإن كانت حالة العميل المالية لا تسمح له بالشراء طبقًا للمعايير التي تضعها إدارة الائتمان بالمشروع فلا يسمح له بالشراء إلا نقدًا.

التصريح بخروج البضاعة من المخازن

المشروعات التي تتخصص في بيع منتجات نمطية يكون لديها مخزن للإنتاج التام يشرف عليه أحد أمناء المخازن. ويقوم أمين المخزن بالتصريح بخروج البضاعة إلى إدارة الشحن بناء على أمر بيع معتمد من إدارة الائتمان. وتحتفظ إدارة الحسابات لا أمين المخزن بسجلات الجرد المستمر الخاصة بمخزون الإنتاج التام.

وظيفة الشحن

تقوم إدارة الشحن عندما يُصرح بخروج البضاعة من مخزن الإنتاج التام بعمل الترتيبات اللازمة لشحن البضاعة إلى العميل مع شركات النقل البري أو الجوي أو السكك الحديدية. وينشأ عن شحن البضاعة مستندات يطلق عليها مستندات الشحن وأهمها بوليصة الشحن. وتقيد هذه المستندات بعد ترقيمها بأرقام مسلسلة في سجل خاص بالبضاعة المشحونة قبل تسليمها إلى الإدارة المختصة بإعداد فواتير البيع.
وفي حالة البضاعة التي ترسل إلى العملاء بالسيارات يجب أن يكون هناك نوع من الرقابة عند بوابة المصنع بحيث لا يسمح بخروج أي بضاعة إلا بعد التأكد من قيدها في سجلات قسم الشحن ويتم ذلك عادة بتسليم موظف البوابة صورًا خاصة من مستندات الشحن.

وظيفة إعداد فواتير البيع

إعداد فواتير البيع يجب أن تقوم به إدارة مستقلة لا تخضع لسيطرة موظفي البيع، ويقوم بهذه الوظيفة عادة قسم مستقل داخل إدارة الحسابات أو الإدارة المالية. ويختص هذا القسم بما يأتي:

١ - الالتزام بمتابعة مستندات الشحن التي سبق ترقيمها بأرقام مسلسلة والمحاسبة عنها.
٢ - مقارنة مستندات الشحن بأوامر البيع وأوامر الشراء الواردة من العملاء.
٣ - قيد تفاصيل البضاعة من واقع هذه المستندات في فاتورة البيع.
٤ - كتابة الأسعار ومعدلات الخصم في فاتورة البيع بالرجوع إلى قوائم الأسعار المعتمدة.
٥ - القيام بالتضريبات اللازمة وجمع خانة المبلغ الكلي بالفاتورة.
٦ - تجميع قيم فواتير البيع الصادرة.

وقبل إرسال فواتير البيع إلى العملاء يجب مراجعة هذه الفواتير من حيث الأسعار وشروط البيع ومصاريف النقل، كما يجب مراجعة التضريبات ومجاميع هذه الفواتير. ويبلغ مجموع فواتير المبيعات الصادرة خلال اليوم إلى إدارة الحسابات في حالة الترحيل مباشرة إلى حسابي المبيعات وإجمالي المدينين في دفتر الأستاذ العام. كما ترسل صور من فواتير البيع إلى القسم المختص بإمساك دفتر أستاذ المدينين في حالة استخدام نظام الترحيل المباشر من المستندات إلى حسابات العملاء المختصة.

وفي حالة الشركات التي تستخدم الحاسب الآلي يقوم الكمبيوتر بإعداد فواتير البيع وتسجيل العمليات في حسابات العملاء والوظائف المحاسبية الأخرى في عملية تشغيل واحدة.

تحصيل الديون

عندما يقوم العملاء بسداد المستحق عليهم (ويتم ذلك عادة بشيكات ترد بالبريد) يعمل كشف بالشيكات الواردة من عدة صور وتستخدم إحدى هذه الصور في

القيد بحسابات العملاء في دفتر أستاذ مساعد المدينين كما سبق ذكره. ويتم ترحيل مجاميع هذه المتحصلات بصفة دورية إلى حساب إجمالي المدينين بدفتر الأستاذ العام (الذي يعتبر حساب مراقبة) من مجموع خانة المدينين بيومية المقبوضات النقدية. أما بالنسبة للإشعارات الدائنة الخاصة بمردودات أو مسموحات فيتم قيدها في يومية مردودات المبيعات ثم يتم ترحيلها بالتفصيل إلى حسابات العملاء الفردية بدفتر الأستاذ المساعد. ثم يؤخذ مجاميع هذه العمليات وترحل هذه المجاميع إلى حسابي إجمالي المدينين ومردودات المبيعات بدفتر الأستاذ العام.

ويجب بصفة دورية إعداد ميزان مراجعة بأعمار الديون المستحقة على العملاء (Aged trial balance) كجزء من برنامج إدارة الائتمان أثناء قيامها بواجباتها في متابعة تحصيل المبالغ المستحقة على العملاء. ويجب الفصل بين الموظفين الذين يقومون بإمساك دفتر أستاذ مساعد المدينين والموظفين المسئولين عن إمساك دفتر الأستاذ العام بحيث يغذي الأستاذ المساعد والحساب الإجمالي بالأستاذ العام بالمعلومات المطلوبة من مصادر مستقلة، وبحيث يمكن تحقيق الأرصدة المستخرجة من دفتر الأستاذ المساعد بطريقة مستقلة عن طريق مقارنتها برصيد الحساب الإجمالي. وبذلك يتم اكتشاف جميع الأخطاء غير المتعمدة، كما أن احتمالات الغش تقل إلى حد كبير إلا في حالة حدوث تواطؤ.

إعدام الديون

الحسابات التي تعتبرها الإدارة غير قابلة للتحصيل يجب اعتبارها معدومة وتنقل إلى دفتر أستاذ مستقل يخضع لحساب مراقبة مستقل. وهذا الدفتر يكون عادة من الدفاتر البيانية أو التذكيرية التي لا علاقة لها بدفاتر القيد المزدوج المحاسبية. ومن الضروري أن تخضع هذه الحسابات التي اعتبرت معدومة لرقابة مناسبة. وإلا أدى الأمر إلى اختلاس أي متحصلات من هذه الديون فيما بعد بواسطة موظفي المشروع دون الحاجة إلى التلاعب في السجلات لتغطية هذه الاختلاسات.

المراجعة الداخلية للمدينين

في بعض الشركات الكبيرة يقوم المراجعون الداخليون بإرسال كشوف الحسابات الشهرية إلى المدينين بصفة دورية مع التحري عن أي فروق يتم التبليغ عنها بواسطة العملاء. وقد يقوم قسم المراجعة الداخلية أيضًا بمراجعة شاملة للفواتير والإشعارات الدائنة وسجلات قسم الشحن وإعداد ميزان مراجعة بأعمار الديون ومطابقة رصيد الحساب الإجمالي مع مجموع الأرصدة الفردية المستخرجة من دفتر الأستاذ المساعد إلخ للتأكد من اتباع جميع الإجراءات الرقابية الخاصة ببند المدينين.

الرقابة الداخلية الخاصة بأوراق القبض

تقسيم الواجبات كما سبق ذكره يعتبر من المبادىء الأساسية للرقابة الداخلية. وتطبيق ذلك على أوراق القبض يتطلب الآتي:

١ ـ إنشاء أوراق القبض أو تجديدها يجب التصريح به كتابة من موظف مسئول ليس له علاقة بحيازة هذه الأوراق. وهذا الإجراء يهدف إلى منع اختلاس أي نقدية واردة من العملاء وتغطية هذا الاختلاس عن طريق إنشاء أوراق قبض وهمية. كذلك قد تدفع إحدى الكمبيالات ويختلس المبلغ المدفوع ويتم تغطية الاختلاس بتجديد «وهمي» للكمبيالة المدفوعة. فالحصول على موافقة أحد الموظفين المسئولين عند إنشاء أو تجديد أي كمبيالة يوفر الحماية المطلوبة. ومما يزيد من فاعلية هذا الإجراء أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بالمشروع بإرسال مصادقات دورية إلى المدينين بأوراق قبض.

٢ ـ يجب أن يعهد بحيازة أوراق القبض إلى موظف مسئول لا علاقة له بالنقدية أو بالسجلات المحاسبية الأخرى وبصفة خاصة دفتر أستاذ المدينين.

٣ ـ يجب الاحتفاظ بسجل تفصيلي أو يومية خاصة لأوراق القبض.

٤ ـ قبل إعدام أي دين مثبت بكمبيالة يجب الحصول على موافقة كتابية من شخص مسئول. ويجب أن تكون هناك إجراءات رقابية فعالة لمتابعة هذه الكمبيالات التي سبق اعتبارها معدومة ومحاولة تحصيلها.

٥ ـ المدفوعات الجزئية من قيم أي كمبيالات يجب أن يتم إثباتها مع الرصيد غير

المدفوع على ظهر هذه الكمبيالة نفسها مع إثبات التاريخ. ويجب إدراج هذه المعلومات في السجل التفصيلي للكمبيالات أو في يومية أوراق القبض في خانة الملاحظات.

٦ ـ الكمبيالات التي مضى ميعاد استحقاقها يجب اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيلها فورًا.

٧ ـ في كثير من الشركات يتم تقوية الإجراءات الرقابية بإعداد تقرير شهري يلخص عمليات الشهر في أوراق القبض ويبين تفاصيل الأوراق الموجودة في نهاية الشهر. فهذه التقارير تلفت نظر المسئولين فورًا إلى الكمبيالات التي مضى ميعاد استحقاقها ولم تدفع. وهذه التقارير يجب إعدادها بواسطة شخص خلاف الشخص الذي توجد هذه الأوراق في حيازته.

ويفضل أن يتم جرد أوراق القبض جردًا فعليًا على فترات دورية ومطابقة نتيجة الجرد بسجلات أوراق القبض ورصيد حساب أوراق القبض بدفتر الأستاذ العام.

أوراق المراجعة الخاصة بالمدينين وأوراق القبض والمبيعات

يقوم المراجع بإعداد أوراق المراجعة التالية (أو يحصل عليها من المنشأة) عند تحقيقه لبند المدينين وأوراق القبض والمبيعات:

١ ـ قائمة بأعمار الديون التجارية ويطلق عليه أحيانًا ميزان مراجعة بأعمار الديون (Aged trial balance) وفي حالة استخدام الحاسب الآلي يستخرج الكمبيوتر هذا الكشف.

٢ ـ تحليل لأنواع حسابات المدينين الأخرى.

٣ ـ تحليل لأوراق القبض وأي فوائد مرتبطة بها.

٤ ـ تحليل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بشأن المدينين وأوراق القبض.

٥ ـ تحليل مقارن للمبيعات شهريًا مع تصنيف هذه المبيعات طبقًا للمنتج ولمبيعات كل منطقة، ومقارنة أرقام المبيعات المستهدفة مع المبيعات الفعلية.

برنامج مراجعة المدينين والمبيعات

تمثل إجراءات المراجعة التالية العمل المعتاد الذي يقوم به المراجعون لتحقيق المدينين وأوراق القبض والمبيعات.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات

١ - إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات.
٢ - فحص شامل لجميع أوجه عينة من عمليات البيع.
٣ - مقارنة عينة من مستندات الشحن مع فواتير البيع المتعلقة بها.
٤ - مراجعة استخدام الإشعارات الدائنة الخاصة بمردودات أو مسموحات مع التأكد من وجود اعتماد لهذه الإشعارات.
٥ - مراجعة الخصم النقدي.
٦ - مراجعة المتحصلات من بيع أصول ثابتة وبعض المتحصلات المتنوعة الأخرى.
٧ - مراجعة شرائط آلات تسجيل النقدية وفواتير المبيعات النقدية مع يومية المقبوضات النقدية.
٨ - مراجعة أسس احتساب الربح على المبيعات بالتقسيط.
٩ - مراجعة حسابات المدينين وأوراق القبض التي تم اعتبارها معدومة والحصول على مصادقات عن هذه الأرصدة.
١٠ - تقويم نظام الرقابة الداخلية للمدينين والمبيعات.

اختبارات تحقيق المدينين وأوراق القبض والمبيعات

١١ - الحصول على قائمة بأعمار الديون التجارية أو إعدادها وتحليل لأنواع حسابات المدينين الأخرى.
١٢ - الحصول على كشف تحليلي لأوراق القبض وأي فوائد مرتبطة بها أو إعداده.
١٣ - الجرد الفعلي لأوراق القبض الموجودة تحت يد المنشأة. والحصول على مصادقات عن الأوراق الموجودة لدى الغير.

١٤ ـ الحصول على مصادقات عن المدينين وأوراق القبض عن طريق الاتصال بالمدينين المختصين.

١٥ ـ تحديد مدى كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمدينين وأوراق القبض.

١٦ ـ مراجعة صحة المبيعات الخاصة بالسنة المالية.

١٧ ـ الحصول على تحليل مقارن للمبيعات وتكلفة المبيعات أو إعداده.

١٨ ـ التحقق من أنه لم يحدث تجديد بعد تاريخ الميزانية للسلف الخاصة بالمديرين والموظفين التي تم سدادها قبل تاريخ الميزانية.

١٩ ـ التأكد من صحة إظهار المدينين وأوراق القبض في الميزانية وصحة إظهار المبيعات في قائمة الدخل.

٢٠ ـ الحصول على شهادة من العميل بصحة حسابات المدينين وأوراق القبض والمبيعات.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات

يقوم المراجع بإعداد وصف تفصيلي أو خريطة تتبع أو تدفق أو قائمة استقصاء لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات. ومن أمثلة الأسئلة المعتادة التي تحتوي عليها قائمة الاستقصاء عن المدينين والمبيعات أتسجل إدارة المبيعات جميع أوامر الشراء الواردة من العملاء وتراجعها؟ وهل يعد أمر بيع عن كل أمر شراء وارد، وهل تعتمد إدارة الائتمان أمر البيع قبل التصريح بالبيع الآجل للعميل، وهل يتم ترقيم فواتير البيع بأرقام مسلسلة وهل تتم المحاسبة عن الأرقام المسلسلة لتلك الفواتير. . . إلخ. ويجب أن تعبر قائمة الاستقصاء عن الأمور التي يجب فحصها لا اعتبارها مجرد أسئلة تتطلب الإجابة «بنعم» أو «لا».

٢ ـ فحص شامل لجميع أوجه عينة من عمليات البيع

لكي يتحقق المراجع من أن إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالمبيعات الآجلة يتم تنفيذها بدقة، يقوم المراجع باختيار عينة من عمليات البيع ويخضع هذه العينة

لاختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية (Compliance tests). ويتم اختيار هذه العينـة إمـا بالأسـاليب الإحصائية أو باستخدام المراجع لحكمه الشخصي. ويخضع المراجع العينة المختارة لفحص تفصيلي من جميع الوجوه.

ولتحقيق إحدى عمليات البيع التي تم اختيارها لإخضاعها لاختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع بمقارنة أمر الشراء الوارد من العميل مع أمر البيع الصادر من الشركة، وصورة فاتورة البيع. ويجب مقارنة الأصناف والكميات في هذه المستندات الثلاثة ومطابقتها مع صور مستندات الشحن المختصة. كما يجب أن يظهـر توقيع مدير إدارة الائتـمان الـذي يفيد التصريح بالموافقة على الائتمان الممنوح للعميل على أمر البيع.

ويجب مراجعة التضريبات والمجاميع في كل فاتورة تتضمنها العينة كما يجب مقارنة تاريخ الفـاتورة بتاريخ مستندات الشحن وتاريخ قيد العملية في دفتر أستاذ مساعد المـدينـين ويجب مقارنة الأسعار الواردة بالفاتورة مع قوائم الأسعار والمصادر الرسمية الأخرى التي تستخدم لإعداد فواتير البيع. فإن اختيرت عينة تغطي عمليات أسبوع أو شهر مثلاً وجب مراجعة تتابع تسلسل أرقام فواتير البيع والتأكد من عدم إسقاط بعض هذه الفواتير. وكاختبار آخر لصحة الفواتير قد تُقارن بوالص الشحن مع فواتير البيع.

وبعد التأكد من صحة فواتير البيع التي تم اختيارها يقوم المراجع بمراجعة هذه الفواتير مع دفتر يومية المبيعات. ويقوم المراجع بمراجعة مجاميع يومية المبيعات ومراجعة صحة ترحيل هذه المجاميع إلى حسابي المبيعات وإجمالي المدينين بدفتر الأستاذ العام.

والاختبارات السابقة تهدف إلى متابعة كل عملية بيع خلال النظام من وقت تسلم أمر الشراء من العميل إلى تاريخ شحن البضاعة إليه، ثم متابعة التحصيل للدين المستحق عليه فيما بعـد. وكـإجراء بديل قد يتم اختيار بعض البنود المقيدة في يومية

المبيعات لمراجعتها مستنديًا مع فواتير البيع وأوامر الشراء الواردة ومستندات الشحن. وبهذه الاختبارات يحصل المراجع على دليل إثبات بأنه قد صدرت فاتورة صحيحة عن كل عملية بيع، وأن هذه الفواتير قد تم قيدها في الدفاتر في موعدها الصحيح، وأنها لا تمثل أي مبيعات مستقبلة أو بنود غير عادية، وأنه قد تم ترحيل هذه المبالغ بدقة وفي موعدها الصحيح إلى حسابات العملاء في دفتر أستاذ المدينين وإلى الحساب الإجمالي بالأستاذ العام. فإن سادت مثل هذه الظروف فمن حق المراجع أن يعتمد على صحة القيود الواردة في حسابات العملاء بدفتر الأستاذ.

وعند قيام المراجع باختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمبيعات، يجب عليه أن يتأكد من أنه لم تحدث أخطاء في المعالجة المحاسبية لبضاعة الأمانة المرسلة إلى الوكلاء، وأن هذه البضاعة لم تعامل كمبيعات تامة. فكثير من المنشآت تغفل هذه التفرقة بين بضاعة الأمانة والمبيعات التامة العادية.

فإن احتوى دفتر أستاذ المدينين على بعض الحسابات التي تكون قد حُمّلت بمبالغ كبيرة في الجانب المدين، بينما ظهرت في هذه الحسابات مبالغ كثيرة صغيرة القيمة في الجانب الدائن، فإن ذلك يجب أن يوحي للمراجع بأن هذه الحسابات تمثل بضاعة أمانة مرسلة وأن القيود الموجودة في الجانب الدائن تمثل المبالغ التي يرسلها الوكيل كلما قام بعملية بيع فعلية. كذلك إن وجد المراجع مردودات مبيعات كبيرة القيمة فإن هذا أيضًا قد يوحي بأن هذه البضاعة تمثل بضاعة أمانة مرسلة قام الوكيل بردها عندما لم يتمكن من تصريفها.

ويجب على المراجع أيضًا فحص الإجراءات الرقابية لعمليات البيع بين الشركة والشركات الأخرى ذات المصلحة المشتركة أو بين المركز الرئيسي والفروع. ففي كثير من الأحيان تعامل عمليات تحويل البضاعة بين شركات المجموعة أو بين المركز الرئيسي والفروع كمبيعات، وتخضع لإجراءات الشحن والتحصيل نفسها كالمبيعات إلى الغير. وعندما يتم توحيد عمليات هذه الوحدات في قائمة دخل موحدة يجب استبعاد

العمليات التي لا تمثل مبيعات إلى أطراف خارجية من المبيعات الموحدة لشركات المجموعة. فعند مراجعة حسابات الشركة القابضة والشركات ذات الفروع المتعددة يجب على المراجع فحص الإجراءات المتعلقة بحركة انتقال البضائع بين الوحدات المختلفة للشركة.

٣ ـ مقارنة عينة من مستندات الشحن مع فواتير البيع الخاصة بها

الإجراء السابق في برنامج المراجعة تطلب من المراجع فحص عينة مختارة من فواتير البيع ومقارنة هذه العينة مع السجلات المحاسبية الخاصة بالمبيعات ومع مستندات الشحن. ولكن هذا الإجراء في حد ذاته لا يكشف عن البضاعة التي تم شحنها إلى العملاء ولكن لم يصدر بشأنها فواتير. فللتأكد من أن جميع البضاعة التي تم شحنها قد صدرت بشأنها فواتير بيع يتعين على المراجع اختيار عينة من مستندات الشحن التي صدرت خلال السنة المالية ويقارن هذه العينة بفواتير البيع. وعند القيام بهذا الاختبار يتطلب الأمر من المراجع متابعة تسلسل مستندات الشحن. فأي مستندات شحن تم إلغاؤها أو إبطالها يجب التأشير عليها بذلك والاحتفاظ بها في الملفات. فيجب أن يكون هناك ارتباط بين تسلسل أرقام أوامر البيع، وإخطارات الشحن، وفواتير البيع.

٤ ـ مراجعة اعتماد واستخدام الإشعارات الدائنة

البضاعة المردودة أو المعيبة يجب أن يصدر بشأنها إشعارات دائنة موقعة من شخص مسئول لا علاقة له بالعمليات النقدية أو بإمساك دفتر أستاذ المدينين. والنظام السليم للرقابة الداخلية لمردودات المبيعات يتطلب تسلم وفحص البضاعة المردودة قبل إصدار أي إشعارات دائنة بشأن هذه البضاعة. ولذلك يجب التأشير على الإشعار الدائن بتاريخ ورقم تقرير الاستلام الخاص بهذه البضاعة المردودة. فبالإضافة إلى التأكد من اعتماد هذه الإشعارات الدائنة يجب على المراجع اختبار عينة من هذه الإشعارات ومراجعة هذه العينة مستنديًا كما تم في حالة فواتير البيع. ويجب تحقيق الأسعار والتضريبات والمجاميع ومراجعة الترحيلات من يومية مردودات المبيعات إلى حسابات العملاء في دفتر أستاذ المدينين.

٥ ـ مراجعة الخصم النقدي

فحص المراجع لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بمنح الخصم النقدي يتطلب منه دراسة السياسة المتبعة من جانب المنشأة بشأن معدلات الخصم التي تمنح للعملاء. ثم يقوم المراجع بفحص انتقادي لعمود الخصم النقدي في يومية المقبوضات النقدية، مع ملاحظة أي انحرافات عن معدلات الخصم التي حددتها المنشأة. ويستكمل هذا الاختبار باختيار عدد من حسابات العملاء في دفتر الأستاذ المساعد، ومقارنة المتحصلات المقيدة في هذه الحسابات مع شروط البيع الواردة بفواتير البيع، ومراجعة هذه القيود مع دفتر النقدية، وإن وجد المراجع أي حالات تم فيها منح خصم نقدي إلى العميل على الرغم من فوات مدة الخصم، وجبت مراجعة هذه الحالات مع المراقب المالي أو مع أي شخص آخر مسئول.

وكإجراء بديل لمراجعة الخصم النقدي يتم إعداد تحليل شهري لمبالغ المتحصلات من المدينين والخصم المسموح به، وإيجاد نسبة الخصم إلى هذه المتحصلات. فإن وجدت أي فروق جوهرية في هذه النسبة فيجب أن يخضع ذلك لفحص دقيق. ويمكن أيضًا مقارنة نسبة الخصم النقدي إلى صافي المبيعات من فترة إلى أخرى. فأي تغيير جوهري في هذه النسبة يجب أن يلفت نظر المراجع ويدعوه إلى مزيد من البحث.

أما بالنسبة للخصم التجاري وأي تخفيضات أخرى من قوائم الأسعار المعلن عنها، فيجب معرفة سياسات العميل بشأن هذه الموضوعات. وتطرح هذه المبالغ عادة في فاتورة البيع وتقيد الفواتير بالمبلغ الصافي. ويجب على المراجع معرفة الإجراءات المتبعة في هذا الخصوص وأخذ مذكرات وافية عنها في أوراق المراجعة.

٦ ـ مراجعة شرائط وآلات تسجيل النقدية وفواتير المبيعات النقدية مع يومية المقبوضات النقدية

في حالة المشروعات التي تبلغ فيها المبيعات نقدًا حجمًا كبيراً، يقوم المراجع باختيار عينة من شرائط آلات تسجيل النقدية ومقارنة مجاميعها مع المبالغ المقيدة في

يومية المقبوضات النقدية. وفي حالة إصدار فواتير بيع تقارن عينة من هذه الفواتير مع الدفاتر ويراجع تسلسل هذه الفواتير والعمليات الحسابية الواردة بها.

٧ ـ مراجعة أسس احتساب الربح إلى المبيعات بالتقسيط

في حالة المشروعات التي تبيع بضائعها بالتقسيط على مدد طويلة، يجب على المراجع معرفة أساس احتساب الربح على هذه العمليات وعمل مذكرة بذلك للاحتفاظ بها ضمن أوراق المراجعة. فالقاعدة العامة في هذا الخصوص هي الاعتراف بالربح في المدة التي تم فيها البيع، مع عمل المخصص اللازم لمقابلة أي مبالغ يشك في تحصيلها. أما إن وجد شك كبير في تحصيل الأقساط ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالربح على أساس الأقساط المحصلة فقط.

ويجب على المراجع أيضًا أخذ مذكرة مكتوبة بالطريقة التي تعامل بها المردودات من هذه البضائع من الاهتمام خاصة بالطريقة التي تقوم بها هذه البضاعة المستردة.

٨ ـ مراجعة الحسابات وأوراق القبض التي اعتبرت معدومة والحصول على مصادقات بشأنها

يجب على المراجع أن يتحقق من وجود اعتماد لحسابات المدينين وأوراق القبض ذات القيمة الكبيرة التي تم اعتبارها معدومة. ويجب على المراجع الاطلاع على الأدلة المستندية التي تثبت محاولات العميل لتحصيل هذه الديون. فوجود اعتماد من شخص مسئول لإعدام أي دين يعتبر من الأمور الضرورية حتى لا تستخدم هذه الطريقة في تغطية اختلاسات من النقدية الواردة من العملاء.

ويجب إرسال مصادقات إلى هؤلاء المدينين للتأكد من أن هذه الديون أو تلك الأوراق كانت حقيقية عندما تم تسجيلها بداية في الحسابات. فإذا تم اعتبار دين أو كمبيالة مستحقة على أحد المديرين أو الموظفين أو المساهمين دينًا معدومًا، وجب أن يثير ذلك شك المراجع، وتعين عليه فحص العملية فحصًا دقيقًا. وفي حالة وجود ضمان

تحت يد العميل للدين أو الكمبيالة التي اعتبرت معدومة يجب على المراجع متابعة الطريقة التي تم بها التصرف في هذا الضمان. كذلك في حالة البيع بالتقسيط بموجب كمبيالات اعتبرت معدومة قد يسترد البائع السلعة المبيعة، وعلى المراجع في هذه الحالة متابعة ما حدث بالنسبة لهذه العمليات.

وكإجراء قد يساعد المراجع في اكتشاف هل رقم الديون المعدومة الخاص بالسنة المالية معقول؟ قد يقوم المراجع باحتساب نسبة ما أعدم من ديون خلال السنة المالية إلى صافي المبيعات الآجلة ومقارنة هذه النسبة بالأعوام السابقة.

٩ - تقويم نظام الرقابة الداخلية للمدينين والمبيعات

بعد استكمال قيام المراجع بأخذ بيانات مكتوبة عن وصف نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمدينين والمبيعات، وبعد قيامه باختبارات مدى تنفيذ النظام فعلاً، يُصبح المراجع في وضع يمكنه من تقويم نظام الرقابة الداخلية المستخدم بشأن المدينين والمبيعات. ويستطيع المراجع بعد قيامه بعملية تقويم النظام المستخدم تحديد نقاط الضعف التي تتطلب مزيدًا من إجراءات الفحص ونقاط القوة التي تدعوه إلى التقليل من هذه الإجراءات. وهكذا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين عملية تقويم نظام الرقابة الداخلية والبرنامج الذي يضعه المراجع لتحقيق العمليات.

اختبارات تحقيق العمليات

١٠ - الحصول على قائمة بأعمار الديون التجارية أو إعدادها وتحليل لحسابات المدينين الأخرى

يُعدّ موظفو العميل عادة قائمة بأعمار الديون التجارية ويقدمونها إلى المراجع. وفي كثير من الأحيان يعد هذا الكشف بالكمبيوتر.

ويجب على المراجع أيضًا أن يحصل من العميل على كشف تحليلي بجميع أنواع حسابات المدينين الأخرى بخلاف المدينين التجاريين. فتحليل هذه العمليات

ضروري؛ لأن هذه العمليات في كثير من الأحيان قد تكون بين أطراف توجد بينها علاقة مشتركة أو على علاقة وثيقة بالمشروع، وبالتالي قد يشوب هذه العمليات نوع من الشك في أنها لم تتم كما يجب أن يكون بين أطراف مستقلة. فالحسابات مع المديرين والموظفين والمساهمين والشركات التي توجد معها علاقة مشتركة قد يتم أحيانًا سدادها قبل تاريخ الميزانية، وسرعان ما تعود هذه الحسابات إلى الظهور في أوائل السنة المالية التالية. وفي بعض الأحيان قد تقوم المنشأة بإعطاء سلفة إلى أحد الموظفين على حساب بعض المصروفات (بحيث يقدم الموظف حسابًا فيما بعد بالمصروفات التي أنفقها فعلاً ويرد الباقي ـ إن وجد ـ). وقد تستخدم مثل هذه السلف لإخفاء قروض حقيقية إلى المـديرين بالمخالفة لنظام الشركة. ويجب على المراجع فحص هذه العمليات فحصًا دقيقًا لتحديد طبيعتها.

أما بالنسبة لمديونيات الفروع أو الشركات التابعة (أو ذات المصلحة المشتركة) فيجب تحليل هذه المديونيات. ويجب على المراجع التأكد من مطابقة المبالغ في دفاتر الشركة المقترضة مع دفاتر الشركة المقرضة. ويتم ذلك بالاتصال بمراجع الشركة التابعة أو مراجع الفرع. وعند إعداد القوائم المالية الموحدة يتم استبعاد هذه المديونيات بين شركات المجموعة، ولذلك يُصبح من الضروري إعداد تحليل تفصيلي لهذه المديونيات.

وعندما تقدم إلى المراجع كشوف المدينين التحليلية التي أعدها موظفو المنشأة، يجب على المراجع تحقيق هذه الكشوف. وتتوقف كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع في هذا الشأن على نظام الرقابة الداخلية بشأن المدينين. فيجب على المراجع اختبار صحة مجاميع هذه الكشوف رأسيًا وأفقيًا، كما يجب مراجعة صحة تحديد أعمار الديون، ويجب مراجعة بعض الحسابات الواردة بالكشوف مع دفتر أستاذ المدينين. ويجب أيضًا مراجعة صحة استخراج الأرصدة في دفتر أستاذ مساعد المدينين عن طريق اختيار عينة من هذه الحسابات ومراجعة مجاميع جوانب هذه الحسابات وصحة استخراج الأرصدة.

وفي حالـة استخـدام الحاسب الآلي لإمساك حسابات المدينين، توجد برامج كمبيوتر نموذجية لمراجعة مثل هذه العمليات. ويمكن بطبيعة الحال استخدام أحد برامج المراجعة هذه لتحقيق هذه العمليات.

١١ ـ الحصول على كشف تحليلي لأوراق القبض أو إعداده

يجب الحصول على كشف تحليلي تفصيلي لأوراق القبض أو إعداده، ويجب أن يطابق مجموع هذا الكشف رصيد حساب أوراق القبض في دفتر الأستاذ العام. ويحتوي هذا الكشف على بيانـات عن مبلغ الكمبيالة وتاريخ إنشائها واسم المسحوب عليه وميعاد الاستحقاق وسعر الفائدة إن وجد.

ـ فإن أعـد الكشف موظفـو العميل، وجب على المـراجـع مراجعة مجاميع هذا الكشف ومقارنة المجموع برصيد حساب أوراق القبض في الأستاذ العام ويجب مراجعة عينة من هذه الأوراق مع يومية أوراق القبض.

١٢ ـ الجـرد الفعـلي لأوراق القبض المـوجـودة والمصادقة على أوراق القبض الموجودة لدى الغير

يجب أن يتم جرد أوراق القبض الموجودة في حيازة المنشأة في الوقت نفسه الذي يتم فيه جرد النقدية والاستثمارات. كذلك يجب أيضًا في الوقت نفسه جرد أي أوراق مالية مودعة كضمان لهذه الكمبيالات. وقد سبق لنا بيان أهمية سيطرة المراجع سيطرة كاملة على جميع الأصول القابلة للتداول عن طريق المناولة أو التظهير إلى أن تتم عملية الجرد.

ومن الناحية العملية لا يتيسر للمراجع في كثير من الأحيان فحص ومعاينة أوراق القبض المملوكـة للعميل المـوجودة لدى الغير. وفي هذه الحالات فإن الحصول على مصـادقـة مكتـوبـة من الغير بوجود الأوراق لديه يعتبر بديلاً كافيًا لعملية جرد هذه الأوراق. ولكن هذا الإجراء لا ينفي وجوب الحصول على مصادقة من المسحوب عليه

بصحة الورقة. وفي حالة وجود أوراق القبض لدى أحد البنوك أو أحد الدائنين كضمان لقرض أو لدى أي طرف آخر خارجي فإن خطاب المصادقة يجب أن يتضمن طلبًا لتحقيق جميع تفاصيل الكمبيالة وهي اسم المسحوب عليه والمبلغ وتاريخ الاستحقاق ومعدل الفائدة إن وجد.

وفي حالة أوراق القبض المخصومة أو المودعة كضمان لقرض لدى أحد البنوك فإن المصادقة على وجود هذه الأوراق لدى البنك يتم في خطاب المصادقة نفسه المرسل إلى البنك لتحقيق رصيد النقدية المودعة لديه، لأن خطاب المصادقة المعتاد الذي يرسل إلى البنوك لهذا الغرض يتضمن خانة خاصة لهذه الأوراق.

ويلاحظ أنه يمكن بسهولة الحصول على نماذج كمبيالات مطبوعة من المكتبات أو البنوك، ويمكن لأحد المديرين أو أحد موظفي العميل غير الأمناء القيام بسهولة بملء بيانات أحد هذه النماذج المطبوعة وخلق كمبيالة مزورة. فالسهولة التي يمكن أن تتم بها هذه العملية تدل على أن جرد أوراق القبض جردًا فعليًا ليس له حجية جرد النقدية والاستثمارات نفسها.

١٣ ـ المصادقة على حسابات المدينين وأوراق القبض بالاتصال المباشر بالمدينين

الاتصال المباشر بالمدينين يعتبر بصفة عامة أهم الخطوات الضرورية لتحقيق أرصدة المدينين وأوراق القبض. فاعتراف المدين المكتوب برصيد حسابه يحقق غرضين: (ا) إثبات وجود وصحة أحد الأصول، (ب) توفير نوع من الضمان بأنه لم يحدث غش أو اختلاسات في أرصدة المدينين في تاريخ الميزانية.

والرجوع إلى تاريخ مهنة المراجعة يوضح الأسباب التي من أجلها يُبدي المراجعون اهتمامًا كبيرًا بموضوع استخدام أسلوب المصادقات في تحقيق بند المدينين. ففي أواخر الثلاثينات (١٩٣٠م) حدث تغيير جذري في أهداف وإجراءات المراجعة. فقبل ذلك التاريخ كانت عملية المراجعة المعتادة لا تتضمن أي إجراءات للتحقق من

أن المبالغ المستحقة على المدينين تمثل ديونًا حقيقية، وأن رقم البضاعة الظاهر بالميزانية يمثل بضاعة موجودة فعلاً، وتم جردها بدقة. وكان ينظر إلى قيام المراجعين بالحصول على مصادقات بصحة أرصدة المدينين (أو حضور عملية الجرد الفعلي للبضاعة وملاحظة الطريقة التي يتم بها) على أنها عملية مكلفة جدًا وليست على درجة كبيرة من الأهمية. ففي تلك الفترة المبكرة من تاريخ المهنة كان المراجعون يعتمدون على شهادة من إدارة المشروع بصحة المدينين وبصحة جرد المخزون.

ففي سنة ١٩٣٨م نتيجة لقضية الغش المشهورة Mckesson & Robins وما صاحبها من اهتمام الصحافة بهذه القضية على نطاق واسع تم اكتشاف غش بملايين الدولارات في مدينين وبضاعة وهمية لا وجود لها. وقد أدت هذه القضية إلى إعادة النظر في مسئولية المراجعين عن بندي المدينين والبضاعة. ففي أكتوبر ١٩٣٩م وافق أعضاء معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بالتصويت العام على أنه اعتبارًا من ذلك التاريخ لكي يصدر المراجع تقريرًا غير مقيد بالنسبة لأي عملية مراجعة، فإن إجراءات الفحص يجب أن تتضمن حضور المراجع لعملية الجرد الفعلي للمخزون وملاحظة الطريقة التي يتم بها، والحصول على مصادقات من المدينين بصحة أرصدة حساباتهم. ويعتبر هذا القرار علامة على الطريق في تطور مهنة المراجعة وفي زيادة أهمية وقيمة تقارير المراجعين على القوائم المالية.

وفي نوفمبر ١٩٧٢م صدرت عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بعض التعديلات[1] للمتطلبات التي تم إقرارها في ١٩٣٩م. وبموجب هذه التعديلات الجديدة أكدت لجنة معايير المراجعة بالمعهد أهمية المصادقة على أرصدة المدينين، ولكنها أعفت المراجع من ضرورة ذكر عدم قيامه بهذا الإجراء في تقريره في بعض الحالات. وفيما يلي بيان اللجنة في هذا الشأن:

---

(١) AICPA, Statement on Auditing Standards No. 1 and 2.

«المصادقة على أرصدة المدينين تعتبر بصفة عامة من إجراءات المراجعة المتعارف عليها. والمراجع الذي يصدر رأيًا عندما لا يستخدم أسلوب المصادقات يجب أن يدرك أن عليه عبء إثبات تبرير الرأي الذي أبداه (في القوائم المالية). فقد تدعو الظروف مثل توقيت عمل المراجع أن يصبح من غير العملي أو من المستحيل (Impracticable or impossible) على المراجع الحصول على مصادقات. ففي مثل هذه الحالة إذا كان في إمكانه أن يقنع نفسه بصحة المدينين باستخدام إجراءات بديلة، فإنه لا تكون هناك قيود على نطاق عمله، وليس هناك ما يدعو (في هذه الحالة) إلى ذكر عدم قيام المراجع بالحصول على مصادقات من المدينين في تقريره، أو بذكر الإجراءات البديلة التي قام بها..»

ومن أكثر الأمثلة المعتادة الذي يكون فيه من غير العملي أو من المستحيل الحصول على مصادقة من المدين حالة المبيعات إلى المصالح والهيئات الحكومية التي قد تمنعها لوائحها من المصادقة على صحة المبلغ المطلوب منها. وفي مثل هذه الحالات يلجأ المراجع إلى وسائل بديلة لتحقيق هذه العمليات مثل الاطلاع على العقود وأوامر الشراء ومستندات الشحن وفواتير البيع والمقبوضات عن هذه القيود وأي أدلة إثبات أخرى تقنع المراجع بصحة الدين وبأنه قد نشأ عن عملية بيع حقيقية.

ومن الأمور المهمة في تحقيق المدينين وأوراق القبض بأسلوب المصادقات التأكد من صحة عناوين المدينين. فاستخدام عدد كبير من صناديق البريد كعناوين يجب أن يلفت نظر المراجع ويلقى من جانبه عناية وفحصًا دقيقًا. فقد يستأجر موظفو المنشأة هذه الصناديق بأسماء مدينين وهميين لتغطية أي غش في حسابات المدينين. ففي إحدى القضايا في أمريكا كان هناك مدينون وهميون وكانت العناوين الخاصة بهؤلاء المدينين هي عناوين لبعض موظفي المنشأة المشتركين في عملية الغش. وقد قام هؤلاء الموظفون بالتوقيع على المصادقات وإعادتها إلى مكتب المراجع.

جميع خطابات المصادقات يجب أن توضع في ظروف تحمل اسم وعنوان مكتب المراجع بحيث إن لم تسلم الرسالة إلى صاحبها أعيدت إلى مكتب المراجع. ويجب أن

يرفق بخطاب المصادقة ظرف مطبوع عليه اسم المراجع وعنوانه وملصق عليه طابع بريد ليستعمله العميل للرد على المصادقة. ويجب أن يتولى المراجع بنفسه وضع خطابات المصادقات في أحد صناديق البريد الحكومية أو لدى أحد مكاتب البريد. وتهدف هذه الإجراءات إلى عدم إعطاء موظفي العميل أي فرصة لتعديل خطابات المصادقة، أو عدم إرسالها بالمرة، أو التلاعب في الردود عليها، حتى لا تفقد عملية المصادقات حجيتها في اكتشاف ما إذا كانت هذه الديون وهمية أو مبالغ فيها إن وقعت خطابات المصادقات أو الردود عليها في أيدي موظفي العميل. فخطابات المصادقات التي تعاد من البريد لعدم تسليمها لأصحابها قد تكون في منتهى الأهمية بالنسبة للمراجع ولذلك يجب أن تعاد رأسًا إلى مكتبه.

تنقسم المصادقات إلى نوعين وفي كلا النوعين ينبع خطاب المصادقة من العميل:

المصادقات الإيجابية

وهي عبارة عن خطاب موجه إلى المدين يطلب منه فيه أن يصادق على صحة الرصيد الموضح بالخطاب رأسًا إلى المراجع. فأهم خاصية في المصادقة الإيجابية أنها تتطلب في كل حالة ردًّا من العميل. وفي حالة طلب المصادقة على إحدى أوراق القبض من المسحوب عليه فإن خطاب المصادقة يجب أن يحتوي على تاريخ الورقة، وتاريخ الاستحقاق، والمبلغ وسعر الفائدة، والتاريخ الذي سددت إليه الفائدة (إن وجدت) وتفاصيل أي ضمانات مودعة مع المقرض ضمانًا لسداد هذه الورقة.

المصادقات السلبية

هي عبارة عن إخطار إلى المدين برصيد حسابه، ويطلب منه فيه إخطار المراجع في حالة واحدة فقط، هي كون الرصيد غير صحيح. وقد تأخذ هذه المصادقات شكل كشف حساب عادي يتم ختمه أو إلصاق ورقة عليه تحمل العبارة التالية: «نرجو فحص كشف الحساب هذا بعناية، وفي حالة وجود أي اعتراض نرجو إخطار مراقب حساباتنا السيد.... بالعنوان التالي.....».

وقد علق معهد المحاسبين الأمريكي على هاتين الطريقتين كالآتي:(٢)

«بما أن استخدام أسلوب المصادقة الإيجابية يؤدي إلى (ا) تلقي رد من المدين يشكل دليل إثبات للدين أو (ب) استخدام إجراءات أخرى تهدف إلى الحصول على أدلة لإثبات وجود الدين وصحته في حالة عدم تلقي ردود على بعض الحسابات، لذلك فيفضل استخدام أسلوب المصادقات الإيجابية في حالة الحسابات ذات الأرصدة الكبيرة أو في حالة وجود نزاع بشأن عدد كبير من الأرصدة، أو في حالة الشك في وجود أخطاء أو انحرافات. أما أسلوب المصادقات السلبية فيعتبر مفيدًا بصفة خاصة إذا كان نظام الرقابة الداخلية لحسابات المدينين فعالاً، أو كان هناك عدد كبير من الحسابات ذات الأرصدة الصغيرة، أو كان المراجع لا يعتقد أن الأشخاص الذين يتلقون خطابات المصادقات لن يولوها كثيرًا من الاهتمام. فإذا استخدم أسلوب المصادقات السلبية بدلاً من الإيجابية فإن عدد خطابات المصادقة المرسلة وإجراءات المراجعة الأخرى المتخذة بشأن رصيد حسابات المدينين يجب أن يكون عادة أكبر، لكي يحصل المراجع على درجة الاقتناع نفسها فيما يتعلق برصيد حسابات المدينين.

وفي كثير من الأحيان قد يكون الأنسب الجمع بين الأسلوبين باستخدام المصادقات الإيجابية في حالة الأرصدة الكبيرة والمصادقات السلبية في حالة الأرصدة الصغيرة».

ومن المعتاد في حالة الشركات التي يكون لديها أنظمة قوية للرقابة الداخلية أن يقتصر إجراء المصادقات على عينة من حسابات المدينين. وفي هذه الحالة يجب أن تكون العينة من الكبر بحيث تشتمل على معظم قيم حسابات المدينين، أو يجب أن تكون العينة ممثلة بحيث يمكن اعتبار أن النتائج المستخلصة منها تمثل جميع حسابات المدينين.

وفي أحوال خاصة قد تطلب المنشأة من المراجع عدم إرسال مصادقات إلى بعض العملاء. فقد تطلب المنشأة عدم إرسال خطابات مصادقة إلى بعض العملاء المتأخرين

(٢) APCPA, Statement on Auditing Standards, No. 1.

في سداد ديونهم والتي اتخذت المنشأة ضدهم إجراءات قضائية نظرًا لحساسية العلاقة بين الطرفين. ويستجيب المراجع عادة إلى مثل هذا الطلب، وفي هذه الحالة يجب عمل قائمة بهذه الحسابات وتقديمها إلى العميل لاعتمادها كتابة ويحتفظ بهذه القائمة ضمن أوراق المراجعة. وفي جميع الحالات يجب الحصول على مصادقات على حسابات السلف إلى المديرين والموظفين والمساهمين.

وفي حالة تلقي المراجع ردودًا من بعض العملاء تفيد وجود فروق في أرصدة حساباتهم فإن المراجع يجب عليه أن يفحص بنفسه أي فروق كبيرة أو غير معتادة. أما بالنسبة للفروق الصغيرة فيحيلها المراجع إلى موظفي العميل لبحث أسبابها وتقديم تفسير إليه فيما بعد بهذه الأسباب. وتنشأ معظم هذه الفروق عادة إلى قيام أحد الطرفين بقيد عملية (مبيعات، أو مقبوضات) لم يقيدها الطرف الآخر أو لعدم إدراك العميل للتاريخ المطلوب منه فيه المصادقة على رصيد حسابه.

وفي حالة المصادقات الإيجابية من الصعب وضع قاعدة عامة بشأن نسبة الردود التي تعتبر مرضية، إلا أنه يمكن القول: إنه لكي تكون النسبة مرضية فيجب أن تمثل الردود ٥٠ أو ٦٠ في المائة من قيمة خطابات المصادقات المرسلة. وتختلف نسبة الردود المتوقعة اختلافًا كبيراً طبقًا لنوع المدين. وقد يحتاج الأمر إلى إرسال مصادقة ثانية وثالثة بالبريد المسجل أو برقيًا. وعندما لا يحصل المراجع على رد بالنسبة لحساب (أو ورقة قبض) ذي رصيد كبير، فيجب عليه أن يتحقق من وجود المدين وعنوانه وحالته المالية بالرجوع إلى وكالات الائتمان التي تتخصص في مثل هذا النوع من العمل أو من مصادر أخرى مستقلة عن العميل، بالإضافة إلى التأكد من حقيقة العمليات التي حدثت بين الطرفين بفحص أي أدلة مستندية تؤيد هذه العمليات مثل العقود وأوامر الشراء الواردة من العميل وصور فواتير البيع ومستندات الشحن.

وبعد الانتهاء من تلقي جميع الردود المتوقعة على خطابات المصادقات يجب إعداد ملخص يحدد طبيعة ومدى برنامج المصادقات الذي تم تنفيذه والنتائج التي تم الحصول عليها. وهذا الملخص يعتبر من أهم أجزاء أوراق المراجعة.

وفي حالة أي عملية مراجعة يعتبر رقم المدينين وأوراق القبض فيها جوهريًا وكان في استطاعة المراجع الحصول على مصادقات من العملاء ولكنه لم يقم بهذا الإجراء، فيجب على المراجع في هذه الحالة أن يوضح في الفقرة الخاصة بنطاق عملية المراجعة في تقريره عدم قيامه بهذا الإجراء الذي يعتبر من إجراءات المراجعة المتعارف عليها. وبصفة عامة يجب أن يمتنع المراجع عن إبداء الرأي في القوائم المالية في مثل هذه الحالات. أما إن كان استخدام أسلوب المصادقات في رأي المراجع غير عملي أو مستحيلاً، واستطاع المراجع الاقتناع بصحة رقم المدينين باستخدام إجراءات مراجعة أخرى، فإنه في هذه الحالة يستطيع إبداء رأي غير مقيد في القوائم المالية.

١٤ ـ تحديد مدى كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمدينين وأوراق القبض

لكي تعطي الميزانية صورة عادلة عن المركز المالي للمشروع يجب أن تظهر أرصدة المدينين فيها بالقيمة المنتظر تحصيلها، أي بجملة أرصدة المدينين المستحقة ناقصًا المخصص الكافي للديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات المدينين وأوراق القبض. فالقياس الدقيق للربح يتطلب مقابلة الإيرادات بالمصروفات. وبما أن رقم الديون المشكوك في تحصيلها يعتبر من المصروفات المهمة التي تحمل إلى قائمة نتائج الأعمال، لذلك فإن فحص المراجع للديون المشكوك في تحصيلها يعتبر تحقيقًا لكل من قائمتي نتائج الأعمال والمركز المالي.

وأفضل دليل يحصل عليه المراجع لقابلية الديون للتحصيل هو متابعة تحصيل هذه الديون في السنة المالية الجديدة. ولذلك يجب أن تحتوي أوراق المراجعة على تفاصيل بهذه المبالغ المدفوعة. ويتم ذلك عادة بإضافة عمود في كشف المدينين يوضح هذه المبالغ ويجب على المراجع الاهتمام بالحسابات المتأخرة أو أوراق القبض التي مضى ميعاد استحقاقها ومتابعة تحصيل أي من هذه الحسابات في السنة الجديدة.

ويلاحظ أن أوراق القبض لا تختلف عن حسابات المدينين في وجوب عمل المخصص اللازم في حالة الشك في عدم تحصيلها، فمخاطر الائتمان واحدة في الحالتين

خصوصًا إن كانت الورقة قد تم الحصول عليها سدادًا لدين قديم. ويجب عمل المخصص اللازم في حالة أوراق القبض المرفوضة والتي تم تجديدها أكثر من مرة، أو في حالات كمبيالات البيع بالتقسيط إن تأخر المدين أو لم يكن منتظمًا في سداد الأقساط، أو في حالة ارتباك الأحوال المالية للمدين.

وتقويم الضمان المقدم من المدين في الكمبيالة يعتبر أيضًا من وسائل تحديد المخصص المطلوب تكوينه بشأن هذه الكمبيالة. ويجب على المراجع إن كان الضمان أوراقًا مالية تحديد القيمة السوقية لهذه الأوراق بالرجوع إلى نشرات الأسعار أو أي مصادر أخرى. فإن كانت القيمة السوقية لهذه الأوراق أقل من قيمة الكمبيالة فقد يستدعي الأمر اعتبار الفرق غير قابل للتحصيل.

ولتحديد أساس تقدير حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المطلوب تكوينه يقوم المراجع بالخطوات التالية:

١ - فحص الحسابات المتأخرة الموجودة بقائمة أعمار الديون والتي لم يتم سدادها في السنة المالية الجديدة مع ملاحظة بعض العوامل مثل حجم المديونية، والمبالغ التي تم سدادها حديثًا، وسداد الأرصدة القديمة، وإيقاف البيع بالأجل إلى العميل.

٢ - التحري عن المركز الائتماني لحسابات المدينين المتأخرين ذوي الأرصدة الكبيرة القيمة غير المعتادة. فقد يمثل حساب واحد مع أحد المدينين جزءًا كبيرًا من مجموع رقم المدينين.

٣ - الرجوع إلى مصادقات العملاء التي ترد بعدم الموافقة على صحة الرصيد لتحديد قيمة أي مبالغ متنازع عليها أو للبحث عن أي أسباب أخرى لعدم سداد رصيد الحساب.

٤ - الاتصال بوكالات التحصيل والمحامين لمعرفة رأيهم بشأن الحسابات التي يحاولون تحصيلها بالنيابة عن المنشأة.

٥ - إعداد ورقة عمل بالحسابات التي تعتبر مشكوكًا في تحصيلها بناء على

الاعتبارات السابقة مع ذكر اسم العميل، والمبلغ المشكوك في تحصيله، وأسباب اعتبار الحساب مشكوكًا فيه.

٦ - طلب كشف من مدير الائتمان بالوضع الراهن لكل دين تعتبره إدارة الائتمان مشكوكا في تحصيله ومعرفة الإجراءات التي اتخذت بشأن تحصيل هذه الديون. ومراجعة ورقة العمل التي قام المراجع بإعدادها بشأن الحسابات التي يعتبرها هو مشكوكًا في تحصيلها مع مدير الائتمان ومعرفة رأيه في مدى تحصيل هذه الحسابات. ويستطيع المراجع بعد ذلك تحديد المخصص المطلوب الذي يجب في نظره عمله لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.

٧ - احتساب النسب المئوية التي توضح العلاقة بين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها و(١) مجموع حسابات المدينين (٢) صافي المبيعات (٣) الديون المعدومة خلال العام، مع مقارنة هذه النسب بالأعوام السابقة وتقصي أي انحرافات مهمة.

وعند تحديد مدى كفاية المخصص الذي كونه العميل لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها بشأن المدينين وأوراق القبض لا يجب التعويل أكثر من اللازم على رأي مدير الائتمان بشأن تحصيل حسابات أو كمبيالات معينة بالذات. فبالرغم من أن تقدير المخصص الكافي للديون المشكوك في تحصيلها يشوبه الكثير من المصاعب نتيجة لعنصر عدم التأكد، فإن الإجراءات التي سبق ذكرها توضح أن المراجع قد حاول الحصول على قدر كبير من أدلة الإثبات لتعزيز رأيه في مدى كفاية المخصص المطلوب وأنه لم يعتمد فقط على رأي موظفي العميل في هذا الشأن.

١٥ - مراجعة صحة المبيعات الخاصة بالسنة المالية

تضخيم المبيعات الخاصة بالسنة المالية عن طريق ترك يومية المبيعات مفتوحة بعد تاريخ الميزانية هي إحدى الطرق الشائعة للتلاعب في الحسابات. ويؤدي هذا الإجراء بالطبع إلى إدخال مبيعات المدة الجديدة ضمن مبيعات المدة القديمة. فالبضاعة التي تم شحنها في أوائل المحرم قد تغطى بفواتير تحمل تواريخ في أواخر شهر ذي الحجة.

ويتم إدخالها بهذه الطريقة في مبيعات ذي الحجة. وتهدف هذه القيود المضللة إلى إظهار الأحوال المالية للمشروع بطريقة أفضل عما هي عليه حقيقة. وفي كثير من الأحيان يستخدم رقم المبيعات كأساس لاحتساب العمولات والحوافز. وقد يكون هذا سببًا آخر للتلاعب في رقم المبيعات.

وبالإضافة إلى التلاعب المقصود في رقم المبيعات قد تحدث أخطاء غير مقصودة في احتساب المبيعات الخاصة بالسنة المالية. ولذلك يجب مراجعة يومية المبيعات مع صور فواتير البيع ومستندات الشحن عن الأيام الأخيرة من السنة المالية والأيام الأولى من السنة المالية الجديدة. وتتوقف فاعلية هذا الإجراء بصورة كبيرة على درجة الفصل بين واجبات وظائف الشحن، والاستلام، وإعداد فواتير البيع. فإذا كانت وظائف التخزين، والشحن، وإعداد فواتير البيع، والاستلام تتم الرقابة عليها بطريقة مستقلة، فمن المستبعد أن يتم التلاعب في سجلات جميع هذه الإدارات لإخفاء أي غش يهدف إلى إدخال مبيعات المدة الجديدة كأنها مبيعات خاصة بالمدة الحالية. ومن جهة أخرى إذا كان هناك سيطرة لأحد الأشخاص على كل من سجلات الشحن ومستندات البيع فإنه يمكن لهذا الشخص أن يتلاعب في هذين النوعين من السجلات لإخفاء أي تضخيم في رقم المبيعات الخاص بالسنة الحالية. ويساعد الاتصال المباشر بالمدينين باستخدام أسلوب المصادقات في اكتشاف أي انحراف في تواريخ الشحن وتواريخ فواتير البيع.

وفي بعض الأحيان قد تعمد المنشأة إلى إدخال مبيعات وهمية في الدفاتر في نهاية السنة المالية كوسيلة لتحسين المركز المالي وإظهاره بطريقة أفضل "Window dressing" وقد يتم شحن هذه البضائع فعلًا إلى العملاء بدون سابق علم منهم بذلك على أن ترد هذه البضاعة إلى المنشأة فيما بعد. ولذلك يجب على المراجع التحري بعناية عن أي مردودات كبيرة بعد تاريخ الميزانية تكون خاصة ببضاعة تم تسجيلها كمبيعات في المدة الحالية. وقد يستدعي الأمر من المراجع في مثل هذه الحالات عمل قيود تسوية لاعتبار هذه المردودات كأنها خاصة بالسنة الحالية. واستخدام أسلوب المصادقات للمصادقة

على أرصدة حسابات المدينين في تاريخ الميزانية يساعد في اكتشاف أي غش من هذا النوع.

ومن الضروري التأكيد على أن مراجعة صحة احتساب رقم المبيعات الذي يخص السنة المالية هو من الأمور المهمة جدًا لأن ذلك يؤثر على رقم الأرباح الذي تظهره قائمة نتائج الأعمال، ويؤثر أيضًا على صحة رقمي المخزون والمدينين في الميزانية.

١٦ ـ الحصول على تحليل مقارن للمبيعات وتكلفة المبيعات أو إعداده

المقارنة الشهرية أو السنوية لمبيعات السنة الحالية مع مبيعات السنة السابقة تعتبر من الخطوات المهمة التي يتخذها المراجع لمعرفة ما إذا كانت المبيعات قد تم تسجيلها وتبويبها بدقة وعلى أسس ثابتة. فإن أظهرت نتائج هذه المقارنة تغيرات جوهرية فيجب على المراجع معرفة السبب وراء ذلك. فقد يكون التغير ناشئًا عن وجود أخطاء في تسجيل فواتير البيع أو أخطاء في صحة احتساب رقم المبيعات الذي يخص السنة المالية. وقد يكون التغير ناشئًا عن غش عن طريق استبعاد بعض فواتير المبيعات من الدفاتر أو العكس. إلا أنه في كثير من الأحيان يمكن تفسير أسباب التغير وتكون هذه الأسباب طبيعية مثل التغير في الأسعار أو إدخال منتج جديد أو أي عوامل أخرى تكون معلومة لإدارة المشروع.

وفي حالة الشركات الصناعية تكون مقارنة أرقام المبيعات الشهرية أكثر فائدة إن تم تبويب هذه الأرقام طبقًا للمنتجات التي يقوم المشروع بتصنيعها. وفي حالة مشروعات البيع بالتجزئة يتم مقارنة مبيعات كل قسم من الأقسام مع أرقام العام الماضي بدلًا من مقارنة مبيعات كل منتج.

كما أن الدراسة المقارنة للمبيعات تكون أكثر فائدة إن اشتملت هذه الدراسة على الأرقام الخاصة بتكلفة المبيعات. وفي هذه الحالة تظهر المقارنة نسبة صافي الربح إلى المبيعات لكل منتج. وأي تغير في هذه النسبة يستدعي بالطبع فحصًا تفصيليًا دقيقًا.

فالنقطة التي يجب تأكيدها هنا أن المراجع يجب أن يلم بأهمية أي تغيير جوهري في رقم المبيعات ويجب عليه البحث عن أسباب هذا التغيير.

١٧ ـ التحقق من أنه لم يحدث تجديد بعد تاريخ الميزانية للسلف الخاصة بالمديرين والموظفين التي تم سدادها قبل تاريخ الميزانية

القروض التي تقرضها إحدى الشركات إلى أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، أو الموظفين، أو المساهمين، أو إلى الشركات التابعة والشركات الأخرى التي تربطها بالشركة علاقة مشتركة يجب أن تلقى عناية خاصة من جانب المراجع. فهذه العمليات لا يفترض أنها نتيجة مساومة بين طرفين ذوي مصالح متعارضة، وعنصر الاستفادة ظاهر فيها أنه ليس لصالح الشركة، وإنما لصالح الأطراف الأخرى المستفيدة، خاصة إذا كانت الشركة المقرضة ليست من الشركات المالية. فواجب المراجع تجاه المساهمين والدائنين والأطراف الأخرى التي تعتمد على القوائم المالية يتطلب أن تفصح هذه القوائم بوضوح عن العمليات التي تمت بين الشركة وبين إدارة الشركة، فمثل هذه القروض قد تمنعها قوانين بعض الدول أو قد يمنعها نظام الشركة نفسه. ونظرًا لما يحيط بهذه القروض من لغط فقد يتم سداد هذه القروض قبل تاريخ الميزانية بفترة قصيرة، ثم يعاد تجديد هذه القروض بعد تاريخ الميزانية، وبهذه الطريقة لا يتم الإفصاح عن هذه القروض في القوائم المالية. وفي مثل هذه الحالات يستطيع المراجع اكتشاف ذلك بالفحص الانتقادي لحسابات المدينين وأوراق القبض بعد تاريخ الميزانية.

١٨ ـ التأكد من صحة إظهار المدينين وأوراق القبض في الميزانية وصحة إظهار المبيعات في قائمة الدخل

الهدف الرئيسي من إظهار بند المدينين وأوراق القبض ضمن الأصول المتداولة بالميزانية هو الإفصاح بطريقة كافية عن أنواع هذه المديونيات وما ينتظر تحصيله من قيمتها، وسيولتها، وقابليتها للاستخدام في أغراض المنشأة. ويتطلب العرض الجيد في الميزانية إظهار المدينين (وأوراق القبض) التجاريين في بند مستقل، أما بالنسبة

لحسابات المدينين الأخرى فيجب أن تظهر في بنود مستقلةإن كانت مبالغها كبيرة. ومن أمثلة هذه الحسابات الأخرى: الحسابات الجارية مع الشركات التابعة (التي لم تدخل في القوائم المالية الموحدة)، القروض إلى المديرين والموظفين، الضرائب المدفوعة بالزيادة والقابلة للاسترداد، التأمينات لدى الغير، المبالغ المدفوعة مقدما إلى الموردين، والإيرادات المستحقة. أما بالنسبة للمديونيات بين شركات المجموعة التي دخلت في القوائم المالية الموحدة، فيتم استبعادها عند إعداد الميزانية الموحدة.

ويلاحظ أن بعض أنواع المدينين لا يمكن اعتبارها من الأصول المتداولة، ومن أظهر هذه الأنواع القروض إلى المديرين والموظفين وإلى الشركات التابعة. فهذه القروض تتم عادة لصالح المقترض وليس لصالح الشركة المقرضة، وبالتالي فيفترض أنها ستحصل في الوقت الذي يروق للمقترض. فمن الأمور الأساسية أنه يجب أن تفصح القوائم المالية بوضوح عن مثل هذه العمليات التي يدخل فيها عنصر المجاملة.

وإن تم رهن بعض المدينين فيجب أن تفصح الميزانية بوضوح عن ذلك. وبالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فإذا كان هذا المخصص قد عمل فقط بشأن نوع معين من المدينين ففي هذه الحالة يطرح المخصص من هذه الفئة، وفي غير ذلك من الحالات يطرح المخصص من مجموع الأنواع المختلفة لبند المدينين.

أما بالنسبة للمسئوليات المحتملة عن أوراق القبض المخصومة فيجب أن تظهر هذه المسئوليات بوضوح في شكل ملحوظة على القوائم المالية.

١٩ ـ الحصول على شهادة من العميل بصحة حسابات المدينين وأوراق القبض والمبيعات

يحصل كثير من المراجعين على إقرارات أو شهادات مكتوبة من إدارة المشروع بصحة بيان معين مثل المدينين وأوراق القبض والمبيعات وبضاعة آخر المدة، وبعض البنود الأخرى. وهذه الشهادات لا تقلل من مسئولية المراجع ولا تعفيه من القيام

بإجراءات المراجعة التي يجب القيام بها. ومع ذلك قد يكون لهذه الشهادات أثر نفسي كبير على إدارة المشروع لأن هذه الشهادات تؤكد أن الإدارة هي المسئولة أساسًا عن صحة القوائم المالية وليس المراجع. وتحتوي هذه الشهادة عادة على البيانات الآتية:

١ ـ إن جميع المدينين وأوراق القبض تمثل حقوقًا معترف بها للمنشأة على الغير نتيجة مبيعات أو خدمات نشأت قبل تاريخ الميزانية.

٢ ـ إن المدينين وأوراق القبض تمثل أصولاً ليس للغير أي حق عليها.

٣ ـ إن بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء قد عوملت بطريقة مستقلة في الحسابات وأنها لم تدخل في رقم المدينين.

٤ ـ إنه قد تم إعدام (أو استبعاد) جميع الحسابات غير القابلة للتحصيل.

٥ ـ إن قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تمثل في نظر الإدارة المبلغ الكافي لتغطية أي خسائر قد تنشأ من تحصيل المدينين وأوراق القبض.

الأجزاء التي يمكن تغطيتها
من برنامج مراجعة المدينين وأوراق القبض خلال السنة المالية

يمكن إنجاز جزء كبير من العمل الذي يقوم به المراجع بالنسبة للمدينين والمبيعات قبل شهرين أو ثلاثة من نهاية السنة المالية. ومن الأمثلة على ذلك دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وإرسال المصادقات إلى العملاء. وقد سبق أن ذكرنا أنه يمكن المصادقة على حسابات المدينين خلال السنة المالية وليس في نهايتها بشرط أن يكون نظام الرقابة الداخلية قويًا وفعالاً.

فإذا قام المراجع بجزء من العمل خلال السنة المالية فإن برنامج المراجعة الخاص بنهاية السنة يتم تعديله بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال إن تمت المصادقة على حسابات المدينين في ٣٠ شوال فإنه يجب تحليل ومراجعة جميع الترحيلات إلى حساب إجمالي المدينين عن شهري ذو القعدة وذو الحجة، وتتبع هذه الترحيلات إلى مصادرها الأصلية مثل يومية المبيعات ويومية المقبوضات النقدية. أما مبالغ هذه الترحيلات فيجب مقارنتها مع الأشهر السابقة ومع الأشهر المماثلة من العام السابق للتأكد من أن هذه

المبالغ معقولة وأنه لم يحدث تغيير جوهري في رقم المدينين خلال هذين الشهرين.

وبالإضافة إلى تحليل القيود المرحلة إلى حساب إجمالي المدينين خلال شهري ذو القعدة وذو الحجة فإن العمل الذي يتم في نهاية السنة المالية يجب أن يشمل الحصول على كشف بالمدينين في ٣٠ ذو الحجة مع تحليل هذه الديون إلى أعمارها المختلفة. ويجب الحصول على مصادقات عن أي حسابات جديدة وعن الحسابات المتأخرة، كما يجب عمل الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الدفاتر لا تحوي إلا المبيعات التي تخص السنة المالية.

الفصل الثالث عشر

المخزون وتكلفة البضاعة المبيعة
Inventory & Cost of Sales

● أهمية المخزون من وجهة نظر المراجع ● أهداف المراجع من فحص المخزون وتكلفة المبيعات ● الرقابة الداخلية على المخزون وتكلفة المبيعات ● برنامج مراجعة المخزون وتكلفة المبيعات

سبقت الإشارة إلى أنه قد طرأ تغيير جذري في مسئولية المراجع في الولايات المتحدة الأمريكية عن المخزون نتيجة للقضية الشهيرة المعروفة باسم ماكيسون وروبنز Mackesson & Robbins في سنة ١٩٣٩م . فقبل ذلك التاريخ كان المراجعون حريصين على تجنب أي مسئولية عن وجود المخزون أو صحة الكميات التي تظهر في قوائم الجرد بالحصول على شهادة من الإدارة تفيد وجودد البضاعة وصحة الكميات التي تظهر في كشوف الجرد. وربما كان هذا الموقف راجعًا إلى حكم قديم صدر في أحد القضايا في انجلترا سنة ١٨٩٦م في قضية The Kingston Cotton Mill Co. وقد قضت المحكمة في هذه القضية بأنه ليس من واجب المراجع القيام بجرد البضاعة، وأنه لا يعد مهملاً في القيام بواجباته إن قبل شهادة من الإدارة بقيمة بضاعة آخر المدة في حالة عدم وجود أي ظروف تدعو إلى الشك. وقد أظهر التحقيق الذي قامت به هيئة تداول الأوراق المالية SEC في قضية ماكيسون وروبنز المشار إليها (وهي إحدى شركات الأدوية المدرجة في جدول الأسعار ببورصة نيويورك) أن القوائم المالية الخاصة بالشركة والتي راجعها أحد

مكاتب المحاسبة الكبيرة (برايس ووترهاوس) كانت تحتوي على أصول لا وجود لها تبلغ قيمتها ١٩ مليون دولار (وكان هذا الرقم يمثل ربع المجموع الإجمالي للأصول الذي تظهره الميزانية) ومن ضمن هذا الرقم بلغت قيمة المخزون الوهمي ١٠ ملايين دولار.
كيف تم ذلك وكيف أصدر المراجع تقريرًا غير مقيد نتيجة لعدم اكتشاف هذا الغش الهائل الحجم؟ يرجع ذلك إلى أن المراجعين في ذلك الوقت كانوا يقصرون عملهم بالنسبة للمخزون على فحص السجلات المحاسبية، وكانت معايير تلك الفترة لا تتطلب من المراجع حضور عملية الجرد وملاحظة الطريقة التي يتم بها أو القيام بأي اختبارات للكميات، ولم يكن للمراجعين أي اتصال بعملية الجرد الفعلي للمخزون.
وقد أثبت التحقيق الذي قامت به هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) أن الغش كان يمكن اكتشافه بسهولة لو حاول المراجع أن يكون له اتصال بعملية الجرد إما باختبار بعض الكميات أو بملاحظة الطريقة التي يتم بها الجرد أو بكلتا الوسيلتين. وعلى أثر هذه القضية ووجهت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تحمل المسئولية عن تحقيق وجود المخزون، أو الاعتراف بأن وظيفة المراجعة لا تقدم أي حماية حقيقية للمستثمرين ولمستخدمي القوائم المالية الآخرين. وقد واجهت مهنة المحاسبة في أمريكا هذا التحدي بتبني معايير جديدة تتطلب من المراجع ملاحظة عملية الجرد الفعلي للمخزون، والحصول على مصادقات من المدينين بصحة أرصدة حساباتهم.
ففي أي عملية مراجعة إذا كانت ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون مستطاعة وممكنة من الناحية العملية، ولكن المراجع أغفل القيام بهذا الإجراء، تعين عليه الإشارة إلى ذلك في تقريره. وفي هذه الحالة لا يستطيع المراجع عادة إبداء الرأي في مدى عدالة تمثيل القوائم المالية ككل للمركز المالي ونتائج الأعمال. وقد وافق أعضاء معهد المحاسبين الأمريكي على هذه المتطلبات الجديدة في اجتماعهم السنوي في سنة ١٩٣٩م وبقي هذا المعيار دون تعديل لمدة ثلاثين عامًا.

واعتبارًا من سنة ١٩٧٢م أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي مجموعة من البيانات عن معايير المراجعة (Statements on Auditing Standards) وقد أكد البيانين رقمي (١)، (٢) أهمية ملاحظة المراجع للجرد الفعلي للمخزون ولكنهما صرحا

للمـراجع باستخدام إجراءات أخرى بديلة في حالات معينة. وقد فرق بيان معايير المراجعة رقم (١) بين الشركات التي تحدد كميات المخزون بطريقة واحدة فقط وهي القيام بجـرد المخزون مرة واحدة في نهاية العام وبين الشركات التي لديها نظام جيد لسجلات الجرد المستمر. فالشركات الأخيرة لديها عادة أنظمة رقابة داخلية فعالة على المخزون، وقد تستخدم هذه الشركات أساليب العينات الإحصائية لتحقيق السجلات بالقيام بجرد بعض هذه الأصناف جردًا فعليًا من آن لآخر دون القيام بجرد فعلي كامل لجميع المخزون في نهاية السنة المالية. وفي حالة هذه الشركات يجوز أن تقتصر ملاحظة المراجع لجرد المخزون على بعض العينات التي يراها المراجع ضرورية، وقد يحدث ذلك خلال أو بعـد انتهاء المدة محل المراجعة. أما في حالة الشركات التي لا تتحدد كمية المخزون لديها إلا بطريقة واحدة فقط وهي الجرد الفعلي في تاريخ الميزانية أو في تاريخ قريب من ذلك التاريخ فمن الضروري عادة حضور المراجع لعملية الجرد، وعن طريق الملاحظة والجرد الفعلي لبعض الأصناف والاستفسار يجب أن يقتنع المراجع بفاعلية طرق إجراء الجرد الفعلي ودرجة الثقة التي قد يمكن أن توضع في البيانات المقدمة من العميل بشأن كميات المخزون والحالة التي يوجد عليها.

وينص بيان معايير المراجعة رقم (٢) على أن بعض الظروف قد تجعل من غير العملي أو من المستحيل ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون. ولكن إذا استطاع المراجع الاقتناع بصحة المخزون باستخدام إجراءات أخرى بديلة فلا توجد قيود على نطاق عمله، ولا يستدعي الأمر أن يشير المراجع في تقريره إلى إغفاله ملاحظة جرد المخزون أو إلى الإجراءات البديلة التي قام بها. ووجه الصعوبة هنا هو تحديد الحالات التي تجعل من غير العمـلي أو من المستحيل ملاحـظة الجـرد الفعـلي للمخـزون. ويلاحظ أن الإجـراءات البديلة التي يتخذها المراجع لتحقيق المخزون يجب أن تشمل ملاحظة بعض الأصناف وجردها جردًا فعليًا وإن حدث ذلك بعد تاريخ الميزانية.

أهمية المخزون من وجهة نظر المراجع

يلقى المخـزون عنـاية كبـيرة من جانب المـراجعـين، وتدور حوله الكثير من المناقشات في كتب المراجعة وبين المحاسبين المزاولين للمهنة، ويفوق الاهتمام به أي بند

آخر من بنود القوائم المالية. وترجع الأهمية التي تعطى لتحقيق المخزون إلى الأسباب الآتية:

١ - يكون المخزون عادة أكبر بنود الأصول المتداولة للمشروع، كما أنه أكثر بنود الأصول تعرضًا للأخطاء والتلاعب.
٢ - يوجد عدد كبير من الطرق البديلة لتقويم المخزون، وجميع هذه الطرق تحظى بقبول المنظمات المهنية، والهيئات المشرفة على بورصات الأوراق المالية، ومصلحة الضرائب (مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية) ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة حالة التضخم وارتفاع الأسعار على مدى عدد كبير من السنين.
٣ - تحديد قيمة المخزون يؤثر تأثيرًا مباشرًا على تكلفة المبيعات، وبالتالي على رقم أرباح السنة المالية.
٤ - تحقيق كمية البضاعة الباقية، وحالتها، وقيمتها يعتبر من الأمور المعقدة ويشوبه الكثير من المشكلات بالقياس إلى أي بند آخر من بنود قائمة المركز المالي.

ويلاحظ في هذا المقام أن تعبير «المخزون» أو «البضاعة الباقية» يقصد به ما يلي:

١ - البضاعة الموجودة تحت يد المنشأة والقابلة للبيع كما في حالة المنشآت التجارية، والبضاعة التامة الصنع في حالة المنشآت الصناعية.
٢ - الإنتاج غير التام أو تحت التشغيل.
٣ - البضاعة التي سيتم استخدامها بطريق مباشر أو غير مباشر في الإنتاج، ويقصد بها المواد الأولية، وقطع الغيار المشتراة، والمواد غير المباشرة التي سيتم استهلاكها في الإنتاج.

أهداف المراجع من فحص المخزون وتكلفة المبيعات

أهداف المراجع الرئيسة من فحص المخزون وتكلفة المبيعات هي:

١ - تحديد مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمخزون وتكلفة المبيعات.

٢ ـ تحقيق وجود وملكية المخزون.
٣ ـ تحديد نوعية وحالة المخزون من حيث الجودة.
٤ ـ التأكد من صحة تقويم المخزون، بما في ذلك التسعير ومراجعة التضريبات ومجاميع كشوف الجرد.
٥ ـ التأكد من عدالة المبلغ الذي يظهر كتكلفة للمبيعات في قائمة الدخل.
٦ ـ تكلفة الاستبدال الجارية للمخزون وتكلفة البضاعة المباعة.

وعلى ذلك فيجب على المراجع أن يتحقق من أن البضاعة الباقية موجودة فعلاً، وأنها مملوكة للمنشأة، وأنها قابلة للبيع أو الاستخدام، وأنه قد تم تسعيرها بطريقة صحيحة. وهذا يتطلب فحص الطريقة ومدى العناية التي تمت بها عملية الجرد والطرق والأسس التي اتبعت في تسعير المخزون، والدقة الحسابية لقوائم الجرد. كما يجب على المراجع أيضًا أن يتأكد من عمل المخصص اللازم لتغطية خسائر البضاعة التي تقادمت والبضاعة بطيئة الحركة. ويتطلب الأمر من المراجع أن يكون حذرًا عند تحقيق المخزون فقد تحدث الكثير من الأخطاء بحسن نية أو بسوء نية في تحديد الكميات أو قيمة المخزون. وهناك الكثير من الحالات التي استخدمت فيها هذه الأخطاء المتعمدة في رقم المخزون في التهرب من الضرائب، أو لتغطية انحرافات، ولتضليل المساهمين أو غيرهم من الملاك الغائبين بخصوص أرباح المشروع أو مركزه المالي.

الرقابة الداخلية على المخزون وتكلفة المبيعات

وجود نظام جيد للرقابة الداخلية على المخزون يحقق الرقابة المطلوبة على كمية المخزون، كما أنه في الوقت نفسه يعتبر الوسيلة التي يمكن بواسطتها الحصول على بيانات تكاليف دقيقة لأغراض المحاسبة عن المخزون وتكلفة البضاعة المبيعة. فعدم وجود أنظمة كافية للرقابة الداخلية قد يترتب عليه إمداد الإدارة ببيانات تكاليف غير دقيقة، واستخدام الإدارة لهذه البيانات الخاطئة لأغراض التسعير ولاتخاذ القرارات قد تترتب عليه خسائر كبيرة. فإذا لم تعط الحسابات صورة صادقة لتكلفة البضاعة الباقية، ولتكلفة الإنتاج التام، ولتكلفة المبيعات فقد يترتب على ذلك أن تصبح القوائم المالية مضللة بدرجة كبيرة سواء فيما يتعلق برقم الأرباح أو بالمركز المالي للمشروع.

فحماية المخزون تتطلب الرقابة عليه من وقت تسلم المواد الأولية إلى وقت شحن البضاعة التامة الصنع. ويشمل ذلك الرقابة على تسلم المخزون، وتخزينه، وحركته داخل المشروع، واستخدامه في الإنتاج، وفي النهاية شحن الإنتاج الذي تم صنعه. فالمخزون له علاقة بوظائف الشراء، والاستلام، والتخزين، وصرف البضاعة من المخازن، وتصنيع البضاعة، وشحن الإنتاج التام. أما بالنسبة لوظيفة المحاسبة عن المخزون فتشمل أنظمة محاسبة التكاليف ونظام الجرد المستمر.

فوجود نظام تفصيلي لتسجيل العمليات يؤيده نظام مستندي فعال يساعد في إنتاج تقارير دقيقة عن المخزون. ويتطلب ذلك استخدام نظام جيد لمحاسبة التكاليف يمكن الاعتماد عليه. وتزيد فاعلية نظام محاسبة التكاليف عندما يستخدم المشروع نظامًا جيدًا وفعالاً للجرد المستمر. ويجب أن تطابق أرصدة الحسابات التفصيلية لسجلات الجرد المستمر أرصدة الحسابات الإجمالية. كما يجب أيضًا مطابقة الأرصدة الدفترية لسجلات الجرد المستمر مع نتائج الجرد الفعلي.

وظيفة الشراء

لتحقيق رقابة كافية على المشتريات يجب أن يشتمل الهيكل التنظيمي للمنشأة على إدارة مستقلة للمشتريات. ويجب أن تنحصر في هذه الإدارة سلطة شراء جميع المواد والتصريح بتأدية جميع الخدمات التي يتطلبها المشروع. ويجب الفصل فصلاً تامًا بين وظائف الشراء، والاستلام، وإمساك السجلات الخاصة بالمخزون بحيث تخصص إدارة أو قسم مستقل لكل وظيفة من هذه الوظائف.

ويجب استخدام أوامر شراء مرقمة بأرقام مسلسلة لجميع المشتريات. ويجب اعتماد أوامر الشراء بالنسبة للكميات والأسعار والمورد. وبالنسبة للمشتريات التي تزيد على مبلغ معين فتتطلب الحصول على موافقة خاصة على مستوى إداري معين.

ويرسل أصل أمر الشراء إلى المورد وترسل صورة منه إلى كل من قسم الاستلام والفحص وإدارة الحسابات وإدارة المخازن. وبالنسبة للصورة المرسلة إلى قسم

الاستلام والفحص يجب أن تكون خالية من الكميات. والهدف من هذا الإجراء التأكد من قيام موظفي قسم الاستلام بحصر كميات البضاعة التي استلمت فعلا.

وفي كثير من المنشآت الكبيرة لا تصدر أوامر الشراء إلا بعد اتخاذ عدد من الإجراءات تهدف إلى:

١ - التأكد من الحاجة إلى البنود المطلوبة.
٢ - الحصول على أسعار تنافسية من عدد من الموردين.
٣ - الحصول على موافقة مالية للارتباط بالمبلغ المطلوب. كما تحدث متابعة لأوامر الشراء إذا لم تصل البضاعة في ميعاد التسليم المتفق عليه.

وظيفة الاستلام

يجب أن يتم استلام جميع البضائع التي ترد إلى المشروع بدون استثناء بواسطة قسم أو إدارة للاستلام، وتكون هذه الإدارة مستقلة عن إدارات المشتريات والمخازن والشحن وتكون هذه الإدارة مسئولة عما يأتي:

١ - تحديد كميات البضائع المستلمة.
٢ - اكتشاف أي بضاعة معيبة أو تالفة.
٣ - إعداد تقرير استلام وفحص.
٤ - إرسال البضاعة المستلمة فورًا إلى إدارة المخازن.

وترسل نسخة من تقرير الاستلام والفحص إلى إدارة المشتريات وإلى إدارة الحسابات.

وظيفة التخزين

عند تسليم البضاعة الواردة إلى المخازن تحصر إدارة المخازن كمياتها، وتفحصها وتوقع باستلامها.

وظيفة الصرف من المخازن

بما أن إدارة المخازن مسئولة عن جميع البضاعة التي في حوزتها، لذلك يجب ألا تصرف أي بضاعة من المخزن إلا بموجب طلبات صرف Materials Requisitions مرقمة بأرقام مسلسلة مع الحصول على إيصال بالاستلام من الإدارة التي قامت باستلام البضاعة من المخزن.

ويعمل طلب الصرف من المخزن من ثلاث نسخ تحتفظ الإدارة الطالبة بإحداها، أما النسخة الثانية فتحفظها إدارة المخازن بعد التوقيع عليها بالاستلام من الإدارة الطالبة، وأما النسخة الثالثة فترسل إلى إدارة الحسابات بهدف توزيع التكلفة على حسابات التكاليف المختصة. وفي حالة المنشآت التجارية يتم الصرف من المخازن بناء على أمر بيع معتمد.

وظيفة التصنيع

تحدد مسئولية المواد المنصرفة إلى الإنتاج عادة بعدد من المشرفين أو الملاحظين. ويكون المشرف مسئولاً عن هذه المواد من لحظة تسليمها إلى المصنع إلى أن تصبح بضاعة تامة وتحول إلى مخزن الإنتاج التام. وبالنسبة لنظام الرقابة الداخلية على العمليات الإنتاجية يجب أن تكون هناك إجراءات فحص دورية بهدف اكتشاف الإنتاج المعيب. وهذا يساعد في اكتشاف عدم الكفاية في العمليات الإنتاجية الصناعية، ويؤدي في الوقت نفسه إلى عدم تضخيم الإنتاج غير التام بتكاليف إنتاج معيب سيتم اعتباره مخلفات أو نفاية.

وتتطلب الإجراءات الرقابية أيضًا إخطار إدارة الحسابات فورًا بالإنتاج الذي تم اعتباره كنفاية خلال العملية الإنتاجية حتى يمكن تخفيض قيمة الإنتاج غير التام بهذه العمليات. وبما أن المواد التي اعتبرت كنفاية قد تكون لها قيمة بيعية كبيرة فيجب وجود سجلات مستقلة لهذه المواد ويجب أن تخضع لإجراءات رقابية كافية.

وظيفة الشحن

لا يجوز شحن أي بضاعة من المنشأة إلا بعد التصريح بذلك من السلطة المختصة. وهذا التصريح يصدر عادة من إدارة المبيعات (في شكل أمر بيع معتمد) ولو أن وظيفة الشحن تشمل أيضًا إعادة البضاعة المعيبة إلى الموردين. وفي الحالة الأخيرة فإن التصريح بشحن البضاعة إلى المورد يأخذ شكل إخطار يوقعه أحد المسئولين في إدارة المشتريات.

وترسل نسخة من أمر البيع المعتمد إلى إدارة المخازن (لكي تصرح بخروج البضاعة وتسليمها إلى قسم الشحن) وتحتفظ إدارة الشحن بإحدى النسخ، وترفق النسخة الثالثة بالبضاعة المرسلة إلى العميل كإخطار بمحتويات الطرد. وهذا الإجراء الرقابي له فائدته لأنه يمكن العميل (وهو شخص خارج عن المنشأة) من مقارنة البضاعة المستلمة فعلاً مع النسخة المرفقة مع البضاعة كإخطار بمحتويات الطرد، ومع أمر الشراء.

وبعد تمام شحن البضاعة ترفق إدارة الشحن مع نسخة رابعة من أمر البيع المعتمد مستندات شحن البضاعة مثل بوليصة الشحن، أو إيصالات شركات النقل إلخ. وترسل هذه النسخة الرابعة مع جميع مرفقاتها إلى الإدارة المختصة بإعداد فواتير البيع لتستخدم كأساس لإعداد فاتورة البيع التي ترسل إلى العميل.

نظام محاسبة التكاليف

يجب وجود نظام لمحاسبة التكاليف يهدف إلى تحديد تكلفة المواد المستخدمة في الإنتاج، وتكلفة عنصر العمل، وتحديد تكلفة المخزون من الإنتاج غير التام والإنتاج التام. ويشمل هذا النظام جميع السجلات والمستندات التي يحتاج إليها محاسب التكاليف للمحاسبة على تكلفة المواد منذ دخولها الخط الإنتاجي واستمرارها في العمليات الإنتاجية الصناعية إلى أن تخرج بضاعة تامة الصنع. ويهدف نظام محاسبة التكاليف أيضًا إلى تجميع عنصر العمل والتكاليف الأخرى غير المباشرة التي تساهم في

تكلفة المخزون من الإنتاج غير التام والإنتاج التام. وبذلك يعتبر نظام محاسبة التكاليف جزءًا لا يتجزأ من نظام الرقابة على المخزون.

ويجب تحقيق الرقابة على الأرقام التي ينتجها نظام التكاليف بواسطة حسابات إجمالية في الأستاذ العام. ويتم الربط بين سجلات المصنع والحسابات الإجمالية في الأستاذ العام عن طريق نظام لأوامر الإنتاج، وطلبات صرف المواد، وبطاقات وكشوف توزيع تكلفة العمل، وكشوف توزيع المصروفات الصناعية غير المباشرة. وتتم الرقابة عن طريق اعتماد كل أمر إنتاجي وتسجيل تكاليفه ومتابعته. ولا يتم إعداد كشوف الأجور إلا بعد التحقق من صحة بطاقات العمل. ويتم توزيع التكاليف غير المباشرة على مختلف الأوامر والمراحل الإنتاجية عن طريق معدلات تحميل محددة مقدمًا يتم تسويتها إلى التكلفة الفعلية في نهاية المدة المالية. وبالإضافة إلى ذلك يتضمن عدد كبير من أنظمة التكاليف طرقًا لتحديد الإنتاج التالف ووقت تعطل العمال ووقت تعطل الآلات. ويستخدم نظام التكاليف المعيارية للرقابة على جميع العمليات الصناعية عن طريق دراسة الانحرافات بين التكاليف المحددة مقدمًا والتكاليف الفعلية وبموجب هذا النظام يسعر المخزون بالسعر المعياري. وتساعد جميع أنظمة التكاليف المشار إليها في تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق متابعة تنفيذ تعليمات الإدارة في المصنع، وتوفير معلومات دقيقة عن المخزون، والمحافظة على أصول المشروع.

نظام الجرد المستمر Perpetual Inventory System

تعتبر سجلات الجرد المستمر جزءًا مهمًا من نظام الرقابة الداخلية. فبما أن هذه السجلات تظهر في كل وقت البضاعة الموجودة في حوزة المنشأة، لذلك فإن هذه السجلات تمد المشروع بالمعلومات اللازمة لتحقيق الكفاية في تخطيط سياسات الشراء والبيع والإنتاج. ومن المستطاع عن طريق هذه السجلات ترشيد عملية الشراء عن طريق تحديد حد أدنى وحد أعلى لكمية المخزون من كل صنف.

ولكي تحقق سجلات الجرد المستمر الغرض الرقابي المنشود منها فمن المرغوب فيه أن تمسك هذه السجلات بالكميات والقيمة. كما يجب أن يكون هناك حساب إجمالي

لمراقبة المخزون في الأستاذ العام. ويجب من آن لآخر المطابقة بين رصيد الحساب الإجمالي وأرصدة الحسابات المستخرجة من سجلات المخزون الفرعية، كما يجب أيضًا تسوية رصيد الحساب الإجمالي والسجلات الفرعية لتتطابق مع نتائج الجرد الفعلي بصفة مستمرة.

وتساعد سجلات الجرد المستمر في تقليل الخسائر الناجمة عن السرقة أو سوء الاستخدام وذلك لأن جميع من يعملون في المخازن يعلمون أن هذه السجلات تحقق الرقابة على البضاعة المستلمة والمنصرفة والرصيد الموجود بالمخزن في أي وقت. ولكي تتحقق هذه الرقابة يجب بصفة دورية تحقيق هذه السجلات بالجرد الفعلي.

نظام الرقابة الداخلية والكمبيوتر

يمكن استخدام الكمبيوتر في عدد كبير من عمليات المخزون. وتستخدم برامج الكمبيوتر لطلب بنود المخزون التي تقل عن حد معين. ويمكن أيضًا برمجة الكمبيوتر بحيث يعطي بيانات بصفة دورية عن بنود المخزون بطيئة الحركة. كما يمكن عن طريق الكمبيوتر الحصول في أي وقت على قائمة كاملة بأرصدة سجلات الجرد المستمر.

برنامج مراجعة المخزون وتكلفة المبيعات

فيما يلي برنامج مراجعة لتحقيق المخزون وتكلفة المبيعات. ويلاحظ أن البرنامج خاص بشركة صناعية تقوم بعمل جرد فعلي كامل للمخزون لتحقيق سجلات الجرد المستمر في نهاية السنة المالية.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون وتكلفة المبيعات

١ ـ الحصول على وصف لنظام الرقابة الداخلية للمخزون وتكلفة المبيعات.
٢ ـ فحص عينة من أوامر الشراء.
٣ ـ اختبار نظام محاسبة التكاليف.
٤ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون وتكلفة المبيعات.

اختبارات تحقيق المخزون وتكلفة المبيعات

٥ ـ الاشتراك مقدمًا في تخطيط عملية الجرد الفعلي.

٦ ـ ملاحظة الجرد الفعلي واختبار جرد بعض الأصناف.

٧ ـ مراجعة كيفية معالجة بضاعة الأمانة والتحقق من أن المخزون لا يحتوي على أي بضاعة مملوكة لآخرين أو يجب تحميلها لحسابات بعض الأصول الأخرى.

٨ ـ تحقيق وجود البضاعة المودعة في المخازن العامة وبضاعة الأمانة المرسلة.

٩ ـ تحديد جودة وحالة المخزون.

١٠ ـ الحصول على نسخة كاملة من قوائم الجرد وتحقيقها من الناحية الحسابية ومتابعة الأصناف التي قام المراجع بعدها في هذه القوائم.

١١ ـ مراجعة أسس وطرق تسعير المخزون.

١٢ ـ اختبار تسعير الخامات والبضاعة المشتراة.

١٣ ـ التأكد من صحة تسعير مخزون الإنتاج التام وغير التام وأن أرقامها معقولة.

١٤ ـ اختبار أساس «التكلفة أو السوق أيهما أقل» لأسعار المخزون.

١٥ ـ مقارنة قوائم الجرد الفعلي مع سجلات الجرد المستمر.

١٦ ـ مراجعة صحة الفصل بين مشتريات ومبيعات السنة الحالية ومشتريات ومبيعات السنة الجديدة.

١٧ ـ التحقق من أن رقم المخزون معقول بمقارنته بالأعوام السابقة، وبفحص نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، وحساب معدل دوران المخزون، وبالرجوع إلى الطاقة الإنتاجية ومساحة التخزين المتاحة.

١٨ ـ في حالة مراجعة حسابات عميل جديد فحص مخزون أول المدة.

١٩ ـ تحقيق ما إذا كان قد تم رهن جزء من المخزون ومراجعة ارتباطات الشراء والبيع بأسعار محددة مقدمًا.

٢٠ ـ التأكد من صحة عرض المخزون في الميزانية، وصحة عرض تكلفة المبيعات في قائمة الدخل.

٢١ ـ الحصول على شهادة من العميل بصحة الجرد وصحة تقويم المخزون.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ الحصول على وصف لنظام الرقابة الداخلية للمخزون وتكلفة المبيعات

كما سبق ذكره يحصل المراجع على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية إما عن طريق قائمة استقصاء أو بعمل مذكرات مكتوبة أو بإعداد خرائط تدفق توضح الهيكل التنظيمي وتدفق المواد والمستندات. فجميع الوسائل السابقة يستخدم فيها المراجع الأسلوب الفاحص الذي يعتمد على الاستفسار ومناقشة المختصين ودراسة التقارير والسجلات وملاحظة كيفية قيام الموظفين بأعمالهم.

وعند فحص أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمخزون يجب أن يلم المراجع إلمامًا تامًا بإجراءات الشراء والتخزين وإصدار البضاعة من المخازن والرقابة على الإنتاج الصناعي. كما يجب أيضًا الإلمام بنظام محاسبة التكاليف وسجلات الجرد المستمر وفهمهما فهمًا كاملاً.

والأمور التي يجب على المراجع القيام بفحصها لتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالمخزون تظهر بوضوح من الأسئلة التالية:

- هل يتم الاحتفاظ بسجلات جرد مستمر لكل نوع من أنواع المخزون؟
- هل يتم تحقيق سجلات الجرد المستمر بالجرد الفعلي مرة على الأقل في السنة؟
- هل إجراءات الجرد الفعلي تتطلب استخدام بطاقات جرد tags أو كشوف جرد بأرقام مسلسلة مع المحاسبة عن هذه البطاقات أو الكشوف التي استخدمت والتي لم تستخدم؟
- هل يتم التقصي عن أسباب الفروق بين نتائج الجرد الفعلي وسجلات الجرد المستمر قبل تعديل وتسوية سجلات الجرد المستمر؟
- هل هناك إدارة مشتريات مستقلة مسئولة عن شراء جميع المواد والمهمات والمعدات؟
- هل جميع البضاعة الواردة بما في ذلك مردودات المبيعات يتم تسلمها بواسطة إدارة مستقلة للاستلام؟

- هل هناك إدارة للمخازن مسئولة عن عهدة المواد والمهمات ولا يتم صرف هذه المواد والمهمات إلا بناء على طلبات صرف معتمدة؟

٢ ـ فحص عينة من أوامر الشراء

كجزء من اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمخزون وتكلفة المبيعات، يجب على المراجع متابعة عمليات معينة خلال النظام ككل، ملاحظًا وجود اعتماد لكل عملية وكفاية السجلات والمستندات ودرجة فهم الموظفين للإجراءات الرقابية الموضوعة بواسطة الإدارة.

وفيما يلي بعض الإجراءات المعتادة التي يقوم بها المراجع لاختبار مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية. والهدف الرئيسي لهذه الاختبارات هو التأكد من أن الإجراءات الرقابية الموضوعة يتم تنفيذها فعلًا، وبالتالي يتم تحديد درجة الاعتماد على رقم المشتريات الذي يظهر في الدفاتر.

١ ـ يقوم المراجع باختيار عينة من أوامر الشراء من ملفات إدارة المشتريات.

٢ ـ يتثبت المراجع من وجود طلب شراء أو اعتماد آخر لكل أمر شراء في العينة التي تم اختيارها.

٣ ـ يتم فحص فاتورة المورد وتقرير الاستلام عن كل أمر شراء وارد في العينة، مع متابعة قيد العملية في يومية المشتريات ودفتر أستاذ الدائنين. كما يجب مراجعة سداد المبلغ المستحق إلى المورد في دفتر النقدية وكشف حساب البنك.

٤ ـ يجب ملاحظة وجود توقيعات المسئولين على الفواتير بشأن اعتماد الأسعار ومراجعة التضريبات والمجاميع وشروط الائتمان وتوزيع قيمة الفاتورة على حسابات التكلفة المختلفة.

٥ ـ يجب مراجعة الكميات والأسعار الواردة بالفاتورة مع أمر الشراء وتقرير الاستلام.

٦ ـ يجب مراجعة المجاميع الرأسية والأفقية في يومية المشتريات بطريق الاختبار.

٧ ـ يجب مراجعة الترحيلات من يومية المشتريات إلى أستاذ الدائنين كما تراجع الترحيلات إلى دفتر الأستاذ العام.

٨ ـ يتم اختيار عينة من الإشعارات المدينة المتعلقة بمردودات المشتريات ويجب إخضاع هذه العينة لإجراءات مماثلة للإجراءات التي سبقت الإشارة إليها. كما يجب مراجعة سجلات قسم الشحن بشأن البضاعة المردودة إلى الموردين.

٣ ـ اختبار نظام محاسبة التكاليف

بالنسبة لأي مشروع صناعي يجب أن يكون المراجع ملمًّا بنظام محاسبة التكاليف المستخدم كجزء من دراسته وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية. ففي أي نظام لمحاسبة التكاليف العناصر الثلاثة الرئيسة للتكلفة الصناعية هي تكلفة المواد المباشرة، وتكلفة العمل المباشر، والمصروفات الصناعية غير المباشرة. وقد يستخدم المشروع نظام التكاليف الفعلية أو التكاليف المعيارية. ويتم تجميع التكاليف بطريقتين هما طريقة الأوامر أو المراحل الإنتاجية. واختبارات المراجع لنظام التكاليف المستخدم تهدف إلى التأكد من أن التكاليف المحملة للأوامر والمراحل الإنتاجية قد تم تجميعها بدقة.

ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يختبر المراجع صحة كميات وأسعار المواد المستخدمة، وعدد ساعات العمل المباشر والأجر في الساعة، ومعدلات تحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة وأسس تحميلها. ويمكن مراجعة كميات المواد المستخدمة المحملة لحسابات الأوامر أو المراحل مع طلبات الصرف من المخازن، وبالنسبة لأسعار هذه المواد فتراجع مع سجلات الجرد المستمر. ويجب على المراجع القيام بفحص بطاقات الشغلة وملخص توزيع ساعات العمل المباشر على مختلف العمليات، وبالنسبة لمعدلات الأجور فيمكن الرجوع بشأنها إلى ملفات العاملين بإدارة الأفراد.

وبالنسبة لتحميل المصروفات الصناعية غير المباشرة توجد طرق متعددة متعارف عليها لتحميل الوحدات المنتجة بهذه المصروفات. فقد يتم تحميل الوحدات المنتجة

بهذه المصروفات باستخدام معدلات تقديرية محددة مقدمًا على أساس ساعات أو تكلفة العمل المباشر أو ساعات تشغيل الآلات. ومن المعتاد إعادة النظر بصفة دورية في معدلات التحميل المستخدمة وتعديلها، ولكن مع ذلك فلابد من حدوث فروق بين الحجم الفعلي لهذه المصروفات والمصروفات المحملة. فإذا كان هناك زيادة جوهرية في المصروفات المحملة على المصروفات الفعلية وجب أن يصر المراجع على تخفيض تكلفة المبيعات والمخزون بما يتناسب مع هذه الزيادة. أما إن كانت المصروفات المحملة للإنتاج على أساس تقديري أقل من المصروفات الفعلية فإن الفرق يرحل عادة إلى حساب الأرباح والخسائر كأحد بنود التكلفة.

وتتطلب مبادىء المحاسبة المتعارف عليها التفرقة بين المصروفات الصناعية غير المباشرة من جهة ومصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية غير المباشرة من جهة أخرى. فبالنسبة لمصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية تقضي مبادىء المحاسبة المتعارف عليها باعتبارها تكاليف زمنية تخص المدة المالية ولذلك يجب تحميلها لحساب الأرباح والخسائر في السنة التي أنفقت فيها. وبعبارة أخرى فإن الإنتاج والمخزون يجب ألا يحمل بأي قدر من المصروفات الإدارية ومصروفات البيع والتوزيع.

وفي حالة استخدام نظام التكاليف المعيارية فمن المرغوب فيه مقارنة التكاليف المعيارية مع التكاليف الفعلية لعدد من البنود الممثلة لتحديد ما إذا كانت هذه التكاليف المعيارية تتمشى مع التكلفة الفعلية الحالية لعناصر التكاليف ويجب تحقيق التكاليف المعيارية لبعض المنتجات التي يتم اختيارها بمراجعة كيفية احتساب التكلفة المعيارية من الناحية الفنية ومراجعة الأعباء المحملة بشأن المواد والعمل والمصروفات الصناعية إلى مصادرها الأصلية.

٤ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية للمخزون وتكلفة المبيعات

الوصف الذي حصل عليه المراجع لنظام الرقابة الداخلية المستخدم، واختبارات مدى تنفيذ النظام التي قام بها ترشده إلى نقاط القوة والضعف الموجودة في

النظام. ويجب على المراجع تقويم هذه النقاط وتصميم بقية خطوات برنامج المراجعة بما يتناسب مع ذلك.

اختبارات تحقيق العمليات

٥ ـ الاشتراك مقدمًا في تخطيط عملية الجرد الفعلي

إجراء الجرد الفعلي بكفاية يتطلب التخطيط المسبق بعناية لهذه العملية. والتعاون بين المراجع وموظفي العميل في تحديد الإجراءات التي يجب اتباعها يساعد على إجراء جرد كامل لجميع الأصناف بطريقة محكمة تخضع لرقابة فعالة. وكخطوة أولى يتطلب الأمر أن تقوم إدارة المنشأة بتحديد شخص معين، عادة أحد ممثلي المدير المالي، ليتولى مسئولية القيام بهذا العمل. وتبدأ هذه المسئولية بتحديد الإجراءات التي تتبع منذ بداية العمل إلى أن ينتهي الأمر بتحديد القيمة النهائية لجميع مفردات المخزون.

وتشمل خطوات التخطيط المسبق ما يلي:

(ا) اختيار أفضل تاريخ لإجراء الجرد.

(ب) جدولة العمليات الإنتاجية لتقليل المخزون من الإنتاج غير التام إلى أقل حد ممكن.

(جـ) تحديد ما إذا كان من المستحسن تعطيل العمل، بالمصنع كله أو ببعض الإدارات.

(د) فصل البضاعة المعيبة والتي تقادمت عن غيرها من البضاعة.

(هـ) تصميم بطاقات جرد المخزون التي ترقم بأرقام مسلسلة، وكشوف الجرد والنماذج الأخرى.

(و) إعداد تعليمات مكتوبة لجميع الموظفين الذين سيشتركون في عملية الجرد.

(ز) تصميم الإجراءات الرقابية اللازمة للبضاعة التي يتم تسلمها أثناء إجراء عملية الجرد.

(حـ) اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على خدمات المهندسين والخبراء الآخرين الذين يتطلب الأمر الاستعانة بهم لتحديد كمية ونوعية بعض أنواع البضاعة أو المواد.

(ط) تخطيط الرقابة على جميع بطاقات الجرد والكشوف والمستندات الأخرى اللازمة طوال عملية جرد وتلخيص وتسعير المخزون.

وإعداد التعليمات المكتوبة التي يجب اتباعها تعتبر من أهم خطوات العمل التمهيدي لإجراء عملية الجرد. ويقوم العميل عادة بإعداد هذه التعليمات ويتولى المراجع فحصها والحكم على درجة كفايتها في ضوء التعليمات التي استخدمت في السنوات السابقة والمشكلات التي تعرضت لها المنشأة في تلك السنوات. فإذا كانت هذه التعليمات كافية فإن مسئولية المراجع تتركز بدرجة أساسية في التأكد من تنفيذ هذه التعليمات بدقة وكما يجب. وتشمل هذه التعليمات عادة ما يلي:

(أ) أسماء الأشخاص الذين قاموا بإعداد التعليمات واعتمادها. وعادة يقوم المدير المالي أو أي شخص آخر مسئول بذلك.

(ب) تاريخ القيام بعملية الجرد. فالكثير من المشروعات تقوم بجرد فعلي كامل لجميع المخزون في نهاية السنة المالية. أما إن كانت الرقابة على المخزون جيدة وفعالة ويوجد نظام للجرد المستمر، فقد يكون من المقبول القيام بعملية الجرد قبل انتهاء السنة المالية. وهذا الإجراء يكون عادة مستحبا لأنه يمكن الشركة من إنهاء جزء كبير من العمل المتعلق بقفل الدفاتر قبل انتهاء السنة المالية للمشروع.

(جـ) أسماء الموظفين المسئولين عن الإشراف على عملية الجرد.

(د) الخطط اللازمة لإعادة ترتيب وفصل البضاعة. فيجب ترتيب البضاعة بطريقة منظمة بحيث تسهل عمل الفريق الذي سيقوم بالجرد. فإن كانت أصناف البضاعة المختلفة تختلط بعضها ببعض أو موجودة في أماكن يصعب الوصول إليها، فهناك احتمال كبير أن يعد الصنف الواحد مرتين أو قد يسهو الجاردون عن عد بعض الأصناف.

(هـ) التعليمات بشأن الرقابة على الاستلام أو الشحن خلال الجرد الفعلي، وإذا لم يقفل المصنع فما هي الخطط الموضوعة للرقابة على حركة البضاعة؟ فمن المفضل إخلاء إدارتي الاستلام والشحن من أي بضاعة، إلا أن ذلك قد

يصعب تنفيذه من الناحية العملية في كثير من الأحيان.

(و) التعليمات المصدرة بشأن بطاقات وكشوف جرد المخزون وكيفية توزيعها وتسلمها والرقابة عليها. وعادة تستخدم بطاقات جرد tags مرقمة بأرقام مسلسلة ويجب المحاسبة على هذه البطاقات بعد الانتهاء من عملية الجرد.

(ز) تعليمات مفصلة لوصف البنود بدقة ولتحديد الكميات إما بالعد أو القياس أو الوزن. ويجب أن يقوم أحد الموظفين بعملية العد وإثبات الكمية على بطاقات (أو كشوف) الجرد. ويقوم موظف آخر بمراجعة عمل الموظف الأول. وفي بعض الأحيان قد يشترك في عملية الجرد ثلاثة أشخاص فيقوم أول موظف بعد البضاعة، ثم يقوم موظف ثان بعد البضاعة مرة أخرى دون أن يعلم الكمية التي عدها الموظف الأول، ثم يقوم موظف ثالث بمراجعة الكميتين والتقصي عن أسباب أي فروق.

(حـ) التعليمات بشأن تمييز وفصل البضاعة المعيبة والمتقادمة وبطيئة الحركة.

(ط) طرق نقل المعلومات من بطاقات أو مسودات كشوف الجرد إلى كشوف الجرد النهائية.

(ي) الطرق المتبعة لتسعير المخزون وكيفية مراجعة هذه الأسعار.

(ك) التعليمات بشأن إجراء العمليات الحسابية من تضريبات ومجاميع ومدى مراجعة هذه العمليات الحسابية.

(ل) التعليمات بشأن مراجعة واعتماد المخزون بواسطة رؤساء الإدارات أو المشرفين الآخرين.

والتخطيط المسبق من المساعد الأول المسئول عن عملية المراجعة ضروري أيضًا لاستخدام الفريق المسئول عن عملية المراجعة بأحسن طريقة ممكنة. فيجب أن يحدد المساعد الأول تاريخ الجرد، وعدد الأفراد المطلوب وجودهم في كل موقع، والوقت التقديري اللازم. وعندئذ يستطيع المساعد الأول توزيع معاونيه على المواقع المطلوبة مع إمدادهم بتعليمات مكتوبة عن واجباتهم. وقد يستعين المساعد الأول بخدمات المراجعين الداخليين في هذا الشأن، كما قد يتطلب الأمر الاستعانة ببعض مهندسي الشركة أو بخبراء محايدين من خارج الشركة.

وعنـد قيام المراجع بإعداد تعليمات مكتوبة إلى معاونيه، فإن الهدف من هذه التعليمات هو فهم المعاونين للعمل المطلوب منهم القيام به أثناء عملية الجرد. وبطبيعة الحال يجب ألا يطلع موظفو العميل على هذه التعليمات.

٦ ـ ملاحظة الجرد الفعلي واختبار جرد بعض الأصناف

ليس من واجبات المراجع القيام بعملية جرد المخزون أو الإشراف عليه وإنما ذلك من مسئولية الإدارة. ويقوم المراجع بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون للحصول على أدلة كافية ومقنعة بوجود المخزون وملكية العميل لهذا المخزون. فملاحظة الجرد الفعلي للمخزون تمثل الأساس الذي يبني عليه المراجع رأيه في صحة البيانات المقدمة من إدارة المنشأة بشأن كميات البضاعة الباقية.

وملاحظة جرد المخزون ليس معناها أن يقوم المراجع بدور المتفرج. فملاحظة جرد المخـزون تتطلب من المراجع التأكد من أن الجرد يشمل جميع البضاعة القابلة للاستعمال والمملوكة للعميل، وأن موظفي العميل يقومون بتنفيذ التعليمات المصدرة إليهم بشأن القيام بعملية الجرد. ويجب على المراجع أثناء ملاحظته للجرد أن يكون يقظًا لاكتشاف أي بضاعة معيبة أو فقدت قيمتها بالتقادم. فهذه البضاعة يجب أن تعزل على حدة وتخفض قيمتها إلى صافي قيمتها البيعية. وباختصار يجب أن يكون المـراجع حريصًا ويقظًا وعليه أن يتابع أي مشكلات غير عادية قد تنشأ أثناء القيام بعملية الجرد أو أي تصرفات غير سليمة من جانب الفريق المكلف بعملية الجرد.

ويجب على المراجع أن يدون في أوراقه الرقم المسلسل لآخر مستند استلام ولآخر مستند شحن قبل القيام بعملية الجرد بحيث يمكن التأكد فيما بعد من صحة عمليات الفصل بين حسابات السنوات المالية المختلفة. فإذا تمت عمليات استلام أو شحن خلال عملية الجرد وجب مراقبة هذه العمليات بدقة وعمل التسويات اللازمة. كما يجب مراقبة استخدام بطاقات أو كشوف الجرد. فهذه يجب أن ترقم بأرقام مسلسلة بحيث يمكن المحاسبة على جميع هذه البطاقات أو الكشوف.

وأثناء قيام المراجع بملاحظة جرد المخزون، فإنه يقوم بجرد فعلي لبعض الأصناف المختارة بطريق الاختبار. مدى هذه الاختبارات يختلف اختلافًا كبيرًا من حالة إلى أخرى، ويتوقف على ظروف كل حالة، إلا أنه بصفة عامة يجب أن تشمل هذه الاختبارات عينة ممثلة لجميع أصناف البضاعة الباقية. ويجب تدوين كميات الأصناف التي تم اختبارها في أوراق المراجعة لتتم مقارنتها فيما بعد بما تم تسجيله في قوائم الجرد النهائية.

وتستخدم في إجراء الجرد عادة بطاقات لجرد المخزون مرقمة بأرقام مسلسلة وتلصق هذه البطاقات على كل صنف من الأصناف أثناء القيام بعملية الجرد ويهدف استعمال هذه البطاقات إلى تلافي خطأين شائعين هما السهو عن جرد بعض الأصناف أو جرد أحد الأصناف مرتين. ويكون كل اثنين من الموظفين عادة فريق عمل يعهد إليه بجزء من بطاقات الجرد المرقمة بأرقام مسلسلة ويطلب منه تسليم أي بطاقات ألغيت أو لم تستعمل إلى المشرف على عملية الجرد.

ويقوم موظفو العميل بعملية العد الفعلي وملء بطاقات جرد المخزون، وتلصق هذه البطاقات على البضاعة التي جردت. وعندئذ يستطيع المراجع القيام باختبارات العد الفعلي التي يرغب بها طبقًا لظروف الحال. ويجب أن يدون المراجع في أوراق المراجعة الخاصة به أرقام بطاقات الجرد للأصناف التي قام باختبارها. وعادة لا يقوم موظفو العميل بنزع بطاقات الجرد إلا بعد اقتناع المراجع بصحة الكميات التي جردت.

وعند قيام المراجع بمقارنة نتائج الجرد للأصناف التي اختيرت بمعرفته فإنه لا يكتفي بمقارنة الكمية التي توصل إليها مع الكمية المدونة في بطاقات الجرد وإنما عليه أيضًا مراجعة رقم الصنف ووحدة القياس وأي بيانات أخرى متعلقة بالبند محل الفحص.

فإن أظهـرت اختبارات المراجع وجود فروق وجب أن يعيد جرد الصنف مرة أخرى موظفو العميل ويصحح الخطأ. فإن وجد عدد كبير من الأخطاء وجبت إعادة جرد جميع مخزون الإدارة المختصة أو الشركة كلها إذا لزم الأمر.

وتنقل فيما بعد البيانات البيانات المدونة على بطاقات الجرد إلى كشوف الجرد. وتكـون هذه الكشـوف مرقمـة بأرقـام مسلسلة. وتستخدم هذه الكشوف في تسعير المخزون وتلخيص قيمته. وبعد تجميع بطاقات الجرد يقوم الموظف المشرف على الجرد من جانب العميل بالتأكد من أن جميع بطاقات الجرد قد تم التحاسب عليها بواسطة أرقامها المسلسلة. ويجب على المراجع التأكد من وجود هذه الرقابة الرقمية على كل من بطاقات وكشوف الجرد.

وفيما بعـد يقـوم المراجع بمقارنة نتائج الاختبارات الفعلية التي قام بها وأرقام بطاقات الجرد الخاصة بها والمدونة في أوراق المراجعة مع كشوف الجرد النهائية التي قام العميل بإعدادها. فإذا وجدت أي فروق فهذه الفروق إما أن تنشأ عن خطأ في نقل البيانـات المـدونـة على بطاقـات الجـرد، أو قد تمثل تلاعبًا متعمدًا في بيانات بعض البطاقات أو اختلاق بطاقات وهمية.

المنـاقشـة السابقة تفترض أن بطاقات جرد المخزون والكشوف النهائية قد تم إعدادها يدويًا. فإن كانت المنشأة تستخدم الكمبيوتر فإنه يمكن تسهيل القيام بعملية حصر المخزون وتلخيصه في قوائم الجرد باستخدام آلات التثقيب وأقلام حساسة. فهنا يتم مقدمًا تثقيب بطاقات جرد المخزون برقم بطاقة الجرد ورقم الصنف وسعر الوحدة. ثم يقـوم الفريق المكلف بإجراء الجرد بتدوين الكميات على بطاقات الجرد بالأقلام الحساسة التي يكون الكمبيوتر قادرًا على قراءتها. فيقوم الكمبيوتر باستخراج حاصل ضرب الكمية في سعر الوحدة بالنسبة لكل بطاقة مثقبة ثم يقوم بطبع نسخة كاملة من قوائم الجرد تلخص جميع المخزون.

وأخيراً يقوم المساعد الأول المشرف على عملية المراجعة بإعداد مذكرة توضح مدى ملاحظة جرد المخزون التي تمت، والنسبة المئوية لقيمة المخزون التي تم اختبارها بالجرد الفعلي للكميات، وملاحظاته بشأن الطريقة التي تم بها الجرد وكيفية معاملة البضاعة التي فقدت جزءًا كبيراً من قيمتها بالتقادم والبضاعة المعيبة.

تحقيق المخزون إن عين المراجع بعد انتهاء السنة المالية للمشروع

الشركة التي ترغب في تعيين مراجع يبدي رأيه في قوائمها المالية يجب عليها تعيينه قبل انتهاء السنة المالية بوقت طويل بحيث يستطيع المشاركة في تخطيط عملية الجرد الفعلي للمخزون وملاحظة عملية الجرد عند القيام بها في نهاية السنة المالية. ولكن قد يحدث في بعض الأحيان ألا يتم تعيين المراجع إلا بعد انتهاء السنة المالية للمشروع، وبالتالي لا يكون المراجع قادرًا على ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة المالية. وفي مثل هذه الحالات لا يستطيع المراجع الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة فيما يتعلق ببند المخزون، بحيث تسمح له بإبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية بصفة عامة. إلا أنه في بعض الأحيان إذا توافرت ظروف مناسبة قد يستطيع المراجع الاقتناع برقم المخزون بوسائل وإجراءات بديلة. وهذه الظروف المناسبة تشمل وجود نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، ووجود سجلات للجرد المستمر، ووجود سجلات وتعليمات تبين أن العميل قد قام بعملية الجرد بطريقة منظمة ومرضية في نهاية السنة المالية، وقيام المراجع الجديد باختبارات جرد فعلي لبعض الأصناف الموجودة بالمخازن. فلكي يستطيع المراجع الجديد إبداء رأيه في القوائم المالية بدون تحفظ فإن فحصه للمخزون يجب أن يتضمن القيام بجرد فعلي لبعض بنود المخزون بنفسه، ويجب أن يكون هذا الفحص شاملاً بحيث يعوض عدم حضوره لعملية الجرد في نهاية السنة المالية. ومن الواضح أن قدرة المراجع على الاقتناع بصحة المخزون بإجراءات مراجعة بديلة في مثل هذه الأحوال تتوقف على ظروف كل حالة.

٧ ـ مراجعة كيفية معالجة بضاعة الأمانة والتحقق من أن المخزون لا يحتوي على أي بضاعة مملوكة لآخرين أو يجب تحميلها لحسابات بعض الأصول الأخرى

عند قيام المراجع بملاحظة جرد المخزون يجب عليه التحري عما إذا كان جزء

من البضاعة الموجودة مملوك للغير مثل بضاعة أمانة واردة أو أي بضاعة أخرى مملوكة للعملاء.

وبالنسبة لبضاعة الأمانة الواردة فيمكن مراجعتها مع سجلات بضاعة الأمانة الواردة ومع العقود والمراسلات مع الموكل. كما يمكن الحصول على مصادقة من الموكل بكمية وقيمة البضاعة الموجودة تحت يد المنشأة كأمانة في تاريخ الميزانية ومسئولية المنشأة عن أي مبالغ قد تكون مطلوبة للموكل.

٨ ـ تحقيق وجود البضاعة المودعة في المخازن العامة وبضاعة الأمانة المرسلة

فحص إيصالات المخازن العامة لا يعتبر وحده كافيًا لتحقيق البضاعة المودعة بهذه المخازن. فقد أوصى معهد المحاسبين الأمريكي بالحصول على مصادقات من هذه المخازن ترسل رأسًا لمكتب المراجع، وباتخاذ إجراءات أخرى مكملة إن كانت مبالغ هذه البضاعة تمثل جزءًا كبيراً من قيمة الأصول المتداولة أو من قيمة الأصول الكلية للمنشأة. وهذه الإجراءات المكملة تشمل على الأقل إثبات وجود هذه المخازن واستقلالها والمسئولية المالية لها. ويمكن أن يتم ذلك بالرجوع إلى الدليل التجاري الذي تنشر فيه معلومات عن مثل هذه المخازن العامة. فإن كانت قيمة البضاعة المودعة بهذه المخازن كبيرة وجوهرية أو في حالة الشك، فقد يقرر المراجع زيارة المخزن بنفسه مصطحبًا معه مندوبًا عن العميل ويتولى بنفسه حضور عملية جرد لهذه البضاعة داخل المخزن. وبالنسبة لتحقيق البضاعة الموجودة لدى الوكلاء يقوم المراجع كخطوة أولى بطلب قائمة بأسماء جميع الوكلاء ونسخ من العقود المبرمة معهم. ويجب فحص هذه العقود لمعرفة الشروط المتفق عليها مع الوكيل فيما يتعلق بمصاريف النقل والتفريغ والعمولة. . . إلخ. كما يجب فحص حساب الوكيل في دفتر الأستاذ. وفي النهاية يجب عن طريق الاتصال المباشر أن يحصل المراجع من الوكيل على معلومات كاملة عن البضاعة المرسلة كأمانة، وعن مديني الموكل، والمبالغ المستحقة للموكل عن مقبوضات لم ترسل بعد إليه، وعن العمولة والمصروفات المستحقة للوكيل في تاريخ الميزانية.

٩ ـ تحديد جودة وحالة المخزون

مسئولية المراجع عن تحديد جودة وحالة المخزون أخف وطأة من مسئوليته عن وجود المخزون وملكية المنشأة له، وذلك لأن المراجع لا يدعي أنه خبير في اكتشاف مدى تعرض البضاعة للتلف أو التقادم. وبالرغم من ذلك يجب على المراجع أن يكون يقظًا ومدركًا لهذه المشكلة.

ولكي يستطيع المراجع الوفاء بالتزاماته عن فحص وجودة المخزون قد يستدعي الأمر الاستعانة بخبير. فعلى سبيل المثال فإن مراجع أحد محلات بيع المجوهرات قد يطلب من عميله استئجار خدمات أحد الخبراء المستقلين للاستعانة به في تحديد الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة التي تشتمل عليها قوائم جرد المخزون. كذلك فإن مراجع إحدى شركات المنتجات الكيماوية قد يعتمد على الرأي الفني لخبير كيميائي في محتويات قوائم جرد مخزون الشركة.

وأثناء ملاحظة المراجع لجرد المخزون يجب عليه الانتباه إلى أي بضاعة تكون محل شك في حالتها أو جودتها. فوجود بضاعة يعلوها أكوام كبيرة من التراب أو الصدأ قد يوحي بأن هذه البضاعة لم تستخدم منذ مدة طويلة وربما تكون قد تقادمت. كما يجب مراجعة سجلات الجرد المستمر للتحري عن البضاعة بطيئة الحركة والراكدة، ويجب التأكد من أن المنشأة قد عزلت هذه البضاعة على حدة وقومتها تقويمًا صحيحًا.

١٠ ـ الحصول على نسخة كاملة من قوائم الجرد وتحقيقها من الناحية الحسابية ومتابعة الأصناف التي قام المراجع بجردها فيها

يجب على المراجع اختبار التضريبات والمجاميع في قوائم جرد المخزون فأي أخطاء في هذه العمليات الحسابية تؤثر مباشرة على رقم المخزون. كذلك يجب على المراجع متابعة الأصناف التي قام بجردها بنفسه أثناء ملاحظته لعملية الجرد الفعلي (والتي قام بإثبات كمياتها في أوراق المراجعة) في قوائم الجرد النهائية. وفي هذا الصدد يجب على المراجع أن يكون حريصًا ومتيقظًا لأي دلائل تدل على التلاعب في بطاقات جرد المخزون أو اختلاق بطاقات جرد وهمية.

١١ ـ مراجعة أسس وطرق تسعير المخزون

المراجع مسئول عن التأكد من أن أسس وطرق تسعير المخزون تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ولذلك فإن فحص تسعير المخزون يتطلب عادة الإجابة على الأسئلة الآتية:

(ا) ما هي الطريقة التي يتبعها العميل في تسعير المخزون؟

(ب) هل الطريقة المتبعة في التسعير هي الطريقة نفسها التي اتبعت في السنوات السابقة؟

(جـ) هل الطريقة التي تم اختيارها من جانب العميل تطبق فعلاً بدقة وثبات من الناحية العملية؟

فبالنسبة للسؤال الأول الخاص بالطريقة المتبعة لتسعير المخزون هناك أكثر من بديل. فقد تكون الطريقة المتبعة هي التكلفة، أو التكلفة أو السوق أيهما أقل، أو طريقة التجزئة (Retail method) أو طريقة سعر السوق المعلن (كما في حالة المعادن أو المواد الأولية التي لها سعر سوق معلن يتغير يوميًا ويتم التعامل فيها في بورصات عالمية مثل الزنك والنحاس والمطاط والكاكاو. . . إلخ). وبالنسبة للتكلفة فهناك أكثر من أساس لاحتساب التكلفة مثل الوارد أولاً يصرف أولا، أو الوارد أخيرًا يصرف أولا، أو طريقة السعر المتوسط، أو طريقة التمييز الفعلي، أو التكلفة المعيارية.

وبالنسبة للسؤال الثاني يجب معرفة هل حدث تغيير في طريقة التسعير من عام إلى آخر؟ فعلى سبيل المثال إن غير العميل طريقة التسعير من «الوارد أولاً يصرف أولا!» إلى طريقة «الوارد أخيرًا يصرف أولا!»، فإن طبيعة التغيير ومبرراته وأثره على الأرباح يجب إظهارها طبقا لنصوص الرأي رقم (٢٠) الذي أصدرته هيئة المبادىء المحاسبية.[1] وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يورد المراجع تحفظًا في تقريره بشأن عدم الثبات في استخدام الأسس المحاسبية هذا العام بالعام الذي قبله.

---

(١) Accounting Principles Board, Opinion No. 20.

وبالنسبة للسؤال الثالث «هل العميل يطبق الطريقة المختارة بدقة وثبات من الناحية العملية؟» يتطلب الأمر قيام المراجع باختبار طريقة التسعير المتبعة بالنسبة لعينة ممثلة من بنود المخزون.

١٢ ـ اختبار تسعير الخامات والبضاعة المشتراة

اختبـار تسعير الخامات المشتراة في حالة مشروع صناعي تشابه اختبار تسعير البضاعة المشتراه في حالة مشروع تجاري. ففي الحالتين فإن تكلفة المخزون سواء كانت الأول في الأول أو الأخير في الأول أو السعر المتوسط. . . إلخ يمكن تحقيقها بالرجوع إلى فواتير الشراء الواردة من الموردين.

١٣ ـ التأكد من دقة تسعير المخزون من الإنتاج التام وغير التام وأن أرقامها معقولة

إجراءات المراجعة لتحقيق قيم المخزون من الإنتاج غير التام والإنتاج التام لا تتسم بالبساطة أو الحسم كما في حالة المواد الأولية التي يكون لها فواتير شراء يمكن دائما الرجوع إليها. فللتأكد من أن طريقة تقويم المخزون التي اتبعها العميل قد تم تنفيذها بدقة يجب أن يقوم المراجع باختبارات تسعير لبعض البنود المختارة من الإنتاج التام والإنتاج غير التام. وبالنسبة للبنود التي ستكون محل الاختبار فإنه يجب اختيار هذه البنـود من قوائم الجرد النهائية (بعد أن يكون قد أثبت بهذه القوائم الكمية والسعر والقيمة لكل بند من بنود المخزون). وقد يتم اختيار البنود ذات القيمة الكبيرة بحيث تشمـل الاختبـارات جزءًا كبـيراً من قيمـة المخزون كله. وإذا استخدمت العينات الإحصائية فإن البنود التي ستخضع للاختبار يجب اختيارها عشوائيًا.

ويقوم المراجع باختبار تسعير الإنتاج التام بالرجوع إلى سجلات التكاليف. فإن كانت المنشـأة تستخـدم نظام الأوامر الإنتاجية رجع المراجع إلى سجلات التكاليف الخاصة بالأوامر الإنتاجية، ويلاحظ هنا أن المراجع يكون قد قام من قبل كجزء من دراسـة وتقـويم نظام الرقابة الداخلية المستخدم بتقرير مدى الاعتماد على سجلات

التكاليف الخاصة بالأوامر الإنتاجية التي يحتفظ بها العميل. فإذا كانت المنشأة تتبع أساس الأول في الأول فإن كمية المخزون الباقية آخر المدة تمثل أحدث الأوامر الإنتاجية ويجب أن تتفق أرقام التكلفة الظاهرة في قوائم الجرد مع أرقام التكلفة التي تظهرها سجلات تكاليف الأوامر الإنتاجية.

وفي حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية الخاص بحسابات التكاليف يجب على المراجع فحص المستندات المؤيدة للتكاليف المحملة لكل أمر إنتاجي. فبالنسبة لتكلفة المواد الأولية فإن هذه المستندات تشمل طلبات صرف المواد من المخازن، وسجلات الجرد المستمر الخاصة بالمخزون من المواد، وفواتير الموردين. وبالنسبة لتكلفة العمل فإن المستندات التي يجب فحصها تشمل تقارير توزيع أوقات العاملين على مختلف العمليات وعدد الساعات التي تخص الأمر الإنتاجي محل الفحص ومعدل الأجر في الساعة. وبالنسبة لنصيب الأمر الإنتاجي من المصروفات غير المباشرة. فقد يتم تحميل كل أمر إنتاجي بنصيبه منها على أساس نسبة مئوية من قيمة العمل المباشر أو المواد المباشرة. ويجب على المراجع في هذه الحالة التأكد من أن النسبة المحملة لكل أمر إنتاجي هي النسبة العامة التي قررتها المنشأة وأن هذه النسبة معقولة. ويتم ذلك بتحديد الأرقام الإجمالية لتكلفة العمل المباشر والمصروفات الصناعية غير المباشرة للسنة الحالية وللسنة السابقة.

ولتحقيق صحة تسعير البنود التي تم اختيارها من المخزون من الإنتاج غير التام يتبع المراجع الخطوات نفسها التي تم اتباعها في حالة المخزون من الإنتاج التام السابق ذكرها.

١٤ ـ تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تسعير المخزون

تسعير المخزون بالتكلفة يؤدي عادة إلى تحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف بطريقة مرضية. ولكن إذا وجد ما يفيد بأن منفعة البضاعة عند بيعها ستكون أقل من تكلفتها فإن الخسارة المنتظرة يجب الاعتراف بها وتحميلها للسنة المالية الحالية. فلا مبرر

لإظهار المخزون في الميزانية بأكثر من صافي قيمته البيعية. فقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل هي وسيلة عامة لقياس الخسارة في منفعة المخزون. ويتم تطبيق هذه القاعدة إما بالنسبة لكل بند على حدة، أو بتقسيم المخزون إلى مجموعات، أو بالنسبة لرقم المخزون ككل.

وعند مناقشة قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل أصدر معهد المحاسبين الأمريكي التحذير التالي:

«ومع ذلك فإنه عند تطبيق هذه القاعدة يجب دائمًا إصدار حكم سليم ويجب عدم الاعتراف بأي خسارة إلا إن كانت هناك أدلة واضحة على حدوث خسارة. . . وبالإضافة إلى ذلك إذا كانت الأدلة تشير إلى أنه خلال مجرى الأعمال العادي يمكن استرداد التكاليف عند البيع وتحقيق معدل ربح عادي فإنه يجب ألا يعترف بأي خسارة وإن كانت تكلفة الاستبدال أو إعادة الإنتاج أقل».

ومعنى ما تقدم أنه يجب إهمال أي انخفاض في سعر الاستبدال أو تكلفة إعادة الإنتاج في تاريخ الميزانية، إن كانت البضاعة ستباع في السنة الجديدة بما يزيد على التكلفة بمقدار الربح المعتاد للمشروع. وتقوم البضاعة في هذه الحالة بالتكلفة.

وبالنسبة للمواد الأولية وقطع الغيار التي تشترى من الغير يمكن الحصول على سعر الاستبدال من قوائم أسعار الموردين أو عن طريق الاتصال المباشر بهم. أما بالنسبة لسعر الاستبدال في حالة البضاعة التامة والإنتاج تحت التشغيل فيمكن تحديدها بالرجوع إلى تكلفة المنتجات التي تم صنعها بعد تاريخ الميزانية أو من تقديرات للتكاليف يقوم بإعدادها موظفو المنشأة. فإن كان المخزون يشتمل على أي بضاعة قد توقف إنتاجها، أو قديمة أو معيبة وجب تخفيض قيمة هذه البنود إلى صافي قيمتها البيعية التي قد تكون في كثير من الأحيان قيمتها كنفاية.

١٥ ـ مقارنة كشوف الجرد الفعلي للمخزون بسجلات الجرد المستمر

يجب على المراجع مقارنة كميات وقيم بعض بنود المخزون كما تظهر في كشوف الجرد مع سجلات الجرد المستمر. كما يجب مقارنة مجاميع أجزاء المخزون المختلفة مع الحسابات الإجمالية الخاصة بمراقبة المخزون. فإن وجدت أي فروق كبيرة وجب أن تكون محل فحص دقيق من جانب المراجع. فعدد الحالات التي توجد فيها فروق ونوعها، وأسبابها تمكن المراجع من إصدار حكم على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمخزون.

وفي حالة المنشآت التي تقوم بجرد فعلي مستمر للمخزون على مدار السنة فإن المراجع يستطيع الحكم على كفاية سجلات الجرد المستمر ومدى الاعتماد عليها عن طريق متابعة ومراجعة التعديلات التي تدخل على هذه السجلات نتيجة للجرد الفعلي الذي يتم للبنود المختلفة خلال السنة المالية.

١٦ ـ مراجعة صحة الفصل بين مشتريات ومبيعات السنة الحالية ومشتريات ومبيعات السنة الجديدة

الفصل الصحيح بين مشتريات السنة الحالية والسنة التالية هو من العناصر المهمة في تحقيق قيمة المخزون في نهاية السنة المالية. فإذا استلمت بضاعة من أحد الموردين في أواخر السنة المالية ولكن الفاتورة الخاصة بها وردت في أوائل السنة الجديدة وقيدت في يومية المشتريات كعملية من عمليات السنة الجديدة، فإن إدخال هذه البضاعة في جرد المخزون وعدم إثباتها كمشتريات في السنة الحالية وعدم إثبات المطلوبات المتعلقة بها في رقم الدائنين يترتب عليه زيادة رقم الأرباح بقيمة هذه البضاعة ونقص رقم الدائنين بالقيمة نفسها وبذلك يحدث خطأ مزدوج في قائمتي نتائج الأعمال والمركز المالي. ويحدث العكس إذا استلمت إحدى الفواتير مثلاً في أواخر السنة المالية وقيدت في يومية المشتريات، ولكن البضاعة الخاصة بهذه الفاتورة لم تصل إلى المنشأة إلا بعد بضعة أيام من بداية السنة المالية الجديدة، وبالتالي لم تدخل في الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة المالية، ففي هذه الحالة يحدث نقص في رقم الأرباح ونقص في رقم المخزون. ويؤثر هذا الخطأ المزدوج على قائمتي الدخل والمركز المالي.

والتساؤل الآن هو كيف يستطيع المراجع التأكد من أن جميع المطلوبات المستحقة للموردين بشأن البضاعة التي دخلت في جرد المخزون قد قيدت في الدفاتر؟

والإجابة على ذلك تتطلب من المراجع فحص فواتير الشراء وتقارير الاستلام عن عدة أيام قبل انتهاء السنة المالية وبعدها. فيجب أن يحتوي ملف الفواتير على تقرير استلام عن كل فاتورة ويجب إرفاق تقرير الاستلام بالفاتورة. فإن كان تاريخ الفاتورة يقع في أواخر السنة المالية وكان تاريخ تقرير التسلم هو أيضًا أواخر السنة المالية، فإن معنى ذلك أن البضاعة قد تسلمت في أواخر السنة المالية ودخلت في جرد المخزون في نهاية السنة المالية. أما إن كان تاريخ تقرير التسلم يقع في السنة الجديدة فإن معنى ذلك أن البضاعة لم تدخل في جرد المخزون في نهاية السنة المالية. ويستكمل المراجع الفحص السابق بمراجعة سجلات إدارة التسلم والفحص.

ومما تجدر ملاحظته أن أثر عدم إدخال أي بضاعة في الطريق في نهاية السنة المالية في قوائم الجرد ليس خطيراً ما دامت المطلوبات المتعلقة بهذه البضاعة لم تقيد إلا في السنة الجديدة. فالنقطة المهمة هنا أن طرفي أي عملية شراء يجب أن يتم قيدها في السنة المالية نفسها. فإذا دخلت أي بضاعة في قوائم جرد المشتري في نهاية السنة المالية، فإنه يتعين إجراء القيد الذي يؤدي إلى جعل حساب المشتريات مدينًا وحساب المورد دائنًا. أما إذا لم تدخل البضاعة في قوائم الجرد فإن قيد الشراء يجب إجراؤه في المدة التالية.

وقد سبق لنا أن ناقشنا بالتفصيل إجراءات المراجعة التي يجب اتخاذها للتأكد من صحة رقم المبيعات الخاص بالسنة المالية وأنه قد تم الفصل بطريقة دقيقة بين مبيعات السنة الحالية ومبيعات السنة التالية عن طريق مراجعة يومية المبيعات في أواخر السنة المالية مع سجلات قسم الشحن للتأكد من أن جميع البضاعة المبيعة إلى العملاء في أواخر السنة المالية قد تم شحنها إليهم قبل نهاية السنة المالية، وبذلك لم تدخل هذه البضاعة في قوائم جرد المخزون في نهاية المدة.

١٧ ـ التحقق من أن رقم المخزون معقول بمقارنته بالأعوام السابقة، وبفحص نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، وحساب معدل دوران المخزون، وبالرجوع إلى الطاقة الإنتاجية، ومساحة التخزين المتاحة

الأخطاء الجسيمة في الأسعار أو المجاميع أو التضريبات في قوائم جرد المخزون، وكذلك إدخال أي بنود وهمية في قوائم الجرد يمكن اكتشافها عن طريق بعض الاختبارات العامة التي يكون الغرض منها الحكم بأن رقم المخزون هو رقم معقول. فيجب عمل ملخص مقارن للمكونات الأساسية للمخزون (مثل المواد، الإنتاج غير التام، الإنتاج التام، قطع الغيار. . .) ويجب أن يكون هناك تفسير لأي زيادة أو نقص جوهري في أرقام هذا العام إذا قورنت بأرقام العام السابق.

وفي بعض المشروعات (خصوصًا مشروعات التجزئة ومشروعات البيع بالجملة) تميل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات إلى الثبات من سنة إلى أخرى. فإن وجد، فرق كبير في هذه النسبة وجب أن يكون ذلك محل فحص دقيق من جانب المراجع. فالفرق قد ينتج عن سرقة بضاعة أو عن عدم إثبات مشتريات أو مبيعات، أو إدخال مشتريات أو مبيعات وهمية. ومن جهة أخرى قد يرجع الفرق إلى تغير في أساس تقويم المخزون أو إلى تغير كبير في أسعار البيع.

ومن الاختبارات المفيدة الأخرى احتساب معدلات دوران المخزون محسوبًا على أساس إيجاد العلاقة بين تكلفة المبيعات عن السنة المالية ومتوسط المخزون كما تظهره القوائم المالية الشهرية. وتقارن معدلات الدوران هذه بالمعدلات نفسها عن الأعوام السابقة. فالنقص في معدل الدوران قد يوحي بوجود بضاعة قديمة راكدة أو بزيادة كبيرة في رقم المخزون. فقد تعمد المنشأة إلى زيادة رقم المخزون توقعًا لارتفاع الأسعار أو لوجود اختناقات أو نقص في بعض المواد المهمة، ويؤدي ذلك بالطبع إلى نقص في معدل دوران المخزون.

١٨ ـ في حالة مراجعة حساب عميل جديد فحص مخزون أول المدة

سبق لنا التنويه على أهمية حضور المراجع وملاحظته لجرد المخزون في نهاية المدة. وعلى الرغم من ذلك فإن رقم المخزون في أول المدة له الأهمية نفسها في تحديد تكلفة المبيعات وصافي الربح عن السنة المالية. وعند فحص حسابات أحد المشروعات لأول مرة لا يكون المراجع بالطبع حاضرًا لملاحظة جرد المخزون في أول المدة، فما هي الإجراءات التي يجب عليه اتباعها للحصول على أدلة تفيد أن رقم المخزون في أول المدة قد تم إظهاره بقيمة عادلة؟

العامل الأول الذي يجب أخذه في الاعتبار هو ما إذا كان المشروع محل الفحص قد سبق أن راجعه مراجع خارجي مستقل يمكن الاعتماد عليه. فإذا أظهر فحص أوراق المراجعة الخاصة بالمراجع السابق أن الفحص قد تم وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها فإن المراجع الجديد يستطيع قبول رقم المخزون في أول المدة بقدر قليل من عمليات الفحص والتحري. ويتمثل ذلك في الخطوات التالية: (ا) دراسة طرق تقويم المخزون. (ب) مراجعة سريعة لسجلات المخزون. (جـ) فحص قوائم الجرد الفعلي للمخزون الخاصة بالسنة السابقة. (د) مقارنة رقم المخزون أول المدة برقم المخزون في آخر المدة.

أما إذا لم تكن هناك عملية مراجعة مرضية لحسابات السنة السابقة فإن إجراءات فحص المخزون أول المدة يجب أن تشمل بالإضافة إلى الإجراءات السابقة ما يلي: (ا) مناقشة الموظف الذي كان مكلفًا من جانب العميل بالإشراف على عملية الجرد في نهاية السنة المالية السابقة. (ب) دراسة التعليمات الصادرة من الإدارة بشأن إجراء عملية الجرد. (جـ) متابعة نقل المعلومات الخاصة بالأصناف والكميات من بطاقات جرد المخزون (أو من مسودات قوائم الجرد) إلى قوائم الجرد النهائية. (د) اختبار سجلات الجرد المستمر الخاصة بالسنة السابقة بالرجوع إلى المستندات المؤيدة للوارد والمنصرف من بنود المخزون. (هـ) اختبار كون رقم المخزون أول المدة يمثل مبلغًا معقولاً بالمقارنة مع رقم المبيعات ومعدل الربح الإجمالي ومعدلات دوران المخزون. ففي كثير من

الأحيان قد يعطي الفحص الذي يتم باتباع الخطوات السابقة تأكيدًا للمراجع بأن رقم المخزون أول المدة قد تم حصره بعناية وأنه يمثل مبلغًا معقولاً. وفي أحيان أخرى قد تؤدي هذه الإجراءات إلى إلقاء ظلال كثيفة من الشك على صحة رقم المخزون في أول المـدة. وفي هذه الحالة لا يستطيع المراجع الإدلاء برأي غير مقيد بشأن قائمة نتائج الأعمال، ولكنه مع ذلك يستطيع الإدلاء برأي غير مقيد بشأن الميزانية لأن الميزانية لا تظهر المخزون في أول المدة.

١٩ ـ تحقيق ما إذا كان قد تم رهن جزء من المخزون ومراجعة ارتباطات الشراء والبيع بأسعار محددة مقدمًا

تتطلب إجراءات تحقيق المخزون التأكد من عدم وجود رهن أو أي حجز تحفظي على المخـزون من أي نوع كان. فوجود رهن على المخزون لصالح البنوك من أجل الحصول على قروض منها يتضح عند الحصول على مصادقات من هذه البنوك بشأن أرصدة حسابات المنشأة معها.

وفي كثير من المشروعات من المعتاد الدخول في عقود شراء بضاعة أو مواد بأسعار محددة على أن يتم تسليم هذه البضاعة في تواريخ مستقبلة. ويجب في هذه الحالة مقارنة أسعار هذه العقود مع السعر السائد في تاريخ الميزانية. فإن أظهرت هذه المقارنة وجود خسائر وجب تحميل حساب الأرباح والخسائر بها إلا إذا كانت هذه المشتريات مغطاة بعقود بيع مستقبلة.

ويجب مراجعة حجم هذه العقود في ضوء الطلب الحالي والمستقبل كما توضحه عمليات المشروع في المـاضي وأوامـر البيع التي لم يتم تنفيذها وبالأحوال السائدة في الصناعة التي ينتمي إليها المشروع. فإن كانت الكميات المتعاقد عليها تبدو جسيمة طبقًا لهذه المعايير وجب على المراجع الحصول على معلومات كاملة عن هذا الموضوع. وكقاعدة عامة يجب ألا تذكر هذه العقود في القوائم المالية إلا في حالة حدوث خسائر كبيرة أو إذا كانت هذه العقود غير عادية كمًّا ونوعًا.

وبالنسبة لعقود البيع المستقبلة بأسعار محددة فيجب على المراجع أيضًا التأكد من عدم وجود خسائر بشأن هذه العقود بالحصول على تقديرات من المنشأة بتكلفة تنفيذ هذه العقود. فإذا كانت التكلفة المستقبلة تزيد على السعر المتعاقد عليه فيجب تحميل السنة الحالية بهذه الخسائر وإظهار الالتزام المتعلق بها في القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية.

٢٠ ـ التأكد من صحة عرض المخزون في الميزانية، وصحة عرض تكلفة المبيعات في قائمة الدخل

لإظهار المخزون بطريقة سليمة في القوائم المالية يلزم إظهار طريقة تسعير المخزون المستخدمة. فلا يكفي مثلاً أن يذكر أن المخزون مقوم بالتكلفة لأن التكلفة يمكن احتسابها بافتراضات مختلفة تؤدي إلى اختلاف كبير في قيمة المخزون.

فمن المعروف أنه في حالة التضخم واتجاه الأسعار إلى الارتفاع فإن استخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولا تؤدي إلى زيادة الأرباح. وبالعكس فإن طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا تؤدي إلى الحد من زيادة الأرباح في مثل هذه الأحوال. فطريقة الوارد أولا يصرف أولا تظهر المخزون في الميزانية بما يقارب سعر الاستبدال الحالي، أما طريقة الوارد أخيراً يصرف أولا فإنها تظهر المخزون بسعر قديم (أوائل السنة المالية)، لذلك فإنـه لا يكفي ذكر أن المخزون قوم بالتكلفة وإنما يقتضي التحليل الصحيح لربحية المشروع ذكر أي أساس من أسس التكلفة قد تم استخدامه لتحديد قيمة المخزون.

وقد حثت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الشركات التي تخضع لاختصاصها أن تظهر في قوائمها المالية أثر ما يسمى «أرباح المخزون» Inventory Profits على أرباح هذه الشركات. ويقصد بأرباح المخزون الفرق بين التكلفة التاريخية لأحد بنود المخزون وتكلفة استبدال هذا البند عند بيعه. وقد اعتبرت الهيئة أن بيان أرباح المخزون عنصر أساسي من عناصر الحكم على ربحية المشروع.

ومن النقاط المهمة الأخرى المتعلقة بإظهار المخزون في القوائم المالية ما يلي:

١ - يجب أن تظهر القوائم المالية التغير في طرق تقويم المخزون وأثر هذا التغير (بالقيمة) وأسبابه.[٢] وفي هذه الحالة يجب أن يحتوي تقرير المراجع على تحفظ في الفقرة الخاصة بإبداء الرأي نتيجة لعدم الثبات في تطبيق المبادىء المحاسبية بين السنتين.

٢ - من المرغوب فيه الفصل بين العناصر المختلفة للمخزون مثل المواد الأولية، والإنتاج غير التام، والإنتاج التام.

٣ - إذا تم رهن أي جزء من المخزون لضمان أحد الالتزامات وجب الإفصاح الكامل عن هذه الاتفاقات.

٤ - تتطلب هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية إظهار تكلفة استبدال المخزون.

هذا وتقوم كثير من الشركات الأمريكية الكبيرة بتقويم المخزون بأكثر من طريقة. فمثلاً تقوم إحدى شركات الأسمنت الكبيرة بتقويم المخزون من الأسمنت التام الصنع بطريقة الوارد أخيراً يصرف أولا، وتقوم بتقويم المواد الأولية والإنتاج غير التام ومواد التعبئة بالسعر المتوسط.

٢١ - الحصول على خطاب أو شهادة من العميل بصحة الجرد وصحة تقويم المخزون

يقوم المراجع عادة بالحصول من العميل على شهادة أو خطاب رسمي بصحة جرد وتقويم المخزون. والغرض من الحصول على هذه الشهادة أو الخطاب هو التأكيد لإدارة المشروع أنها هي المسئولة بصفة أساسية عن صحة أرقام المخزون وتكلفة المبيعات (والقوائم المالية بصفة عامة) وليس المراجع.

---

(٢) APB Opinion No. 20.

فالحصول على هذه الشهادة يجعل المديرين المسئولين عن توقيعها أكثر حرصًا في الإشراف على عملية الجرد الفعلي وتسعيره عما يكون عليه الحال في حالة عدم طلب هذه الشهادة. إلا أنه يجب أن يلاحظ أن حصول المراجع على هذه الشهادة لا يقلل بأي حال من نطاق فحصه أو يحد من مسئوليته.

شهادة جرد وتقويم المخزون

التاريخ : ____________

السادة : ____________

____

(محاسبون قانونيون)

بالإشارة إلى الفحص الذي تقومون به للقوائم المالية لشركة ________، عن المدة المنتهية في / / ، فإننا نقرر ما يأتي فيما يتعلق بالمخزون وتكلفة المبيعات :

١ ـ المخزون من الأنوع الآتية :

مواد أولية	xxx
إنتاج غير تام	xxx
إنتاج تام	xxx
المجموع	xxx

كان تحت يد الشركة في ٣٠ ذو الحجة ______، وقد تم تحديد هذه الأرقام نتيجة لجرد فعلي تم تحت إشرافنا وبتعليمات مكتوبة صادرة منا.

٢ ـ تم تحديد جميع الكميات بالعد أو القياس أو الوزن.

٣ ـ جميع البضاعة المملوكة ـ والمملوكة فقط ـ قد تم إدخالها في الملخص المذكور أعلاه ولا توجد أي بضاعة مرهونة.

٤ ـ جميع المطلوبات والالتزامات عن المخزون قد تم إدخالها في القوائم المالية بتاريخ الميزانية أعلاه.

٥ ـ المواد الأولية قومت بالتكلفة أو السوق أيهما أقل على أساس الوارد أولا يصرف أولا وهو الأساس نفسه المستخدم في العام الماضي.

٦ ـ الإنتاج التام وغير التام قوم بتكلفة الصنع ـ ما عدا بعض البنود التي لها قيمة بيعية أقل ـ وهو الأساس نفسه المستخدم في العام الماضي.

٧ ـ تم تحميل تكلفة المبيعات بالمخصصات اللازمة عن البضاعة التالفة القديمة والراكدة والبطيئة الحركة.

٨ ـ لا توجد عقود مشتريات ملزمة بأسعار تزيد على سعر السوق الحالي في تاريخ الميزانية.

٩ ـ لا توجد عقود بيع ملزمة بأقل من أسعار المخزون، كما لا توجد عقود شراء أو بيع مستقبلة تزيد على المتطلبات العادية.

التوقيع : ____________

الوظيفة : ____________

الفصل الرابع عشر

الأصول الثابتة
Fixed Assets

● أهـداف المـراجـع من فحص الأصول الثابتة ● المقـارنـة مع الأصـول المتـداولـة ● التكلفـة كأسـاس لاحتساب قيمة هذه الأصول ● تكلفة الاستبـدال ● الـرقـابة الداخلية بشأن الأصول الثـابتـة ● أوراق المـراجعـة للأصـول الثـابتـة ● برنامج مراجعة الأصول الثابتة ● الاستهلاك ● أهــداف المــراجــع من فحص الاستهـلاك ● برنـامـج مراجعـة مصروف الاستهلاك الذي يخص السنة المالية والاستهلاك المتجمع ● تحقيق الموارد الطبيعية ● تحقيق الأصول غير العينية

تشمـل الأصـول الثابتة ممتلكات المشروع العينية كالأراضي والمباني والعدد والآلات والسيارات والأثاث، التي يزيد عمرها الإنتاجي على سنة وتستخدم في أغراض المشروع وتنقسم هذه الأصول إلى ثلاثة أنواع كالآتي:

١ ـ الأراضي: وتشمل الأراضي التي تستخدم لأغراض المشروع وتتميز بعدم قابليتها للاستهلاك.

٢ ـ المباني والآلات والسيارات والأثاث: وجميع هذه الأصول لها عمر إنتاجي محدود وتخضع للاستهلاك.

٣ - الموارد الطبيعية (الأصول المتناقصة أو الهالكة) مثل آبار الزيوت ومناجم الفحم وأشجار الغابات. وتخضع هذه الأصول للنفاد ويجب ظهورها في الميزانية كمفردة مستقلة.

وبالإضافة إلى الأصول الثابتة العينية توجد الأصول الثابتة غير العينية (وهي المعنوية) مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع. وتخضع هذه الأصول للاستهلاك ويجب ظهورها في الميزانية كمفردة مستقلة.

أهداف المراجع من فحص الأصول الثابتة

يهدف المراجع من فحص الأصول الثابتة إلى ما يلي:

١ - التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية.

٢ - التحقق من وجود وملكية هذه الأصول.

٣ - التحقق من صحة تقويم هذه الأصول.

٤ - التحقق من كفاية الاستهلاك عن هذه الأصول.

٥ - التحقق من أي إيرادات ناشئة عن هذه الأصول والأرباح والخسائر التي تنشأ عن بيعها.

٦ - إظهار هذه الأصول بطريقة عادلة في الميزانية وإظهار الاستهلاك بطريقة عادلة في قائمة الدخل.

المقارنة مع الأصول المتداولة

في كثير من المشروعات قد يبلغ حجم الاستثمار في الأصول الثابتة ٥٠٪ من مجموع الأصول. ومع ذلك فإن حجم العمل الذي يقوم به المراجع بالنسبة لتحقيق هذه الأصول هو أقل بكثير من ذلك الذي يبذل لتحقيق الأصول المتداولة.

فالآلات التي تظهر في الميزانية بمبالغ ضخمة يحدث فيها عدد قليل من العمليات. وعادة لا يحدث تغيير كبير في هذه الأصول من سنة إلى أخرى. فحساب

الأراضي قد يبقى بالمبلغ نفسه لمدد طويلة. وكذلك الحال بالنسبة للمباني وذلك لطول عمرها الإنتاجي. وبالعكس في حالة الأصول المتداولة فالأصول المتداولة كالمدينين والبضاعة قد يبلغ معدل دورانها عدة مرات خلال السنة المالية.

وقد لاحظنا في دراساتنا السابقة أهمية الفصل بين مشتريات ومبيعات السنوات المالية المختلفة وكيف يؤثر ذلك على رقم الأرباح وعلى المركز المالي للمشروع. أما بالنسبة للأصول الثابتة فلا توجد مشكلات من هذا النوع. فالخطأ في قيد تاريخ الشراء أو البيع الصحيح لأحد الآلات عادة لا يؤثر تأثيرًا جوهريًا على رقم الأرباح الخاص بالسنة المالية. وبالطبع قد يؤدي ذلك إلى خطأ في رقم الاستهلاك أو في تأخير أو تقديم احتساب الأرباح أو الخسائر الناشئة عن بيع الأصل، إلا أن ذلك عادة لا يكون له نتائج خطيرة كما في حالة الأصول المتداولة.

التكلفة كأساس لاحتساب قيمة هذه الأصول

اصطلح المحاسبون منذ فترة طويلة على أن تكون التكلفة هي أساس تقويم الأصول الثابتة. ويلاحظ أن مبدأ التكلفة يعطي نتائج جيدة في الفترات التي يحدث فيها ثبات في المستوى العام للأسعار لأنه يحقق درجة كبيرة من الموضوعية في عملية قياس الربح. أما في حالة حدوث تغير كبير في الأسعار فإن احتساب الاستهلاك على أساس التكلفة في حالة الأصول ذات العمر الإنتاجي الطويل يؤدي إلى الحصول على رقم للأرباح يخضع للكثير من المناقشة ويعترض على صحته الكثير من المحاسبين. فالضغوط الناشئة عن التضخم الحاد ومعدلات الضرائب العالية حدت بكثير من المحاسبين إلى المطالبة باستخدام نوع من أنواع القيمة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية في تقويم هذه الأصول. ويكون الاستهلاك المحتسب في هذه الحالة متمشيًا مع تكلفة استبدال هذه الأصول. فالاعتراف بعدم كفاية الطرق التقليدية لاحتساب الاستهلاك قد زاد في السنوات الأخيرة وذلك لأن فرض ثبات الأسعار تزداد غير واقعيته مع مرور الزمن.

وعلى الرغم مما تقدم فما زال أساس التكلفة هو الأساس الوحيد المقبول لتقويم الأصول الثابتة. فالقوائم المالية التي تظهر الأصول الثابتة والاستهلاك المتعلق بها على أساس آخر غير أساس التكلفة لا تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، وبالتالي لا يمكن أن تحظى هذه القوائم بتقرير غير مقيد من جانب المراجع.

تكلفة الاستبدال

تتطلب هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) من الشركات التي تخضع لاختصاصها أن تظهر في تقاريرها المالية إلى الهيئة تكلفة الاستبدال الجارية للطاقة الإنتاجية (Productive capacity) في نهاية كل سنة مالية، والاستهلاك المحتسب على هذه القيمة الاستبدالية عن آخر سنتين ماليتين. وعرفت الطاقة الإنتاجية بأنها مقياس لقدرة المشروع على إنتاج وتوزيع عدد معين من وحدات الإنتاج خلال مدة معينة. وعلى ذلك فهي تشمل الأصول الثابتة الخاضعة للاستهلاك (بما في ذلك استهلاك النفاد) ولكنها لا تشمل الأراضي. والأرقام التي تطلبها الهيئة بشأن تكلفة الاستبدال يمكن وصفها بأنها «لم تراجع» وتظهر إما في شكل ملحوظة على القوائم المالية أو في جزء خاص من القوائم المالية بعد الملحوظات.

ويلاحظ أن قرار هيئة تداول الأوراق المالية بشأن تكلفة الاستبدال يتمشى مع ما حدث في بلدين صناعيين كبيرين يعانيان من التضخم هما بريطانيا وهولندا.

الرقابة الداخلية بشأن الأصول الثابتة

الغرض الرئيسي للرقابة الداخلية بشأن الأصول الثابتة هو الحصول على أكبر قدر من الكفاية من المبالغ المستثمرة في هذه الأصول. فهذه المبالغ قد تمثل قدرًا كبيراً من مجموع الأصول في كثير من المنشآت. ومصروفات الصيانة والاستهلاك المتعلقة بهذه الأصول تمثل مصروفًا مهمًا من المصروفات التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر. فإذا لم توجد رقابة كافية عل اقتناء هذه الأصول وصيانتها وتجريدها فقد ينشأ عن ذلك خسائر تفوق في حجمها حجم الخسائر التي تنشأ عن الاختلاسات النقدية.

الموازنة الاستثمارية

في المشروعات الكبيرة يتوقع المراجع أن يجد موازنة سنوية تهدف إلى التنبوء باحتياجات المشروع من الأصول الثابتة وإلى الرقابة على هذه الأصول. والاستخدام الناجح لهذه الموازنة يفترض أساسًا وجود سجلات محاسبية تفصيلية كاملة لهذه الأصول. فوجود معلومات تفصيلية عن أنواع هذه الأصول وكمياتها وحالتها يعتبر أساسًا ضروريًا لإعداد الموازنة الاستثمارية التي تحدد الإضافات الجديدة المطلوبة وبرنامج الإحلال لهذه الأصول.

فإذا تحقق المراجع من وجود موازنة استثمارية وأنه لا يمكن شراء أو التصريح بإنشاء آلات ومعدات جديدة إلا إذا كانت واردة في الموازنة الاستثمارية، وأن أي مصروف غير وارد في الموازنة يتطلب الحصول على اعتماد من جهة إدارية عليا، فإن ذلك يساعده في تقليل اختباراته بشأن الإضافات الجديدة إلى هذه الأصول إلى أقل حد ممكن. والرجوع إلى تقارير المراجعين الداخليين وأوراق المراجعة الخاصة بهم يساعد المراجع الخارجي في معرفة نظم الرقابة الداخلية الخاصة بهذه الأصول ودرجة الاعتماد عليها.

إجراءات الرقابة الأخرى

إجراءات الرقابة الأخرى المتعلقة بهذا النوع من الأصول هي:

١ - وجود دفتر أستاذ (أو سجل) فرعي يفتح فيه حساب لكل وحدة من هذه الأصول. فوجود دفتر أستاذ فرعي أو سجل للآلات والسيارات والأثاث إلخ، يساعد المراجع في تحليل الإضافات والاستبعادات من هذه الأصول وفي تحقيق أقساط الاستهلاك المتعلقة بها.

٢ - وجود نظام للاعتماد أو التصريح بالعمليات يتطلب الحصول على موافقة مسبقة لجميع المشتريات من الآلات والمعدات أو التصريح بإنشائها من جهة إدارية عليا بالمشروع. وقد تستخدم لهذا الغرض أوامر تشغيل داخلية بأرقام مسلسلة.

٣ ـ وجود تقارير متابعة تخطر الإدارة وتحلل الانحرافات بين المصروفات الفعلية وأرقام الموازنة.

٤ ـ وجود سياسة رسمية مكتوبة بشأن التفرقة بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية فيجب تحديد مبلغ معين كحد أدنى لاعتبار المصروف رأسماليًا وأي مبالغ تقل عن هذا الرقم تعتبر تلقائيًا مصروفات إيرادية تحمل للسنة الجارية.

٥ ـ ضرورة وجود سياسة تستلزم أن أي مشتريات من الآلات والمعدات يجب أن تتم عن طريق إدارة المشتريات وتخضع لجميع إجراءاتها من ناحية الاستلام والفحص والتصريح بالسداد.

٦ ـ يجب بصفة دورية إجراء جرد فعلي لتحقيق وجود الأصول وأماكنها وحالتها، ولإظهار وجود أي أصول لم ترد بالحسابات أو السجلات.

٧ ـ يجب وجود نظام لتخريد الأصول. ويمكن استخدام أوامر تخريد لهذا الغرض تبين الأسباب وتوقيعات المسئولين عن إصدار هذه الأوامر.

أوراق المراجعة للأصول الثابتة

ورقة العمل الرئيسة التي يقوم المراجع بالحصول عليها أو إعدادها للأصول الثابتة هي كشف تحليلي يبين التغيرات في هذه الأصول خلال المدة المالية. فتبدأ هذه الورقة بالأرصدة في أول العام وتوجد بها خانات للإضافات والاستبعادات والأرصدة في نهاية العام. وبالنسبة لمخصص الاستهلاك تبين ورقة العمل الطريقة المستخدمة ومعدل الاستهلاك ورصيد حساب المخصص في أول العام والاستهلاك الذي يخص المدة الحالية ورصيد المخصص في نهاية العام.

ومن الأوراق الأخرى التي يقوم المراجع بإعدادها عادة كشف تفصيلي بالإضافات والاستبعادات، وتحليل لمصروفات التصليحات والصيانة.

حول كون عملية المراجعة جديدة أو قديمة

إجراءات المراجعة التي سترد في الصفحات التالية تختص بعملية مراجعة قديمة منذ عدة سنوات، ولذلك فهي تشمل فقط العمليات التي حدثت خلال السنة المالية. أما في حالة عملية مراجعة جديدة قامت فيها المنشأة بتغيير المراجع القديم، فإن الأرصدة الافتتاحية للأصول الثابتة يمكن تحقيقها بالرجوع إلى أوراق المراجعة الخاصة بالمراجع السابق. فإن كان المراجع السابق من المراجعين المعروفين ذوي السمعة المهنية الجيدة فليس من المعتاد القيام بأكثر من مراجعة عامة لأوراق المراجعة الخاصة بالمراجع السابق وفحص حسابات الأصول الثابتة بالدفاتر لمعرفة تاريخ هذه الأصول.

وفي حالة مراجعة حسابات منشأة لأول مرة ولم يكن لهذه المنشأة مراجع سابق ففي هذه الحالة يجب عمل تحليل تاريخي كامل لجميع حسابات الأصول الثابتة وفحص جميع القيود الدائنة والمدينة في هذه الحسابات من تاريخ الحصول على كل أصل منها. وبهذه الطريقة يستطيع المراجع معرفة ما إذا كانت المنشأة تتبع سياسات محاسبية سليمة فيما يتعلق بالإضافات والاستبعادات الرأسمالية وفي عمل مخصصات الاستهلاك الدورية اللازمة.

ويلاحظ أن استهلاك السنة الحالية التي يبدي المراجع رأيه في قوائمها المالية يتوقف على صحة أرصدة الأصول الثابتة في أول المدة. ولذلك فإن تحليل المراجع للعمليات الخاصة بالأصول الثابتة في السنوات السابقة يعتبر من الأمور الضرورية لكي يطمئن المراجع عن صحة المعالجات المحاسبية الخاصة بالمصروفات الإيرادية والرأسمالية والإضافات والاستبعادات.

برنامج مراجعة الأصول الثابتة

نورد فيما يلي إجراءات المراجعة المعتادة لتحقيق الأصول الثابتة. وبالنسبة لإجراءات المراجعة الخاصة بالاستهلاك المتجمع فقد خصص لها برنامج مراجعة مستقل.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالأصول الثابتة

١ ـ الحصول على وصف تفصيلي لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالأصول الثابتة.

٢ ـ اختبار مدى تنفيذ إجراءات الرقابة الخاصة بالأصول الثابتة.

٣ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة.

اختبارات تحقيق الأصول الثابتة

٤ ـ المطابقة بين أرصدة حسابات الأصول الثابتة في دفتر الأستاذ العام وأرصدة الأصول الثابتة في دفتر الأستاذ الفرعي.

٥ ـ تحقيق الملكية القانونية للأصول الثابتة.

٦ ـ مراجعة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام.

٧ ـ القيام بمعاينة فعلية لأي إضافات مهمة، وبحث ضرورة القيام بجرد فعلي شامل للأصول الثابتة.

٨ ـ الحصول على تحليل كامل لحساب مصروفات الصيانة والإصلاحات.

٩ ـ مراجعة الاستبعادات من الأصول الثابتة خلال العام.

١٠ ـ فحص حالة الأصول التي تستخدم في الإنتاج الجاري.

١١ ـ الحصول على كشف تحليلي يبين التغيرات التي طرأت على الأصول الثابتة خلال السنة المالية أو إعداده.

١٢ ـ تحقيق الضرائب العقارية المدفوعة بالمراجعة المستندية لإيصالات السداد.

١٣ ـ مراجعة كيفية احتساب التكلفة الاستبدالية للطاقة الإنتاجية.

١٤ ـ التأكد من صحة إظهار الأصول الثابتة في الميزانية.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ لدراسة نظام الرقابة الداخلية الخاص بالأصول الثابتة قد يقوم المراجع بإعداد وصف مكتوب لهذه الإجراءات، أو قد تستخدم وسيلة خرائط التدفق أو قائمة الاستقصاء. ومن أمثلة الأسئلة المعتادة التي تحتوي عليها هذه القائمة ما يلي:

- هل تتم المطابقة بصفة منتظمة بين دفاتر الأستاذ الفرعية للأصول الثابتة وحسابات هذه الأصول بالأستاذ العام؟
- هل الانحرافات بين المبالغ المدرجة في الموازنة الرأسمالية والمصروفات الفعلية يتم فحصها واعتمادها بواسطة جهة إدارية مسئولة؟
- هل بيع الأصول أو تخريدها يتطلب موافقة مكتوبة وهل تستخدم أوامر تخريد مكتوبة بأرقام مسلسلة لهذا الغرض؟
- هل هناك سياسة مكتوبة للتفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية؟

٢ ـ اختبارات مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من مدى تنفيذ الإجراءات الرقابية الموضوعة بصفة منتظمة في الواقع. ويجب على المراجع أن يكون حريصًا لأي أمارات تدل على عدم احترام سياسة العميل بشأن التفرقة بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.

٣ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة

تقويم نظام الرقابة الداخلية للأصول الثابتة يتضمن تحديد نقاط الضعف والقوة في النظام. وبناء على ذلك يستطيع المراجع تحديد الإجراءات الضرورية لتحقيق وجود الأصول الثابتة وملكيتها وصحة تقويمها.

اختبارات تحقيق العمليات

٤ ـ المطابقة بين دفتر الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة وحسابات المراقبة الخاصة بهذه الأصول في الأستاذ العام

قبل إجراء أي تحليل تفصيلي للتغيرات في الأصول الثابتة خلال العام يلزم أولاً التأكد من أن أرصدة الحسابات الفردية للأصول الثابتة في الأستاذ الفرعي تتفق مع أرصدة هذه الحسابات في الأستاذ العام. وهذا الإجراء ضروري أيضًا قبل القيام بأي معاينة أو جرد فعلي لهذه الأصول.

٥ ـ تحقيق الملكية القانونية للأصول الثابتة

للتأكد من صحة تملك المنشأة للأصول الثابتة يلزم الاطلاع على عقود شراء هذه الأصول، وبوالص التأمين الخاصة بها، وإيصالات سداد الضرائب العقارية، وإيصالات سداد الأقساط (في حالة الشراء بالتقسيط) وفي حالة العقارات يجب الاطلاع على عقد الملكية المسجل. ويجب إيداع نسخ من العقود المشار إليها سابقًا في الملف الدائم لعملية المراجعة، وفي حالة وجود رهن على الأصول الثابتة فإن ذلك يتضح عند قيام المراجع بفحص الخصوم والالتزامات التي على المنشأة.

وبالنسبة للسيارات فيمكن تحقيق ملكيتها بالاطلاع على رخص سير هذه السيارات، بالإضافة إلى فواتير الشراء.

٦ ـ مراجعة الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام

تعتبر المراجعة المستندية للإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام من أهم إجراءات تحقيق هذه الأصول. ويتوقف مدى هذه المراجعة المستندية على تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالأصول الثابتة. وتتطلب عملية المراجعة المستندية تحليل حسابات الأستاذ العام الخاصة بهذه الأصول والرجوع إلى مصادر القيد الأصلية كالعقود وأوامر تصنيع أو تشغيل هذه الأصول (في حالة تصنيع هذه الأصول داخليًا بواسطة المنشأة) واعتماد المديرين المختصين لهذه العمليات.

وعند فحص الإضافات إلى الأصول الثابتة خلال العام يستدعي الحال القيام عادة بإجراءات المراجعة التالية:

١ ـ التأكد من وجود اعتماد لجميع الإضافات المهمة من الجهة الإدارية المختصة سواء اشترى الأصل من الخارج أو تم تصنيعه داخليًا.

٢ ـ تتبع التحويلات من حساب الأصول الثابتة تحت التشغيل إلى حسابات هذه الأصول خلال السنة المالية وفحص أوامر التشغيل الداخلية بالنسبة للبنود تحت التشغيل والبنود التي تم تصنيعها مع التأكد من صحة تصنيف هذه الأصول وترحيل البنود التي تم صنعها إلى حساباتها المختصة.

٣ ـ المراجعة المستندية الاختبارية للمشتريات من الأصول الثابتة خلال العام بالرجوع إلى عقود الشراء والفواتير والأدلة الأخرى المؤيدة لهذه العمليات، مع اختبار التضريبات والمجاميع في هذه الفواتير وصحة معالجة الخصم. كما يجب التأكد من عدم اعتبار المصروفات الإيرادية كمصروفات رأسمالية.

٤ ـ فحص جميع الحالات التي تزيد فيها التكلفة الفعلية للمشتريات من هذه الأصول على المبلغ المعتمد من الإدارة، والتأكد من أن المبالغ الزائدة قد تم التصريح بها واعتمادها من المديرين المسئولين وتحليل هذه المدفوعات.

٥ ـ يجب أن تفحص بالكامل جميع القيود المدينة في حسابات الأصول الثابتة والتي لم تنشأ عن مشتريات فعلية لهذا النوع من الأصول.

٦ ـ التأكد من أن التكلفة الكلية للأصول الثابتة المشتراة بالتقسيط قد تم إظهارها في حسابات هذه الأصول وأن الأقساط غير المدفوعة قد تم إظهارها ضمن الالتزامات المستحقة على المشروع. وتسري المعالجة نفسها على عقود الشراء التي تحفظ الملكية للبائع لحين سداد باقي الثمن حتى وإن سمى عقد البيع إيجارًا. ولا يجب بأي حال اعتبار الفائدة المدفوعة مصروفًا رأسماليًا وإضافتها إلى تكلفة هذه الأصول.

وعند مبادلة أصل جديد بأصل قديم فطبقًا لرأي هيئة المبادىء المحاسبية رقم ٢٩ (APB Opinion No. 29) يجب عدم الاعتراف بأي أرباح تنشأ عن هذه المبادلة. فالأصل الذي تم الحصول عليه نتيجة عملية المبادلة يقوم بالقيمة الدفترية للأصل القديم الذي تم تسليمه للبائع مضافًا إلى ذلك أي نقدية مدفوعة أو أي مبالغ مستحقة للبائع.

وأما الأصولَ الثابتة التي تم تصنيعها داخليًا فيجب أن تقوم بتكلفة المواد والعمل المباشر ونصيبها من المصروفات غير المباشرة. ويجب على المراجع في هذه الحالات مقارنة التكلفة الكلية لهذه الأصول بمثيلتها التي كان يمكن شراؤها من الخارج بالرجوع إلى أسعار وعطاءات الموردين الخارجيين. ويجب على المراجع عدم الاعتراف بأي تكلفة تزيد على ذلك.

وعند شراء أصول من شركات تابعة أو من شركات تربطها علاقة مشتركة أو من أحد المساهمين أو المؤسسين أو في الحالات الأخرى التي توجد فيها علاقة خاصة بين البائع والمشتري قد يحدث في كثير من الأحيان مغالاة في قيم هذه الأصول. ويجب على المراجع في مثل هذه الحالات معرفة الطريقة التي تم بها تحديد سعر بيع هذه الأصول وتكلفة هذه الأصول للبائع ومدة بقائها لديه وأي أدلة أخرى متاحة قد تلقي الضوء على قيمة هذه الأصول وما إذا كانت هذه القيمة معقولة أم مغالى بها، فوجود البائع والمشتري تحت إدارة واحدة أو وجود علاقة خاصة بين البائع والمشتري بحيث يشك في وجود مغالاة في القيم التي تم بها اقتناء هذه الأصول يستدعي من المراجع التأكد من وجود ملحوظة على القوائم المالية تفصح إفصاحًا كاملاً عن طبيعة هذه العمليات.

٧ ـ القيام بمعاينة فعلية لأي إضافات مهمة، وبحث ضرورة القيام بجرد فعلي شامل للأصول الثابتة

يقوم المراجع عادة بمعاينة فعلية لأي إضافات مهمة إلى الأصول الثابتة خلال السنة المالية ولكنه لا يعتبر مسئولاً عن ملاحظة جرد فعلي شامل لجميع الأصول الثابتة. وقد يبدو للوهلة الأولى أن أفضل طريق لتحقيق وجود جميع الأصول الثابتة المدرجة في القوائم المالية والسجلات المحاسبية هو قيام المراجع بالمعاينة الفعلية لهذه الأصول. وترى هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC أن إجراءات المراجعة يجب أن تشمل الجرد الفعلي أو المعاينة الفعلية للأصول الثابتة كإجراء مكمل لإجراءات فحص القيود الدفترية لهذه الأصول. وعلى الرغم من ذلك فإن العرف الجاري بين المحاسبين في أمريكا لا يعتبر الجرد الفعلي للأصول الثابتة من المعايير التي يجب الالتزام بها لتحقيق هذا النوع من العمليات. وفي الوقت نفسه فإن الفحص العابر لهذه الأصول في زيارة لمصانع الشركة يقودها أحد المختصين لا يمكن التعويل عليه كثيراً كوسيلة لتحقيق هذه الأصول.

ويرجع عدم اعتماد المراجعين على الجرد الفعلي للأصول الثابتة كوسيلة لتحقيق هذه الأصول إلى الاعتبارات التالية:

١ - احتمال تعرض هذه الأصول للسرقة أو الضياع وما يستتبع ذلك من خسائر احتمال ضئيل بالمقارنة بالنقدية والأصول المتداولة الأخرى.

٢ - عدم تشجيع إدارات المشروعات الصناعية للقيام بجرد فعلي شامل للأصول الثابتة. ويرجع السبب في ذلك إلى التكلفة والجهد الذي تتطلبه هذه العملية، وربما يكون ذلك راجعًا أيضًا إلى وجود اعتقاد خاطىء لدى الإدارة بأن أنظمة الرقابة الداخلية تتعلق فقط بالأصول المتداولة.

٣ - تنوع الأصول الثابتة وكميتها ووجودها في أماكن متفرقة في المشروعات الصناعية الكبيرة قد يجعل من الجرد الفعلي لهذه الأصول عملية مكلفة وطويلة ومعقدة. ويمكن تحقيق نتائج أفضل إن قام المراجعون الداخليون بهذه العملية بدلًا من المراجع الخارجي.

وفي حالة بعض أنواع المشروعات كما في حالة شركات المقاولات الإنشائية الكبيرة قد يحدث أن تباع بعض الآلات أو المعدات الكبيرة القيمة في أحد المواقع بناء على تصريح من الشخص المكلف بالإشراف على هذا الموقع. وفي مثل هذه الحالات تتطلب إجراءات المراجعة الجيدة من المراجع استخدام أسلوب الجرد الفعلي لتحقيق مثل هذا النوع من العمليات. وفي حالة المشروعات التي تستخدم عددًا كبيرًا من سيارات النقل أو الركوب فإن المعاينة الفعلية لهذه السيارات وتحقيق ملكيتها من الناحية القانونية يعتبر من الأمور المرغوب فيها ومن الممارسات الجيدة.

٨ - الحصول على تحليلات كاملة لحساب مصروفات الصيانة والإصلاحات أو إعدادها

هدف المراجع الرئيسي من تحليل حساب مصروفات الصيانة والإصلاحات هو التأكد من عدم تضمن هذا الحساب على بعض البنود التي كان يجب اعتبارها رأسمالية. وبالنسبة للمنشآت الكبيرة فإنه عادة ما يكون لديها سياسة مكتوبة تحدد الحد الأدنى للمصروف لكي يجب اعتباره رأسماليًا. فعلى سبيل المثال قد تكون سياسة الشركة أن أي مصروف يقل عن ٢٠٠٠ ريال مثلًا يعامل كمصروف إيرادي ويجب ألا يعد

مصروفًا رأسماليًا بصرف النظر عن العمر الإنتاجي للبند الذي دفع فيه المبلغ. وفي مثل هذه الحالات يقوم المراجع بتحليل حساب مصروفات الصيانة والإصلاحات للتأكد من صحة تطبيق سياسة الشركة في هذا الخصوص وللتأكد أيضًا من صحة تطبيق مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ويجب على المراجع مراجعة البنود الكبيرة القيمة والتأكد من صحتها ومن اعتمادها من الجهة الإدارية المختصة. ويمكن تحقيق صحة هذه البنود بالرجوع إلى فواتير الموردين وطلبات صرف المواد من المخازن وسجلات العمل.

وأحد الوسائل المهمة للتأكد من عدم احتواء حساب مصروفات الصيانة والإصلاحات على بعض البنود التي كان يجب اعتبارها رأسمالية هو قيام المراجع بتحليل شهري لمصروفات الصيانة والإصلاحات ومقارنة هذا التحليل بالأرقام المماثلة للعام الماضي. فإن وجدت أي فروق كبيرة من شهر إلى آخر أو بالمقارنة مع الأشهر المماثلة في العام الماضي وجب أن تخضع هذه الفروق لفحص دقيق من جانب المراجع.

٩ ـ مراجعة الاستبعادات من الأصول خلال العام

قد يحدث في كثير من الأحيان أن يستبدل أحد الأصول أو يباع أو يتم تخريده دون إجراء أي قيود خاصة بهذا الاستبعاد في السجلات المحاسبية. فالجرد الفعلي الشامل للعدد والآلات كثيرًا ما يكشف عن وجود بعض الوحدات المفقودة التي تم الاستغناء عنها دون عمل تخفيض مقابل في حسابات أو سجلات تلك الأصول. فليس من المستغرب أن يصدر أحد المشرفين في المصنع قرارًا بتخريد إحدى الآلات دون أن يعلم أن إدارة الحسابات يجب أن تخطر بهذا الإجراء. فإذا بيعت إحدى الآلات نقدًا أو تمت مبادلتها بآلة أخرى فإنه من المؤكد نشوء مستندات عن هذه العملية في شكل إيصال بالنقدية المقبوضة أو أمر شراء للآلة الجديدة وهذه المستندات قد تلفت نظر إدارة الحسابات إلى الأصل الذي تم الاستغناء عنه أو تخريده. ولكن في كثير من الأحيان قد يتم تخريد بعض الأصول دون أن تباع أو تتم مبادلتها بأصول أخرى وفي هذه الحالة لن ينشأ عن هذه العملية أي مستندات تلفت نظر المسئولين في إدارة الحسابات إلى اختفاء هذه الأصول.

وللحماية من خطر استبعاد بعض الأصول أو تخريدها دون إثبات ذلك في السجلات المحاسبية تلجأ كثير من الشركات إلى وجود سياسة مكتوبة للشركة في هذا الشأن. ومؤدى هذه السياسة أنه لا يجوز استبعاد أو تخريد أحد الأصول دون الحصول على موافقة مسبقة بذلك على نموذج خاص يسمى «أمر تخريد» وأن تكون هذه الأوامر مرقمة ترقيمًا مسلسلاً.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تجري الشركة جردًا فعليًا للأصول الثابتة بطريق الاختبار على فترات دورية منتظمة وهذان الإجراءان يساعدان على التأكيد بأن أي استبعاد أو تخريد للأصول الثابتة لابد أن تتأثر به السجلات المحاسبية لتلك الأصول.

ويلجأ المراجع إلى الاختبارات التالية للتأكد من أنه لم يحدث استبعاد أو تخريد لبعض الأصول دون أن تتأثر بذلك السجلات المحاسبية لتلك الأصول:

١ ـ إذا حدثت إضافات كبيرة إلى الأصول الثابتة خلال العام وجب معرفة ما حدث للأصول القديمة وهل تمت مبادلة الأصول الجديدة بالأصول القديمة أم أن الأصول الجديدة حلت محل الأصول القديمة دون بيع.

٢ ـ يجب تحليل حساب الإيرادات المتنوعة لمعرفة ما إذا كان هذا الحساب يتضمن ثمن بيع لبعض الأصول القديمة.

٣ ـ إذا توقفت الشركة عن إنتاج بعض المنتجات خلال العام وجب معرفة ماذا حدث للآلات ووسائل الإنتاج الأخرى التي كانت تستخدم لإنتاج هذه المنتجات.

٤ ـ الاستفسار من الموظفين والمشرفين عن أي أصول تم استبعادها أو تخريدها خلال العام.

٥ ـ فحص أوامر تخريد الأصول أو أي مستندات أخرى تصرح بتخريد بعض الأصول من المدير المختص أو من الجهة الإدارية المختصة.

٦ ـ التحري عن أي تخفيض في مبالغ التأمين على الأصول الثابتة وهل سببه الاستغناء عن بعض هذه الأصول.

١٠ ـ فحص حالة الأصول التي لا تستخدم في الإنتاج الجاري

المباني والآلات والمعدات التي لا تستخدم في الإنتاج الجاري يجب فحصها بعناية لتحديد احتمالات استخدامها مستقبلاً في عمليات المشروع. وبالنسبة للآلات المتوقفة مؤقتًا عن الإنتاج فهذه يجب ألا تؤخذ في الاعتبار، ويستمر احتساب الاستهلاك عليها بالمعدلات الحالية. ومن جهة أخرى فإن الآلات التي توقفت عن الاستخدام وأزيلت من مكانها الأصلي فهذه يجب أن تخفض قيمتها الدفترية بحيث لا تزيد على القيمة المقدرة لبيعها وتستبعد من حساب العدد والآلات.

وفي حالة الآلات والمعدات الاحتياطية والأصول الأخرى التي لا يتطلبها مستوى الإنتاج الحالي أو المستقبل يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره إمكان استرداد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن طريق استخدامها في عمليات المشروع المستقبلة.

١١ ـ الحصول على كشف تحليلي أو إعداده يبين التغيرات التي طرأت على الأصول الثابتة خلال العام

يقوم المراجع بتحقيق الأرصدة الافتتاحية للأصول الثابتة بالرجوع إلى أوراق المراجعة عن العام الماضي أو بالقيام بإجراءات المراجعة التي سبقت الإشارة إليها في حالة عميل جديد. ثم يقوم المراجع بعد ذلك بمراجعة اختبارية للإضافات إلى الأصول الثابتة والاستبعادات منها خلال العام. ثم يصبح المراجع الآن في وضع يمكنه من عمل كشف تحليلي يلخص التغيرات التي طرأت على الأصول الثابتة خلال العام.

١٢ ـ تحقيق الضرائب العقارية المدفوعة بالمراجعة المستندية لإيصالات السداد

يقوم المراجع بتحقيق الضرائب العقارية التي تخص السنة المالية والتي يجب تحميلها لحساب الأرباح والخسائر عند فحصه للأصول الثابتة، مع ملاحظة إظهار الضرائب العقارية المدفوعة مقدمًا أو المستحقة في الميزانية. وتراجع الضرائب المدفوعة مستنديًا مع إخطارات ربط الضريبة وإيصالات السداد وكشف حساب البنك.

شركة الموارد العربية

ملخص الأصول الثابتة والاستهلاك المتجمع في ٣٠/١٢/١٤٠٤هـ

رقم الحساب	البيان	الأصول: الرصيد ١/١/١٤٠٤	الاضافات	الاستبعادات	الرصيد ٣٠/١٢/١٣٠٤	الطريقة	المعدل	الاستهلاك المتجمع: الرصيد ١/١/١٤٠٤	المخصص	الاستبعادات	الرصيد ٣٠/١٢/١٤٠٤
٢٥١	الأراضي	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠						
٢٥٣	المباني	١٣٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		١٨٥,٠٠٠	ق.ث	٣ ٪	١٢١٥٠	٤٨٠٠		١٦٩٥٠
٢٥٥	العدد والآلات	٧٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠		٧٩٥,٠٠٠	ق.ث	٪١٢	٢٥٩٢٠٠	٩٠٩٠٠		٣٥٠١٠٠
٢٥٧	السيارات	١٥٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	ق.ث	٪٢٠	٧٢٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٢٠٠٠	٦٩٠٠٠
٢٥٩	الأثاث والتركيب	٧٠,٠٠٠			٧٠,٠٠٠	ق.ث	٪١٠	٢١٠٠٠	٧٠٠٠		٢٨٠٠٠
		١,٤٧٥,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١,٦٩٠,٠٠٠			٣٦٤,٣٥٠	١٣١,٧٠٠	٣٢,٠٠٠	٤٦٤,٠٥٠

١٣ ـ مراجعة كيفية احتساب التكلفة الاستبدالية للطاقة الإنتاجية

سبق أن ذكرنا أن هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب من الشركات الخاضعة لاختصاصها أن تظهر في تقاريرها المالية إلى الهيئة تكلفة الاستبدال الجارية للطاقة الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. وقد طلبت الهيئة من معهد المحاسبين الأمريكي وضع قواعد عامة لهداية المراجعين عند قيامهم بفحص البيانات الخاصة بتكلفة الاستبدال والتي تقدم إلى الهيئة، أو التي تظهر في التقارير السنوية المقدمة إلى المساهمين. وبذلك أصبح المراجعون في أمريكا مسئولين مسئولية جديدة عن فحص البيانات المقدمة من العميل بشأن تكلفة الاستبدال الجارية للطاقة الإنتاجية للأصول الثابتة للمشروع فيما عدا الأراضي.

١٤ ـ التأكد من صحة إظهار الأصول الثابتة في الميزانية

تتطلب هيئة المبادىء المحاسبية التابعة لمعهد المحاسبين الأمريكي (AICPA (APB Opinion No. 12 أن تظهر الميزانية أو الملحوظات التابعة لها أرصدة الأنواع الرئيسة للأصول القابلة للاستهلاك. وبالنسبة للاستهلاك المتجمع فيجوز إظهار تفاصيله بالنسبة لكل مجموعة رئيسة أو إظهار مجموعه العام، ويجب بيان الطريقة أو الطرق التي تم بها احتساب الاستهلاك.

وبالإضافة إلى ما تقدم يتطلب العرض السليم للأصول الثابتة في الميزانية مراعاة المبادىء الآتية:

١ ـ تقسم الأصول الثابتة عادة إلى المجموعات الرئيسة الآتية: الأراضي، المباني، العدد والآلات، الأثاث والتركيبات، والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ.

٢ ـ الأصول الثابتة التي لا تستخدم في الإنتاج الجاري يجب إظهارها على حدة في الميزانية.

٣ ـ الأصول الثابتة المرهونة يجب إظهارها بوضوح.

٤ - يجب أن تظهر الميزانية بوضوح أساس تقويم الأصول الثابتة. وفي الوقت الحاضر فإن التكلفة هي الأساس المتعارف عليه، وبالنسبة للأصول التي لا تستخدم في الإنتاج الجاري فإنها تقوم بقيمتها البيعية التقديرية.

٥ - الشركات التي تخضع لاختصاص هيئة تداول الأوراق المالية في أمريكا (SEC) يجب أن تظهر تقاريرها المالية التكلفة الجارية لاستبدال الطاقة الإنتاجية والاستهلاك المحتسب على أساس التكلفة الاستبدالية.

الاستهـــــلاك

أكثر الطرق شيوعًا لاحتساب أقساط الاستهلاك هي طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص. ومن الطرق المقبولة ولكنها أقل شيوعًا بكثير من الطريقتين السابقتين هي الطرق التي تحتسب الاستهلاك على أساس وحدات الإنتاج أو ساعات العمل أو الخدمة. وفي سنة ١٩٥٤م اعترفت قوانين الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى بطرق الاستهلاك السريع أو المعجل (Accelerated depreciation) لتحديد الدخل الخاضع للضريبة ونتيجة لذلك اتبع عدد كبير من الشركات هذه الطرق لما ينشأ عنها من ميزة واضحة هي تأجيل سداد الضرائب المستحقة إلى الحكومة وبالتالي المحافظة على رأس المال العامل. وأكثر طرق الاستهلاك المعجل أو السريع استخدامًا هي أخذ نسبة ثابتة من رصيد الأصل المتناقص وطريقة مجموع السنين. والخاصية الأساسية لهذه الطرق أن معظم عبء الاستهلاك يقع على السنين الأولى من حياة الأصل ويقل عبء الاستهلاك في السنوات الأخيرة. واستخدام طرق الاستهلاك المعجل لأغراض احتساب الربح الخاضع للضريبة لا يبرر بالضرورة استخدام هذه الطرق نفسها لأغراض احتساب الربح المحاسبي بصفة عامة. ومع ذلك فإن عددًا كبيرًا من المحاسبين يعتقدون أن طرق الاستهلاك المعجل منطقية ومعقولة كأساس لتوزيع تكلفة الأصول على سنوات العمر الإنتاجي لهذه الأصول باعتبار أن الأصول الثابتة تعطى خدمات ذات قيمة أكبر في السنوات الأولى من حياة الأصل. وبالإضافة إلى ذلك فإن مصروفات الصيانة والإصلاحات تميل إلى الزيادة في السنوات الأخيرة من حياة الأصل. كما أنه من المفضل قطعًا احتساب الربح المحاسبي على الأساس نفسه

الذي احتسب عليه الربح الخاضع للضريبة وتوحيد أساس احتساب الربح في الحالتين.

وعند فحص معدلات الاستهلاك التي يستخدمها العميل يجب أن يقتنع المراجع أن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الأصول معقولة. ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بنسب الاستهلاك التي تسمح بها المصالح الحكومية المسئولة عن ضرائب الدخل في البلاد المختلفة أو مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية.

أهداف المراجع من فحص الاستهلاك

أهداف المراجع الرئيسة من فحص الاستهلاك هي:

١ - التأكد من أن الطريقة المستخدمة معقولة.

٢ - وأنه تم اتباع الطريقة نفسها في السنوات المالية المتعاقبة بصفة ثابتة.

٣ - وأنه قد تم احتساب مصروف الاستهلاك الذي يخص السنة المالية بطريقة صحيحة من الناحية الحسابية.

برنامج مراجعة مصروف الاستهلاك الذي يخص السنة المالية والاستهلاك المتجمع

فيما يلي ملخص لاختبارات تحقيق العمليات التي يجب أن يقوم بها المراجع عند فحصه لموضوع الاستهلاك:

١ - فحص سياسات الاستهلاك التي تتبعها الشركة بالرجوع إلى لوائح أو كتيبات الشركة المالية أو المحاسبية أو الأوامر الصادرة من المديرين في هذا الشأن مع التأكد من أن الطرق المستخدمة قد تم تصميمها بعناية لتوزيع تكلفة الأصول على سنوات العمر الإنتاجي لهذه الأصول. ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بنسب الاستهلاك التي تسمح بها مصلحة الضرائب أو الزكاة والدخل مع مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) التحري عما إذا كانت الشركة تعمل أكثر من وردية في اليوم نفسه، أو عن أي ظروف عمل إضافي قد تستدعي إجراء تعديل في نسب الاستهلاك المعتادة.

(ب) مناقشة المسئولين في احتمالات تقادم بعض الأصول نتيجة للاختراعات الحديثة أو التطور في طرق الإنتاج أو التغير في الظروف الاقتصادية.

٢ ـ الحصول على ملخص أو إعداده للاستهلاك المتجمع لأنواع الأصول الرئيسة كما تظهر في حسابات المراقبة الخاصة بهذه الأصول في الأستاذ العام. ويشتمل هذا الملخص على الأرصدة الافتتاحية في بداية العام، وفحص الاستهلاك الذي يخص السنة المالية، والاستهلاك المتجمع الخاص بالأصول التي تم استبعادها بالبيع أو التخريد، والأرصدة النهائية للاستهلاك المتجمع في نهاية السنة المالية مع ملاحظة ما يأتي:

(ا) تقارن الأرصدة الافتتاحية مع أوراق المراجعة عن العام الماضي.

(ب) تقارن مبالغ الاستهلاك المتجمع المقيدة في سجلات الأصول الثابتة الفرعية مع المبالغ المقيدة في حسابات المراقبة الخاصة بالاستهلاك المتجمع في دفتر الأستاذ العام.

٣ ـ تحقيق مخصص الاستهلاك الذي يخص السنة المالية كالآتي:

(ا) مقارنة النسب المستخدمة هذا العام بالنسب المستخدمة في السنوات السابقة مع التحري عن أي فروق.

(ب) اختبار مخصص الاستهلاك الخاص بعدد من الوحدات الممثلة من الناحية الحسابية ومراجعة هذه المبالغ مع السجلات الفرعية لتلك الأصول ومراعاة عدم احتساب استهلاك للأصول التي تم استهلاكها بالكامل.

(جـ) مراجعة المبالغ المرحلة إلى حساب مخصص الاستهلاك المتجمع مع المبالغ المحملة لقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر.

٤ ـ مراجعة المبالغ المستبعدة من حساب مخصص الاستهلاك المتجمع للأصول التي تم استبعادها خلال السنة المالية.

٥ ـ مراجعة نسب الاستهلاك التي استخدمت في الحسابات المالية مع النسب التي سمحت بها مصلحة الضرائب لأغراض الفحص الضريبي الخاصة بأرباح المنشأة.

٦ ـ مراجعة نسب الاستهلاك المتجمع إلى تكلفة الأصول مع النسبة نفسها عن السنوات السابقة ومناقشة المسئولين عن أي تغييرات جوهرية عن نسب الاستهلاك المعتادة.

وكاختبار عام لمخصص الاستهلاك الذي يخص السنة المالية يلجأ المراجع إلى القيام بالخطوات التالية:

(ا) إعداد قائمة بأرصدة حسابات الأصول في أول السنة المالية.

(ب) يطرح من هذه القائمة أي أصول قد تم استهلاكها بالكامل لأن هذه الأصول لا تخضع للاستهلاك بعد ذلك.

(جـ) يضاف إلى ما سبق نصف رقم الإضافات إلى الأصول خلال العام.

(د) ثم يطرح نصف رقم الاستبعادات من الأصول خلال العام.

والخطوات الأربع السابقة تعطى المبالغ التي يجب أن تخضع للاستهلاك في المتوسط بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول الرئيسة. فإذا ضربت هذه المبالغ في نسبة الاستهلاك التي يجب احتسابها بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول الرئيسة أمكن للمراجع تحديد مخصص الاستهلاك الخاص بالسنة المالية في المتوسط. ويجب مقارنة هذا المبلغ مع مخصص الاستهلاك الذي قام العميل باحتسابه فعلاً مع فحص أي فروق بين المبلغين بعناية تامة.

تحقيق الموارد الطبيعية

عند مراجعة الشركات التي تملك أصولاً تخضع لاستهلاك النفاد (المناجم، آبار الزيوت والغاز، غابات الأشجار والموارد الطبيعية الأخرى) يتبع المراجع الخطوات نفسها التي سبق ذكرها في تقويم مصروف الاستهلاك الذي يخص السنة المالية والاستهلاك المتجمع. ويهدف المراجع إلى التأكد من أن استهلاك النفاد قد تم احتسابه بطريقة ثابتة من سنة لأخرى وطبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، كما يقوم المراجع باختبار احتساب الاستهلاك من الناحية الحسابية. وتحديد الكميات الفعلية التي يجب

استخدامها كأساس لاحتساب استهلاك النفاد قد تشوبه الكثير من الصعوبات في حالة الكثير من المناجم وآبار الزيوت وحقول الغاز. وفي مثل هذه الحالات يعتمد المراجع غالبًا على آراء الخبراء مثل مهندسي التعدين والجيولوجيين في تقدير معدلات استهلاك النفاد المعقولة.

فإذا أمكن مقدمًا تحديد كمية الأطنان التي سيتم استخراجها من المنجم فإنه يمكن بدقة تحديد تكلفة النفاد للطن الواحد بقسمة تكلفة المنجم على عدد الأطنان المنتظر استخراجها من المنجم. ولكن الواقع أنه يمكن فقط تقدير محتويات المنجم في حدود واسعة وقد يحتاج هذا التقدير إلى إعادة النظر فيه بشكل كبير مع تقدم عمليات استخراج الخام من المنجم.

ويلجأ المراجع إلى تحقيق ملكية المناجم وتكلفتها بالرجوع إلى عقود الملكية أو عقود الامتياز والتأجير والمستندات الأخرى والشيكات المدفوعة كما في حالة تحقيق العدد والآلات الخاصة بأحد المشروعات الصناعية. وتعتبر تكاليف الاستكشاف والتنقيب عادة مصروفات رأسمالية إلى أن يبدأ الإنتاج من الناحية التجارية. وبعد ذلك التاريخ فإن أي مصروفات أخرى تنفق على تنمية الموقع تعتبر مصروفات إيرادية. وتعتبر مصروفات حفر الآبار عادة مصروفات رأسمالية. وعندما تقوم إحدى شركات البترول بالبحث عن البترول في أحد المواقع فإنها عادة تقوم بدفع مبلغ من المال في الحال ثم تقوم بعد ذلك بدفع مبالغ سنوية كإيجار إلى أن يبدأ الإنتاج وبعد ذلك يحصل مالك الأرض على مبالغ في شكل إتاوات (Royalties). وفي سجلات شركة البترول يمكن إظهار عقد الامتياز أو الترخيص بالتنقيب أو عقد الإيجار بجميع المبالغ المدفوعة بما في ذلك مصروفات تنمية الحقل ويعتبر مجموع هذه المبالغ أساسًا لاحتساب استهلاك النفاد، أو يعتبر خسارة يتم التخلص منها واستبعادها من الدفاتر إن ثبت فيما بعد أن الحقل غير منتج. وقد تلجأ بعض الشركات كمعالجة أخرى إلى اعتبار المبلغ الذي يدفع في الحال للحصول على امتياز أو ترخيص التنقيب مصروفًا رأسماليًا، أما باقي مبالغ الإيجار التي تدفع سنويًا فتعتبر مصروفًا إيراديًا يحمل مباشرة إلى حساب الأرباح والخسائر.

وفي بعض الصناعات الاستخراجية قد تكون تكلفة المنجم أو البئر ضئيلة، وفي مثل هذه الحالات قد تستخدم «قيمة مقدرة» كأساس لاحتساب استهلاك النفاد بدلاً من التكلفة. ومسئولية المراجع في هذه الحالات لا تختلف عن مسئوليته عند إعادة تقدير أحد الأصول في حالة مشروع تجاري أو صناعي. فيجب في هذه الحالة فحص تقرير الخبير الذي قام بتقدير الأصل وتحديد أساس التقدير والإفصاح في القوائم المالية إفصاحًا كاملاً عن جميع ما يتعلق بهذا الموضوع. فمن الضروري التأكيد بأن تكلفة الموارد الطبيعية هي الأساس المعتاد لاحتساب استهلاك النفاد لأغراض المحاسبة المالية.

تحقيق الأصول غير الملموسة

يقصد بالأصول غير الملموسة الأصول التي ليس لها كيان مادي محسوس. ومن وجهة النظر المحاسبية لا تشمل الأصول غير الملموسة أي أصول متداولة فالمدينين وأرصدة حسابات البنوك والاستثمارات في أوراق مالية لا تعتبر من الأصول غير الملموسة. ومن وجهة النظر المحاسبية تشمل الأصول غير الملموسة حقوق الاختراع، وحقوق التأليف، والعلامات التجارية، والأسماء التجارية، والأسرار الصناعية، ومصاريف التأسيس، والرخص وشهرة المحل. وبما أن هذه الأصول ليس لها وجود مادي ملموس، لذلك فهي تستمد قيمتها من الحقوق أو المزايا الاقتصادية التي تنشأ عن ملكيتها. وعندما تعتبر المنشأة أن أحد المصروفات قد نشأ عنه أصل غير ملموس يجب أن يبحث المراجع عن أدلة موضوعية تؤيد حقيقة وجود هذا الأصل.

وقد يحصل المشروع على أصوله غير الملموسة من الغير، أو قد ينشأ الأصل غير الملموس داخليًا. والأهداف العامة للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة هي الأهداف نفسها الخاصة بالأصول الملموسة، فتكلفة هذه الأصول الأصلية يجب أن تحمل لإيرادات المدد التي ساعدت هذه الأصول في تكوينها. فإذا حدث نقص ملموس ومستمر في قيمة أحد الأصول غير الملموسة فإن هذا النقص يعتبر مصروفًا ويجب أن يحمل لحساب الأرباح والخسائر في السنة التي حدث فيها هذا النقص، وبصفة عامة

لا تعتبر هذه المبالغ من الخسائر غير العادية في قائمة الدخل. وعندما يشتري أحد الأصول غير الملموسة، فإن تكلفته يمكن قياسها بسهولة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة التي تنشأ داخليًا نتيجة لاعتبار بعض أنواع المصروفات كمصروفات رأسمالية فقد فقدت هذه المشكلة أهميتها منذ سنة ١٩٧٠م. ففي ذلك التاريخ قررت هيئة المبادىء المحاسبية(١) التابعة لمعهد المحاسبين الأمريكي أن الشركة يجب أن تقيد كأصول تكلفة الأصول غير الملموسة المشتراة من أفراد أو من مشروعات أخرى على أساس أن هذه الأصول يمكن تمييزها. أما بالنسبة للأصول غير الملموسة التي لا يمكن تمييزها (مثل شهرة المحل) فإن تكلفة تنمية، أو إنشاء، أو الحفاظ على هذه الأصول (داخليًا بواسطة الشركة) تعتبر مصروفًا يخصم من الإيرادات في السنة التي أنفق فيها.

وفي سنة ١٩٧٦م قررت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية(٢) اعتبار جميع مصروفات الأبحاث والتجارب وتنمية منتجات الشركة (Research and development costs) من المصروفات التي يجب خصمها من الإيرادات في السنة التي انفقت فيها. وقد كانت هذه المسألة تواجه الكثير من المراجعين بمشكلات عديدة إذ أن عددًا كبيرًا من الشركات كان يعامل هذه المصروفات كمصروفات رأسمالية تنشأ عنها أصول غير ملموسة، ولم يكن من السهل طبعًا أن يقرر المراجع أنه تنشأ عن هذه المصروفات حقيقة أصول لها منافع أو قيمة اقتصادية مستقبلة.

أما الموقف في بريطانيا فقد اتخذت المنظمات المهنية حلًا وسطًا بالنسبة لمصروفات البحوث والتنمية. ففي سنة ١٩٧٧م أصدرت هذه المنظمات البيان رقم (١٣) حول هذا الموضوع.(٣) ويفرق هذا البيان بين مصروفات البحوث العلمية البحتة والتطبيقية

---

(١) APB Opinion No. 17, "Intangible Assets".

(٢) FASB, Statement No. 2.

(٣) SSAP 13.

من جانب ومصروفات تنمية أحد المنتجات من جانب آخر. فالنوع الأول وهو مصروفات البحوث العلمية والتطبيقية (Pure and applied research) يمكن اعتبارها مصروفات لازمة لبقاء المشروع في أعماله ومركزه التنافسي، ولذلك فهذه المصروفات يجب أن تحمل لحساب الأرباح والخسائر في السنة التي أُنفقت فيها.

أما المصروفات الخاصة بتنمية منتج معين أو مشروع معين إذا كان في الإمكان تمييز هذه المصروفات، وكان هناك تأكد معقول بجدوى هذا المشروع أو المنتج من الناحيتين الفنية والتجارية في ضوء ظروف السوق، فإن هذه المصروفات يمكن اعتبارها رأسمالية ما دام أن استردادها من الإيرادات المستقبلة مؤكدًا. ويجب البدء في استهلاك هذه المصروفات عندما يبدأ الإنتاج التجاري للمنتج أو العملية التي أُنفقت بشأنه هذه المصروفات.

وهذه التفرقة التي اتخذتها المنظمات المهنية في بريطانيا سهلة من الناحية النظرية إلا أن تطبيقها من الناحية العملية سيشوبه الكثير من المصاعب. فالمسائل التي ستثار ستكون معقدة جدًّا وفنية وربما لايفهم طبيعتها سوى عدد محدود من الأفراد في الشركة المعنية. ولذلك سيجد المراجع نفسه في يد المديرين ومعتمدًا على رأيهم. ولذلك فإن الموقف الأمريكي ـ على الرغم من أنه قد يكون محل نقد لعدم تمشيه مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها إذ أنه ربما يتجاهل مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف ـ إلا أنه يفضل في رأيي الموقف البريطاني في هذا الموضوع. وربما تكون هيئة معايير المحاسبة المالية قد اتخذت هذا الموقف لأن مصلحة الضرائب في أمريكا تسمح بخصم هذه المصروفات من الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل في السنة التي أُنفقت فيها. ولكن مما لا شك فيه أن هذا الموقف قد سهل بدرجة كبيرة المعالجة المحاسبية لهذه المصروفات وموقف المراجع منها.

ويطلق على استهلاك الأصول غير الملموسة في أمريكا كلمة (Amortization) وقد جرى المحاسبون لسنوات طويلة بالنسبة لاستهلاك الأصول غير الملموسة على

تقسيمها إلى قسمين: (١) الأصول غير الملموسة التي لها عمر قصير و(٢) الأصول التي لها عمـر طويل. وكان يتم استهلاك الأصول غير الملموسة ذات العمر القصير، أما الأصول ذات العمر الطويل فكانت تبقى في الدفاتر بتكلفتها إلى أن تصبح عديمة القيمة، وعندئذ كانت تحمل قيمتها لحساب الأرباح والخسائر. ولكن هيئة المبادىء المحـاسبية في رأيهـا التي سبقت الإشـارة إليه (APB Opinion No. 7) قررت سياسة محاسبية جديدة لاستهلاك الأصول غير الملموسة التي تم الحصول عليها بعد اكتوبر ١٩٧٠م. ومؤدى هذه السياسة أن الهيئة تعتقد أن قيمة الأصول غير الملموسة في تاريخ معين ستختفي تدريجيًا وأن تكلفة هذه الأصول المقيدة في الدفاتر يجب أن تستهلك بتحميل حساب الأرباح والخسائر بمبالغ منتظمة خلال الفترات التي يقدر الانتفاع فيها بهذه الأصول.

وبناء على رأي الهيئة فإن جميع الأصول غير الملموسة التي تم الحصول عليها بعد أكتوبر ١٩٧٠م والأصول غير الملموسة ذات العمر القصير التي تم الحصول عليها قبل هذا التاريخ يجب أن تستهلك. وعند تقدير العمر الإنتاجي لهذه الأصول يجب أن تؤخـذ في الاعتبار عوامل عديدة منها النصوص القانونية أو التعاقدية التي تحدد حدًّا أقصى لعمر هذه الأصول، وأثر عوامل التقادم وطلب العملاء والمنافسة ومعدل التغير التكنولوجي والعوامل الاقتصادية الأخرى. والعوامل السابقة تساعد الإدارة في تقدير عمر معقول لمعظم الأصول غير الملموسة. وبناء على رأي هيئة المبادىء المحاسبية فإن مدة استهلاك أي أصل من الأصول غير الملموسة يجب ألا تزيد على أربعين عامًا.

ونتناول فيما يلي بعض الأصول غير الملموسة المعتادة:

شهرة المحل

شهرة المحل هي أقل أنواع الأصول سيولة والقاعدة العامة أن الشهرة لا تظهر في الدفاتر كأصل من الأصول إلا إذا اشتريت من الغير ودفع فيها ثمن. وتؤيد هيئة المبادىء المحاسبية في أمريكا هذا الرأي. وعند شراء مشروع قائم تتحدد قيمة الشهرة بالزيادة في ثمن الشراء عن صافي الأصول المقدمة التي حصل عليها المشتري الجديد.

وفي حالة اندماج مجموعة معينة من الشركات يتم إظهار شهرة المحل نتيجة للفروق في المقدرة الكسبية لهذه الشركات ويدفع مقابل هذه الشهرة بإصدار عدد من أسهم رأس مال الشركة الجديدة بنسبة معينة متفق عليها إلى مساهمي الشركات القديمة التي تحقق أرباحًا عالية. فالقاعدة العامة المتفق عليها بين المحاسبين أن شهرة المحل يجب ألا تظهـر في الدفاتر إلا إذا دفع فيها ثمن، أو في حالة التغيير في أشخاص الشركاء في شركات الأشخاص بدخول شركاء جدد أو بانفصال أو وفاة بعض الشركاء القدامى. والشهـرة في حقيقتها هي عبارة عن مقدرة المشروع على تحقيق عائد أكبر من العائد العادي الذي تحققه المشروعات المماثلة في الصناعة نفسها. وبهذا المعنى قد يكون لأحد المشروعات شهرة وقد تكون قيمتها كبيرة ولكن ما دامت لم تشتر من الغير وجب ألا تظهر في الدفاتر وأول واجبات المراجع فيما يتعلق بشهرة المحل هو معرفة كيفية تحديد قيمتها بالاطـلاع على عقـود الشراء وبفحص القيم المقـدرة للأصـول الأخرى في حالات الانـدمـاج وعندما يتم شراء مشروع معين في مقابل مبلغ محدد. فالمبلغ الذي حدد للشهرة في هذه الحالة يجب أن يكون معقولاً ويجب مراجعة اعتماد هذا التقدير في محاضر جلسات مجلس الإدارة.

ويجب استهلاك الشهرة خلال فترة الانتفاع بها بطريقة منظمة بتحميل حساب الأرباح والخسائر سنويًا بمبلغ مقابل استهلاك الشهرة بشرط ألا تزيد فترة استهلاك الشهرة على أربعين عاما. ولا يجب السماح ببقاء أي رصيد لحساب شهرة المحل في الدفاتر إلا إذا كان هناك دليل على أن الشهرة ما زالت موجودة.

حقوق الاختراع

حق الاختراع هو عبارة عن حق تمنحه الحكومة لا يجيز سوى للمخترع استغلال اختراعه بالتصنيع والبيع خلال مدة معينة (عادة ١٥ سنة). ويمكن التنازل عن حقوق الاختراع كليًا أو جزئيًا. وفي كثير من الأحيان يتم الاتفاق على استخدام أو تصنيع المنتـج موضـوع الاختراع في مقابل إتاوة تدفع للمخترع. ومن الناحية القانونية فإن حقـوق الاخـتراع لا يجوز تجديدها، ولكن في الحياة العملية يمكن إطالة عمر حق

الاختراع الأصلي بحقوق اختراع فرعية تمثل تحسينات أو تغييرات بسيطة قرب نهاية العمر القانوني لحق الاختراع الأصلي.

ولتحقيق هذا الأصل يجب الاطلاع على براءة الاختراع التي تمنح من الجهة الحكومية المختصة. فإن كان حق الاختراع قد اشترى من شخص آخر فيجب الاطلاع على عقد التنازل بالإضافة إلى الاطلاع على براءة الاختراع، ويجب التأكد من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لكي يكون التنازل صحيحًا من الناحية القانونية. وتشمل تكلفة حق الاختراع في حالة الشراء من الغير ثمن الشراء المدفوع والمصاريف القانونية اللازمة لإتمام التنازل. أما إذا تم التوصل إلى الاختراع داخليًا نتيجة للبحوث والتجارب التي تجري داخل الشركة، فإن التكلفة التي يجب أن تحمل لحساب حقوق الاختراع في هذه الحالة يجب أن تقتصر على المصروفات والأتعاب القانونية التي دفعت للحصول على حق الاختراع. ولا يجوز تحميل حساب حق الاختراع بأي جزء من نفقات الأبحاث والتنمية التي تحملتها الشركة لأن جميع هذه المبالغ تعتبر مصروفًا يحمل لحساب الأرباح والخسائر في المدة التي أنفقت فيها.

وبالنسبة لاستهلاك حقوق الاختراع فإن أطول مدة لاستهلاكها هي مدة الحماية القانونية، إلا أن العمر الاقتصادي لحق الاختراع يكون عادة أقل من عمره القانوني لأن حق الاختراع قد يفقد قيمته نتيجة للتقادم، أو عدم القدرة على استغلال حق الاختراع تجاريًا، أو التغير في معدل التقدم التكنولوجي أو لعوامل اقتصادية أخرى. ولذلك يحتسب استهلاك حق الاختراع على أساس العمر القانوني أو العمر الاقتصادي لحق الاختراع أيهما أقصر. ويجب على المراجع فحص القرار الذي تم اتخاذه في هذا الموضوع بعناية.

حقوق التأليف

تمنح هذه الحقوق لمؤلفي المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أو طريقة التعبير عنها. وللمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه واستغلاله ماليًا، ولا يجوز لغيره

مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي منه. وتنقضي حقوق الاستغلال المالي للمؤلف بمضي ٥٠ سنة على وفاته. ويمكن الانتفاع بحقوق التأليف إما بالشراء أو بدفع إتاوات للمؤلف أو بالحصول على حق التأليف عن مصنف قامت المنشأة نفسها بابتكاره داخليًّا (شركات السينما والمسرح والشركات التي تعمل في محيط الوسط الفني).

وتتشابه المشكلات المتعلقة بتحديد تكلفة هذا الأصل مع المشكلات التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام عن حقوق الاختراع. فعلى الرغم من أن العمر القانوني لهذا الأصل هو طويل نسبيًّا إلا أن عمره الاقتصادي قد يكون أقصر من ذلك بكثير. ولذلك تستهلك حقوق التأليف على مدد قصيرة نسبيًّا، وكمثال لذلك فإن دور النشر مثلاً تستهلك تكلفة حقوق التأليف بالكامل من إيرادات الطبعة الأولى لأي كتاب يتم نشره.

العلامات التجارية والأسماء التجارية

العلامات التجارية، والأسماء التجارية، والأسرار الصناعية والأشكال المميزة الأخرى هي وسائل مهمة للحصول على رضا العملاء وقبولهم لبعض المنتجات. وتمييز منتجات المشروع بهذه الطريقة يكون له قيمة تنبع من قدرة المشروع على بيع منتجاته بكميات أكبر وبسعر أعلى من المنتجات الأخرى التي ليس لها اسم أو علامة تجارية.

والأسماء التجارية يمكن تأجيرها أو التنازل عنها أو بيعها. ويستمر عمرها الاقتصادي ما بقيت مستخدمة، وتستهلك تكلفتها خلال سنوات عمرها الاقتصادي أو مدة ٤٠ سنة أيهما أقصر. وبما أن تكلفة الحصول على هذا الأصل قد تكون غالبًا ضئيلة (رسوم تسجيل العلامة والمبالغ المدفوعة إلى الفنانين لتصميمها) لذلك تعتبر هذه المبالغ عادة كمصروفات تحمل لحساب الأرباح والخسائر في السنة التي أنفقت فيها. أما إذا اشتريت العلامة التجارية أو الاسم التجاري من الغير ودفعت فيها مبالغ كبيرة فهنا تعتبر هذه المبالغ رأسمالية ويتم استهلاكها خلال مدة معقولة كما سبق البيان. ويجب

على المراجع في هذه الحالة الاطلاع على عقد الشراء والتأكد من قانونية إجراء التنازل عن الاسم التجاري أو العلامة التجارية إلى المنشأة.

حقوق الامتياز وحقوق الانتفاع

شراء حق امتياز أو دفع مبلغ معين دفعة واحدة للحصول على حق التنقيب عن البترول أو المعادن في مساحة معينة من الأرض يعتبر من الأصول غير الملموسة وقد تكون له قيمة كبيرة.

مصروفات التأسيس

تستغرق عملية تأسيس إحدى الشركات المساهمة وقتًا طويلاً، وجهدًا كبيراً، وتكلفة عالية. فمن النفقات التي تدفع قبل تأسيس الشركة المصروفات والأتعاب التي تدفع لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وأتعاب المحامين والمصروفات القضائية الأخرى المتعلقة بتحرير عقد التأسيس ونظام الشركة، والرسوم المختلفة التي تدفع لبعض الجهات الحكومية ومصاريف النشر عن الشركة، ومصاريف اجتماعات المؤسسين والمساهمين، وأتعاب المحاسبين وغير ذلك من المصروفات الأخرى التي يستلزمها تأسيس الشركة. وتدفع جميع هذه المصروفات على أساس أنها ستساهم في تكوين إيرادات الشركة في المستقبل. فمن الواضح أن المنطق يحتم معاملة هذه النفقات كأصل من الأصول وليس كمصروفات. ومن الناحية النظرية فإن نفقات تأسيس الشركة لها عمر اقتصادي ما بقيت الشركة مستمرة في أعمالها. وبما أن عمر معظم الشركات المساهمة غير محدود فيمكن اعتبار مصروفات التأسيس أصلاً له صفة الدوام إلى أن يتم تصفية الشركة. وعلى الرغم من أن هذا المنطق لا اعتراض عليه من الناحية النظرية، فإن مصروفات التأسيس يتم استهلاكها عادة خلال مدة خمس سنوات. ويلاحظ في هذا الصدد أن تشريع الضرائب الأمريكي يسمح باستهلاك هذه المصروفات في مدة «لا تقل عن خمس سنوات». ومع ذلك فطبقًا لقرار هيئة المبادىء المحاسبية في أمريكا فإنه يمكن استهلاك هذه المصروفات خلال مدة أقصاها ٤٠ سنة. ويلاحظ أن مصاريف إصدار الأسهم والسندات وخصم إصدار السندات لا علاقة لها بمصروفات التأسيس.

وتراجع مصروفات التأسيس عند تأسيس الشركة مع الأدلة المستندية المختلفة المؤيدة لها ويصـدر باعتماد مصروفات التأسيس قرار من الجمعية التأسيسية لمساهمي الشركة ويرخص هذا القرار للشركة بسداد هذه المصروفات إلى المؤسسين.

الفصل الخامس عشر

الدائنون والالتزامات الأخرى
Accounts Payable & Other Liabilities

● أهداف المراجع من فحص حسابات الدائنين ● الرقابة الداخلية الخاصة بالدائنين ● برنامج المراجعة الخاص بالدائنين ● أوراق الدفع ● الخصوم الأخرى ● المطلوبات المحتملة ● الارتباطات المستقبلة ● الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر ● إجراءات المراجعة للخسائر المحتملة ● السندات والقروض طويلة الأجل.

بعد أن تناولنا موضوع تحقيق الأصول في الأبواب السابقة نتناول الآن موقف المراجع من فحص حسابات الخصوم. وفي هذا الصدد من المناسب أن نجري الآن مقارنة بين العمل الذي يقوم به المراجع بالنسبة لكل من الأصول والخصوم. فعند تحقيق أي أصل من الأصول نلاحظ أن الموضوع الأساسي الذي يخشى المراجع حدوثه هو التضخم في قيم الأصول. فإذا أظهرت السجلات المحاسبية وجود تضخم في رقم النقدية بالصندوق والبنوك فإن ذلك يوحي بوجود غش، ويكون موقف المراجع في هذه الحالة هو جرد النقدية الموجودة بالصندوق جردًا فعليًا والحصول على مصادقات من البنوك بأرصدة حسابات المنشأة لديهم. كذلك يتلافى المراجع خطر تضخيم حسابات المدينين أو اختلاق مدينين وهميين بالاتصال المباشر بالعملاء والحصول منهم على مصادقات بأرصدة حساباتهم. ويتلافى المراجع أيضًا خطر تضخيم المخزون بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون. وعند قيام المراجع بهذه الإجراءات فإنه يكون على حذر من جميع

الأخطاء التي يمكن حدوثها، إلا أن الخطر الرئيسي الذي يكون ماثلاً في ذهن المراجع هو تضخيم الأصول.

ويرجع اهتمام المراجع باحتمال تضخيم قيم الأصول إلى أن الدائنين والمستثمرين قد يتعرضون إلى خسائر كبيرة إن هم أعطوا ائتمانًا إلى المنشأة اعتمادًا على قوائم مالية حدث فيها تضخيم متعمد لقيم الأصول. ومن ناحية أخرى فإن اختلاس النقدية بواسطة موظفي الشركة غير الأمناء يتطلب عادة إجراء قيود غير سليمة في الحسابات لتغطية هذه الاختلاسات. ويوضح هذه النقطة العديد من القضايا التي تتناول المسئولية القانونية للمراجع من عدم اكتشاف التضخم في قيم الأصول أو التضخم في رقم الأرباح.

أما عن دراسة العمل الذي يقوم به المراجع بالنسبة للخصوم فإن النقطة التي يجب تأكيدها هي أن تقليل رقم الخصوم له أثر تضخيم الأصول نفسه في تحسين مركز الشركة المالي وإظهاره على غير حقيقته. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليل رقم الخصوم يكون عادة مصحوبًا بتقليل أرقام المصروفات ويؤدي ذلك إلى تضخيم رقم الأرباح. وعلى سبيل المثال تستطيع إدارة أي شركة تضخيم رقم الأرباح عن طريق تأخير قيد فواتير الشهر الأخير من السنة المالية الخاصة بالمشتريات والمصروفات إلى أن تدفع في الشهر الأول من السنة المالية الجديدة. ولذلك فإن إجراءات المراجعة الخاصة بفحص الخصوم والالتزامات تهدف أساسًا إلى اكتشاف أي تقليل متعمد في أرقامها أو إخفاء بعضها.

ولتضخيم أحد الأصول يتطلب الأمر عادة إجراء قيد غير سليم في السجلات المحاسبية. وهذه القيود غير السليمة يمكن أن يكشفها المراجع بتحقيق البنود الفردية التي يتكون منها رصيد حساب أحد الأصول. وعند اكتشاف أي قيد في الدفاتر عن عملية وهمية لا يملك الطرف الذي قام بالغش إلا الاعتراف بما قام به. أما في حالة الخصوم فإنه من الممكن تقليل رقم أحد الخصوم بإجراء بسيط جدًّا وهو عدم إجراء أي

قيد بالمرة عن عملية نشأ عنها التزام. فحذف أي قيد من الدفاتر أصعب في اكتشافه. فإذا اكتشفت هذه العمليات التي حذفت وأسقطت فقد يقال إن الحذف لم يكن متعمدًا وأنه تم بحسن نية ولا يملك المراجع شيئًا إزاء ذلك. ولذلك فإن أصعب أنواع الغش في اكتشافه هو الغش الذي يقوم على حذف عمليات حدثت وعدم قيدها في الدفاتر. فمتى تم قيد العمليات في الدفاتر فهناك أكثر من أسلوب لتحقيق هذه العمليات.

ومن الفروق الأخرى بين تحقيق الأصول والخصوم أنه في حالة الخصوم لا توجد مشكلة تقويم. فمقدار أحد الخصوم هو عادة حقيقة لا جدال فيها، إما بالنسبة لصحة تقويم أحد الأصول فهذه مسألة قد تختلف فيها الآراء. فجزء كبير من عمل المراجع فيما يتعلق بالأصول هو التأكد من صحة تقويم الأصول وإظهارها في الميزانية بقيمة عادلة.

والمقصود بالدائنين ليس فقط حسابات الدائنين التجاريين الناشئة عن شراء بضاعة ولكن يقصد بها جميع التزامات المشروع فيما عدا تلك الالتزامات الناشئة عن السندات وأوراق الدفع.

ومن أمثلة الالتزامات الأخرى التي لم تنشأ عن شراء بضاعة المبالغ المستحقة عن شراء أصول ثابتة، والمصروفات الصناعية والإدارية والبيعية المستحقة. فالضرائب، والأجور، والمرتبات، والإيجار وعدد كبير من البنود الأخرى ينشأ عنها التزامات يتعين على المراجع تحقيقها وتصنيفها. ويقوم المراجع بتحقيق هذه البنود على مراحل طبقًا لظهور هذه البنود في الميزانية، مثل «الدائنين التجاريين» و«الالتزامات المستحقة».

ويقصد بالدائنين التجاريين الالتزامات الناشئة عن شراء بضاعة أو الحصول على خدمات من الموردين أو الدائنين التجاريين. وتثبت هذه الالتزامات عادة بفواتير أو كشوف حساب تتلقاها المنشأة من الدائنين. ومن الأمثلة الأخرى للدائنين الخصوم المتداولة التي تستلمها المنشأة بصفة أمانات مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية

المستقطعة من الأجور والمرتبات، والأجور التي لم يطالب بها أصحابها، والمبالغ المودعة مع المنشأة كتأمينات. أما الالتزامات المستحقة فتنشأ بصفة عامة نتيجة التزامات المنشأة التعاقدية أو القانونية لسداد المرتبات والمعاشات، والفوائد، والإيجار، والضرائب، وكذلك الالتزامات التي تنشأ عن صيانة منتجات الشركة. ولا تتلقى الشركة عادة فواتير أو كشوف حسابات عن هذه الالتزامات المستحقة.

ومن وجهة نظر المراجع تختلف الالتزامات الناشئة من تعامل المنشأة مع الموردين الخارجيين اختلافًا كبيرًا عن الالتزامات التي تنشأ عن عمليات داخل المنشأة مثل الأجور المستحقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن مشتريات البضائع من الموردين تكون الشطر الأكبر من رقم الدائنين. ولهذه الأسباب سنتناول الآن بالمناقشة موقف المراجع من حسابات الدائنين التجاريين ونرجىء الكلام عن الخصوم الأخرى المتداولة مثل المصروفات المستحقة والالتزامات الأخرى المستحقة إلى قت لاحق.

أهداف المراجع من فحص حسابات الدائنين

أهداف المراجع الرئيسة من فحص حسابات الدائنين هي:

١ ـ تحديد كفاية أنظمة الرقابة الداخلية بشأن إثبات فواتير الموردين وسدادها.
٢ ـ التأكد من اتفاق المبالغ الظاهرة في الميزانية مع السجلات المحاسبية المؤيدة لتلك المبالغ.
٣ ـ التأكد من تسجيل جميع الالتزامات الموجودة في تاريخ الميزانية في الدفاتر.

الرقابة الداخلية الخاصة بالدائنين

عند بحث موضوع الرقابة الداخلية الخاصة بالدائنين من المهم أن نتذكر أن دائني أي مشروع هم في الوقت نفسه مدينو مشروع آخر. لذلك فإنه من النادر أن تسهو إحدى الشركات بصفة دائمة عن قيد أحد الالتزامات المستحقة عليها. والسبب في ذلك واضح، فمن الطبيعي أن يحتفظ الدائن بحسابات كاملة لمدينيه، وإذا لم يقم أحد المدينين بسداد المستحق عليه فإن الدائن لن يسكت عن ذلك. ولذلك فإن بعض

الشركـات قد تقـوم بالاحتفـاظ بأقل قدر من السجلات المحاسبية بالنسبة لدائنيها معتمدة في ذلك على أن دائني الشركة سيلفتون نظرها إلى أي تأخير في سداد المطلوبات المستحقـة لهم. وهـذا ليس معنـاه أننـا نؤيد عدم إمسـاك حسابات كاملة ومنتظمة للدائنين، وإنما أردنا فقط أن نلفت النظر إلى أن مصلحة الدائنين الذاتية تعتبر نوعًا من الحماية فيما يتعلق بالسجلات المحاسبية الخاصة بالدائنين على عكس الحال في حسابات المدينين.

ومناقشة نظام الرقابة الداخلية بشأن الدائنين تمتد عادة لتشمل وظائف الشراء والاستلام بالإضافة إلى نشاط قسم حسابات الدائنين. وليس هذا بمستغرب فالهدف النهائي للإجراءات الرقابية في هذا الخصوص هو التأكد من أن الشركة لم تدفع مبالغ عن بضائع لم تتسلمها، وأنه لابد من التأكد من كمية وجودة البضاعة المستلمة قبل اعتماد فاتورة المورد المتعلقة بهذه البضاعة. فالخطوة الأساسية الأولى لتحقيق نظام فعال للرقابة الداخلية هو الفصل بين الواجبات بحيث لا يدفع مبلغ إلى أحد الموردين إلا بعد اعتماد وموافقة إدارات المشتريات، والاستلام، والمحاسبة، والإدارة المالية. ويجب أن تؤيد جميع عمليات الشراء بأوامر شراء بأرقام مسلسلة ترسل نسخ منها إلى إدارة المحاسبة المختصة بحسابات الدائنين لمقارنتها بفواتير الموردين وتقارير الاستلام.

ويجب أن تكون إدارة الاستلام مستقلة عن إدارة المشتريات، ويجب إعداد تقرير استلام لكل بضاعة مستلمة. يجب أن ترقم هذه المستندات ترقيمًا مسلسلاً، كما يجب إعداد نسخ كافية منها بحيث تسمح بتبليغ واقعة استلام البضاعة إلى إدارة المشتريات، وإدارة المخازن وإلى إدارة المحاسبة المختصة بإمساك حسابات الدائنين.

وفي إدارة المحاسبة المختصة بإمساك حسابات الموردين يجب تأييد كل خطوة من خطوات تحقيق المستنـدات بتـوقيع أحـد المـوظفين وإثبات التاريخ. فأفضل طريق للتحقق من تنفيذ الإجـراءات الـروتينية المـطلوبـة لتحقيق المستندات مثل مراجعة التضريبات والمجاميع، والتأكد من شروط الخصم، ومقارنة الكميات بأمر الشراء إلخ

هو أن يوقع كل موظف قام بأحد هذه الأعمال على المستند بالعمل الذي قام به مع إثبات التاريخ. فإذا تمت مقارنة الكميات الواردة بالفواتير مع أمر الشراء وتقرير الاستلام بعناية فإن ذلك يؤدي إلى تفادي دفع مبالغ عن بضاعة لم تستلم أو عن بضاعة وردت بالزيادة عن أمر الشراء. ومقارنة الأسعار وشروط الخصم وتواريخ الشحن وشروطه كما تظهر في أمر الشراء مع فاتورة المورد يؤدي أيضًا إلى حماية المنشأة من سداد أي أثمان تزيد عن المتفق عليه. وفصل وظيفة مراجعة الفواتير واعتمادها عن وظيفة السداد تعتبر من الخطوات الأخرى التي تمنع حدوث الغش والأخطاء. فقبل اعتماد الفواتير للدفع يجب أن يكون هناك دليل كتابي يفيد مراجعة العملية من جميع وجوهها.

أما بالنسبة لإدارة الحسابات المسئولة عن إمساك حسابات الدائنين فيجب في نهاية كل شهر استخراج أرصدة الدائنين من دفتر الأستاذ المساعد ومقارنة هذه الأرصدة برصيد حساب إجمالي الدائنين بدفتر الأستاذ العام وبذلك تتحقق الرقابة المطلوبة على حسابات الدائنين.

ويجب أيضًا مراجعة كشوف الحسابات الشهرية التي ترد من الدائنين مع حساباتهم في دفتر أستاذ مساعد الدائنين مع الاهتمام بأي فروق وفحصها بعناية تامة.

برنامج المراجعة الخاص بالدائنين

فحص حسابات الدائنين يتطلب عادة اتباع إجراءات المراجعة التي سيأتي شرحها حالاً. ويلاحظ أن إجراءات المراجعة الخمسة الأولى تعتبر جزءًا من دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للدائنين. أما باقي خطوات برنامج المراجعة فتتم إما في تاريخ الميزانية أو بعد ذلك التاريخ.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للدائنين

١ ـ إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالدائنين.

٢ ـ مراجعة الترحيلات إلى حساب إجمالي الدائنين في دفتر الأستاذ العام عن مدة معينة على سبيل الاختبار.

٣ ـ المراجعة المستندية لجميع الترحيلات في عينة معينة من حسابات الدائنين بدفتر الأستاذ المساعد.
٤ ـ مراجعة الخصم النقدي.
٥ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية للدائنين.

اختبارات تحقيق العمليات الخاصة بالدائنين والأرصدة

٦ ـ إعداد كشف تفصيلي بحسابات الدائنين في تاريخ الميزانية ومطابقة هذا الكشف مع الحساب الإجمالي للدائنين بدفتر الأستاذ العام.
٧ ـ المراجعة المستندية للأرصدة المستحقة لبعض الدائنين مع المستندات المؤيدة.
٨ ـ مطابقة أرصدة حسابات الدائنين مع كشوف الحساب الشهرية الواردة منهم.
٩ ـ النظر في موضوع الحصول على مصادقات بالاتصال المباشر مع الدائنين في حالة عدم وجود كشوف حسابات من الدائنين.
١٠ ـ فحص الأرصدة المدينة في حسابات الدائنين وقابليتها للتحصيل مع إظهارها في جانب الأصول في الميزانية إن كانت قيمتها كبيرة.
١١ ـ التأكد من قيد جميع المبالغ المستحقة للموكلين عن بضاعة أمانة كمطلوبات.
١٢ ـ مراجعة الأرصدة المستحقة للشركات التابعة مع السجلات المحاسبية لتلك الشركات.
١٣ ـ مراجعة المدفوعات النقدية بعد تاريخ الميزانية مع كشف الدائنين.
١٤ ـ البحث عن أي مطلوبات لم يتم قيدها بالدفاتر.
١٥ ـ التأكد من صحة إظهار الدائنين في الميزانية.
١٦ ـ الحصول على خطاب أو شهادة من العميل بصحة رقم الدائنين.

دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

١ ـ إعداد وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالدائنين

قد يلجأ المراجع إلى إعداد خريطة تدفق أو تتبع (أو يحصل عليها من العميل) لكي يلم بنظام الرقابة الخاص بالدائنين الذي يستخدمه العميل. وفي حالات أخرى قد يقوم المراجع بإعداد وصف مكتوب يغطي وظائف الإدارات المختلفة الخاصة بالشراء والاستلام والمحاسبة. وقد يلجأ المراجع إلى استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء للحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية الخاص بالدائنين. ومن أمثلة الأسئلة التي قد تحتوي عليها هذه القائمة ما يلي: هل تتم المطابقة بين كشوف الحسابات المرسلة من الدائنين شهريًا مع حساباتهم بدفتر أستاذ الدائنين؟ هل تتم المطابقة بين رصيد حساب إجمالي الدائنين ومجموع الأرصدة الفردية المستخرجة من دفتر أستاذ الدائنين شهريًا؟ هل المدفوعات المقدمة إلى الموردين يتم قيدها والرقابة عليها بحيث يكون هناك تأكيد بخصم هذه المبالغ مستقبلاً من فواتير الموردين؟ هل ترسل إشعارات مدينة إلى الموردين في حالة اختلاف الأسعار أو الكميات أو في حالة الأخطاء الحسابية؟ هل يتم فحص ومتابعة الأرصدة المدينة بدفتر أستاذ الدائنين شهريًا وإخطار إدارتي الائتمان والمشتريات بهذه الأرصدة؟

٢ ـ مراجعة الترحيلات إلى حساب إجمالي الدائنين بدفتر الأستاذ العام عن مدة معينة على سبيل الاختبار

يجب مراجعة الترحيلات من يومية المشتريات ويومية المدفوعات النقدية واليوميات الأخرى إلى حساب إجمالي الدائنين بدفتر الأستاذ العام لمدة معينة على سبيل الاختبار. ويفضل الكثير من المراجعين مراجعة جميع الترحيلات إلى الأستاذ العام. ويجب على المراجع أيضًا فحص الحساب الإجمالي للسنة بأكملها بعناية تامة مع الاهتمام بأي بنود غير عادية.

٣ ـ المراجعة المستندية لجميع الترحيلات في عينة معينة من حسابات الدائنين بدفتر الأستاذ المساعد

للتأكد من صحة حسابات الدائنين بدفتر الأستاذ المساعد قد يختار المراجع عينة

من هذه الحسابات ويقوم بمراجعة القيود الموجودة بها إلى مختلف اليوميات (يومية المشتريات، ويومية المدفوعات النقدية واليوميات الأخرى) ويقوم بمراجعة هذه البنود مستنديًّا إلى مستنداتها الأصلية مثل أوامر الشراء، وتقارير الاستلام، والفواتير، والشيكات المدفوعة (المعادة) أو كشف حساب البنك. فإن كان هناك فصل بين وظائف الشراء، والاستلام، وتحقيق الفواتير، وسداد هذه الفواتير وكان نظام الرقابة الداخلية محكمًا وفعالاً ففي هذه الحالة يكتفى المراجع بمراجعة عينة من العمليات من دفاتر الأستاذ إلى اليوميات بحيث يقتنع بأن نظام الرقابة الداخلية يطبق فعلاً كما هو مرسوم وبفاعلية وكفاءة.

وقد يقوم المراجع باختيار عينة من العمليات ويراجعها في الاتجاه العكسي (أي يتبع المراجع الدورة المحاسبية من اليوميات إلى الأستاذ وهو الاتجاه الطبيعي). فمراجعة عينة من العمليات من اليوميات إلى حسابات الدائنين بدفتر الأستاذ المساعد تؤدي إلى اقتناع المراجع بأن جميع القيود في مختلف اليوميات يتم ترحيلها إلى حساباتها المختصة بدفتر الأستاذ المساعد.

٤ ـ مراجعة الخصم النقدي

اهتمام المراجع بالخصم النقدي المكتسب ناشىء من احتمال تلاعب بعض الموظفين بالخصم بهدف الغش. وفي الوقت نفسه فإن إدارة المشروع يجب أن تكون على علم بعدم انتفاع المشروع بالخصم المكتسب لما قد يترتب على ذلك من خسائر. فمن طرق الغش المعتادة إرسال شيك إلى المورد بجملة قيمة الفاتورة بالرغم من أحقية المنشأة بالخصم المكتسب لأن السداد قد تم في فترة الخصم المتفق عليها. ثم يقوم الموظف الذي يرغب في ارتكاب الغش بعد ذلك بطلب شيك من المورد لاسترداد مبلغ الخصم الذي دفع خطأ واختلاس هذا الشيك دون الحاجة إلى إجراء أي قيود في الدفاتر.

وأفضل الاختبارات لمراجعة الخصم المكتسب هو احتساب نسبة الخصم إلى جملة رقم المشتريات خلال المدة ومقارنة هذه النسبة من سنة إلى أخرى. فإذا حدث نقص

كبير في هذه النسبة فإن هذا قد يدل على تغير في شروط الشراء، أو عدم انتفاع المنشأة بالخصم المكتسب، أو التلاعب في الخصم المكتسب بسبب الغش.

٥ ـ تقويم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالدائنين

بعد القيام بإجراءات المراجعة السابقة يكون المراجع في وضع يمكنه من الحكم على نظام الرقابة الداخلية المستخدم. وتقويم نظام الرقابة الداخلية المستخدم يعتبر هو الأساس الذي سيبني عليه المراجع اختبارات تحقيق العمليات التي سيقوم بها في تاريخ الميزانية.

اختبارات تحقيق العمليات

٦ ـ إعداد كشف تفصيلي بأرصدة حسابات الدائنين في تاريخ الميزانية ومطابقة هذا الكشف مع الحساب الإجمالي للدائنين بدفتر الأستاذ العام

يقوم المراجع بإعداد كشف تفصيلي بأرصدة حسابات الدائنين في تاريخ الميزانية أو يحصل على هذا الكشف من العميل. ويجب مراجعة هذا الكشف مع دفتر أستاذ مساعد الدائنين ومراجعة مجاميع هذا الكشف ومطابقة المجموع مع رصيد حساب إجمالي الدائنين بدفتر الأستاذ العام. وفي حالة عدم المطابقة يجب البحث عن أسباب ذلك ويقوم موظفو المنشأة بحصر الأخطاء التي أدت إلى عدم المطابقة وإجراء التسويات اللازمة. ويلاحظ أن المطابقة بين رصيد الحساب الإجمالي ومجموع الكشف الذي يحتوي على أرصدة الدائنين الفردية ليس دليلاً مطلقًا على صحة رقم الدائنين في تاريخ الميزانية. فالفواتير التي استلمت في أواخر السنة المالية قد لا تقيد بالمرة في الدفاتر وبالتالي لا يتأثر بها لا الحساب الإجمالي ولا دفتر الأستاذ المساعد. كما قد توجد أخطاء متكافئة تؤدي إلى تطابق الحساب الإجمالي مع كشف الدائنين بالرغم من وجود أخطاء.

٧ ـ المراجعة المستندية للأرصدة المستحقة لبعض الدائنين مع المستندات المؤيدة

أحد اختبارات تحقيق العمليات التي قد يلجأ إليها المراجع للتأكد من صحة كشف الدائنين الذي قام العميل بتحضيره هو المراجعة المستندية لعينة من حسابات

الـدائنين التي يتم اختيارها مع المستندات المؤيدة مثل الفواتير وأوامر الشراء وتقارير الاستلام. وهذا الاختبار يعطي أيضًا دليلًا إضافيًا على متانة أو عدم متانة نظام الرقابة الداخلية بشأن الدائنين.

٨ ـ مطابقة أرصدة حسابات الدائنين مع كشوف الحسابات الشهرية الواردة منهم

مراجعة كشوف حسابات الدائنين الشهرية مع سجلات الدائنين التفصيلية يعتبر من الأمور المعتادة في كثير من الشركات. وفي مثل هذه الحالات قد يقصر المراجع فحصه لكشـوف حسـابـات الـدائنين على التأكد من أن المطابقة بين هذه الكشوف وحسابات الموردين بدفتر الأستاذ المساعد تتم بانتظام وبطريقة مرضية بواسطة موظفي العميل. وفي حالة عدم قيام موظفي المنشأة بالمطابقة المطلوبة يجب على المراجع القيام بها بنفسه خصوصًا إن كان نظام الـرقـابة الداخلية للدائنين ضعيفًا. وكثيرًا ما تكشف المطابقة بين كشوف حسابات الدائنين ودفتر الأستاذ المساعد عن وجود فروق ناشئة عن بضاعة أرسلها المورد ولم يتسلمها العميل بعد أو لم تقيد بالدفاتر. ويقضي العرف المحاسبي المعتاد بعدم قيد الفواتير كمطلوبات إلا بعد تسلم البضاعة المتعلقة بهذه الفواتير. ولذلك يجب إعداد قائمة بهذه البنود التي تعتبر في الطريق واتخاذ قرار بشأنها إن كانت مبالغها كبيرة. ومن العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ مثل هذا القرار الحساب الذي سيجعل مدينًا بالمبلغ فإذا كان الحسـاب الذي سيجعل مدينًا هو حساب بضاعة بالطريق فإن القوائم المالية لا تتأثر كثيرًا بهذا الإجراء لأنه ستحدث زيادة في أحد الأصول يقابلها زيادة في أحد الخصوم. أما إذا كان الحساب الذي سيجعل مدينًا هو أحد حسابات المصروفات فإن ذلك بالطبع سيؤثر على رقم الأرباح. وفي جميع الحالات يجب على المراجع التأكد من أن جميع الفواتير المتعلقة ببضاعة دخلت في قوائم جرد المخزون قد قيدت في الدفاتر كمطلوبات.

٩ ـ النظر في موضوع الحصول على مصادقات بالاتصال المباشر مع الدائنين في حالة عدم وجود كشوف حسابات من الدائنين

الحصول على مصادقات من الدائنين عن طريق الاتصال المباشر بهم لا يعتبر إجـراء من الإجراءات المتعارف عليها وليس له صفة الإلزام كما في حالة الحصول على

مصادقات من المدينين. ومع ذلك فإنه من المفضل في كثير من الحالات الحصول على مصادقات من عدد من الدائنين على الأقل.

وفي حالة اتخاذ قرار بالحصول على مصادقات من الدائنين فيجب أن ترسل طلبات المصادقة إلى الموردين الذين اشتريت منهم كميات كبيرة من البضاعة خلال العام بغض النظر عن قيمة أرصدة حساباتهم في تاريخ الميزانية. ويمكن تعيين هؤلاء الموردين بالرجوع إلى دفتر الأستاذ المساعد أو بسؤال المختصين في إدارة المشتريات. ومن الحسابات الأخرى التي تستدعي من المراجع إرسال مصادقات بشأنها الحسابات التي لم ترد بشأنها كشوف حسابات شهرية من أصحابها، والحسابات التي تتضمن عمليات غير معتادة، والحسابات مع الشركة القابضة والشركات التابعة، والحسابات التي لها رهن على بعض الأصول.

وقد يتساءل البعض لماذا لا يعتبر إجراء الحصول على مصادقات من الدائنين إجراء ملزمًا للمراجعين كما في حالة المدينين؟

وأحد أسباب الإجابة على هذا التساؤل هو أن الحصول على مصادقات عن الدائنين المقيدين فعلاً في الدفاتر لا يكشف شيئًا عن المطلوبات التي لم تقيد بالدفاتر. فالخطر الأكبر في حالة تحقيق الدائنين هو وجود مطلوبات غير مقيدة بالدفاتر. والسبب الثاني هو أن المراجع سيجد في حوزة المنشأة أدلة إثبات خارجية تؤيد المبالغ المستحقة للدائنين مثل فواتير الشراء وكشوف حسابات الدائنين. ولا توجد مثل هذه الأدلة الخارجية في حالة المدينين. وأخيراً فإن معظم المطلوبات المقيدة في الدفاتر في تاريخ الميزانية سيتم سدادها خلال فترة قصيرة من انتهاء السنة المالية وقبل انتهاء المراجع من عملية الفحص. فواقعة السداد في السنة المالية الجديدة تؤيد أيضًا وجود الدين في تاريخ الميزانية. ويلاحظ أن الاعتبار نفسه ينطبق على المدينين، فبعض المبالغ المستحقة على المدينين سيتم تحصيلها بعد تاريخ الميزانية وقبل انتهاء المراجع من عمله، ولكن في كثير من الأحيان قد لا يتم تحصيل بعض الديون الكبيرة القيمة خلال تلك الفترة، وفي

هذه الحالة فإن الحصول على مصادقة من المدين هو الدليل الخارجي الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة. فلجميع هذه الأسباب فإن إجراء الحصول على مصادقات هو أقل أهمية في حالة الدائنين عنه في حالة المدينين.

١٠ ـ فحص الأرصدة المدينة في حسابات الدائنين وقابليتها للتحصيل مع إظهارها في جانب الأصول في الميزانية إن كانت كبيرة القيمة

تنشأ الأرصدة المدينة في حسابات الدائنين لأسباب عديدة منها رد بضاعة إلى المورد بعد أن تكون قيمة الفاتورة قد سددت بالكامل، أو سداد الفاتورة إلى المورد مرتين بطريق الخطأ، أو سداد دفعات مقدمة إلى المورد قبل التوريد، أو قروض مباشرة للمورد، أو نتيجة لخطأ في الترحيلات إلى دفتر الأستاذ. والأرصدة المدينة التي مضت عليها مدة طويلة قد تكون راجعة إلى وجود منازعات بين الطرفين، ولذلك فإن تحصيل هذه الأرصدة قد يكون مشكوكًا فيه. ويجب على المراجع في حالة الأرصدة الكبيرة القيمة فحص هذه الأرصدة بعناية للتعرف على طبيعتها وقابليتها للتحصيل. فإن كانت هذه الأرصدة قابلة للتحصيل وجب إظهارها مع بند المدينين في جانب الأصول بالميزانية بدلاً من طرحها من الأرصدة الدائنة للدائنين في جانب الخصوم.

وفي بعض الأحيان قد يتم التعامل مع شخص واحد بصفتين، بصفة مورد وبصفة عميل. وفي هذه الحالة قد يفتح حساب واحد في دفتر الأستاذ لتسجيل جميع المعاملات معه من مشتريات ومبيعات. ويجب في هذه الحالة تحليل هذا الحساب بحيث يظهر الجزء الذي يمثل مدينين في جانب الأصول بالميزانية والجزء الذي يمثل دائنين في جانب الخصوم.

١١ ـ التأكد من قيد جميع المبالغ المستحقة للموكلين عن بضاعة أمانة كمطلوبات

تتطلب فحص عمليات بضاعة الأمانة فحص العقود بين المنشأة والموكلين. وتنص هذه العقود عادة على قيام الوكيل بتقديم حساب إلى الموكل يسمى «حساب

المبيع» "Account Sales" وسـداد المبـالغ المستحقة إلى الموكل شهريًا. لذلك فهناك احتمال بأن البضاعة المبيعة لحساب الموكل قبل فترة قصيرة من تاريخ الميزانية لا تكون قد قيدت في دفاتر الوكيل ولذلك لا تظهر هذه المبالغ كمطلوبات في دفاتر الوكيل. وهذه هي النقطة التي يجب أن تكون محل بحث من جانب المراجع. فيجب على المراجع التأكد من أن جميع المبالغ المستحقة للموكل في تاريخ الميزانية قد قيدت في الدفاتر. ويتطلب ذلك فحص فواتير البيع الخاصة ببضاعة الأمانة، ومراجعة احتساب العمولة المستحقة للوكيل ومصروفات الوكيل المختلفة التي يحق له خصمها من حساب الموكل.

١٢ ـ مراجعة الأرصدة المستحقة للشركات التابعة مع السجلات المحاسبية لتلك الشركات

العمليات المتبادلة مع الشركة القابضة أو مع الشركات التابعة هي عمليات بين أطراف مجموعة واحدة، وقد لا تتم على الأسس نفسها التي تتم مع أطراف خارجية، ولذلك فيجب أن تحظى هذه العمليات باهتمام المراجع. ويستعمل عادة حساب واحد لقيد العمليات بين طرفين، وقد يكون لهذا الحساب رصيد مدين أو رصيد دائن، وهذا الحساب يجب تحليله حتى يتم إظهاره في الميزانية بطريقة صحيحة. وكلما كان هذا ممكنًا فإنـه من الأفضـل مطابقة رصيد الحساب بالرجوع إلى المجموعتين الدفتريتين لكلا الطرفين. فإن كان هذا غير ممكن فمن الضروري الحصول على مصادقة بصحة الرصيد.

١٣ ـ مراجعة المدفوعات النقدية بعد تاريخ الميزانية مع كشف الدائنين

مراجعـة المـدفوعات النقدية بعد تاريخ الميزانية مع كشف الدائنين تعتبر من الـوسـائل الجيدة لاكتشاف أي مطلوبات لم تقيد بالدفاتر. فجميع المطلوبات يجب سدادها في وقت ما، وبالتالي فلابد أن تظهر في الحسابات عند سدادها حتى ولو لم تكن قد قيدت في الدفاتر عند حدوثها أو إنشائها. ولذلك فإن دراسة المدفوعات بعد تاريخ الميزانية بعناية قد تكشف للمراجع الكثير من البنود التي كان يجب ظهورها كخصوم في الميزانية. فكثـير من المصروفـات التي تدفع بانتظام شهريًا أو على فترات محددة مثل

الإيجار والنور والمياه والتليفون يتم ترحيلها مباشرة إلى حساباتها المختصة بالأستاذ العام من يومية المدفوعات النقدية دون فتح حسابات شخصية لمن قدموا هذه الخدمات في دفتر أستاذ الدائنين. وبعبارة أخرى فإن هذه المصروفات لا تقيد في الدفاتر إلا عند سدادها. وقد يمثل جزء من هذه المصروفات مطلوبات مستحقة في تاريخ الميزانية. ولا يستدعي الأمر من جانب المراجع عادة عمل قيد تسوية بشأن هذه المطلوبات إلا إذا كانت مبالغ كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فإن المراجع يجب أن يكون على علم بجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن مقارنة المدفوعات النقدية بعد تاريخ الميزانية بكشف الدائنين يعتبر دليلاً على صحة حساب الدائنين في تاريخ الميزانية.

١٤ ـ البحث عن أي مطلوبات لم يتم قيدها بالدفاتر

عند فحص حسابات الدائنين يكون المراجع دائمًا متيقظًا لأي أمارات تدل على عدم قيد بعض المطلوبات في الدفاتر. وإجراءات المراجعة التي سبق ذكرها بالنسبة لبند الدائنين قد تؤدي إلى اكتشاف بعض المطلوبات التي لم يتم قيدها في الدفاتر بطريق مباشر أو غير مباشر، وعلى المراجع أن يأخذ في اعتباره المصادر التي قد تؤدي إلى عدم قيد بعض المطلوبات في الدفاتر ومن أمثلتها ما يأتي:

١ ـ الفواتير التي لا يوجد بشأنها تقارير استلام أو العكس. فيجب على المراجع في هذه الحالة فحص هذه العمليات بعناية وإجراء التسوية اللازمة.

٢ ـ الفواتير التي تسلمتها المنشأة بعد نهاية السنة المالية. فلا يتوقع أن يقوم كل الموردين بإرسال فواتير بمجرد شحن البضاعة أو تأدية الخدمة. ولذلك فإنه يجب على المراجع فحص ملف فواتير الشراء التي تم استلامها في أوائل السنة المالية الجديدة لأن هذا الفحص قد يكشف له عن وجود التزامات كان يجب إدخالها في الدفاتر في تاريخ الميزانية.

٣ ـ بعض النواحي الأخرى: فقد يتم الكشف عن كثير من المطلوبات التي لم تسجل كالتزامات على المشروع أثناء عملية المراجعة. ومن أمثلة هذه

العمليات المدفوعات المقدمة من جانب العملاء والمقيدة في الجانب الدائن من حساباتهم في دفتر أستاذ المدينين، أو الالتزامات عن أوراق مالية مشتراه ولكن لم يتم بعد تسوية حساب السمسار أو البائع في تاريخ الميزانية، أو الالتـزامـات المستحقة إلى المقاولين أو المهندسين عن أعمال تمت ولكن لم تصدر بشأنها فاتورة، أو الاتعاب المستحقة إلى المحامين أو وكلاء شركات التأمين إلخ . فخلال عملية المراجعة بالكامل يجب أن يكون المراجع متيقظًا لوجود التزامات لم تعمل بشأنها قيود في الدفاتر.

وعند اكتشاف بعض الالتزامات التي لم تقيد في الدفاتر فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل من الضروري عمل قيد تسوية بشأن هذه الالتزامات التي لم تظهر في الدفاتر أم لا؟ والإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة ما إذا كان قيد التسوية سيؤدي إلى تغيير جوهري في مركز الشركة المالي أو في رقم الأرباح وهل قيد التسوية سيؤثر على نسب السيولـة أو نسب الـربحية؟ وكما سبق ذكره عند مناقشة موضوع المطابقة بين كشوف حسابات الدائنين وأرصدة حساباتهم في دفتر الأستاذ المساعد فإنه يندر أن يقوم المراجع بعمل قيد تسوية بشأن البضاعة بالطريق إلا في الحالات الكبيرة الاستثنائية.

١٥ ـ التأكد من صحة إظهار الدائنين بالميزانية

صحة عرض حسابات الدائنين في الميزانية تتطلب إظهار المفردات الآتية كبنود مستقلة إن كانت قيمتها جوهرية:

١ ـ الحسابات المستحقة إلى الدائنين التجاريين.

٢ ـ الحسابات المستحقة إلى الشركة القابضة أو الشركات التابعة.

٣ ـ الحسـابـات المستحقـة إلى أعضاء مجلس الإدارة، أو كبار المساهمين، أو المديرين والموظفين.

وبـالنسبـة للخصـوم التي لها رهن على أحد الأصول فيجب ظهورها كمفردة مستقلة ويفضل تعيين الأصل المرهون. كما يجب الإشارة إلى وجود الرهن أيضًا بجانب البند المختص في جانب الأصول في الميزانية.

ولا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم. فالأرصدة المدينة في حسابات الدائنين إذا كانت قيمتها جوهرية يجب أن تظهر مع بند المدينين في جانب الأصول بالميزانية. كذلك لا يجوز طرح أحد الالتزامات من أحد الأصول ومثال ذلك طرح قيمة أوراق الدفع المستحقة من حسابات الأصول المشتراة بالتقسيط على آجال طويلة.

١٦ ـ الحصول على خطاب أو شهادة من العميل بصحة رقم الدائنين

من الممارسات المعتادة أن يحصل المراجع من المنشأة على خطاب أو شهادة موقعة من أحد المديرين المسئولين بأن جميع الالتزامات الفعلية والمحتملة المعلومة لهم تظهر في القوائم المالية. وهذه الشهادة لا تقلل بالطبع من مسئولية المراجع ولكنها تذكر المسئولين في الشركة بطريقة فعالة بأن الشركة هي المسئولة أساسًا عن القوائم المالية وعن مدى عدالة تمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال.

أوراق الدفع

أهداف المراجع من فحص أوراق الدفع هي التأكد من أنه قد تم تسجيل جميع الأوراق التي لم يحل ميعاد استحقاقها بعد ولم تدفع في الدفاتر، وأنه قد تم التصريح بهذه الأوراق من الجهة الإدارية المختصة بالمشروع، وأن مبالغها صحيحة، وأنه قد تم احتساب أي فوائد متعلقة بها بطريقة صحيحة، ومن صحة عرضها في الميزانية.

وتنشأ هذه الأوراق نتيجة مشتريات من الدائنين التجاريين، أو نتيجة الاقتراض من البنوك، أو نتيجة مشتريات أو قروض من الدائنين غير التجاريين وما يطلق عليه Commercial paper وهي عبارة عن أوراق دفع قصيرة الأجل تصدرها الشركات الكبيرة بدون ضمان لمدة سنة أو أقل وتحمل سعر فائدة محدد، وأوراق الدفع المستحقة لصالح الشركة القابضة أو الشركة التابعة أو إحدى شركات المجموعة. وأوراق الدفع التي تنشأ من التعامل العادي مع الدائنين التجاريين لا تحمل أي فوائد، أما الأوراق التي تنشأ من التعامل مع البنوك والأوراق التي تصدر في مقابل قروض فتدفع عنها فوائد بسعر محدد.

وإجراءات المراجعة الخاصة بتحقيق أوراق الدفع هي ما يلي:

١ - إعداد أو الحصول على كشف بأوراق الدفع

ويتم إعداد هذا الكشف من سجل أوراق الدفع (أو يومية أوراق الدفع إن وجدت) أو من السجلات النقدية أو من ملف أوراق الدفع أو من أي مصدر آخر تم الترحيل منه إلى حساب أوراق الدفع بالأستاذ العام. فإن كان العميل قد قام بإعداد هذا الكشف، فيراجع الكشف مع مصادر القيد التي سبق ذكرها. ويجب أن يقارن مجموع الكشف مع رصيد حساب أوراق الدفع في الأستاذ العام بعد مراجعة مجاميع هذا الحساب وصحة استخراج الرصيد.

٢ - مراجعة القيود الدائنة والمدينة في حساب أوراق الدفع

يجب على المراجع فحص محاضر جلسات مجلس الإدارة (أو اللجنة المالية التابعة لهذا المجلس) للتأكد من السلطة التي صرحت بإصدار أوراق الدفع وأسماء الأشخاص المصرح لهم بتوقيع هذه الأوراق. وبالنسبة لأوراق الدفع التي نشأت نتيجة الاقتراض من البنوك خلال السنة المالية فيجب أن تراجع مع السجلات النقدية الخاصة بالمقبوضات. أما بالنسبة لأوراق الدفع الأخرى فتراجع مع يومية أو سجل أوراق الدفع أو دفتر اليومية العامة. ويجب تشجيع العميل على استخدام دفاتر كمبيالات بأرقام مسلسلة تخصص لأوراق الدفع الصادرة بحيث تبقى صورة من كل كمبيالة صادرة في هذا الدفتر. ويجب أن تتم المحاسبة عن جميع الأوراق الصادرة. ويجب التأشير على صور الكمبيالات الملغاة أو المسددة بما يفيد ذلك بحيث إن باقي الصور تمثل الكمبيالات التي لم تدفع بعد والتي ستظهر في الميزانية.

أما القيود المدينة في حساب أوراق الدفع فتمثل الكمبيالات المدفوعة كليًّا أو جزئيًّا خلال السنة المالية أو الكمبيالات المجددة. ويجب الاطلاع على الكمبيالات الملغاة نفسها في حالة الأوراق التي تم سدادها خلال السنة المالية أو على إيصالات بالمبالغ المسددة في حالة التسديد الجزئي. كما يجب مراجعة هذه الكمبيالات مع يومية المدفوعات النقدية وكشف حساب البنك.

ويجب أن يبحث المراجع عن احتمال إصدار أوراق دون أن تجري بشأنها قيود في الدفاتر سواء في سجلات أوراق الدفع أو في سجلات المقبوضات النقدية. وقد ينشأ هذا الموقف نتيجة اقتراض لم يتم التصريح به. وهذا النوع من الاقتراض الذي لم يسجل في الدفاتر يصعب اكتشافه. ولذلك يجب أن يكون المراجع متيقظًا بشأن أي فوائد مدفوعة غير عادية أو أي قيود مدينة أو دائنة غير عادية في الحسابات الرأسمالية لأن مثل هذه القيود قد تجري لتغطية هذا النوع من الغش.

٣ ـ الحصول على مصادقات بشأن أوراق الدفع والضمانات المقدمة لها

يجب الحصول على مصادقات بشأن الأوراق التي لم تدفع بعد في تاريخ الميزانية بالاتصال المباشر بحاملي هذه الأوراق. ويجب أن يطلب إلى حاملي هذه الأوراق في خطاب المصادقة ذكر بيانات عن الضمانات المقدمة لهم. وتقارن ردود خطابات المصادقة مع كشف أوراق الدفع. ويلاحظ أن أوراق الدفع المستحقة للبنوك تتم المصادقة عليها مع المصادقة المرسلة إلى البنك بشأن أرصدة حسابات المنشأة مع البنك. فإن كانت الأوراق تصدر كلية عن طريق أحد بيوت السمسرة المتخصصة في هذا النوع من العمل في حالة أوراق الدفع التي تمثل قروضًا تحصل عليها الشركات الكبيرة، فيتم المصادقة على هذه الأوراق من بيت السمسرة الذي قام بإصدارها.

٤ ـ فحص سجلات أوراق الدفع بشأن الأوراق المجددة

يجب فحص سجلات أوراق الدفع أو دفتر اليومية العامة بشأن الأوراق المجددة. ويمكن معرفة هذه الأوراق بمقارنة تواريخ الاستحقاق في يومية أو سجلات أوراق الدفع مع يومية المدفوعات النقدية.

٥ ـ فحص الأوراق المدفوعة خلال السنة المالية

يجب أن يحصل المراجع على الأوراق التي تم سدادها بالكامل خلال السنة المالية ويقوم بفحص هذه الأوراق ومراجعتها مستنديًا مع يومية المدفوعات النقدية مع ملاحظة تواريخ السداد وتواريخ استحقاق هذه الأوراق. ويجب أن يتأكد المراجع من إلغاء هذه الأوراق حتى لا تستخدم مرة أخرى.

٦ ـ تحقيق الفائدة المستحقة والمدفوعات مقدمًا

يجب تحقيق الفائدة المستحقة منذ آخر تاريخ لسداد الفوائد أو من تاريخ الورقة إلى نهاية السنة المالية. وعند اقتراض مبالغ من مؤسسات مالية سواء كان القرض مباشرًا أو بخصم أوراق قبض فقد تقوم المؤسسة المالية التي أعطت القرض بخصم الفوائد مقدمًا من مبلغ القرض. فإن تم خصم الفوائد مقدمًا من مبلغ القرض وجب احتساب الفـائـدة المدفوعة مقدمًا التي تخص السنة المالية المقبلة من تاريخ الميزانية إلى تاريخ استحقاق هذه الكمبيالات في السنة المالية الجديدة.

ويجب تحقيق الفائدة المدفوعة خلال السنة المالية ومقارنتها بالفائدة التي كان يجب دفعها على هذه الأوراق للتأكد من صحة الفوائد وسدادها في الميعاد، فقد يؤدي هذا الاختبار إلى اكتشاف أي التزامات غير مقيدة في الدفاتر. ويجب على المراجع اختبار احتساب مصروف الفوائد الذي يخص السنة المالية وتحميله لحساب الأرباح والخسائر.

٧ ـ فحص المدفوعات عن أوراق دفع بعد تاريخ الميزانية

يجب على المراجع فحص الأوراق المسددة والفوائد المدفوعة في الفترة التي تلي تاريخ الميزانية وقبـل انتهاء عملية الفحص ومقارنتها بكشف أوراق الدفع في تاريخ الميزانية، فهذا الاختبار قد يؤدي إلى اكتشاف أي التزامات لم يتم قيدها في الدفاتر.

الخصوم الأخرى

بالإضافة إلى فحص الدائنين الذي سبق ذكره، فإننا نورد فيما يلي بعض البنود المهمة الأخرى التي تظهر ضمن الخصوم المتداولة بالميزانية:

١ ـ المبالغ التي تخصم من المرتبات والأجور.

٢ ـ الضرائب التي تحصل عند المنبع.

٣ ـ الأجور التي لم يطالب بها أصحابها.

٤ ـ ودائع العملاء.

٥ ـ الغرامات والتعويضات.

٦ ـ الالتزامات المستحقة.

١ ـ المبالغ التي تخصم من المرتبات والأجور

المبالغ التي تخصم من المرتبات والأجور عديدة، ولكن أهمها هي حصة العاملين في التأمينات الاجتماعية والضرائب على الدخل (في البلاد التي تخضع فيها دخول الأفراد لهذه الضرائب).

التأمينات الاجتماعية المحتجزة من أجور ومرتبات العاملين والتي لم تسدد بعد إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في تاريخ الميزانية تعتبر من الخصوم التي يجب على المراجع تحقيقها. وتراجع في الوقت نفسه حصة صاحب العمل من التأمينات الاجتماعية. وتحقيق هذا البند يتطلب الرجوع إلى كشوف المرتبات والأجور مع اختبار صحة احتساب المبالغ المحتجزة والمستحقة. ويلاحظ أن ما يسري على التأمينات الاجتماعية يسري أيضًا على ضرائب الدخل وتراجع بالطريقة نفسها.

ويجب التأكد من سداد المبالغ المستحقة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية وإلى مصلحة الضرائب في المدة الجديدة.

وقد تخصم من المرتبات والأجور مبالغ أخرى من نوعيات متعددة مثل اشتراكات النقابات، والتبرعات، وما يخصم مقابل أنظمة المعاشات الخاصة، وأنواع أخرى متفرقة. ويجب على المراجع تحقيق التزامات الشركة عن المبالغ التي احتجزت من المرتبات والأجور بشأن هذه البنود والتي لم تدفع بعد في تاريخ الميزانية. كما يجب عليه التأكد من وجود نظام رقابي سليم بشأن هذه المبالغ المحجوزة وأن جميع الاستقطاعات من المرتبات والأجور قد تم اعتمادها وأنها قد احتسبت بدقة.

٢ ـ الضرائب التي تحصل عند المنبع

قد يتطلب النظام الضريبي الخاص بالدولة تحصيل بعض الضرائب عند المنبع مثل الضريبة على المبيعات. فهذه الضرائب لا تعتبر من المصروفات الخاصة بالمشروع ولكن المشروع يقوم بتحصيل هذه الضرائب نيابة عن الحكومة. ومن الطبيعي أن أي

مبالغ محصلة لم يتم توريدها بعد إلى الجهة الحكومية المختصة تعتبر من الخصوم المتداولة في تاريخ الميزانية. ويجب على المراجع فحص الإقرارات الضريبية الدورية التي تقدم من العميل إلى المصلحة المختصة.

وكنوع من الاختبار العام للتأكد من أن رقم هذا الالتزام معقول يمكن اختبار احتساب المبلغ بالرجوع إلى رقم المبيعات الإجمالي ومعدل الضريبة المفروضة. وبالإضافة إلى ما تقدم يجب أن يقوم المراجع بفحص عدد من فواتير البيع للتأكد من أن كل عميل يحمل بمبلغ الضريبة الصحيح. وتراجع المدفوعات إلى الجهة الحكومية المختصة مع الإقرارات الضريبية ومع يومية المدفوعات النقدية وكشف حساب البنك.

٣ ـ الأجور التي لم يطالب بها أصحابها

الأجور التي لم يطالب بها أصحابها بطبيعتها قد تكون عرضة للاختلاس. ولذلك يجب أن يهتم المراجع بنظام الرقابة الداخلية بشأن هذا البند. ويجب إعداد قائمة بالأجور التي لم تسلم إلى أصحابها بعد كل تاريخ من تواريخ توزيع الأجور وقيد هذه المبالغ في الحسابات. ويجب عدم ترك الشيكات أو النقدية التي لم تسلم لأصحابها لأكثر من عدد قليل من الأيام في قسم الأجور. فإيداع هذه المبالغ في حساب خاص بالبنك يوفر الحماية المطلوبة. ويقوم المراجع بتحليل حساب الأجور التي لم يطالب بها أصحابها للتأكد من أن:

(أ) المبالغ المقيدة بالجانب الدائن تمثل الأجور التي لم يطالب بها أصحابها بعد كل توزيع للأجور.

(ب) المبالغ المقيدة بالجانب المدين تمثل المدفوعات إلى الموظفين التي تم التصريح بها واعتمادها، أو المبالغ المودعة في حساب الشركة العام بالبنك بعد استيفاء الإجراءات الرقابية المطلوبة.

٤ ـ ودائع العملاء

تتطلب الكثير من المشروعات أن يقوم العملاء بإيداع مبالغ على ذمة الفوارغ القابلة للرد مثلاً، أو لضمان سداد فواتير البيع، أو كعربون يدفع مقدمًا، أو لتغطية قيمة

معدات تم تسليمها إلى العميل على سبيل القرض وهكذا. ويجب على المراجع فحص نظام الرقابة الداخلية بشأن تسلم هذه الودائع وإعادتها إلى أصحابها للتأكد من سلامته وعدم وجود ثغرات به لأن هذه المبالغ قد تكون عرضة للاختلاس.

ولتحقيق هذه المبالغ يجب الحصول على كشف بمفردات هذه الودائع ومقارنة مجموع هذا الكشف مع الحساب الإجمالي لهذه الودائع بدفتر الأستاذ العام. فإن كانت هذه الودائع تحمل فائدة فيجب أيضًا تحقيق الفائدة المستحقة. وكقاعدة عامة لا يلجأ المراجع إلى الحصول على مصادقات بشأن هذه الأرصدة، ولكن إذا كانت قيمة هذه المبالغ كبيرة أو كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفًا، فقد يكون من المرغوب فيه الحصول على مصادقات بشأن هذه الأرصدة.

٥ ـ الغرامات والتعويضات

إذا اكتشف المراجع أن الشركة قد خالفت بعض أحكام القوانين العامة أو اللوائح الحكومية المفروضة عليها مما قد يعرضها لغرامة أو جزاءات قانونية، وجب عليه في هذه الحالة مناقشة الموقف مع إدارة الشركة ومع مستشاريها القانونيين ويجب عمل المخصصات اللازمة لمقابلة أي التزامات محتملة.

وقد تحتوي بعض العقود التي تدخل فيها الشركة على جزاءات محددة في حالة عدم التوريد أو تسليم العمل المتفق عليه في مواعيد محددة ينص عليها العقد أو نتيجة لمخالفة الشروط المتفق عليها. وفي مثل هذه الحالات إن تأكد للمراجع أن الشركة قد أخلت بالتزاماتها المتعاقد عليها يجب في هذه الحالة إدراج الغرامات والتعويضات التي ستدفعها الشركة ضمن الخصوم في الميزانية أو عمل المخصص اللازم لها.

٦ ـ الالتزامات المستحقة Accrued Liabilities

تمثل معظم الالتزامات المستحقة التزامات سيتم دفعها خلال المدة المقبلة مقابل خدمات أو أعمال حصلت عليها المنشأة قبل تاريخ الميزانية. ومن أمثلة هذه الالتزامات

الفـوائـد المستحقـة، والضرائب المستحقة، والأجور والمرتبات المستحقة، والتزامات المنشأة المترتبة على عقود صيانة منتجاتها، وبعض المصروفات المستحقة الأخرى.

وتتعلق الالتـزامـات المستحقة بخدمات طبيعتها الاستمرار ويقاس المصروف النـاشيء عنهـا في معـظم الأحيان على أسـاس زمني. والخطوات الأساسية لمراجعة الالتزامات المستحقة هي ما يلي:

١ ـ فحص أي عقود أو مستندات أخرى تكون هي أساس الالتزام المستحق على المنشأة.

٢ ـ فحص السجـلات المحـاسبية التفصيليةالتي تقيد فيهـا هذه الالتـزامات والتأكد من دقتها.

٣ ـ مراجعة الالتزام المستحق الذي قام العميل باحتسابه من الناحية الحسابية بطريق الاختبار.

٤ ـ التأكد من ثبات المعالجة المحاسبية للالتزامات المستحقة في أول المدة وفي نهايتها.

فإن كانت السجـلات المحـاسبية ممسـوكـة بعناية وكان نظام الرقابة الداخلية مرضيًا، فليس من الضروري أن يقوم المراجع باحتساب الالتزامات المستحقة بنفسه. ويكفي في هذه الحالة مراجعة الأسس التي تم على أساسها احتسـاب موظفي المنشأة الالتزام المستحق ومراجعة العمليات الحسابية بطريق الاختبار.

الضرائب العقارية المستحقة

يجب إعداد ورقة عمل يتم فيها تحليل العمليات الخاصة بالضرائب العقارية الخاصة بالسنة المالية. ويجب مراجعة المدفوعات خلال العام مع إيصالات السداد من الجهـة الحكـومية المختصـة، وبالرجوع إلى يومية المدفوعات النقدية وكشف حساب البنك. وإن اختلفت الضرائب العقارية المستحقة في تاريخ الميزانية اختلافًا كبيرًا عن الأعوام السابقة وجب معرفة سبب هذا الاختلاف. ويجب على المراجع التأكد من ظهور جميع الضرائب العقارية المستحقة على جميع ممتلكات الشركة كمستحقات في الميزانية.

الأجور والمرتبات المستحقة

في حالة المشروعات الصناعية التي تستخدم عددًا كبيراً من العمال إن انتهت السنة المالية خلال أسبوع (أو أي مدة أخرى) احتساب الأجور وجب احتساب الأجور المستحقـة من آخر تاريخ سداد للأجور إلى تاريخ الميزانية كمستحقات تطبيقًا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتحقيق هذا البند يتطلب مراجعة المبالغ المستحقة مع كشوف الأجور عن المدة المقبلة والتأكد من صحة أساس تقسيم الأجور بين الفترتين. ويجب فحص كشـوف الأجور في أول تاريخ لسداد الأجور في السنة المالية الجديدة والتأكد من عدم وجود مستحقات عن أجور لم يتم احتسابها كمطلوبات في تاريخ الميزانية.

مكافآت ترك الخدمة وأنظمة المعاشات الخاصة

قد تستحق للعـاملين بالشركـة مكافآت عن سنوات خدمتهم بموجب قوانين العمل السارية. وهذه المكافآت لا تدفع للموظفين إلا عند تركهم للعمل. وفي هذه الحـالـة يجب احتسـاب المكـافآت المستحقة للموظفين سنويًا بموجب قوانين العمل وتحميل كل فترة مالية بنصيبها منها وإظهار الالتزام المستحق في الميزانية. ويجب على المراجع تحقيق هذه المبالغ بالرجوع إلى ملفات الموظفين بإدارة شئون الموظفين واختبار صحة احتساب هذه المبالغ من الناحية الحسابية.

كذلك قد يكون للشركة نظام معاشات خاص للموظفين. وفي هذه الحالة يجب على المراجع التأكد من تحميل السنة المالية بما يخصها من تكلفة هذه المعاشات، كما يجب عليه التـأكـد من كفـاية أمـوال صنـدوق المعاشات لمقابلة الالتزامات المستحقة تجاه المستفيدين منه، ويتم ذلك بالاطلاع على تقديرات الخبراء الاكتواريين في هذا الشأن.

ضمان صيانة منتجات الشركة

تبـاع منتجـات الكثـير من الشركـات ومعهـا ضمان بصيانة هذه المنتجات أو استبدالها مجانًا بموجب شروط الضمان خلال مدة معينة قد تمتد إلى عدة سنوات. ويجب

اعتبار تكلفة هذه الخدمات كمصروف في المدة التي تم فيها البيع وليس في المدة التي قد يحدث فيها الإصلاح أو الاستبدال مستقبلاً. فإذا اتبعت هذه السياسة فإن الشركة تحمل حساب الأرباح والخسائر كل عام بمبلغ تقديري لمقابلة مصروفات الصيانة والتجديدات المستقبلة. ويتم ذلك بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينًا وحساب مخصص مصروفات الصيانة دائنًا. ويظهر حساب المخصص ضمن الخصوم في الميزانية. وتحمل مصروفات الصيانة الفعلية عند حدوثها إلى حساب المخصص.

ويجب على المراجع مراجعة الأسس التي تم على أساسها احتساب المخصص السنوي واحتساب النسبة المئوية للمخصص إلى مبيعات العام، فإن اختلفت هذه العلاقة من عام إلى آخر اختلافًا كبيرًا وجب أن يثير ذلك تساؤل المراجع ويجب أن يحصل على تفسير من المنشأة لهذا الاختلاف. ويجب على المراجع فحص المبالغ المحملة لحساب المخصص شهريًا والتأكد من عدم تحميل حساب المخصص بمصروفات أخرى لا علاقة لها به.

وبصفة عامة يجب على المراجع التأكد من وجود علاقة طردية بين رصيد حساب المخصص ورصيد حساب المبيعات وأن كليهما يسيران في اتجاه واحد. ولأغراض الميزانية يجب الفصل بين ذلك الجزء من المخصص الذي يعتبر التزامًا طويل الأجل، والجزء الآخر الذي يعتبر التزامًا قصير الأجل يظهر مع الخصوم المتداولة.

ومما هو جدير بالذكر أن معظم قوانين الضرائب لا تسمح باعتبار المخصصات المكونة لمقابلة مصروفات الصيانة المستقبلة كمصروف يخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة، وإنما تسمح بخصم المصروفات الفعلية، وطبيعي أنه في هذه الحالة سيختلف الربح المحاسبي عن رقم الربح الضريبي.

مصروفات وعمولة الوكلاء

يجب تحضير كشف بالمصروفات المستحقة للوكلاء إلى تاريخ الميزانية. ويمكن للمراجع تحقيق هذه المصروفات بالرجوع إلى المبلغ المدفوع في المدة الجديدة.

وبالنسبة للعمولات المستحقة إلى الوكلاء فيجب الرجوع إلى العقود بين المنشأة والوكلاء لمعرفة أساس تحديد العمولة. وعادة يجد المراجع أن عمولة الوكلاء عن الشهر الأخير من السنة المالية لم يتم دفعها إلا في السنة المالية الجديدة. ولذلك يجب مراجعة صحة احتساب هذه المبالغ وظهورها في الميزانية كمستحقات.

الأتعاب المهنية المستحقة

قد تستحق على المنشأة أتعاب مقابل خدمات مهنية مختلفة مثل أتعاب المحامين والمحاسبين والمهندسين الاستشاريين وغيرهم من الخبراء الذين قد يقدمون إلى المنشأة خدمات لها صفة الاستمرار ولكنهم لا يقدمون فواتير عن أتعاب إلا على فترات غير منتظمة. ويمكن معرفة هذه الالتزامات بسؤال الموظفين وبالرجوع إلى محاضر جلسات مجلس الإدارة. ويجب فحص حساب المصروفات القضائية بعناية لأنه قد يكشف عن وجود قضايا تعويضات مرفوعة ضد المنشأة أو قضايا نتيجة منازعات ضريبية أو أي منازعات أخرى قد يستدعى الأمر الإشارة إلى وجودها في القوائم المالية.

ضرائب الدخل المستحقة

في بعض البلاد تعتبر ضرائب الدخل على أرباح الشركات من العوامل المهمة في تحديد رقم الأرباح والمركز المالي للمشروع. ولا يستطيع المراجع إبداء الرأي في القوائم المالية الخاصة بإحدى الشركات المساهمة إلا بعد التأكد من كفاية وصحة احتساب مخصص الضرائب على أرباح الشركة. ومن المعتاد في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن يقوم المراجع باعتباره محاسبًا بإعداد الإقرارات الضريبية الخاصة بالعميل وتمثيله أمام مصلحة الضرائب. أما إذا أعد الإقرارات الضريبية موظفو المنشأة، فعلى المراجع في هذه الحالة التأكد من صحة احتساب الضريبة المستحقة على أرباح المنشأة التي تمثل التزامًا يجب ظهوره في جانب الخصوم في الميزانية. وفي حالة المشروعات الفردية وشركات التضامن لا يعمل مخصص للضرائب المستحقة على أرباح المشروع أو الشركة لأن الضريبة في هذه الحالة تعتبر التزامًا شخصيًا على صاحب المشروع أو على الشركاء.

وبجانب فحص الضريبة المستحقة على أرباح السنة الحالية يجب على المراجع التحري عن وجود أي منازعات بين المشروع ومصلحة الضرائب عن سنوات سابقة وعمل المخصصات اللازمة بشأنها.

كيفية العرض في الميزانية

المصروفات المستحقة كالفوائد والإيجار والأجور والمرتبات تظهر ضمن الخصوم المتداولة في الميزانية. ويتم جمع هذه البنود عادة في رقم واحد كمفردة مستقلة إلا إذا كانت قيمة أحد البنود جوهرية فيظهر كبند مستقل وينطبق ذلك على الخصوم كافة.

وبالنسبة لضرائب الدخل المستحقة، فبما أن مبلغها عادة كبير فيجب أن تظهر كبند مستقل. ويلاحظ أن بعض المحاسبين يظهرون المخصصات المكونة لمقابلة التزامات مثل مخصص الضرائب ومخصص التعويضات في مجموعة مستقلة بين حقوق أصحاب المشروع والخصوم باعتبار أن هذه المبالغ تقديرية ولا تمثل مبالغ نهائية. وهذا الإجراء غير سليم فما دام المبلغ يمثل التزامًا سواء كان تقديريًا أو تم تحديده بصفة نهائية وجب إظهاره ضمن الخصوم فالالتزام يجب أن يظهر في الميزانية كالتزام سواء كان تقديريًا أو خلاف ذلك.

وتظهر الإيرادات المقبوضة مقدمًا والتي ستدخل ضمن إيرادات المدة المقبلة مثل الإيجار والفوائد المقبوضة مقدمًا ضمن الخصوم المتداولة. وكذلك تظهر الودائع (أو التأمينات) المقبوضة بموجب عقود أو المودعة مقدمًا من العملاء ضمن الخصوم المتداولة لأن تسلم هذه المدفوعات المقدمة يؤدي إلى زيادة مجموع الأصول المتداولة. وفي الوقت نفسه فإن البضاعة التي ستستخدم في تصفية هذه المبالغ موجودة أيضًا ضمن الأصول المتداولة.

المطلوبات المحتملة Contingent Liabilities

الخسائر المحتملة Loss contingency هي عبارة عن حالة أو موقف قائم أو مجموعة من الظروف تؤدي إلى احتمال حدوث خسارة لأحد المشروعات، ويتوقف وجود

هذه الخسائر وتحديد مبالغها على حدوث حادث معين في المستقبل أو عدم حدوثه. فمن الخصـائص الأساسية لمفهوم الخسائر المحتملة عنصر عدم التأكد سواء بالنسبة لمبلغ الخسارة أو لحدوث الخسارة نفسها (هل حدثت خسارة فعلاً أم لا؟!) وعدم التأكد هذا يتم البت فيه عندما يحدث حادث معين في المستقبل أو لا يحدث.

ومعظم «الخسائر المحتملة» يمكن أن يطلق عليها «مطلوبات محتملة» إلا أن مفهوم «الخسائر المحتملة» أوسع من المطلوبات المحتملة لأنه يشمل النقص المحتمل في قيمة أحد الأصول أو احتمال وجود أحد الخصوم.

وعند وجود خسارة محتملة (قد ينشأ عنها مطلوبات محتملة أو نقص في قيمة أحد الأصول) فإن مدى حدوث هذه الخسارة أو احتمال حدوثها يندرج في لغة «هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية» تحت أحد التعبيرات الثلاثة الآتية:

١ ـ منتظر (Probable) الحادث أو الحوادث المستقبلة منتظرة الحدوث.
٢ ـ محتمل الحدوث (Reasonably possible) وفي هذه الحالة فإن فرصة حدوث الحادث المستقبل أقل من (١) وأكثر من (٣) أي أقل من منتظر وأكثر من مستبعد.
٣ ـ مستبعد أو بعيد الحدوث (Remote) وهنا تكون فرصة حدوث الحادث المستقبل يسيرة.

وقد ضربت «هيئة معايير المحاسبة المالية» (FASB) الأمثلة التالية للخسائر المحتملة:

١ ـ قابلية المدينين للتحصيل.
٢ ـ الالتزامات الناشئة عن ضمان منتجات الشركة من ناحية التلف وعيوب الصناعة.
٣ ـ الخسائر الناشئة عن خطر الحريق أو الانفجار أو أي أخطار أخرى.

٤ ـ التهديد بمصادرة أصول المشروع.
٥ ـ القضايا المعلقة التي لم يفصل فيها بعد أو التهديد بالالتجاء للقضاء.
٦ ـ تعديل ربط ضرائب الدخل على المشروع أو احتمال ربط إضافي.
٧ ـ الخسائر الناشئة من خطر حدوث الكوارث في حالة شركات التأمين.
٨ ـ الضمانات المقدمة بشأن مديونيات الغير.
٩ ـ التزامات البنوك التجارية عن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ويجب طبقًا لمعايير هيئة «معايير المحاسبة المالية» في أمريكا تكوين مخصص للخسائر المحتملة بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينًا (أي باعتبار المخصص عبئا على الأرباح في قائمة الدخل) وإظهار المخصص كخصوم في الميزانية (أو مطروحًا من أحد الأصول كما في حالة المدينين) إن توافر كلا الشرطين الآتيين:
١ ـ أن تتوافر معلومات قبل إصدار القوائم المالية تفيد أنه من المنتظر حدوث نقص في قيمة أحد الأصول أو وجود التزام منتظر الحدوث في تاريخ القوائم المالية.
٢ ـ وأنه يمكن بطريقة معقولة تقدير مبلغ الخسارة.

وعند عمل مخصص لأحد الخسائر المحتملة في الحسابات، فإنه من المرغوب فيه عادة شرح طبيعة الخسارة المحتملة في شكل ملحوظة على القوائم المالية مع بيان مدى تعرض المشروع لأي خسائر إضافية تزيد على مبلغ المخصص الذي تم تكوينه.

أما إذا لم يتوافر في الخسارة المحتملة أحد الشرطين السابق الإشارة إليهما وكانت الخسارة محتملة الحدوث (وليست منتظرة الحدوث) فإنه يجب الإفصاح عنها في شكل ملحوظة على القوائم المالية. ويجب أن تفصح الملحوظة عن طبيعة الخسارة وتعطى تقديرًا لمبلغ الخسارة المحتملة، أو يذكر في الملحوظة بيان بأنه ليس في الإمكان تقدير مبلغ الخسارة. ومن أمثلة هذا النوع من الخسائر المحتملة القضايا المرفوعة ضد الشركة والتي يحتمل أن يحكم فيها لغير صالح الشركة ولكنه ليس في الإمكان تقدير مبلغ الخسارة بطريقة معقولة.

وحتى إن كانت الخسارة بعيدة الاحتمال (Remote) فقد جرت العادة أيضًا على الإشـارة إلى هذه الخسـائـر في شكل ملحوظات على القوائم المالية. ومن أمثلة هذه الخسـائر المحتملة المسئولية عن الكمبيالات المخصومة في تاريخ الميزانية، والمسئولية النـاشئـة عن ضمان الشركـة لديون الغـير، ومسئـولية البنـوك عن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. وفيما عدا هذه البنود التي جرت العادة على الإفصاح عنها في القـوائم المالية فإنه ليس من الضروري الإفصاح عن الخسائر المحتملة الأخرى إن كانت الخسارة بعيدة الاحتمال.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنظمات المهنية في بريطانيا قد أخذت بالمعايير السابقة نفسها الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا.(١)

كما أن لجنة معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Committee في بيانها رقم (١٠) اتخذت أيضًا الموقف نفسه في هذا الموضوع.(٢)

وتختلف الإجراءات التي يتخذها المراجع لتحديد وجود الخسارة ومبلغها من حالة إلى أخرى. ولتوضيح هذه الإجراءات نتناول فيما يلي موقف المراجع من بعض هذه الحالات المتكررة:

القضايا التي لم يفصل فيها

الـدعاوي المرفوعة على المشروع للمطالبة بتعويضات هي أكثر أنواع الخسائر المحتملة (أو المـطلوبـات المحتملة) التي يقـابلهـا المراجع. ووسيلة المراجع الرئيسة للحصـول على أدلـة إثبات حول هذا الموضوع هي الكتابة إلى محامي الشركة. وفي المـاضي كان المحـامون في أمريكا يرفضون إعطاء مثل هذه المعلومات للمراجع على

---

(١) Statements of Standard Accounting Practice No. 18, Accounting for Contingencies.

(٢) International Accounting Standard No. 10, Contingencies and Events Occurring After the Balance Sheet Date.

أساس أن في ذلك إفشاء لأسرار العميل. ولكن جهود معهد المحاسبين الأمريكي مع المنظمات القانونية في أمريكا أدت إلى حل وسط. وبناء على ذلك فإن معهد المحاسبين الأمريكي (AU 337) SAS No. 12 يتطلب من المراجع الحصول على بيان أو قائمة من إدارة المشروع تصف فيها الإدارة وتقوِّم الدعاوي المرفوعة أو المزمع رفعها ضد الشركة. ويطلب المراجع من محامي الشركة التعليق على هذه القائمة في النواحي التي تختلف فيها آراؤه عن آراء إدارة الشركة. كما يطلب من المحامي أيضًا توضيح أي دعاوي مرفوعة أو مزمع رفعها ضد الشركة ولم ترد في البيان المعطى من الإدارة.

فإذا رفض المحامي إعطاء البيانات المطلوبة في خطاب المراجع فإن ذلك يعتبر قيدًا على نطاق عمل المراجع ونتيجة لذلك يتطلب إيراد تحفظ بشأنه في تقرير المراجعة. وحتى في حالة حصول المراجع على المعلومات المطلوبة وإفصاح القوائم المالية عن الموضوع إفصاحًا كافيًا، قد يتطلب الأمر من المراجع التحفظ في تقريره إذا كان عنصر عدم التأكد كبيراً بالنسبة لموضوع القضية.

المنازعات الضريبية

قد تحدث منازعات بين المنشأة ومصلحة الضرائب بشأن الضرائب التي ربطتها المصلحة عن أرباح السنوات السابقة. فقد تمضي عدة سنوات بين تقديم الإقرار الضريبي والاتفاق على الربط النهائي مع مصلحة الضرائب. وقد تلجأ الشركة إلى القضاء للفصل في خلافاتها مع مصلحة الضرائب، ولذلك فقد تنشأ عن ذلك مطلوبات محتملة ولا يتم الفصل فيها لعدة سنوات.

ويشار إلى هذه المطلوبات عادة في شكل ملحوظة على الميزانية يبين فيها السنوات التي تم فحصها وإقرار الربط النهائي للضريبة بشأنها والسنوات التي لم يتم فيها ذلك.

الكمبيالات المخصومة وضمان المشروع لمديونيات الغير

إن كان من المنتظر أن يقوم المدين (المسحوب عليه) بسداد قيمة هذه الكمبيالات المخصومة إلى البنك في تاريخ الاستحقاق فيكفي الإشارة إلى وجود هذه الكمبيالات

ومبلغها في شكل ملحوظة على الميزانية لأن احتمال حدوث الخسارة احتمال بعيد. أما إن كان من المرجح ألا يقوم المدين بالسداد فيجب في هذه الحالة عمل المخصص اللازم لمقابلة هذه الخسارة كما سبق أن ذكرنا.

وتنطبق الاعتبارات السابقة نفسها في حالة ضمان المشروع لمديونيات الغير مثل ضمان الشركة القابضة للقروض التي تحصل عليها شركاتها التابعة. ويمكن للمراجع الحصول على معلومات عن هذه الضمانات بالرجوع إلى محاضر جلسات مجلس الإدارة. ويشار إلى المطلوبات المحتملة في هذه الحالة في شكل ملحوظة على القوائم المالية.

الارتباطات المستقبلة Commitments

تلجأ معظم المشروعات إلى تخطيط أوجه نشاطها المختلفة بصفة مستمرة. ولذلك ترتبط هذه المشروعات باتفاقات كثيراً ما ينشأ عنها التزامات في المستقبل القريب. ومن أمثلة هذه العقود والاتفاقات عقود شراء بضاعة في المستقبل بأسعار محددة أو عقود بيع بضاعة بأسعار محددة، أو عقود شراء عدد وآلات بأسعار وشروط محددة. والخاصية الأساسية لهذه العقود جميعًا أنها التزام تعاقدي يتم تنفيذه مستقبلاً.

ولا يستدعي الأمر الإشارة إلى هذه الارتباطات في القوائم المالية إن كانت متكررة ومبالغها غير كبيرة لأنه من المعتاد بصفة مستمرة في أي مشروع وجود عدد من هذه الارتباطات في تاريخ أي ميزانية. أما إن كانت قيمة هذه العقود كبيرة واستثنائية فيلزم الإفصاح عن طبيعة هذه العقود ومبالغها في شكل ملحوظة على القوائم المالية. ومما هو جدير بالذكر أن قانون الشركات الإنجليزي لسنة ١٩٤٨م وكذلك القانون المصري (القرار الوزاري رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤م) تتطلب إظهار المطلوبات المحتملة وقيمة العقود الخاصة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تقيد بعد في دفاتر الشركة في شكل ملحوظة على الميزانية.

الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر

تتعرض المشروعات التجارية والصناعية لكثير من الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر لهذه المشروعات. ويطلق على هذه الخسائر تعبير (General risk contingencies) والخسائر التي تنشأ من هذه المخاطر العامة هي خسائر قد تحدث مستقبلاً على عكس الخسائر المحتملة (Loss contingencies) التي تحدثنا عنها آنفًا فهي تمثل خسائر قد تكون حدثت في الماضي (أي في تاريخ القوائم المالية). ومن أمثلة الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر في المستقبل التهديد بإضراب من عمال الشركة، أو التهديد بمقاطعة بضائع الشركة، أو خطر ارتفاع أسعار المواد الأولية الرئيسة التي تستخدمها الشركة، أو الأخطار الناشئة عن الكوارث.

ويجب ألا يُفصَح عن هذه الأخطار العامة في القوائم المالية. فمثل هذا الإفصاح قد يسبب إرباكًا وحيرة في أذهان المستثمرين لأن الحوادث التي قد تسبب هذه الخسائر لم تحدث بعد، ولأن هذه المخاطر تمثل جزءًا من المخاطر التي يتعرض لها أي مشروع يعمل في محيط البيئة الصناعية أو التجارية. ويلاحظ أن عدم وجود تأمين يغطي ممتلكات الشركة أو الأخطار التي قد تتعرض لها يعتبر من هذه الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر للشركة مستقبلاً. وقد يتعرض المراجع إلى عدم كفاية غطاء التأمين في صورة توصية قد يقدمها إلى عميله ولكن ذلك ليس معناه أن القوائم المالية يجب أن تفصح عن عدم كفاية التأمين على ممتلكات الشركة. فهذا الموضوع ليس من واجبات المراجع ومخاطر عدم التأمين كما ذكرنا هي من المخاطر العامة التي لا يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

إجراءات المراجعة للخسائر المحتملة

ولو أن إجراءات المراجعة قد تختلف بالنسبة لكل نوع من الخسائر المحتملة فإن الخطوات التالية تمثل الخطوات التي يلجأ إليها المراجع عادة لاكتشاف هذا النوع من العمليات:

١ - فحص دفاتر محاضر جلسات مجلس الإدارة إلى تاريخ انتهاء العمل الميداني. فالعقود المهمة، والقضايا المرفوعة على الشركة، والمعاملات مع الشركة التابعة هي من الأمور التي تناقش عادة في اجتماعات مجلس الإدارة والتي قد ينشأ عنها مطلوبات محتملة.

٢ - يقوم المراجع بإرسال خطاب إلى محامي الشركة يطلب فيه:

(أ) وصفًا لطبيعة أي قضايا مرفوعة أو مزمع رفعها ضد المشروع وكذلك أي منازعات ضريبية قد تصل إلى القضاء.

(ب) تحليلًا وتقويمًا لهذه القضايا واحتمالات أن يفصل فيها لغير صالح المشروع.

(جـ) تقديرًا لقيمة الخسارة المنتظرة أو مدى هذه الخسارة، أو إعطاء بيان بأنه ليس في الإمكان تقدير هذه الخسارة.

(د) وصفًا لأي احتمال أن تتخذ ضد الشركة إجراءات قضائية وإن اتخذت قد ينشأ عنها احتمال معقول بحدوث خسائر للشركة.

(هـ) بيانًا بأي أتعاب مستحقة لم يرسل بشأنها فاتورة أو كشف حساب.

٣ - يقوم المراجع بإرسال نموذج خطاب المصادقة المعتاد إلى جميع البنوك التي حدث تعامل بينها وبين المشروع خلال السنة المالية. ويلاحظ أن نموذج خطاب المصادقة المرسل للبنوك يحتوي على بيان بطلب معلومات عن جميع مطلوبات ومسئوليات العميل المحتملة نتيجة تعامله مع البنك.

٤ - فحص المراسلات بين العميل وبين المؤسسات المالية المختلفة بهدف التعرف على وجود أي ضمان شخصي مقدم من العميل بشأن قروض حصل عليها الغير من هذه المؤسسات.

وبما أن المطلوبات المحتملة لا تقيد عادة في دفاتر الشركة، لذلك فإن موظفي الشركة المسئولين قد يكونون هم الأشخاص الوحيدون الذين يعرفون وجود هذه المطلوبات. ولهذا السبب يجب على المراجع أن يطلب من مديري الشركة المسئولين التوقيع على شهادة أو بيان كتابي بأن جميع المطلوبات المعلومة لهم تظهر في الحسابات أو يتم الإفصاح عنها بأي طريق آخر في القوائم المالية.

السندات والقروض طويلة الأجل

تحصل المشروعات على كثير من مواردها المالية عن طريق الاقتراض. وقد يأخذ القرض شكل قرض قصير الأجل من البنوك التجارية، وقد يتمثل القرض في كمبيالات يوقعها المشروع لصالح البنك. وتستخدم هذه القروض عادة لتمويل الزيادة في المخزون أو لاحتياجات المنشأة الأخرى من رأس المال العامل. وقد تستخدم أوراق الدفع المعروفة باسم (Commercial paper) والتي تصدرها كثير من الشركات الكبيرة لهذا الغرض. ويلاحظ أن القروض السابقة كلها قصيرة الأجل وتظهر ضمن الخصوم المتداولة في الميزانية، وقد سبق لنا أن تكلمنا عن كيفية تحقيق هذه القروض.

وقد تقترض الشركة لآجال طويلة عن طريق بعض الهيئات المتخصصة في الإقراض طويل الأجل مثل البنوك الصناعية وصناديق التنمية الصناعية أو العقارية، أو عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول.

وفي حالة الاقتراض من إحدى الهيئات المتخصصة كالبنوك الصناعية أو صناديق التنمية الصناعية فليس هناك مشكلة في تحقيق القرض. فيجب في هذه الحالة الاطلاع على عقد القرض ومعرفة شروطه، وإن كان هناك ضمان عقاري أو رهن على بعض أصول الشركة لصالح المقرض، فيتأكد المقرض عادة من اتباع الشروط القانونية اللازمة لحفظ حقه، كما يجب عليه التأكد من أن قيمة الأملاك المرهونة تغطي مبلغ القرض، ويجب التأمين على الأملاك المرهونة ضد الحريق حتى لا يتعرض الضمان للخطر. ويراجع تسلم مبلغ القرض في سجلات المقبوضات النقدية وفي كشف حساب البنك. ويجب مراجعة الفوائد المدفوعة مع يومية المدفوعات النقدية وكشف حساب البنك، كما يجب فحص حساب الفوائد للتأكد من تحميل السنة المالية بما يخصها من فوائد وإظهار أي فائدة مستحقة ضمن المصروفات المستحقة مع مجموعة الخصوم المتداولة بالميزانية. ويجب الحصول على مصادقة من المقرض بمبلغ القرض وأي فوائد مستحقة في نهاية السنة المالية ومقارنة الرد مع سجلات العميل وأوراق المراجعة. فإن لم يحدث تغيير في مبلغ القرض خلال السنة المالية فإن أهم إجراءات مراجعة القرض هي خطاب

المصادقة الذي يرسل إلى المقرض، وعند إرسال خطاب المصادقة قد يطلب من المقرض إبداء رأيه في مدى تنفيذ الشركة المقترضة لشروط عقد القرض.

أما بالنسبة للسندات فيجب الاطلاع على عقد التأسيس ونظام الشركة لمعرفة سلطة الشركة في عقد القروض. ويجب الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بإصدار السندات وشروط الإصدار. وفي هذا الصدد تنص أنظمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومصر على أنه لا يجوز إصدار سندات إلا بقرار من الجمعية العمومية وبعد أداء رأس المال بأسره. ولا يجوز إصدار سندات قابلة للتداول بقيمة تزيد على رأس المال المدفوع والموجود بحسب آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية وذلك باستثناء الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري، وبنك التنمية الصناعي، وإذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام وجب أن يتم ذلك عن طريق أحـد البنوك المعتمدة المرخص لها بتلقي الاكتتابات وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات بنشرة تشتمل على جميع البيانات المقررة.

ويجب الاطلاع على نسخة من السندات (صك القرض) وفحص شروط القرض بعناية بواسطة المراجع. ويجب تلخيص جميع الحقائق المهمة ووضعها في الملف الدائم لعملية المراجعة. ونورد فيما يلي بعض الأمور المهمة التي قد يحتوي عليها صك القرض والتي لكثير منها تأثير مباشر على القوائم المالية:

١ ـ قيمة السندات وعددها.
٢ ـ معدل الفائدة وتاريخ استحقاقها.
٣ ـ تاريخ الاستحقاق.
٤ ـ نوع الموجودات الضامنة لها (إن وجدت).
٥ ـ تاريخ وسعر سداد السندات، إذا كان من حق الشركة سداد السندات قبل تاريخ استحقاقها.
٦ ـ اسم البنك أو أمين الاستثمار المكلف بتمثيل حملة السندات.
٧ ـ احتمالات وجود قيود على استخدام مبلغ القرض.

٨ ـ أي التزامات تتعلق بالأصول المرهونة مثل التأمين عليها في حدود حد أدنى ينص عليه، والقيام بالصيانة والإصلاحات الضرورية لها.

٩ ـ القيود المفروضة على توزيع أرباح على مساهمي الشركة (وهذه القيود تنص عادة على عدم توزيع أرباح على المساهمين إلا إذا زاد صافي الربح عن مبلغ معين في كل سنة من السنين وفي حدود هذه الزيادة. وقد ينص على عدم توزيع أرباح على المساهمين إلا في حالة زيادة رأس المال العامل أو معدل السيولة الجاري عن رقم معين).

١٠ ـ قابلية السندات للتحويل إلى أسهم والشروط الخاصة بذلك.

١١ ـ الأحكام الخاصة بسداد السندات (مثل تكوين احتياطي لسداد السندات يستثمر استثمارًا خاصًا بمبلغ معين أو استخدام مبلغ معين سنويًا لشراء جزء من سندات الشركة عن طريق السوق المفتوحة).

١٢ ـ اسم أمين الاستثمار (ممثل حملة السندات) الذي يدفع له القسط السنوي الذي تحتجزه الشركة لتكوين احتياطي لسداد السندات.

١٣ ـ القيود المفروضة على حق الشركة في الاقتراض مرة أخرى ما دامت السندات الحالية قائمة.

ويجب على المراجع التأكد من تنفيذ جميع هذه الشروط. وفي حالة مخالفتها يجب إخطار كل من العميل وممثل حملة السندات بذلك ويجب الإفصاح عن ذلك بطريقة مناسبة في القوائم المالية.

فإذا كانت السندات قد أصدرت خلال السنة المالية وجب على المراجع الاطلاع على نشرة الاكتتاب ومراجعة النقدية المحصلة مع سجلات المقبوضات النقدية وكشف حساب البنك. وتراجع مصاريف إصدار السندات بالاطلاع على الكشوف الخاصة بأتعاب المحامين والمحاسبين ومصاريف طبع السندات وعمولات البنك وخلافه المتعلقة بعملية إصدار السندات.

وبالنسبة لفائدة السندات فإذا كانت السندات قد أصدرت بقيمتها الإسمية وكانت تواريخ استحقاق الفوائد تتفق مع السنة المالية للشركة، فإن احتساب الفائدة التي تخص السنة المالية يكون من الأمور اليسيرة، وتحتسب الفائدة في هذه الحالة بضرب القيمة الإسمية للسندات المصدرة في معدل الفائدة عن المدة. ولكن مثل هذا الموقف المبسط من النادر حدوثه في الحياة العملية. فمصروف الفوائد الذي يخص السنة المالية لا يشتمل عادة على الفوائد المدفوعة والمستحقة فقط وإنما أيضًا على نصيب السنة المالية من خصم إصدار السندات أو من علاوة إصدارها ومن مصاريف إصدار السندات أيضًا. وقد يدخل في ذلك أيضًا أتعاب أمين الاستثمار المكلف بحماية حقوق حملة السندات.

ويجب مراجعة الفوائد المدفوعة خلال المدة مع سجلات المدفوعات النقدية وكشف حساب البنك، وقد يطلب من البنك فتح حساب خاص لسداد كوبونات الفائدة المستحقة، وفي هذه الحالة تراجع الفوائد المدفوعة من هذا الحساب مع الكوبونات الملغاة التي قدمت إلى البنك للدفع. ويجب في هذه الحالة إظهار الكوبونات التي لم يطالب بها أصحابها ضمن الخصوم المتداولة بالميزانية.

وتقوم الشركات الكبيرة في أوروبا وأمريكا وغيرها من البلاد التي تصدر فيها سندات على نطاق واسع باستخدام خدمات أحد البنوك الكبيرة ليقوم بوظيفة أمين trus-tee استثمار يمثل مصالح حملة السندات. ويقوم البنك المعين للقيام بهذه الوظيفة في هذه الحالة بجميع الأعمال التي كان يجب على الشركة المصدرة للسندات القيام بها. ومن أمثلة هذه الأعمال الاحتفاظ بسجل لحملة السندات بأسمائهم وعناوينهم وإصدار شهادات السندات الجديدة وإلغاء شهادات السندات القديمة في حالة انتقال ملكية السندات من شخص إلى آخر، وسداد كوبونات فوائد السندات في مواعيد استحقاقها (بعد استلام شيك من الشركة المصدرة بقيمة الكوبون المستحق)، كما يقوم بسداد السندات نفسها في ميعاد استحقاقها. وبالجملة فإن تكليف أحد البنوك بتمثيل مصالح حملة السندات يحل جميع مشكلات الرقابة الداخلية المتعلقة بإصدار السندات ويريح

الشركة المصدرة من القيام بكثير من الأعمال المتصلة بالسندات التي سبقت الإشارة إليها.

فإذا كانت الشركة تنتفع بخدمات أحد أمناء الاستثمار لتمثيل مصالح حملة السندات فإن كوبونات الفوائد يتم سدادها عن طريقه. وفي هذه الحالة يجب على المراجع الحصول على مصادقة مباشرة من الأمين المختص بالعمليات التي حدثت خلال المدة محل الفحص.

ويجب مراجعة المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات أو علاوة إصدارها ومصاريف إصدار السندات. فيجب توزيع هذه المبالغ على السنوات المالية التي ستستفيد من القرض وترحيل ما يخص السنة المالية منها إلى حساب فائدة السندات. وتظهر مصروفات إصدار السندات التي لم يتم استهلاكها (أي التي تخص السنوات المقبلة) ضمن مجموعة الأصول الأخرى في الميزانية. أما بالنسبة لعلاوة إصدار السندات التي تخص السنوات المقبلة فتظهر مضافة إلى القيمة الإسمية للسندات في جانب الخصوم بالميزانية، وعلى العكس من ذلك يطرح خصم إصدار السندات الذي يخص سنوات مقبلة من القيمة الإسمية لقرض السندات في جانب الخصوم بالميزانية. وهذه المعالجة تحظى بموافقة هيئة المبادىء المحاسبية في أمريكا. [٣]

وبالنسبة للمصادقة التي يحصل عليها المراجع من أمين الاستثمار المختص بتمثيل حملة السندات فإن هذه المصادقة يجب أن تشتمل على وصف دقيق لجميع عمليات السندات التي حدثت خلال المدة. فيجب أن يشتمل الرد على المصادقة على بيان دقيق بالسندات المصدرة وتاريخ استحقاقها ومعدل الفائدة، والسندات التي تم سدادها خلال السنة المالية أو اشتريت من السوق، والسندات التي تم تحويلها إلى أسهم خلال السنة، والسندات المستحقة في تاريخ الميزانية، والعمليات الخاصة باحتياطي سداد السندات المستمر. وقد يطلب من أمين الاستثمار أيضًا المصادقة على أتعابه التي دفعت خلال السنة وأي رصيد مستحق في نهاية السنة المالية.

---

(٣) APB Opinion No. 21.

الفصل السادس عشر

حقوق أصحاب المشروع
Owners Equity

● تحقيق رأس المال ● حقوق أصحاب المشروع في الشركات الأمريكية ● تحقيق حسابات قائمة الدخل الأخرى ● مبدأ الحيطة والحذر عند قياس الدخل ● الإيرادات ● علاقة الإيرادات بحسابات الميزانية ● المصروفات ● علاقة المصروفات بحسابات الميزانية ● الموازنة التخطيطية كأداة مهمة للرقابة على التكاليف والمصروفات ● المرتبات والأجور ● برنامج مراجعة المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع

تتكون حقوق أصحاب المشروع من البنود الرئيسة التالية:

● رأس المال.
● الاحتياطيات.
● الأرباح غير الموزعة.

تحقيق رأس المال

يقتضي تحقيق رأس المال التفرقة بين المشروع الفردي وشركات الأشخاص وشركات المساهمة، ولذلك تختلف إجراءات المراجعة في كل حالة من هذه الحالات الثلاث كما يلي:

١ ـ رأس المال في المشروع الفردي

لا يتمتع المشروع الفردي من الناحية القانونية بالشخصية المعنوية المستقلة التي يضفيها القانون على الشركات. فالتاجر الفرد مسئول عن جميع تعهدات والتزامات المشروع سواء في أمواله الخاصة أو في الأموال المتعلقة بتجارته. فجميع التزامات المشروع تعتبر التزامات شخصية على التاجر وجميع أمواله الخاصة تعتبر ضامنة للوفاء بديونه التجارية. وعلى الرغم من عدم تمتع المشروع الفردي بالشخصية القانونية المستقلة فإن المحاسبة تعتبر أن المشروع الفردي له شخصية وكيان مستقل عن صاحبه، وتمسك سجلات ودفاتر تقيد فيها عمليات المشروع بهذه الصفة بحيث يمكن من هذه السجلات استخراج نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي في نهاية كل فترة مالية.

وحساب رأس المال في المشروع الفردي يمثل المبالغ التي خصصها صاحب المشروع من أمواله للاستثمار داخل مشروعه. فإذا تم تقديم رأس المال في صورة حصة نقدية أمكن تحقيق ذلك بالرجوع إلى دفتر النقدية وإلى كشف حساب البنك. أما إن تم تقديم رأس المال في شكل أصول مختلفة ففي هذه الحالة يتعين تقويم هذه الأصول تقويمًا سليمًا حسب الأسعار الجارية في السوق لمثل هذه الأصول ويجب على المراجع الاقتناع بأن المبالغ التي ظهرت بها هذه الأصول في الدفاتر تمثل قيمة معقولة لهذه الأصول. وفي بعض الأحيان قد يمارس التاجر نشاطه لفترة من الزمن بدون وجود دفاتر محاسبية منتظمة بالمعنى المفهوم ثم يلجأ إلى أحد المحاسبين لوضع نظام محاسبي لمشروعه. وفي هذه الأحوال يتعين تقدير أصول والتزامات المشروع في تاريخ معين، ويعتبر رأس المال هو الفرق بين أصول وخصوم المشروع أو ما يعبر عنه «بصافي الأصول» في ذلك التاريخ. وهذه العملية يجب أن تتم بكل دقة فيجب حصر جميع الأصول الخاصة بالمشروع وتقديرها تقديرًا سليمًا، كذلك يجب حصر جميع الالتزامات المستحقة على المشروع في ذلك التاريخ حتى يمكن الوصول إلى تقدير سليم لرأس المال.

٢ ـ رأس المال في شركات الأشخاص

تتكون شركات الأشخاص من عدد من الشركاء يساهم كل منهم في المشروع بتقديم حصة من مال (نقدي أو عيني) أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن المشروع

من ربح أو خسارة. ويجب أن يتضمن عقد الشركة بيان رأس المال وحصة كل شريك فيه وكيفية سداد هذه الحصة... إلخ. ويشترط القانون لتكوين هذه الشركات ضرورة شهر ملخص عقد الشركة أو أي تعديل يطرأ على أحد البيانات التي يتضمنها هذا العقد. ونظرًا لأن ترحيل أرباح الشركاء ومسحوباتهم إلخ إلى حسابات رؤوس أموال الشركاء يترتب عليه تعديل في رأس المال مما يستتبع بالضرورة شهر هذا التعديل بالطرق القانونية المقررة لذلك يتم إثبات هذه المبالغ في حسابات خاصة يطلق عليها اسم «الحسابات الجارية للشركاء» أو «الحسابات الشخصية» وبذلك تبقى حسابات رأس المال ثابتة إلا إذا تم تعديل في عقد الشركة بانضمام شريك أو انفصال شريك.

ولتحقيق رأس المال في شركات الأشخاص يجب على المراجع الاطلاع على عقد الشركة لمعرفة حصة كل شريك في رأس المال وكيفية سداد هذه الحصص. فإذا كانت هذه الحصص نقدية وجب مراجعة المبالغ المقبوضة مع دفتر النقدية وكشف حساب البنك. وفي حالة الحصص العينية يجب التأكد من استيفاء الشروط القانونية الخاصة بنقل ملكية هذه الحصص إلى الشركة.

٣ ـ رأس المال في شركات المساهمة

وفي هذا النوع من الشركات يقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول. والخطوة الأولى في إصدار الأسهم تتم عادة بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم الشركة عن طريق نشرة اكتتاب تصدرها الشركة لهذا الغرض. والاكتتاب في أسهم الشركة يجب أن يتم عن طريق أحد البنوك المعتمدة المرخص لها بتلقي الاكتتاب بقرار من وزير التجارة. ويتم الاكتتاب عادة عن طريق ملء بيانات استمارة خاصة تسمى «طلب اكتتاب» تقدم إلى بنك الشركة مع النقدية اللازمة عن الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها. وتحال هذه الطلبات إلى الشركة للبت فيها فيجتمع مجلس الإدارة في جلسة خاصة لهذا الغرض وبعد قبول هذه الطلبات يرسل إلى كل مساهم «خطاب تخصيص» عن الأسهم التي خصصت له. فإذا تم الاكتتاب في أكثر من الأسهم المعروضة فإن الشركة تحجز عادة المبالغ المدفوعة بالزيادة لتخصم من الأقساط التالية.

ولمراجعة إصدار الأسهم النقدية يلزم اتباع الإجراءات الآتية:

١ ـ مراجعة طلبات الاكتتاب مع قوائم (أو دفتر) الاكتتاب والتخصيص.

٢ ـ مراجعة عدد الأسهم التي خصصت لكل مساهم والمبالغ المستحقة الدفع عنها من قوائم الاكتتاب والتخصيص إلى سجل المساهمين.

٣ ـ مراجعة النقدية المحصلة عن قسطي الاكتتاب والتخصيص مع دفتر النقدية وكشف حساب البنك ومع قوائم الاكتتاب والتخصيص. ويجب تحقيق الترحيلات بالتفصيل من دفتر النقدية إلى حسابات المساهمين بسجل المساهمين. ويراجع مجموع هذه المبالغ مع حساب قسطي الاكتتاب والتخصيص بدفتر الأستاذ العام.

٤ ـ في حالة عدم قبول بعض طلبات الاكتتاب تراجع النقدية المعادة إلى المكتتبين الذين رفضت طلباتهم مع دفتر النقدية وكشف حساب البنك ومع قوائم الاكتتاب والتخصيص.

٥ ـ مراجعة دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة للتأكد من موافقة المجلس على تخصيص أسهم الشركة.

٦ ـ تتبع الإجراءات السابقة نفسها بالنسبة لكل قسط من الأقساط التالية.

٧ ـ التأكد من أن الأسهم المصدرة في حدود رأس المال المصرح به في عقد الشركة وفي نظامها.

٨ ـ مراجعة قيود اليومية الخاصة بإصدار الأسهم ومراجعة ترحيل هذه القيود إلى الأستاذ العام.

٩ ـ مراجعة أرصدة حسابات المساهمين بسجل المساهمين والتأكد من أن مجموع هذه الأرصدة يساوي حساب رأس مال الأسهم بدفتر الأستاذ العام. كذلك يجب مطابقة المبالغ النقدية المتأخرة على المساهمين بحساباتهم في سجل المساهمين مع الأرصدة المدينة لحساب قسطي الاكتتاب والتخصيص وحسابات الأقساط الأخرى التالية.

١٠ ـ التأكد من أن رأس مال الشركة قد تم الاكتتاب فيه كاملاً وأن كل مكتتب قد قام بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التي اكتتب فيها.

١١ ـ أما فيما يتعلق بزيادة رأس المال فيجب على المراجع الاطلاع على قرار الجمعية العمومية غير العادية في هذا الشأن. وفي حالة إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار فيجب التأكد من ترحيل هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني للشركة ويتبع في مراجعة إصدار هذه الأسهم الإجراءات نفسها التي سبق ذكرها.

أما بالنسبة للأسهم العينية فينص نظام الشركات على أنه إذا دخل في تكوين الشركة المساهمة حصص عينية عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة أن يطلبوا من وزير التجارة تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة تقدير هذه الحصص. ويجب على المراجع التأكد من صحة اتباع الإجراءات القانونية في هذا الشأن.

وأخيراً يجب على المراجع التأكد من ظهور البيانات المتعلقة برأس المال في الميزانية من وجوب إظهار رأس المال الإسمي والمصرح به ورأس المال المصدر والمكتتب فيه ومجموع المبالغ التي لم تسدد وصافي رأس المال المدفوع. وإذا كانت أسهم الشركة من عدة أنواع وجب إظهار مركز كل نوع منها على حدة للوصول إلى جملة رأس المال المدفوع.

حقوق أصحاب المشروع في الشركات الأمريكية

تظهر حقوق صاحب المشروع الفردي في الميزانية كرقم واحد. وكذلك الحال في شركات الأشخاص (ولو أنه قد تحدث تفرقة بين حساب رأس المال والحسابات الجارية للشركاء) تظهر حقوق الشركاء في الميزانية دون محاولة للتفرقة بين رأس المال وبين الأرباح المتجمعة المحتجزة في المشروع. أما في ميزانية إحدى الشركات المساهمة في أمريكا فإن أحد الأهداف الرئيسة للتقرير عن حقوق أصحاب المشروع هو التفرقة بوضوح بين رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة.

والسبب في هذه التفرقة أن الأرباح المتجمعة هي المصدر الوحيد للكوبونات التي توزع على المساهمين. وهذه النظرة تعكس سياسة جميع شركات المساهمة والرغبة في استمرار وجود الشركة، كما تعكس في الوقت نفسه اعتبارات قانونية. وبناء على ذلك يفرق المحاسبون بين رأس المال المدفوع (Paid-in-capital) والأرباح المحتجزة (Retained earnings) وهذه التفرقة أيضًا مرغوب فيها لأن المساهمين ملاك غائبون لا يشاركون بصفة مباشرة في الإدارة. فهم قد يعتبرون الإدارة الفعلية للشركة كأمين مسئول عن الاحتفاظ برأس المال المدفوع، ويحكمون على كفاءة إدارة الشركة إلى حد ما بمقدار الأرباح التي جمعتها الشركة. [١]

ولذلك فمن وجهة نظر نظرية المحاسبة، من الضروري التفرقة بين رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة وأي تقسيم آخر لحقوق أصحاب المشروع ينبني على اعتبارات قانونية لا على اعتبارات محاسبية. فالمشرع لقوانين الشركات المساهمة حاول حماية الدائنين بخلق ما يسمى رأس المال القانوني (Legal capital) وهو جزء من حقوق أصحاب المشروع لا يجوز سحبه. واعترافًا بهذه الاعتبارات القانونية، فقد يقوم المحاسبون عادة بعمل تقسيم آخر لحقوق أصحاب المشروع بإعادة تقسيم رأس المال المدفوع بين رأس المال القانوني (رأس مال الأسهم) ورأس المال المدفوع الذي يزيد على القيمة الإسمية أو القيمة المقررة لرأس مال الأسهم (ويسمى رأس المال المدفوع الإضافي). [٢] وفي بعض الولايات لا يجوز سحب رأس المال القانوني، ولكن ليس هناك ما يمنع من استخدام رأس المال المدفوع الإضافي من الناحية القانونية في توزيع كوبونات على المساهمين بشرط إعلام المساهمين بمصدر هذه الكوبونات. وفي بعض الولايات القليلة يجوز دون إعلام المساهمين دفع كوبونات من رأس المال المدفوع نفسه. وفي بعض الولايات يمكن إعلان توزيع كوبونات على المساهمين حتى في حالة حدوث خسائر، ولكن سياسة معظم شركات المساهمة تخالف ذلك، ولا تعلن كوبونات إلا من الأرباح المحتجزة فيما عدا حالات قليلة نادرة.

(١) Mosich and Larsen, *Intermediate Accounting*, 5th ed. (New York: McGraw-Hill Book Co., 1982), p. 651.

(٢) علاوة إصدار الأسهم في التشريع الإنجليزي والتشريعات العربية.

مكونات حقوق أصحاب المشروع

تتكون مكونات حقوق أصحاب المشروع عادة في ميزانيات الشركات الأمريكية من الآتي:

١ ـ رأس مال الأسهم (رأس المال القانوني).
٢ ـ رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو القيمة المقررة.
٣ ـ الأرباح المحتجزة (أو العجز).

وقد يكون هناك مجموع فرعي في بعض الميزانيات يطلق عليه «مجموع رأس المال المدفوع» ليشمل رأس مال الأسهم ورأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية. أما بالنسبة لموضوع الأرباح الرأسمالية التي قد تنشأ عن إعادة تقدير الأصول ويطلق عليها في أمريكا Appraisal capital فهذا الموضوع ليس له أهمية عملية كبيرة في أمريكا لأن الشركات الأمريكية تتمسك عادة بمبدأ التكلفة عند تقويم أصولها. فإذا حدث في بعض الحالات إعادة تقدير لأصول الشركة ونشأ عن ذلك زيادة في قيمة هذه الأصول فإن هذه الزيادة تظهر ضمن حقوق أصحاب المشروع كمفردة مستقلة وتسمى بتسمية مناسبة مثل «الزيادة غير المحققة من إعادة تقدير الأصول» أو رأس المال الناشىء من إعادة التقدير Appraisal capital.

رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الاسمية أو القيمة المقررة للسهم

رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو القيمة المقررة يأتي بصفة أساسية من المصادر الآتية:

١ ـ النقدية المحصلة بالزيادة نتيجة لزيادة سعر الإصدار عن القيمة الإسمية أو القيمة المقررة للسهم.
٢ ـ الزيادة الناشئة من تحويل السندات أو الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية في حالة وجود هذا الحق للسندات أو الأسهم الممتازة.
٣ ـ قد تشتري الشركة أسهمها من السوق وتحتفظ بها دون أن تلغيها بنية إعادة إصدارها ويطلق على هذه الأسهم اسم Treasury stock فإذا أعيد إصدار

هذه الأسهم بسعر يزيد على تكلفتها فإن الزيادة تحول إلى رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو المقررة للسهم.

٤ - تخفيض القيمة الإسمية أو القيمة المقررة للسهم.

٥ - الأصول الممنوحة دون مقابل إلى الشركة من المساهمين أو الحكومة.

ولو أنه من الجائز جمع جميع هذه المصادر في الميزانية في رقم واحد يطلق عليه «رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الإسمية أو المقررة للسهم» إلا أنه يجب أن يفتح حساب مستقل لكل مصدر من هذه المصادر في دفتر الأستاذ حتى يمكن تنفيذ المبدأ الذي يقضي بتقسيم حقوق أصحاب المشروع إلى مصادرها الأصلية. وإذا تم توزيع كوبونات على المساهمين من رأس المال المدفوع فإن إدارة الشركة يجب أن تخطر المساهمين بأن التوزيع هو رد لرأس المال وليس توزيعًا للأرباح.

ولا يجوز أن تجعل حسابات رأس المال المدفوع مدينة بأي خسائر ناتجة عن أعمال الشركة العادية أو بأي خسائر استثنائية. فلا يجوز مثلاً أن تجعل حسابات رأس المال المدفوع مدينة بالخسائر التي تنشأ من التخلص من حساب شهرة المحل من الدفاتر، أو بالخسائر الناشئة من الأصول الثابتة التي فقدت قيمتها بالتقادم أو التلف السريع المفاجىء، أو بخصم إصدار السندات.

فالمعالجات السابقة جميعها غير صحيحة لأن رأس المال المدفوع استخدم في تغطية خسائر كان يجب إظهارها في قائمة الدخل خصمًا من الإيراد. فإذا جعل رأس المال المدفوع مدينًا بهذه الخسائر فإنه تحدث مغالاة في صافي الدخل والأرباح المحتجزة.

الأرباح المحتجزة Retained Earnings

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح الصافية المتجمعة ناقصًا المبالغ الموزعة على المساهمين والمبالغ المحولة إلى حساب رأس المال المدفوع في حالة استخدام الربح في توزيع أسهم مجانية على المساهمين. ويلاحظ أن الأرباح أو الخسائر غير العادية تظهر

في قائمة الدخل. كذلك تظهر في قائمة الدخل أية تسويات ناشئة عن أي تغيير في مبادىء المحاسبة. وتطلق كلمة «عجز Defecit» علي أي رصيد مدين في حساب الأرباح المحتجزة.

تخصيص الأرباح المحتجزة أو توزيعها Appropriations of Retained Earnings

لا يحتاج مجلس إدارة الشركة لاتخاذ أي إجراء إذا أراد الاحتفاظ بالأرباح الناشئة عن العمليات داخل المشروع. فكل ما هو مطلوب هو إجراء يمكن القول بأنه إجراء سلبي ألا وهو عدم إعلان توزيع كوبونات على المساهمين.

ولكن على الرغم مما تقدم فإن كثيراً من رجال الأعمال والمحاسبين يعتقدون بوجود فائدة من تخصيص الأرباح المحتجزة لأغراض محددة. وعملية تخصيص الأرباح المحتجزة لغرض معين تعتبر سياسة تتطلب موافقة مجلس الإدارة. فقد يضع مجلس الإدارة قيودًا على جزء من الأرباح المحتجزة (أو يقوم بتوزيعها) بترحيلها إلى حساب آخر مستقل (وقد يطلق على هذه الحسابات اسم الاحتياطيات Reserves). ولا تعترض هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) (٣) على هذه التوزيعات أو التخصيصات للأرباح المحتجزة بشرط أن تظهر ضمن حقوق أصحاب المشروع في الميزانية ويتم تمييزها بوضوح على أنها تخصيصات أو توزيعات للأرباح المحتجزة. ولا يجوز في رأي الهيئة تحميل أحد هذه الحسابات (حسابات التوزيعات) بأي عنصر من عناصر التكلفة أو بأي خسائر، كما لا يجوز تحويل أي جزء من هذه الحسابات إلى قائمة الدخل.

فليس هناك ما يمنع من وضع قيود على جزء من الأرباح المحتجزة ومنع توزيعها ككوبون على المساهمين لأسباب عديدة قد يكون بعضها قانونيًا، أو تعاقديًا، أو كسياسة حكيمة قد يراها مجلس الإدارة. إلا أن القاعدة العامة المتبعة في معظم الشركات الأمريكية هو إظهار هذه القيود في شكل ملحوظة على القوائم المالية بدلاً من تخصيص أو توزيع الأرباح المحتجزة وترحيلها إلى حساب مستقل.

---

(٣) FASB, Statement No. 5, "Accounting for Contingencies".

ومن أمثلة الأسباب التي تدعو إلى توزيع الأرباح المحتجزة أو تخصيصها ما يلي:

أسباب قانونية

تمنع بعض الولايات الشركة المساهمة من شراء أسهمها في السوق وإعادة إصدارها بعد ذلك (وهي الأسهم التي تسمى Treasury stock) إلا إذا احتفظت الشركة بجزء من أرباحها القابلة للتوزيع ومنعت توزيعها في شكل كوبون على المساهمين. وهذا الموقف مماثل لموقف قانون الشركات الإنجليزي الذي يمنع الشركة من شراء أسهمها من السوق باعتبار أن ذلك يعتبر في حقيقته تخفيضًا لرأس المال. إلا أن القانون الإنجليزي يسمح للشركات المساهمة بإصدار أسهم ممتازة قابلة للرد وعند رد هذه الأسهم يشترط تحويل مبلغ من الأرباح القابلة للتوزيع إلى احتياطي يسمى احتياطي سداد رأس المال.

أسباب تعاقدية

قد يحتوي عقد قرض السندات على نص يجبر الشركة على تحويل مبلغ معين من الأرباح سنويًا خلال مدة القرض لتكوين احتياطي قد يستثمر استثمارًا خاصًا وهو الاحتياطي المعروف باسم احتياطي سداد السندات.

وجود خسائر منتظرة أو محتملة

تقوم الكثير من الشركات الأمريكية بتخصيص جزء من الأرباح المحتجزة ومنع توزيعها لمقابلة طوارىء عامة مستقبلة مثل النقص المتوقع في أسعار المخزون في المستقبل، أو لمقابلة خسائر قد تنتج عن قضايا معلقة، أو نتيجة لإخلال الشركة بأحد العقود، أو لمقابلة ضرائب إضافية قد تفرض على الشركة لعدم التوصل إلى محاسبة نهائية بين الشركة ومصلحة الضرائب. وقد سبق لنا أن بينا موقف الهيئات المحاسبية الأمريكي بشأن الخسائر المحتملة. فإذا كانت الخسارة منتظرة ويمكن تقديرها بطريقة معقولة اعتبرت عنصر تكلفة ويكون مخصصًا لمقابلة هذه الخسائر ومكان هذا المخصص قائمة الدخل وليس حساب الأرباح المحتجزة.

حماية رأس المال العامل

قد يرى مجلس الإدارة تخصيص جزء من الأرباح وعدم توزيعها لأنه من المرغوب فيه الاحتفاظ بمعدل عال للسيولة الجارية. ومن الأمثلة الأخرى التي تلجأ فيها الشركات إلى إجراء هذه التوزيعات تمويل برنامج للتوسعات الرأسمالية مثل شراء آلات ومعدات جديدة أو التوسع في مباني الشركة. ويتم تمويل هذه التوسعات عن طريق منع توزيع جزء من الأرباح على المساهمين، فالجزء الذي تم توزيعه من حساب الأرباح المحتجزة لهذا الغرض يعتبر في نظر مجلس الإدارة غير قابل للتوزيع في شكل كوبون على المساهمين.

وقد تقوم بعض الشركات بإجراء توزيعات لطوارىء عامة أو لأغراض غير محددة. وحقيقة الموقف هنا أن الشركة ترغب في تخفيض الأرباح القابلة للتوزيع دون أن تعلم المساهمين بالسبب. ولا تشجع هيئة معايير المحاسبة المالية إجراء أي توزيعات عامة أو لأغراض غير محددة.(٤)

تحقيق حسابات قائمة الدخل الأخرى

تحظى قائمة الدخل في الوقت الحاضر باهتمام أكبر من الإدارة، والمساهمين، والدائنين، والمستثمرين، والموظفين عن الميزانية. فمستوى أرباح الشركات يعتبر من العوامل المهمة في تحديد المفاوضات على الأجور مع نقابات العمال، ومعدلات الضرائب والإعانات الحكومية، وأنظمة الرقابة السعرية، وسياسة الحكومة المالية بصفة عامة. ويجب أن نتذكر أن وظيفة المراجع هي إضفاء الثقة على القوائم المالية. وهذا معناه أن المراجع يعطي نوعًا من التأكيد لجميع مستخدمي القوائم المالية أن رقم الأرباح الصافية السنوي قد تم تحديده وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، وبطريقة غير منحازة، وعلى الأسس نفسها التي استخدمت في العام الماضي. وقد نشأت المراجعة في الماضي عندما كان معظم الائتمان قصير الأجل وكانت حالة المدين المالية من وجهة نظر

---

(٤) Keiso and Weygandt, *Intermediate Acounting*, 2nd ed. (New York: John Wiley & Sons, 1977).

الدائنين تقاس بأصوله وخصومه. ولذلك فإن عمليات المراجعة الأولى كانت تنصب عادة على تحقيق الميزانية، ولم تحظ قائمة الدخل باهتمام كبير من المراجعين إلا بالقدر الذي يؤكد للمراجع أنها لم تؤثر على دلالة الميزانية على المركز المالي للمشروع. ومع زيادة الاهتمام بقائمة الدخل بدأ المراجعون في الاهتمام بقياس الدخل بل إن معظم المحاسبين الآن يتفقون على أن قياس الدخل هو أهم وظائف المحاسبة. ومع ذلك فإن معظم المراجعين إلى الآن ينظمون عملية المراجعة حول بنود الميزانية، ويستكملون إجراءات فحص بنود الميزانية بإجراءات أخرى تهدف إلى تحقيق حسابات قائمة الدخل المرتبطة بها. وما زال الاتجاه نفسه هو المتبع في معظم كتب المراجعة الأمريكية إلى الآن، وربما يرجع السبب في ذلك إلى الاعتبارات الآتية:

١ - تحقيق جميع أرقام الميزانية في بداية السنة المالية ونهايتها مع تحقيق التغيرات التي حدثت في حقوق أصحاب المشروع خلال المدة يعتبر تحقيقًا لصافي الدخل بطريقة تلقائية إذ أن صافي الدخل هو عبارة عن الفرق بين حقوق أصحاب المشروع في بداية العام ونهايته. وليس معنى ما تقدم أن تحقيق رقم صافي الربح هو كل ما هو مطلوب من المراجع بشأن قائمة الدخل، إلا أن رقم صافي الدخل هو أهم رقم تظهره قائمة الدخل ويلخص جميع الأرقام الأخرى، فإذا اطمأن المراجع إليه فقد قطع شوطًا كبيراً في عمله.

٢ - جزء كبير من حسابات قائمة الدخل يتم تحقيقها بالكامل عند تحقيق حسابات الميزانية المتعلقة بها. ومن أمثلة ذلك الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها فهي ترتبط بتحقيق بند المدينين. ويرتبط مصروف الاستهلاك والربح أو الخسارة الناشئة عن بيع أصول بتحقيق الأصول الثابتة. كذلك يرتبط مصروف الفوائد بتحقيق القروض. كذلك فإن عمل المراجع بشأن تحقيق المخزون وبصفة خاصة إجراءات الفصل بين عمليات المخزون الخاصة بالسنة الحالية والسنة التالية يعتبر خطوة كبرى في تحقيق أرقام قائمة الدخل الخاصة بالمبيعات وتكلفة المبيعات. فجزء كبير مما تناولناه في الأبواب السابقة (الخاصة بتحقيق بنود الميزانية) يدور أيضًا حول حسابات قائمة الدخل المرتبطة بهذه البنود بالرغم من أن تسلسل الموضوعات يتبع بنود الميزانية.

٣ ـ يحتاج كل نوع من حسابات الميزانية إلى باب مستقل لأن مشكلات التقويم وأهداف المراجعة وإجراءاتها تختلف اختلافًا كبيرًا. أما بالنسبة لبنود الإيرادات والمصروفات فإنها تتشابه في طبيعتها، ولذلك فإن إجراءات وأهداف المراجعة لا تختلف عند فحص بنود كل مجموعة من المجموعتين.

وتختلف طريقة فحص حسابات قائمة الدخل اختلافًا كبيرًا عن فحص بنود الميزانية. وترجع أسباب الاختلاف بصفة رئيسة إلى أن حسابات الميزانية الأساسية مثل النقدية والمدينين والمخزون والدائنين تتجمع عملياتها التي حدثت خلال السنة، وتتركز في رقم واحد نهائي يمكن تحقيقه بالرجوع إلى البيانات الخاصة به. أما بالنسبة للمبيعات والمصروفات فإن أرصدة هذه الحسابات تمثل مجموع العمليات التي حدثت خلال السنة، ولا يستطيع المراجع من الناحية العملية أن يبذل الوقت والجهد الكافيين لتحقيق قدر كاف من هذه العمليات بحيث يقنعه بصحة مجموع العمليات الخاصة بالسنة المالية.

وبدلاً من الفحص التفصيلي لهذه العمليات يعتمد المراجع اعتمادًا كبيرًا على فحص أنظمة الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات اللازمة التي تقنعه بأن أنظمة الرقابة الداخلية يتم تنفيذها فعلاً كما هي موضوعة (اختبارات مدى تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية) خاصة وأن معظم العمليات التي تحدث هي عمليات روتينية ومتكررة. ومن الوسائل التي يلجأ إليها المراجع أيضًا في هذا الخصوص ما يطلق عليه «المراجعة عن طريق المقارنات» (Audit by comparison) فيجب مقارنة المجاميع الشهرية لحسابات الإيرادات والمصروفات المختلفة مع مثيلتها عن العام الماضي. وقد تظهر هذه المقارنات وجود فروق ناشئة عن بنود غير عادية تستدعي الفحص بعناية. ومقارنة أرقام الموازنات التخطيطية مع الإيرادات والمصروفات الفعلية قد تستدعي من المراجع القيام بتحليلات تفصيلية لهذه البنود لمعرفة السبب. فأي تغيرات جوهرية يجب بحثها بعناية ولفت نظر الإدارة إلى الطرق المختلفة التي يمكن بها تخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات. كما أنه عن طريق مثل هذا التحليل يمكن معرفة الربحية النسبية أو عدم

ربحية بعض المنتجات، أو المناطق، كما يمكن معرفة التطورات المهمة في اتجاهات المصروفات والإيرادات مما يزيد من أهمية الخدمات الاستشارية التي قد يقدمها المراجع إلى المنشأة.

مبدأ الحيطة والحذر عند قياس الدخل

مبدأ الحيطة والحذر عند تقويم الأصول معناه أنه إذا وجد بديلين معقولين أو أكثر، فإن المحاسب يختار البديل الأقل. وبطبيعة الحال فإن المبادىء التي تستخدم في تقويم الأصول كالمدينين والمخزون لها أثر على قياس الدخل. فالسياسة التقليدية التي تقضي باختيار البديل الأقل إن كانت هناك أكثر من قيمة للأصل، تؤدي في الوقت نفسه إلى تخفيض أرباح السنة المالية الحالية وتخفيض حقوق أصحاب المشروع. كما أن مبدأ الحيطة والحذر أيضا له تأثير مهم على التفرقة بين المصروفات الرأسمالية والإيرادية، فيفضل في حالات الشك أو الحالات الحدية معالجة المصروف على أنه إيرادي يخص المدة الحالية.

ومن ضمن أوجه الحيطة والحذر أيضًا عند قياس الدخل سياسة عدم قيد الإيراد إلا عند تسليم البضاعة (أو أداء الخدمة) المباعة. فعند هذه النقطة يتحقق الإيراد بتسلم نقدية أو بقيد المبلغ على حساب أحد المدينين. وبالنسبة للمصروفات يتطلب مبدأ الحيطة والحذر الاعتراف بجميع المصروفات المتعلقة بإيرادات المدة المحاسبية، حتى وإن كان بعض هذه المصروفات لم تتحدد بعد بدرجة كبيرة من الدقة (كما في حالات أنظمة المعاشات الخاصة وضمان صيانة المنتجات المبيعة أو جودتها).

ويميل معظم المراجعين إلى احترام مبدأ الحيطة والحذر. والسبب في ذلك راجع جزئيًا إلى مسئولية المراجع أمام الغير. فكم من قضايا رفعت على المراجعين من بنوك، ودائنين، ومستثمرين نتيجة للخسائر التي لحقت بهم بسبب فشل المراجعين في اكتشاف الغش الناشىء عن المغالاة في قيم الأصول وفي رقم الأرباح. وبالعكس فإن القوائم المالية التي تقلل من قيم الأصول ورقم الأرباح لم يحدث على الإطلاق اتخاذ إجراءات

قضائية ضد المراجعين الذين وافقوا عليها. وعلى الرغم مما تقدم يجب على مهنة المحاسبة عدم التمادي في الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر حتى لا يؤدي ذلك إلى تقارير مالية مضللة. فلكي تؤدي القوائم المالية المنفعة المرجوة منها يجب أن تظهر هذه القوائم بعدالة (بدلاً من أن تقلل) المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله.

الإيـــــرادات

أهداف المراجع الرئيسة عند فحص الإيرادات هي ما يلي:

١ ـ دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية وبصفة خاصة استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة لقيد الإيرادات. ويترتب على هذا الفحص ثقة المراجع أو عدم ثقته في السجلات المحاسبية.

٢ ـ التأكد من أن أرصدة الحسابات معقولة، وأنه قد تم قيد العمليات وتصنيفها على الأسس نفسها التي استخدمت في السنة السابقة.

٣ ـ التأكد من قيد جميع الإيرادات الخاصة بالمدة المالية، والتأكد من أن جميع الإيرادات التي قيدت قد تم تحققها.

٤ ـ التحقق من صحة التفرقة بين إيرادات التشغيل العادية، والإيرادات الأخرى، والإيرادات غير المتكررة.

٥ ـ معرفة وتفسير الاتجاهات المهمة والتغيرات في قيمة مختلف أنواع الإيرادات.

علاقة الإيرادات بحسابات الميزانية

سبق لنا التعرض لموقف المراجع من فحص المبيعات عند مناقشة موقف المراجع من فحص المدينين. وكما سبق أن ذكرنا أيضًا يرتبط تحقيق معظم حسابات الإيرادات بتحقيق حسابات الأصول أو الخصوم المرتبطة بهذه الإيرادات. وفيما يلي ملخص لبنود الإيرادات التي تم تحقيقها بهذه الطريقة.

بنود قائمة المركز المالي	الإيرادات المرتبطة بها
المدينون	المبيعات
أوراق القبض	الفوائد (إن وجدت)
الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى	الفوائد، الأرباح، أرباح البيع، نصيب الشركة في أرباح الشركة التابعة
المباني والآلات والمعدات إلخ	الإيجار، وأرباح أو خسائر البيع

وتتم المحاسبة على معظم بنود الإيرادات السابقة الذكر على أساس الاستحقاق. ويؤدي استخدام أساس الاستحقاق في قيد الإيرادات إلى تقوية نظام الرقابة الداخلية، لأنه يتطلب اعتبار الإيراد كمدينين وقيده بهذه الصفة عند استحقاقه. ومتى تم قيد المبلغ كمدينين فلابد من متابعة تحصيله. فعلى سبيل المثال إذا قيدت إيرادات الاستثمارات المستحقة (عند إعلان قيمة الكوبون) كمدينين بقيد استحقاق، فعدم تسلم أو قيد الشيك الخاص بالكوبون فيما بعد بدلاً أن يكون محل تساؤل.

الإيرادات المتنوعة

الإيرادات المتنوعة بطبيعتها لابد أن تحظى باهتمام المراجع. فهذا البند عادة يتكون من خليط من البنود الصغيرة القيمة بعضها متكرر والبعض الآخر يتم تحصيله على فترات غير منتظمة. لذلك فإن الكثير من الشركات لا تجرى قيد استحقاق بشأن هذه الإيرادات، وعند تسلمها يجعل حساب النقدية مديناً وحساب الإيرادات المتنوعة دائناً. والنقطة المهمة التي يجب أن يحذر منها المراجع هي الخطأ في تصنيف بعض الإيرادات الكبيرة القيمة كإيرادات متنوعة. ولذلك يجب أن يحصل المراجع على تحليل لحساب الإيرادات المتنوعة. فإذا وجد المراجع أن بعض بنود الإيرادات قد رحلت خطأ إلى هذا الحساب فيجب عليه اقتراح قيود التسوية اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء لكي تقوم المنشأة بتنفيذها.

المصروفـات

سبق لنا معالجة موقف المراجع من المشتريات، وتكلفة المبيعات عند الكلام عن موضوع المخزون. ونتعرض الآن لأهداف وإجراءات المراجعة لباقي أنواع المصروفات.

وعنـد فحص حسـابات الأجور والمرتبات، والمصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات البيع والتوزيع يقوم المراجع بفحص أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة، والتأكد من السنة المالية قد تم تحميلها بما يخصها من مصروفات تطبيقًا لمبدأ المقابلة. ويتحقق المراجع أيضًا من صحة تبويب المصروفات، وأن قيمتها معقولة إذا قورنت بتقديرات الخطة، وبمصروفات الأعوام السابقة، وبمبيعات السنة الحالية.

وقد سبق أن أوضحنا أن معظم العمل المطلوب من جانب المراجع لتحقيق هذه الأهـداف قد تم تنفيذه عنـد تحقيق حسابات الميزانية. ونتعرض الآن لبعض أنواع حسابات المصروفات التي سبق أن تعرضنا لإجراءات تحقيقها في الأبواب السابقة.

علاقة المصروفات بحسابات الميزانية

بنود قائمة المركز المالي	المصروفات والتكاليف المرتبطة بها
● المدينون وأوراق القبض	مصروف الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها ومصروفات خصم الكمبيالات.
● المخزون	المشتريات وتكلفة المبيعات.
● الأصول الثابتة	الاستهلاك، الإصلاحات والصيانة واستهلاك النفاد.
● المصروفات المدفوعة مقدمًا والمؤجلة	المصروفات المرتبطة بها مثل الإيجار والإعلان، والتأمين.
● الأصول غير الملموسة	استهلاك الأصول غير الملموسة.
● الالتزامات المستحقة	العمولة، الأتعاب المهنية، مخصص مصروفات صيانة المنتجات المبيعة.
● القروض الطويلة الأجل	الفوائد المدفوعة والمستحقة.

ونستكمل الآن فحص حسابات المصروفات بالتعرض لبعض إجراءات المراجعة الإضافية فيما يتعلق بالأجور والمرتبات، ومصروفات البيع، والمصروفات الإدارية والعمومية. وعند مراجعة الأجور والمرتبات لن نتعرض لتقسيم المرتبات والأجور بين مرتبات وأجور صناعية وبين مرتبات وأجور أخرى وإنما سنعالجها كوحدة واحدة.

الموازنة التخطيطية كأداة مهمة للرقابة على التكاليف والمصروفات

وجود موازنة تخطيطية تحدد مقدمًا مختلف أنواع التكاليف والمصروفات معناه أن رؤساء الأقسام والملاحظين وغيرهم من المشرفين قد قاموا مقدمًا بإعداد تقديرات للمصروفات والتكاليف التي يجب إنفاقها لتحقيق رقم إنتاج معين. وتقوم الإدارة المالية أو إدارة المحاسبة بتجميع وتلخيص هذه التقديرات وعرضها على الإدارة العليا لاعتمادها. وهذا معناه وجود خطة محددة للعمليات، ومعايير لقياس الأداء. ويتم من شهر إلى آخر مقارنة التكاليف والمصروفات الفعلية بالمصروفات الواردة بالخطة. فإذا وجدت فروق جوهرية بين المصروفات الفعلية والمصروفات المقدرة فإن هذه الفروق يجب أن تلقى العناية الواجبة من الإدارة ويطلب من رؤساء الأقسام المختصة والمشرفين المسئولين شرح أسباب هذه الفروق. فإذا وجدت خطة من هذا النوع فإن ثقة المراجع في الحسابات تزداد بدرجة كبيرة، وتقل فرص حدوث أخطاء في تبويب المصروفات أو في حذف بعض العمليات، وتقل فرص حدوث الغش إلى أقل حد ممكن. ويترتب على ما تقدم أن يركز المراجع اهتمامه عند فحص حسابات التكاليف والمصروفات على دراسة نظام الموازنات التخطيطية الذي يستخدمه العميل. فإذا لم يوجد نظام للموازنات التخطيطية أو كان هذا النظام شكليًا لا يمكن الاعتماد عليه، فعلى المراجع مقارنة أرقام المصروفات الفعلية الشهرية مع مثيلتها في السنة السابقة وتحليل أسباب أي فروق مهمة. ومن الوسائل الأخرى التي يستخدمها المراجع في حالة عدم وجود خطة مسبقة للإنتاج والتكاليف فحص التغيرات في هوامش الربح الإجمالية وتحليل حسابات المصروفات في دفتر الأستاذ بعمق واستفاضة.

المرتبات والأجور

الأجور والمرتبات تعتبر من أكبر عناصر التكاليف، وقد تمثل هي والمواد ما قد يصل إلى ٩٠٪ من التكاليف الكلية لبعض المشروعات. وفي الماضي كانت فرص الغش والتلاعب في الأجور كبيرة وأحيانًا تمثل مبالغ جوهرية، ولكن في الوقت الحاضر أصبح من الصعب إخفاء الغش والاختلاسات في الأجور. ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في تقسيم الواجبات المرتبطة بالأجور، واستخدام الوسائل الآلية أو الحاسبات الكترونية في إعداد كشوف الأجور، وضرورة إخطار بعض الجهات الحكومية بصفة مستمرة بأسماء الموظفين والضرائب والتأمينات الاجتماعية التي تستقطع منهم. فضرورة وجود رقم تأمينات اجتماعية لكل عامل مثلاً جعل من الصعب إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور.

وعلى الرغم من فرص الغش في الأجور والمرتبات أصبحت الآن أقل مما مضى إلا أن فرص ارتكاب غش على نطاق واسع في بند الأجور والمرتبات ما زالت موجودة. ولذلك يجب وجود نظام قوي وفعال للرقابة الداخلية بشأن الأجور.

والأخطار الرئيسة التي يجب أن يصمم نظام الرقابة الداخلية لملافاتها هي:

١ - عدم وجود سجلات كافية لتسجيل الزمن فتكون النتيجة تسلم العمال أجورًا عن وقت لم يستغل في أعمال المشروع أو عن وقت ضيعه العمال في المصنع.
٢ - عدم وجود سجلات كافية للإنتاج بالقطعة وينتج عن ذلك تسلم العمال لأجور عن أعمال لم يقوموا بها.
٣ - الأخطاء التي قد تنشأ في تحضير كشوف الأجور.
٤ - التلاعب في كشوف الأجور وينتج عن ذلك سحب مبالغ أكثر من المبالغ المستحقة أو إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور.

ولملافاة الأخطار السابقة يجب وضع نظام للرقابة الداخلية بشأن المرتبات والأجور يتم تنفيذه بكل دقة. والخاصية الأساسية لهذا النظام هي تقسيم الواجبات المرتبطة بالأجور بين عدة أقسام من أقسام الشركة.

والوظائف المرتبطة بالأجور هي: وظيفة تعيين الأفراد، ووظيفة تسجيل الوقت الـذي ينفقه العمال في المصنع، ووظيفة إعداد كشوف الأجور، ووظيفة دفع الأجور وتسليمها إلى مستحقيها. ويجب الفصل بين هذه الوظائف الأربع إن أريد وجود نظام متين للرقابة الداخلية. فتجميع هذه الوظائف في إدارة واحدة أو تحت مسئولية شخص واحد يفتح الباب على مصراعيه لارتكاب الغش. ونتعرض فيما يلي بالتفصيل لهذه الوظائف.

وظيفة تعيين الأفراد

تعين الأفراد إدارة خاصة قد تسمى إدارة الأفراد أو إدارة شئون العاملين أو شئون الموظفين. وتحتفظ هذه الإدارة بملف لكل فرد يتم تعيينه وتدرج في هذا الملف جميع البيانات المطلوبة ومن ضمن هذه البيانات معدلات الأجر أو الراتب وبمجرد تعيين أي عامل يجب إخطار قسم الأجور باسم الشخص الذي تم تعيينه ومعدلات الأجر. ولا يجوز لقسم الأجور بأي حال من الأحوال إضافة اسم جديد إلى كشوف الأجور إلا إذا تلقى أولا إخطارا من إدارة الأفراد بتعيين هذا الشخص. والغرض من هذا الإجراء هو منع إضافة أسماء وهمية إلى كشوف الأجور. فكل شخص ورد اسمه بكشف الأجور لابد أن يتم تعيينه أولاً بواسطة إدارة الأفراد. وعند تغيير معدل أجر أي موظف لابد أن تقوم إدارة الأفراد بإخطار قسم الأجور بهذا التغيير. وعند انتهاء خدمة أي موظف تقوم إدارة الأفراد أيضًا بإخطار قسم الأجور بذلك لكي يتم استبعاد اسم هذا الموظف من كشوف الأجور. ومؤدى هذه الإجراءات السابقة أن قسم الأجور لا يستطيع إضافة أسماء أو استبعاد أسماء من كشوف الأجور أو تغيير معدلات الأجر إلا بناء على تصريح كتابي بذلك من إدارة الأفراد.

سجلات الزمن

وظيفة تسجيل الوقت تشمل تحديد عدد الساعات التي قضاها العامل في الإنتاج (أو عدد الوحدات التي قام العامل بإنتاجها إن كان الأجر يدفع بالقطعة). فيجب أن تكون هناك طريقة سليمة لتحديد الوقت الذي قضاه العامل في المصنع إما باستعمال

ساعات تسجيل الزمن أو بواسطة رؤساء العمال. وإذا كان الأجر يدفع على أساس الإنتاج فيجب تسجيل الإنتاج الذي يقوم به العامل في بطاقة خاصة، وعند إتمام العمل يجب أن يؤشر على البطاقة المشرف المكلف بفحص الإنتاج من حيث الصلاحية. وتتم تقوية نظام الرقابة الداخلية إذا أمكن تحقيق الوقت الذي قضاه العمال في الإنتاج بمطابقته مع كشف توزيع ساعات العمل على مختلف العمليات أو مع الإنتاج الذي تمت إضافته إلى سجلات المخزون.

إعداد كشوف الأجور

يقوم قسم المرتبات والأجور بإعداد كشوف الأجور واحتساب المبالغ التي ستدفع إلى العاملين. ومن الضروري ألا يكون لهذا القسم أي علاقة بوظيفة تعيين العمال أو تسجيل الوقت أو الإنتاج الخاص بهم، أو دفع وتسليم الأجور المستحقة إليهم. وتعد كشوف مستقلة للعمال الذين تدفع أجورهم على أساس الزمن، وكشوف أخرى للعمال الذين تدفع أجورهم على أساس الإنتاج. ويجب احتساب الأجر الإجمالي المستحق لكل عامل على أساس عدد الساعات أو عدد وحدات الإنتاج التي تم تبليغها إلى قسم الأجور، وعلى أساس معدلات الأجر المعتمدة عن الساعة أو القطعة. ويتم احتساب الاستقطاعات من الأجر الإجمالي للضرائب والتأمينات الاجتماعية والاستقطاعات الأخرى. ويمكن تلخيص الناتج النهائي لأعمال قسم الأجور فيما يلي:

١ - إعداد شيك (أو مظروف إن كانت الأجور تدفع نقدًا) بالمبلغ المستحق لكل عامل.
٢ - إعداد بيان بإجمالي مستحقات كل عامل والاستقطاعات منه.
٣ - إعداد كشوف الأجور.
٤ - إمساك دفتر أستاذ يفتح فيه حساب لكل عامل تقيد فيه أولاً بأول أجوره الإجمالية والاستقطاعات إلى تاريخه.
٥ - كشف توزيع الأجور على مختلف العمليات مبينًا الأجور المباشرة والأجور غير المباشرة لأغراض محاسبة التكاليف.
٦ - إعداد الإخطارات التي تقدم إلى مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتأمينات

الاجتماعية، وقد ساعد استخدام الآلات المحاسبية والحاسب الآلي في تسهيل هذه المهمة إلى حد كبير.

دفع الأجور

سداد المستحق إلى العاملين بشيكات له مزايا عديدة من وجهة نظر الرقابة الداخلية، وهذا هو المتبع في معظم الشركات الأمريكية. وعند سداد المستحق إلى العاملين بشيكات يجب فتح حساب مستقل في بنك المنشأة لدفع الأجور ويحول إلى هذا الحساب شهريًا أو أسبوعيًا حسب الفترة المحددة لدفع الأجور (بموجب شيك على الحساب العام) المبلغ اللازم لسداد الأجور. فإذا كان نظام الرقابة الداخلية قويًا ومحكمًا فكل ما هو مطلوب من الموظف المكلف بتوقيع الشيك ـ الذي سيتم بموجبه تحويل المبلغ من الحساب العام للشركة إلى الحساب الخاص ـ هو التأكد من أن قيمة الشيك تعادل قيمة مجموعة خانة الأجر الصافي بكشوف الأجور.

ويتم تسليم الشيكات إلى العاملين (أو المظاريف في حالة السداد النقدي) بواسطة أحد الصرافين الذين يتبعون قسم الخزانة العامة بالشركة. فإذا تم دفع الأجور إلى العاملين نقدًا فيتم سحب شيك على البنك بجملة المستحق إلى العاملين، ويتم تسليم نسخة من كشوف الأجور إلى الصراف الذي يقوم بوضع مستحقات كل عامل في المظروف الخاص به. ويفضل أن يقوم قسم الأجور بإعداد هذه المظاريف.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعاد الشيكات التي تم توقيعها أو المظاريف التي تحتوي على نقدية ولم يتسلمها أصحابها إلى قسم الأجور. كما لا يجوز أيضًا إرسال هذه الشيكات أو المظاريف إلى رئيس كل قسم لتوزيعها بنفسه على عمال قسمه. فوظيفة تسليم الشيكات أو المظاريف إلى أصحابها يجب أن يعهد بها بصفة كلية إلى شخص لم يشترك على الإطلاق في أي عمل من الأعمال الأخرى الخاصة بالأجور.

ويجب الاحتفاظ بالشيك أو المظروف الخاص بأي عامل متغيب ولا يجوز تسليمه

بأي حال من الأحوال إلى شخص آخر. ويجب أن تودع هذه المبالغ في بنك الشركة ولا تدفع للغائبين إلا بعد التحقق من أمرهم وفي مقابل إيصالات خاصة.

برنامج مراجعة المرتبات والأجور

تمثل إجراءات المراجعة التالية العمل الذي يجب أن يقوم به المراجع لتحقيق الأجور والمرتبات والحوافز والعمولات وأي مبالغ مستحقة للعاملين بالمنشأة:

١ ـ الحصول على وصف لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالأجور.

٢ ـ القيام باختبارات مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية الموضوع عن فترة أو أكثر من فترات دفع الأجور على أن تتضمن الإجراءات المحددة التالية:

(ا) تراجع الأسماء ومعدلات الأجر أو الراتب مع سجلات إدارة الأفراد.

(ب) تقارن ساعات العمل الواردة بكشوف الأجور مع بطاقات الزمن ومع كشوف توزيع أوقات العاملين المعتمدة من المشرفين على العمال.

(جـ) إذا كان الأجر يدفع بالقطعة وليس على أساس الزمن تقارن مستحقات العامل مع سجلات الإنتاج.

(د) تراجع الاستقطاعات من المرتبات والأجور وتحدد أسسها.

(هـ) تراجع التضريبات ومجاميع كشوف الأجور بطريق الاختبار.

(و) يقارن مجموع خانة الأجر الصافي بكشوف الأجور مع الشيك الذي تم سحبه على بنك المنشأة لتحويل المبلغ إلى الحساب الخاص أو سداد الأجور نقدًا.

(ز) يقارن مجموع كشوف الأجور مع ملخص توزيع الأجور الذي تقوم إدارة محاسبة التكاليف بإعداده

(ح) إذا كانت الأجور تدفع بشيكات فتراجع كشوف الأجور مع كشف البنك عن الحساب الخاص الذي تم فتحه لهذا الغرض (أو مع الشيكات المدفوعة في حالة البلاد التي تعيد فيها البنوك هذه الشيكات إلى الساحب بعد دفعها).

(ط) يراجع السداد اللاحق للأجور التي لم يطالب بها أصحابها في حينها مع الإيصالات ومع كشوف الأجور وسجلات الزمن أو الإنتاج.

٣ ـ إذا كانت الأجور تدفع نقدًا، فيتم تقويم إجراءات الرقابة الداخلية بشأن إيداع مستحقات العمال في مظاريف وتوزيع هذه المظاريف عليهم.
٤ ـ يلاحظ مدى استخدام العمال لساعات تسجيل الزمن عند حضورهم وانصرافهم من المصنع.
٥ ـ القيام بزيارة مفاجئة إلى المنشأة في أحد أوقات دفع الأجور وملاحظة طريقة دفع الأجور إلى العمال مع التأكد من حضور كل من تسلم أجره.
٦ ـ يتم الحصول على ملخص بمرتبات ومكافآت المديرين عن السنة المالية أو إعداده، ويراجع هذا الملخص مع العقود ومحاضر جلسات مجلس الإدارة.
٧ ـ يتم تقصي أسباب أي تقلبات غير عادية في المرتبات والأجور.
٨ ـ تراجع المعاشات المدفوعة مع أنظمة المعاشات الخاصة بالشركة ومع المستندات المؤيدة لهذه المدفوعات.
٩ ـ تراجع أي مبالغ مدفوعة إلى موظفي الشركة بموجب أنظمة المشاركة في الأرباح.

برنامج مراجعة المصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات البيع

بالنسبة لباقي حسابات المصروفات التي لم يتم تحقيقها مع حسابات الميزانية يجب القيام باختبارات تحقيق العمليات التي سيرد ذكرها. ويلاحظ أن مدى تطبيق الاختبارات الأربعة الأولى يتوقف على تقويم المراجع لنظام الرقابة الداخلية.

١ ـ مقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات المخططة

سبق لنا مناقشة أهمية وجود موازنة تخطيطية، وفاعلية هذه الموازنة في الرقابة على المصروفات. فإن وجدت موازنة تخطيطية فيجب على المراجع مقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات المخططة وتحليل الانحرافات عن الخطة. وفي معظم الأحيان ستكون إدارة المشروع قد قامت بتحليل هذه الانحرافات وتقديم التفسيرات اللازمة للمراجع. فوجود موازنة تخطيطية جيدة يقلل بدرجة كبيرة الوقت الذي يخصصه المراجع لتحليل حسابات المصروفات.

٢ ـ تقارن المصروفات الشهرية مع مثيلتها عن العام الماضي، في صورة مبالغ، وكنسبة مئوية من صافي المبيعات

يستطيع المراجع تطبيق مبدأ «المراجعة عن طريق المقارنات» حتى في حالة عدم وجود موازنة تخطيطية، بالحصول على تحليلات شهرية أو إعدادها لمختلف أنواع المصروفات ومقارنتها مع مثيلتها عن العام الماضي. وقد سبق لنا ذكر أهمية صحة تبويب حسابات المصروفات. فتبويب المصروفات بين ما يعتبر مصروفات إضافية صناعية من جانب، وما يعتبر مصروفات بيع ومصروفات إدارية من جانب آخر له أهمية قصوى، فالمصروفات الإضافية الصناعية تحمل لحساب المخزون وبالتالي ينتقل عبء الجزء الذي يخص المخزون الباقي منها إلى السنة المقبلة. أما المصروفات المتعلقة بوظيفتي البيع والإدارة فقد جرت العادة على اعتبارها تكاليف زمنية واستبعادها من إيرادات المدة التي أنفقت فيها. ونتيجة لما تقدم فإن أي خطأ في تبويب المصروفات قد يؤثر على صافي الدخل الخاص بالمدة المالية. وعند قيام المراجع بمقارنة أرقام المصروفات الشهرية مع مثيلتها عن العام الماضي، فإنه يستطيع في الوقت نفسه مراجعة صحة تبويب حسابات المصروفات للتأكد من عدم حدوث أخطاء في التبويب قد تؤثر على رقم الأرباح.

٣ ـ تقصي أي انحرافات تظهر نتيجة إجراء المقارنات مع الموازنة التخطيطية ومع أرقام السنة السابقة

الوسيلة الرئيسة لتقصي أسباب أي انحرافات في حسابات المصروفات هي تحليل حسابات المصروفات المختصة. فتراجع القيود في كل حساب مع اليوميات المساعدة (يومية المشتريات والمصروفات) أو مع يومية المدفوعات النقدية إذا كانت الشركة لا تقيد المصروفات إلا عند السداد. وتراجع الأرقام الواردة في هذه اليوميات مع المستندات المؤيدة لها مثل الفواتير، وتقارير الاستلام، وأوامر الشراء وغيرها من المستندات الأخرى.

٤ ـ الحصـول على أو إعـداد تحليل لبعض حسابات المصروفات نتيجة للاختبارات الثلاثة السابقة

نتيجة للاختبارات الثلاثة السابقة يختار المراجع عددًا من حسابات المصروفات لمزيد من التحقيق. ويطلب من العميل تقديم تحليل لهذه الحسابات مع المستندات والأدلة الأخرى المؤيدة للقيود الواردة بها.

والسؤال الذي يعرض الآن: ما هي حسابات المصروفات التي تكون أكثر عرضة لحدوث أخطاء فيها وتستدعي تحليلها من جانب المراجع؟ وبصفة عامة يمكن القول بأن حسـابـات مصروفـات السفر، ومصروفات الضيافة، والأتعاب المهنية والصيانة والتصليحات، وأتعاب المديرين، والمصروفات المتنوعة تستدعي تحليلها من جانب المراجع.

٥ ـ الحصول على أو إعداد تحليل لحساب مصروفات الأتعاب المهنية

يجب تحليل حساب مصروفات الأتعاب المهنية. فتحليل هذا الحساب قد يظهر وجود أتعاب قانونية أو محاسبية قد تتعلق بتأسيس الشركة أو بإصدار أسهم أو سندات أو باندماج شركتين أو أكثر. وقد تكون بعض هذه الأتعاب رأسمالية تضاف إلى حساب أحد الأصول. وتحليل حساب الأتعاب المهنية أيضًا يوضح للمراجع أسماء المحامين أو المستشارين القانونيين الذين تتعامل معهم المنشأة والذين يجب أن يوجه إليهم المراجع خطابا كما ذكرنا للاستفسار عن القضايا المعلقة والمطلوبات المحتملة الأخرى.

الفصل السابع عشر

تقرير المراجع
Auditor's Report

● نموذج تقرير المراجع المختصر ● أنواع تقارير إبداء الرأي ● التقرير الخالي من التحفظات ● الظروف التي تحول دون إصدار تقرير خالي من التحفظات ● التقرير الخالي من التحفظات ● التقرير الذي يحتوي على تحفظات ● التقرير السالب ● الامتناع عن إبداء الرأي ● الامتناع عن إبداء الرأي بسبب أحداث غير مؤكدة ● التأكيد السلبي في تقرير المراجع ● الرأي المجزأ ● أثر الاستعانة بعمل خبير على تقرير المراجع ● القوائم المالية المقارنة في تقرير المراجع ● فرض الاستمرار في الأعمال ● مسئولية المراجع عن البيانات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة ● التقرير المطول.

الهدف الرئيسي من عملية المراجعة هو إبداء رأي المراجع في عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي، ونتائج الأعمال، والتغير في المركز المالي طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وتقرير المراجع هو الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية. وفي الحالتين يذكر المراجع ماذا إذا كان الفحص الذي قام به قد تم وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وهذه المعايير تتطلب منه أن يذكر ما إذا كانت القوائم المالية ـ في رأيه ـ قد تم إعدادها وفقًا

لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها؟ وما إذا كانت المبادىء المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية هذا العام هي المبادىء نفسها التي طبقت في العام الماضي.

ويلاحظ أن كفاية أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية لها أثر مباشر على صحة القوائم المالية. وبعبارة أخرى كلما كان نظام الرقابة الداخلية محكمًا وفعالاً قلت فرص حدوث أخطاء أو غش في القوائم المالية. وإدارة الشركة هي المسئولة عن تبني سياسات محاسبية سليمة، وعن الاحتفاظ بنظام محاسبي جيد وفعال، وعن المحافظة على أصول الشركة، وعن الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية سليم كفيل بإنتاج قوائم مالية سليمة.

والقوائم المالية تحتوي على أمور تدخل في علم الإدارة مباشرة وتقع تحت سيطرتها. وعلم المراجع بهذه العمليات محدود بما حصل عليه أثناء عملية الفحص. وبناء على ذلك فإن البيانات الواردة بالقوائم المالية تكون الإدارة مسئولة ضمنًا عنها وتكون جزءًا لا يتجزأ من مسئولياتها.

وقد يقوم المراجع بإبداء اقتراحات في شكل القوائم المالية أو في محتوياتها. وقد يقوم هو بإعدادها كليًا أو جزئيًا بناء على الحسابات والسجلات التي أعدتها الإدارة. وعلى الرغم من ذلك فإن مسئوليته عن القوائم المالية التي قام بفحصها تنحصر في إبداء الرأي في هذه القوائم. وتبقى القوائم المالية ممثلة لبيانات مقدمة من الإدارة.

والمؤهلات المهنية المطلوبة في المراجع هي عبارة عن التعليم والخبرة المطلوبة لممارسة مهنته، ولا تشمل الخبرة والتعليم المطلوبين من شخص ينتمي إلى مهنة أخرى أو يقوم بعمل آخر. فعلى سبيل المثال، فإن ملاحظة المراجع للجرد الفعلي للمخزون ليس معناه أنه خبير في حالة المخزون أو في قيمته أو أنه خبير في المواد. وكذلك فإن امتلاك المراجع لمعلومات بصفة عامة في القانون التجاري، ليس معناه إدعاء صفة المحامي، ومن حقه الاعتماد على رأي المحامين والمستشارين القانونيين في جميع الأمور القانونية.

وعند مراعاة المراجع لمعايير المراجعة المتعارف عليها، يجب أن يمارس المراجع حكمه في تحديد الإجراءات الضرورية طبقًا لظروف الحال، والتي تكون أساسًا معقولاً لرأيه في القوائم المالية. والحكم المطلوب منه يجب أن يكون حكم شخص ممتهن مؤهل. ومسئولية المراجع عن عملية المراجعة التي يقوم بها تمتد إلى عميله، وإلى الغير الذي يعتمد على القوائم المالية، وإلى مهنة المحاسبة في مجموعها. فمسئوليته تجاه مهنته أن يراعي عند قيامه بعمله المعايير التي قبلها زملاؤه الآخرون في المهنة.

وفيما يلي بعض الاعتبارات العامة الأخرى المتعلقة بتقرير المراجع:

١ - يؤرخ تقرير المراجع عادة بتاريخ إكمال العمل الميداني، بصرف النظر عن التاريخ الذي أصدر فيه التقرير فعلاً. وتاريخ التقرير يحدد الوقت الذي انتهت فيه مسئولية المراجع عن اكتشاف وإظهار أي حوادث تكون قد وقعت بعد تاريخ الميزانية.

٢ - يجب أن يوجه التقرير إلى العميل. وفي الولايات المتحدة الأمريكية إذا كان العميل شركة مساهمة وجب أن يوجه التقرير إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة. أما في المملكة العربية السعودية ومصر وبريطانيا فيوجه التقرير إلى المساهمين لأن المراجع يعين بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين.

٣ - يجب أن يميز التقرير كل قائمة من القوائم المالية التي يغطيها (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغير في المركز المالي) وتاريخ القائمة أو المدة التي تغطيها.

٤ - يجب أن يوضح التقرير أن الفحص قد تم وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. وهذه المعايير هي المعايير العشرة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.

ويهمنا الآن التركيز على المعايير الأربعة الأخيرة المتعلقة بالتقرير. وهذه المعايير تتطلب:

(ا) أن يبين التقرير بوضوح ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

(ب) أن يبين التقرير مدى الثبات في تطبيق المبادىء المحاسبية في السنة الحالية وفي السنوات السابقة.

(جـ) البيانات التي تفصح عنها القوائم المالية يجب أن تكون كافية لمقابلة متطلبات المستخدم المعتاد لهذه القوائم، ويجب أن تشمل معلومات عن السياسات المحاسبية المهمة التي يستخدمها العميل.

(د) يجب أن يبين التقرير بوضوح طبيعة الفحص ودرجة المسئولية التي يتحملها المراجع.

٥ - يجب أن تتميز القوائم المالية بالوضوح عن طريق استخدام العناوين المناسبة، وتقسيم البنود إلى مجموعات، والمعلومات الوصفية، والملاحظات (التي تعتبر جزءًا من القوائم المالية).

٦ - يجب ألا تستخدم الملاحظات لتصحيح أخطاء أو بيانات مضللة تحتوي عليها القوائم المالية نفسها، (فمثلًا لا يجوز إظهار المخزون في القوائم المالية بالتكلفة ووضع ملحوظة على القوائم المالية تظهر سعر السوق للمخزون وهو أقل بدرجة كبيرة عن التكلفة لأن مثل هذا العرض لا يظهر بعدالة المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله).

٧ - يوضح رأي المراجع ما إذا كانت القوائم المالية «تظهر بعدالة present fairly» المركز المالي ونتائج الأعمال.. وقد فسر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي هذه العبارة بأن عدالة عرض القوائم المالية معناه أن يتم حكم المراجع على ذلك في ضوء مبادىء المحاسبة المتعارف عليها.[1] وبعبارة أخرى فإن مبادىء المحاسبة المتعارف عليها تعتبر هي المعيار الذي يتم القياس عليه.

٨ - الثبات في استخدام المبادىء المحاسبية التي أُعدت على أساسها القوائم المالية يؤكد للبنوك، والمساهمين، وغيرهم من ذوي العلاقة أن هذه القوائم يمكن بدرجة معقولة مقارنتها بالقوائم المالية للشركة عن السنوات السابقة،

---

(١) Codification of Statements on Auditing Standards, AICPA.

وبالقوائم المالية للشركات الأخرى في الصناعة نفسها. ويستطيع بذلك دارس الميزانية (سواء كان من رجال البنوك أو أحد المساهمين) أن يقارن الشركة بشركة أخرى.

نموذج تقرير المراجعة المختصر

ونورد فيما يلي نموذج تقرير المراجعة المختصر الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي:

«قمنا بفحص ميزانية شركة (س) المؤرخة في ٣١ ديسمبر. . . . ، وقوائم الدخل والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال.

وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة (س) في ٣١ ديسمبر. . . . ، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والتي تم تطبيقها على أساس يتفق مع الأساس نفسه المستخدم في العام الماضي».

أنواع تقارير إبداء الرأي Alternatives in Reporting

يمكن تلخيص البدائل المختلفة المتاحة للمراجع عند إبداء رأيه فيما يلي:

١ ـ التقرير الخالي من التحفظات Unqualified opinion

٢ ـ التقرير الذي يحتوي على تحفظات Qualified opinion

٣ ـ التقرير السالب Adverse opinion

٤ ـ الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer of opinion

وهذه البدائل مبنية على المعيار الرابع من معايير التقرير والتي تبناها أعضاء مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. وهذا المعيار ينص على ما يلي:

«يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية ككل، أو على بيان جازم بأنه لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية. وفي حالة عدم إبداء الرأي في القوائم المالية ككل يجب ذكر أسباب ذلك. وفي جميع الحالات عندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية يجب أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع (إن وجد) ودرجة المسئولية التي يتحملها».

ويلاحظ أن هذا المعيار لا يمنع المراجع من إبداء رأيين مختلفين في الميزانية وقائمة نتائج الأعمال. فعلى سبيل المثال قد يبدي المراجع رأيًا خاليًا من التحفظات في الميزانية، ويمتنع عن إبداء الرأي أو يعطي رأيًا مقيدًا أو سالبًا في قائمة الدخل.

التقرير الخالي من التحفظات

التقرير الخالي من التحفظات ويطلق عليه أحيانًا الرأي غير المقيد أو التقرير النظيف Clean report هو أفضل التقارير طبعًا من وجهة نظر عميل المراجع. ويبدي المراجع رأيًا خاليًا من التحفظات عن القوائم المالية الخاصة بالعميل إذا لم توجد أي قيود على نطاق الفحص الذي يقوم يقوم به، ولم يكن لدى المراجع أي تحفظات بشأن المبادىء المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية ومدى انطباقها وعدالتها والثبات في تطبيقها، وكفاية المعلومات الموجودة بالقوائم المالية للإفصاح عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

وتتبع في صياغة التقرير الخالي من التحفظات النموذج السابق الإشارة إليه والصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي حرفيًا دون أي تعديل. ولكن قد تدعو الظروف في بعض الأحيان إلى تغيير هذه الصياغة كما في حالة الاعتماد على مراجعين آخرين أو إذا أريد تأكيد بعض الأمور.

الاعتماد على مراجعين آخرين

قد يضطر المراجع الرئيسي لإحدى الشركات في بعض الأحيان إلى الاعتماد على عمل مراجع آخر. ومن أكثر هذه المواقف شيوعًا اعتماد مراجع الشركة القابضة عند

مراجعة القوائم المالية الموحدة على بعض المراجعين الآخرين الذين قاموا بفحص القوائم المالية لبعض الشركات التابعة. وفي هذه الحالات يجب على المراجع الرئيسي أن يقرر مدى المسئولية التي سيتحملها وما إذا كان سيشير إلى المراجعين الآخرين في تقريره والبدائل المتاحة للمراجع في ذلك هي كما يلي:[٢]

«إذا قرر المراجع الرئيسي تحمل مسئولية العمل الذي قام به المراجع الآخر طالما أن هذا العمل يرتبط برأي المراجع الرئيسي في القوائم المالية ككل، فلا يجب الإشارة إلى الفحص الذي قام به المراجع الآخر. ومن جهة أخرى إذا قرر المراجع الرئيسي عدم تحمل هذه المسئولية، وجب أن يشير تقريره إلى الفحص الذي قام به المراجع الآخر. ويجب أن يبين بوضوح تقسيم المسئولية بينه وبين المراجع الآخر عند إبداء رأيه في القوائم المالية».

فعلى سبيل المثال قد يلجأ المراجع الرئيسي إلى الاستعانة بخدمات مراجع آخر يتمتع بالاستقلال والأمانة المهنية. وفي هذه الحالة يقوم المراجع الرئيسي بدفع أتعاب المراجع الآخر وتحمل المسئولية الكاملة عن عمله، وفي هذه الحالة ليس من الضروري أن يذكر المراجع الرئيسي في تقريره أنه استعان بخدمات أحد الوكلاء. ولكن في حالات أخرى قد يحدث أن يقوم مراجعون بفحص القوائم المالية لبعض الشركات التابعة البعيدة، وقد لا يقبل مراجع الشركة القابضة تحمل مسئولية العمل الذي قام به المراجعون الآخرون للشركات التابعة. ويمكن في هذه الحالة إصدار تقرير خال من التحفظات إذا لم توجد أي تحفظات جوهرية لدى أي من المراجعين، إلا أن التقرير يجب صياغته بطريقة تبين مسئوليتهما المشتركة عن الرأي الوارد بالتقرير.

التأكيد على بعض الأمور

التأكيد على أحد الأمور الواردة بالقوائم المالية قد يكون من التعديلات الأخرى التي تدخل على تقرير المراجعة النموذجي الخالي من التحفظات. فمثلاً قد يضيف

---

(٢) SAS No. 1, AICPA.

المراجع فقرة لتقريره الخالي من التحفظات يلفت فيها النظر إلى أحد الأحداث المهمة التي تكون قد وقعت بعد تاريخ الميزانية والمشار إليها في أحد الملحوظات على القوائم المالية. فإذا استخدمت الصياغة العادية التقليدية في الفقرة الخاصة برأي المراجع فإن تقرير المراجع يعتبر في هذه الحالة خاليًا من التحفظات.

الظروف التي تحول دون إصدار تقرير خالي من التحفظات

الظروف التي تحول دون إصدار تقرير خالٍ من التحفظات هي ما يأتي:

١ - إذا تأثر نطاق فحص المراجع بظروف تمنعه من تطبيق واحد أو أكثر من إجراءات المراجعة التي يعتبرها ضرورية طبقًا لظروف الحال.

والقيود على نطاق الفحص قد توضع من جانب العميل مثل عدم رغبة العميل في قيام المراجع بالاتصال المباشر بالمدينين للمصادقة على أرصدة حساباتهم، أو قد تنشأ عن الظروف مثل توقيت تعيين المراجع. فقد يعين المراجع بعد فترة من تاريخ الميزانية، وبالتالي يكون قد فاته ملاحظة جرد المخزون في تاريخ الميزانية، ويستحيل عليه القيام بهذا الإجراء. وقد تنشأ هذه القيود أيضًا نتيجة لعدم قدرة المراجع على الحصول على أدلة كافية ومقنعة أو نتيجة لعدم كفاية السجلات المحاسبية. وجميع هذه الأحوال تتطلب من المراجع التحفظ في تقريره أو الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.

وقرار المراجع بالتحفظ في تقريره أو بالامتناع عن إبداء الرأي بسبب وجود قيود على نطاق الفحص يتوقف على تقديره لأهمية الإجراء الذي تم حذفه في قدرته على تكوين رأي في القوائم المالية موضوع الفحص. وهذا التقدير سيتأثر بطبيعة وحجم الآثار المتوقعة للموضوع محل البحث ومدى تأثيرها على القوائم المالية (هل ستؤثر على بند واحد من القوائم المالية أم ستؤثر على عدة بنود). وعمومًا إذا كانت هناك قيود جوهرية كبيرة على نطاق الفحص، وكانت هذه القيود من وضع العميل، وجب على المراجع الامتناع عن إبداء الرأي في مثل هذه الحالات.

٢ - إذا كان رأي المراجع مبنيًا جزئيًا على تقرير مراجع آخر. عندما يقرر المراجع الإشارة إلى أنه اعتمد في رأيه جزئيًا على تقرير مراجع آخر، فيجب أن يشير إلى هذه الحقيقة في الفقرة الخاصة بنطاق الفحص في تقريره، ويجب أن يشير إلى تقرير المراجع الآخر عند إبداء رأيه في القوائم المالية. والغرض من هذه الإشارات توضيح تقسيم المسئولية بين المراجعين في أداء عملية الفحص. وعلى الرغم من أن صياغة التقرير في هذه الحالة تختلف عن صياغة التقرير المختصر، إلا أن ذلك لا يعتبر تحفظًا في رأي المراجع.

٣ - التخلي عن أحد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها: إذا تأثرت القوائم المالية تأثرًا جوهريًا نتيجة للتخلي عن أحد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، وقام المراجع بفحص القوائم المالية طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وجب على المراجع في هذه الحالة التحفظ في تقريره أو إصدار تقرير سالب.

ولتحديد ما إذا كان التخلي عن أحد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها له تأثير جوهري على القوائم المالية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار القيمة النقدية لهذه الآثار. ومع ذلك فمفهوم الأهمية النسبية لا يتوقف كلية على الحجم. فمفهوم الأهمية النسبية يشمل أحكامًا نوعية وكمية. وتتوقف الأهمية النسبية أيضًا على أهمية البند لمشروع معين (مثل المخزون لشركة صناعية)، وعلى مدى انتشار الخطأ (هل يؤثر على عرض ومبالغ عدة بنود من القوائم المالية) وعلى أثر الخطأ على القوائم المالية في مجموعها. فكل هذه العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأهمية النسبية للعنصر.

عدم الإفصاح الكافي

يجب أن تحتوي القوائم المالية على البيانات الضرورية التي تكفل عرض المركز المالي ونتائج الأعمال بطريقة عادلة طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. فإذا لم تظهر القوائم المالية، بما في ذلك الملحوظات المرافقة لها، المعلومات التي تتطلبها مبادىء

المحاسبة المتعارف عليها فيجب على المراجع التحفظ في تقريره إذا إصدار رأي سالب نتيجة للتخلي عن هذه المبادىء، ويجب أن يعطي البيان المطلوب في تقريره إذا كان هذا ممكنًا من الناحية العملية.

٤ ـ عدم التقيد بأحد المبادىء المحاسبية الصادرة من إحدى الجهات المختصة. تنص القاعدة ٢٠٣ من قواعد السلوك المهني لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على ما يأتي:

«لا يجوز لأحد الأعضاء إبداء الرأي بأن القوائم المالية معدة وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها إذا كانت هذه القوائم تخالف أحد المبادىء المحاسبية التي أصدرتها الهيئة المكلفة بإصدار مثل هذه المبادىء من جانب مجلس المجمع ويكون لهذا المبدأ تأثير جوهري على القوائم المالية في مجموعها، إلا إذا تمكن العضو من إثبات أنه نتيجة لظروف غير عادية، فإن التقيد بالمبدأ كانت ستنتج عنه قوائم مالية مضللة. وفي مثل هذه الحالات فإن تقرير العضو يجب أن يصف المخالفة، وآثارها التقديرية، إذا كان هذا ممكنًا، والأسباب التي من شأنها أن التقيد بالمبدأ كان سينتج عنه قوائم مالية مضللة.

فإذا تحققت الظروف المشار إليها في القاعدة ٢٠٣ فإن تقرير المراجع يجب أن يحوي في فقرة (أو فقرات) مستقلة المعلومات التي تتطلبها القاعدة. وفي هذه الحالة يستطيع المراجع إصدار رأي خالٍ من التحفظات فيما يتعلق باتفاق القوائم المالية مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

ويلاحظ أن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي قد كلف في سنة ١٩٧٣م هيئة معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المبادىء المحاسبية. كما يلاحظ أيضًا أنه بينما تعطى القاعدة ٢٠٣ نوعًا من المرونة في تطبيق المبادىء المحاسبية، إلا أن استعمالها يجب أن يكون بقدر كبير من الحذر. فاستخدام

القاعدة معناه في الحقيقة أن المراجع يصدر قاعدة محاسبية لعميل معين، وهذه مسئولية كبيرة يتحملها المراجع. ولذلك فليس من المستغرب أن نجد أن هذه القاعدة لم تستخدم إلا في عدد ضئيل جدًا من الحالات.

٥ - عدم الثبات في تطبيق المبادىء المحاسبية. المعيار الثاني من معايير التقرير يتطلب أن يذكر المراجع في تقريره ما إذا كانت المبادىء المحاسبية المطبقة هذا العام تتفق مع المبادىء المطبقة في العام الماضي. فأي تغيير في أحد المبـادىء المحاسبية يجب تقويمه لتحديد ما إذا كان يمكن قبول التغيير، ومبررات إدارة المشروع لإجراء التغيير. فإذا قام العميل بتغيير أحد المبادىء المحـاسبية وجب ذكـر ملحـوظـة على القوائم المالية توضح طبيعة التغيير ومبرراته وأثره على القوائم المالية في السنة التي حدث فيها التغيير. وإذا كان للتغيير أثر جوهري على القوائم المالية فإن ذلك يقتضي ذكر تحفظ في تقرير المراجع حتى وإن كان المراجع موافقًا على التغيير. ويظهر تحفظ المراجع في هذه الحالة في الفقرة الخاصة برأي المراجع وليس في فقرة مستقلة.

٦ - إذا تأثرت القوائم المالية بأمور غير مؤكدة (Uncertainties) تتعلق بحوادث مستقبلة لا يمكن تقدير نتائجها بدرجة معقولة في تاريخ تقرير المراجع.

عند إعداد القوائم المالية يقوم العميل بتقدير كثير من الأمور المستقبلة مثـل تقـدير العمـر الإنتـاجي لأحـد الأصول القابلة للاستهلاك وتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير القيمة البيعية للمخزون، وتقدير قيمة الالتزام المتعلق بصيانة وضمان منتجات الشركة المباعة. وفي معـظم الأحيان يستـطيع المـراجع أن يجمع أدلة كافية ومقنعة تؤيد هذه التقديرات المحاسبية بطريقة معقولة.

ومن جهة أخرى قد لا يكون من الممكن جمع أدلة كافية ومقنعة لتأييد بعض التقديرات المحاسبية. فعلى سبيل المثال قد توجد قضايا معلقة لم يتم

الفصل فيها، أو قد يتعلق الموضوع بقابلية استرداد تكلفة أحد المشروعات أو أحد بنود الاستثمار.

فإذا وجدت أمور غير مؤكدة لا يمكن تقدير نتائجها بطريقة معقولة، فإن المراجع يجب أن يقرر ما إذا كان سيصدر تقريرًا خاليًا من التحفظات، أو أن يتحفظ في تقريره، أو أن يمتنع عن إبداء الرأي.

التقرير الخالي من التحفظات

عندما يصدر المراجع تقريرًا خاليًا من التحفظات فإن المراجع يؤكد ما يأتي: (٣)

١ - أن المبادىء المحاسبية التي اختارها العميل لها قبول عام.
٢ - أن المبادىء المحاسبية مناسبة لظروف العميل.
٣ - القوائم المالية بما في ذلك الملحوظات المرتبطة بها تفصح إفصاحًا كافيًا عن المعلومات اللازمة والتي تسمح لمستخدم القوائم المالية باستخدامها وفهمها وتفسيرها.
٤ - البيانات المعروضة في القوائم المالية تم تبويبها وتلخيصها بطريقة معقولة.
٥ - القوائم المالية لم تتأثر بطريقة جوهرية بأي تغيرات في مبادىء المحاسبة.
٦ - القوائم المالية تعكس الأحداث والعمليات الأساسية بطريقة تظهر المركز المالي، ونتائج العمليات، والتغير في المركز المالي في حدود مقبولة، أي الحدود التي يمكن بطريقة معقولة وممكنة تحقيقها في القوائم المالية.

التقرير الذي يحتوي على تحفظات

التقرير الذي يحتوي على تحفظات يجب أن يحتوي على كلمة «وفيما عدا» - بالنسبة لأثر الأمر الذي يشير إليه التحفظ - فإن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي، ونتائج الأعمال والتغير في المركز المالي... ويجب أن يكون للتحفظ تأثير جوهري على

---

(٣) SAS No. 5 (AU 411).

القوائم المالية بحيث يستدعي ذكره في تقرير المراجع. وفي الوقت نفسه يجب ألا يكون تأثير التحفظ جوهريًا بدرجة كبيرة جدًّا بحيث تدعو المراجع إلى الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية أو إلى إصدار تقرير سالب. ولذلك فإن تقرير إيراد تحفظ في التقرير ليس بالأمر السهل، ويجب أن يتم وزنه بعناية مهنية كبيرة من جانب المراجع. ويدلي المراجع بمثل هذا التقرير في الأحوال الآتية:

١ ـ إذا لم يستطع المراجع الحصول على أدلة كافية ومقنعة بسبب ظروف عملية الفحص أو إذا وضعت قيود على نطاق الفحص من جانب العميل.

٢ ـ عدم مراعاة القوائم المالية لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها (بما في ذلك الإفصاح الكافي عن البيانات الضرورية)، وكان تأثير ذلك على القوائم المالية جوهريًا.

٣ ـ إذا حدث تغير جوهري في المبادىء المحاسبية أو في طريقة تطبيقها بين الفترات المختلفة.

٤ ـ إذا تأثرت القوائم المالية تأثرًا كبيراً بأحداث مستقبلة غير مؤكدة.

وفي حالة رغبة المراجع في التحفظ في تقريره فيجب ذكر أسباب التحفظ في فقرة مستقلة في تقريره. وفي الفقرة الخاصة بإبداء الرأي يستخدم المراجع لغة التحفظ المناسبة ويشير إلى الفقرة التي تم فيها شرح أسباب التحفظ. ولا يستدعي الأمر وجود فقرة مستقلة لشرح أسباب التحفظ في حالة التغير في المبادىء المحاسبية بين الفترات المختلفة.

ويجب أن توضح الفقرة التي يشرح فيها المراجع أسباب التحفظ الآثار الرئيسة للتحفظ على القوائم إذا كانت هذه الآثار يمكن تحديدها. أما إذا لم يستطع تحديد هذه الآثار بطريقة معقولة فيجب أن يذكر التقرير ذلك. فإذا كانت هذه الآثار مشروحة في ملحوظة على القوائم المالية فيمكن تقصير الفقرة التي يشرح فيها المراجع أسباب التحفظ بالإشارة إلى الملحوظة. وإذا كان التحفظ نتيجة لاختلاف في الرأي بين المراجع والعميل حول تطبيق أحد المبادىء المحاسبية فيجب أن يتم شرح ذلك بالتفصيل ويجب

أن يذكر المراجع ما إذا كان في رأيه أن الأمر يتطلب ضرورة إجراء تسوية في الحسابات. وإذا كان التحفظ ناشئًا عن أحداث غير مؤكدة، فإن الفقرة التي تشرح أسباب التحفظ يجب أن يذكر فيها أنه لا يمكن التنبؤ بآثار هذه الأمور غير المؤكدة لأنها تتوقف على أحداث مستقبلة.

فإذا كان التحفظ ناشئًا عن قيود في نطاق الفحص أو عدم كفاية أدلة الإثبات، وجب أن يتم شرح ذلك في فقرة مستقلة، ويجب أن يشار إلى ذلك في كل من فقرتي نطاق الفحص والفقرة الخاصة برأي المراجع في القوائم المالية. ولا يجوز بأي حال من الأحوال وصف القيود على نطاق الفحص فقط في ملحوظة على القوائم المالية، لأن وصف نطاق الفحص الذي قام به المراجع هو بيان صادر عن المراجع وليس من اختصاص العميل (القوائم المالية بما فيها الملحوظات تعتبر من مسئولية العميل).

أمثلة لتقرير المراجع

وفيما يلي أمثلة لتقرير المراجع في الحالات الأربع السابقة:

١ ـ تحفظات تتعلق بوجود قيود على نطاق الفحص

سبق أن أشرنا إلى أن القيود على نطاق الفحص قد تنشأ بسبب عدم حصول المراجع على أدلة كافية ومقنعة (نتيجة لضعف نظام الرقابة الداخلية أو لوجود قيود على نطاق الفحص من جانب العميل) أو نتيجة عدم قدرة المراجع على القيام ببعض إجراءات المراجعة الضرورية (مثل عدم قدرة المراجع على تحقيق مخزون أول المدة الخاص بعميل جديد). فإذا كانت هذه القيود ليست من الجسامة بحيث تستدعي امتناع المراجع عن إبداء الرأي في القوائم المالية، فإن المراجع يصدر تقريرًا مقيدًا (يتحفظ في تقريره) بالصيغة الآتية:

«قمنا بفحص ميزانية شركة «س» المؤرخة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، وقوائم الدخل والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما عدا ما تم شرحه في الفقرة التالية، فقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال.

لم نتمكن من المصادقة على أرصدة حسابات المدينين في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م (والظاهرة في الميزانية بمبلغ . . . .) علمًا بأن هذه الأرصدة تمثل بصفة رئيسة مديونيات على بعض الهيئات الحكومية. وبالإضافة إلى ما تقدم فإننا لم نستطع التحقق من صحة هذه الأرصدة باستخدام إجراءات أخرى.

وفيما عدا التسوية (إن وجدت) التي ربما تنشأ عن عدم تحقيق حسابات المدينين، ففي رأينا أن القوائم المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها التي تم تطبيقها على أساس يتفق مع نفس الأساس المستخدم في العام الماضي».

٢ ـ تحفظات تتعلق بالمبادىء المحاسبية أو الإفصاح التام

يقوم المراجع أحيانًا بالتحفظ في تقريره لعدم موافقته على المبادىء المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، أو لاعتقاده أن القوائم المالية لا تفصح عن البيانات الكافية. وفي معظم الأحيان عندما يتم شرح اعتراضات المراجع بالتفصيل للعميل، فإن هذا الأخير غالبًا ما يستجيب لاعتراضات المراجع ويقوم بإجراء التعديل المطلوب في القوائم المالية. أما إذا لم يوافق العميل على إجراء التعديلات المطلوبة، فإن المراجع سيجد نفسه مضطرًا إلى تقييد رأيه في القوائم المالية (أو إلى الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية إذا كانت تحفظاته من الجسامة بحيث تبرر ذلك). وفيما يلي مثال لتقرير يتحفظ فيه المراجع بسبب عدم موافقته على المبادىء المحاسبية المستخدمة:

(فقرة نطاق الفحص العادية)

تقوّم الشركة مخزون الإنتاج غير التام ومخزون الإنتاج التام بتكلفة المواد والعمل المباشر فقط دون تحميل المخزون بأي مصروفات إضافية صناعية. فإذا ما أضيفت المصروفات الإضافية الصناعية، كما تقضي بذلك، في رأينا، مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، ترتب على ذلك زيادة المخزون بمبلغ .... تقريبًا، وزيادة الضرائب المستحقة بمبلغ .... تقريبًا، وزيادة الأرباح المحتجزة بمبلغ .... تقريبًا

في ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، وزيادة صافي الدخل بمبلغ .... تقريبًا، في قائمة الدخل والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ.

وفي رأينـا، فيما عدا آثـار استبعـاد المصروفات الإضافية الصناعية من تكلفة المخزون كما سبق إيضاحه في الفقرة السابقة، فإن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي.......

٣ ـ تحفظات تتعلق بمبدأ الثبات

إذا قام العميل بتغيير أحد المبادىء المحاسبية، فإن طبيعة التغيير وأسبابه وآثاره يجب ذكرها في ملحوظة على القوائم المالية عن السنة التي تم فيها التغيير. وهذا التغيير إذا كان له أثـر جوهـري على القوائم المالية يتطلب أيضًا إيراد تحفظ بشأنه في تقرير المـراجـع حتى وإن كان المراجع موافقًا موافقة تامة على إجراء التغيير. ويظهر تحفظ المـراجـع بشأن عدم الثبات في استخدام المبادىء المحاسبية في الفقرة الخاصة برأي المراجع وليس في فقرة مستقلة.

وتختلف الظروف المحيطة بوجود تحفظ في تقرير المراجع بشأن معيار الثبات من حالة إلى أخرى. ففي بعض الأحيان يتطلب التغيير في أحد المبادىء المحاسبية تغيير القوائم المالية الخاصة بسنوات سابقة بأثر رجعي بدلاً من إظهار الأثر المتجمع للتغيير في قائمة الدخل الخاصة بالسنة الحالية. وفي بعض الأحيان قد يكون المراجع مكلفًا بفحص قوائم مالية مقارنة لعدة سنوات بدلاً من فحص القوائم المالية الخاصة بسنة واحـدة فقط. ولـذلـك فإن التحفظ الخـاص بمعيار الثبات يجب تصميمه ليناسب الظروف المتغيرة الخاصة بكل حالة على حدة.

ونورد فيما يلي مثالاً لتقرير المراجع على القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة التي تظهر الآثار المتجمعة للتغيير في قائمة الدخل للسنة الحالية.

(فقرة نطاق الفحص العادية)

وفي رأينا أن القوائم أن القوائم المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، *فيما عدا التغير - الذي نوافق عليه - في طريقة احتساب الاستهلاك على النحو المبين في الملحوظة رقم (١) على القوائم المالية*، والمطبقة على نفس الأسس التي استخدمت في العام الماضي.

وفي المثال السابق يذكر بالتفصيل في الملحوظة رقم (١) على القوائم المالية طبيعة ومبررات التغيير في طريقة احتساب الاستهلاك وأثرها على صافي الدخل. أما إذا لم يوافق المراجع على التغيير فإنه إما أن يقيد رأيه أو يصدر تقريرًا سالبًا طبقًا لظروف كل حالة.

٤ - تحفظات تتعلق بأحداث غير مؤكدة Uncertainty

إذا تأثرت القوائم المالية تأثرًا جوهريًا بأحد الأحداث غير المؤكدة التي لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلة وتقديرها بطريقة معقولة لذلك فإن المراجع لابد أن يتحفظ في تقريره بشأن هذه الأحداث المستقبلة. ويلاحظ أن عبارة «أحداث غير مؤكدة» تشمل الأمور التي يصعب تقدير نتائجها. فالأحداث لا تعتبر غير مؤكدة إلا إذا كانت نتائجها غير قابلة للتقدير بطريقة معقولة.[٤]

وفيما يلي مثال لتقرير يحتوي على تحفظ بشأن أحد الأحداث غير المؤكدة. وبما أن فقرة نطاق الفحص لن تتأثر بالتحفظ. فإننا نكتفي بإيراد الفقرة الوسطى وفقرة إبداء الرأي.

(فقرة نطاق الفحص العادية)

كما تبين الملحوظة رقم (٥) على القوائم المالية، هناك دعاوي قضائية مرفوعة ضد الشركة تدعي تعدي الشركة على بعض حقوق الاختراع، وتطالب بإتاوات

---

(٤) SAS No. 2, AICPA.

وتعويضات. وقد قامت الشركة برفع دعوى مضادة، وما زالت القضيتان تتداولان أمام المحاكم المختصة. ويعتقد مديرو الشركة وخبراؤها القانونيون أن الشركة لديها فرصة جيدة لكسب النزاع، ولكن المحصلة النهائية لهذا النزاع القانوني لا يمكن تحديدها في الوقت الحاضر، ولم يعمل أي مخصص في القوائم المالية لمقابلة أي التزام قد ينشأ عن هذا النزاع.

وفي رأينا، فيما عدا أثر النتيجة النهائية، إن وجد، للنزاع القضائي المشار إليه في الفقرة السابقة على القوائم المالية، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، والمطبقة على نفس الأسس التي اتبعت في العام الماضي.

التقرير السالب Adverse Opinion

التقرير السالب هو عكس التقرير الذي لا يحتوي على تحفظات (التقرير النظيف). فالتقرير السالب يقرر أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي، ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها. ويصدر مثل هذا التقرير إذا كانت القوائم المالية في مجموعها، في تقدير المراجع الشخصي، لا تعبر بعدالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي.

ويصدر المراجع رأيًا سالبًا إذا كانت القوائم المالية من القصور من ناحية العدالة بحيث أن إبداء رأي مقيد لا يعتبر تحذيرًا كافيًا. وإذا كان المراجع يعلم أن القوائم المالية غير عادلة، فلا يجوز له الامتناع عن إبداء الرأي فيها.

وعندما يصدر المراجع رأيًا سالبًا، يجب أن يبين في فقرة مستقلة في تقريره:
(ا) الأسباب المهمة لرأيه السالب و(ب) الآثار الرئيسية لموضوع رأيه السالب على القوائم المالية إذا كان يمكن تحديدها بدرجة معقولة. أما إذا لم يكن من المستطاع تحديد

هذه الآثار بدرجة معقولة فيجب أن يذكر التقرير ذلك. ويجب أن يشار في الفقرة الخاصة بإبداء الرأي إلى الفقرة المستقلة التي توضح أساس إصدار الرأي السالب.

ويجب ألا يشير المراجع إلى معيار الثبات في التقرير السالب، لأن إبداء الرأي في موضوع الثبات يفيد ضمنًا تطبيق مبادىء المحاسبة المتعارف عليها مما قد يقلل من أثر الرأي السالب ويخففه.

وفيما يلي مثال لتقرير سالب:

(فقرة نطاق الفحص العادية)

كما تبين الملحوظة رقم (٨) على القوائم المالية، فإن الشركة قامت بإعادة تقدير أصولها الثابتة وتظهر هذه الأصول في دفاترها بهذه القيم المقدرة وتحتسب الاستهلاك على أساس هذه القيم المقدرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة لا تقوم بعمل مخصص ضرائب فيما يتعلق بالفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي والناشىء عن استخدام طريقة تقسيم مجمل الربح على سنوات العقد في حالة مبيعات بعض منتجات الشركة بالتقسيط لأغراض المحاسبة الضريبية. وتتطلب مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، في رأينا، إظهار الأصول الثابتة بمبلغ لا يزيد على تكلفتها، وتخفيضه بالاستهلاك المحتسب على هذا المبلغ، وعمل المخصص اللازم للضرائب المؤجلة. ونتيجة لمخالفة المبادىء المحاسبية الموضحة أعلاه ففي ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م زاد المخزون بمبلغ .... بإدخال الاستهلاك في المصروفات الإضافية الصناعية بقيمة تزيد على تلك المحتسبة على أساس التكلفة، وأظهرت الأصول الثابتة ناقصًا الاستهلاك المتجمع برقم يزيد على التكلفة بمبلغ ....، ولم تحتسب ضرائب بمبلغ .... على جزء من أرباح الشركة مما ترتب عليه زيادة قدرها .... في رقم الأرباح المحتجزة، وظهور فائض نتيجة إعادة تقدير الأصول الثابتة قدره .... وقد زادت تكلفة المبيعات عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م بمبلغ .... نتيجة للمعالجة المحاسبية للاستهلاك المشار إليه أعلاه،

ولم يعمل مخصص للضرائب بمبلغ .... مما أدى إلى زيادة في صافي الدخل ونصيب السهم من الأرباح قدرها .... و .... على التوالي.

وفي رأينا، نتيجة لآثار الأمور التي نوقشت في الفقرة السابقة، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تظهر بعدالة، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، المركز المالي للشركة «س» في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الامتناع عن إبداء الرأي

الامتناع عن إبداء الرأي معناه أن المراجع لا يبدي رأيًا في القوائم المالية. وعندما يمتنع المراجع عن إبداء الرأي، فيجب عليه أن يذكر في فقرة مستقلة في تقريره جميع الأسباب الرئيسة التي دعته إلى ذلك. ويجب عليه أن يذكر أيضًا جميع تحفظاته الأخرى بشأن عدالة القوائم المالية وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها أو الثبات في تطبيق هذه المبادىء. ويعتبر الامتناع عن إبداء الرأي الإجراء المناسب إذا لم يقم المراجع بفحص كاف من ناحية النطاق بحيث يمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية. ولا يجوز الامتناع عن إبداء الرأي لأن المراجع يعتقد، بناء على الفحص الذي قام به، بوجود مخالفات جوهرية لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

وعندما يمتنع المراجع عن إبداء الرأي نتيجة لوجود قيود جوهرية على نطاق الفحص، فعلى المراجع أن يوضح في فقرة مستقلة النواحي التي لم يتمش فيها فحصه مع معايير المراجعة المتعارف عليها. ويجب أن يذكر أن نطاق الفحص الذي قام به لم يكن كافيًا بالدرجة التي تبرر تمكينه من إبداء رأي في القوائم المالية. ويجب ألا يوضح المراجع الإجراءات التي قام بها، لأن ذلك قد يخفي أثر الامتناع عن إبداء الرأي أو يخففه.

ومن أمثلة القيود التي قد يضعها العميل على نطاق الفحص منع المراجع من ملاحظة جرد المخزون والمصادقة على حسابات المدينين. وبما أن المخزون والمدينين

يعتبرون عادة من العناصر المهمة في تحديد المركز المالي ونتائج الأعمال فإن المراجع (إن تم منعه من جانب العميل من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون أو من المصادقة على حسابات المدينين) يجب عليه أن يقيد الفقرة الخاصة بنطاق الفحص في تقريره. ويمكن القول بصفة عامة أن عدم قيام المراجع بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون أو المصادقة على حسابات المدينين يمثل قصورًا جوهريًا في نطاق الفحص بحيث يستدعي من المراجع الامتناع عن إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ككل.

ومن الأمثلة الأخرى على القيود التي قد يضعها العميل على نطاق الفحص عدم السماح للمراجع بفحص القوائم المالية لإحدى الشركات التابعة المهمة أو أحد الفروع، أو بتطبيق إجراءات المراجعة المطلوبة على القوائم المالية لإحدى الشركات المرتبطة مع العميل بعلاقة جوهرية مشتركة.

ويلاحظ كما سبق أن ذكرنا أنه ليس هناك ما يمنع المراجع من إبداء رأيين في الميزانية وقائمة الدخل. فعلى سبيل المثال قد يبدي المراجع رأيًا خاليًا من التحفظات في الميزانية ويمتنع عن إبداء الرأي في قائمة الدخل كما في المثال التالي:

قمنا بفحص ميزانية شركة «س» المؤرخة في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦م، وقوائم الدخل، والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال، فيما عدا ما هو مذكور في الفقرة التالية.

وبما أنه لم يتم تعييننا كمراجعين إلا بعد ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥م، لذلك فلم نتمكن من الحضور لملاحظة جرد المخزون الفعلي في ذلك التاريخ ولم نستطع تحقيق كميات المخزون باستخدام إجراءات أخرى. وبما أن قيمة المخزون في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥م تعتبر أحد البنود الرئيسة في تحديد نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦م، لذلك فإننا لا نبدي رأيًا في القوائم المرفقة للدخل والأرباح المحتجزة والتغيرات في المركز المالي عن السنة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦م.

وفي رأينا أن الميزانية المرفقة تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦م، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة على نفس الأسس التي اتبعت في العام الماضي.

وفيما يلي مثال آخر لامتناع المراجع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ككل نتيجة لعدم قدرته على الحصول على أدلة كافية ومقنعة:

(فقرة نطاق الفحص)

وفيما عدا الأمور المشار إليها في الفقرة التالية، فقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال.

(الفقرة المستقلة)

لم تقم الشركة بجرد فعلي للمخزون الظاهر بمبلغ .... .. في القوائم المالية المرفقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م، وبمبلغ .... بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م. وبالإضافة إلى ما تقدم فلا توجد أي أدلة تؤيد تكلفة الأصول الثابتة التي تم الحصول عليها قبل ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م. ولا تسمح سجلات الشركة باستخدام إجراءات بديلة وكافية فيما يتعلق بالمخزون أو تكلفة الأصول الثابتة.

(فقرة الامتناع عن إبداء الرأي)

وبما أن الشركة لم تقم بجرد فعلي للمخزون ولم يكن في استطاعتنا استخدام إجراءات بديلة وكافية فيما يتعلق بالمخزون وتكلفة الأصول الثابتة، كما سبق بيانه في الفقرة السابقة، فإن نطاق عملنا لم يكن من الكفاية ليسمح لنا بإبداء الرأي، ونحن لا نبدي رأيًا في القوائم المشار إليها أعلاه.

الامتناع عن إبداء الرأي بسبب أحداث غير مؤكدة

يرى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي(٥) أن إصدار تقرير مقيد يحتوي على تحفظ هو بصفة عامة الموقف الأنسب في حالة وجود أحداث جوهرية غير مؤكدة ما دامت هذه الأحداث قد تم شرحها بطريقة كافية في الملحوظات على القوائم المالية الخاصة بالعميل. ومع ذلك فإن المجمع لم يحظر على أعضائه الامتناع عن إبداء الرأي في مثل هذه الحالات. فإذا امتنع المراجع عن إبداء الرأي بسبب أحداث غير مؤكدة فإن تقرير المراجع يأخذ الشكل نفسه المشار إليه أعلاه.

ويلاحظ أن تقرير المراجع الذي يمتنع فيه عن إبداء الرأي في القوائم المالية لن تكون له فائدة تذكر للعميل. ولذلك فيجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره في بداية عملية المراجعة العقبات الموجودة والتي قد تحول دون إبداء رأيه في القوائم المالية، وأن يصل إلى تفاهم بشأنها مع العميل بحيث يمكن حل جميع المشكلات التي قد تمنع المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية.

التأكيد السلبي في تقرير المراجع

قد يحتوي تقرير المراجع أحيانًا على تأكيد سلبي Negative assurance clause الهدف منه ترضية العميل عندما لا يستطيع المراجع إصدار تقرير خالٍ من التحفظات كالمثال الآتي:

«لم يشتمل الفحص الذي قمنا به على ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون أو المصادقة على حسابات المدينين. ونتيجة لذلك فنحن لا نبدي رأيًا في عدالة القوائم المالية المشار إليها أعلاه. ومع ذلك، نود الإشارة، إلى أنه لم ينْم إلى علمنا أي شيء يجعلنا نشك في عدالة أرقام المخزون والمدينين الظاهرة بالقوائم المالية».

---

(٥) SAS No. 2, AICPA.

والهدف من الجملة الأخيرة في التقرير تخفيف أثر الامتناع عن إبداء الرأي وإعطاء نوع من الانطباع بأن المراجع لا يتنصل بصفة قاطعة من المسئولية. ومثل هذه التأكيدات السلبية من المرجح أن تكون مضللة، وقد تشجع القارىء على الاعتقاد بأن أرقام المخزون والمدينين يمكن الاعتماد عليها. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تخالف معايير إعداد التقرير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي التي تقضي «بأنه في جميع الحالات عندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية فيجب أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع، إن وجد، ودرجة المسئولية التي يتحملها».

الرأي المجزأ

عندما كان المراجعون يضطرون في الماضي إلى الامتناع عن إبداء الرأي أو إلى إصدار رأي سالب في القوائم المالية في مجموعها كان بعضهم يلجأ أحيانًا إلى إصدار آراء مجزأة (Piecemeal opinions) في بعض بنود القوائم المالية. فمثلاً إذا افترضنا أن المراجع قد قام بعملية فحص كاملة لا توجد فيها أي قيود على نطاق الفحص، وأنه قد وجد جميع الحسابات مرضية فيما عدا حسابات المخزون الذي لم يقوّم بطريقة سليمة. ونظرًا لأهمية المخزون وأثره على القوائم المالية كلها اضطر المراجع إلى إصدار رأي سالب في القوائم المالية. فهنا قد يلجأ المراجع إلى إصدار رأي مجزأ في بعض الحسابات مثل النقدية والمدينين والأصول الثابتة ذاكرًا عدالة تمثيل القوائم المالية لأرقام هذه الحسابات.

ونظرًا لأن الخبرة أظهرت أن مثل هذه الآراء المجزأة قد تخفي أثر الامتناع عن إبداء الرأي أو الرأي السالب أو تعارضه، لذلك فقد حظر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إصدار مثل هذه الآراء المجزأة بأي حال من الأحوال. (٦)

---

(٦) SAS No. 2. (AU 509, 48).

أثر الاستعانة بعمل خبير على تقرير المراجع
Effect of a Specialist Work on the Auditor's Report

إذا قرر المـراجع أن النتائج التي توصل إليها الخبير تؤيد البيانات المتعلقة بها والواردة بالقوائم المالية فإنه من المعقول أن يفترض أنه قد حصل على أدلة إثبات كافية ومناسبة. أما إذا كان هناك فرق جوهري بين النتائج التي توصل إليها الخبير والبيانات الواردة في القوائم المالية، أو إذا اعتقد المراجع بأن النتائج التي توصل إليها الخبير غير معقولة فيجب عليه القيام بإجراءات مراجعة إضافية. فإذا لم يستطع المراجع البت في الموضوع بعد القيام بإجراءات مراجعة إضافية مناسبة، وجب عليه أن يحصل على رأي خبير آخر إلا إذا تبين له أن الموضوع لا يمكن حسمه. فإذا كان هناك موضوع لم يتم حسمه (Unresolved) فإن ذلك يدعو المراجع عادة إلى التحفظ في رأيه أو إلى الامتناع عن إبداء الرأي، وذلك لأن عدم قدرة المراجع على الحصول على أدلة كافية ومقنعة عن بيان جوهري وارد بالقوائم المالية يعتبر قيدًا على نطاق الفحص.

وقـد يتوصل المراجع بعد القيام بإجراءات مراجعة إضافية بما في ذلك احتمال الاستعانة برأي خبير آخر إلى أن البيانات الواردة بالقوائم المالية لا تتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها. وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يتحفظ في تقريره أو يصدر تقريرًا سالبًا.

وعند إصدار تقرير خالٍ من التحفظات، يجب على المراجع عدم الإشارة إلى عمـل الخبير أو إلى النتائج التي توصل إليها. فالإشارة إلى ذلك في تقرير خالٍ من التحفظات قد يساء فهمها على أنها نوع من التحفظ في رأي المراجع أو على أنها نوع من تقسيم المسئولية بين المراجع والخبير وكلاهما غير مقصود. وبالإضافة إلى ذلك قد يستفاد من ذلك أن المراجع الذي أشار إلى رأي الخبير قد قام بعملية مراجعة أشمل من مراجع آخر لم يشر إلى ذلك.

فإذا قرر المراجع تعديل رأيه نتيجة لتقرير الخبير أو النتائج التي توصل إليها،

فيجوز تمييز الخبير (ذكر اسمه) والإشارة إليه في تقرير المراجع إن اعتقد المراجع أن مثل هذه الإشارة ستسهل فهم سبب التعديل في رأي المراجع. (٧)

القوائم المالية المقارنة في تقرير المراجع

أيد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي من فترة طويلة فكرة تقديم قوائم مالية لعدة سنوات في التقارير التي ترفع للمساهمين. فالقوائم المالية المقارنة تظهر التغيرات والاتجاهات في المركز المالي ونتائج الأعمال خلال فترة طويلة وبذلك تكون أكثر فائدة للمستثمر والدائنين عن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة.

وعند عرض قوائم مالية مقارنة بواسطة العميل يجب على المراجع المستمر (Con-tinuing auditor) (إن كان مراجع السنة الحالية هو نفس مراجع السنة السابقة) أن يقوم بتحديث تقريره على القوائم الفردية للفترة أو الفترات المعروضة على أساس مقارن مع الفترة الحالية. (٨)

وفيما يلي مثال لتقرير المراجع عن قوائم مالية مقارنة يقوم بتحديث (وليس بتغيير) تقرير المراجع عن القوائم المالية الخاصة بالسنة السابقة:

«قمنا بفحص ميزانيتي شركة (س) بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م و١٩٨٥م وقوائم الدخل، والأرباح المحتجزة، والتغيرات في المركز المالي عن السنوات المنتهية في ذلك التاريخ. وقد تم الفحص طبقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي فقد اشتمل على الاختبارات للسجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي اعتبرناها ضرورية طبقًا لظروف الحال».

وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م و١٩٨٥م، ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها

---

(٧) SAS No. 11 (AU 336).

(٨) SAS No. 15, Reports on Comparative Financial Statements, (AU 505).

المالي عن السنوات المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة على أسس ثابتة.

وخلال عملية الفحص الخاصة بالسنة الحالية يجب أن يكون المراجع يقظًا لأي ظروف أو أحداث يكون لها تأثير على القوائم المالية المعروضة الخاصة بالفترة السابقة أو بكفاية الإفصاح المتعلق بهذه القوائم. ويجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره آثار هذه الظروف الخاصة أو الأحداث عند تحديثه لتقريره على القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة. والظروف أو الأحداث التالية توجب على المراجع عادة إبداء رأي مختلف عن الرأي الذي سبق أن أبداه على القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة:[٩]

١ - حسم أحد الأحداث غير المؤكدة في تاريخ لاحق (Subsequent resolution of an uncertainty) كانت سببًا في تعديل رأي المراجع أو في امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.
٢ - اكتشاف حدث غير مؤكد في فترة لاحقة. فإذا اكتشف المراجع أثناء قيامه بعملية الفحص الحالية حدثًا غير مؤكد يكون له تأثير على القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة فيجب عليه أن يعدل رأيه أو يمتنع عن إبداء الرأي في تقريره الذي تم تحديثه (updated report) على هذه القوائم.
٣ - إعادة عرض القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة (Subsequent restatement) وذلك في حالة كون القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة تخالف مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، ثم تم تعديلها وإعادة عرضها في الفترة الحالية بما يتفق مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها.

فإذا قام المراجع عند تحديث تقريره بإبداء رأي (أو الامتناع عن إبداء رأي) مخالف لرأيه السابق على القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة وجب عليه أن يذكر في فقرة مستقلة توضيحية في تقريره جميع الأسباب المهمة لرأيه المخالف.[١٠]

---

(٩) Ibid, AU 505.6

(١٠) Ibid, AU 505.7

فرض الاستمرار في الأعمال

أحد الأحداث غير المؤكدة التي يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره هو استمرار وجـود المنشأة واستمرارها في أعمالها. ففرض الاستمرار في الأعمال هو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية. ففرض الاستمرار في الأعمال معناه أن القيمة الدفترية للأصول سيتم تحصيلها وأن الالتزامات سيتم سدادها خلال مجرى أعمال المشروع العادية.

وعندما يصبح المشروع غير قادر على أداء التزاماته، أو يسفر نشاطه عن خسائر لمدد طويلة مع وجـود تدفقات نقدية صافية خارجة فإن فرض الاستمرار في الأعمال Going-concern assumption يجب أن يكـون محل تساؤل. وفي خلال هذه الحالات يثور التساؤل حول القيمة المنتظر تحصيلها من بيع الأصول، وترتيب سداد الخصوم. فعندما تصفي الشركة أو تجبر على ذلك فإن فرض الاستمرار في الأعمال يصبح غير مناسب. ويجب أن تظهر الأصول في القوائم المالية بصافي قيمتها البيعية التقديرية ويجب تصنيف الخصـوم طبقًـا لأولـويتها القانونية في السداد. فيجب على المراجع أن يكون متأكدًا بطريقة معقولة من استمرار المشروع في أعماله. فإن لم يستطع المراجع الحصول على مثل هذا التأكيد فيجب عليه التحفظ في تقريره بخصوص هذا الموضوع.

وقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بيان المراجعة رقم (٣٤) ليعالج هذه المشكلة العـويصـة بالنسبـة للمراجع.(١١) ويخلص هذا البيان إلى أنه ليس من الضروري جمع أدلة إثبات لتأييد فرض الاستمرار في الأعمال. ومع ذلك فقد يكتشف المراجع أثناء قيامه بإجراءات المراجعة العادية معلومات قد تفيد بأن فرض الاستمرار في الأعمال لم يعد هو الفرض الصحيح بالنسبة إلى عميل معين. وعندما يحصل المراجع على مثل هذه المعلومات فيجب عليه تقويمها كجزء من عملية المراجعة. وواضح أن هذا الموضوع يتسم بالصعوبة ويتطلب قدرًا كبيرًا من العناية والتقدير المهني. ولمساعدة

(١١) SAS No. 34, The Auditor's Considerations When a Question Arises about an Entity's Continued Existence, (AU 340).

المراجعين في مثل هذه الحالات يعدد بيان معايير المراجعة رقم (٣٤) بعض الظروف التي قد توضح ما إذا كان المشروع سيستمر في أعماله. وهذه الظروف قد تشمل استمرار الخسائر في أعمال المشروع والعجز في رأس المال العامل، ووجود تدفقات نقدية سالبة من العمليات، ووجود نسب ومؤشرات مالية مهمة غير مرضية، والتوقف عن سداد بعض القروض في مواعيدها، وضرورة الحصول على مصادر جديدة للتمويل. وقد تكون هناك مؤشرات أخرى ليس لها علاقة بموضوع اليسر المالي للمشروع مثل فقدان الإدارة لبعض الكفاءات المهمة من موظفي المشروع أو وجود منازعات عمالية، أو الاعتماد بصفة أساسية على نجاح مشروع معين، أو وجود قضايا مهمة ضد الشركة أو تشريعات قد تؤثر تأثيراً ضاراً على قدرة المشروع في القيام بأنشطته المختلفة.

ويلاحظ أن وجود أحد الظروف السابقة أو بعضها لا يؤدي بالضرورة إلى هدم فرض الاستمرار في الأعمال. فمثلاً وجود نقص في النقدية يمكن معالجته إذا كان العميل لديه القدرة على الحصول على رأس مال إضافي جديد. ويجب على المراجع أن يفحص بعناية خطط العميل لمعالجة الظرف أو الظروف التي قد تمنع المشروع من الاستمرار في أعماله وتوقيت هذه الخطط وقابليتها للتحقيق. وبالإضافة إلى ذلك يجب فحص خطط العميل وتقويمها بناء على الخطوات التالية:

١ ـ قراءة خطة العميل وتحديد فروضها الأساسية.

٢ ـ دراسة الخطة في ضوء أحوال العميل وموظفيه ونوعية نشاطه.

٣ ـ مقارنة الخطة بنتائج المدة السابقة.

٤ ـ مقارنة ما تحقق فعلاً من الخطة بالخطة نفسها.

فإذا قرر المراجع أن الظروف الموجودة تثير تساؤلات على استمرار وجود العميل. وجب الإفصاح عن هذه الظروف في القوائم المالية، ووجب تعديل تقرير المراجع بسبب وجود هذا الحدث غير المؤكد. وفيما يلي نموذج لتقرير المراجع يحتوي على تحفظ بالنسبة لمثل هذا الحدث غير المؤكد.

(الفقرة التوضيحية)

حققت الشركة ـ كما هو ظاهر بالقوائم المالية ـ خسارة صافية قدرها .... خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر.......... وفي ذلك التاريخ كانت خصوم الشركة المتداولة تزيد على أصولها المتداولة بمبلغ .... كانت جميع التزامات الشركة تزيد على جميع الأصول بمبلغ .... وهذه العوامل، ضمن عوامل أخرى تم شرحها في الملحوظة رقم .... توضح أن الشركة قد لا تكون قادرة على الاستمرار في الوجود. والقوائم المالية لا تشمل أي تسويات قد تكون ضرورية بشأن تصنيف الأصول أو المبالغ المنتظر تحصيلها منها أو تصنيف الالتزامات ومبالغها إن لم تستطع الشركة الاستمرار في وجودها.

(فقرة إبداء الرأي)

وفي رأينا، فيما عدا آثار أي تسويات على القوائم المالية قد يتطلبها الأمر نتيجة لمعرفة آثار الحدث غير المؤكد بشأن تصنيف الأصول والمبالغ المنتظر تحصيلها منها وتصنيف الالتزامات ومبالغها المشار إليها في الفقرة السابقة، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة المركز المالي للشركة «س» في ٣١ ديسمبر .... ونتائج عملياتها والتغيرات في مركزها المالي عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقًا لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها والتي تم تطبيقها على أساس يتفق مع نفس الأساس المستخدم في العام الماضي.(١٢)

مسئولية المراجع عن البيانات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة

تقارير المراجعة على القوائم المالية الخاصة بالشركات الكبيرة يضمها عادة كتيب يحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على تقرير مجلس الإدارة السنوي المقدم إلى المساهمين أو إلى هيئة تداول الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشتمل هذه الوثائق على خليط من البيانات والمعلومات بالإضافة إلى القوائم المالية محل المراجعة.

---

(١٢) Ibid, AU 340.12.

وفي هذا الصدد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بيان معايير المراجعة رقم (٨) ليعطي بعض الإرشادات للمراجعين في هذا الخصوص.[١٣] وبموجب هذا البيان يجب على المراجع قراءة البيانات الأخرى وأن يقرر ما إذا كانت هذه البيانات، أو طريقة عرضها تتعارض تعارضًا جوهريًا مع البيانات الواردة في القوائم المالية (أو الملحوظات المرفقة بها) محل المراجعة. فإذا كانت هذه البيانات متعارضة مع القوائم المالية وجب على المراجع في هذه الحالة أن يطلب من العميل تعديل هذه المعلومات. فإن رفض العميل ذلك وجب على المراجع بحث البدائل الآتية:

١ ـ تعديل تقرير المراجعة لوصف البيانات التي بها تعارض.
٢ ـ عدم التصريح للعميل باستخدام تقرير المراجعة.
٣ ـ الانسحاب من عملية المراجعة.

ويجب على المراجع أن يكون حريصًا على عدم احتواء تقرير مجلس الإدارة على بيانات أخرى خاطئة أو غير سليمة وأن يناقش هذه البيانات مع العميل.

ومما هو جدير بالذكر أن قانون الشركات المصري نقلاً عن قانون الشركات الإنجليزي لسنة ١٩٤٨م يلزم المراجع بأن يذكر في تقريره ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر الشركة.

التقرير المطول

يحتوي التقرير المطول (Long-form audit report) على معلومات تكمل وتحلل البيانات الأساسية الواردة بالقوائم المالية. وتتطلب معايير المراجعة أن يبين المراجع درجة المسئولية التي يتحملها بالنسبة لهذه البيانات التكميلية. فإن قام المراجع بفحص هذه البيانات وجب عليه أن يبدي رأيه في مدى عدالتها أو امتنع عن إبداء الرأي.

(١٣) SAS No. 8, "Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements" (AU 550).

محتويات البيانات التكميلية

تشتمل البيانات التكميلية التي تحتوي عليها التقارير المطولة على كثير من البيانات التالية:

١ ـ تحليل مقارن للعمليات مع التأكيد على التغيرات بالقيمة وفي شكل نسب مئوية.

٢ ـ النسب والمؤشرات التحليلية.

٣ ـ ملخص مقارن للمركز المالي مع قياس التغيرات.

٤ ـ تفاصيل بعض مفردات الميزانية مثل المدينين والمخزون.

٥ ـ تحليلات لمصروفات البيع والمصروفات الإدارية وحسابات الأصول الثابتة والاستهلاك.

ويمكن إضافة المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار إلى المعلومات التكميلية السابقة.

واحتواء التقرير المطول على هذه المعلومات التكميلية يجب ألا يُعد بديلاً لاحتواء القوائم المالية والملحوظات المرفقة بها على المعلومات الكافية طبقًا لمعيار الإفصاح. كما أن هذه البيانات يجب ألا تتعارض بأي حال مع البيانات الواردة بتقرير المراجع أو بالقوائم المالية.

المراجع

American Institute of Certified Public Accountants, *Codification of Statements on Auditing Standards Number 1 to 47,* Commerce Clearing House, 1984.

Baker, R.E. *Cases in Auditing.* Englewood Cliffs: Prentice Hall Inc., 1969.

Brasseaux, J.H., and Edwards, J.D. *Readings in Auditing.* 3rd Ed. Cincinnati: South-Western Publishing Co., 1973.

Cook, J.W. and Winkle, G.M. *Auditing Philosophy & Technique.* Boston: Houghton Mifflin Co., 1980.

Defliese, P.L., Jaenicke, H.R., Sullivan, J.D., and Gnospelius, R.A. *Montgomery's Auditing,* 10th Ed., College Version. New York: John Wiley & Sons, 1984.

Hermenson, R.H., Loeb, S.E., Saada, J.M., and Strawser, R.H. *Auditing Theory and Practice.* Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1976.

Holmes, A.W. and Overmyer, W.S. *Auditing Standards and Procedures,* 8th Ed. Homewood. Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1975.

Kell, W.G. and Ziegler, R.E. *Modern Auditing.* Boston: Warren, Gorham & Lamont, 1980.

Meigs, W.B., Larsen, E.J. and Meigs, R.F. *Auditing Principles,* 6th Ed. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1977.

Miller, M.A. and Bailey, L.P. *GAAS GUIDE.* San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1983.

Pratt, M.J. *Auditing.* London: Longman, 1982.

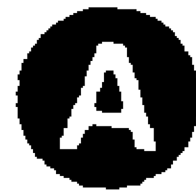
Robertson, J.C. *Auditing*. Dallas: Business Publications, Inc., 1976.

Scott, R., Page, J., and Hooper, P. *Auditing: A Systems Approach*. Reston, Virginia: Reston Publishing Co., Inc., 1982.

Stettler, H.F. *Auditing Principles*. 4th Ed. Englewwood Cliffs: Prentice Hall Inc., 1977.

Willingham, J.J. and Carmichael, D.R. *Auditing Concepts and Methods*. 3rd Ed. New York: McGraw Hill Book Co., 1979.

ثبت المصطلحات العلمية



Accounting change التغير في أحد المبادىء، أو التقديرات المحاسبية، أو في الوحدة موضوع التقرير

Accounting controls الرقابة الداخلية المحاسبية

Accrued liabilities الالتزامات المستحقة

Acts discreditable to the profession

أعمال مخلة بكرامة المهنة

Administrative controls الرقابة الداخلية الإدارية

Adverse opinion or report الرأي أو التقرير السالب

Aged trial balance قائمة أعمار الديون

Alpha risk (risk of incorrect rejection)

خطر رفض نتائج العينة لقيمة صحيحة

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي

Analytical review procedures

إجراءات الدراسة التحليلية

Application controls الإجراءات الرقابية التطبيقية (في نظم معالجة البيانات الكترونيًا)

Attest function وظيفة المراجع التي يضفي بها الثقة على المعلومات

Attribute sampling معاينة الصفات

Audit عملية مراجعة

Audit Committee لجنة المراجعة: وهي لجنـة من لجان مجلس الإدارة في الشركات الأمريكية تتكون عادة من أعضـاء المجلس الخارجيين تختص بتعيين المـراجـع وأمـور المـراجعـة الأخـرى وتتدخل في أي نزاع بين المراجع والإدارة

Audit program برنامج المراجعة

Audit risk مخاطر المراجعة

Auditing procedures إجراءات المراجعة

Auditing standards معايير المراجعة

اختبارات تنفيذ Compliance tests
نظام الرقابة الداخلية
مستوى الثقة Confidence level (Reliability)
معلومات Confidential client information
تعتبر من أسرار العملاء
المصادقات Confirmations
مفهوم الثبات Consistency
الغش الاعتباري Constructive fraud
الأتعاب بحسب النتائج Contingent fees
المطلوبات المحتملة Contingent liabilities
أو العرضية
مخاطر وجود خطأ في أحد Control risk
الحسابات وعدم اكتشافه في الوقت
المناسب بواسطة نظام الرقابة
الداخلية
مجموع رقابي Control total
وحدة الرقابة Control unit or group
أو مجموعة الرقابة
مراجعة المجاميع الأفقية Cross-foot
الملف الجاري Current file
الفصل بين عمليات سنة Cutoff
وسنة أخرى

D

الرقابة على البيانات Data controls
الاستهلاك Depreciation
المخاطر التي تنشأ Detection risk
من أن إجراءات المراجعة قد تقنع
المراجع بعدم وجود خطأ جوهري في

تقرير المراجع Auditor's standards report
النمطي

B

مذكرة تسوية البنك Bank reconciliation
مجموعة من العمليات تعالج Batch
بالتتابع مرة واحدة
Beta risk (risk of incorrect acceptance)
خطر قبول العينة لقيمة غير صحيحة
بوليصة الشحن Bill of lading

C

مصروف رأسمالي Capital expenditure
شهادات Certificates of deposit
الإيداع بالبنوك
محاسب قانوني Certified public accountant
(في الولايات المتحدة الأمريكية)
التقرير النظيف Clean report
الاختيار العنقودي Cluster selection
قواعد Code of professional conduct
السلوك المهني
الارتباطات المستقبلة Commitments
أدلة إثبات مقنعة Competent evidence
مراجعة الأداء أو Compliance audit
التنفيذ (مدى تنفيذ أو الالتزام بأداء
سياسات معينة أو التقيد بقوانين
ولوائح أو عقود)

Footnotes الملحوظات على القوائم المالية
Fraud الغش

G

General Controls الإجراءات الرقابية العامة (في نظم معالجة البيانات الكترونيًا)
General risk contingencies الأخطار العامة التي قد تسبب خسائر
Generalized audit programs (software) برامج المراجعة العامة
Generally accepted accounting principles (GAAP) مبادىء المحاسبة المتعارف عليها
Generally accepted auditing standards (GAAS) معايير المراجعة المتعارف عليها
Goining-concern assumption فرض الاستمرار في الأعمال
Gross negligence الإهمال الجسيم

H

Hard copy نسخة مطبوعة (من أحد البيانات)
Hardware controls الضوابط الرقابية المبنية في الأجهزة
Hash total مجموع لا معنى له لأحد حقول البيانات لأغراض الرقابة على المدخلات

حساب معين بينها تكون الحقيقة عكس ذلك
Direct financial interest مصلحة مالية مباشرة
Disclaimer of opinion الامتناع عن إبداء الرأي
Difference estimation تقدير الفرق
Disclosure الإفصاح
Discovery sampling معاينة الاكتشاف
Due care العناية الواجبة

E

Evidential matter أدلة الإثبات
Errors الأخطاء
Engagement letter خطاب قبول عملية المراجعة
Ethics أخلاقيات وآداب المهنة
Electronic data processing (EDP) معالجة البيانات الكترونيًا
Equity capital رأس المال المملوك
Explanatory paragraph فقرة تفسيرية (في تقرير المراجع)
Extend مراجعة التضريبات

F

Files ملفات البيانات
Flowcharts خرائط التدفق
Foot مراجعة المجاميع

J

Judgemental sample المعاينة الحكمية

L

Long-form audit report التقرير المطول

Loss contingencies الخسائر المحتملة

M

Management fraud الغش بواسطة الإدارة

Materiality الأهمية النسبية

Minutes book دفتر محاضر الجلسات

N

Negative assuranc clause التأكيد السلبي في تقرير المراجع

Negative confirmation المصادقة السلبية

Negligence الإهمال

Nonsampling risk المخاطر التي ليست من المعاينة

Normal distribution التوزيع الطبيعي أو المعتدل

O

Objectivity الموضوعية

Observation of inventory ملاحظة جرد المخزون

Occurrence rate معدل الحدوث أو التكرار

Offline الأجهزة التي لا تتصل اتصالاً

Header label سجل في بداية أحد الملفات تقرأه الآلة (الحاسب الآلي) لتمييز الملف

I

Incompatible duties واجبات متعارضة

Independence الاستقلال

Indirect financial interest مصلحة مالية غير مباشرة

Inherent risk خطر وجود خطأ جوهري في أحد الحسابات قبل أن تؤخذ في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية

Input controls الرقابة على المدخلات

Intangible assets الأصول غير الملموسة

Integrated test facility مجموعة من السجلات والملفات الوهمية يشملها أحد أنظمة معالجة البيانات الكترونيًا بهدف تشغيلها مع البيانات الحقيقية للعميل

Integrity الأمانة أو النزاهة

Internal auditors المراجعون الداخليون

Internal control نظام الرقابة الداخلية

Internal control questionnaire قائمة الاستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية

Interim financial statements قوائم مالية مؤقتة

Irregularities التلاعب في الحسابات

مباشرًا بوحدة التشغيل المركزية في الحاسب الآلي

Online — الأجهزة التي تتصل اتصالاً مباشرًا بوحدة التشغيل المركزية في الحاسب الآلي

Operational audit — المراجعة الإدارية (بهدف قياس كفاية الأداء)

Opinion paragraph — فقرة إبداء الرأي

Organization plan — الخريطة التنظيمية

Output controls — الرقابة على المخرجات

P

Paid-in-capital — رأس المال المدفوع

Peer review — مراجعة القرين (مراجعة أعمال مكتب محاسبة بواسطة مكتب محاسبة آخر لأغراض تحقيق الرقابة النوعية على أعمال المكتب)

Periodic inventory system — نظام الجرد الدوري

Permenant file — الملف الدائم

Perpetual inventory system — نظام الجرد المستمر

Piecemeal opinion — الرأي المجزأ

Population — المجتمع

Positive confirmation — المصادقة الإيجابية

Precedent — سابقة قانونية

Precision — الدقة

Predecessor auditor — المراجع السابق

Prelimenary evaluation of internal control — التقويم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

Present fairly — تظهر بعدالة

Processing controls — الرقابة على التشغيل

Professional corporation — شركة مساهمة مهنية

Professional ethics — آداب وأخلاقيات المهنة

Program & file library — مكتبة البرامج والملفات

Programming — البرمجة

Q

Qualified opinion or report — رأي أو تقرير مقيد أو يحتوي على تحفظ أو أكثر

Quality control standards — معايير الرقابة النوعية

R

Random number generators — مولدات الأرقام العشوائية

Random number table — جدول الأرقام العشوائية

Random selection — الاختيار العشوائي

Ratio and difference estimation — تقدير النسبة والفرق

Related party transactions — العمليات بين أطراف يوجد بينها علاقة ارتباط

Relative risk — الخطر النسبي

Reliability factor — معامل الثقة

Representative sample عينة ممثلة

Retained earnings الأرباح المحتجزة

Revenue expenditure مصروف إيرادي

Review of financial statements فحص محدود النطاق للقوائم المالية

Run manual دليل التشغيل

S

Sampling plan خطط المعاينة

Sampling risk مخاطر المعاينة

Scope limitations قيود على نطاق الفحص

Scope paragraph فقرة نطاق الفحص

Securities and Exchange Commission (SEC) هيئة تداول الأوراق المالية (هيئة حكومية أمريكية لفحص ودراسة القوائم المالية للشركات التي تعرض أسهمها للبيع إلى الجمهور)

Segregation of functions الفصل بين الوظائف

Solicitation of clients إغراء العملاء أو اجتذابهم

Specialist خبير

Standard deviation الانحراف المعياري

Standard error of the sample means الخطأ المعياري لمتوسطات العينات

Standard normal deviate المنحرف المعياري المعتدل

Standard report التقرير النمطي

Statements on auditing standards (SAS) مجموعة بيانات صادرة عن إحدى لجان مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي تعتبر مفسرة لمعايير المراجعة المتعارف عليها

Stratification التقسيم إلى طبقات

Subsequent events الأحداث اللاحقة

Sufficient evidence أدلة إثبات كافية (كميا)

Substantive tests اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة

System analysis تحليل النظم

Systematic selection الاختيار المنتظم

T

Tags بطاقات جرد

Test data or test deck استخدام عمليات وهمية لاختبار برنامج العميل

Tick marks علامات المراجعة

Transactions cycles دورات العمليات

U

Ultimate risk المخاطرة النهائية

Uncertainties أحداث غير مؤكدة

Unqualified opinion or report رأي أو تقرير خالي من التحفظات

Updating تحديث

V

Variable sampling — معاينة المتغيرات

Verify — يحقق

Voucher — مستند

Vouching — المراجعة المستندية

W

Walk-through of the system — اختبار عدة عمليات خلال نظام الرقابة الداخلية

Window dressing — تزيين أو تجميل الميزانية (إظهار المركز المالي بأفضل من الحقيقة)

Working papers — أوراق المراجعة

Written narrative of internal control — وصف مكتـوب لنظام الرقابة الداخلية في أوراق المراجعة



ردمك : ٩٩٦٠-٠٥-٢٤١-٩